

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر 2- أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الإجتماعية
قسم علم الإجتماع و الديموغرافيا

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الإجتماع السياسي
بعنوان :

مسار الفاعلية الحزبية في تشكيل الوعي السياسي في الجزائر
دراسة سوسيوسياسية لعينة من الأحزاب السياسية
- دراسة ميدانية بولاية الشلف -

إشراف الأستاذ

أ. د رميتة أحمد

إعداد الطالب :

طيفوري رحمانى بوزينة أحمد

شكر و تقدير

يتقدم الباحث بجزيل الشكر و الامتنان و التقدير
لكل من كان لتعاونيه الأثر الفعال في إنجاز هذا البحث و في المقدمة
أستاذ المشرف على الرسالة الاستاذ الدكتور أحمد رميته .
كما أتقدم بالشكر و التقدير الى اللجنة المناقشة على قبولهم بالمناقشة هذه الرسالة .

الاهداء

إلى الوالدين رحمة الله عليهم و أسكنهم فسيح جناته

إلى كل من أولى هذا البحث كل الرعاية و الاهتمام

إلى كل من الذين يعملون بالاخلاص و نكران الذات .. قادة التغيير ..و مشاعل التنوير

إلى كل من يطمح الى مجتمع أفضل .

المحتويات

الشكر

الإهداء

مقدمة :

القسم الأول: الجانب النظري

الفصل الأول : الإطار المنهجي للبحث

2	أولا : أسباب اختيار الموضوع و أهميته
2	ثانيا : الهدف من البحث
4	ثالثا : إشكالية البحث
5	رابعا : فرضيات البحث
6	خامسا : تحديد المفاهيم الأساسية للبحث
14	سادسا: الإقتراب النظري للبحث
18	سابعا : الدراسات السابقة للبحث
19	ثامنا : المناهج المستخدمة في البحث
34	تاسعا : صعوبات البحث

الفصل الثاني : مفهوم الأحزاب السياسية و نشأتها التاريخية

37	تمهيد :
38	أولا : مفهوم الحزب السياسي
43	ثانيا : نشأة و تطور الأحزاب السياسية
46	ثالثا : نشأة و تطور الأحزاب السياسية في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية
54	رابعا : نشأة و تطور الأحزاب السياسية في العالم الثالث
59	خامسا: تصنيف الأحزاب السياسية
63	سادسا : النظم الحزبية
70	خاتمة الفصل .

الفصل الثالث :مشروعية ووظائف الأحزاب السياسية

72 تمهيد :

73 أولا: أركان الحزب السياسي و بناؤه

79 ثانيا : خصائص الحزب السياسي

85 ثالثا : مشروعية الأحزاب السياسية وظيفة التمثيل السياسي

88 رابعا : وظائف الأحزاب السياسية

97 خامسا : الأحزاب السياسية و الجماعات الاجتماعية

105 سادسا : النظام الحزبي و أثره على النظام السياسي

110 خاتمة الفصل :

الفصل الرابع : التنشئة الإجتماعية و تشكيل الوعي السياسي

112 تمهيد :

113 أولا : مفهوم التنشئة السياسية

116 ثانيا : أنماط وأساليب التنشئة السياسية

119 ثالثا : مصادر التنشئة السياسية

131 رابعا : الاتجاهات السوسيولوجية المفسرة للوعي السياسي

140 خامسا : مفهوم الوعي السياسي

143 سادسا : أشكال وأهمية الوعي السياسي

151 سابعا : الوعي السياسي الحزبي

153 ثامنا : معوقات تشكيل الوعي السياسي

159 خاتمة الفصل

الفصل الخامس: التأسيس السوسيولوجي لنشأة وتطور الأحزاب السياسية في الجزائر

161 تمهيد :

162 أولا: أثر الظاهرة الاستعمارية على النشاط الحزبي قبل الاستقلال

174 ثانيا : الثقافة السياسية للدولة الجزائرية المستقلة (1962-1988)

185 ثالثا :الثقافة السياسية المهيمنة في ظل قيادة الثورة (1965-1978)

195 رابعا : الثقافة السياسية في ظل حكم الشاذلي بن جديد (1979-1988)

197 خاتمة الفصل :

الفصل السادس : فاعلية الأحزاب السياسية في تأصيل الحزب السياسي في المجتمع

- 200 تمهيد :
- 201 أولا : عوامل الانفتاح السياسي في الجزائر
- 207 ثانيا : الظاهرة الحزبية في الجزائر مخاض الولادة و معوقات الفاعلية
- 223 ثالثا : الثقافة السياسية في برامج الأحزاب السياسية
- 231 رابعا : محددات الفاعلية الحزبية في تشكيل الوعي السياسي
- 243 خاتمة الفصل:

القسم الثاني : الجانب الميداني

- 246 الفصل الأول: مدخل تمهيدي حول المنهجية المتبعة في الجانب الميداني
- 246 تمهيد :
- 246 أولا :الأداة المستخدمة في البحث
- أ- الصياغة الأولية للاستثمار
- ب- تحكيم الاستثمار
- ت- التطبيق التجريبي للاستثمار
- 247 ثانيا : عينة البحث
- 249 ثالثا : المجال المكاني و الزماني للبحث
- 251 الفصل الثاني: أثر النظام السياسي على فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي
- 296 الفصل الثالث: أثر البنية الثقافية و التركيبية الاجتماعية للمجتمع الجزائري على بنية وهيكل الأحزاب السياسية
- 323 الفصل الرابع: أثر الوضع الاقتصادي والاجتماعي على فاعلية الأحزاب السياسية
- 339 الفصل الخامس: أثر العامل الخارجي-العولمة- على فاعلية الأحزاب السياسية
- 360 الاستنتاج العام.
- 365 الاقتراحات.
- 367 الخاتمة.
- 370 قائمة المراجع.
- الملاحق.

مقدمة :

تشكل الاحزاب السياسية رابطة الوصل الضرورية بين الدولة و سلطتها و بين الجماعة السياسية المعبر عنها باسم الشعب ، لان الحزب هو ما ينشأ في اطار جماهير الشعب ، و هو ما يعبر عن اي من تيارات الشعب الاجتماعية او الثقافية و يبلورها و يصل بمصالحها و مطالبها الى مؤسسات الدولة ، و هو التعبير السياسي عن جماعات الشعب ذات التميز الاجتماعي أو الثقافي و مفاد كونه تعبيراً سياسياً لانه ينقل رؤية هذه الجماعة و مطالبها و مصالحها الى أجهزة التقرير و التنفيذ في الدولة .

ان ما يصل الجماعة السياسية الشعبية بالدولة عبر قنوات التنظيم الديمقراطي للمجتمع هو التشكيلات الحزبية من جانب المجتمع الاهلي و حركته و فئاته و طبقاته ، و هو المؤسسة التشريعية للدولة من حيث هي ما يجري تشكيله بالانتخاب ، و هي ما يفرض شرعية قراراته التشريعية على أجهزة التنفيذية ، و هي ما يراقب سلطة التنفيذ و يمنحها ثقته فيبقى قيادتها أو يحجب الثقة عنها فتزول . و المؤسسة التشريعية التمثيلية و الاحزاب السياسية هما معا جسرا التواصل بين الشعب و الدولة من التنظيم .

من هنا تظهر أهمية تأقيت تولي المهام العامة و تداولها لانه بغيرها لا تقوم تعددية حزبية فعلية ، و بغير التعددية الحزبية لا يقوم اتصال بين الجماعة السياسية و الدولة ، و ما دامت الاحزاب السياسية هي التعبير السياسي عن الجماعات الاقتصادية و الثقافية والاقليمية و الفئات الشعبية ، فإن حراك المجتمع يشملها الدوام لان الجماعات المشمولة بالشعب في كل دولة، انما تتنوع مصالحها و طلباتها في كل من مراحل التاريخ التي تمر بها الجماعة ، و تتعدد الازواض بتغير الظروف السياسية و الاجتماعية ، و تتعدل موازين القوة و الضعف في علاقة كل منها بغيرها في داخل الجماعة السياسية المشمولة بالدولة ، و كل ذلك يقتضي تعديلا في الموازين السياسية الاجتماعية و تنويعا في الرأي و المطالب .

ان كل ذلك يقتضي إتاحة الحرية في تكوين الاحزاب بغير موانع تملكها الدولة و السلطة التنفيذية أو يملكها الحزب الحاكم بالنسبة لما تم انشاؤه من احزاب و تنظيمات سياسية جديدة .

إن حرية التكوين الحزبي لا يقيد فقط في تيسير تشكل الاتجاهات السياسية الجديدة التي يسفر عنها التطور الاجتماعي التاريخي في اي مجتمع ، و انما أيضا في انها تشكل تحديا دائما للاحزاب الموجودة لكي تبقى على صلة بالجماهير و ان تراقب بحرص ما يطرأ من تغيرات في البيئة السياسية للمجتمع ، كما تجتهد في تعديل برامجها و سياساتها و تشكيلاتها و فقا لذلك بما يستتقي فاعليتها و حيويتها .

ان التطور السياسي الذي قاد الى ميلاد الاحزاب السياسية في الجزائر ، اعاد في الواقع توزيع ادوار بين المجتمع السياسي المتمرس و المجتمع المدني ناشئ ، أو بمقتضى ذلك أصبحت معادلة السلطة السياسية و التمثيل الشعبي ، رهان جديد تسعى من خلاله الاحزاب السياسية للمحافظة على المكتسبات التي جاءت بها مختلف الثورات الفكرية و السياسية ، و ترسيخها لفكرة السيادة الشعبية التي تجسدها الديمقراطية .

و تعتبر الاحزاب السياسية ، ظاهرة عرفت ميلادها ، مع مطلع القرن التاسع عشر و عرفت تنامي سريع ، قادها في النهاية لتصبح صاحبة الدور الاساسي في الانظمة السياسية على إختلاف أشكالها ، لكن الملفت للانتباه في هذه الظاهرة ، أنها لم تعرف نفس المسار التطوري في جميع البلدان ، و هذا ما يخلق بطبع ، تذبذب في نمو الاحزاب السياسية و تطورها من منطقة الى الأخرى ، فهناك من الاحزاب السياسية مايمكن القول عنها ، انها ذات نشأة أصيلة و نقصد بذلك انها عرفت مسار تطوري خاص ، قاد في النهاية الى تبلورها ، و هناك من الاحزاب ما يمكن القول عنها ، بأنها ذات نشأة دخيلة ، و يتعلق الأمر هنا بالاحزاب التي ظهرت في البلدان المتخلفة تحت دفع حتمية الإستعمارية و أفكارها ، و هذا إما بطريقة لاحتواء هذه الشعوب المستعمرة بخلق أحزاب سياسية تخدم مصالحها ، و إما بظهور نخب محلية مالكة لثقافة سياسية جعلتها تدرك أن الحل الوحيد للدفاع عن مصالحها هو إنشاء أحزاب سياسية تمارس النشاط السياسي داخل النظام الاستعماري سعيا منها الى تحقيق الإستقلال الوطني من جهة ، و توحيد الأمة حول القضية الوطنية من جهة ثانية .

و الجزائر على غرار أغلب البلدان المتخلفة ، لم تعرف الظاهرة الحزبية عبر ما يسمى بالمجموعات البرلمانية ، ونشاطها السياسي ، كما حدث في الغرب عموما ، فخضوعها للإستعمار جعلها ، تعرف هذه الظاهرة بشكل من الأشكال كنتيجة لتطور الوعي الوطني داخل الدولة الإستعمارية بوعي او بدون وعي إستطاعت ان تخلق مفهوم الدولة الجزائرية الحديثة كجوهر مغاير للدولة الفرنسية و ما دولة الأمير عبد القادر ببعيدة عن أذهان أفراد المجتمع الجزائري ،حيث وطدت هذه الفكرة تجربة الثورات الشعبية الفاشلة عسكريا في رفضها لدمج الأمة الجزائرية داخل الأمة الفرنسية .

و لذلك تعتبر تجربة الثورات الفاشلة عسكريا ، أهم العوامل التي قادت الجزائريين لإعادة النظر في استراتيجية التخلص من الإستعمار ، حيث بدأ التفكير الجدي عند النخبة الجزائرية في حلول جديدة يتم من خلالها كسب حقوق سياسية و مدنية ، متساوية مع فرنسيي الجزائر ، و يبدو أن فكرة الحزب السياسي الذي أصبح يحتل مكانة عالية في الأنظمة السياسية ، لجعل الحزب الوسيلة التي يتم من خلالها هيكلة مختلف المطالب في قالب من الشرعية و المشروعية . مما نتج عن ذلك بروز عدة تشكيلات سياسية ، كان أبرزها التيار الوطني الإستقلالي .

ان التطور السياسي الذي عرفته الجزائر أثناء العهد الإستعماري ، تمخضت عنه تعددية سياسية و حزبية عاكسة و معبرة للتباين الإجتماعي الذي كان يطبع الجزائر ، و شكلت ثورة نوفمبر 1954 نقطة تحول في المسار التطوري الجزائري . فمن جهة وضعت تلك الثورة أسس الدولة الجزائرية الحديثة بعدما وضع الأمير عبد القادر لبنة الأولى في تأسيسها ، كما أنها أنهت العهد الحزبي التعددي من جهة ثانية على إعتبار أن الثورة جمعت مختلف الأحزاب و التيارات في جبهة ضد الإستعمار، قصد الوصول الى هدف مشترك و هو الإستقلال الوطني ، و في الوقت الذي حقق فيه الإستقلال كان الجميع ينتظر العودة الى التعددية السياسية التي أفرزها مشروع طرابلس، عن تبني فكرة الحزب الواحد " الطلائعي " القائد للتنمية .

و بهذا يمكن القول ان التجربة التعددية في الجزائر عرفت إنتكاسة و إنتظرت مختلف المراحل التي مربها الحزب الواحد . و مختلف التحولات الداخلية و الخارجية ، التي ميزت الحياة السياسية و المجتمعية في الجزائر ، لتعود الى الواجهة عبر أحداث أكتوبر 1988 . و الإصلاحات التي رفقتها و التي مهدت الطريق لدخول الجزائر، عهد التعددية الحزبية و المنافسة السياسية عبر الإنتخابات تجسيدا لمبدأ السيادة الشعبية و مبدأ التداول على السلطة ، و لقد شكلت الإنتخابات في الواقع حقلا للتعبير الحر و الرأي السياسي من طرف مختلف الشرائح الإجتماعية ، و عبر تشكيلات سياسية متباينة التوجهات ، لكن ماوقع في جانفي 1992 قاد في النهاية الى أزمة سياسية خانقة ، طرحت من خلالها عدة تساؤلات حول التجربة الديمقراطية و التعددية الحزبية من جهة و حول السلطة و مفهومها لتداول على السلطة من جهة أخرى . على إعتبار ان هذه الأزمة السياسية كان أولى ضحاياها التعددية و السيادة الشعبية و الاحزاب السياسية كطرف أساسي في الواقع التعددي ، و عبرت هذه المرحلة عن بداية إصلاحات شاملة في وضع سياسي غير ثابت و واقع مأزوم تنمويا .

هذا كله راجع الى أهمية الثقافة السياسية و دورها في المجتمع المدني ، بإعتبار ان الثقافة السياسية لا تنفصل بدورها عن الثقافة بمعناها العام و الثقافة الفرعية التي يعيش الإنسان في ظلها ، و تتولى غرسها في نفوس الأفراد ، كل من الأسرة ، و المؤسسات التعليمية ، جماعات الرفاق ، و وسائل الإعلام و الإتصال ، و التيارات السياسية السائدة في المجتمع و من ضمنها الأحزاب السياسية .

و تزدهر الثقافة السياسية كلما توفر المناخ الإجتماعي و الثقافي في المجتمع الذي يسمح بهذا الإزدهار ، بينما يكتنفه الغموض كلما زاد تأثير المجتمع الطبيعي و منها ، القبيلة ، العائلة ، المؤسسات الدينية ، و المناطقية . و الجهوية . و كلما خفت حس الأحزاب السياسية و ضعفت هيبة الدولة و ازدادت حدة الفساد الإداري ، و تقلصت معدلات التعليم ، كلما إرتفعت نبرة الأفراد و الجماعات التي تشتهي السيطرة على افراد المجتمع ، و إستغلت معاناة الجماهير للوصول الى بغيتها .

و هذا البحث يعد ثمرة لجهد مستمر بذله الباحث في خضم علم الإجتماع السياسي ، تتبع فيه مفهوم الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري و التي تعد رافد من الروافد الوعي السياسي ، حيث قام بدراسة الروافد أو مصادر الرئيسية في تشكيلها و المكانة التي تملكها في نفوس أفراد المجتمع ، و نحن نعلم ان المجتمع الجزائري تغلب عليه فئة الشباب و هو بمثابة زهرة هذا الوطن و عدته للمستقبل ، بعدما تطرق الى نشأة الأحزاب السياسية و أثر الظاهرة الإستعمارية على الحياة السياسية أثناء الإستعمار .

إن ما أريد الإستدلال عليه بالإشارات السابقة و بمايليها، أن النظام الحزبي الذي عرفته بلادنا لم يكن من نوع ما عرف به الغرب و لذلك لم يستطيع ان يقوم بنفس الوظيفة نفسها ، لأنه لم يقم متعلقا بأوضاع و هموم الفئات المختلفة للمجتمع ، و لا بمصالحها و إنما قام متعلقا بالظروف خاصة أملتها الحاجة ، و كذلك قام من أجل حماية مصالح الشخصية .

و من أجل تحقيق الهدف من هذا البحث تم تقسيم البحث الى قسمين ، و لقد شمل القسم الأول ستة فصول و هو مثل الجانب النظري للبحث ، كما إحتوى القسم الثاني الجانب الميداني و تمثل في خمسة فصول .

و لقد شمل الفصل الأول في الجانب النظري ،الإطار المنهجي و يشمل كل من أسباب إختيار الموضوع و الهدف منه و الإشكالية البحث ،متبوعة بالمقاربة النظرية للبحث ، بالإضافة الى المناهج و التقنيات المستعملة في البحث و المعوقات التي تلقها الباحث أثناء الشروع في البحث .

أما الفصل الثاني فقد إهتم بالظاهرة السياسية كالحزب سياسي ، ثم الى نشأة الأحزاب السياسية و مفهوم الأحزاب السياسية عبر منظورات مختلفة مع عرض أنواع الأحزاب السياسية في اوربا ،والأنظمة الحزبية المعاصرة و دورها في النظم الديمقراطية و الوسائل المستخدمة لدى الأحزاب السياسية .

أما الفصل الثالث فقد تناولنا فيه مشروعية الأحزاب السياسية و وظيفة التمثيل السياسي ، و أثر النظام الحزبي على النظام السياسي ، بالإضافة الى وظائف الأحزاب السياسية .

بينما تناول الفصل الرابع دور التنشئة الإجتماعية في تشكيل الوعي السياسي ، و أشكال و أهمية الوعي السياسي ،بالإضافة الى الإتجاهات السوسيولوجية المفسرة للوعي السياسي .كما تناولنا أيضا مفهوم الوعي السياسي الحزبي و المعوقات تشكيل الوعي السياسي .

كما تعرض الفصل الخامس الى التأصيل السوسيولوجي لنشأة الأحزاب السياسية في الجزائر ، حيث تعرض الى أثر الظاهرة الإستعمارية على النشاط الحزبي قبل الإستقلال ،كما تعرض الى الثقافة السياسية للدولة الجزائرية المستقلة ،و نوعية الثقافة المهيمنة في ظل قيادة الثورة و الثقافة السياسية في ظل التعددية الحزبية .

في حين تناول الفصل السادس فاعلية الأحزاب السياسية في تأصيل الحزب السياسي في المجتمع الجزائري ، من خلال عوامل الإنفتاح السياسي في الجزائر ، و نوعية الثقافة السياسية في برامج الأحزاب السياسية ، كما تطرقنا الى محددات الفاعلية الحزبية في تشكيل الوعي السياسي .

أما القسم الثاني و هو يمثل الجانب الميداني ، فتعرض الى تحليل البيانات و المعلومات الميدانية و هو بمثابة الفرضيات البحث ، حيث قسم الى خمسة فصول . حيث ركز الفصل الاول على الاطار المنهجي و الاداة المستخدمة في البحث . أما الفصل الثاني تناول أثر النظام السياسي على فاعلية الاحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي ، و هذا عبر أدوات التي يمتلكها النظام السياسي من قوة اعلامية ، و المنظومة التربوية و قوة القانون و غيرها من الادوات . أما الفصل الثالث فتناول اثر البنية الثقافية و التركيبية الاجتماعية للمجتمع الجزائري على فاعلية الاحزاب السياسية ، من تأثير المؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة و سيطرتها على الذهنيات المجتمعية و غيرها من العوامل . كما تناول الفصل الرابع للأثر الوضع الاقتصادي و الاجتماعي على فاعلية الاحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي، و هذا من خلال التلوث الخطير التي يتخبط فيه المجتمع الجزائري، الا وهو الفقر ، و الجهل ، و المرض ،بالاضافة الى العوامل الاخرى كالبطالة ،والعنوسة ، و العنف بمختلف انواعه كل هذا من معوقات فاعلية الاحزاب السياسية في الجزائر .

كما تناول الفصل الخامس عامل آخر لا يقل اهمية عن العوامل الاخرى ، الا و هو تأثير العامل الخارجي أو مايسمى بالقوى الكبرى على فاعلية الاحزاب السياسية و المتمثلة كذلك في العولمة ،في تشكيل الوعي السياسي في المجتمع الجزائري و على فاعلية الاحزاب السياسية عبرضغوطها على النظام السياسي ، وهذا كله عبر فرض سياستها و هيمنتها على ثقافات الشعوب منها ثقافة المجتمع الجزائري ،بما يتفق و مصالحها و مستفيدة من التقدم التكنولوجي الهائل التي تمتلكه . و أخيرا جاءت الخاتمة التي تضمنت خلاصة لهذا البحث استنادا الى فصول البحث برمتها و أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث ،و بعد ، فقد حاول الباحث جاهدا عند تناوله موضوع هذه الاطروحة ان يلتزم بشروط البحث العلمي ، و يتحلى بالحيادية و الموضوعية عند عرض الوقائع ،و استنباط الحقائق مع الاخذ بنظر الاعتبار التوسع المطلوب في بعض الفصول والعناوين و الاختصار غير المخل في سواها .

الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث

أولاً : أسباب اختيار الموضوع وأهميته

ثانياً : الهدف من البحث

ثالثاً : إشكالية البحث

رابعاً : فرضيات البحث

خامساً : تحديد المفاهيم الأساسية للبحث

سادساً : الاقتراب النظري للبحث

سابعاً : الدراسات السابقة للبحث

ثامناً : المناهج المستخدمة في البحث

تاسعاً : صعوبات البحث

أولا : أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

تكمن أهمية هذا البحث في معالجة إحدى الموضوعات الهامة في حقل علم الاجتماع السياسي، والذي يتم في أساليب تشكيل الوعي السياسي باعتباره الوسيلة الأسمى في تحقيق الديمقراطية وتحديث المجتمع سياسيا. إن هذا البحث يرتبط ارتباطا وثيقا بشكل الديمقراطية المتمثل في إشراك القاعدة الشعبية في ممارسة حقه السياسي. كذلك ترجع أهمية هذا الموضوع إلى طبيعة الجوانب التي يتناولها بالدراسة والتنقيب والاستقصاء، فهو يتناول موضوعا من المواضيع الهامة الا وهو موضوع الأحزاب السياسية ومدى قدرتها على تشكيل الوعي السياسي.

لقد جاء هذا البحث في الوقت الذي سادت فيه كتابات وتصريحات تؤكد على تراجع بل غياب كلي للأحزاب السياسية الجزائرية على الممارسة السياسية الفعلية في الحياة السياسية، وهذا رغم أنها موجودة، بل أنها توصف غالبا بالأحزاب المناسبة أو الموسمية. وانطلاقا من هذه الأهمية يمكن أن نذكر بعض الأسباب التي دفعت الباحث لاختيار هذا الموضوع ومنها:

إن موضوع الأحزاب السياسية ومدى فاعليتها في الحياة السياسية أصبح موضوع الساعة.

- 1- عدم تناول الباحثين في الجزائر لهذا الموضوع برؤية سوسيولوجية .
- 2- تعلق الباحث بما يحدث في الحياة السياسية نتيجة لارتباطه بها وعيشه فيها.
- 3- اعتبار هذا الموضوع من المواضيع التي تدخل ضمن تخصص علم الاجتماع السياسي.
- 4- توفر بعض المعلومات والمعطيات السطحية التي مكنتنا في استيعاب الموضوع والغوص في أعماقه.
- 5- إعتبار أغلب الدراسات التي تطرقت لموضوع الأحزاب السياسية عموما تصب في قلب النظام السياسي و الرهانات السلطوية ، وهذا ما يجعله موضوع جديد و متجدد باستمرار .
- 6- المساهمة بقدر الإمكان في الرصيد العلمي والمعرفي للبحث في الجزائر.

ثانيا : الهدف من البحث:

إن هدف البحوث العلمية في مجال العلوم الاجتماعية هو الكشف على العلاقات المتباينة والمتشابكة داخل المجتمع، فكل ظاهرة اجتماعية إلا ولها علاقة تشابكية تتحكم في سيرها واتجاهها ويدخل بحثنا في هذا المجال. فالهدف منه هو الكشف عن المتغيرات التي تنتج عن تشابك هذه العلاقات وتشعبها ،و في موضوعنا هذا حول الأحزاب السياسية كان الهدف هو البحث عن طرق والأساليب التي تجعل هذه الأخيرة فعالة في الواقع وليس عبارة عن خطابات شعبية لا تضيف للحياة السياسية شيئا. وكذلك الكشف عن العلاقات المتباينة والمتطابقة فيما بينها لمعالجة الظواهر السلبية فيها وتدعيم وتطوير الايجابيات.

إن الهدف من دراسة الأحزاب السياسية ومدى مساهمتها في تشكيل الوعي السياسي لدى الأفراد ومن ثم خلق مجتمع ديمقراطي ، بالإضافة إلى اكتشاف الصفات والمميزات التي تتصف بها الأحزاب السياسية وكذلك المناضلين ومدى وعي ومعرفة تأثير هذه التشكيلة أو تلك على مجريات الأحداث السياسية من خلال الممارسة السياسية.

وبالتالي يمكن التوصل إلى معرفة ما إذا كانت هذه الأحزاب أو عوامل أخرى هي السبب في وجود ظواهر سلبية أو ايجابية حسب نوعيتها.

فالهدف الرئيسي للبحث هو معالجة هذه الظاهرة، بالإضافة إلى الرصيد العلمي للبحث الذي يقدمه والاستفادة العامة وشاملة في مجال دراسة الأحزاب السياسية.

وفيما يلي يمكن استعراض الأهداف التي يعمل هذا البحث على تحقيقها:

1- تحديد جملة الظواهر التي تتحكم في سير الحياة السياسية بصفة عامة والأحزاب السياسية بصفة

خاصة ، والتي يحاول هذا البحث الكشف عن صفاتها العميقة والسطحية مثلما هي موجودة في الواقع المعاش بعيدة عن النصوص القانونية وخطابات الشعبوية.

يهدف هذا البحث أيضا في وصف وتفسير هذه الظاهرة – الأحزاب السياسية- وهذا من خلال فهم ماضي هذه الظاهرة وإيجاد نسق جديد لحاضر والعلاقة بينهما.

2- يهدف هذا البحث إلى فهم هذه الظاهرة وإلى معرفة مدى تأثير وتأثر هذه الأحزاب مع المجتمع والنظام السياسي والعالم الخارجي.

3- يهدف هذا البحث أيضا إلى توقع ظواهر مستقبلية كصعود فئات ذات مستوى تعليمي مقبولة وسقوط فئات أخرى كان دورها قد انتهى، بفعل التغير السريع للمجتمع الجزائري في مجال التنمية.

4- كما يهدف أيضا ومن خلال الدراسة الميدانية إلى الكشف عما يدور في أذهان هؤلاء المبحوثين ونواياهم السلبية والايجابية.

5- وكذلك من الناحية البحثية تأتي هذه الدراسة كجزء أو حلقة في سلسلة من الدراسات التي قام بها مجموعة من الباحثين في رسائل الماجستير والدكتوراه حول الأحزاب السياسية والانتخابات، ولاسيما وأن موضوع الأحزاب السياسية ومسألة الوعي السياسي لم يحظ بالاهتمام الكافي ومن ثم فهي محاولة لطرح مدخل جديد لفهم الحياة الحزبية في الجزائر.

6- لفت الانتباه الى ضرورة اهتمام الباحثين في الجزائر بالدراسات المتخصصة في الاحزاب كوسيلة تمكن من تحقيق تراكم معرفي ،تساعد على تحسين الأداء الفعال للأحزاب و بالتالي تدعيم دورها في النظام السياسي من جهة ، و الدعوة الى تضافر جهود المهتمين بهذا الحقل الدراسي لإنشاء مركز للدراسات المتخصصة في الأحزاب السياسية ضمن قسم علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع السياسي بجامعة الجزائر 2 ، تفعيلًا لدور الجامعة و البحث العلمي و ربطها بالمحيط .

ثالثا : إشكالية البحث:

تمثل الأحزاب في عالمنا المعاصر موقعا متميزا في الحياة السياسية، وهذا من خلال الدور الكبير الذي تلعبه في تكوين اتجاهات الرأي العام وبلورة أرائه وأفكاره، فهي الإطار الذي يمارس من خلاله المجتمع دوره السياسي في التأثير على السلطة وصنع القرار وفي تنمية الوعي السياسي وتعميقه عند المواطنين.

كما أن وجود الأحزاب يشكل ضمانا للحريات العامة و على الممارسة الديمقراطية، فالأحزاب مرتبطة ارتباطا وثيقا بالديمقراطية وممارستها، فلا وجود للأحزاب بدون ممارسة ديمقراطية ولا ديمقراطية بدون وجود أحزاب. وبالتالي فهي حلقة اتصال بين الحاكم والمحكومين، تعبر عن إرادة المحكومين في وجه الحاكم وتعبر عن إرادة الحاكم في ممارسة الحكم.

ومن هنا تعتبر الأحزاب من السمات الأساسية لأي دولة ديمقراطية فهي تقوم بمهام القيادة السياسية لفترة معينة، تفتح أبوابها أمام المواطنين بهدف المشاركة والإعلام، لذلك وبفضل دور الوسيط هذا، تشكل حرية عملها من ابرز المقومات في ما يعرف بالنظام الديمقراطي.

فالحزب كالظاهرة سياسية واجتماعية له دوره ومكانته في المجتمع، إذ له صلة وثيقة مع المؤسسات الأخرى وخاصة السلطة السياسية القائمة، فهو يعتبر مؤسسة لتمثيل المجتمع سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وتربويا أمام السلطة عن طريق التوعية والتعبئة والتجنيد وترسيخ برنامجه وأيديولوجيته في عقولهم، وتظهر هذه الممارسات حقيقة واقعية على اعتبارها أفكار قابلة لتطبيق في الميدان.

والجزائر من الدول العالم الثالث التي أخذت بعملية التحول والتغير في الحياة السياسية التي فرضتها عوامل داخلية وأخرى خارجية على النظام القائم الذي افرز عدة أزمات منها أزمة الشرعية وأزمة الهوية وأزمة المشاركة بالإضافة إلى المعضلة الاقتصادية التي تزامنت في تعقيداتها مع تنامي عدد من مظاهر الاجتماعية السلبية وأصبحت بيئة النظام السياسي الجزائري بيئة مأزومة.

كل هذه المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية شكلت ضغوطا كثيفة على النظام جعلته يلجأ لخيار التعددية الحزبية، فقامت الأبنية الحزبية والتنفيذية باستعاب هذه الضغوط، مما أدى إلى ظهور المجتمع المدني قويا وضاعط على الدولة، تشكل نتيجة إخفاقات مشاريع التحديثية للدولة وضعف مشروعيتها وهياكل عملها السياسي والاقتصادي والاجتماعي تفاعل مع الأزمة ومارس الضغط وطالب بإصلاحات سياسية جذرية وإصلاح الوضع الاقتصادي والاجتماعي، حيث تمثلت تنظيمات المجتمع المدني في الحركات الإسلامية التي أثبتت قدرة فائقة على تأطير الانتفاضات الشعبية واكتساب المشروعية وملء الفراغ الذي تركته إخفاقات الدولة، بالإضافة إلى المنظمات النقابية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين، اتحادات التجار، الطلبة.....الخ) فسارعت الدولة بتحرير واستقلالية النقابات عن الحزب.

ومن خلال تبني الجزائر للتعددية الحزبية كإحدى آليات التحول الديمقراطي، فظهرت على الحياة السياسية مجموعة من الأحزاب تعتبر نفسها كطرح أيديولوجي وكبديل للنظام السياسي القائم، وهذا منذ ما يزيد عن عقدين من الزمن، منها من كان في السلطة ومنها من تعتبر نفسها معارضة للنظام السياسي برمته.

ومن هذا المنطلق تتشكل الإشكالية الرئيسية للموضوع في البحث عن العلاقة التبادلية بين المجتمع والأحزاب السياسية، وبمعنى آخر إلى أي حد لعبت الأحزاب السياسية الجزائرية دورها في تشكيل الوعي السياسي في ظل وسط سياسي وسوسيو ثقافي يبقى رغم كل المحاولات وفي كثير من أبعاده بعيدا عن محددات الديمقراطية ورهنا لترسبات الثقافة السياسية التقليدية؟.

وهل يكفي الحديث بصفة عامة عن الأحزاب السياسية فاعلة في ظل محدودية الوعي السياسي لدى الفاعلين السياسيين؟.

ومن خلال هذا التساؤل تتفرع تساؤلات الفرعية الآتية:

1- ما طبيعة الأحزاب السياسية من حيث نشأتها و حجم عضويتها و برامجها و أطرها الفكرية وأنماط العلاقات فيما بينها و إنعكاس ذلك على هيكل و أداء النظام الحزبي ؟

2- هل تؤدي الأحزاب السياسية دورا فعالا في عملية التنشئة السياسية للأفراد المجتمع؟ وهل تقوم الأحزاب السياسية بتشكيل وعي السياسي لدى الأفراد المجتمع ؟ وذلك على النحو التالي:

أ- هل يدرك المناضلون في الأحزاب السياسية تجربة التعددية الحزبية والرموز والقيادات والبرامج الحزبية؟.
ب- هل يدرك المناضلون في الأحزاب السياسية الهيئات والتنظيمات والقضايا على المستوى الوطني وعلى المستوى العالمي؟.

3- هل تقوم الأحزاب السياسية بدفع افراد المجتمع للمشاركة السياسية ؟ وذلك على النحو التالي:

أ- هل يهتم أفراد المجتمع بالثقافة السياسية والشؤون السياسية؟.

ب- هل يهتم أفراد المجتمع بالمشاركة في الانتخابات ؟

د - هل يدرك المناضلون في الأحزاب السياسية معوقات العمل الحزبي ؟

رابعا : فرضيات البحث : من خلال ما تم تقديمه يمكن ذكر فرضيات العمل الآتية:

الفرضية المركزية:

إن لطبيعة تكوين النظام السياسي الجزائري المتميز عن غيره من الأنظمة السياسية في العالم الثالث وحدثة التجربة الديمقراطية كان له الأثر على تفوقه على الظاهرة الحزبية في الجزائر، مما أدى إلى الحد من محدودية وفاعلية الممارسة السياسية لدى الأحزاب السياسية.

وتكريس الديمقراطية الفعلية كفيلة بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كأحد أبعاد الحكم الديمقراطي وتفعيل التجربة الحزبية فعالة في الجزائر.

الفرضية الأولى:

للنظام السياسي وطبيعته علاقة على محدودية وفاعلية الأحزاب السياسية ودورها في تشكيل الوعي السياسي في المجتمع الجزائري.

الفرضية الثانية:

للموضع الإقتصادي والاجتماعي المتدني الذي يمر به المجتمع الجزائري دور في تخلف عملية التوعية السياسية لدى الأحزاب السياسية الجزائرية مما انعكس على الحياة السياسية في المجتمع بصفة عامة.

الفرضية الثالثة:

إن لطبيعة البناء الثقافي وتركيبية الاجتماعية للمجتمع الجزائري له علاقة على بنية وهيكلية الأحزاب السياسية و قواعدها التنظيمية .

الفرضية الرابعة:

إن للتأثيرات القوى الكبرى والإقليمية المعاصرة والعربية منها له علاقة على عدم فاعلية الممارسة السياسية والاجتماعية للأحزاب السياسية الجزائرية.

خامسا : تحديد المفاهيم الأساسية للبحث :

1- الحزب السياسي : تعتبر الأحزاب السياسية تنظيما مؤسسا يسعى لاكتساب القوة و الوصول الى السلطة لتطبيق مبادئها إما بهدف المشاركة في الحياة السياسية أو ضبط السلطة و مراقبة الحكومة ونقدها .

ويعرف قاموس علم الاجتماع الحزب السياسي على انه تنظيم من الاشخاص يهتم بضبط بناء القوة في المجتمع و التأثير عليه و العمل من خلاله على نحو يرون أنه ملائم لمصالحهم و المصالح العليا .

ويمكن ان نعرفه سوسيولوجيا بأنه عبارة عن مجموعة من الافراد لديهم نفس الرؤى السياسية تجهد و تبحت لتجعلها متفوقة على غيرها من الرؤى و محاولة جمع أكبر عدد من المواطنين في البحث عن عملية الوصول إلى السلطة أو على الأقل التأثير على أفكارهم .

و للحزب علاقة مع الاتباع عبر :

الناخبون و المتعاطفون و المنتسبون والمناضلون .

أ – الناخبون : تعتبر الانتخابات بمثابة المقياس الذي يبين قوة الحزب من ضعفه إذ يتبين من استقراء نتيجة الانتخابات مدى تمتع الحزب من تأييد و ترحيب من قبل الجماهير على ان هذا المقياس في بعض الاحيان لا يتميز بهذه السهولة ، اللهم إلا إذا كانت الانتخابات قائمة على أساس التمثيل النسبي حيث تكون النتائج أقرب إلى الصحة .

و من هنا يمكن ان نعرف الناخبون بأنهم هؤلاء الاشخاص الذين يدلون بأصواتهم في العملية الانتخابية او يلزم الادلاء بها- تطبيقا للقانون - في بعض الاحيان سواء كانوا من أعضاء الأحزاب السياسية أو من عموم الشعب .

ب - المتعاطفون : المتعاطف مع الاحزاب هو أكثر الاشخاص قربا و ميولا مع هذا الحزب وأفكاره ومبادئه و الفلسفة التي يقوم عليها و الايديولوجية التي ينتجها .

وإذا كان المتعاطف بوصفه كذلك يعد أقرب للحزب من الناخب وأقل قربا من المنتسب فإننا نجد أن البعض منهم في بعض الاحيان ما يقترب و يندفع وراء الاعضاء الحزبيين المنتسبون إلا انه – بالرغم من ذلك- مؤازرا لسياسات الحزب، فالفصل بين المتعاطف والعضو المنتسب ليس ثابتا أو محددا بصفة مطلقة وجامدة لأنه في بعض الأحيان يكون المتعاطف أكثر قربا و ايجابية من العضو المنتسب، دون أن تثبت له هذه الصفة الرسمية ويعد منتسبا .فالتفاوت بين المتعاطفون والمنتسبون وكذلك الناخبون هو شيء نسبي يتوقف على ظروف الحال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومدى قوة وضعف كل حزب ومدى انتشاره واعتقاد الناس بأفكاره.

ج - المنتسبون (المنتمون):

يعتبر المنتسبون أو المنتمون أعضاء الحزب وتبدوا أهمية المنتسب بصفة كبيرة بالنسبة للأحزاب الجماهير والتي تفتح أبوابها لقبول اكبر عدد ممكن من المنتسبون، لهدف معنوي يتمثل في المساندة في الرأي والمشورة والدفاع عن الأفكار والمبادئ التي يتبناها الحزب، ولهدف المادي يأخذ شكل تسديد الاشتراكات السنوية أو النصف سنوية حسب ما تنص عليه لوائح كل حزب، وذلك بخلاف الحال بالنسبة لأحزاب اللجان التي لا يمثل المنتسب إليها تلك الأهمية نظرا لاعتمادها على تلك النوعية المختارة التي تستطيع تحمل أعباء هذا الحزب ماديا ومعنويا.

د - المناضلون (الناشطون):

وهم الذين يعتمد عليهم الحزب، وهم مجموعة من الأشخاص يحملون على عاتقهم عبء ضمان سير الكيان الحزبي للحزب على نحو منتظم ومضطرد في جو يسوده الانبساط والاتزان والعمل على تقديم يد العون لهذا الحزب من الناضحين المادية والمعنوية.

وبالتالي تأخذ هذه المجموعة أو الفئة دورا ملحوظا ومميزا عن باقي الأفراد المنتمين للحزب سواء أكانوا ناخبين أو متعاطفين أو منتسبين حتى يصبح الاعتماد كليا على هذا البعض القليل لتنفيذ سياسات الحزب وخطته التي يضعها قاداته والذين يفوقون في قدر الأهمية عن أولئك المناضلين فالقادة هم القلة القليلة المخططة والمناضلون فهم المنوط بهم تنفيذ هذه الخطط والقيام بها على أرض الواقع.

2- الوعي السياسي:

لغة :وعي من وعى وعيا أي سمع " وعت إذنه صوتا" وكذلك جمع ووضع، تكونت له فكرة واضحة عن شيء، وعى أهمية الموضوع/ والوعي : شعور المرء بما يفعل، إدراكه للأمور على حقيقتها وإدراكه لذاته وأحواله وأفعاله إدراكا مباشرا " وعى مسؤوليات" حالة شعور والإدراك الطبيعي¹.

¹ - المنجد في اللغة العربية المعاصرة،، الطبعة الأولى ،بيروت ،دار الشروق ، 2000 ص 1542.

وقد تناول الفكر الماركسي مفهوم الوعي وذلك بتطرقه إلى الوعي الطبقي، وقد قصد به الشعور المتزايد الذي ينتاب أعضاء الطبقة البروليتارية ويجعلها تحس بمركزها الاجتماعي المناقض للمركز الاجتماعي الذي تحتله الطبقة البرجوازية، ومثل هذا الشعور يولد عندها صفة التماسك والوحدة التي تساعد على محاربة الاستغلال والظلم الذي تتعرض إليه من جراء وجود النظام الرأسمالي¹.

ونظرا لما يحيط بمفهوم الوعي السياسي من غموض، نتيجة تأثره بتوجهات ومصالح إيديولوجية وتيارات فلسفية مما يشكل صعوبة في قياسه، لذا فقد يبدو من المفيد الاسترشاد ببعض المحاولات الإجرائية التي من شأنها ترشيد خطى الباحث للتوصل إلى تعريف إجرائي للمفهوم.

فالوعي السياسي كما تناوله الباحثون يشير إلى مدى فهم وإدراك الأفراد للواقع السياسي والاجتماعي والتاريخي لمجتمعهم وقدرتهم على التصور الكلي للواقع المحيط بهم، مما يساعدهم على بلورة اتجاهات سياسية ويدفعهم إلى المشاركة السياسية، ويتطور ذلك الفهم والإدراك من خلال المعارف والمعلومات السياسية – المقصودة وغير المقصودة- عن البيئة المحلية والوطنية والعالمية التي ينقلها ويترجمها المنشئون على اختلافهم إلى الأعضاء الجدد.

ويمكن القول إن الوعي السياسي هو رؤية الشاملة بما يتضمنه من المعارف سياسية وقيم والاتجاهات سياسية تتيح للإنسان أن يدرك أوضاع مجتمعه ومشاكله ويحللها ويحكم عليها.

كذلك يعتبر الوعي السياسي " فهم طبيعة السلطة السياسية وأشكالها وأنماطها وطبيعة وبنية الأحزاب السياسية وإدراك العلاقات السياسية المتبادلة بين الدول والموقف السياسي الذي يتخذه الفرد استنادا إلى المعرفة السياسية وأخيرا تجسيد المعرفة سلوكا، وهو ما يعبر عنه بالمشاركة السياسية ويحدد موقفه منها مما يدفعه للتحرك من أجل تغييرها وتطويرها، وهو كذلك استيعاب الواقع وفهم التحركات والأحداث التي تشهدها الساحة السياسية"².

ويقصد بالوعي السياسي ما لدى الأفراد من معارف سياسية على المستوى المحلي أو العالمي نتيجة الثقافة السياسية التي حصل عليها المواطنون داخل المجتمع، والتي تعد مؤشرا جيدا على التخلف أو التقدم السياسي من حيث إدراك المواطنون لدورهم في صنع القرارات ومدى ظهور فكرة المواطنة المسؤولة³.

ويعرف الوعي السياسي بأنه مستوى إدراك الإنسان للواقع السياسي والتاريخي لمجتمعه ودوره في العملية السياسية ومشاركته في التصويت في الانتخابات واتجاهاته السياسية وانتمائه للأحزاب القائمة وكيفية الاعتماد

¹ - عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، طبعة الثالثة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998 ص 252.

² - فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، الجزء الثاني، القاهرة دار النيل للنشر والتوزيع، 2003 ص 253.

³ - خيرى علي إبراهيم، دور مادة التاريخ في إنماء التربية السياسية لطلاب الصف الأول ثانوي، رسالة الدكتوراه غير منشورة، جامعة طنطا كلية التربية 1985 ص 83.

على كل هذه المتغيرات في تقويم الواقع السياسي لمجتمعه والتعرف على ما ينبغي دعمه أو تغييره في هذا الواقع¹.

كما يعرف الوعي السياسي كذلك بأنه مجموع الأفكار والمعلومات التي لدى الفرد والتي تتعلق بمجتمعه أو بالمجتمع الخارجي وتدور حول الموضوعات السياسية المختلفة وإن هذه المعلومات والمعارف تكتسب من خلال الثقافة السياسية التي تنقل للفرد عبر عملية التنشئة السياسية بواسطة المؤسسات الاجتماعية المختلفة. كما يعرف الوعي السياسي بأنه إدراك الشخص لذاته ولذوات الآخرين من حوله وهذا يعني أن للوعي الذاتي تأثيراً بالغاً على السياسة².

3- الثقافة السياسية:

ترجع الجذور الفكرية للبحث في الثقافة السياسية إلى كتابات الأنثروبولوجيين أمثال (روث بندكت ومارجريت ميد) حول " الطابع القومي" والتي عنيت بالكشف عن القيم والمعتقدات والممارسات الفريدة التي تميز ثقافة ما وتطور هذا المفهوم على يد " ألموند وفيربا" 1956. almand et verba ليشير به إلى ذلك النمط الخاص من التوجهات للأحزاب السياسية في أي نظام سياسي محكم. وتعني التعامل المتبادل بين الأفراد والتاريخ والتراث والقيم والمعايير الخاصة بمجتمع محلي ما، سواء كانت منطقة مجاورة أو دولة في المجال السياسي.

والثقافة السياسية ليست بالضرورة متجانسة فالمجتمع المحلي الكبير، قد يشتمل على جماعات فرعية ذات ثقافات غير متطابقة ويمكن أن تتبع الثقافة السياسية السائدة من زعماء سياسيين واجتماعيين، وليس حتماً أن تكون هي ثقافة الأغلبية، بينما يمكن للثقافات السياسية السائدة أو الفرعية أن تكون مدعمة للاستقرار في النسق السياسي أو تكون مشتملة على القوة الممكنة لتحطيم هذا النسق³.

وعليه سوف نحاول تناول بعض التعريفات التي صاغها عدد من علماء الاجتماع السياسي حول مفهوم ومضمون الثقافة السياسية وأنماطها:

- 1- عرف قاموس أكسفورد الثقافة السياسية بأنها الاتجاهات والقيم التي تتصل بعمل نظام سياسي محدد، وتعد بمثابة معرفة منتظمة ومهارات مكتسبة عن عمل هذا النظام، كما تتضمن اتجاهات إيجابية أو سلبية نحوه، وأيضاً أحكاماً تقييمية بشأنه.

¹ - السيد سلامة الخميسي، التخطيط للتربية السياسية لشباب الجامعات في ضوء الأبعاد السياسية والاجتماعية للمجتمع المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية التربية 1984 ص 34.

² - السيد حنفي عوض، السياسة والمجتمع، الإسكندرية، مودرن جرافيك سنتر، 1999 ص 209.

³ - ميشال مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة، عادل المختار الهوارى، القاهرة، دار المعرفة، 1999 ص 542.

2- أما "ميشيل روسكن" فقد عرف الثقافة السياسية بان لكل مجتمع سماته التي تميزه من قيم ومعايير ومعتقدات ومثل تتعلق بالحياة السياسية وبظاهرة السلطة وبالنظام السياسي، فالثقافة السياسية إذن ما هي إلا سيكولوجية الأمة في ما يتعلق بالسياسة¹.

وذهب "صاموئيل هانتنغتون" إلى أن الثقافة السياسية تتكون من المعتقدات الأمبريقية عن الرموز السياسية المعبرة والقيم نحو الأغراض السياسية وهي نتاج التاريخ الجماعي للنسق السياسي وحياة الأفراد التاريخية الذين يشكلون النسق السياسي الحالي، ولها جذور في كل من الأهداف العامة والخبرات الخاصة². ولعل المحاولات الجادة التي بذلها علماء الاجتماع السياسي العرب لصياغة تعريف جامع لمفهوم الثقافة السياسية لم تخرج بالرغم من محدوديتها عن تلك التي تداولها المفكرون الغربيون، ويعود ذلك بخاصة لحدثة المصطلح وتداخله مع العديد من المصطلحات، ومع ذلك حاول بعض علماء السياسة وضع تعريف للثقافة السياسية على النحو التالي:

عرف د. "كمال المنوفي" الثقافة السياسية بأنها تلك القيم السائدة في المجتمع التي تتصل بعلاقة أفراد النظام السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وتعرف د. "نيفين عبد الخالق" الثقافة السياسية بأنها تمثل الجوانب السياسية للثقافة أي كل ما يتعلق بشؤون الحكم والسياسة وهي محصلة الزمان والمكان والعقل الاجتماعي والسياسي لأي مجتمع، ذلك العقل الذي يعد ثمرة التزاوج ما بين الموروث النقلي المكتسب من الخبرة الحياتية ومن العطاء العصري لكل ما يتصل بحياة المجتمع السياسية وتنظيمه لشؤون الحكم والسياسة، ومن الطبيعي إذا أن تغير الزمان والظروف المحيطة يغير العقلية الجماعية وكلاهما يحدث تغييرا في الثقافة السياسية.

4- المعارضة السياسية:

المعارضة لغة من "عارض" وقف في وجه شخص أو أمر " نقول عارض أباه" عارض خصما " عارض الحكومة" والمعارضة فئة غير موالية للحكومة " أحزاب المعارضة" .

وحسب "أوليفيه دو هاميل" تدل المعارضة في الأنظمة الديمقراطية على الأحزاب والتجمعات السياسية التي هي في خلاف مع الحكومة أو النظام السياسي³.

والمعارضة عبارة عن رقابة دائمة ومستمرة لأداء الحاكم، تدرس الخطط وتقوم الأعمال، وتنتقد الممارسات التي تتعارض مع القوانين والأنظمة، ومع مصالح الدولة والمجتمع، فهي تمثل مؤسسة في الدولة والمجتمع وتحد من الممارسة الخاطئة للحاكم، وتحد من تفرده وطغيانه¹.

¹- سمير العبدلي، ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2007 ص 51.

²- عبد الجبار رادمان، التنمية وقضية الديمقراطية في المجتمعات النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع 1998 ص 144.

³- المنجد في اللغة العربية المعاصرة، المرجع السابق، ص 966.

وهناك من يرفض إطلاق تعبير المعارضة بشكل عام ويؤكد ضرورة إقترنها بصفة تنسجم مع حدود ومحتوى البرنامج السياسي، وأشكال النضال على أساسها تعارض ما هو قائم، فهناك معارضة وطنية قومية أو شيوعية أو إسلامية.

أما في بحثنا فإننا نستعمل مصطلح المعارضة السياسية، ونعني به كل الأحزاب والحركات السياسية الغير مشاركة في الحكومة سواء المعتمدة وغير المعتمدة باستثناء من يستخدم الطرق الغير سليمة وديمقراطية.

5- الفاعلية السياسية:

تمثل الفاعلية السياسية كالنشاط السياسي مثل غيره من سائر الأنشطة التطوعية لا يجتذب إلا قلة من الناس يعرفون بالأعضاء النشطين، وأبرز مظاهر الاشتغال بالسياسة عند معظم الناس يتمثل في التصويت في الانتخابات، على حين يستغرق النشطون في ممارسة العمل اليومي من إقناع الآخرين وحضور اللقاءات وجمع للتبرعات وقيام بجولات انتخابية....الخ.

ويتميز النشطون عند مقارنتهم بغيرهم من المواطنين بأنهم اصغر عدداً، وأفضل ثقافة وأكثر تحملاً (مع وجود استثناءات ظاهرة) كما يميزهم الشعور بالقدرة على التأثير السياسي وغازرة المعلومات².

وثمة عدد وافر من النظريات التي تفسر الأسباب الكامنة وراء تحول الناس إلى أعضاء نشطين، فالنظريات النفسانية، ونظريات التحليل النفسي تؤكد بوجه عام وجود مظهر من مظاهر الطفولة كاليتيم المبكر، والقهر الأبوي، ومشاعر الضعف والكراهية....الخ التي تتولد داخل الأسرة ثم تجري إزاحتها إلى السياسة والنشاط السياسي بصفته سلوكاً راقياً، وتبرز نظريات أخرى النشاط السياسي بوصفه محصلة للخلفية الاجتماعية كالتعليم والدخل والمهنة، وكلما احتل المرء مكاناً راقياً في هذه الدرجات زاد احتمال النشاط السياسي عنده، ويرتبط النشاط السياسي ارتباطاً طردياً بمستوى الأشغال بالهجوم العامة، فتبرز عند ذوي المستويات العليا أكثر من ذوي المستويات العادية في هذه الناحية.

ولذلك تعرف الفاعلية السياسية بأنها قدرة المحكومين في نظام النيابي على ممارسة تعودهم للتأثير على الحكام عند اتخاذهم القرار السياسي³ أو كما يصفها " إيستون " بأنها تمثل قوى التأثير والضغط المنتشرة في مختلف المواقع في الدولة، وهي التي يعتمد عليها النظام تلقائياً في الأحوال العادية، والتي تبدو فيها المشاركة الشعبية مجرد وهم حين يعجز صانع القرار السياسي عن مواجهة المطالب السياسية الملحة، فيكون الضغط هو الأسلوب الرئيسي الذي يستخدمه المحكومين لممارسة نفوذهم وتأثيرهم على الحكام وهذا من خلال الأحزاب السياسية.

وحاول كل من " ألمان و فيربا " إلقاء الضوء على مفهوم الفاعلية السياسية في إطار تقديمها لمفهوم " الكفاءة السياسية " و " الكفاءة الإدارية " ويقصدان بالمفهوم الأول بالثقة بالنفس، فالمواطن الذي يثق في نفسه هو المواطن

¹ - أوليفيه دو هاميل، المعجم الدستوري، ترجمة منصور القاضي، الطبعة الأولى، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1996 ص 1102.

² - ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، المرجع السابق، 1999 ص 42.

³ - almond (G) powell (B) comêrative politics A develepemental A pprach

المشارك، أما المفهوم الثاني فيعني لديهما الكفاءة السياسية وهو ذو بعدين أساسيين هما ضرورة توافر الإرادة السياسية اللازمة للحركة والشعور بالفاعلية.

وتشير الدراسات الإمبريقية إلى وجود تلك العلاقة الطردية بين ذوي الثقة الشخصية والمشاركة، وان هذا الشعور بالثقة الشخصية يرتبط بالوعي السياسي والاهتمام بالسياسة والتمسك بالقيم الديمقراطية، وتدرجية النظام السياسي والمشاركة حتى أنها تصل إلى التعميم بأنه كلما قوى الانخراط الفرد نفسيا كلما كان أكثر مشاركة في السياسة من خلال التصويت¹.

إذن فالفاعلية السياسية تقتضي مجموعة من الشروط التأسيسية ومنها:

1- وضوح دستوري وقانوني وإجرائي تام حول ماهية حقوق الإنسان ضماناتها، حدود وآليات تفعيلها وحمايتها.

2- وجود نظام ديمقراطي مشاركاتي قائم على التداول ، المراقبة، المساءلة، الجزاء.

3- وجود مجتمع مدني يشكل قوة اقتراح وآلية أساسية ومساهمة في حركتي الشفافية والعقلانية.

4- محورية الإنسان في مسارات التنمية السياسية والاقتصادية.

فمن هنا فالفاعلية هي حركية وظيفية تنطلق من حقوق الإنسان - المواطن- وتهدف لتحقيق حاجاته الأساسية ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصفة تضمن للدولة الاستقرار وللمجتمع الرفاه.

ومجمل القول يمكن أن تعرف الفاعلية السياسية إلى المدى الذي يحقق فيه البرنامج الحزبي السياسي أهدافه، وتحتاج تقييم فاعلية أي برنامج إلى وجود مؤشرات ومقاييس او معايير النجاح أو الفشل في تحقيق أهدافه ومن هذه المؤشرات نجد الدقة والتنظيم، السرعة ، الوضوح، تحقيق الأهداف².

ومن هنا نقصد بالفاعلية مدى الوصول إلى النتائج المطلوبة في أي مجال عمل ومدى تحقيق هذه النتائج للأهداف المسطرة. و هذا من خلال نزول الاحزاب السياسية من الخطابات السياسية النظرية الى الحياة والممارسة الواقعية .

6 - المشاركة السياسية:

تعرف المشاركة السياسية بأنها تلك الأنشطة السياسية التي يتشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما، في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي.

ولكن المشاركة السياسية هي ممارسة هذا الحق ممارسة فعلية بعيدة عن عوامل الضغط والإجبار والإلزام إذ يجب أن تظل في إطار ديمقراطي يتسق معه إطار الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف المجتمعية العامة، وفي إطار الشعور بحرية الفكر وحرية العمل وحرية التعبير عن الرأي .

¹-سيمورمارتن ليبست، رجل السياسة ، الأسس الاجتماعية للسياسة ، ترجمة، خيرى حماد وآخرون ، بيروت ، دار الأفاق الجديدة ص 37.

²- شتوان علي شبيبة، العلاقات العامة بين النظرية والتطبيق، الازارطة، دار المعرفة الجامعية ، 2005 ص 217.

والمشاركة السياسية من وجهة نظر علم الاجتماع السياسي هي العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية لمجتمعه، بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية على أن تتاح الفرصة لكل المواطن بان يسهم في وضع هذه الأهداف وتحديدها، والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها وعلى أن يكون اشتراك المواطنين في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل التطوعي الذي يترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية تجاه أهدافهم والمشكلات المشتركة لمجتمعهم.

وتمثل المشاركة السياسية وفق هذا المفهوم الاجتماعي سلوكا اجتماعيا يعتمد على جهود تطوعية ونشاطات إرادية يقوم بها أفراد المجتمع المجتمع بغية تحقيق أهداف عامة مشروعة.

ويكتسب هذا السلوك التطوعي بناء محدد حيث تختلف درجات المشاركة وتتنابن صورها ويتحقق طابعها الدينامي كعملية اجتماعية مستمرة¹.

ويميز " جلال عبد الله عوض"² بين المشاركة والاهتمام والتفاعل أو التجاوب، فالاهتمام يعني عدم السلبية، بحيث يشعر المواطن العادي أن الدولة والشؤون العامة والقرارات السياسية ترتبط بحياته ووجوده الذاتي تأثيرا وتأثرا وسواء أدى ذلك إلى استخدام حق معين في عملية اتخاذ القرار السياسي أو لا، فان الاهتمام يظل مفهوما مستقلا عن المشاركة.

أما التفاعل فانه يعني التجاوب، بحيث ينسى المواطن ذاته في نطاق الوجود السياسي، هذا التفاعل يشكل حلقة تتوسط الاهتمام والمشاركة فالاهتمام قد يؤدي إلى التفاعل وكذلك المشاركة تفرضه.

وتكون عملية المشاركة السياسية من خلال نشاطات سياسية مباشرة، كأن يتقصد الفرد منصبا سياسيا أو يحظى بعضوية حزب أو يقوم بترشيح نفسه للانتخابات أو يكتفي بمجرد التصويت، أو مناقشة القضايا العامة والاشتراك في الحملات السياسية، كما يمكن أن يحقق المشاركة من خلال نشاطات سياسية غير مباشرة كأن يقتصر الفرد على مجرد المعرفة والوقوف على المسائل والقضايا العامة³.

كما تعد المشاركة السياسية العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية وقوامها الأساسي والتعبير العملي الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع.

كما أنها تعد فوق هذا وذلك مؤشرا قويا لدلالة على مدى قصور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسي. إن مفهوم المشاركة السياسية حسب التعاريف السابقة فهي تشمل جميع العمليات السياسية التي من خلالها تنقل الجماهير مطالبها إلى الصفوة الحاكمة بتأثير في سلوكها عن طريق الأحزاب السياسية.

7- التعددية السياسية:

¹ - محمد عاطف غيث وآخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1982، ص 521.

² - جلال عبد الله عوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، - المستقبل العربي، السنة السادسة، العدد 55 سبتمبر 1983، ص 109.

³ - أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، للنشر، 2000، ص 32.

قبل عقدين من الزمن ظل هناك اعتقاد سائد بان " التعددية السياسية" مجرد حديث الخاصة لا تمثل سوى البدع التي يروج لها الغرب الليبرالي، ويسعى إلى تصديرها¹.

فهي مثلت مظهرا يهدد الدولة والتماسك الاجتماعي ولكن هذا الاعتقاد ما فتئ أن بدأ يزول في أوساط الدول ورجال الفكر والسياسة، نظرا لبروز موجة التحول نحو التعددية السياسية في العديد من الدول النامية والاشتراكية مع نهاية الثمانينيات والتي عبر عنها صاموئيل هنتجتون بـ " الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي" وهي: " عبارة عن مجموعة حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحدث في فترة زمنية محددة وتنفذ في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية"². وتعدد حول عملية بتوفر بمقتضاها لمراكز القوة والتأثير ، و إتاحة الفرص أمام التطور المستقبلي لبنية المجتمع وتنظيماته أحزاب متنوعة ، وقد تعددت التعريفات بشأن مفهوم التعددية رغم أن هذا المفهوم يدور حول النقابات والاندية والجمعيات والرأي العام وغير ذلك ، وأصبحت "التعددية السياسية" مفهوم من المسائل الأساسية الملحة ، و التي يجب إدخالها ضمن ما يسمى بعمليات الإصلاح السياسي . و هذا ما يؤكد أنصار نظرية التعددية السياسية بضرورة تنوع في الآراء والقيم. ورغم أن هذا المفهوم يدور حول النقابات والاندية والجمعيات السياسية والمؤسسات والاختبارات في الدولة والمجتمع، وتكون القوة موزعة بين عدة أطراف وفواعل، تتبادل مراكز السلطة فيما بينها باستمرار ويمثل هذا التعريف، المحتوى المركزي والجوهري لهذا المصطلح، الذي يجسد فكرة التداول على السلطة، أي استبدال فئة حاكمة بأخرى عن طريق الأدوات القانونية وعلى أساس سلمي، ووفق على هذا المفهوم يمكن القول أن التعددية السياسية لم تعد تعبر عن مذهب سياسي أو عقيدة معينة كما كان هذا الرأي سائدا في السابق بل أصبحت تمثل منهج العصر الحالي³.

سادسا: الإقتراب النظري والمنهجي للبحث:

أ- المقاربة البنائية الوظيفية:

إحتلت قضية الأحزاب السياسية والوعي السياسي مكانة واضحة في التراث السوسيولوجي، وتباينت بشأنها آراء وأفكار العلماء الاجتماعيين طبقا لاهتماماتهم واتجاهاتهم في دراسة المجتمع والظواهر الاجتماعية كما نالت قضية الوعي السياسي اهتمام علماء السياسة التي يعتبرها البعض الميلاذ الثاني لعلم السياسة وعلم الاجتماع السياسي.

ولذى يرى مفكرو هذا الاتجاه المجتمع على انه نسق يتكون من وحدات اجتماعية متكاملة وان الوظيفة وبناء هذه الوحدات فاعلية في تحقيق التوافق إلى جانب تحقيق احتياجات النسق الاجتماعي، وينظرون إلى العلاقات

¹ - أحمد ثابت ، التعددية السياسية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990 ص 11.

² - صاموئيل هنتجتون، الموجة الثالثة ، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، ترجمة ، عبد الوهاب علوب، القاهرة ، دار سعاد الصباح 1993، ص 73.

³ - حسن البدر اوي، الأحزاب السياسية والحريات العامة، الإسكندرية ، دار المطبوعات الجامعية، 2000 ص 18.

الخاصة بناء على الأجزاء والوحدات وعمليات النسق الاجتماعي على اعتبار أنها انساق يرتبط بعضها بالآخر من خلال قيم وأهداف عامة في الغالب تكون مشتركة¹.

وينظر هذا الاتجاه إلى المجتمع باعتباره نسقا اجتماعيا يشترك في القيم والأهداف التي لها صفة العمومية، في حين يعد الدولة نسق فرعيا يقوم بدور فعال في تحقيق وظائف ترتبط بأهداف المجتمع، وهذا يعني أن البنائية الوظيفية تنظر إلى السياسة باعتبارها أداة تتحقق عن طريقها أهداف المجتمع الكلية، كما ترى الوظيفية في تناولها للأحزاب السياسية على أنها يتم توظيفها من خلال السياسة لتتم عن طريقها الأهداف العامة.

ولهذا يرى البعض أن البنائية الوظيفية من أكثر المداخل النظرية شيوعا وانتشارا في دراسات علمي الاجتماع والسياسة المعاصرين، على الرغم من ارتباطهم بعلم الاجتماع منذ نشأته ويرجع البعض شيوعا لهذا الاتجاه في الدراسات السياسية بوجه خاص إلى عدة اعتبارات أهمها:

- أ- عزوف معظم الباحثين عن الاعتماد على التحليلات القانونية للنظام السياسي وما تنطوي عليه هذه التحليلات من مغالاة في التمسك بحرفية النصوص القانونية والجوانب النظامية الشكلية.
- ب- ميل بعض الباحثين إلى مناهضة التحليلات الماركسية، وما تنطوي عليه من التأكيد على دور الطبقة الاجتماعية والصراع الطبقي في تحديد اتجاه وهياكل عملية التغيير الاجتماعي والسياسي.
- ت- اتجاه معظم الدراسات الاجتماعية والسياسية المعاصرة إلى الأخذ مفهوم النسق وبروز الحاجة إلى إطار للتحليل العلمي يتسم بالواقعية ويبتعد على التجريد².

ولهذا درست الأحزاب السياسية من خلال الأدوار والوظائف لان " بارسونز" وتلاميذته الذين حاولوا تطبيق نظرياته تلك في دراساتهم للأحزاب السياسية ينظرون إلى المستوى السياسي باعتباره مستوى ثانويا في نظرية النظام الاجتماعي وساد في علم السياسة استعمالاتهم لمفاهيم مثل الوظيفة ، والدور، المركز، البنية والاستقرار والتكيف والاندماج....الخ.

ويتطابق المستوى السياسي لدى " بارسونز" في نظريته النظام الاجتماعي مع ضرورة متابعة الأهداف ويميز في المستوى السياسي ثلاث فئات، القيادة ، السلطة والتنظيم³.

واستلهاما لتلك النظريات درس بعضهم ظاهرة الأحزاب السياسية في المغرب الأقصى محاولا تفسير تعددية الأحزاب ونشأتها فيه.

حيث انطلقت دراسة " زارتمان" مثلا من مسلمة مفادها أن كل المجتمعات تتصف بالتعددية بينما يظل النظام السياسي فيها مركزيا موحدا والتعددية في المغرب ترجع إلى عاملين اثنين حسب " زارتمان".

- أ- وجود الملكية كمؤسسة تجسد الشرعية والسلطة المستعملة.

¹ عبد الغني عماد، منهجية البحث في علم الاجتماع، ، الطبعة الأولى، بيروت ، دار الطليعة، 2007 ص 103.

² صابر عبد ربه، الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الوفاء ، 2005 ص 53.

³ عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة، المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة، بيروت، مركز الدراسات ، الوحدة العربية، 2006، ص 95.

ب- جماعات المصالح وتطورها وتعددتها.

العامل الأول: ذو طبيعة إيديولوجية والعامل الثاني كمفهوم رئيسي في تحليله هو جماعات المصالح ويحدد " زارتمان" بمعايير أربعة :

1- صراع الأجيال شيوخ / شباب.

2- صراع ثقافي تقليد / حداثة.

3- صراع جغرافي عرقي عرب / بربر، سهل / جبل.

4- الصراعات السوسيو مهنية التي جمعت خليطا من الطبقات الاجتماعية.

ولكي يفسر الانشقاق الحاصل في حزب الاستقلال وإفرازه للاتحاد الوطني للقوات الشعبية يقول: " أن كل حزب سياسي أو تحالف يعرف انشقاقا في الوقت الذي يزول خصمه أو في الوقت الذي يفشل في الوصول إلى هدفه¹. استعار " زارتمان" لمقولات بارسونز واضحة (تحقيق الاهداف والتكيف) لتطبيقها في دراسته على الأحزاب السياسية المغربية.

ومن ثم يعتبر مفهوم النظام السياسي والأحزاب السياسية في إطار البنائية الوظيفية هو المحور الرئيسي للدراسات السياسية الاجتماعية المعاصرة.

ونظرا لاعتمادنا على الاقتراب النظري والمتمثل في كل ما يدخل ضمن تحليل الماكروسوسيولوجي والذي ينطلق أساسا من البنائية الوظيفية عند " سبنسر " و"إميل دوركايم" ، " ومالينوفسكي" و " راد كليف بروان" و " تالكوت بارسونز" و " روبرت ميرتون" كل هؤلاء تناولوا المجتمع بوصفه بناء يحتوي على العديد من الأنساق التي ترتبط فيما بينها ارتباطا متبادلا وتحافظ هذه الأنساق على استمرارها بدرجات متفاوتة من خلال ميكانيزمات التوازن، كما يرتبط الاتجاه البنائي الوظيفي بنظرية التحديث.

ب - مقارنة التحديث والتنمية السياسية:

ظهرت أدبيات التحديث في بداية الخمسينات والستينات من القرن العشرين، وتتنظر هذه النظرية إلى التنمية المجتمعية، و المشاركة السياسية بوصفها انتقالا من المرحلة التقليدية المليئة بالعقبات التي تكمن في الدين والقبيلة والطائفة والمجتمع المحلي والقرابة، وترى ضرورة إحلال مؤسسات أكثر حداثة وأكثر تمايزا كالحكومات والأحزاب لتحل محل مؤسسات التقليدية الموجودة داخل المجتمعات النامية، وتناولت هذه النظرية مجموعة من الدراسات التي بحثت أبعاد وماهية مفهوم الوعي السياسي وكيفية تحقيقه ودوره وبعض الأجهزة والمؤسسات كالبروروطيات، الأحزاب السياسية وسائل الإعلام مؤسسات التعليم والتنشئة السياسية، ومن أهم الإسهامات " صمويل هنتجتون" بشأن المؤسساتية وعناصرها تعتبر هامة وأساسية لتحليل الأحزاب كمؤسسات سياسية، حيث طرح أربعة معايير للمؤسسة هي المرونة أو القدرة على التكيف، الاستقلالية ، التعقيد التنظيمي ، الوظيفي والتماسك الداخلي...

¹ - أرسلان شرف الدين ، مدخل لدراسة الأحزاب العربية، الطبعة الأولى ، بيروت، لبنان، دار الفارابي 2006 ص 49.

وثمة نظرية أخرى هي أطروحة "نهاية أيديولوجية"، والعولمة تدخل في نطاق التحليل الوظيفي ويرى مؤيدو وجهة نظر هذه والتي ظهرت خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية أن ثمة إجماعاً من نوع جديد تم التوصل إليه داخل المجتمعات الغربية، حيث اكتسبت النقابات العمالية دورها السياسي في الأحزاب العمالية والديمقراطية الصناعية بجانب البرجوازية، وكلاهما أي العمال والبرجوازية قد قبلتا الديمقراطية أسلوباً ملائماً للحكم كما أن القضايا الأيديولوجية بدأت تنحصر في خلافات هامشية تصب اهتمامها على دور الملكية الحكومية والتخطيط الاقتصادي¹.

ج - مقارنة التحليل السلوكي (السلوك السياسي):

لقد أصبحت دراسة السلوك السياسي تمثل إحدى الميادين الهامة للدراسات والبحوث التي تتناول الظواهر السياسية الحديثة، لاسيما بعد أن تطورت المناهج البحثية السيكولوجية والسوسيولوجية وتنوعت مجالات علم الاجتماع السياسي مقارنة باهتمامات التقليدية.

و تمثل كتابات "شارلز ميريام" تطور التحليلات السياسية، حيث كانت اهتماماته بالمناهج والمقاييس التحليلية الكمية لدراسة الواقع الفعلي للسلوك السياسي خاصة، والحياة السياسية عامة، تعبيراً واضحاً عن ذلك.

إن الاعتماد على تحليل سلوك الأفراد والجماعات كمدخل للتحليل السوسيولوجي والسياسي يرجع إلى أهمية السلوك كتعبير واضح يمكن ملاحظته ورصده، حيث إن السلوك كما تعرفه معاجم العلوم الاجتماعية هو أي فعل يستجيب به الفرد لموقف ما استجابة واضحة للعيان، وتكون عضلية أو عقلية أو الاثنين معاً. وتترتب هذه الاستجابة عن خبرات وتجارب سابقة. وهناك سلوك ظاهر، وهو سلوك الفرد الذي يمكن ملاحظته وتسجيله، و سلوك مستتر، وهو سلوك الفرد الذي يصعب على الآخرين ملاحظته، ونظراً لأنه يشتمل على مشاعر وأفكار، فإنه يمكن أن يستنتج من السلوك الظاهر للأفراد، أو من وصفهم لخبرتهم الخاصة.

أما السلوك السياسي فيتضمن تصرفات الأشخاص وجماعات الأفراد وردود فعلهم فيما يتعلق بشؤون الحكم، وذلك عن طريق البحث التجريبي الذي تتكون وحدات التحليل فيه من الأفراد والجماعات لا من عناصر البناء الشكلي، وقد كان لإسهامات كل من "لازار فيلد" و "لا زويل" دوراً مهماً في ظهور دراسات السلوك السياسي في إطار المدخل السلوكي، الذي يمثل اتجاهها بحثياً ومنهجياً حديثاً، يسهم بدراسة السلوك السياسي للتنظيمات السياسية الكبرى، مثل الدول والأحزاب السياسية من ناحية، وفهم السلوك الفردي والجماعي للجماهير وتعاملهم مع هذه المؤسسات والتنظيمات والنظام السياسي ككل من ناحية أخرى¹.

إن أفكار المدخل السلوكي، لا سيما فيما يخص تبادل المنفعة، جذيرة بأن يستخدم في التحليل السياسي الذي يقوم به علماء الاجتماع السياسي، سواء في دراسة الدولة أو نظم الحكم، وما إليها من مواضيع وقضايا سياسية تخص الفرد والمجتمع، والعلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم ويمكن في هذا الإطار إبراز النقاط الآتية:

¹ - حنفي عوض، علم الاجتماع السياسي، جامعة الزقازيق، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2010 ص 98.

أولاً : ان الشرعية التي تحصل عليها بعض الحكومات، هي نتائج مباشرة لما يتوقعه الافراد من علاقات تبادلية مع الدولة .

ثانياً : ان تباين قوة الذي يتسم بها البناء الحكومي ، يرجع الى مقدار المكافآت التي يستطيع ان يقدمها اعضاء هذا البناء الى المواطنين، فأولئك الذين يستطيعون ان يحصلوا على مزيد من العلاقات التبادلية ، و بالتالي تزداد قوتهم .

ثالثاً : انه يمكن تفسير الاتجاهات السياسية للمواطنين ، و التي يعبر عنها مفهوم الثقافة السياسية ، بنفس هذه الطريقة ، والافراد ايضا يحددون اهتماماتهم بتنمية و عيهم السياسي ، اذا كان سيترتب على ذلك توافر سياق يمكن من خلاله القيام بنشاطات تترتب عليها منافع و مكافآت واضحة.

رابعاً : ان هذا الاطار يفيد فائدة محققة في تفسير اقبال بعض الجماعات على العمل السياسي و احجام جماعات اخرى .

خامساً : انه يمكن فهم سلوك الصفوة السياسية او الحاكمة ، من حيث مركزية السلطة او عدم مركزيتها ، على اساس هذه الحوافز و الاستجابات .

سابعاً: المناهج المستخدمة في البحث :

إن بحث وتحليل ودراسة أي موضوع يتطلب في الأساس الاعتماد على مناهج وتقنيات بحث معينة قصد الوصول إلى فهم أعمق للموضوع محل البحث والدراسة.

وتعرف مدلين غراويتز madeleim grauitz المنهج بأنه "مجموع العمليات العلمية التي تنطبق عليها أخلاقيات البحث من اجل الوصول إلى الحقائق مهما كانت تبعاتها فتظهرها ونتفحصها، هذا المفهوم للمنهج في المعنى العام مسار منطقي مطابق لكل الخطوات العلمية التي تسمح بملاحظة هذه الحقائق مثل مجموع القواعد المستقلة لأي بحث أو محتوى خاص"¹.

وعليه دراسات مثل هذه المواضيع المعقدة والمتشعبة تحتاج في نظرنا إلى منهج ينطوي على اقترابات بحث متعددة ولهذا اعتمدنا خلال دراستنا للموضوع على اقترابات المنهجية التالية:

أ - المنهج التاريخي:

وهو منهج يقتضي ضرورة العودة إلى الواقع والظروف التاريخية التي كانت موجودة في الماضي لفهم الأسباب التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة الحزبية والاستفادة من ودروسها لبناء المستقبل كون الأحداث ليست منعزلة أو مستقلة بعضها عن البعض لكنها مرتبطة في سياق زمني محدد.

ولهذا يعرف بأنه " ما يمكن به إجابة سؤال عن الماضي بواسطة مجهود علمي كبير يبذله الباحث متمثلاً في محاولته لاستنتاج العلاقة بين الأحداث والربط بينهما، مستندا إلى ما يستقيه من أدلة علمية صحيحة تبرهن

¹ - madeleine grauitz , methodes des sciences sociales, dalloz, paris 5eme ED 1981 p 348.

استنتاجه¹. وعلى هذا الاساس يمكن القول أن دراسة الاحزاب السياسية عموما قادتنا الى دراسة التاريخ السياسي الغربي، لفهم نشأة و تطور ظاهرة الاحزاب السياسية كما ساعدنا هذا المنهج على تتبع المسار التطوري مرورا بالفترة الاحادية ووصولاً للانفتاح السياسي لعام 1989 و تجسيد التعددية الحزبية.

ب - المنهج الوصفي التحليلي:

والذي يعتبر طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم للظاهرة ووصفها وجمع المعلومات عنها قصد تحديد المشكلة وتقويم الظاهرة.

ويعرف بأنه " طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من اجل الوصول إلى أغراض محددة"². واعتمادنا لهذا المنهج يمكننا من تشخيص الظاهرة التي نحن بصدد دراستها، وذلك بوصف وتحليل العلاقة بين المتغيرات ويمكننا كذلك من جمع المعلومات مفصلة حول الأحزاب السياسية الجزائرية، ومدى فاعليتها في الحياة السياسية ثم بالاعتماد على وصف الظاهرة ووصف الواقع كما هو. كما يمكننا الوصول إلى استنتاجات ونتائج تساهم في فهم العلاقة بين المتغيرات وفهم الواقع عموما.

ج- المنهج المقارن:

ويعد نشاط فكري يستهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف ومعرفة دلالات الاختلاف التي تفسر أسباب التشابه والاختلاف في الظواهر محل المقارنة قصد التوصل إلى التعميم.

ويتم الاعتماد عليه لمعرفة مدى انتشار وقدرة وفاعلية الحزب في المجتمع الجزائري في مختلف المحطات التي مرت بها الجزائر منذ إقرار التعددية الحزبية.

و لهذا يعتبر أحد أدوات المنهج الاستقرائي الذي يقود الباحث الى اكتشاف الخصائص الكلية للظاهرة في ماضيها او حاضرها او مستقبلها عن طريق المضاهاة ، وابرار الصفات المتشابهة و المختلفة و معرفة درجة تطور او تقهقر الظاهرة عبر الزمن . كما حاولنا الاعتماد على الاقتراب البيئي الذي يركز على تأثير البيئة الداخلية و الخارجية ، في عملية النشاط السياسي و التطور السياسي عموما، حيث لاحظنا تأثير الاوضاع الدولية و التحولات السياسية و الاقتصادية ، في مختلف البلدان على النسق السياسي الجزائري .

ثامنا: الدراسات السابقة للبحث :

1- دراسات عالمية:

تكاد تكون الدراسات التي عالجت الوعي السياسي قليلة في المنطقة العربية ، و هي أكثر في الدول الاجنبية ، كما أن هناك دراسات تدور حول المشاركة السياسية ، و الثقافة السياسية وبالتالي فهي تتقاطع مع دراسات الوعي

¹ - صالح بن حمد العساف، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية ، الرياض ، مكتبة العبيكان 1995 ص 281.

² - محمد شفيق، البحث العلمي و الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث 1985 ص 106.

السياسي ،إلى جانب دراسات التنشئة السياسية والاتجاهات السياسية ، و سنحاول تسليط الضوء على بعض هذه الدراسات.

و انطلاقا من وجود كتب خاصة درست الأحزاب السياسية ونشأتها إلا أنها لم تربطه مع الواقع التاريخي الجزائري خاصة، والعالم العربي عموما وعلى هذا الأساس انصب اهتمامنا بربط التاريخي السياسي الغربي الذي يعتبر البيئة الأصلية لظهور الأحزاب السياسية الحديثة، ومن ثم انتقال هذه الظاهرة إلى العالم الغير الغربي، والواضح عند الحديث عن الدراسات التي اهتمت بالأحزاب السياسية، أنها جاءت في مرحلة أكد فيها الحزب قدرته على البروز كقوة سياسية مناسبة للقوى التقليدية.

وأنصب اهتمامنا في هذا السياق بالاطلاع على أمهات الكتب، التي تطرقت لهذا الموضوع ككتاب " أومتروغورسكي" الذي كان من الأوائل الذين تطرقوا لنشأة الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا في كتابه " moesio-trogorsk la démocratie et les partis politiques peris edition du seuil 1979 .

بالإضافة إلى كتابات " روبرتوميشالز" ، " حول الأحزاب السياسية وصولا إلى كتاب " موريس دوفرجه" mourie duverger les partis politiques Edition Armand colin 1952.

كذلك كتاب "البير مابيلو ومارسيل ميرل" الاحزاب السياسية في بريطانيا العظمى"، ترجمة ،محمد برجوي . الذي يعتبر كتاب ذو قيمة علمية ومحدث لإجماع عند مختلف الباحثين في هذا المجال، كما لا يفوتنا ذكر كتاب "جون شارلو " الأحزاب السياسية.

Jean charlot, les partis politiques 2eme edition paris edition armand colin 1971.

والذي يعتبر حوصلة لمختلف الدراسات التي اهتمت بدراسة الأحزاب السياسية، كما نشير أننا سلطنا الضوء على التطور السياسي التاريخي للمجتمعات الغربية عبر مجموعة من الكتب التي اهتمت بدراسة النظم السياسية والتاريخي السياسي.

* دراسة كنت جنجر و ريتشارد جتمث (1986) بعنوان : الشخصية السياسية للمراهقين ، وتدور تساؤلاتها كآلاتي :

ما الأعداد المطلوبة لتعزيز المشاركة السياسية للشباب الأمريكي ؟

– ما شكل و درجة القيم السياسية للشباب ؟

– ما مصادر المهارات و المعلومات السياسية للشباب ؟

و استخدمت الدراسة صحيفة الاستقصاء لجمع البيانات ،بالإضافة إلى المقابلات مع مديري المدارس الثانوية و الآباء و المعلمين ، وتوصلت إلى النتائج التالية :

لا يوجد مصدر يمكن أن يشارك في تشكيل البنية السياسية للمراهقين ،و أكد أن التشابه بين الطلاب و آبائهم متواضع غالبا .

* دراسة روبرت ألفرت 2004 بعنوان ، الثقافة السياسية في إفريقيا دراسة مقارنة بين الاسلام و المسيحية . هدفت هذه الدراسة على التعرف على أثر الديانتين المسيحية و الاسلام على الثقافة السياسية في إفريقيا ومقارنتها مع مناطق أخرى ، واستخدم الباحث أسلوب الوصفي و طبق دراسته على عينة مكونة من (250 فردا) من الرومان الكاثوليك ، و المسلمين في كينيا ومناطق أخرى في إفريقيا ،وتوصل الباحث إلى النتائج التالية :

- 1 - أن المسيحية الغربية ساعدت الى حد كبير في نشوء الثقافة السياسية الديمقراطية
- 2- أن القادة الدينيين كانوا يشجعون ، كثيرا الافعال و الاتجاهات السياسية التي تنادي بالديموقراطية و تفعيل المشاركة السياسية ، وذلك بهدف تقوية نفوذ مدرستهم الدينية في المجتمع .
- 3- أن الانتماء الديني له اثر كبير في الحياة السياسية و الثقافة السياسية في المجتمع إلى جانب متغيرات أخرى ، مثل العمر ، التعليم ، الدخل .
- 4- أن الانتماء الديني إلى جانب عوامل أخرى أهمها : (النمو الاقتصادي ، التنمية الاقتصادية في التعليم) يساعد بشكل كبير على تقوية آفاق الديمقراطية في المستقبل .

دراسة ماريا شولا روكيو (2004) بعنوان : أثر الثقافة السياسية على إتجاهات سلوكيات الافراد في اليونان المعاصر .

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الثقافة اليونانية المعاصرة ، و أثرها على اتجاهات و سلوكيات الافراد نحو الديمقراطية و المشاركة السياسية ، واستخدمت الدراسة الاسلوب الوصفي ، وطبقت على عينة مكونة من (430 فردا) واستخدم الباحث أساليب التحليل الكيفية و الكمية لمعطيات المسح ، و توصل إلى النتائج التالية :

- 1 - وجود تناقض واضح بين وجود شك و ارتياب لدى الافراد من السياسة و البعد عن المشاركة ، في حين تبين وجود عدد كبير لديهم مستويات مشاركة عالية .

- 2- حرص الافراد على التصويت للأحزاب السياسية .
- 3- حرص الافراد على عضوية الاتحاد الاوربي و المحافظة عليها .
- 4- الثقافة السياسية المسيطرة تميل الى المساواة و دعم الديمقراطية إلى حد كبير .

* دراسة مارك آلن (2004) بعنوان : الثقافة السياسية الديمقراطية في ولاية إلينوى . هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الثقافة السياسية في ولاية إلينوى قبل الحرب في السنوات الممتدة من (1877-1858) . و افترضت الدراسة عدم وجود ثقافة ديموقراطية في هذه الولاية قبل الحرب ،بل كانت تسيطر عليها ثقافة الهيمنة و السيطرة ، و تجلت مظاهرها من خلال (الاقليمية ، و النظام الأبوي، الهرمية العنصرية) . و استخدمت الدراسة الأسلوب التاريخي ، ودراسة الحالة ، للتعرف على الثقافة السياسية المسيطرة ، وتوصلت إلى النتائج التالية :

- 1- أن المشاركة السياسية كانت في ولاية إلينوى مشروطة بقبول معايير وقيم المجتمع المفروضة بالإكراه ، و التي تتضمن مجموعة معتقدات و أفكار سياسية ، تركز على الهيمنة و لا تنادي بالديموقراطية .
- 2- كان الحكم استبداديا يهدف إلى حماية الأقلية ، و أن الثقافة السياسية الديمقراطية بدأت تظهر في ولاية إلينوى عام 1858 ، وتمتاز هذه الثقافة بالمساواة ، و أن الحكم بمقتضاها تحول إلى الاغلبية ، وليس إلى حكم الأقلية ، كما في العهد السابق .
- 3- تلاشي ثقافة الهيمنة إلى حد كبير .

• **دراسة جورانيت دونجباي (2004) بعنوان : الثقافة السياسية لدى الموظفين في بلدية لامفن**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الثقافة السياسية لدى الموظفين في بلدية لامفن اليابانية و ذلك من خلال :

- 1 - معرفة وعيهم واتجاهاتهم نحو حكومة ثاي ، و مشاركتهم في الانشطة السياسية ، وموقف الموظفين من الحكومة و بعض القضايا العالمية .
- استخدمت الدراسة الاسلوب الوصفي ، و تم اختيار عينة صغيرة تحتوي على (250) حالة (80) معلما و (69) موظفا في البلدية ، و توصلت إلى النتائج التالية:
- 1_ أن لدى الموظفين اتجاه للمشاركة السياسية ، ولكن مشاركتهم السياسية ضعيفة.
- 2_ تتأثر الثقافة السياسية للموظفين ببعض المتغيرات : النوع ، التعليم ، الدخل ، المهنة ، سنوات الخبرة في العمل .

- **دراسة أو تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004:**

وهي عبارة عن دراسة صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي¹ يقع في 245 صفحة وشارك في إعداده مجموعة من المفكرين وواضعي السياسات والممارسين العرب، وقد أخذ عنوان " نحو الحرية في الوطن العربي" وهو ثالث في سلسلة البرنامج حول " التنمية الإنسانية في العالم العربي". وقد تناولت الدراسات الإجابة على التساؤلات التالية:

- إشكالية العلاقة بين الحرية والديمقراطية ومصالح الدول المهيمنة؟
 - لماذا بقي العرب الأقل تمتعا بالحرية بين مختلف مناطق العالم؟
 - ما الذي يفرغ المؤسسات الديمقراطية حين تنشأ في الوطن العربي من مضمونها الأصلي الحامي للحرية؟
- وقد أرجعت الدراسة إخفاق عملية التحول الديمقراطي في العديد من الأقطار العربية الى عوامل التي تضافرت بين إجتماعية وسياسية واقتصادية عملت على غياب أو تغييب القوى الاجتماعية والسياسية المنظمة و الممثلة فيما يلي:

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 من أجل الحرية في الوطن العربي من الموقع الإلكتروني:

<http://org/arabic/esa/rbas/ahdr2004>.

- إكتشاف النفط وإنشاء دولة إسرائيل كان لهما أبلغ الأثر في مواقف الدول الكبرى حيال الحرية في الوطن العربي، بعدما أصبح تدفق النفط بأسعار مناسبة والموقف من إسرائيل عاملين يحددان إلى درجة كبيرة رضا تلك القوى العالمية عن هذه الدولة أو تلك، بصرف النظر عن انتهاكات حقوق الإنسان، وهو ما أدى إلى استفحال القمع والقضاء على فرص التحول الديمقراطي في الدول العربية.

- تعتبر أجهزة المخابرات أهم آلية في تعزيز سلطة الجهاز التنفيذي وهذه الأجهزة ليست مسؤولة أمام الأجهزة التشريعية أو الرأي العام إذ تخضع مباشرة لهيمنة الرئيس أو الملك. وتملك صلاحيات تفوق صلاحيات أي جهاز آخر، ويمتلك الجهاز الأمني موارد هائلة، ويتدخل في جميع صلاحيات الجهاز التنفيذي خاصة في ما يتعلق بقرارات التوظيف وتقنين الجمعيات حتى أصبح من الشائع إطلاق صفة " دولة المخابرات " على الدولة العربية المعاصرة.

- العمليات الانتخابية التي تجري على الساحة العربية عبارة عن طقوس إجرائية امثل تطبيقا شكليا لاستحقاقات دستورية وعانى معظمها تزييف إرادة الناخبين وتدني تمثيل المعارضة وقد أعادت الفئات الحاكمة إنتاج نفسها في معظم الحالات.

- العديد من الدساتير العربية تتضمن أحكاما خاصة بحرية الفكر والرأي والمعتقد وبحرية الاجتماع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، إلا أن الدستور قد ينص في صلب مواده على عدد من القيود على حق تكوين الجمعيات حفاظا على متطلبات الأمن القومي أو الوحدة الوطنية، وتحيل الدساتير إلى التشريع العادي لتنظيم الحريات والحقوق وغالبا ما يجنح التشريع العادي إلى تقييد الحق، بل مصادرته أحيانا تحت ستار تنظيمه وبهذا يفقد النص الدستوري كل الحقوق والحريات ورغم ما قد يوجد فيه أحيانا من قصور كثيرا من جدواه ليتحول إلى مجرد واجهة دستورية تتفاخر بها الدولة أمام المجتمع الدولي رغم كونها لافئة فارغة من أي مضمون حقيقي.

- انعكاس أزمة البنية السياسية على التنظيم المجتمعي في البلدان العربية بحيث بات هذا الأخير بما يضمنه من مؤسسات مختلفة (أسرة ، مؤسسات تعليم....) يعمل بدور وأد الحرية مما يعيق على تشكيل وعي سياسي فعال.

يمكننا أن نستخلص أن النتائج التي توصلت لها الدراسة تتوافق إلى حد بعيد مع الفرضيات التي وضعناها لبحثنا سواء ما تعلق بالتناقض بين الحرية والتي تعتبر عامل أساسي في تشكيل الوعي السياسي والممارسة السياسية بصفة عامة في العالم العربي ومصالح القوى المهيمنة -النظام السياسي -أو ما تعلق بغياب الثقافة السياسية الديمقراطية لدى السلطة والطبقة السياسية والمجتمع عموما.أو بالتأثيرات السلبية التي تشكلها هيمنة قوى الأمن الدولية أو ما تعلق بالعولمة على الساحة السياسية.

أما بالنسبة لانعكاس أزمة البنية السياسية على التنظيم المجتمعي التي تناولتها الدراسة نشير أن هناك تأثير باعتبار أن النمط السياسي الذي يحكم الدول العربية هو انعكاس للواقع الاجتماعي، كما تكونوا يولى عليكم فكل الحكام والمسؤولين على جميع المستويات هم إفراز للواقع الاجتماعي، وكذلك بالنسبة للأحزاب السياسية ما هي إلا إفراز للواقع الاجتماعي.

- دراسات عربية:

- الدراسات التي تناولت دور الأحزاب والعوامل المؤثرة على فعاليتها:

من الدراسات التي تناولت الأحزاب بصفة عامة دراسة بعنوان " **التخلف والظاهرة الحزبية**"¹ حيث تتمثل إشكالية هذه الدراسة في ان العلاقة بين الحزب والتخلف تبدو كدائرة مغلقة، خاصة في بلدان العالم الثالث لذا حاولت هذه الدراسة التعرف على أسباب ذلك، وقد توصلت الدراسة إلى ان التنظيمات الحزبية في الفترة موضع البحث من 1952 – 1970 توضع من الناحية الشكلية في موضع تشابه مع الكثير من التنظيمات الحزبية في البلدان المتقدمة، إلا انها من الناحية الفعلية بعيدة كل بعد عما توحى به الأطر الشكلية والرسمية.

وبناء على ذلك فإننا نجد انه من الأهمية التعرف على الأحزاب السياسية من الداخل حتى يمكننا الكشف عن أسباب إخفاقها في الأدوار المنوطة بها رغم تطابقها من الناحية الشكلية مع أحزاب الدول المتقدمة كما ذكرت الدراسة السابقة.

- دراسات برهان غليون* : تحت عنوان " معوقات الديمقراطية في الوطن العربي "

وهذه الدراسة أعادت التأكيد على الوضع المأزوم للحرية و الديمقراطية في الوطن العربي وهذا كله مرتبط بمجال الوعي السياسي في العالم العربي ، والذي تناوله في دراساته السابقة ومن أهمها :

"بيان من أجل الديمقراطية" والذي صدر عام 1978 . "التحولات الديمقراطية و دور النخبة في العالم العربي " و هو عمل صدر في السنوات الاخيرة ، وهي عبارة عن جزء من دراسة كبيرة قام بها العديد من المفكرين بحثت في المسار التاريخي لتداول السلطة في الوطن العربي ومن التساؤلات التي تناولتها الدراسة .

- ما موقع و ما ترتيب الديمقراطية في سلم الاهتمامات الأخرى للشعوب العربية مثل مسألة التنمية ومواجهة الافلاس الاقتصادي ، وكذا التحديات الخارجية .

- هل بعض الانفتاحات و التحولات اتجاه التعددية التي سمحت بها بعض الدول هل تعبر على إيمانها بضرورة و أهمية المشاركة الشعبية ، أم هي عبارة عن شعور بعمق الأزمة و سعي لمحاولة لإنقاذ النظام التسلطي و إعادة تجديده ؟

- ما علاقة الثقافة السياسية التقليدية المستمدة من الاسلام بغياب التعددية السياسية و الديمقراطية ؟

وقد عدد الباحث ست فروض كمعوقات للديمقراطية في الوطن العربي و هي :

- سيطرة الحزب الواحد ، وضعف التعددية السياسية و الحزبية .

- غياب مبدأ التنافس على الحكم و تداوله .

- معوقات مرتبطة ببنية الدولة .

- معوقات قيام الديمقراطية و تعددية السياسية .

- عوامل الاقتصادية و الاجتماعية و الدينية .

- ضعف الأحزاب السياسية ذاتها و عدم قدرتها على إمتلاك برنامج فعال .

¹ - أسامة الغزالي حرب، الاحزاب السياسية في العالم الثالث ، الكويت ،المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب 1987 .

و كخلاصة يمكن القول ان الدراسة تناولت بإسهاب العوامل الاقتصادية و السياسية و الثقافية التي حكمت تكوين النظام العربي ، وجعله عاجزا عن إيجاد نظام ديموقراطي فعال و مستقر حيث ابرزت السهولة و النجاح الذي وجدته الاقلية النخبوية في وضع يدها على الدولة، و في المقابل أكد على هشاشة القوى الديموقراطية و عجزها عن إحداث التغيير ، و هذا ما يتفق مع الفرضية العامة والتي مفادها تفوق النظام السياسي و طبيعته على الظاهرة الحزبية في الجزائر .

و في هذا الإطار نجد دراسة أخرى بعنوان " الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية"¹ وتتحدد مشكلة هذه الدراسة في تحليل البناء التنظيمي للأحزاب السياسية في مصر، ومدى توافر الديمقراطية داخل هذا البناء من زاوية طبيعية العلاقة بين قيادة الحزب وأعضائه وشكل توزيع السلطة والاختصاص على مستويات الحزب وتقوم الدراسة على سؤال أساسي يكمن في: ماذا تفعل الأحزاب السياسية المعاصرة ؟

أي كيف تجري ممارسة السلطة داخلها ؟ وما مدى مساهمة المستويات التنظيمية المختلفة بهذه الأحزاب في صنعها ؟ وبالتالي إلى أي مدى تتوافر الديمقراطية بداخلها ؟ وقد أكدت الدراسة في نتائجها على أن احد التفسيرات لمشكلة الديمقراطية يتمثل في وجود ثقافة سياسية تحتوي على قيم ومعتقدات تشجع المشاركة والحوار والتسامح مع المعتقدات المخالفة والحل الوسط والتي تؤدي بدورها إلى وجود الديمقراطية وهي نقطة هامة لا يمكن إغفالها لأنها تؤكد دور الثقافة السياسية في وجود الديمقراطية ولأنها محل اهتمام الدراسة المحلية.

- واستكمالا للتعرف على أحزابنا السياسية من الداخل نجد دراسة ثالثة عن " شكل المنافسة الحزبية في مصر"² وإشكالية هذه الدراسة تكمن في تفسير ضعف المنافسة الحزبية في مصر، من خلال دراسة عملية التسابق بين الأحزاب على المقاعد البرلمانية في انتخابات مجلس الشعب في الفترة من 1976-1990 من حيث ضوابط وخصائص ونتائج هذه العملية، وتضم الدراسة كلا من : (حزب الوطني ، حزب الوفد الجديد، حزب العمل الاشتراكي، حزب التجمع، حزب الأحرار الاشتراكيين) وكان من نتائج الدراسة : محدودية فرص الناخب في الاختيار، وعدم قدرة الناخبين على إدراك القضايا الانتخابية والتمييز بين مواقف الأحزاب ، وسيادة الأمية السياسية بصفة عامة، وهي توضح درجة الثقافة السياسية لدى المواطنين ومستوى المشاركة السياسية لديهم وهي نقاط ذات أهمية للدراسة الحالية.

نتيجة أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها ، هي أن المستقلين يكونون اقدر على مجابهة الحزب الوطني من أحزاب المعارضة، ولهذا عدة تفسيرات أهمها: عدم تغلغل الأحزاب السياسية في النظام الاجتماعي وسيادة قيم الشخصية في الثقافة السياسية المصرية وهي نقاط غاية في الأهمية لأنها توضح بعض من خصائص الثقافة السياسية السائدة ودور الأحزاب في ذلك وهو ما يؤخذ في الاعتبار أثناء البحث.

¹- وحيد عبد المجيد، الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية، دراسة مقارنة 1976-1986 رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1993.

²- صالح سالم صالح زرنوقة، المنافسة الحزبية في مصر 1976-1990، رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1993.

- وهناك دراسات أخرى تناولت بعض العوامل التي تؤثر على فعالية الأحزاب السياسية منها دراسة عن " أثر الإطار التنظيمي والقانوني على فاعلية الأحزاب السياسية المصرية"¹ حيث تحاول هذه الدراسة أن تقدم صورة كاملة عن الأوضاع الداخلية للأحزاب السياسية في مصر، وارتباطها بالإطار التنظيمي والقانوني بما يمكن صانعي القرار من رؤية واقع التجربة الحزبية وتقويمه.

وتشمل الدراسة كلا من الحزب الوطني الديموقراطي و حزب العمل الاشتراكي وحزب التجمع وحزب الوفد الجديد، حيث تركز على تناول الوظائف التي تقوم بها الاحزاب كالتنشئة السياسية و المشاركة السياسية. وقد توصلت الدراسة إلى نقاط أساسية ذات أهمية للدراسة الحالية وتتمثل هذه النقاط في ضعف ومحدودية المشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية وعدم اهتمام المواطن بالمشاركة نتيجة السلبية واللامبالاة ومن ذلك يمكننا التعرف على مستوى التثقيف السياسي الذي تقوم به الأحزاب السياسية لأعضائها، وذلك لان إقبال المواطنين على المشاركة السياسية هو نتيجة لثقافة سياسية لديهم تجعلهم يؤمنون بأهمية هذه المشاركة والعكس صحيح، كما توصلت الدراسة إلى أن معاناة الأحزاب السياسية من ضعف العضوية جاءت نتيجة لعدم اقتناع أغلبية الناس بفعالية الأحزاب وقد طالبت الدراسة في توصياتها بإعادة النظر في بعض السياسات لتعديل الأحزاب وبعض القوانين الحاكمة للعملية الانتخابية فضلا عن ضرورة الاهتمام بعملية التنشئة السياسية.

- وهناك دراسة أخرى جاءت بعنوان " دور الأحزاب المصرية في التنمية السياسية"² اهتمت بدور الأحزاب في التنمية السياسية واتخذت لذلك ثلاث محاور هي:

1- دور الأحزاب المصرية في المشاركة السياسية.

2- دور الأحزاب المصرية في صنع السياسة الاقتصادية .

3- دور الأحزاب المصرية في تحقيق التكامل القومي.

وقد توصلت الدراسة إلى ضعف دور الأحزاب كأطر للمشاركة الشعبية وذكرت أسباب ذلك فيما يلي: (انشغال المواطنين بهمومهم الاقتصادية والاجتماعية ، ضعف الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية المصرية، حيث أنها تتميز بالطابع السلطوي والدور المهيمن لرئيس الحزب في عملية صنع القرار الحزبي).

وهناك نقطة أخرى ذات أهمية للدراسة موضع البحث توصلت لها هذه الدراسة الا وهي: استمرار التقاليد الموروثة من حكم التنظيم السياسي الواحد حيث تستمر هيمنة الحزب الحاكم في السلطة باعتباره حزب الأغلبية. - وفي إطار البحث عن الدراسات التي تتناول الأحزاب السياسية والممارسة الحزبية وجدنا دراسة عن " استطلاع رأي المواطن في الأحزاب والممارسة الحزبية"¹.

¹ - أشرف محمد عبد الله، اثر الإطار التنظيمي والقانوني على فاعلية الأحزاب السياسية المصرية 1984 _ 1985 رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2000.

² - احمد فارس عبد المنعم، دور الأحزاب المصرية في التنمية السياسية ، الطبعة الأولى جامعة القاهرة مركز دراسات الدول النامية 1997.

ويهدف هنا الاستطلاع إلى التعرف على رأي المواطن في الأحزاب والممارسة الحزبية ويمثل هذا الاستطلاع المرحلة الأولى التي تتجه إلى النخبة من أساتذة الجامعات والكتاب والصحفيين وقيادة الأحزاب ورجال الدين، ويدور هذا الاستطلاع حول محاور ثلاثة: (اختيار واقع المشاركة السياسية لدى العينة – التعرف على رأي العينة في الحياة الحزبية وممارسات الأحزاب – وأخيرا مستقبل الحياة الحزبية ومحددات التغيير) وقد اعتمد الاستطلاع على استمارة استبان تضم مجموعة من الأسئلة تدور حول المحاور الثلاث السابق ذكرها ، ومن نتائج هذا الاستطلاع وجد أن هناك محدودية في المشاركة في الحياة السياسية من جانب هذه النخبة، ولكن هذه المشاركة تأتي على أساس اختياري من جانبها مستندة إلى مبررات بعضها مرتبط بالإطار السياسي والدستوري والقانوني وبعضها مرابط بتقييمها للأحزاب والممارسات الحزبية.

كما وجد أن 76% من العينة لا ينتمون لأي حزب سياسي، بسبب عدم اقتناعهم بفاعلية هذه الأحزاب وتفضيلهم المشاركة في العام دون الانضمام إلى حزب أما عن تقييم النخبة للممارسة الحزبية فقد أكدت العينة على أهمية أسلوب حل الخلافات داخل كل حزب ديمقراطي واتجه البعض من عينة النخبة إلى اعتبار هذه القضية المطلوب الأول لممارسة الديمقراطية بصورة أفضل داخل الأحزاب .

- كما وجدنا دراسة أخرى عن " استطلاع رأي الجمهور في الأحزاب والممارسة الحزبية"².

تتناول هذه الدراسة الجزء الثاني من الاستطلاع وهو رأي الجمهور في ذات الموضوع في التقرير السابق ولكن بمعالجة مختلفة تتلاءم مع الفارق المفترض بين النخبة والجمهور.

وقد اعتمدت الدراسة على العينة الأم التي قام الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بإعدادها وفي إطار هذه العينة سحبت العينة المستخدمة على مراحل وقامت على عدد من المحافظات وهي : (القاهرة، الإسكندرية، الغربية، الجيزة، بني سويف) معتمدة على استمارة استبان تتضمن المحاور الثلاثة السابقة، وقد جاءت نتائج هذا الاستطلاع متشابهة، و إلى حد ما مع نتائج الاستطلاع الأول، وبصفة عامة وجد الاستطلاع نوعا من الانفصال بين الجمهور والتنظيمات الحزبية السياسية وهذا الانفصال منشؤه عاملين

الأول: انخفاض مستوى الوعي بالموضوع، والذي ظهر أكثر ما ظهر في عدم معرفة نسبة كبيرة بالأحزاب النظام الحزبي.

الثاني: استغراق الجمهور في المشاكل.

انعكس كل ما سبق على تقييم الجمهور لفعالية الأحزاب حيث توجد نسبة كبيرة ترى عدم جدوى فعالية الأحزاب والتنظيمات الحزبية بصفة عامة.

دراسة ايناس ابو يوسف _ الوعي السياسي والانتخابي لدى طلاب الجامعات .

¹ - أماني قنديل، استطلاع رأي المواطن في الأحزاب والممارسة الحزبية، نتائج استطلاع عينة من النخبة ، المجلة الاجتماعية القومية، مج 22، العدد 02 ماي 1991.

² - سلوى العامري، استطلاع رأي الجمهور في الأحزاب والممارسة الحزبية، المجلة الاجتماعية القومية مج 30 عدد 1، 1993.

هدفت الدراسة الى التعرف على الوعي السياسي و الانتخابي لطلاب جامعة القاهرة قبيل الانتخابات البرلمانية في مصر 2000 ، كما سعت الدراسة ابراز دور وسائل الاعلام في تشكيل وعي الطلاب و المشاركة السياسية . واستخدمت منهج المسح ، وطبقت الدراسة على عينة (170) مفردة من خلال استمارة استبيان . و من ابرز نتائج الدراسة:

- ان هناك احجاما من طلاب الجامعات عن المشاركة في عضوية اتحاد الطلبة .
- اكد الطلاب المبحوثين ان الوعي السياسي لطلاب الجامعات ضعيف بصفة عامة .
- تشير النتائج الى وعي اغلب الطلاب المبحوثين بالعمر القانوني للحصول على البطاقة الانتخابية ومعرفتهم بالأحزاب السياسية الكبرى في مصر ، إلا انه على الرغم من ذلك فإن هناك إحجاما منهم عن المشاركة في العملية الانتخابية لشعورهم بالإحباط و عدم جدوى العملية الانتخابية .
- أظهرت النتائج ان الغالبية العظمى من طلاب العينة لا يمتلكون بطاقات الانتخابية بنسبة 87 بالمائة ، وكان من أهم اسباب ذلك اقتناعهم بعدم جدوى الانتخابات ، و ان النتيجة معرفة مسبقا ، و بالتالي لا يوجد مرر للاشتراك في الانتخابات .
- اكدت الدراسة ضعف مشاركة الشباب في عضوية الاحزاب السياسية بنسبة 90 بالمائة من عينة الطلاب ، و حجتهم في ذلك الى عدم المعرفة بهذه الاحزاب وبرامجها و اهدافها ، ولضعف الديمقراطية ، و عدم الاهتمام الاحزاب بالشباب .
- اجابت الغالبية العظمى من طلاب العينة انها تحرص على قراءة الصحف بسبة 86 بالمائة من مجموع العينة ، و جاءت الصحف القومية (الحكومية) في مقدمة الصحف المقروءة ، فيما ابرزت النتائج ان 65 بالمائة من الطلاب نادرا ما يقرؤون الصحف الحزبية ، و ان 25 بالمائة منهم لا يقرؤونها ، و عن أهم القضايا التي تابعها الطلاب في الصحف الحزبية هي : قضايا الفساد ، و المشكلة الفلسطينية ، و قضايا الديمقراطية .
- اوضحت الدراسة ان 83 بالمائة من الطلاب المبحوثين لا يستمعون للبرامج السياسية في الاذاعة ، فيما اشار 72 بالمائة من الطلاب الى حرصهم على مشاهدة البرامج السياسية التلفزيونية .

3-دراسات محلية - جزائرية:

أ- دراسة إسماعيل قيرة وآخرون:

تحت عنوان " مستقبل الديمقراطية في الجزائر" ¹ وقد قام بهذه الدراسة فريق بحث مكون من الدكاترة إسماعيل قيرة، فضيل دليو، علي غربي، صالح فيلاي . وقد جاءت هذه الدراسة في سياق دراسة شاملة يقوم بها " مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية" الذي يتخذ من أكسفورد مقر له من الدول العربية التي بدأت الانفتاح السياسي، وقد كانت أولى دراسات التي يتم انجازها هذا الكتاب الذي نحن بصدد التطرق إليه.

¹ - إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، الطبعة الثانية ، بيروت ، لبنان مركز دراسات الوحدة العربية 2009.

وقد حاولت الدراسة الإجابة على عدد من الأسئلة المتعلقة بمستقبل الديمقراطية في الجزائر فيما يلي:

- الأهداف الوطنية الكبرى ومكانة الديمقراطية بينها.
 - القوى صاحبة المصلحة في التحول الديمقراطي.
 - الواقع الراهن للحركة الديمقراطية في الجزائر.
 - الإمكانيات والفرص المتاحة لتعزيز التحول الديمقراطي.
 - العقبات والعوامل المعيقة للتحول الديمقراطي.
 - المداخل الإستراتيجية لتعزيز جهود التحول الديمقراطي.
- وخلصت الدراسة وخاصة فيما يتعلق في العقبات والعوامل المعيقة للتحول الديمقراطي فيما يلي:
- عدم التوازن بين صلاحيات السلطات الثلاث وهيمنة مؤسسة الرئاسة بالإضافة إلى قلة تجربة معظم التشكيلات السياسية.
 - تفشي روح الزعامة والقداسات الشخصية الروحية والثقافية والجهوية والتاريخية في الأوساط الشعبية.
 - الاختلاف حول مفهوم وأبعاد وحدود الفعل الديمقراطي الذي يتناسب مع طبيعة المجتمع الجزائري وخصوصيته الحضارية.
 - عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يخبره المجتمع الجزائري منذ أكثر من عقد من الزمن.
 - تجذر الثقافة الشعبية (الطريقة) المعيقة للتحول الديمقراطي وانتشار الأمية بصفة عامة والأمية السياسية بصفة خاصة، وانخفاض مستوى الحس المدني لدى شريحة كبيرة من المجتمع.
 - تدخل الجيش المباشر وغير المباشر في الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية.
 - عدم قيام معظم تنظيمات المجتمع المدني بدورها المنوط بها بسبب احتوائها المزدوج من طرف النظام أو أحزاب المعارضة.
 - إن عددا معتبرا من المنتخبين ومسؤولي الأحزاب هم ذوي أصول ريفية ما زالت ترسباتها تصنع تصرفاتهم وسلوكياتهم التي لا تتناسب مع الفعل الديمقراطي المعقلن.
 - استمرار تملل مسألة الشرعية والتمثيل والاقتراع باللجوء إلى حجج مختلفة.
 - الخلط بين الثوابت والمقومات النظام وهنا مكنم الخلل في التجربة الديمقراطية الجزائرية، فالقوى السياسية تتصارع حول الثوابت، بل قد تشك فيها أو تستهين بها، وهذا ما يعطي للتنافس طابعا صراعيا دمويا اقصاديا.
 - الضغوط الخارجية العربية والأوروبية خاصة، لم تدفع الجزائر الى الديمقراطية غير مقيدة بسبب خوفها من انعكاسات فوز التيار الإسلامي على أوضاعها الداخلية مما جعلها تدعم وقف المسار الانتخابي 1992، وما نتج عنه من تقييد للحياة السياسية ومن هذه القيود الدور المحوري الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في الجزائر منذ الاستقلال.

ويتضح من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة بخصوص عوائق الديمقراطية في الجزائر تأكيداً على غياب الثقافة السياسية منذ الاستقلال. بالإضافة إلى تفشي روح الزعامة والقدسات الشخصية والروحية والثقافية والجهوية والتاريخية في الأوساط الشعبية مما انعكس بالفعل على هيكلية وتنظيم الأحزاب السياسية في الجزائر. كذلك عائق آخر والمتمثل في تخوفات بعض الدول الأجنبية والعربية من الانعكاسات فوز التيار الإسلامي وهو ما عزز الفرضيات المعتمدة في دراستنا.

ب- دراسة ناصر جابي ، الجزائر : الدولة و النخب .دراسات في النخب ، الاحزاب السياسية و الحركات الاجتماعية 2008.

تعتبر هذه الدراسة التي تناولت عدة قضايا تدخل في اطار علم الاجتماع السياسي و من بينها ،الدولة و النخب والاحزاب السياسية ، و الحركات اجتماعية .

و هدفت الدراسة الى تحليل المجتمع الجزائري من خلال ابعاد التاريخية المرتبطة بنوعية الاستعمار الاستيطاني الذي تعرضت له الجزائر، خلافا لكل الدول العربية الاخرى .

ولفهم الحالة الثقافية الجزائرية و السياسية التي تعيشها النخبة الجزائرية و تأثير ذلك في نوعية الدولة الوطنية و مؤسساتها و حتى شرعيتها في اعين الكثير من فئات المجتمع .

-ركزت الدراسة ان الاستعمار الفرنسي انتج لنا مثقف او متعلم لا يحسن في الغالب الا العام الفرنسية لأداء وظائف محددة .في المقابل نجد عملية تكوين موازية حاولت القيام بها مؤسسات اهلية ، على الامكانيات المتواضعة للمجتمع الجزائري لإنتاج متعلم باللغة العربية للقيام بوظائف تلبي اهتمامات المجتمع الاهلي التقليدي ، و مع مرور الوقت اخذت طابع الايديولوجي و الديني . وهذا ما يعرف فيما بعد بالانقسامية اللغوية ، التي انعكست على نوعية و كثافة العلاقة مع المجتمع و مختلف فئاته الاجتماعية ، وهو نفس الشيء الذي يمكن قوله حول نوعية العلاقات مع الدولة و مؤسساتها قبل و بعد الاستقلال.

- كذلك ان الاستعمار الفرنسي الذي تعرضت له الجزائر كانت له نتائج عميقة على تشكيل المجتمع ككل ، بما فيه تحديد الادوار و مكانة الفئات الوسطى و علاقتها بالطبقات و الفئات الاخرى لفترة طويلة تتجاوز مرحلة الاستعمار خاصة فيما يتعلق الامر بتلك الابعاد المرتبطة بالمستويات الثقافية و السياسية

- و على مستوى الممارسة السياسية مازال منطق التوليفة الجهوية للسلطة التي يحتل بموجبها ابناء المنطقة الشرقية مراكز القرار العليا ، مما يفسر نسبيا ضعف تواجدهم على مستوى رئاسة الحكومة الذي يكونوا قد تنازلوا عليه لمناطق أخرى في اطار تقسيم جهوي جديد للسلطة داخل النظام السياسي الجزائري و الذي قابل مع مرور الوقت للتطور .

- كما تطرقت الدراسة الى الاحزاب السياسية في الجزائر من خلال تجربة الماضي و آفاق المستقبل ، و التي يمكن ان نختصرها في هذه التجربة التي وصلت مداها الاقصى أثناء حرب التحرير و العقود الاولى من الاستقلال و بناء الدولة الوطنية .

و التي تجسدت جزئيا على الاقل في معاداة واضحة للحزبية و التعددية لتصل في بعض الاحيان الى معاداة لبعض الفئات الاجتماعية و المثقفين و الفئات الوسطى عموما. مما ادى الى هيمنة الاحادية الحزبية على النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال مباشرة ، و هو ما استمر كالظاهرة حتى 1989 .

و سوسيولوجيا تحول حزب جبهة التحرير الوطني خلال التجربة الاحادية الى وسيلة ترقية الاجتماعية مهنية مثلى لبعض الفئات المهنية كالموظفين و المعلمين الذين زاد عددهم في المجتمع و قلت قيمتهم الرمزية ، و افراد القطاع العام التابع للدولة و بعض القوى الريفية _ اعيان محليين _ فلاحين صغار و متوسطين .
هذه التجربة الحزبية التي شوهت العمل السياسي الحزبي في أعين الكثير من الجزائريين و نفرتهم عن الاهتمام بالشأن العام الذي أصبح مرادفا للانتهازية و تزلف للحاكم .

ج_ دراسة محمد حشماوي ، بعنوان "التمثيل السياسي في الجزائر بين علاقات الزبونية و النهب 1997 2002* .

قامت هذه الدراسة على فرضيات غير اكيده ، حيث انطلقت من نحو خمسين مقابلة نصف موجهة من بين عينة عشوائية لعدد من النواب الجزائريين . و رغم ان هذه الدراسة تخلص الى بعض النتائج المؤقتة المراد منها فقط ان تكون مجرد فرضيات هي الاخرى .

و لهذا هدفت الدراسة الى معرفة مقومات التمثيل السياسي المتمخض عن الانتخابات التشريعية التي جرت في شهر جوان 1997 بالجزائر ، حيث عمل على الوقوف على الآليات المميزة للسلطة و بعض الاستراتيجيات المعتمدة من طرف الفاعلين و بعض المنطلقات المستعملة في مجال الانتماء .

و من بين الخلاصات المؤقتة التي تكون هذه الدراسة قد توصلت اليها تتمثل في كون الموعد الانتخابي يشكل علاقة بالغة الاهمية على "ما يعتمل في أحشاء المجتمع " من حيث العلاقات التي يقيمها هذا الاخير بالدولة ، ولما كانت تشريعات 1997تشكل بالنسبة الى أصحاب القرار رهانا خطرا فقد جاءت بمثابة تكريس لعملية سياسية "منزوعة الفتيل "

و من الابعاد التي اعتمدت في هذه الدراسة نجد :

- جماعات المصالح

- الاعتبار القبلي كصيغة تدخل في العملية الاجتماعية.

- الانتماء الاصلي للمعارضة التنافسية و الولاء.

- العصبية كصيغة تدخل في العملية الاجتماعية.

د- دراسة ناجي عبد النور ، النظام السياسي الجزائري من الاحادية الى التعددية ، مديرية النشر لجامعة قلمة 2006 .

نتائج الدراسة :

* من سمات عملية التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر ، هو ان المبادرة جاءت من النخبة الحاكمة و مؤسسة الرئاسة لإحداث التغيير الديمقراطي و الاصلاح السياسي ، حيث تم اقرار تعديلات دستورية و اصلاحات سياسية و ادارية تم بموجبها الغاء احتكار جبهة التحرير الوطني للعمل السياسي و فصل الدولة عن الحزب ، وانهاء الدور السياسي للجيش ، و الغاء النص الذي كان يعطيه دورا في بناء الاشتراكية ، و كلف فقط بالدفاع عن وحدة و سلامة اراضي البلاد ، و الغاء القاعدة التي تقضي بأن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب و الدولة ، و السماح بإنشاء جمعيات سياسية ، تم هذا بمبادرة من مؤسسة الرئاسة و هذا لكسب النظام و المجتمع ، و اصبحت التغيير ضروريا للحفاظ على النظام و استمراره و ديمومته .

* ان عملية التحول و التغيير في النظام السياسي ، فرضها الواقع الداخلي القائم ، الذي تمثلت الدراسة في البحث عن العلاقة بين الاحزاب السياسية و النظام السياسي ، وهي بمثابة الاشكالية و التي تفرع عنها عدة تساؤلات و هي :

- ماهي العوامل التي دفعت النظام السياسي الجزائري لتبني التعددية السياسية و الحزبية ؟
 - فيما تتمثل مظاهر هذا التحول ؟
 - ما طبيعة القوى السياسية و الاجتماعية التي افرزتها الاصلاحات السياسية ؟
 - ما مدى استقلالية الاحزاب عن الدولة ؟
 - ما مدى فاعلية وجود الاحزاب في مؤسسات النظام السياسي الجزائري ؟
 - الى اي مدى حققت الاحزاب اهدافها في انجاح التجربة الديمقراطية و التأثير في الحياة السياسية ؟
- في محاولة للإجابة على هذه التساؤلات و الوصول الى نتائج عملية تسعى هذه الدراسة الى اختبار فرضيتين هما :

- الفرضية الاولى : تنطلق من نظرة محافظة و علاقة لبية و هي ان النظام السياسي الجزائري تبني التعددية السياسية و الحزبية ليس كعملية للتحديث و الاصلاح السياسي و الديمقراطية الفعلية و تمكين الاحزاب من

المشاركة في صنع القرار و رسم السياسة العامة ، وانما طرحت التعددية كعملية تكيفية و كصيغة جديدة للحفاظ على استمرارية النظام ، بتأسيس شرعية جديدة .

- الفرضية الثانية : هناك علاقة ايجابية بين الازمات التي واجهها النظام السياسي بأبعادها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية ، و بين النظام لخيار التعددية السياسية و الحزبية .

و من نتائج هذه الدراسة تكمن في النظام السياسي الذي افرز عدة ازمات منها ازمة الشرعية و ازمة الهوية و أزمة المشاركة السياسية ، و المعضلة الاقتصادية التي تزامنت في تعقيداتها مع تنامي عدد من مظاهر الاجتماعية السلبية ، واصبحت بنية النظام السياسي الجزائري بنية مأزومة ، كل هذه المؤثرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، شكلت ضغوطا كثيفة على النظام جعلته يلجأ لخيار التعددية فقامت الابنية السياسية و التنفيذية باستيعاب هذه الضغوط .

هـ- دراسة العياشي عنصر ، المجتمع المدني المفهوم و الواقع : الجزائر نموذجا ، 2000 ، نقلا عن

الموقع: faculty.qu.edu-qa lanser

قامت هذه الدراسة من اجل تشخيص الواقع المجتمع المدني و المتمثل في الاحزاب السياسية و الحركة الجمعوية كما تعرض بالتحليل لآفاق المجتمع المدني انطلاقا من الظروف المميزة للواقع الراهن . و خلصت الدراسة الى نتائج الاتية :

- التجربة الديمقراطية في الجزائر في اول عهدها و لم تنضج بعد ، بل تغلب عليها الشكلائية ، و ما تزال ترزح تحت قيود النظام الاحادي القديم ، وتعاني من النزعة السلطوية الراسخة لدى تحالف الاقلية الحاكمة المتكونة من نخبة مستنفذة من الجيش ، وكبار الموظفين في الادارة و المؤسسات المالية و الاقتصادية و رجال الاعمال الذين يكلون شريحة برجوازية كومبرادورية قوية .
- انخراط الاحزاب السياسية في لعبة البحث عن المواقع في هياكل السلطة تحقيقا لمكاسب سريعة بدلا من اداء دورها كتنظيمات لنشر ثقافة السياسية و العمل على اداء دورها كمصدر للقوة المضادة للسلطة القائمة تحرس على احترام قوانين الممارسة الديمقراطية و صيانتها من تعسف النظام .
- سعي النظام الى اضعاف الاحزاب القوية باختراقها و تشجيع الانقسامات في صفوفها ، او تقييد من نشاطها بالحفاظ على حالة الطوارئ ، و منعها من الاستفادة من وسائل الاعلام الثقيلة .
- لا شك ان حالة التدهور الاقتصادي التي عرفتھا الجزائر في العشرية الاخيرة قد بلغت مستويات غير مسبوقة و لم تعرفھا البلاد سوى في فترة الاحتلال . و هذه وضعية تجعل الجسم الاجتماعي ككل ممزقا و في حالة من الضعف و الوهن بحيث يصبح الاهتمام بشؤون الحياة اليومية الشغل الشاغل للناس مما يحرمهم من الالتفاف الى الشأن العام و الاهتمام به. و هذا عامل يقلل من حظوظ تبلور الوعي السياسي و الاجتماعي بأهمية تنظيمات المجتمع المدني .

● استمرار تأثير البنى الاجتماعية التقليدية والعلاقات و التصورات و الممارسات المرتبطة بها ، و بالرغم من اهمية الدور الذي لعبته تلك البنى في حفظ الكيان الاجتماعي من الانحلال و التفكك في اصعب الفترات التي عاشتها الجزائر ، الا ان النظام الاجتماعي التقليدي و منظومته القيمية و المعيارية ستبقي بمثابة الكابح الذي يمنع تطور المجتمع نحو اشكال التنظيم و صيغ من الممارسات التي تقوم على الاعتراف بالحقوق السياسية و المدنية للفرد و حفظها من التعسف الذي تمارسه الجماعة التضامنية اولا ، ثم الدولة ثانيا.

● انتشار الامية و تراجع قيمة التعليم و سيطرة قيم الربح المادي السريع الذي اضحى يقدم الصورة النموجية للفرد الناجح في الحياة العامة ، و هي كلها عوامل تجعل الثقافة السياسية السائدة خالية من القيم و المثل الاجتماعية النبيلة ، بل تمجد المحاباة ، الرشوة ، و الانتهازية في اسوء مظاهرها خاصة عندما تصبح ممارسة علنية يقوم بها رموز النظام ، و الموظفون السامون في الدولة و اعيان المجتمع .

التعليق على الدراسات السابقة :

من خلال استعراض الدراسات السابقة نلاحظ ندرة الدراسات و البحوث التي تناولت الوعي السياسي و علاقته بالأحزاب السياسية ، رغم ما للأحزاب من اهمية في هذا المجال .

و لكن من جهة اخرى تظهر نتائج بعض الدراسات ان الاحزاب السياسية تقوم بدور مهم في تشكيل الوعي السياسي و العمل على رفع من حجم المشاركة السياسية في مجالاتها المتنوعة و خلق ثقافة سياسية. فيما تظهر نتائج البعض الآخر انه على رغم من اعتماد الجمهور بشكل عام على الاحزاب السياسية من اجل اهداف مختلفة، الا ان حجم المشاركة يبقى ضعيف، لاسيما في ما يتعلق بالتصويت و امتلاك البطاقة الانتخابية و الانخراط في الاحزاب السياسية بصفة دائمة .

و في ما يخص الدراسات الاجنبية السابقة فقد تبين منها اهتماما ملحوظا بقياس التأثير الأحزاب السياسية و مستوى تأثيرها على الجمهور و تغيير الرأي العام المدروس . وهذا من خلال استخدامه للمعلومات السياسية التي تقدمها الاحزاب السياسية، و أثر ذلك على الجانب السلوكي المرتبط بعملية التصويت الانتخابي و العزوف السياسي و الوعي السياسي .

لقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في بناء أداة بحثه المستخدمة (الاستبيان) كما استفاد من نتائج هذه الدراسات في صياغة مشكلة البحث و أهدافه.

تاسعا: صعوبات البحث :

ظل موضوع الاحزاب السياسية بعيدا عن البحث و الدراسة حتى خمسين عاما مضت، و عندما حاول الباحثين ارتياده لاستخلاص نظريات عامة لاحظوا أن الاحزاب محاطة بالغموض و السرية مما يجعل معرفة الحقيقة بشأنها صعبة .

و عن الصعوبات التي تقابل دراسة الاحزاب السياسية يقول "موريس دوفرليه" و هو من الاوائل من تعرضوا للأحزاب بدراسة جادة و مقارنة حوالي سنة 1950 . أن الموضوع جديد و تكتفه صعوبات ، وسبب ذلك ان تنظيم الاحزاب يرتكز اساسا على العرف و عادات غير مكتوبة . وحتى لو وجدت نصوص مكتوبة و منظمة لكيفية سير العمل داخل الحزب فإنها لا تتعرض إلا للقليل من المسائل و نادرا ما تعكس ما يجري من الناحية الواقعية لأنها نادرا ما تطبق تطبيقا جيدا ، ومن ناحية أخرى فإن سير حياة الاحزاب تكون عادة محاطة بالغموض . و ليس من السهل الحصول على معلومات من القائمين على الاحزاب لانهم يتعمدون الاحتفاظ بأسرارهم وعدم البوح بها .

و في رأي " موريس دوفرليه " يعني هذا أن النظام القانوني للاحزاب بدائي ، لان قوانينه و طقوسه سرية ، يحاول القائمون عليه جاهدين إبقائه بعيدا عن أنظار عامة أفراد الشعب ، بل إن معرفة أسرار و مناورات الاحزاب لا تتوفر إلا لدى المناضلين القدامى من كل حزب . و هؤلاء ليس لديهم القدرة على تقديم صورة موضوعية لما يجري داخل الاحزاب . كما أنهم يرفضون التحدث و الإدلاء بالمعلومات التي لديهم ، و هذا ما ينطبق على دراستنا .

الفصل الثاني: مفهوم الأحزاب السياسية ونشأتها التاريخية.

تمهيد :

أولا : مفهوم الحزب السياسي.

ثانيا: نشأة وتطور الأحزاب السياسية.

ثالثا: نشأة وتطور الأحزاب السياسية في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية.

رابعا: نشأة وتطور الأحزاب السياسية في العالم الثالث.

خامسا: تصنيف الأحزاب السياسية.

سادسا: النظم الحزبية.

خاتمة الفصل

تمهيد

تأتي أهمية دراسة الأحزاب السياسية من كونها تمثل أهم مظاهر ومقومات الحياة السياسية بغض النظر عن إيديولوجية تلك الأنظمة، ومنها تأتي طبيعة العلاقة بين الأحزاب والأنظمة السياسية.

كما لا يخفى تأثير الأحزاب الواضح في الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية وذلك من خلال ما تتبناه من مبادئ وأهداف و برامج في المجالات كافة ، وسعيها لتحقيق ذلك من خلال استلام السلطة و استخدام إمكانيات لتحقيق التغير التي تبتغيه في مجتمعاتها ، ومن خلال دراسة الأحزاب السياسية يمكننا التعرف على الايديولوجيات السائدة في المجتمع لكون الأحزاب السياسية عادة ما تمثل القوى و الطبقات الاجتماعية وطبيعة العلاقات الاجتماعية بين هذه القوى الطبقات ¹.

والتاريخ الانساني شاهد على عظمة دور تأثير الأحزاب السياسية على التحولات الكبرى في المجتمعات البشرية كما هو حال الحزب النازي في ألمانيا و الحزب الفاشي في إيطاليا ، وكذلك تتجلى أهمية الأحزاب السياسية وخاصة في العالم الثالث من خلال ما تقوم به من دور التحديث السياسي وقد اهتمت أدبيات التنمية السياسية بهذا الدور الذي تقوم به الأحزاب بل قد نظر اليها باعتبارها اكثر المؤسسات أهمية في هذا المجال أو انها رمز للتحديث السياسي مثلما تمثل السدود و المصانع رمزا للتحديث الاقتصادي.

و مهما يكن فإن الأحزاب السياسية أصبحت اليوم إحدى العوامل المحركة للحياة السياسية بغض النظر عن توجهاتها فإنها ظاهرة أصبحت اليوم تفرض نفسها في جميع البلدان بغض النظر عن طبيعة النظام ، وتجدد الإشارة عند دراسة الأحزاب السياسية ، أنها ظاهرة متغيرة و متفاعلة مع المحيط السياسي و الاجتماعي، وهذا ما يخلق صعوبات لتحديد مفهوم واحد لهذه الظاهرة، بالنظر الى مختلف الدراسات التي تطرقت الى موضوع الحزب و التي تطرقت لهذا الموضوع من وجهات نظر وقناعات معينة .

¹-أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، المرجع السابق ،، ص 5.

أولاً: مفهوم الحزب السياسي:

حتى نفهم هذا الموضوع بصيغة جيدة كان لابد علينا التطرق الى مختلف هذه التعاريف بداية من التعريف اللغوي.

فالحزب لغة " جماعة من الناس شكلت أهوائهم تنظيم سياسي له مذهب عقائدي واحد ، يدعو اليه ، ومنهج يلتزم به لتحقيق أهدافه "¹. ونفس الشيء ما ذهب اليه ابن منظور في لسان العرب بقوله:

" الحزب جماعة من الناس ، والجمع أحزاب والأحزاب : جنود الكفار تألبوا و تظاهروا على حزب النبي صلى الله عليه وسلم ، وهم: قريش و غطفان و بنو قريظة وقوله تعالى: " ياقوم إني أخاف عليكم مثل يوم الأحزاب " الأحزاب هنا قوم نوح و عاد و ثمود، ومن أهلك بعدهم وحزب الرجل ، أصحابه وجنده الذين على رأيه، و الجمع كالجمع والمنافقون و الكافرون حزب الشيطان ، وكل قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم فهم أحزاب وكل حزب بما لديهم فارحون كل طائفة هواهم واحد "².

كما يشير أيضا لفظ الحزب بحسب لسان العرب لابن منظور الى الطائفة و الورد و النصيب ³ بمعنى القسم او الجزء وهو نفس المعنى الذي يتضمنه اللفظ الفرنسي (parti) ، وتمثل المعاجم الغربية الى إعطاء نفس التعريف للحزب على أنه " جماعة من الناس تعتنق وجهة نظر وتسعى نحو هدف "⁴.

إن المتأمل لهذه التعاريف اللغوية يدرك ببساطة أن مختلف المعاجم لم تقع في تباين كبير حول مفهوم الحزب فهي على كون الحزب جماعة ذات وجهة تسعى نحو هدف مرتجي و بمعنى آخر الحزب عبارة عن اتجاه يجمع أفراد حول أفكار ويسعى لبلوغ هدف مسطر.

وعليه فالحزب لغة محدد ولا يطرح أي إشكال او اختلاف في حين يشكل المفهوم الاصطلاحي للحزب جوهر اختلاف الباحثين في هذا المجال إذ رغم اتفاقهم على عناصر معينة إلا أنهم لم يتفقوا على تعريف واحد وهذا يدفعنا الى طرح مختلف التعاريف المعبرة في الواقع عن اتجاهات سياسية او علمية التي تقف على جانب من الجوانب المحيطة بالحزب السياسي.

¹-ابراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ط2، تركيا، دار الدعوة 1989 ص 170.

²- ابن منظور، لسان العرب ، المجلد الأول بيروت دار صادر 1955، ص 308.

³- نفس المرجع، ص 308-309.

⁴-le petit la rousse illustré 2004 ,France ,édition la rousse bordas 2003,p 751.

1- الحزب السياسي كالحامل لمشروع أو فكرة:

ترتكز هذه التعاريف على الجانب الايديولوجي في الحزب و الميل الى بناء مجتمع طوباوي او مثالي .

ويعرف إيدموند بوركEdmandBurk الحزب من هذا المنطلق على أنه " هيئة من أفراد متحدين يسعون من خلال جهودهم المشتركة الى العمل على ما فيه المصلحة القومية وفقا لمبدأ معين يتفقون عليه جميعا " ¹ .

ويلتقي مع "بورك" العديد من الباحثين في القانون الدستوري و العلوم السياسية أمثال جورج بيردوGeorgeBurdeau الذي يقول عن الحزب أنه " كل تجمع من الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها و تحقيقها وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها، وبحثا عن امتلاك السلطة أو على الأقل التأثير في قرارات السلطة الحاكمة " ² .

الملاحظ عن هذه التعاريف أنها تركز على الجانب الايديولوجي الذي يقوم عليه الحزب لأن وجود الحزب و استمراره مقرون بإيمانه بالمبادئ التي بني عليها و التي يسعى الى تحقيقها داخل الحقل السياسي ، في حين أن الحياة السياسية لا تقوم على الجانب الايديولوجي فقط ، وهذا لكونها شديدة التعقيد الأمر الذي يدفع الحزب لبناء تنظيم قوي من أجل الاستمرار.

2- الحزب على أساس تنظيمي :

يرتكز هذا الاتجاه على التنظيم ليحدد مفهوم الحزب وأبرز من قدم في هذا الاتجاه "موريس دوفرليه" حيث أشار الى الأحزاب الحالية كما يقول فلم تعرف ببرامجها او بمكانة المنتسبين اليها بل بطبيعة تنظيمها : " فالحزب هو مجموعة ذات بنية خاصة " وفي موضع آخر من كتابه يقول : " إن الحزب ليس جماعة وإنما هو مجموعة من الجماعات وتجمع زمر صغيرة منتشرة عبر البلاد (في شكل شعب أو لجان او جمعيات محلية...) مرتبطة بمؤسسات تنسيقية ³ . وفي نفس السياق تقريبا يقول اندريه هوريو " أن الاحزاب السياسية عبارة عن تنظيمات دائمة تتحرك على مستوى وطني ومحلي من

¹-يوسف أحمد كشكاش ، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة ، مصر ، منشأة المعارف 1987، ص 533.

²-الأمين الشريط، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1988، ص 242.

³-MouriceDeverger ,les partis politiques ,France édition armand colin 1952 p62.

أجل الحصول على الدعم الشعبي ، بهدف الوصول الى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة ¹

ويعتبر صموئيل الدرسفلد Samuel j-eldersveld أن " الحزب هو بنية استقبال مفتوحة وقابلة للنفوذ من القاعدة كما من القمة يهتم بجذب الفئات الاجتماعية المهمشة و التي ترغب بأن تتاح لها وسيلة للوصول الى مراكز القرار الرئيسية فيه الى امكانية الترقية في إطار بنية ،و أن الحزب هو ايضا بنية مراقبة ذات مراكز قرار متعددة اخرى من كونه بنية سلطوية من النمط النخبوي ².

ومن خلال هذه التعاريف نلاحظ أن التعريف الأول ينظر الى الحزب على أنه تنظيم منتشر على المستويين الوطني و المحلي يضم فئات متميزة من المنخرطين وأن أعضاء الأحزاب ليسوا جميعهم متساويين في فرص الارتقاء و السلطة.

في حين أن التعريف الثالث يلح على الطابع الديمقراطي للتنظيم الحزبي الذي يتميز باستغلاله مراكز القرار ، وأن أعضاء الأحزاب متساوون في إمكانية الصعود الى المناصب العليا في الحزب، صحيح أن البنية التنظيمية للحزب خاصة جوهرية في الأحزاب وقد تميزها عن كثير من الظواهر السياسية الأخرى النوادي السياسية او النخب السياسية ،ولكن ليست كافية لتمييز الحزب السياسي فهناك بعض الجماعات الضاغطة كالنقابات مثلا لها هي الأخرى تنظيم يمتد من المستوى الوطني الى المستوى المحلي ولديها ايضا منخرطين، إن تنظيمها وقوتها الاجتماعية قد يجعلان منها أقوى من الأحزاب أحيانا، هكذا إذن يجب البحث عن خاصية أو خاصيات أخرى تميز الحزب السياسي عن غيره من الظواهر المتشابهة له، اقترح بعض الباحثين تعريف الحزب السياسي من خلال وظيفته الأساسية وهي : الوصول الى السلطة و ممارستها.

3- تعريف الحزب على أساس الوظائف التي يقوم بها: حاول هذا الاتجاه دراسة الحزب من خلال الوظائف التي يقوم بها في الحياة السياسية.

وفي هذا يقدم "ريمون أرون" تعريف عن الحزب يقول: عنه "بانه تجمع دائم ومستمر لمجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة أي محاولة الوصول اليها او الاحتفاظ بها ³.

¹ - أندريه هوريو، القانون الدستوري و المؤسسات السياسية، ط2، ج2، ترجمة، علي مقلد وآخرون لبنان ، الأهلية للنشر و التوزيع 1988، ص 242.

² - عبد القادر مشري، الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية، الجزائر ، دار الخلد ونية 2010 ص 14.

³ -نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، مصر، دار الفكر العربي 1982، ص 78.

بينما يقدم "دافيد أبتير" تعريفاً يقول فيه "أهم وظيفة للحزب هي قيامه بتنظيم و توجيه الرأي العام وتلمس احتياجات الى الأجهزة المسؤولة وبهذا الشكل يحدث تقارب بين الحكام والمحكومين¹. كما يقدم " هانز كيلسن" تعريف للأحزاب بقوله "الأحزاب هي تشكيلات تجمع أفراد لهم نفس الآراء لتأمين تأثير حقيقي على إدارة الشؤون العامة"² تشترك هذه التعاريف في الاتفاق على أن السلطة هي الوظيفة والخاصية الأهم لتمييز الحزب السياسي عن غيره من التنظيمات الأخرى التي تنشط في الحياة السياسية.

لكن هذه التعاريف تخص الحزب بوظيفة تخص بوظيفة ممارسة السلطة وهي خاصية رئيسية ولكنها لا تكفي لوحدها لتمييز الحزب السياسي ، فالنخب السياسية تسعى هي الأخرى للوصول الى السلطة وممارستها سواء كان ذلك بمفردها أو بدعم من الأحزاب القريبة منها ، لذلك ينبغي التركيز ليس على خاصية أساسية واحدة وإنما على مجموعة من الخصائص التي تميز الحزب عن غيرها من التنظيمات السياسية الأخرى في المجتمع . إضافة الى كل هذه الاتجاهات التي درست موضوع الأحزاب السياسية و حاولت تقديم تعريف للحزب السياسي يوجد اتجاه آخر يسعى الى تعريف من جوانب مختلفة.

4- تعريف الحزب السياسي من جوانبه المختلفة:

ويقصد بها التعاريف التي تشمل على أكثر من خاصية واحدة في تحديد الحزب السياسي وفصله عن الظواهر السياسية الأخرى التي تمارس العمل السياسي بشكل مباشر أو غير مباشر.

تعريف "ماكس فيبر" إن الأحزاب السياسية بالنسبة اليه هي جمعيات تركز على الانضمام الحر(رسمياً) هدفها تفويض السلطة الى قادتها داخل تجمع ما، و لمنضاليها النشيطين فرص -مثالية او مادية - من أجل متابعة أهداف موضوعية او الحصول على مزايا شخصية او تحقيق الأثنين معاً، إنها قد تكون جمعيات ظرفية او دائمة و بالتالي يمكن للأحزاب السياسية ان تستخدم كل الوسائل للحصول على السلطة³ .

كما يعرف " سيغمو ند نيومان" الأحزاب السياسية بأنها تنظيم للعناصر السياسية النشطة في المجتمع بحيث تتنافس وتسعى للحصول على التأييد الشعبي مع جماعة أو جماعات أخرى تعتنق وجهات نظر مختلفة.

¹- نفس المرجع ص 79.

²- عبد القادر مشري، الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية، المرجع السابق، ص 15.

³- عبد القادر مشري، الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية، المرجع السابق، ص 15-Michel of f.

³-Mêlé , les partis politiques ,paris,puf collection que saije 1987 p20.

وفي نفس السياق يذهب "فوزي أبو ذياب" الى اعتبار " الحزب وحدة معقدة فهو منظمة اجتماعية لها جهاز إداري وهيئة موظفين دائمين كما لها أنصار عديدين ينتمون الى بيئات وفئات ولهم عادات مختلفة، وهذا التباين بين أفراد الشعب هو الذي يدفعهم الى الانتماء للأحزاب السياسية، لأن الحزب هو أداة يستعملها المجتمع للتعبير عن أمانيه¹.

تعريف جوزيف لابلومبارا (J-lapalombara) و وينر (M-weiner) بحسب هذين الباحثين ، توجد أربعة معايير لتحديد الحزب السياسي وهي:

أ-تنظيم دائم أي تنظيم عمره السياسي المتوقع يفوق عمر قاداته القائمين عليه، هذا المعيار يقصي المجموعات الصغيرة و الزبائنية و الزمر و العصب التي تزول بزوال قاداتها.

ب-تنظيم محلي متكامل ودائم يقيم صلات منتظمة و متنوعة على المستوى الوطني أي تنظيم بامتداد محلي.

ج-الإدارة المتعددة عند قادة التنظيم المحليين و الوطنيين لأخذ السلطة و ممارستها لوحدهم او باقتسامها مع آخرين وليس التأثير فيها فقط .

د-الاهتمام بالبحث عن الدعم الشعبي عبر الانتخابات او بطرق أخرى².

يبدو أن تعريف "لابالمبارا و وينر" حصري ودقيق، إذا ما قارناها بالتعاريف السابقة والتي تنسم بأقل دقة وأكثر عمومية، فالتعاريف "لابالمبارا و وينر" تشير الى ديمومة الحزب واستمراره حتى من بعد اختفاء مؤسسه الأوائل معناه أن الحزب ليس مجرد تنظيم تلقائي يلتف حول زعيم كبير ثم يختفي بوفاة مؤسسه الأول وإنما الحزب هو مؤسسه يشبه مؤسسات الدولة التي تتصف بالاستمرارية و الدوام في أداء مهامها، وبذلك فهذا التعريف يستثني كل الكيانات السياسية كالنوادي السياسية و النخب السياسية و الحركات الاجتماعية المؤقتة و الظرفية.

و امتداد التنظيم من المستوى الوطني الى المستوى المحلي يجعله يتقرب من الشرائح الاجتماعية التي يمثلها وينقل مطالبها ومشاكلها و انشغالاتها الى السلطات العليا في البلاد كما يتيح هذا الامتداد فرص تجنيد المواطنين و المنخرطين في العملية الانتخابية بالإضافة الى توسيع المشاركة السياسية للمواطنين عبر الحزب.

إن هذا المعيار يفصل الحزب عن بعض الجماعات السياسية الأخرى مثل جماعات المصالح النخبوية و المجموعات البروليتاريا و النوادي الجغرافية المحددة ، إن امتداد

¹- محمد فايز عياد سعيد، قضايا علم السياسة العام، لبنان، دار الطليعة، 1986، ص 85.

²-جان ماري دنكان، علم السياسة، ترجمة، محمد عرب صاصيلا، ط2، بيروت، 1995، ص 211.

التنظيم هو الذي يعطي للحزب صفة حزب وطني أي يشمل جميع الوطن (أي يشمل المجال الجغرافي للبلاد).

ومن خلال كل هذه التعارف و الاتجاهات يمكن القول أن ما يعيق وضع تعريف علمي هو أن الأحزاب السياسية تتسم بالتنوع الشديد و بالتغيير الدائم و الديناميكية ، وعليه فمن الصعب جدا إخضاعها لمعايير ثابتة وجامدة ، إن الأحزاب السياسية كما يقول "دنيال لويس سيلر" تمتاز بالنسبية .

إن تعريف "لابالمبارا و وينر" وبالرغم من استثناءاته يمكن إعتباره تعريف الحد الأدنى للحزب السياسي ، و بالنظر الى دقته في رسم الحدود التي تفصل الحزب السياسي عن غيره من القوى السياسية الأخرى التي تنشط في الحياة السياسية.

وكخلاصة لكل ما سبق يمكن أن نقول أن الأحزاب السياسية هي تنظيم مفتوح و دائم ومنتشر على المستويين الوطني و المحلي (بشكل كلي أو جزئي) يتنافس مع أحزاب أخرى سعيا للتأييد الشعبي للوصول الى السلطة او المشاركة في ممارستها في إطار ائتلافات حكومية لتطبيق برنامج مشترك وإما القيام بدور المعارضة في البرلمان وتبقى الأحزاب السياسية آليات ديمقراطية فعالة لممارسة السلطة خاصة لما يلتزم قادة الأحزاب بقوانين الجمهورية و احترام إرادة المواطنين.

ثانيا: التأسيس التاريخي و السياسي للأحزاب السياسية.

إن الأحزاب السياسية تعبر في الواقع عن المرحلة النهائية لتطور المجتمعات الغربية سياسيا ومجتمعيا ، على اعتبار أنها جاءت في مرحلة سقوط أنظمة الحكم المطلق ، وبداية ظهور أنظمة سياسية تنافسية نسبية ، ولقد كان للأفكار المستنيرة، التي واكبت تطور المجتمعات الغربية دورا مهما في بعث هذه الممارسة ، كما لعبت هذه الأفكار دورا في انتشار حركات ثورية تمخض عنها ظهور وحدات قومية منظمة سعت في بدايتها الى ترسيخ ممارسة ديمقراطية ، استنادا الى آليات كانت موجودة تاريخيا (دون أن تناط بالدور الذي يجب أن تقوم به).

فالبرلمان كآلية قديمة في التاريخ الأوربي لم يلعب دوره التمثيلي الفعلي ولم يتمتع بالسيادة التي ينبغي أن يمتلكها في الواقع ، وهذا ما جعل المجتمعات الغربية، و برلماناتها بين خاضعة ومجسدة للحكم المطلق ، وانتظرت هذه المجتمعات فترة الثورات الشعبية لتشهد تحولات عميقة أعادت النظر في المسلمات الموروثة عن القرون الوسطى، وساهمت في بعث الممارسة الديمقراطية ، وفكرة البرلمان السيد، وبمرور الزمن أرسيت قواعد ديمقراطية تمثيلية ،لم تتوقف عن التطور بهدف تجسيد السيادة الشعبية و الملفت للانتباه في

تطور الديمقراطية ، إنه اتبع مسار تقدمي بإدراج فئات اجتماعية معينة في كل مرحلة ، وهذا ما سمح للديمقراطية التمثيلية أن تكون وسيلة للسلم الاجتماعي ولتطور الأنظمة السياسية وبهذا يكون ظهور الأحزاب السياسية مرتبط باننتشار المفاهيم الديمقراطية من جهة و بالأوضاع السياسية و التاريخية التي عاشتها المجتمعات الغربية من جهة أخرى¹ و غير بعيد عن هذه الفكرة يقدم "سيمور مارتن ليبست" Seymour Martin Lipset و "ستاين روكان" Stein Rokkan طرح حول تطور الأنظمة الحزبية و نشأتها فالأنظمة الحزبية حسب طرحهما ، نتاج الظروف التاريخية التي أحاطت بالتنمية الوطنية الاجتماعية و الاقتصادية من جهة و الانقسامات السياسية المعاصرة التي تعكس عواقب ثورتين متتاليتين (الثورة الوطنية و الثورة الصناعية) في عصرنة المجتمعات الغربية من جهة ثانية في حين يقصد بالثورة الوطنية عملية بناء الوطني التي غيرت معالم الخارطة الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، إذ تسبب ظهور الدول الوطنية في صراعات حول الحدود و حول مجالات سيطرة الحكومة والأهم من ذلك أفرزت صراعات حول القيم و الهويات الثقافية² كما ساهمت الثورة الوطنية في حدوث إنقسام على مستويات:

الأول هو الانقسام المركزي الهامشي الذي خلق فجوة بين الثقافة الوطنية المهيمنة والأقليات العرقية و اللغوية و الدينية في الأقاليم الصغيرة و قطاعات المجتمع الواقعة في الهامش و المقاومة للثقافة الوطنية.

أما الانقسام الثاني فيتمثل في الصراع بين الدولة و الكنيسة فالحكومة الوطنية التي عمدت المركزية و التقنين وجدت نفسها تواجه معارضة الكنيسة الكاثوليكية التي كانت تسعى الى حماية امتيازاتها الراسخة و الموروثة عن القرون السالفة في حين انحازت الجماعات البروتستانتية الى القوى الوطنية في الصراع حول الاستقلال الوطني.

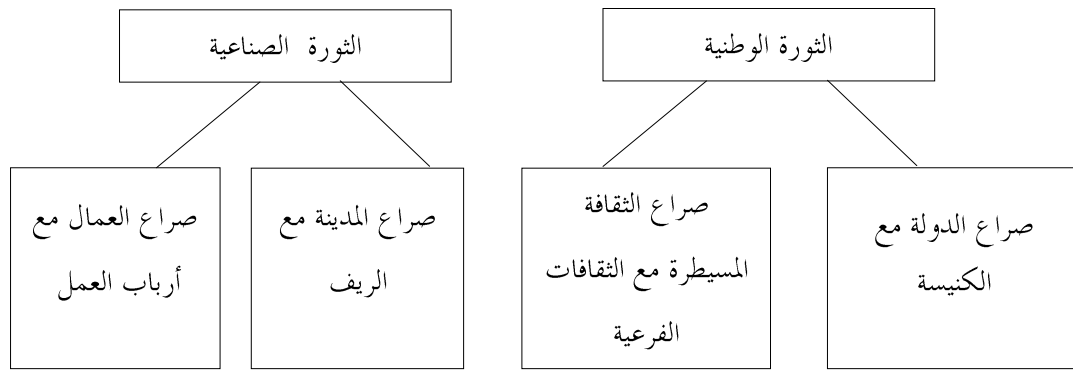
وهكذا كانت الانقسامات بين الطوائف الدينية و العلمانية مصدر نزاع سياسي مستمر في حين تسببت الثورة الصناعية في صراعات اجتماعية جديدة ، فالهجرة الى المدن وحاجة الصناعة الى القطاع الزراعي نتج عنه صراع بين سكان المدن و سكان الريف، في وقت ظهر صراع آخر بين العمال و بين أرباب العمل وشكل هذا الانقسام الأساس الذي بني عليه الصراع الماركسي الطبقي ونتج عن هذه الصراعات أنماط وطنية متعددة من النزاع

¹ - أحمد سعد الدين، تاريخ الدول الأوروبية متحصل عليه .http://VB-arabgat.com/showthread.php?t=457476

² - Bertrand Badie ,le développement politique, 5^{eme} edition paris ,édition économique ;1994,p 171

السياسي وأدت ظروف كل بلد الى أنماط مختلفة من التحالفات بين قادة العديد من الفئات الاجتماعية¹.

وقد يظهر أن الوقائع التاريخية هذه بعيدة عن الأنظمة الحزبية المستعارة لكن "لييست وروكان" برهنا على أن هذه الانقسامات موجودة فعلا بالنظر الى ما حدث في البلدان الأوربية خلال مرحلة تكون الدول الوطنية و الثورة الصناعية وتحدد الأبعاد الأربعة للانقسام المرتكزات الاجتماعية التي يمكنها إحداث الصراع السياسي ويمكن تلخيص هذه الأبعاد في الشكل التالي الذي يلخص نظرية "روكان ولييست" حول ظهور الأحزاب السياسية وتطورها.



ويؤكد الباحثان أن تنامي الفئات الاجتماعية التي أفرزتها هذه الانقسامات أعطاهما إمكانية الاستحواذ على الحياة السياسية قبل توسيع دائرة حق الاقتراع ، حيث وبمنح حق الاقتراع العام للعديد من الأوربيين في نهاية القرن التاسع عشر ، كانت البنية السياسية قد أخذت مكانتها وتم تعبئة فئات لدعم الجماعات الحزبية التي كانت ممثلة في الساحة السياسية ، ودخل مقترعون الجدد في هذه العملية وهم يتمتعون بولاءات حزبية مسبقة وهذا عكس ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية أين لم يلعب الاقتراع العام دورا في بروز الانقسامات على اعتبار أن هذا الحق منح منذ البداية للأمريكيين ، ولأن الفئات الاجتماعية كانت أقل تباين ومع ذلك عكس النظام الحزبي فيها تجارب الحرب الأهلية و التحالفات الطبقية.

وبهذا تكون الانقسامات عامل من عوامل تشكيل الأحزاب السياسية ، وظهور توجهات سياسية متعددة ، تماشيا مع تعدد الآراء و المواقف ، ومن ثم ظهرت إمكانية تمثيل كل الفئات او الحساسيات في العملية الانتخابية ، وهذا هو جوهر الطرح المقدم من طرف

¹-André Akoun et autres, le robert dictionnaire de socidgie ,France,édition du seuil ,1999,p 384

الباحثان "لييست" و"روكان" و الملاحظ عن هذا الطرح هو حتى وإن كان يقدم لنا بشكل من الأشكال صورة فعلية لما حدث في الغرب ودور الظروف التاريخية في بلورة الانقسامات ثم الأحزاب إلا أنه لا يقدم لنا الصورة الدقيقة لظهور الأحزاب السياسية وتطورها.

ثالثا : نشأة وتطور الأحزاب السياسية في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية.

هناك اتفاق بين الباحثين و العلماء على ان الأحزاب السياسية بمفهومها الحالي أوربية المنشأ تشكلت إبتداء من تجمعات برلمانية على شكل كتل ، فحتى عام 1850 لم يكن بلد من بلدان العالم يعرف وجود أحزاب سياسية بالمعنى الحديث للكلمة فقد كانت هناك نوادي شعبية وجمعيات فكرية برلمانية واتجاهات للرأي العام ، ولكن لم يكن هناك أحزاب بالمفهوم الحديث¹.

إن لفظ حزب (Party) بمعناه السياسي الدقيق الذي نعرفه اليوم كان من خلق البرلمانات فكان نتيجة الالتفاف جماعات من أعضاء البرلمان حول بعضها لتكون ما كان يسمى بالكتل البرلمانية من ناحية ، واتساع القاعدة الانتخابية لتكون ما يسمى باللجان الانتخابية من ناحية أخرى وذلك بعد تقرير مبدأ الاقتراع العام².

ويمكننا إرجاع بداية ظاهرة بروز الأحزاب السياسية الى المجتمع البريطاني بالذات حيث كان هناك صراع بين مؤيدي الملك و معارضه كما يؤكد ذلك "نظام بركات" إن الأحزاب السياسية هي ظاهرة جديدة نسبيا حيث يعود أصل تكوينها الى الصراع الذي كان قائما في بريطانيا في القرن السابع عشر بين مناصري الملك ومناصري البرلمان وبعد حسم الموقف لصالح البرلمان وتأسيس سيادته التي واجهت سلطان الملك انقسم أعضاء البرلمان الى مؤيد السلطة الذين قاوموا حركات الإصلاح و التغيير و مناصري سلطة البرلمان الذين أيدوا الإصلاح و التغيير وبعد ذلك انقسم الناس خارج البرلمان على هاتين المجموعتين أي مؤيدين ومعارضين للملك غير أن هذه التجمعات لم ترتق الى مستوى الأحزاب السياسية بمفهومها الحال ، وإنما وضعت الأسس التي بنيت عليها الأحزاب السياسية مع توسع القاعدة الانتخابية وسعي القيادات البرلمانية وكسب الدعم الشعبي.

¹ -إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي ، منشورات وزارة التعليم والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ص154.

² -نظام بركات و رفاقه ، مبادئ علم السياسة ، الطبعة الثانية، الرياض ، مكتب العبيكان ، 2001 ص224.

إن المتتبع لنشأة الأحزاب السياسية في أوروبا وخاصة في بريطانيا يجد أن اللجنة البرلمانية مثلت نواة لنشأة الأحزاب السياسية هناك ، وإن كانت هذه التنظيمات لم تصل في دقة جهازها وأهدافها الى ما وصلت اليه الأحزاب السياسية في الوقت الحاضر ¹ .

أما في الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد وضع دستور عام 1787 ولم ترد فيه أية إشارة لحق تأليف (الأحزاب السياسية) وبالرغم من تضمنه عددا من حقوق الأفراد وحياتهم وكانت كلمة (حزب) تعني في تلك الفترة تيارا من الآراء السياسية لا مؤسسة منظمة .

وقد هوجمت فكرة الحزبية نفسها على أساس أنها تهدد (الاتحاد) الناشئ بالتزعزع ووصفت بأنها (الشیطان الذي ولد الانشقاقات التي حطمت معظم الحكومات الحرة) .

وكان (الاتحاديون) بقيادة (جيفرسون) و(ماديسون) يعارضون هذا الاتجاه ويعدون القيود التي فرضت على الجمعيات و النوادي متناقضة الدستور نفسه و احترام الصراع بين الطرفين في مجلس النواب الذين كان الجمهوريون يسيطرون عليها ، كما في مجلس الشيوخ الذي كان رئيس الجمهورية يسيطر عليه.

وفي الانتخابات الرئاسية 1800 فاز "جيفرسون" وأنصاره وبذلك رسخ مبدأ حق المعارضة المتجسدة في أحزاب ومبدأ حماية الدستور لهذه الأحزاب.²

وهكذا ارتبطت نشأة الأحزاب السياسية بالظروف الاجتماعية التي تسود المجتمع الذي تظهر فيه الأحزاب وما يتعلق بالانتخابات و العمل البرلماني وهو ما يمكن أن نطلق عليه النشأة الداخلية للأحزاب السياسية ، وثمة أحزاب أخرى نشأت خارج لهذا الاطار وهي ما يسمى بالأحزاب ذات النشأة الخارجية (غير البرلمانية).

وتنشأ الأحزاب السياسية كذلك نتيجة الأزمات والأحداث التي واجهت الانسان وقت ظهور الأحزاب السياسية كما تنشأ نتيجة صلتها بعملية التحديث.

أ- الأصل البرلماني للأحزاب السياسية:

ويقصد بها تلك الأحزاب السياسية التي ظهرت تدريجيا من خلال أنشطة الهيئة التشريعية ، وعندما بدأ الأخذ بالانتخابات كوسيلة لتشكيل المجالس النيابية و التوسع في إدلاء المواطنين بأصواتهم في الانتخابات في العالم الغربي، في التوافق بشأن الانتخابات و المواقف السياسية و الفكرية ، أو ما يطلق عليه الميول الايديولوجي كان عاملا أساسيا في تكوين الأحزاب، ويذكر "موريس دوفرليه" في نظريته حول النشأة البرلمانية للأحزاب

¹ -نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصر ،جامعة مؤتة، 1994،ص43.

² -صالح جواد كاظم وعلي غالب العاني، الأنظمة السياسية ، جامعة بغداد، 1991،ص696.

السياسية "يبدو أن نمو الأحزاب السياسية مرتبط بنمو الديمقراطية أي بإتساع الاقتراع العام الشعبي ، وبامتيازات البرلمانية فكلما رأت المجالس السياسية وظائفها واستقلالها يكبران كلما شعر الأعضاء بالحاجة الى التكتل تبعا للتجانس بغية العمل بصورة جماعية ، وكلما انتشر حق الاقتراع وتعدد كلما دعت الحاجة الى الاحاطة بالناخبين من قبل اللجان القادرة على التعرف على المترشحين وعلى توجيه الأصوات نحوهم¹. ورأى "دو فرجيه" أن البرلمان في تطوره يستند على عدة عوامل أهمها:

- قيام جماعات داخل البرلمانات، وهي ما تسمى بالجماعات البرلمانية.
 - تكوين أو ظهور اللجان الانتخابية.
 - حدوث اتصال وتفاعل وتنظيم دائم بين هذه الجماعات و اللجان.
- وقد أدت هذه العوامل الى قيام الحزب سياسي ، وقد نشأت هذه الأحزاب في أغلب بلاد أوربا ،عندما نشأت علاقة عملية ومتصلة بين اللجان الانتخابية وبين الجماعات البرلمانية.² فقيام جماعات داخل البرلمان وتكوين اللجان الانتخابية، والاتصال و التفاعل الدائم بين هذه الجماعات و اللجان لعبت دورا بارزا في انشاء الأحزاب السياسية.
- فقد مثل المذهب السياسي او مجموعة الآراء و الأفكار لجماعة معينة دافعا قويا في تكوين ما يسمى بالجماعات البرلمانية وفي بعض المجتمعات كانت الجماعات البرلمانية بداية مكونة من جماعات محلية ، ثم أخذت في التطور و النمو حتى أخذت بايديولوجية معينة.

أما اللجان الانتخابية فقد كان أهم عامل وراء تكوين اللجان الانتخابية وبالتالي تكوين الأحزاب السياسية هو تقرير مبدأ الاقتراع العام الذي وسع من قاعدة الناخبين مما جعل الاتصال بين النواب من جهة أخرى أمرا يصعب السيطرة عليه فكانت الأحزاب بمثابة أجهزة التي ملئت الفراغ الذي نتج عن تزايد عدد الناخبين و شعورهم بضرورة وجود مؤسسات تعرفهم بممثلهم.³

ومن خلال التفاعل و الاتصال بين الجماعات البرلمانية واللجان الانتخابية تم الارتباط بين التنظيمين فتكون الحزب السياسي، فقد أنشئت أول تكتلات برلمانية بالتزامن مع اعتماد أسلوب الانتخابات القائمة، او ما يطلق عليه التمثيل النسبي .

¹ -موريس دو فرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة، علي مقلد سعد، الطبعة الثالثة، بيروت ،دار النهار 1980 ص 6 .

² -أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، المرجع السابق، ص 85.

³ - طارق فتح الله خضر، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي ، بدون دار النشر و السنة النشر، ص 50

وفي هذا النظام لا يختار الناخبون من بين أفراد وإنما الاختيار على أساس قوائم يضم كل منها عدد من المترشحين وفصل كل قائمة على عدد من مقاعد المجلس النيابي، وفقا لعدد الأصوات التي أعطاه لها الناخبون ونسبة هذه الأصوات الى إجمالي الناخبين الذين ذهبوا الى صناديق الاقتراع وأدلو بأصواتهم واقتضى هذه بالضرورة أن يقيم النواب تكتلات انتخابية سعيا الى اعادة انتخابهم وقد تطورت بعض هذه التكتلات في مرحلة تالية الى أن تأخذ شكل أحزاب سياسية .

ولكن هذا لا يمنع من أن يلجأ المرشح الى أصدقائه ومعارفه ليضمن نجاحه في الانتخابات ، او حتى لإعادة انتخابه ، وكثيرا ما كان يحدث في بعض الدول -انجلترا مثلا- أن لا يستطيع أي فرد أن يتقدم للترشح ما لم يكن له مؤيدين، وهذا بدوره الى محاولة كل مرشح ، اعزاء عدد من الاصدقاء ليساندوه.

وقد لاحظ "موريس دوفرليه" أن التنظيم المحلي هو نتيجة للانقسام الجغرافي في الدولة، وذلك كما حدث للجماعات التشريعية التي ظهرت في فرنسا في القرن الثامن عشر ففي ذلك الوقت أخذ نواب المناطق في اقامة تكتلات على أساس جغرافي للدفاع عن مصالح المقاطعات المختلفة.

وقد كشف هذا التوافق القائم بين نواب المقاطعات لا يقف عند حد القضايا الاقليمية وإنما يمتد ليشمل الكثير من القضايا القومية او الوطنية و السياسية الهامة .

وكثيرا ما حدث توافق بين تكتلات محلية مختلفة بسبب التفاهم على بعض القضايا و السياسات العامة وكانت هذه بداية الانتقال من تكتلات جغرافية محلية الى تكتلات سياسية وفكرية¹.

كذلك ظهرت الأحزاب السياسية في اليابان خلال الفترة 1870-1881 على أساس الجوار الجغرافي وفي ايطاليا تحققت وحدتها منذ زمن قريب وقامت التنظيمات الحزبية الأولى على أساس الجوار الجغرافي وفي انجلترا ارتبطت المراحل الرئيسية لظهور التنظيم الحزبي بحركات الاصلاح الانتخابية خلال أعوام 1832 ، 1867 ، 1885 وبعد الأخذ بأسلوب الانتخابات العامة كوسيلة في تشكيل المجالس النيابية وبعد التوسع الذي حصل في حق التصويت الذي كان مقيدا بنصاب مالي معين ومقصورا على الذكور دون الإناث ومحصورا على الفئات العليا ظهرت الحاجة الى هياكل سياسية أطلق عليها الأحزاب² .

¹- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة و الضغط ،مركز الاسكندرية للكتاب 2008، ص 46.

²-هالة مصطفى، الأحزاب السياسية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، 2003 ، ص 28.

مما تقدم يتبين لنا بأن ظاهرة نشوء الأحزاب السياسية وتطورها رافقت وصاحبت التحولات الديمقراطية في المجتمعات الأوروبية وخاصة بريطانيا فكلما توسعت دائرة المشاركة في الحياة السياسية كلما كان ذلك يستلزم وجود أحزاب سياسية تمارس الجماهير من خلالها عملية المشاركة في الحياة السياسية.

ب- النشأة أو الأصل البرلماني للأحزاب السياسية:

ويقصد بها تلك الأحزاب التي تنشأ أو تقوم خارج إطار البرلماني أو الجماعة البرلمانية وهي تنطوي على بعض التحدي للحكم القائم، وعلى مطالبة بالتمثيل في البرلمان وهي نتيجة لوجود مؤسسة سابقة عليه في الوجود بل وتمارس نشاطا عن البرلمان أو عمليات الانتخاب، وذلك كالجمعيات الثقافية والتنظيمات الدينية وطلاب الجامعات والنقابات والاتحاديات التجارية، والجمعيات التعاونية والنوادي، هذه المؤسسات تسهم بطريقة أو بأخرى في نشأة وقيام الأحزاب السياسية.

ففي كثير من الحالات يتم إنشاء الحزب بمجمله، وبصورة أساسية بفضل مؤسسة موجودة من قبل وذات نشاط خاص خارج عن الانتخابات وخارج عن البرلمان وعندها يمكن الكلام بحق عن نشأة خارجية¹.

إن قاعدة الأصل الخارجي في تفسير نشأة الأحزاب هي التي تتلائم مع ظاهرة نشأة الأحزاب السياسية في العالم الثالث بما فيها العالم العربي والإسلامي، حيث هناك العديد من الأحزاب السياسية نشأت بفضل وجود جمعيات أدبية وفكرية ونقابات عمالية ومنظمات وتكتلات طلابية وتنظيمات عسكرية وجماعات دينية إضافة إلى المبادرات التي تقوم بها مجموعات من النخب السياسية المثقفين وغيرهم من المواطنين.

وبناء عليه فهناك العديد من المؤسسات التي ساهمت وساعدت على تكوين الأحزاب السياسية ومنها:

1- الجمعيات:

الجمعيات كثيرة ومتنوعة، منها ما يتخذ طابع العلانية وأغلبها فكرية كالجمعية الفابية التي قام على أساس أفكارها حزب العمال البريطاني وإتخذ من مبادئها إطار إيديولوجيا عاما، وجمعية اشتراكية الجامعيين وغيرهما مما كان لها الدور الفعال في نشأة ونمو الأحزاب الاشتراكية خصوصا في وسط أوروبا وشمالها، ومنها ماهي سرية تخفي نشاطها وأهدافها

¹ - مورييس دو فرجييه، الأحزاب السياسية، المرجع السابق، ص 7.

على السلطة الى أن تتمكن من الظهور في العلن ولعل أوضح مثال على ذلك تلك السرية التي قام بها الحزب الشيوعي السوفياتي إبان الحكم القيصري في روسيا حتى عام 1917¹. وفي العالم العربي كان للجمعيات دور كبير في إنشاء الأحزاب السياسية، بل كانت الجمعيات في عهد الدولة العثمانية واجهة لاتجاهات وأحزاب سياسية في الحقيقة، حيث أنشأت جمعيات و عملت على مستوى الوطن العربي ، وكانت في حقيقتها أحزابا سياسية، ويبدو أن هذه الأحزاب تسترت وراء أسماء جمعيات لتفادي الحظر المفروض على الحزبية و الأحزاب ، وكانت جمعية (الاخاء العربي العثماني) أول جمعية عربية بعد إعادة الدستور العثماني 1908 وفي عام 1911 أنشأت جمعية (الفتاة العربية) التي دعت أولا الى الأخذ باللامركزية ومن ثم طالبت بالاستقلال عن الدولة العثمانية².

2-النقابات:

كانت حياة العمال إبان الثورة الصناعية تدعو العمل الموحد لتحقيق مطالبهم و الاهتمام بشؤونهم وذلك بعد فشل النظريات المجردة في توفير هذه الحقوق وضمان تطبيقها . ولعبت النقابات الفلاحية و التعاونية دورا هاما في تكوين الأحزاب السياسية إذ أسهمت في تكوين الأحزاب الفلاحية في الدول الاسكندنافية وأوربا الوسطى وسويسرا وأستراليا وكندا³.

3-الدين:

لعل تاريخ البشرية حافل بالصراعات الدينية التي كانت في بادئ الأمر تتخذ لون الحروب و المصادمات الدموية ، وذلك نظرا لخلو اختلاف الرأي من استراتيجيات العمل السياسي و الدبلوماسية الهادئة، وافتقار الشعوب الى وسائل ديمقراطية تعبر من خلالها عن وجهات النظر المختلفة ، ومع بزوغ فجر الديمقراطية نشأت بعض الأحزاب التي اتخذت من الديانات مذهباً لها ساعية الى تطبيقها والعمل بها⁴ .

ولعل الدين أكثر العوامل تأثيرا في تنوع المواقف السياسية للأفراد في الديمقراطيات البرلمانية ، فالدين باعتباره مجموعة من القيم التي تقوم على أساسها المؤسسات لابد وان يؤثر بشدة على طبيعة العمل السياسي⁵.

¹- نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصر، المرجع السابق، ص 47.

² - صالح جواد كاظم وعلي غالب العاني، الأنظمة السياسية ، المرجع السابق، ص 98.

³- طارق علي الهاشمي ، الأحزاب السياسية، شركة الطبع والنشر الاهلية 1968، ص 89.

⁴- نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصر، المرجع السابق، ص 47

⁵-صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي ،جامعة بغداد 1990، ص 494.

ومن الأمثلة على الأحزاب ذات المنشأ الديني جماعة الإخوان المسلمين في مصر ، والتي تأسست على يد الشيخ حسن البنا عام 1928 و الحزب المسيحي في إيطاليا والحزب الديمقراطي المسيحي في ألمانيا.

إن هذه الأصول البرلمانية وغير البرلمانية تفسر لنا ظاهرة نشوء الأحزاب السياسية في العالم والتي كانت تستهدف تحقيق مصالح سياسية وتوسيع دائرة المشاركة في الحياة السياسية إلا أن هناك عوامل أخرى إلى جانب هذه العوامل ساهمت في ظهور الأحزاب السياسية.

4- أزمة الانساق السياسية:

تؤدي الأزمات التاريخية إلى ظهور الأحزاب وتعتبر عاملاً هاماً في تحديد نمو تطورها ومن الأزمات السياسية الداخلية التي اعتبرت الأهم خلال عصر تشكيل الأحزاب السياسية ، كالتشريع، والتكامل و المشاركة فاليئة التشريعية تعتبر مصادر لظهور الأحزاب في بداية مراحلها في أوروبا وهي الأحزاب التي ظهرت نتيجة عوامل داخلية، فعندما تفشل القيادة الحكومية في معركتها مع أزمات التشريع كما حدث أثناء حكم الأقلية في فرنسا في القرن الثامن عشر أو الحكم الاستعماري في الجزائر عام 1950 تظهر الأحزاب السياسية.

وتؤدي الأزمات التكامل إلى ظهور الأحزاب ، وتتعلق هذه الأزمات بالتكامل الاقليمي وتكيف الجماعات السلالية أي ما يعرف بنظام القوميات ، ففي أوروبا ظهرت الأحزاب في ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا خلال فترات أزمات التكامل فقد ظهر الحزب البافاري المركزي خلال فترة الصراع بين بافاريا وروسيا ، وعمل الأحرار البارسماكيون على إقامة دولة ألمانيا الكبرى وفي إيطاليا عملت الحركة الجماهيرية لجاربيالدي على ظهور جماعات حرة أسهمت في وحدة الولايات الإيطالية وفي بلجيكا ظهرت الأحزاب السياسية خلال الصراع بين الفرنسيين والوالون.

وترتبط الأحزاب السياسية في بداية نشأتها في معظم البلدان بما نسميه بأمة المشاركة ، فالتحول الاقتصادي والاجتماعي أدى إلى تغيرات ضخمة في أنساق التدرج الاجتماعي القائم، فقد صاحب انهيار الاقطاع في العالم الغربي إلى ظهور الحاجة إلى التمثيل السياسي ومشاركة الطبقة الوسطى ورجال الأعمال في العمل السياسي ، وتؤدي التغيرات في نمو صفوات جديدة إلى إضعاف أصحاب السلطة التقليديين.

ومع نمو هذه الجماعات إقتصاديا تضعف سلطة أصحاب الأرض وتنمو العلمانية بظهور الطبقات الغنية، وتظهر من خلال ذلك الأحزاب ونماذج أخرى من التنظيمات السياسية.

5-التحديث وظهور الأحزاب السياسية:

تظهر الأحزاب السياسية في الأنساق السياسية حين يسعى أصحاب السلطة لاكتساب تأييد العامة، ويتم ذلك في ضوء الظروف الآتية:

- تغيير موقف المواطنين من السلطة ، واعتقاد البعض منهم في أحقية ممارستها .
- سعي الصفوة السياسية السائدة لاكتساب تأييد العامة للاحتفاظ بالسلطة.
- ومن الواضح ان ظهور الجماعات الاجتماعية الجديدة تكون نتيجة التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي تؤدي الى ظهور واتساع طبقات رجال الأعمال والطبقات المهنية و الوظيفية المتخصصة.
- كما أن توسع السوق الداخلي ونمو التكنولوجيا ، وتقدم وسائل المواصلات وزيادة الحراك الاجتماعي ،تؤدي جميعها الى تأثيرات عميقة في مدى إدراك الفرد لذاته و علاقته بالسلطة.

ويعتبر تقدم وسائل النقل مسألة جوهرية في الربط بين المناطق المختلفة في الدولة الواحدة، واستمرار العلاقة بين الوحدة المحلية والقومية.

فقد ظهر الكونجرس الهندي القومي على أثر إنشاء الخطوط الحديدية ، وتمهيد الطرق، واستخدام التلغراف وانتشار الجرائد عام 1855، مما ساعد على قيام اتصال بين الجماعات الصغيرة المتفرقة في انحاء الهند.

وإذا كانت التغيرات الممكن إحداثها يمكن أن تتم بسهولة نسبية في المجالات المرتبطة بالبيئة الطبيعية أي في المجالات التكنولوجية والاقتصادية، فإن الأمر لا ينطبق على النظام الاجتماعي السياسي وتمثل نظم الحكم التقليدية الى مقاومة التغيرات الجذرية في تلك المجالات .

ولذا فإن المطالبة بالمساواة و المشاركة السياسية و العدالة الاجتماعية عادة ما تكون هي آخر القضايا التي تتم مواجهتها ،ولذلك فإنه إذ أريد للتنمية السياسية أن تأخذ مجراها ،فإنها يجب أن تتضمن القدرة على التغيير المستمر فيما يتعلق بتلك القضايا الاجتماعية السياسية الخاصة¹.

¹ - أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، المرجع السابق، ص 32.

رابعاً: نشأة الأحزاب السياسية في العالم الثالث:

لاشك أن ظهور الأحزاب السياسية ومسيرة تطورها في العالم الثالث تختلف الى حد كبير عنها في أوروبا و الولايات المتحدة فقد برزت أغلبها إن لم نقل كلها خارج البرلمانات.

حيث ساهمت عوامل أخرى في تكوين الأحزاب السياسية منها ظاهرة الاستعمار، فظهور الأحزاب السياسية ليست نابعة من حاجة سياسية واجتماعية فرضتها عملية التطور الذاتي داخل المجتمعات ، وإنما جاءت كرد فعل على الوضع الاستعماري و الهيمنة الخارجية المتعددة الأوجه و الشاكلة التي خضع لها سكان العالم الثالث.

فلم تكن أهداف الأحزاب السياسية في العالم الثالث منحصرًا في مكاسب برلمانية او توسيع دائرة الاقتراع بل كانت الغاية من نشوء الأحزاب السياسية في العالم الثالث بشكل عام، تتلخص في الحاجة الكفاحية من أجل طرد المستعمر وإنهاء حالة الاستعمار واسترجاع السيادة والاستقلال الوطني، و مواجهة التحديات و الاحباطات التي أفرزها الحكم الأجنبي وكذلك بناء كيان جديد للدولة الوطنية و التأكيد على الهوية القومية الوطنية الواحدة وبلورتها وحماية الوحدة الوطنية.¹

وقد بدأ ظهور الأحزاب السياسية في العالم العربي أواخر القرن التاسع عشر فعلى سبيل المثال أنشأ في مصر أول حزب عام 1881 و هو الحزب الوطني بقيادة (أحمد عرابي) وكان في مقدمة أهدافه التخلص من الهيمنة التركية ثم البريطانية وإقامة حكم دستوري.

وفي تونس أنشأ حزب (تونس الفتاة) عام 1907 منادياً بالاستقلال من فرنسا وإجراء إصلاحات دستورية.

وفي العراق لم تنشأ تنظيمات حزبية قبل 1908 حيث كان محظوراً قيام الأحزاب في أراضي الدولة العثمانية وبعد قيام حزب (الاتحاد والترقي) شكل هذا الحزب فروعاً له في العراق وفي عام 1911 تأسس حزب آخر في الآسيثانة تحت اسم (الحزب الحر المعتدل) وفتح فروعاً له في العراق كما أنشأ حزب آخر كان اسمه حزب (الحرية والائتلاف) وكانت هذه بدايات التنظيمات الحزبية في العراق وإن معظمها كانت فروعاً لأحزاب

¹ - نفس المرجع ، ص 111.

عثمانية كانت تدعو الى احترام الدستور ومنح أقاليم الدولة العثمانية قسطا من الإدارة الذاتية.

وفي الوقت نفسه أنشأت جمعيات عملت على مستوى الوطن العربي ، وكانت في حقيقتها احزابا سياسيا ، ويبرز أن هذه الأحزاب تسترت وراء أسماء جمعيات لتفادي الحظر المفروض على الحزبية و الأحزاب وكانت جمعية (الاخاء العربي العثماني) أول جمعية تنشأ بعد إعادة الدستور العثماني. ثم أنشأت جمعيات أخرى مثل (المنتدى الأدبي) عام 1909 وفي عام 1911 تأسست جمعية (الفتاة العربية) وتأسس أول حزب سياسي عربي في تلك الفترة وهو (حزب اللامركزية العثماني).

أما في آسيا فقد برز كل من حزب المؤتمر الهندي و الكومنتانغ في الصين و الأحزاب في اليابان في ظل الظروف المحلية و التطورات التاريخية الكبرى التي كانت تجري في هذه البلدان والتي تختلف اختلافا كبيرا عن ظروف وأحوال البلدان الغربية¹.

يرى بعض الباحثين أن النظرية البرلمانية التقليدية لنشأة الأحزاب السياسية قاصرة في تفسير ظاهرة نشوء الأحزاب السياسية ، ولا تروى ظمأ الباحثين في هذا المجال . فالظروف وتطور الحياة البرلمانية التي ظهرت فيها الأحزاب الأوروبية ليست في الواقع إلا نوعا من الظروف التاريخية التي نشأت فيها وتطور الأحزاب السياسية.

ولذلك يجب أن لا تعتبر القاعدة العامة التي تنطبق على كل الأحزاب السياسية وفي كل البلدان، و الواقع أن استقراء نشوء وتطور الأحزاب السياسية بصورة عامة يدل على أنها نشأت في أغلب الأحيان في ظروف اجتماعية وإقتصادية وسياسية متأزمة.

وعليه يمكن القول أن السمة البارزة لظهور الأحزاب السياسية في العالم الثالث أنها جاءت تحت دفع التجربة الاستعمارية ، فالنشأة البرلمانية للأحزاب السياسية لا نجدها أيضا في المجتمعات العربية لأن المجتمعات العربية لم تعرف تقاليد برلمانية تسمح ب بروز ظاهرة حزبية².

ويبدو أن التراث الاسلامي الذي طبع النظم الحاكمة لم يخلق أو لم يجسد فكرة حكم الأغلبية او حتى الشورى التي هي الأساس الذي يقوم عليه النظام الاسلامي او الحكم في الاسلام.

و الملاحظ ايضا في أغلب الأبحاث التي طبعت الفكر الاسلامي أنها أنصبت حول الصفات التي ينبغي على الحاكم أن يتحلى بها ولم يسعى الى تطوير التمثيل عبر المجموعات التي

¹-صادق الأسود ،علم الاجتماع السياسي ، المرجع السابق، ص480.

²- محمد المجذوب، دراسات في السياسة والأحزاب ، بيروت ،لبنان ،منشورات عويدات ، ص123.

كانت موجودة في التنظيم الاجتماعي لهذه الشعوب و الواضح أن خضوع أغلب البلدان العربية للاستعمار ، أنهى بشكل من الأشكال على إمكانية تبلور فكر سياسي بعيد عن طبيعة الحكم التقليدي ، وهذا رغم الایسهامات التي جاء بها الفكر النهضوي بوضعه معالم حركات سياسية التي لعبت دور كبير في بلورة مطالب المجتمعات المستعمرة بالإصلاح وصولا الى المطالبة بالاستقلال.

وتعبر النهضة العربية الاسلامية عن ميلاد اتجاهين أساسيين بارزين هما الاسلام السياسي و التيار الوطني، وبشكل ظهور الحزب السياسي كتنظيم قفزة نوعية في حياة المجتمعات العربية الاسلامية التي لم تعرف سوى التجمعات القائمة على القرابة او العقيدة الدينية او العلاقات الشخصية ، ويرى الباحثون في ميدان الأحزاب السياسية أن تركيا تشكل البلد الوحيد الذي أصبحت فيه الأحزاب منذ زمن مبكر الأداة الرئيسية للتنافس حول السلطة، ويرجع ذلك الى مجموعة من الأسباب أهمها أن تركيا هي البلد الوحيد الذي لم يفقد استقلالية وأن الجمهورية التركية التي ظهرت عام 1923 وريثة قرون من التقاليد الحكومية ،نهيك عن الطابع اللائكي الذي وضع معالمه "مصطفى كمال أتاتورك" أضف الى ذلك مختلف الإصلاحات التي طبعت النظام التركي من حق التصويت للمرأة الى فتح الباب لظهور عدة أحزاب ،كما ساهمت الظروف التاريخية على توطيد ظاهرة حزبية تنافسية ، لكن مع وجود قوي لمؤسسة الجيش وعليه تكون تركيا الاستثناء الوحيد الذي طور سياسيا ،ظاهرة الأحزاب بواسطة استنساخ هذه الظاهرة عن النموذج الأوربي وتطبيقها على البيئة التركية.

في حين ساهم الاستعمار في معظم الدول العربية على إبراز حركات ثورية أخذت على عاتقها مهمة تحرير الوطن وتحقيق الاستقلال، ثم بعد تحقيق ذلك أخذت على عاتقها المشاريع التنموية في محاولة لتدارك التأخر الذي خلفه انحطاطها وخضوعها للاستعمار، وبدا واضحا أن سمة الحزب الواحد هي التي طبعت الأنظمة العربية و الاسلامية¹.

وما ينطبق على المجتمعات العربية يمكن تعميمه على الأنظمة الافريقية فخضوعها للاستعمار إضافة الى عزلتها عن العالم وعن مراكز الإشعاع المعرفي الحضاري ، قاد الى تأخر ظهور الأحزاب السياسية فيه، فتكوين الأحزاب السياسية تعتبر ظاهرة جديدة بالنسبة لإفريقيا السوداء، حيث بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية مع بعض الاستثناءات كالإيريا، هذا التأخير في بروز الأحزاب السياسية في المستعمرات البريطانية و الفرنسية ، يمكن تفسيره بغياب تقاليد برلمانية وانتخابية كسائر البلدان الغير غربية ، إذ انتظرت

¹-La Hour Addil l'algerie et la démocratie France la découverte 1994, p8

البلدان الافريقية قيام الدولة الاستعمارية وإدخالها للاقتراع التدريجي بعد الحرب العالمية الثانية لتشهد ظهور الأحزاب السياسية الأولى ،وارتبطت هذه الأحزاب بالظروف التاريخية التي مرت بها البلدان خلال العهد الاستعماري حيث سعت السلطات الاستعمارية الى تشجيع الأحزاب النخبوية الموالية للسياسة الاستعمارية ،ومقابل هذا ظهرت أحزاب قومية سعت بكل الطرق الى التحرر من الاستعمار وقادها ذلك الى الاستقلال ثم الى بلورة نظام الحزب الواحد المبني على التأييد الجماهيري، في حين ظلت مختلف التشكيلات النخبوية أو العرقية وسائل في يد القوى الاستعمارية لضرب حركات الثورية.

وبهذا تكون الظاهرة الحزبية في العالم الثالث نتاج أو محصلة لظاهرة الاستعمار وافرزاتها ،وفي الوقت الذي كان من المنتظر أن تجسد الأحزاب السياسية دورها التمثيلي لسيادة الشعب، أصبحت أداة في أيدي نخب الحاكمة تمنع للوصول الى السلطة باستعمال مختلف الاساليب الشرعية و غير الشرعية للبقاء في السلطة ، ونتج عن ذلك عدم إستقرار سياسي ، وتخلف اقتصادي واجتماعي يعيق الى بناء تجربة ديمقراطية فعالة ونحو إعطاء الحزب في بعث مسار فاعلية الحزبية في الحياة السياسية.

وبناء عليه فقد ظهرت بعض النظريات الأخرى تفسر ظاهرة بروز الأحزاب السياسية بخاصة في العالم الثالث والدول النامية ،وهذه النظريات تحاول تجاوز قصور النظريات البرلمانية التقليدية تبدو أكثر منها إتساعا وتنوعا، فقد حاول "جوزيف لالمبارا" و" وينر " الربط بين أزمة التنمية و بالتحديد .أزمات (الشرعية) و (التكامل) و (المشاركة) وبين ظروف نشأة الأحزاب السياسية¹. وسنتناول هذه الأزمات بشيء من التفصيل لنوفيهما حقها :

أ- الأحزاب وأزمة الشرعية السياسية:

إن أزمة النظام السياسي في هذه الحالة ناجمة عن النزاع حول شرعية السلطة القائمة ،وبسبب هذا النزاع نشأت كثير من الأحزاب السياسية الثورية في أوروبا، وكذلك الأحزاب الثورية في العالم الثالث ، وذلك عندما عجت السلطة القائمة عن السيطرة على أزمة الشرعية التي أفرزت قوى متعارضة المصالح نظمت نفسها بشكل أحزاب سياسية².

فقد كانت أزمة الشرعية هي القضية التي دار حولها نشأة بعض أوائل الأحزاب السياسية سواء في أوروبا او في البلاد المتخلفة على حد سواء فعندما بدأت الجماعات والقوى السياسية التي كانت تمارس ضغوطها من أجل إزالة النظام الملكي في فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر في اكتساب شعبية واسعة ، كانت تلك هي البداية الفعلية للأحزاب

¹ - أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، المرجع السابق، ص 87.

² - صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي ، المرجع السابق، ص 471.

السياسية هناك، وبالمثل فإن الحركات القومية التي ظهرت بهدف تغيير الحكم القائم ، وتغيير القواعد التي تحدد ماهية القائمين بالحكم وكيفية اختيارهم ، كانت بمعنى آخر إنتاج لأزمة الشرعية.

ب- الأحزاب وأزمة الاندماج و التكامل :

إن أزمات الاندماج هي مشكلة الاندماج الاقليمي ، حيث كانت الهيئات الاجتماعية المقسمة تكيف نفسها ببعضها مع البعض الآخر، هذه الأزمات أيضا هيأت الإطار الذي برزت فيه الأحزاب لأول مرة، لقد نشأت الأحزاب السياسية في ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا عندما كانت الجهود مبذولة لدمج المناطق المختلفة فيها وتحقيق وحدتها، وتمثل لهذه الأحزاب السياسية بحزب الوسط البافاري في ألمانيا.

أما في العالم الثالث فيمكن أن نرجع نشأة الكثير من الأحزاب السياسية التي قادت الحركات التحررية لبلدان العالم الثالث الى السعي لتحقيق التكامل و الاندماج لتجاوز واقع التجزئة الجغرافيا و الطائفية والقبلية وغيرها.¹

ج- الأحزاب وأزمة المشاركة:

تنشأ أزمة عندما تأخذ جماعات جديدة بالمطالبة بإشراكها في الحكم على نحو أو آخر ، ولذلك فإنها في الوقت نفسه تنطوي على أزمة الشرعية وتشكل تهديد لمركز الجماعة الحاكمة.

وقد رافق قيام الأحزاب في أغلب الأحيان عموما استفحال أزمة المشاركة حيث أدت التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى الى إحداث تغيرات هائلة في نظم التدرج الاجتماعي القائمة. فالجماعات الجديدة التي كانت تشعر بأنها لا تشارك في صياغة السياسات العامة وترى أنها مهمشة من قبل السلطات الحاكمة ، تحاول تنظيم نفسها في أحزاب سياسية تمثلها وتسعى لكسب تأييد شعبي لمطالبها ، فالكثير من الأحزاب نشأت في أغلب البلدان بتأثير أزمة المشاركة.

د- الأحزاب و أزمة التنشئة السياسية:

تعتبر التنشئة السياسية من أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية ، و تبرز وظائفها بوضوح أكثر في المجتمعات النامية منه في المجتمعات المتقدمة . و يرجع ذلك الى أن المراحل الأولى من النمو تركز الأحزاب السياسية على تدعيم أعضائها بالمعرفة السياسية ، و بالرؤية الواضحة حتى يمكنهم المشاركة الفعالة في مراقبة الحكومة ، على حين في المجتمعات المتقدمة هناك هيئات أخرى يمكن أن تؤدي هذا الدور . كما أن للأحزاب

¹ - نفس المرجع ص 278.

السياسية دور في دعم تجانس الثقافة السياسية السائدة و القائمة على قبول التعدد والتنوع في الآراء و المصالح بين الجماعات مع الحفاظ على تطوير الوحدة و التكامل بينها في إطار هذا التنوع ،مما يضمن تمتع النظام السياسي بقدر كبير من الفاعلية و الشرعية .

ومهما يكن ، فإن الاحزاب السياسية من خلال التنشئة السياسية تقوم كأداة لإحداث التغيير في لاتجاهات و السلوكيات داخل المجتمع .و برز دورها جليا في تنظيم الخدمات الاجتماعية لأعضائها و تقديم لهم فرص العمل وتوزيع برامجها . و مناقشة برامج التنمية الإقتصادية التي تصنعها الحكومة .

خامسا : تصنيف الأحزاب السياسية :

هناك إشكالية واضحة لدى الباحثين في تصنيف الأحزاب السياسية ،فلا يوجد تصنيف واحد للأحزاب السياسية ، وذلك لاختلاف المعايير التي يجري بموجبها التصنيف.

إن تصنيف الأحزاب السياسية ليس بالأمر السهل او المتفق عليه، فهناك مظاهر تميز الأحزاب عن بعضها البعض سواء من حيث الخاصية الحزبية التي تشمل على طبيعة تكوين الحزب وتنظيمه وأهدافه ،او من منظور الأنظمة الحزبية المتنوعة التي تمارس الأحزاب السياسية نشاطها في ظلها ولقد نتج عن هذا الوضع وجود تصنيفات متعددة ومتداخلة للأحزاب السياسية تختلف باختلاف أساليب المقارنة ونقاط التركيز التي تهم الباحث ¹ .

كما أن للبيئة الاجتماعية التي تعمل فيها الأحزاب السياسية تأثير على طبيعة نشاطها .بالإضافة الى ان الأحزاب السياسية لا تتشابه من حيث عناصر تكوينها أو هيكلها وبنائها التنظيمي ، وقد كانت من أولى المحاولات التي بذلت لتصنيف الأحزاب السياسية محاولة العالم السياسي الفرنسي "موريس دوفرليه" حيث ربط تنظيم الحزب بأهدافه وسياسته ،فهو يرى بأن أهداف الحزب واستراتيجيته يحددان النموذج التنظيمي للحزب وعليه فقد ميز بين أحزاب العضوية المباشرة كالحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي سابقا وأحزاب العضوية غير المباشرة كالأحزاب الكاثوليكية في أوروبا الغربية وحزب العمال البريطاني الذي يرتبط به حوالي 80% من أعضائه بصورة غير مباشرة أما البقية فيتمتعون بعضوية مباشرة ² .

كما صنف دو فرليه في تقسيم آخر الأحزاب السياسية الى ثلاث أنواع وهي:

¹-نظام بركات وزملائه، مبادئ علم السياسة، المرجع السابق ص112.

²- نفس المرجع ص 238.

1- أحزاب المؤتمرات:

وهي التي تصنف باللامركزية في التنظيم وتوجه نشاطها الأساسي نحو تنظيم ترشيح مندوبيها للانتخابات ومن أمثلتها الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة.

2- أحزاب الفروع:

وهي أحزاب جماهيرية تتبنى عقيدة محددة ومن أمثلتها الأحزاب الاشتراكية الأوروبية .

3- الأحزاب الاستبدادية:

وهي الأحزاب الشيوعية والفاشية المتصفة بمركزية السلطة. وقد إعتد كل من صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني معيارين رئيسيين في تصنيف الأحزاب السياسية يعتمد الأول على التركيب الداخلي للحزب فبموجب هذا المعيار تصنف الأحزاب الى:

أ- الأحزاب اللامركزية:

وهي تلك الأحزاب التي لا تملك إلا قليلا من السلطة على فروعها المحلية ويتمتع فيها القادة المحليون للحزب بسلطات واسعة في اتخاذ القرارات الأساسية ويمثل لهذا النوع من الأحزاب المحافظة والليبرالية في أوروبا الغربية و الولايات المتحدة.

ب- الأحزاب المركزية:

وهي بعكس الأحزاب اللامركزية حيث لا تملك فروع الحزب المحلية سوى سلطات محدودة وقد لا تملك أية سلطات وتعتمد كلياً على قرارات قيادة الحزب المركزية ويمثل لها بالأحزاب الاشتراكية وكل الأحزاب العقائدية¹.

ج- الأحزاب القائمة على صلات عمودية داخليا:

وتقوم على عزل قواعد الحزب عن بعضها كما تضمن انضباطا متشددا شبه عسكري تفرضه على أعضائها وتقوم على إيمان الجماهير بالنخبة ويمثل لها بالأحزاب الفاشية.

أما المعيار الثاني فيستند الى العناصر الأساسية للحزب كالتبعية الاجتماعية وايدئولوجيته وأهدافه السياسية ووظائفه ومكانه في النظام السياسي، إضافة الى تركيبه الداخلي، ووفقا لهذا المعيار فان الأحزاب تصنف الى أربعة أصناف هي:

أولاً: من حيث التركيبية الاجتماعية: أحزاب برجوازية وأحزاب طبقة وسطى، وأحزاب عمالية، وأحزاب فلاحية وأحزاب طبقات او فئات شعبية مختلطة (أحزاب شعبية).

¹-صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، النظم السياسية، المرجع السابق، ص 112.

ثانياً: من حيث الايديولوجية والأهداف السياسية: أحزاب راديكالية يمينية (فاشية) وأحزاب محافظة، وأحزاب برجوازية ليبرالية وأحزاب برجوازية إصلاحية وأحزاب اشتراكية يسارية وأحزاب ماركسية...الخ.

ثالثاً: من حيث الوظائف و المكان فى النظام السياسى: أحزاب حاكمة وأحزاب مهيمنة وأحزاب معارضة.

رابعاً: من حيث طابع التركيب الداخلى: أحزاب ذات طابع عسكري وأحزاب أوتوقراطية، وأحزاب ديمقراطية.¹

إن التصنيفات السابقة المتعددة تشير وتدل على الاشكالية الحقيقية في تصنيف الأحزاب ولكننا نميل الى التصنيف الذي قام به نظام بركات وزملائه لأننا نعتقد أن جميع التصنيفات السابقة تدخل في إطار تصنيف ثلاثي الذي سنذكره فيما يلي في ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أحزاب العقيدة:

ترتكز هذه الأحزاب حول عقيدة محدودة تقدم تفسيراً متكاملًا ومعقولًا للواقع الاجتماعي وتضع تصوراً محدداً للمجتمع المنشود والأفراد ينضمون لحزب العقيدة ويلتفون حوله بسبب التصديق والإيمان بأفكار وتفسيرات العقيدة التي تتجسد بوضوح في برامج الحزب وأهدافه وتكون بمثابة المحرك لنشاطاته والمحدد لسياساته ومواقفه.²

كما أن هذه الأحزاب تقوم على الإيمان بأيديولوجية معينة تعمل على وضعها موضع التنفيذ من وصولها الى سلطة الدولة كما هو الحال الأحزاب الشيوعية أو الأحزاب الليبرالية أو الأحزاب الاشتراكية³.

والعقيدة أو الايديولوجية في نظر محمد الكاظم المشهداني قد تكون مجموعة قيم عليا ، سياسية واخلاقية ودينية وقومية وغيرها، او مجرد رؤى يستند اليها الحزب في تكوين مواقفه تجاه أحداث ومشكلات سياسية ، فالأحزاب العقائدية التي تعتنق قيما ومبادئ شاملة.

وتتمتاز هذه الأحزاب بأن لها (إيديولوجية) تلعب دورا كبيرا في نشاطات الحزب وليس أمرها يقف عند النواحي السياسية فحسب بل يتعداها الى الثقافة العامة.

¹ - نفس المرجع ص 114.

² - نظام بركات وزملائه، مبادئ علم السياسة، المرجع السابق ص 241.

³ - محمد طه بدوي، النظرية السياسية، المكتب المصري الحديث، ص 227.

وتجدر الملاحظة الى أن الأحزاب الايديولوجية يصحبها التعدد في الأحزاب في إطار مجتمعها ، وهذا ما عليه الحال في غرب أوربا حيث يتقاسم الحياة السياسية أحزاب ايديولوجية متعددة (فرنسا-إيطاليا) ¹.

ويمكن ادخال الأحزاب المركزية ضمن إطار هذا الصنف من الأحزاب فهي تنقسم بالمركزية في اتخاذ القرارات الأساسية ورسم الحزب.

الفرع الثاني: الأحزاب العملية او أحزاب البرامج:

الأحزاب العملية او أحزاب البرامج كما يسميها هي أحزاب مواقف وبرامج عامة وليس لها ارتباط بعقيدة محددة ، وتتغير مواقفها وسياساتها العامة من فترة الى أخرى تماشياً مع الظروف المتغيرة ، فتتميز هذه الأحزاب بقدرتها على التكيف مع الظروف المحيطة بها كما أنها تتأثر بنوعية اتجاهات القيادات التي تسيطر عليها ، فهي تنقسم بالمرونة ولا تتمسك بعقيدة جامدة تقيد حركتها.

إن الأحزاب العملية لا تتبنى عقيدة معينة فهي تتبنى المرجعية الفكرية للمجتمع التي تمارس نشاطها فيه، ويكون التنافس بينها على أساس تقديم برامج تتناول الجوانب العملية من المجتمع وهي لا تهدف الى أي تغيير أساسي في النظام السياسي للمجتمع وربما تحمل في برامجها الانتخابية تغيرات طفيفة وثنائية.

فالأحزاب العملية تنافس استراتيجيتها وقدرتها على التحرك بين كافة فئات المجتمع ولا شك أن أحزاب العقيدة تجد صعوبة في تحقيق ذلك لأنها تضطر الى الدخول في صراع مع كل المعارضين لطبيعة عقيدتها.

وهذه الأحزاب لا تتطلع الى الجماهير الشعبية قط، وخالية من أية ايديولوجية معينة ومن أمثلة الأحزاب العملية الحزب الجمهوري و الديمقراطي في الولايات المتحدة وحزب المحافظين البريطاني و الحزب الليبرالي الاسترالي و الحزبان الأساسيان في كندا وإيرلندا.

فالحزبان الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة وهما يخلوان من الايديولوجية والعضوية فيها- كما هو الحال في الأحزاب المحافظة - لا تقوم على أساس الكمية وإنما على النخبة وهي أحزاب لامركزية ذلك أن كل ولاية مستقلة عن الأخرى ².

¹ - أحمد سليم البرصان، علم السياسة - المفاهيم و الأسس الدولة ، السلوك السياسي، السياسة الدولية ، عمان - دار الزهران للنشر و التوزيع، 2013، ص 213 .

² - طارق علي هاشمي، الأحزاب السياسية ، المرجع السابق ص 106.

النوع الثالث: أحزاب المصالح:

توجد أحزاب مصالح بصفة خاصة في نظام الحزبين وهي تمثل مصالح محددة لجماعة كبيرة منظمة من الأفراد الذين يصرون على تحقيق أهدافهم وخدمة مصالحهم من خلال المشاركة المباشرة في الحكومة وقد تكون المصلحة مثالية مثل الحزب الأمريكي لتحريم صنع الخمر وبيعها او قد تكون مادية كما هو الحال في الكثير من الأحزاب الزراعية وقد تكون خليط بين المثالية و المادية. ومن أمثلة على أحزاب المصالح يمكن أن نذكر حزب المزارعين الهولندي وحزب المركز الفنلندي والحزب الأسترالي الوطني الريفي وأحزاب النساء في أوروبا مثل حزب الاتحاد النساء البلجيكي¹.

وبإمكاننا إدخال الأحزاب التي تمثل الأقليات العرقية والدينية في البلدان المتعددة الأعراق و الأديان ضمن إطار هذا الصنف من الأحزاب حيث أنها تسعى الى تحقيق أهداف الطائفة العرقية او الدينية التي تمثلها .

سادسا : النظم الحزبية.

يمكن اعتبار البحث في تقسيم النظم الحزبية بغض النظر عن الطريقة التصنيف من المباحث المهمة في دراسة ظاهرة الأحزاب السياسية " فنوعية النظام الحزبي السائد في دولة معينة له من التأثير على هيكلية نظامها أكثر من ذلك التأثير الذي يحدثه بناؤها الدستوري ، فالفارق كبير بين الدول التي تأخذ بنظام الحزب الواحد، عن تلك الدول التي تتعدد فيها الأحزاب"².

وقد درج الكثير من الباحثين عند تصنيف النظم الحزبية على الأخذ بالتقسيم الثلاثي أي نظام الحزب الواحد ، ونظام التعدد الحزبي ونظام الحزبين على أن هناك من الباحثين من ينكر وجود نظام حزبي في الدول ذات الحزب الواحد لكون النظام الحزبي من وجهة نظرهم يفترض وجود أكثر من حزب واحد .

وهذا التقسيم يعتمد على عدد الأحزاب في النظام السياسي والذي لا يمكن الاعتماد عليه من وجهة نظرنا كمعيار وحيد للتعريف على نوعية النظام السياسي. " فالاعتماد في تحليل النظم الحزبية على المعيار العددي المحض يفضي الى نتائج شكلية تبعد عن جوهر الغاية من التحليل أي ما ينطوي عليه النظام الحزبي من فرض للاختلاف او التنافس "³.

¹ - محمد طه بدوي، النظرية السياسية، المكتب المصري الحديث، المرجع السابق ، ص228.

² - محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، جامعة الموصل، 1991، ص228.

³ - أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، المرجع السابق، ص 130.

إن الأمر لا يتعلق بعدد الأحزاب وإنما يرتبط بوسيلة وصول هذه الأحزاب الى السلطة ومن ثم التمييز بين الأنظمة الديمقراطية وبين الأنظمة غير الديمقراطية ففي الدول غير الديمقراطية يسمحون بوجود أحزاب ثانوية الى جانب الحزب الواحد الحاكم ، كما هو حال دول العالم الثالث وبلدان أوروبا الشرقية (سابقا) ومع ذلك فمن المتعذر وصف أنظمة تلك الدول بأنها من نظم التعدد الحزبي ، لعدم اعتمادها على الأسلوب الديمقراطي في تولي الحكم ثم إن تلك الأحزاب تدور في فلك الحزب الحاكم بينما نجد في بعض البلدان الديمقراطية قد تفرز الانتخابات حزبا واحدا يفوز بأغلبية كبيرة من أصوات الناخبين يكون أمام ظاهرة ما يسمى بالحزب الديمقراطي المسيطر وبناء على ما تقدم سنأخذ بالتقسيم الثنائي الذي يأخذ به الكثير من الباحثين حيث يفرقون بين النظم الحزبية التنافسية و النظم الحزبية اللاتنافسية حيث يضم النظام الأول التعددية و الثنائية الحزبية ونظام الحزب الديمقراطي المسيطر بينما يضم النظام الثاني الحزب الواحد. ويساعدنا هذا التقسيم على فهم تنظيم مراكز القوى السياسية في الدول ويزودنا بقاعدة أساسية لتصنيف الحكومات والأنظمة السياسية في العالم¹.

وسنقسم الموضوع الى قسمين القسم الأول للأنظمة التنافسية و الثاني للأنظمة غير تنافسية.

1- الأنظمة الحزبية التنافسية:

إن النظام الحزبي التنافسي هو وليد التجربة البرلمانية في المجتمعات الأوروبية حيث كان التنافس بين الكتل البرلمانية وكذلك اللجان البرلمانية والذي تطور الى تشكيل أحزاب ذات طابع نخبوي ، فقد " قدمت بلدان أوروبا الغربية البيئة الأساسية لنشأة النظام الحزبي التنافسي ونموه التاريخي، ولا شك أن في مقدمة الأسباب التي تفسر ذلك هو أن نشأة الأحزاب الأولى فيها ارتبطت كما سبقت الإشارة اليه- بالأندية و المنتديات- والكتل التشريعية من بين النبلاء و الأعيان الذين اختلفوا فيما بينهم ، وتنافسوا للوصول الى السلطة السياسية ورأوا في التنظيم الحزبي أداة لدعم تجمعاتهم².

وفي ظل هذه الأنظمة تمارس الأحزاب نشاطها في مجتمع ديمقراطي يقوم أساسا على مبدأ توزيع القوة بين مختلف الفئات وعدم تركزها بين فئة واحدة دون بقية الجماعات و في هذا المحيط الديمقراطي تتنافس الأحزاب السياسية بواسطة الانتخابات للسيطرة على السلطتين التنفيذية و التشريعية.

¹ - نظام بركات وزملائه، مبادئ علم السياسة، المرجع السابق ص 224.

² - أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، المرجع السابق، ص 131.

إن هذا النظام يسمح بالاختلاف ويضع أمام جمهور الناخبين خيارات متعددة للمشاركة في الحياة السياسية وكذلك يسمح بحرية تكوين الأحزاب لتجسيد الاختلافات و التناقضات داخل المجتمع.

وتندرج النظم التنافسية في حرية تكوين الأحزاب السياسية وفي حرية التنافس بين الأحزاب من أجل بلوغ مختلف المواقع في الهيئتين التشريعية و التنفيذية وربما القضائية أيضا.

ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الأحزاب في ظل النظام الحزبي التنافسي وهي نظام التعدد الحزبي ونظام الثنائية الحزبية ونظام الحزب الديمقراطي المسيطر و نتناول بشيء من التفصيل الأنواع الثلاثة:

أ-نظام التعدد الحزبي:

يوجد نظام تعدد الأحزاب إذا تمكنت ثلاثة أحزاب أو أكثر من اقتسام نتائج الانتخابات العامة وتوزيع المقاعد داخل السلطة التشريعية فيما بينها و بالشكل الذي يعطي لكل منها تأثير فعال داخل البرلمان.

وفي هذا النظام تتعدد الأحزاب ويزيد عددها أو ينقص بحسب الأحوال وهذا هو النظام التقليدي الذي تأخذ به الدولة التي تطبق الديمقراطية السياسية او التقليدية¹، إن الفكرة التي يقوم عليها هذا النظام هو توزيع السلطة بين مؤسسات المجتمع وعدم احتكار السلطة بيد فئة أو حزب واحد فنظام التعدد الحزبي ضد فكرة (الاحادية) وكذلك يستند الى فكرة أن من حق أي مجموعة من الشعب أن تتبنى ما تشاء من الآراء و الأفكار طالما لها مصالح مختلفة ومتباينة عن الآخرين . وفي هذا النظام لا يتمكن أي حزب من تشكيل الحكومة بمفرده ولوحده لأن في نظام تعدد الأحزاب لا يفوز حزب واحد بالأغلبية التي تساعد على تشكيل الحكومة بمفرده، مما يضطره الى الائتلاف مع الأحزاب الأخرى في السلطة التشريعية لتشكيل الوزارة وينسجم نظام التعدد الحزبي -أكثر من غيره- مع مبادئ الديمقراطية التقليدية التي تعطي الحق لكل جماعة بأن تعتنق ما تشاء من آراء وأن تدافع بالطرق القانونية عن معتقداتها وأن تكسب الأنصار.

ويعود سبب تعدد الأحزاب في هذا النظام الى التنوع الاجتماعي الذي يتجسد في تعدد الأحزاب السياسية وكذلك الاختلافات السياسية التي تؤدي عادة الى انشطار وانقسام الأحزاب القائمة وكذلك يساعد نظام الانتخاب النسبي على تعدد الأحزاب لما يوفره من إمكانية الفوز بمقاعد داخل السلطة التشريعية للأحزاب الصغيرة. ويؤخذ على هذا النظام

¹-سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية في الفكر السياسي الاسلامي ، دار الفكر العربي، 1979، ص 97.

أنه لا يوفر الاستقرار السياسي في البلدان التي تتبع هذا النظام حيث أن الحكومات لا تتمتع بأغلبية برلمانية تدعمها بل تشكل عادة عن طريق إئتلاف بين أحزاب متعددة مما يضعف الحكومة وتكون ضعيفة كذلك أمام السلطة التشريعية ، فهذه الأنظمة تتصف بظاهرة ضعف الحكومات وقصر عمرها¹. إن هذه الحقيقة هي المفتاح التي تساعد على فهم السياسات الفرنسية ، إنها تشرح الحياة القصيرة للوزارات (الكيانات) الائتلافية الضعيفة ، وسيطرة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية².

وهذا النظام هو أوسع انتشار في الأنظمة التنافسية من نظام الحزبين ومن الدول التي تتبنى نظام تعدد الأحزاب كألمانيا وفرنسا وإيطاليا وأكثر الدول الأوروبية باستثناء بريطانيا حيث يسود فيها نظام الثنائية الحزبية.

ب-نظام الحزبين أو الثنائية الحزبية:

وهو في حقيقة نوع من تعدد الأحزاب ، ولكنه من حيث التطبيق العملي ينتهي الى بلورة القوى السياسية حول حزبين كبيرين بوسع أحدهما باستمرار ان يحصل على أغلبية البرلمانية وأن يشكل الوزارة بمفرده.

إن نظام الحزبين كان حصيلة استقطاب اجتماعي ، سياسي ثنائي بدأ منذ القرن السابع عشر واستمر حتى أواسط القرن التاسع عشر ، وتجسد هذا الاستقطاب أولاً في الطبقة الارستقراطية القديمة و الطبقة الوسطى الناشئة وكان الصراع بين هاتين الطبقتين صراعا اجتماعيا صحبه صراع سياسي وفكري وكان لهاتين الطبقتين ممثلوها في البرلمان. ففي بريطانيا حيث يطبق نظام الثنائية الحزبية حيث نشأ حزب المحافظين ممثلا للطبقة الأرستقراطية ومعبرا عن مصالحها و تطلعاتها كما نشأ حزب الأحرار ليمثل الطبقة الوسطى.

أما في الولايات المتحدة فتمتد جذور الثنائية الحزبية الى بداية تكوين الدولة 1787 حيث انقسم أعضاء المؤتمر الى فريقين حول تحديد اختصاصات السلطة الاتحادية ، فريق حول "الكسندر هاملتون" ينادي بالاتحادية و بتقوية السلطة المركزية ، والفريق الآخر الديمقراطي تمحور حول "توماس جفرسون" يدعون الى منح الدول الأعضاء مزيدا من السلطة الاستقلالية³. ويقوم نظام الحزبين على أساس وجود حزبين في الدولة يتنافسان على الحكم وعند فوز أحدهما في الانتخابات ينتقل الآخر الى المعارضة خلال فترة حكم الحزب

¹ - سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية في الفكر السياسي الاسلامي ،المرجع السابق، ص 551.

² -أبدوريا، مدخل الى العلوم السياسية ، ترجمة ، نوري محمد حسين ،بغداد ، مطبعة عصام ، ص 175.

³ -إسماعيل الغزال، القانون الدستوري و النظم السياسية، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الجامعة للدراسات و النشر و التوزيع 1982، ص 374.

الغالب وما يميز نظام الحزبين هو أنه يوفر استقرار سياسيا للدولة ،حيث يتمتع الحزب الفائز في الانتخابات بأغلبية برلمانية تساعده على الاستقرار في السلطة خلال الدورة الانتخابية ، كما أن هذا النظام يضمن وجود معارضة قوية و مسؤولة ، كما أن الحزب الذي خسر الانتخابات يأمل أن يفوز في الانتخابات القادمة فهو ينتقد الحكومة من موقع الشعور بالمسؤولية.

إن نظام الحزبين لا يمنع وجود أحزاب أخرى إلا أنها تبقى ضعيفة و ثانوية وقليلة التأثير.

ج-نظام الحزب الديمقراطي أو الغالب:

تطلق تسميات مختلفة على هذا النظام مثل نظام الحزب المسيطر أو الحزب الغالب او الحزب المهيمن او الحزب الرئيسي .

وفي ظل هذا النظام يتمكن أحد الأحزاب في الدولة الديمقراطية من احتلال أغلبية مقاعد السلطة التشريعية وتشكيل الوزارة دون إشراك ممثلين عن الأحزاب الأخرى وذلك لفترة زمنية ،أي أن الاستمرارية المتكررة للسيطرة او المنفردة لحزب ما على السلطة التشريعية بواسطة الانتخابات و الانفراد بتشكيل الوزارة هي الخاصية التي تميز نظام الحزب الديمقراطي المسيطر على الأنظمة التنافسية الأخرى ، نظام الحزبين ، ونظام تعدد الأحزاب ، والحزب الديمقراطي المسيطر يسمح بوجود الأحزاب الأخرى التي تشارك في الانتخابات و تتمتع بحرية معارضة في الحكم.

إن النقطة الأهم في تعريف نظم الحزب الغالب هي أنها بلا شك تنتمي الى نطاق التعددية الحزبية ، فالأحزاب الأخرى غير الحزب الرئيسي ليس لها الوجود فقط ، وإنما توجدكمنافسة قانونية وشرعية وإن لم تكن فعالة بالضرورة للحزب -الغالب- أي يمكن القول أن الأحزاب الصغيرة هي بحق أنداد مستقلة للحزب الغالب، وعلى ذلك فإن نظام الحزب الغالب هو- فعليا- أكبر من أن يكون نظاما للحزب الواحد الذي لا يحدث فيه انتقال في المقاعد في البرلمان. إن الحزب الغالب يمكن في أي لحظة أن يفقد مكانته تلك. وبعبارة أخرى فإن نظام الحزب الغالب ينتمي الى التنافسية من زاوية أن الأحزاب الموجودة في النظام تتمتع كلها بفرص متكافئة¹.

و بناء عليه يمكننا تصنيف نظام الحزب الغالب ضمن الأنظمة الحزبية التنافسية لما يتجه هذا النظام من مجال للمنافسة بين الأحزاب الموجودة في الدولة ،بالرغم من تفاوت الفرص بين الحزب الغالب و الأحزاب الأخرى حيث أن الحزب الغالب غالبا ما يوظف

¹-أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، المرجع السابق، ص 135.

إمكانات ومؤسسات الدولة لصالحه في الانتخابات ويوجد هذا النظام في المكسيك و اليابان وسنغافورة وسريلانكا وبعض الدول الأخرى.

2- النظم غير التنافسية:

الخاصية الأساسية المميزة للأنظمة غير التنافسية هي انفراد حزب واحد بالسيطرة على السلطة السياسية وامتداد هيمنته على كافة مرافق الدولة المدنية والعسكرية و لايسمح الحزب الحاكم للأحزاب الأخرى بممارسة نشاطات سياسية وهي إن وجدت تكون خاضعة لحزب الحكومة او تمارس أعمالها بسرية.

وبذلك فإن نظام الحزب الواحد كما هو مفهوم من اسمه يقتضي بأن لا يكون في الدولة إلا حزب بيده السلطة، ، ويتمتع بجميع الامتيازات ، ويعد نظام الحزب الواحد من مبتكرات القرن العشرين جاءت به الماركسية اللينينية ، ثم النازية الفاشية وأخيرا بلدان العالم الثالث .

ويمكننا التمييز بين نمطين من نظام الحزب الواحد (نمط الحزب الواحد الذي يقوم على أساس عقائدي أو فلسفي يتبنى إيديولوجية معينة يعمل في إطارها ويسعى لتحقيقها ويدخل في نطاقه الحزب الشيوعي الوحيد في الاتحاد السوفياتي سابقا والأحزاب الفاشية كما ظهرت في كل من إيطاليا الموسولينية وألمانيا النازية الهتلرية ،ونمط لا يقوم على أساس عقائدي أو فلسفي وإنما يمثل مرحلة مؤقتة من مراحل تطور لسياسة لبعض الدول النامية ، وذلك لمواجهة ضرورة عملية تفرضها ظروف مختلفة أهمها عمليات التنمية و تحقيق بعض المظاهر الحضارية للدول النامية¹.

هكذا يتبين لنا مما تقدم أن هذا النظام يتضمن نوعين من الأحزاب المتفردة بالسلطة أولها نظام الأحزاب الشيوعية والتي تبرز فلسفيا تفرداها في حكم السلطة مختلفة و ايدولوجيات متباينة ، وعليه ينشأ تعدد الأحزاب و اختلافها نتيجة تعدد الطبقات واختلافها ، فإذا ازيل التعدد و الاختلاف الطبقي أي إذا ازيل المجتمع الطبقي نفسه زالت الحاجة الى تعدد الأحزاب.

أما النوع الثاني لنظام الأحزاب السلطوية التي ينفرد فيها الحزب الحاكم ولا يسمح بوجود أحزاب أخرى ، يتمثل في حزب الجماهير المنفرد و المنتشر في الدول النامية و خاصة في أفريقيا ، وبعض الدول الآسيوية حيث تواجه الحكومة مشكلات التنمية وبناء الدولة.

¹ -نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصر، المرجع السابق، ص 242.

ويختلف الحزب الجماهيري المنفرد على الأحزاب الشيوعية من حيث سعة قاعدته وضعف تنظيمه وافتقاره للانضباط الحزبي ، كما أن الإمكانيات المحددة لقيادة الأحزاب الجماهيرية ونقص خبرتها لا يمكنها من التغلغل في أجهزة الدولة الإدارية و مواقفها العامة ، ومؤسساتها الاجتماعية و الاقتصادية و السيطرة عليها كما هو الحال في الأحزاب الشيوعية. ولكن مع سقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار المعسكر الاشتراكي وانتشار الديمقراطية وثقافة حقوق الانسان تراجع هذا النظام من العالم، حيث واجه هذا النظام الكثير من الانتقادات وهو ماض الى الزوال و الاختفاء نهائيا أمام انتشار الأنظمة التعددية الديمقراطية التي تتناسب أكثر مع الكرامة الانسانية والتي تحترم حق الانسانية في الاختلاف و التنوع.

خاتمة الفصل:

إن دراسة الظاهرة الحزبية نشأتها ، وتطورها ، يعبر في الواقع عن مخاض عسير ارتبط في الحقيقة بتطور الديمقراطية ونشأتها في بلاد الإغريق و الملاحظ أن التجارب السياسية التي رافقت البناء السياسي للمجتمعات الغربية أعطت لهذه الظاهرة طبيعة تتماشى مع الوضع السياسي و الاجتماعي لهذه الشعوب وهذا ما يفسر أن الدولة الوطن والمواطنة و البرلمان السيد، مفاهيم جاءت لتعبر عن طبيعة سياسية ومجتمعية ناتجة عن تفاعل عدة عوامل أهمها نخب سياسية متشعبة بثقافة سياسية حرة نابغة عن الفكر السياسي الذي راجع مع بداية القرن السابع عشر .

ويبدو أن الأحزاب السياسية كإحدى محصلات التطور السياسي الغربي ، وجدت نفسها في كل الأنظمة السياسية لكنها عرفت في الوقت نفسه صعوبات للعب نفس الدور في مختلف المناطق ، فالظاهرة الحزبية في العالم الغير الغربي لم ترقى الى مستوى التجربة الحزبية في الغرب، وهذا نتيجة لغياب الشروط الضرورية لتفعيل الديمقراطية التي تعتبر المناخ الجيد لتجسيد الحداثة بمختلف أشكالها. و الحزب من خلال المفاهيم و الدراسات التي أحاطت به يعتبر وسيلة للانتقال الشعوب من وضع سياسي لآخر، و التجارب السياسية و التاريخية تؤكد أن الأحزاب السياسية تعمل على تفعيل الحياة السياسة سواء في الأنظمة الأحادية ، أين توطدت هيمنة نخبة سياسية او في التعددية اين تخلق إطار تنافسي و بدائل متعددة و مهيكله للاختلافات ، وبهذا تصبح المتحدث الرسمي عن المواطن وعن طموحاته ، لكن بهذا الوضع الذي تشغله الأحزاب تقف كحاجز امام التنظيمات الأخرى لأنها تقتصر أنها المعبر الوحيد عن المصلحة العامة¹ . في حين لا يمكن أن تسعى الى وحدة المجتمع لأنها تعبر في داخل الحقل السياسي عن الاختلاف الاجتماعي.

ويمكن القول أن الحزب السياسي أو الظاهرة الحزبية عموما جاءت كتعبير عن واقع اجتماعي وأن بقاءها اليوم مقرون بمدى قدرتها على تفعيل نشاطها مقابل تنامي التنظيمات الأخرى في الحياة السياسية ، فالأحزاب في الغرب اليوم تلعب دورا اجتماعيا أكثر منه سياسي بينما تظل هذه الظاهرة في العالم المتخلف ومنها العالم العربي بعيدة عن هذا الدور لأن هدفها الواحد و الوحيد هو الاستحواذ على السلطة و البقاء فيها في حين تشكل الديمقراطية وسيلة جديدة لبقاء نخب قديمة في الحياة السياسية .

¹-Jean Marie Donegani et Marc Sadoun ,la démocratie imparfaite « essai sur le parti » pois ; gallmord 1994,p259.

الفصل الثالث : مشروعية ووظائف الأحزاب السياسية.

تمهيد:

- أولاً: أركان الحزب السياسي وبنأؤه.
 - ثانياً: خصائص الحزب السياسي.
 - ثالثاً: مشروعية الأحزاب ووظيفة التمثيل السياسي.
 - رابعاً: وظائف الأحزاب السياسية.
 - خامساً: الأحزاب السياسية والجماعات الاجتماعية.
 - سادساً: النظام الحزبي و أثره على النظام السياسي
- خاتمة الفصل:

تمهيد:

تضطلع الأحزاب السياسية بوظائف كثيرة ومتباينة، وتوجد وظائف مشتركة بين الأحزاب مهما اختلفت أنماطها وطبيعة البيئات التي تتواجد فيها، مثل تولي الحكم، ومراقبة مؤسسات الدولة، إنتاج النخب السياسية، تقديم البدائل، صنع الرأي العام.. الخ، ولكن في المقابل هناك بعض الوظائف الخاصة أو النوعية التي تقوم بها بعض الأحزاب السياسية في ظروف حساسة وخاصة جدا بطبيعة النظام السياسي الذي توجد فيه، أو نظرا لظروف تاريخية خاصة.

إن جرد وظائف الأحزاب السياسية قد يبدو في نظر عامة الناس، أمر سهل وبسيط، لكنه في الواقع صعب ومعقد، خاصة بالنسبة للوظائف الكامنة أو غير الظاهرة والتي تحتاج إلى عقل ثاقب وأدوات نظرية ومنهجية ذات قيمة معرفية عالية وتكمن أهمية اكتشاف هذه الوظائف في أنها تزيد من فهمنا للأحزاب السياسية وللأدوار التي تقوم بها في الأنظمة الديمقراطية، وبالتالي تمييز الأحزاب عن غيرها من القوى السياسية والاجتماعية الأخرى التي قد تؤدي بعض وظائف الأحزاب. كما نفهم أيضا كيفية تفاعل الحزب مع بيئته.

سنحاول في هذا الفصل عرض أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية ولكن قبل عرض هذه الوظائف يجب علينا أن نتطرق إلى أركان وسمات الحزب السياسي وبنائه حتى تتضح رؤية هذه الوظائف للأحزاب السياسية.

أولاً: أركان الحزب السياسي وبنائه:

تستند الأحزاب السياسية على عدد من الأركان والمقومات تميزها عن غيرها من المؤسسات، والتنظيمات السياسية الأخرى، وتعد المشروعية ركناً أساسياً من أركان الحزب السياسي .

فالقول بأن الأحزاب السياسية تتكون بتلقائية وحرية كاملة، ولا تحتاج إلى نص دستوري أو تشريعي يمنحها المشروعية، قول غير صحيح، ذلك لأن قواعد القانون الدولي، تنص صراحة على حرية قيام وتكوين الأحزاب السياسية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك الاتفاقيتين الدوليتين بشأن الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتحمي هذه القواعد السياسية للأفراد وتعتبر بمثابة دستور عالمي لحقوق الإنسان الذي لا يجوز لأية دولة أن تخالف قواعده أو تقيد بها أو الانتقاص منها¹.

وندلل على ذلك بأن كثير من دساتير العالم قد نصت صراحة على أن القانون الدولي ينص على أنه يعد جزءاً لا يتجزأ من القانون الوطني، فقد نصت المادة الخامسة والعشرون من دستور ألمانيا الاتحادية لسنة 1949 على أن قواعد القانون الدولي تعد جزءاً مكملًا للقانون الدولي الاتحادي.

كذلك نصت المادة السابعة من دستور أسبانيا الجمهورية الصادر عام 1931 على أن الدولة الأسبانية تتعهد باحترام القواعد العامة للقانون الدولي عن طريق إدماجها في قانون الداخلي².

ومن أهم القواعد الدولية التي نصت على حرية قيام وتكوين الأحزاب السياسية الاتفاقية الدولية في شأن الحقوق المدنية والسياسية الصادرة في 16 ديسمبر عام 1966 والبروتوكول الاختياري الملحق بها.

وبموجب هذه الاتفاقية تعهدت كل الدول الأطراف فيها باحترام وتأمين الحقوق التي قررتها لجميع الأفراد داخل إقليمها والخاضعين لولايتها دون تمييز من أي كان سواء كان ذلك بسبب العنصر، أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الديانة أو الرأي السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو وصفة الولادة أو غيرها.

ويقصد بالمشروعية كذلك "مشروعية الوسائل" أي سلمية الوسائل التي يستخدمها الحزب للوصول إلى هدفه، وهو تولي مقاليد الحكم في البلاد لتنفيذ برنامجه وبالتالي فالأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية تتنافس من أجل ممارسة السلطة، وهذه المنافسة يتعين أن تكون شرعية، أو إذا أردنا سلمية بالاعتبار الأحزاب السياسية هي تجمعات من مواطنين، هدفها الاستيلاء على السلطة، وممارستها بالطرق المشروعة وأن الحزب الذي يريد الاستيلاء على السلطة بالعنف سيكون إذن غير شرعي.

وهناك من يرى عكس ذلك فهي هو "مارسيل والين" يقول: إن الحزب يريد الوصول إلى حكم البلاد سواء

1- محمد المجذوب: الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، 1980، ص 77.

1- أحمد رفعت محمد: القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، 1998، ص 102.

بالطرق الشرعية أو بالقوة إذا كان حزبا ثوريا¹. وقد حدد كل من "جوزيف لابلومبارا" و"ميرون وينر" الأمريكيان أركان وعناصر الحزب السياسي وهي:

أ- استمرارية التنظيم أي وجود تنظيم لا يتوقف المدى العمري المتوقع له على العمري للقادة المنشئين له، ويعني ذلك أن التنظيم يكون دائماً.

ب- امتداد التنظيم إلى المستوى القومي بها مع وجود اتصالات منظمة داخلية بين الوحدات القومية والمحلية.
ج- توافر الرغبة لدى القادة على كل من المستويين المحلي والقومي للقيام بعملية صنع القرار سواء منفردين أو بالتآلف مع آخرين، وليس مجرد التأثير على ممارسة السلطة.
د- اهتمام التنظيم بجميع الأنصار والمؤيدين في الانتخابات أو السعي بشكل أو بآخر الحصول على التأييد الشعبي من أجل الحصول على السلطة.

1 بناء الحزب السياسي:

ينظر إلى البناء الاجتماعي باعتباره وحدة أو نسق اجتماعي تتكامل فيه الأجزاء في كليات، ويعتمد بعضها على بعض ويدخل كل منهما في عدد من العلاقات الاجتماعية المعتمدة، باعتبارها نتيجة لبناءات اجتماعية معينة. والمقصود من وصف المجتمع الإنساني بأنه نسق، أن الحياة الاجتماعية يسودها نوع من الترتيب والتماسك والاستمرار لا يتيسر للفرد، بدونه أن يشبع أبسط حاجاته الأولية أو الثانوية، ويرجع هذا الترتيب إلى تجمع العلاقات الاجتماعية في مجموعات تتخذ كل مجموعة صورة نظام اجتماعي ويمارس الأشخاص الذين يخضعون للنظم الاجتماعية أدوارا اجتماعية معينة ومحدودة، كما يؤدي كل نظام اجتماعي وظيفة اجتماعية في الحياة الاجتماعية.

ويحلل هذا المبحث بناء الحزب، حيث تبدو الاختلافات بين الأحزاب في التكوين وفي افكار العضوية والنظام الأصلي والعلاقات بين القادة والآخرين. ومعظم الأحزاب تسعى إلى العضوية الضخمة، بينما تكون العضوية في بعض الأحزاب رسمية إشتراط دفع الاشتراكات واستخراج بطاقة وينعدم التميز في الأحزاب بين المؤيد والعضو العادي وبوجه عام كلما كان الحزب أكثر إيديولوجية كلما كان الفرق أكبر والتزام الأعضاء أكثر. ويميل نظام الحزب نحو القوة حين تكون الأيديولوجية هامة، ولكن الوحدة لها اعتبارها الكبير حتى يكون النظام شينا عاما وليس حالة استثنائية، وعادة يمارس النظام قادة الحزب وهم مجموعة عادة ما تشتمل الذين تم انتخابهم لتقلد المناصب الوظيفية العامة..مثلا. في كل حزب برلماني بالإضافة إلى أولئك الذين يتزعمون الحزب في شكل اللجنة التنفيذية القومية على سبيل المثال، والتداخل في المناصب شيء عادي يساعد التنسيق ويحمي القيادة العليا من الضغط الذي تمارسه القاعدة.

2- صباح مصطفى المصري: النظام الحزبي في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص19.

ويعتمد نوع العلاقات التي تقوم داخل أي حزب على البيئة السياسية، وثقافة السياسية للحزب، وتوزيع النفوذ والجهاز الحاكم الموجود، فعلى سبيل المثال يحتمل أن يكون الحزب اتحاديا إذا كانت الدولة اتحادا. وقد يسعى للاشتراك بدرجة في انتخابات القادة إذا كانت القيم السائدة ديمقراطية. وقد يضمن الحزب تمثيل مختلف الجماعات الاقتصادية والاجتماعية، لأن الجهاز الحزبي موجود بغض النظر عن الحاجة في الوقت الحاضر¹.

2- مقومات الحزب السياسي:

في إطار التعريف بالحزب السياسي ومحاولة فهمه، ينبغي الرجوع إلى أهم مقوماته وهي: التنظيم والهدف والوحدة الأساسية.

1 2- التنظيم:

إذا كان الحزب جماعة من الناس متحدين حول جملة من المبادئ فإنه يتطلب وسيلة اتصال تربط بين أجزائه، وهذا ما اصطلح عليه بوجود تنظيم يتمتع بالعمومية والاستمرارية والدقة والصرامة في التسيير. ولما كانت الحياة السياسية صراعا، كان لابد أن يكون هذا الصراع منظما ويكون أعضاء الحزب مدركين لصرامة هذا النظام الذي يقوم على الطاعة والامتثال للأوامر، فلا نجاح للحزب إلا بامتثاله للنظام، حيث يقوم على رئاسته جهاز إداري وهيئة تنفيذية قادرة على توجيه أعضائه المنتسبين إليه توجيها صحيحا. الأمر الذي يمكنه من القدرة على صنع القرار والتأثير على السلطة وامتلاك القوة الرد والتصدي للأحزاب المنافسة له، ومن ثمة العمل على تعبئة الأنصار والمؤيدين في الانتخابات، وبالتالي كسب التأييد الشعبي.

قد يكون للمنتسبين والأعضاء والمناضلين دوافع كانت سببا في انضمامهم إلى الحزب فمن الأعضاء من يقوم بخدمة الحزب على أساس تطوعي أحيانا مؤمنا بمبادئ هذا الحزب، أو معتقدا أن سياسته تمثل السياسة المثلى أو أن قاداته وزعماءه وحدهم المخلصون ويعملون لمصلحة الوطن.

ومن بينهم من يرتبط بالحزب نتيجة لدوافع وحوافز مختلفة منها رغبة العضو في الانضمام إلى جماعة اجتماعية معينة، أو لتحقيق وضع اجتماعي أو كسب كرامة شخصية أو تحقيق مطامح سياسية عن طريق ممارسة السلطة². ويظهر هذا من خلال تقلد مناصب داخل أجهزة السلطة، إذ يعتبر أول تعويض غير جماعي يستفيد منه القادة الحزبيون مقابل نشاطهم السياسي، حيث يستفيد من هذه المناصب السياسية في مختلف المجالس السياسية أو الجماعية الأكثر نفوذا داخل الأحزاب كتعويض عن الخدمات التي يبذلونها لصالح هذه الأحزاب. بالإضافة إلى ما يوفره المنصب الحزبي من تقدير وشهرة.

1- عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 199.

2- نعمان الخطيب، الاحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم، دار الثقافة، مصر، 1983، ص 21.

كما أن هناك خدمات أخرى كالرصيد العلائقي إذ أن العمل داخل الحزب يسمح بتكوين رصيد من العلاقات وشبكة من التضامن تساعد المنخرطين على الحصول على عدة امتيازات مادية، حيث يمكنهم الحصول بسهولة على "مأوى/سكن" أو تحقيق وضعية مهنية بدون الاضطرار للخضوع إلى قوانين السوق. كما يمكن أن يحصل "المناضلون" ذو المهن الحرة على زبائن من خلال الحزب ومن خلال المنظمات التابعة له.

وهذا ما يلاحظ في الحياة السياسية الجزائرية من خلال الممارسة الحزبية والتي تمارس فيها السياسة بواسطة الغريزة السياسية وليس العقل السياسي، كما عبر عن ذلك عبد الله العروي، إذ "لم يحصل بعد عندنا الفطام الضروري من الغريزة إلى العقل" وهنا تتحول العلاقة بين بعض "الأعضاء" والحزب إلى علاقة ريعية وتصبح مؤسساته وأجهزته فضاء ومرتعا لتنازل وتوالد الانتهازيين¹. ويختلف تعبير عضو الحزب حسب "دو فرجية" من تنظيم سياسي إلى آخر، إذ أنه لا يشير إلى الحقيقة نفسها، فهو يختلف في الأحزاب الشيوعية، وفي الأحزاب المتطرفة عنه في الحزب الاشتراكي الفرنسي وحزب العمال البريطاني².

وقوة التنظيم السياسي الحزبي تستمد من خلال العلاقة التي ترتبط الحزب بالفرد والتي تعرف في الأدبيات السياسية بالمشاركة السياسية، ويقصد بهذه الأخيرة "مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير عمل المنظومة السياسية"³ فهم أفراد مواطنون ذو خصوصية يهدفون من خلال أفعالهم إلى التأثير في سياسة الحكومة وتدعيمها.

على هذا الأساس يمكن القول أن المشاركة السياسية حسب محمد السويدي هي عملية اجتماعية سياسية يكون للفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية كالتصويت والعضوية وتقلد بعض المناصب السياسية⁴. وهذا ما يقترن في النظم الديمقراطية بمفهوم المواطنة لأنها تعد أكثر صلة بالمشاركة السياسية.

وقد تتضح بنية الحزب أكثر من خلال علاقة الفرد بالحزب من جهة وعلاقة القادة بالأعضاء من جهة أخرى. وهذا ما يصطلح عليه بالحلقات الداخلية والخارجية على حد تعبير دوفرليه.

2-2- الهدف السياسي:

يؤمن الحزب بهدفين رئيسيين:

- يمثل الهدف الأول والأساسي والذي وجد من أجله الحزب، وهو السعي الدائم للوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها، وهذا ما يعرف بالهدف القريب الذي هو من الروابط القوية التي تحكم أعضاء الحزب

1- <http://www.maghress.Com/ahdathpress>

2- M. Diverger. Les parties politiques. Librairie Armand colin. p82.

3- فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة، محمد عراب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، ص357.

4- محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياها، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص159.

وتزويد في تماسكهم، وهو سعي الحزب وكفاحه المستمر في الساحة السياسية للحصول على السلطة أو اقتسامها للتأثير على القوة السياسية.

- أما الهدف الثاني أو البعيد فيقصد به المبادئ والأفكار التي تضبط سلوكياته العامة وتعتبر الأهداف القريبة وسائل وخطوات يسلكها الحزب لتحقيق الأهداف البعيدة، هذه الأخيرة هي ما يصطلح عليها بالأيديولوجيا.

ومن مقومات الحزب الإيمان بعقيدة أو رؤية شاملة أو برنامج، والذي يمثل مشروع مجتمع يسعى الحزب لتطبيقه، محاولا في ذلك تقديم حلول لأية ظاهرة سياسية كانت أو ثقافية أو اجتماعية، من خلال الرجوع إلى المبادئ والأصول التي يؤمن بها.

انطلاقا من هذا يمكن القول أن أيديولوجية حزب ما، تمثل بناءا من الأفكار تميزه عن غيره من الجماعات الاجتماعية الأخرى. و بهذا يكون للأيديولوجيا المفهوم و المعنى أقرب من الهوية، ولذلك هناك من عرفها على أنها بمثابة تفكير خاص بهوية بعينها¹. و من هنا فإن الحزب السياسي لا يمكن أن تتحدد معالمه ولا يمكن أن يكون أكثر تنظيما وأكثر وعيا وكفاءة وفاعلية في الحياة السياسية إلا من خلال الايديولوجيا التي يؤمن بها. والتي تكون نابعة من أعماق المجتمع وتناقضاته ومعاناة الجماهير، وبعبارة أخرى، فإن الايديولوجيا هي جملة المكونات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والدينية التي تهيم عليه، وإذا كانت تعبر عن طموحات المجتمع وآماله وأفكاره فإن الحزب سيحظى كل الدعم والتأييد للاستلام السلطة.

3-3- الوحدات الأساسية للحزب:

يقصد بها البناء التنظيمي للأحزاب السياسية، وقد اتجه بعض علماء الاجتماع السياسي إلى تعريف الحزب السياسي على أساس أنه تنظيم بنائي، إذ اهتم هؤلاء العلماء بدراسة هذه الأحزاب من خلال التركيز على مكوناتها الداخلية والخارجية وأهم الميكانيزمات التي تحكمها.

- مكونات البناء التنظيمي الداخلي:

أ- اللجنة:

يشير هذا المصطلح تقريبا إلى كلمة "caucus" التي تعني اللجنة الانتخابية في الاستعمال الانجلوسكسوني. و تتحدد اللجنة أولا بخصائصها الضيقة. أنها لا تضم إلا عددا قليلا من دون أن تسعى إلى تكاثرهم. فهي لا تقوم بأية دعاية من أجل توسيع ذاتها. يضاف إلى ذلك أنها لا يوجد لها منتسبون بالمعنى الصحيح للكلمة لأن هذه الجماعة ضيقة وتبقى مغلقة، بحيث لا يدخل فيها من يشاء ولا يمكن الانضمام إليها إلا بالاختبار الضمني أو بالتعيين الشكلي، وبالرغم من هذا الضعف العددي، فإن اللجنة قد تتمتع مع ذلك بسلطة قوية وقوتها لا ترتكز

1- عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص180.

على كثرة أعضائها بل على صفاتهم، إنها تشكل تجمعاً من الوجهاء يتم اختيارهم على أساس تأثيرهم (نفوذهم)¹. تظهر أهمية اللجنة من خلال الأنشطة التي تقوم بها أثناء الأزمات والصعوبات التي يمر بها الحزب أو أثناء العمليات الانتخابية.

ويمكن تقسيم اللجان إلى نوعين أساسيين:

الأولى: تدعى باللجان المباشرة وتمثلها اللجان الراديكالية الاشتراكية الفرنسية حيث يتم اختيارهم على أساس كفاءاتهم وتأثيرهم الشخصي، فقد يكونون من أصحاب الأملاك الرأسمالية أو من الفئات المهنية العليا كالأطباء والمحامون.

أما الثانية فتدعى باللجان غير المباشرة يتم انتخاب أعضائها من قبل نقابات العمال والجمعيات الاشتراكية في مناطقهم المحلية مثلما يحدث في حزب العمال البريطاني.

ب- الشعبة أو القسم:

يشير مصطلح الشعبة بحد ذاتها إلى عنصر أساسي أقل مركزية من اللجنة، فالشعبة ليست إلا جزء من كل بحيث لا يستقيم تصور وجودها منفردة، وعلى العكس من ذلك فإن كلمة شعبة تستدعي حقيقة مستقلة بحيث تستطيع العيش منعزلة وبالفعل فإن الأحزاب المؤسسة على الشعب هي أكثر مركزية من الأحزاب المؤسسة على اللجان ولكن الأصالة العميقة للشعبة توجد في بنيتها، وليس في ارتباطها مع الشعب الأخرى، وبهذا الصدد نستطيع تعريف الشعب من خلال مقارنتها باللجنة حيث تتصف اللجنة بالضيق، بينما تتصف الشعبة بالسعة. الشعبة تبحث عن جلب المنتسبين إليها ومضاعفة عددهم. إنها لا تحتقر الكيفية ولكن الكمية ما يهمها قبل كل شيء.

اللجنة تشكل جماعة مغلقة فلا يمكن الدخول إليها إلا بالتعيين أو التفويض وهي ابتداء اشتراكي كان هدفها ضمان الاتصال المباشر بأعضائها، والعمل على توعيتهم خاصة أثناء الحملات الانتخابية.

ج- الخلية:

تعتبر الوحدة الأساسية في الأحزاب الشيوعية يتم اختيارهم على أساس مهني بين الجماعات المهنية في أماكن عملها كالمصنع والمناطق الزراعية والحرفيين في مشاريعهم الصناعية، وقد يتم داخل المصنع الواحد تحديد خلايا سياسية متعددة ... عكس الشعبة حيث يتم اختيار الأولى على أساس إقليمي أما الثانية فتختار على عكس محلي جغرافي².

M.Diverger. Op. cit. p85-1

2- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي، النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، الطبعة الأولى، بيروت، دار النهضة العربية 2001، ص367.

ما يميز الخلية عن بقية الوحدات الأخرى قلة عددها مما يزيد من قوة فعاليتها، يقول موريس دوفرليه على لسان "ليون موفي" في تقريره عن مشاكل التنظيم في اجتماع الحزب الشيوعي الفرنسي عام 1925 علمنا بدهشة أن بعض خلايانا كانت تتجاوز المائة من المنتسبين ومن غير المجدي أن نشير إلى الصعوبة التي تواجهها مثل هذه الخلايا للقيام بعمل ايجابي ويوضح ذلك أن هناك خلايا من 15 إلى 20 عضو¹. ولهذا تكون الخلية أكثر فاعلية من الوحدات الأخرى نظرا لصغر حجمها وقدرتها على توزيع المهام الوظيفية والمهنية بين أعضائها.

د- الميليشيا:

يرتبط هذا المفهوم بالأحزاب ذات الطابع العسكري كالأحزاب الفاشية الإيطالية والنازية في ألمانيا والتي تقوم على تقديس الزعيم وتتميز بالطابع التنظيمي والأمني والدعائي. يوصف الحزب بالميليشيا نتيجة لسيطرة هذه المجموعة على باقي الوحدات الأخرى مما يؤدي إلى وصف الحزب بطبيعتها، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن وصف الحزب من خلال هذه الوحدات يعود إلى غلبة وسيادة إحدى هذه الوحدات على الأخرى.

ثانيا: خصائص الحزب السياسي

تختلف الأحزاب فيما بينها طبقا للاختلاف اهتماماتها، فصراع المصلحة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وبين الأغنياء والفقراء له أهمية سياسية والصراعات الطبقة خاصة عادة قائمة، رغم أنها لا تنعكس في الظروف العادية داخل الأحزاب بهذه الصورة البسيطة المجردة، فالأحزاب الاشتراكية وأحزاب العمال بصفة عامة هي في واقعها أحزاب رجل الطبقة العاملة. وهناك أحزاب لها عدة شعارات وهي في جوهرها أحزاب الطبقة الوسطى عادة بتأييد كبير من جانب الطبقة العاملة، كما أنها تخدم مصالح الطبقة العاملة استغلالا للظروف أو بدافع الإنسانية، أو بدافع منهما سويا ويتمتع المعارضون لهذه الأحزاب بمساندة من هم خارج الطبقة العاملة لأسباب مماثلة.

وغالبا ما تسعى الأحزاب أن تكون "الكل في الكل" لكل الناس، أو تكون لها جاذبية قوية ونتيجة لذلك تصبح الفروق بينها غير واضحة إلى درجة أن المنافسة بينها تتركز حول الأشخاص وليس الإجراءات أو السياسات². كذلك عن الحزب الذي قد يكون له الأغلبية في دولة ما، قد لا يوجد أو قد يكون قليل الأهمية في دولة أخرى، فان كان الحزب الشيوعي يتولى كل السلطات في الاتحاد السوفياتي سابقا، وكذلك في الصين الشعبية فإنه كحزب يكاد يكون منعدم الأثر في إنجلترا، وليس له وجود في الولايات المتحدة، كما يستخدمه الشعب الفرنسي عند

M.Diverger. Op. cit. p46-1

2- عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي، المرجع السابق، ص 196.

الضرورة لضغط على الحكومات.

وتختلف الأحزاب طبقا لاختلاف الأفكار التي تسهم بها، ومدى اعتبار هذه الأفكار أساسية والأحزاب الشيوعية والفاشية أمثلة واضحة للأحزاب الإيديولوجية، هذا ومن الممكن اعتبار الأحزاب الكاثوليكية أحزاب إيديولوجية، لأن هناك نسقا بين الأفكار في الكتابات الكاثوليكية أحزاب إيديولوجية، التي تشق طريقها إلى وثائق الحزب الشيوعي ومع ذلك فالرابطة بين الإيديولوجية واقع الحزب غالبا ما تكون ضعيفة.

وحيث تكون الكنيسة قوية من الناحية المادية، وعدد السكان كثيرا فإن الحزب الكاثوليكي يتحول إلى حزب مصلحة أكثر من كونه حزبا إيديولوجيا، وحين تؤكد نظرية الحزب الكاثوليكي الوئام بين الطبقات يصبح الحزب أقرب إلى الأحزاب الاشتراكية ولكنها تعتبر كذلك أحزاب مصلحة إذا كانت أحزابا عمالية أو متعددة المصالح أو أحزابا قومية تسعى إلى توسيع نطاق كسب الجماهير لها.

ومع ذلك تشترك الأحزاب السياسية في عدد من السمات، فالتنظيم في الأحزاب السياسية يكتسب أهمية خاصة، فأى جماعة بشرية تتضمن عادة مجموعة من الأفراد، وعدد قليل منهم يمثل القيادة بالنسبة لهذه المجموعة، أي عدد قليل يحكم أو يدير شؤون الجماعة، وعدد كبير يخضع أو يطيع فالجماعة المنظمة تضم حاكما أو حاكمين ومحكومين وفي كل الأحوال يكون عدد الحاكمين أقل من عدد الخاضعين.

ويرتبط أعضاء الحزب السياسي بعضهم ببعض من خلال أوامر نظامية ذات طابع تبلغ درجة من التعقيد فيه درجة تزيد أو تنقص وفقا لتطور المجتمع المنظم من مجتمعات صغيرة، ولكنها عناصر أساسية في تكوين المجتمع الكبير حيث يرتبط كل منها بالآخر وفق نظام ملائم ومنسق مع الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها¹. وفي هذا فالحزب السياسي هو تنظيم اجتماعي، يقوم على أساس هرمي، حيث يقوم على رأسه قيادة الحزب، حيث يظل النفوذ في أيدي قلة، وتكون مسؤولية الكثيرة محدودة جيدا ويتم انتخاب القادة عادة لتقلد المناصب الوظيفية العامة، بالإضافة إلى الذين يتزعمون الحزب.

وتعتبر القيادة في الحزب من الأهمية بمكان، فهي التي تدير الحزب وتوجه شؤونه ونشاطه أثناء النشاط العادي، ويحتل المناصب القيادية سياسيون متفرغون أي أشخاص يكرسون كل وقتهم للسياسية، وهم على عكس الصفوف العامة للحزب، فهم في مجموعهم أغنى نسبيا وأفضل تعليما، وأصحاب وضع اجتماعي أعلى. وبلي قيادة الحزب جهاز إداري وهيئة من التنفيذيين، ثم اللجنة المركزية أو الجمعية العمومية، فضلا عن أعضاء الحزب المنتشرين في مختلف قطاعات المجتمع، وهم الذين يشكلون القاعدة الجماهيرية الانتخابية للحزب. وفي الغالب يكون لكل فرع من الفروع قيادة فرعية ينطبق عليها ما ينطبق على قيادات الحزب الرئيسية،

1- إسماعيل علي سعد: المجتمع والسياسة دراسات في النظريات والمذاهب والنظم، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1994، ص22.

ومن حيث المنطقة التي تشرف عليها، أو تدير نشاط الحزب فيها، ومن خلال تباين قطاعات المجتمع، واختلاف مستويات أعضائه وجماعاته، ينبثق أكثر من حزب في بعض قطاعات المجتمعات وفقا لمصالح وأهداف كل جماعة من جماعات المجتمع.

ويتوقف موقف العضو في التنظيم على أساس نشاطه وفعاليته وتعتمد هذه الفاعلية على ثلاث مقومات أساسية وهي:

- 1- ديمقراطية النظام السياسي الحاكم.
- 2- فعالية القوى الغير الرسمية في المجتمع.
- 3- وجود حد أدنى من المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

ويتوقف نجاح النظام الحزبي على مدى ديمقراطية النظام السياسي الحاكم، بالإضافة الى أهم سمة للأحزاب السياسية وهي مدى نشاطها الانتخابي الذي يتسم بالاتساع والاستمرارية أكثر من جماعات المصلحة، فجماعات المصلحة من الممكن أن يكون لها نشاط انتخابي. فقد تقدم مرشحين سواء كان عددهم كثيرا أم قليلا. لكن النشاط الغالب سيكون أضيق بكثير من النشاط المشابه في الأحزاب السياسية، ولكن يكون الهدف المعلن أو الهدف الأكبر هو تحقيق السيطرة والحكم.

ولهذا ربط الفقهاء السياسة بين الديمقراطية والعملية الانتخابية، فلا قيام للديمقراطية بدون انتخابات وبالتالي تعتبر الانتخابات الوسيلة الوحيدة والطبيعية لاختيار النخبة الحاكمة¹. ولقد تعدد مفهوم الديمقراطية فهي بالمعنى الحرفي مشتقة من كلمتين يونانيتين هما: Demo وتعني الشعب و Cratia وتعني سيادة أو حكومة، وبذلك فالكلمتان تعنيان حكم أو سيادة الشعب، بواسطة الشعب ومن أجل الشعب.

ويطلق المصطلح حاليا على شكل الحكم الذي يتولى فيه الشعب الحكم، ويعرف "موريس دوفرجه" الديمقراطية بأنها: النظام الذي يختار فيه المحكومين الحاكمين عن طريق الانتخابات.²

وقد تعددت اجتهادات المفكرين في تحديد العناصر التي تميز الحكم الديمقراطي، حيث وضع الفقه السياسي عدة ضمانات تكفل للعملية الانتخابية سلامتها ونزاهتها، نذكر منها³:

1. تقرير مبدأ التصويت السري.
2. حياد الحكومة وعدم تدخلها في الانتخابات.
3. التنظيم القانوني الدقيق، والمحايد للعملية الانتخابية.

1- كمال المنوفي: النظريات والنظم السياسية، مكتبة نهضة الشرق، 1991، ص 70.

2- Philippe Adrant, institution politique et droit constitutionnel économique p144-2

3- موريس دوفرجه: الأحزاب السياسية ،المرجع السابق ، ص 356.

4. رقابة القضاء على صحة الانتخابات.

5. حياد أجهزة الإعلام.

6. رقابة الرأي العام ومؤسساته.

وحدد "موريس دوفرجيه" العناصر التي تميز الحكم الديمقراطي بثلاث عناصر هي¹:

1. تعيين الحكام بالانتخابات الشاملة.

2. وجود برلمان يملك صلاحيات واسعة.

3. الرقابة القضائية للحكم.

إلا أن هناك قدرا مشتركا بين النظم الديمقراطية، يتمثل في الآتي:

1 - أن الحكم حق لأصحاب أغلبية الأصوات في الانتخابات.

2 - أن المعارضة ركن أصيل في هذا النظام.

3 - أن الأقلية التي تشارك في سلطة الحكم لا تحرم من مشاركة التوجيه، ونقد أساليب الحكم وتصرفات الحاكم. وتستند الديمقراطية إلى وجود الدستور والقانون، ووجود مؤسسات رسمية، تتمثل في المؤسسة التشريعية، والمؤسسة التنفيذية، والمؤسسة القضائية، ولا تحقق هذه المؤسسات الرسمية وحدها الديمقراطية، وإنما ترجع أهميتها لفاعليتها وأثرها في الحياة السياسية. هذا ولا بد من توافر التربة الاجتماعية والسياسية في المجتمع، حتى تتمكن تلك المؤسسات من العمل بكفاءة وفعالية.

وتؤمن الديمقراطية كذلك بفاعلية القوى غير الرسمية وهذه تتمثل في جميع الأنشطة والمؤسسات ذات الطابع الأهلي التطوعي، والتي يستطيع الأفراد مواصلة مصالحهم العامة بدون قيادة الحكومة أو تدخلها وهي ما يطلق عليها كذلك "بالتنظيمات غير الحكومية" أو "الجمعيات الأهلية" أو "المؤسسات المجتمع المدني" وتعتمد الديمقراطية على فاعلية هذه التنظيمات وقدرتها في التأثير على القرار السياسي وتأثيره على الرأي العام. وتعمل الأحزاب السياسية بالوسائل الديمقراطية وهذا يعني أنه ليس كل جماعة منظمة تشكل حزبا سياسيا، ولكن الجماعات المنظمة التي تشكل حزبا سياسيا هي فقط الجماعة التي تستخدم الوسائل السياسية الديمقراطية. ويختلف ذلك عن استخدام الأساليب غير السلمية مثل العنف في فرض المبادئ الدينية والذي اثبتت التجارب أن هذا الأسلوب مصيره الفشل، لأن الأفكار والمبادئ، لا يمكن غرسها بالسيوف والسنة الرماح في اعماق النفوس، لذلك ينبغي على القائمين على الأحزاب السياسية الالتزام بالوسائل السلمية الديمقراطية في ابداء آرائهم لان المخالفين السياسيين هم في الاصل اصحاب فكر و مهتمون بالمصلحة العامة وفق ما هداهم تفكيرهم، و ذلك حفاظا على أمن البلاد و نبذ الوسائل غير المشروعة التي ستؤدي حتما الى الاضرار بالمواطنين .

3- محمد رفعت عبد الوهاب: النظم السياسية، دار المطبوعات الجامعية، 1997، ص220.

ومما هو جدير بالذكر أن صور الوسائل الغير المشروعة لا تقتصر على استخدام أساليب العنف المادي، بل من الممكن أن تتمثل في صور بسيطة، ولكنها قد تؤدي إلى النفور التام من الدعوة، مثل أساليب القذف وسب الآخرين، والنيل من اعتبارهم وأقدارهم والسخرية من أصحاب الرأي العام¹. وعلى ذلك ينبغي على الحزب السياسي المعارض استخدام الوسائل السلمية وعدم فقدان الأمل في التغيير مهما كان ظلم الحاكم، لأن البديل سوف يؤدي إلى فتنة وفرقة بين المواطنين.

والحزب السياسي مصدر للأفكار، وهو يعبر عن آراء وأفكار مؤيديه من المواطنين، ومن له الأغلبية سيفوز بأكثر المقاعد في المجالس المنتخبة، وبالتالي يكون له الحق في تشكيل الحكومة، لذلك يقدم كل حزب في العملية الانتخابية برنامجا انتخابيا ومشروعاته التي ينوي القيام بها إذا ما تحقق له الفوز. ولما كان الرأي العام يتأثر بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد، فإن فوز أحد الأحزاب على غيره من الأحزاب الأخرى يفصح عن حقيقة الرأي العام.

والحزبية السياسية دائما وأبدا حق للفرد والجماعات، لذلك تدرج الأحزاب السياسية دستوريا ضمن موضوعات الحقوق والحريات السياسية² ويرجع هذا إلى أن الأحزاب هي نتاج فكري بشري فرضتها الحاجة إلى توازن القوى السياسية في المجتمع الإنساني، وحتى لا يستبد الحاكم بالإنفراد بالسلطة ونظرا لاختلاف المجتمعات فإن كثيرا منها يتطلب من الأحزاب السياسية قبل ممارستها لعملها الحصول على موافقة جهات معنية وهناك مجتمعات أخرى تكفي بإخطار الجهاز الإداري في الدولة.

وتختلف الحزبية السياسية عن المعارضة الإسلامية، في أن هذه الأخيرة ترتبط بالعقيدة الإسلامية، وواجبة شرعا على جميع أفراد المجتمع الإسلامي، فالقائم بها لا يحتاج إلى ترخيص وموافقة من أحد حتى يدلي برأيه سواء كان فرد أو جماعة أو حكومة بل هي واجبة وجوبا كفائيا على الأمة الإسلامية جميعها.

وهذا أمر طبيعي لأن المعارضة الإسلامية شرعت أصلا من أجل الحفاظ على أسس الإسلام، مما يترتب عليه عدم احتياج إلى الموافقة أحد من البشر أيا كان للقيام بها. كذلك تختلف المعارضة الإسلامية عن الأحزاب السياسية في الآتي:

1- تهتم الأحزاب السياسية بالشؤون السياسية، ونظام الحكم والإدارة، ولا تهتم بأي مجال آخر غير المجال السياسي إلا في إطار ما يخدم أهدافها، فهي تحقق برامج محدودة، حيث يقوم الحزب السياسي بكافة وظائفه من أجل هدف أساسي وهو تحقيق برامج محددة في مجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدولة، فوجود برامج لكل حزب يمكن النظر إليه على أنه تعدد جملة من الاجتهادات المشروعة، يرى أصحابها أنها تحقق المصلحة

1- عاصم احمد عجيل: حرية الفكر وترشيد الواقع الإسلامي، الطبعة الثالثة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع 1992، ص48.

1- محمد طه بدوي: النظرية السياسية، المكتب المصري الحديث، ص12.

العامّة، فيسعون لوضعها موضع التنفيذ من خلال المشاركة في الحكم، أو تولي الحكم ذاته. و من هنا يمكن اعتبارها تعدد في المذاهب السياسية أو الفقهية¹.

أما المعارضة الإسلامية فمجالها الأساسي هو العقيدة وليس السياسة، فهي ترتبط بقضية الإيمان والكفر والتطبيق الأمثل للشريعة الإسلامية.

2- يشمل مجال المعارضة الإسلامية كل المجتمع الإسلامي ولو قسم إلى دويلات كما هو الوضع في العصر الحالي لأن المعارضة الإسلامية هدفها التطبيق الأمثل للشريعة الإسلامية، فهي لا تتحدد بإطار سياسي ولكنها تمارس وظيفتها في أي مكان وجدت فيه، مما يستدعي تدخلها في المجتمع الإسلامي. أما الأحزاب السياسية فهي ترتبط إقليمياً بالدولة التي تأمل الوصول إلى الحكم فيها أو التي سمحت لها بممارسة العمل داخل إقليمها.²

وهكذا فالمعارضة الإسلامية واجبة على كافة البشر المكونين للمجتمع الإسلامي بغض النظر عن كونه فرداً أو جماعة من المؤمنين أو الخليفة ذاته، فالكُل مسؤول عن تطبيق الأمثل للشريعة الإسلامية. ولا تمارس الحزبية السياسية من فرد نهائياً وإنما تمارس من خلال جماعة منظمة في مواجهة الحاكم، لأن مفهوم الحزب كما سبق أن قلنا يتكون من جماعة منظمة أما المعارضة الإسلامية فهي من الواجبات الشرعية المفروضة على كل فرد في الأمة الإسلامية ويمارسها الفرد وحيداً، أو في جماعة منظمة أو غير منظمة في مواجهة الحاكم أو المحكومين فرادى أم جماعات.

وباعتبار الحزبية السياسية جماعة منظمة لها برنامج تهدف لتولي السلطات القيادية في الدولة، فإنه يمكن لغير المسلم أن يكون عضواً في الحزب السياسي، ويتولى أحد الوظائف الإدارية فيه، كما يمكن لغير المسلم أن يتولى أرفع المناصب وأعلاها ما دامت المناصب لا تتصل بأمر العقيدة الإسلامية.

وتلتقي الحزبية السياسية مع المعارضة الإسلامية في أنها فرض كفاية أي يكفي أن يقوم فرد أو جماعة لتسقط عن الآخرين، إذ لا يتصور مثلاً أن يتحول المجتمع كله إلى مجموعة من الأحزاب، حيث أن الأحزاب تتكون ممن لهم رأي وفكر سياسي معين، وممن يرغبون في المشاركة السياسية في المجتمع³.

ويميل نظام الحزب نحو القوة حيث تكون الإيديولوجية هامة، ولكن الوحدة لها اعتبارها الكبير حتى يكون النظام شيئاً عاماً، وليس حالة استثنائية.

وتتميز الأحزاب ذات النشأة الخارجية بترابطها وتماسكها ودقة تنظيمها عن تلك الأحزاب ذات النشأة الداخلية

1- سالم البهنساوي: الشريعة المفترى عليها، الوفاء للطباعة والنشر، 1995، ص140.

2- نيفين عبد الخالق مصطفى، المعارضة في الفكر الإسلامي، مكتبة الملك فيصل الإسلامية، 1985، ص19.

2- صباح مصطفى المصري: النظام الحزبي في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، المرجع السابق، ص 127-137.

تبدأ من القمة، وذلك على عكس الأحزاب التي تنشأ نشأة خارجية من القاعدة، وعلى ذلك تكون الأحزاب ذات النشأة الخارجية أكثر وضوحاً وتنظيماً من الأحزاب ذات النشأة الداخلية، لأن الأولى تتميز عن الثانية من حيث وجود هيئة سابقة تربط بين خلايا وفروع القاعدة.

هذا ويتوقف الحزب في كثير من جوانبه على درجة تماسك الأعضاء وتضامنهم الصادر على إيمانهم بمبادئ الحزب وأهدافه وقد تتوقف قوة وفعالية الحزب في كثير من الأحيان على قوة القادة وفعاليتهم. وتتميز الأحزاب ذات النشأة الخارجية بنوع من الاستقلال الذاتي عن تلك الأحزاب التي تنشأ في أحضان وإطار البرلمان، وهذا في الوقت الذي يمثل كسب المراكز في الجمعيات السياسية بالنسبة لأحزاب النشأة البرلمانية جوهر أو أساس حياة الحزب أما الأحزاب ذات النشأة الخارجية فيظل النضال البرلماني من الأهمية بمكان في نشاط الحزب.

هذا وفي أحزاب الشيوعية لا تمثل الحملات الانتخابية إلا عاملاً ثانوياً من الهدف العام لهذه الأحزاب، وهو الاستيلاء على السلطة وفقاً للأسس الجماعية.

ثالثاً :مشروعية الأحزاب ووظيفة التمثيل السياسي .

يمكن تعريف التمثيل السياسي على أنه تبني صريح لقوة أو عدة قوى سياسية (الأحزاب السياسية أساساً) الدفاع عن قضايا ومصالح وأهداف كل أو جزء من المواطنين، وذلك من خلال الإنابة عنهم في الهيئات الرسمية التمثيلية للدولة.

إن التمثيل السياسي للأحزاب يفترض قبل كل شيء أن تحصل هذه الأخيرة على المشروعية من المجتمع والدولة وبعبارة أدق، ينبغي على الأحزاب في مرحلة أولى أن تحصل على رضا كل من السلطات العمومية والمجتمع حتى تكتسب المشروعية وأن تكون نشاطاتها مقبولة اجتماعياً، وفي مرحلة ثانية يجب أن يتخذ ذلك الرضا القبول اعترافاً صريحاً في النصوص الرسمية لدولة.

وهنا نتكلم عن الأسس الدستورية والقانونية التي تعترف بحق تأسيس الأحزاب وتضبط جزئياً تنظيمها ونشاطاتها كي تتسجم مع قوانين نظام الدولة الديمقراطي.

وهكذا يصبح نشاط الأحزاب قانونياً أو شرعياً، (من الشرعية) وتتكفل السلطات العمومية بضمان ممارسته. والواقع أن مشروعية العمل الحزبي كانت نتاجاً للتحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية العميقة على المستوى الوطني في الدول الأوروبية أو العالمي في نهاية القرن العشرين. بالنسبة لأغلب بلدان العالم وتوجد عدة عوامل شكلت ولا تزال تشكل موارد لمشروعية الأحزاب السياسية والتي يمكن تلخيصها كما يلي:.

1- المورد الأول: يتمثل في مجموعة النصوص القانونية المرتبطة بالتطورات السياسية الكبرى والتي تعتبر الأحزاب السياسية كمكون أساسي للنظم السياسية الديمقراطية.

ومن أهم هذه النصوص إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789 الذي تضمن الاعتراف بحق تأسيس الجمعيات السياسية¹ ولكن تخوف الفرنسيين من الفوضى و" الفتنة" التي يمكن أن تثيرها النوادي السياسية والأحزاب السياسية الأولى، أدى إلى إلغاء وحل كل النوادي والجمعيات الفكرية إلى أن جاء قانون الجمعيات لعام 1901. و عرف هذا القانون الجمعية على أنها ذلك الاتفاق الذي يسمح لشخصين أو أكثر العمل بشكل مشترك وبطريقة دائمة، واستخدام معارفهم ونشاطاتهم من أجل تحقيق هدف آخر غير هدف اقتسام الأرباح. كما أشار ذات القانون أن هذه الجمعيات بإمكانها أن تكون بشكل حر ومن دون ترخيص وإعلان مسبق كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1966 أكد على حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات² ونصت المادة (11) من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان لعام 1999 على أنه من حق كل شخص أن يتمتع بحرية الاجتماع السلمي بحرية تكوين الجمعيات.

2- المورد الثاني: يتمثل في الاعتراف الاجتماعي الذي يحصل بموجبه حزب سياسي معين (أو عدة أحزاب سياسية) على حق تمثيل قبيلة أو عدة قبائل أو طائفة معينة، ففي المجتمعات التقليدية لا تزال الأحزاب رغم أنها أدوات التحديث تتعامل مع البنيات الاجتماعية التقليدية، وإذا أرادت الأحزاب الوطنية أن تكون إطارا توحيدا يتجاوز الخصوصيات المحلية فعليها كما يقول "جورج بالاندييه" أن تقيم تحالفات محلية مع الأعيان التقليديين والسلطات الدينية ومسؤولي مختلف التنظيمات شبه الحديثة ويشتهر لبنان بأحزاب الطوائف حيث نجد أن لكل طائفة حزب واحد على الأقل فالطائفة الشيعية يمثلها حزب الله وحركة أمل والسنة تيار المستقبل، والدروز اللقاء الديمقراطي، والمسيحي التيار الوطني الحر، والقوات اللبنانية وحزب الكتائب...الخ.

3- المورد الثالث: يتمثل في الدور التاريخي للأحزاب السياسية، في الدفاع عن القضايا الوطنية والذي يعطيها مشروعية الوجود والعمل، لا سيما إذا ما تعلق الأمر بمقاومة الاستعمار مثل الدور الذي قامت به جبهة التحرير الوطني في تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي (1954-1962) ودور حزب الاستقلال في تحرير المغرب من السيطرة الفرنسية عام 1956 إلى جانب هذا، توجد عدة عوامل أخرى مثل: الإيديولوجية، الشخصية الكاريزمية لزعيم الحزب، التنظيم الداخلي الديمقراطي للحزب،...الخ وكلها تشكل موارد الأحزاب توظف من أجل تبرير وجودها وعملها في النظام الأساسي الديمقراطي.

ولكن ينبغي الإشارة هنا إلى أن أي حزب لا يستمد مبرر وجوده من عامل واحد فقط، حتى وإن كان الأكثر بروزا بل إنه يحاول دائما حشد أكبر قدر ممكن من الموارد التي تبني مشروعيته، وبالتالي يكون مؤهلا للقيام

Serge Vellez : Histoire constitutionnelle Française des 1789 à nos jours Paris ; Ellipses 2ème éditions 2005s -1

p 154-156

Dominique breillot : liberté publique et droits de la personne Humaine.Paris : Gualino, éditeur, 2003, p232-2

بوظيفة التمثيل السياسي أو الوساطة السياسية، كما تسمى في الأدبيات الحديثة.

كما كانت الأحزاب السياسية أدوات التعبير عن مؤسسات المجتمع المدني فإنها تسعى إلى لعب دور الوساطة بين المواطنين الذين تمثلهم وبين الدولة¹ وفي هذا الصدد يرى الباحثين "بتر ماير" (PeterMair) و"ريتشارد كاتز" أن أحزاب الجماهير الكلاسيكية هي أحزاب المجتمع المدني، وإنها تجسد قطاعات من الهيئة الناجمة وهدفها خلق ثغرة في الدولة وتغيير السياسات العامة في اتجاه المصالح ذات المدى الطويل لفائدة القطاع الذي تكون مسؤولة أمامه ويتبنى الباحثان فرضية أن الدولة والمجتمع المدني في حالة انفصال عن بعضها البعض وأن الأحزاب تستخدم كجسر أو رابطة بينهما.

ولكن هذه الوساطة مرتبطة بدرجة تمثيلية الأحزاب، وهذه الأخيرة تقاس كما هو معروف بعدد أعضاء الحزب (عدد المنخرطين فيه) وكذلك بنسبة الأصوات التي يتحصل عليها الحزب في العملية الانتخابية ولكن نسبة التمثيل تتأثر كما أوضح من قبل "موريس دوفرليه" بأنماط الانتخابية المتبعة في كل بلد فالقوانين الانتخابية ليست محايدة، واختيار نمط الانتخابي معين لا يخضع للصدفة وإنما تفرضه الأحزاب السياسية التي تسيطر على الحياة السياسية.

ويرى "موريس دوفرليه" أن ظاهرة التمثيل السياسي ترتبط بظاهرة الرأي العام وقياس مدى دقة التمثيل يكون عن طريق المقارنة بين نسبة الأصوات المعبر عنها التي تحصلت عليها الأحزاب في بلدها، وبين نسبة المقاعد التي تحصلت عليها تلك الأحزاب في البرلمان (حجم الحزب في البرلمان) إلا أن هذا الباحث يلح على ضرورة الاحتراز من تأثير النظم الانتخابية (الاقتراع النسبي، الاقتراع بالأغلبية على دور واحد، والاقتراع بالأغلبية على دورين) لأنها قد تضعف أحيانا بشكل مفرط تمثيل الأحزاب، وتوصل "موريس دوفرليه" إلى النتائج الثلاث التالية:

1- يؤدي الاقتراع النسبي الذي يأخذ بنظام المتوسط القوى في توزيع المقاعد البرلمانية إلى تضخيم (ولكن بدرجة أقل من الأنماط الأخرى) تمثيل الأحزاب الكبرى على حساب الأحزاب الصغرى، كما حدث ذلك في الانتخابات الفرنسية لعام 1946، حيث فقد الراديكاليون 27.2 بالمائة من الأصوات التي منحها لهم الناخبون في حين أن الحزبين الكبيرين الشيوعيين والجمهوريين الشعبيين لم يفقد إلا 1.9 بالمائة من الأصوات على التوالي، وبالعكس لما يتم الأخذ بنظام الباقي فإنه يؤدي إلى تضخيم تمثيل الأحزاب الصغرى.

2- يؤدي الاقتراع بالأغلبية على دور واحد إلى تضخيم تمثيل الحزب الفائز، وإلى تدني تمثيل الحزب المنهزم. وفي بعض الحالات النادرة خاصة لما يكون الفارق في النتائج ضعيفا بين الحزبين نجد أن تمثيل الحزب المنهزم من حيث الأصوات المعبر عنها أكبر من الحزب الفائز.

1- سليمان صالح الغويل: ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، الطبعة الأولى، بنغازي، جامعة قاريونس 2003، ص 75.

ففي انتخابات 1910 ببريطانيا حصل الليبراليون على 275 مقعداً، أي ما يعادل 43.1 بالمائة من الأصوات. أما المحافظون فحصلوا على 273 مقعداً، أي ما يعادل 47 بالمائة من الأصوات المعبر عنها، ويفسر "موريس دوفرليه" هذه المفارقة بالتفاوت في حجم الدوائر الانتخابية.

3- يؤدي الاقتراع بالأغلبية على دورين هو الآخر إلى تضخيم تمثيل الأحزاب الكبرى، ولكن الدورة الثانية، كما يرى "دوفرليه"، تخفف من درجة هذا التضخيم وهكذا فهو أقل تضخيماً لأصوات من الاقتراع بالأغلبية على دور واحد ولكن يبقى هناك فارق بين عدد الأصوات المحصل عليها في الدور الأول وعدد المقاعد النهائية بعد إجراء الدور الثاني، التي أحرزت عليها الأحزاب يقول دوفرليه: ليس عدد الأصوات الذي يحصل عليه كل حزب من الأحزاب الموجودة هو الذي يحدد معنى الفروقات، بل مواقفها السياسية وتحالفاتها، وبشكل عام فالدور الثاني يستفيد منه الوسط والذي يشكل دليلاً للمتطرفين، حيث يتضخم تمثيل الأول ويتدنى تمثيل الآخرين¹.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 ظهر نمط جديد من الأحزاب السياسية يعرف بأحزاب التجمع تسعى إلى توسيع تمثيلها السياسي من أجل أن تشمل أكبر قدر ممكن من الفئات الاجتماعية.

ويرى "شورتزبرغ" أن حزب التجميع هو حزب معاصر وحزب وظيفي مكيف للتنافس السياسي في مجتمع الرفاه وهدفه جذب أقصى ما يمكن من الأصوات من أجل أن يصبح أو أن يبقى حزب "حكومة"، كما يتميز هذا النمط من الأحزاب بهيئة ناخبة على المستوى الوطني وبرنامج تجميعي للمصالح وللمطالب المتنوعة لأفراد الجماعات ويتميز أيضاً بقيادة منتخبة تكون على احتكاك مباشر مع الناخبين.

وفي سنوات السبعينات من القرن العشرين، ظهر كذلك نمط آخر من الأحزاب يعرف بحزب الكارتل يتميز هذا الحزب بحسب "بترماير" و"ريتشارد كاتز" أنه وسيط أو سمسار بين الدولة والمجتمع المدني، وهو عبارة عن "جمعية مهنيين وليس جمعيات في خدمة المواطنين" وهذا النمط من الأحزاب لا ينشغل برغبات المواطنين إلا أنها تشكل وسيلة مثلى وسهلة للاحتفاظ بأصوات الناخبين للبقاء في السلطة.

رابعاً: وظائف الأحزاب السياسية:

قبل أن نعرض الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية نذكر هنا بعض الملاحظات:

1- تتأثر وظائف الأحزاب السياسية بالمحيط الاجتماعي والسياسي التي تتواجد فيه، وكذلك بأنواع الأحزاب القائمة في تلك المجتمعات.²

2- تختلف وظائف الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية الغربية عن وظائف الأحزاب السياسية في الدول النامية.

1- عبد القادر مشري: الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية، المرجع السابق ص 126 .

2- نبيلة عبد الحليم كامل: الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، لبنان، دار الفكر العربي 1982، ص 84.

3- يتفق بعض الفقهاء في الفكر السياسي على أن الأحزاب السياسية وظيفة واحدة يتوق كل حزب إلى تحقيقها وهي أن يتولى مقاليد الحكم في البلاد، أما الوظائف الأخرى التي تباشرها الأحزاب السياسية المعارضة فتعتبر بالنسبة لهذه الأحزاب الوسائل التي تمكنها من تحقيق تلك الوظيفة الأساسية¹.

4- تعكس كل وظيفة في حد ذاتها ضرورة لوجود الأحزاب السياسية في المجتمعات السياسية.

5- تختلف وظائف الأحزاب السياسية باختلاف الزمان والمكان فالحزب الحاكم مثلاً، يقوم بعدة وظائف تختلف اختلافاً كبيراً عما تقوم له الأحزاب الأخرى، وهي في صفوف المعارضة².

6- يحتاج وفاء الأحزاب بوظائفها إلى درجة كبيرة من الاستقرار في بناء المنافسة الانتخابية والتنظيم البرلماني، ولا يعتمد الحكم الديمقراطي فحسب على قدرة الناخبين على القيام بانجازات انتخابية ذات معنى تتنبأ بالأداء السياسي، بل على مقدرة الناخبين على ممارسة انتخابية بأثر رجعي في حالة فشل الحزب.

وتقوم الأحزاب السياسية بوظائف عامة تختلف من نسق سياسي إلى نسق سياسي آخر من خلال مراحل متعددة من التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ورغم هذا الاختلاف فهي تشترك في عديد من الأساليب وفي كثير من الوظائف الضرورية التي تستطيع بها أن تختار وتحافظ على حكومة منظمة، فهي تختار القيادات السياسية سواء كان ذلك في الديمقراطيات النسبية كالهند وغانا، أو الديمقراطيات القديمة كبريطانيا أو الدول الشمولية كالاتحاد السوفياتي سابقاً.³

ويشجع الحزب على تحقيق الوحدة الوطنية إذ يعمل على التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة بين الأفراد والجماعات، كما يعمل على التهوين من شأن الاختلافات الشخصية أو المصلحية أو الطبقية مع إعلاء شأن كل ما يرمي إلى تنمية المصالح المشتركة، أما بخصوص السياسات فإن المسائل السياسية تنبع من النشاط الذي تمارسه الأحزاب السياسية، ومع هذا فإن الأحزاب السياسية هي التي تعرض على الجمهور الواسع الاختيار بين السياسات على أنها اختيار بين الأحزاب، وذلك باتخاذها مواقف معينة في الأمور السياسية ونشرها. وتنبع السياسة من النشاطات السياسية التي تمارسها الأحزاب السياسية وتتركز هذه النشاطات حول الوصول إلى السلطة.

ومن خلال سعي الحزب لتحقيق هذا الهدف، فهو يقوم بالنشاطات مختلفة ومتباينة تعود بالفائدة على أعضائه، وعلى المناطق التي يقيمون بها. وفي كثير من الأحيان تعود بالنفع، وتحقق الصالح العام للمجتمع إلا أن أنواع النشاط التي يقوم بها الحزب تختلف حسب طبيعة النظام السياسي، فنشاط الحزب في المجتمع الغربي غير نشاطه

1- بطرس بطرس غالي، ومحمود خيرى عيسى: المدخل في علم السياسة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1990، ص 304.

2- صباح مصطفى المصري، المرجع السابق، ص 202.

3- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص 16.

في المجتمعات العربية الإسلامية.

ففي المجتمع الغربي تسود قيم الفردية، وفي المجتمعات العربية الإسلامية أو الشرقية تسود قيم الجماعية، ومن ثم نجد أن المجتمعات الأولى تتعدد فيها الأحزاب، وفقا لتعدد المصالح وتباينها، أما في المجتمعات العربية الإسلامية أو الشرقية فنجد في الغالب نظام الحزب الواحد.

ويقوم الحزب السياسي بدور هام في خوض المعارك الانتخابية ففي الديمقراطية الحديثة يرجع تكوين الأحزاب السياسية إلى إحساس الهيئة الناجبة بوجود فراغ في علاقتها بالهيئة الحاكمة. فالهيئة الناجبة تتكون من ملايين من الأفراد والمختلفين في درجة الذكاء والاخلاق والثقافة السياسية والمصلحة الاقتصادية.

ولهذا فهم في حاجة إلى أداة تجمعهم و تبلور أهدافهم وتمدهم بالوسيلة التي تسهل عليهم مهمة الانتقاد لتصرفات الهيئة الحاكمة ومهمة إسقاط حكومتها أو الضغط عليها لتغيير سياسيتها، وهذه الحاجة بخاصة هي التي تحدد وظائف الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية الحديثة.

ويقوم الحزب بتنظيم دعاية انتخابية لصالح مرشحه، ويقدم له ما يساعده على الفوز في الانتخابات كأن يضع تحت تصرفه صحافة الحزب وخطبائه. ويعتمد المرشح في الدعاية عن نفسه على برنامج الحزب فضلا عن اعتماده في بعض الأحيان على ما عليه الحزب لخوض المعركة الانتخابية.

ولا شك في أن إيمان الناخبين في تلك الدول التي تأخذ بالنظام البرلماني بمبادئ الأحزاب السياسية المختلفة يدفعهم في كثير من الأحيان إلى اشتراك في الانتخابات مناصرة منهم لهذه الأحزاب فيقل عدد المتخلفين عن التصويت.

وفي بلاد الديمقراطية الغربية يتجمع أعضاء المجالس المعنيون بالانتخاب في مجموعات حسب الأحزاب التي ينتمون إليها، بعضها يؤيد الحكومة وبعضها يعارضها مما يحمل الحكومة على التريث في سياستها، وخاصة إذا كانت المعارضة على درجة من قوة وكانت الأحزاب التي تنتمي إليها صحافة قوية تستطيع أن تعرض على الرأي العام برنامج سياسة الحكومة بطريقة قوية ومقنعة.

وما من شك أن الحكومة من جانبها عن طريق صحف أحزابها وصحف الأحزاب المؤيدة لها على الدفاع عن نفسها وتبرير سياستها مما يهيئ للرأي العام أن يحكم على سياسة الحكومة، ويقف أولا بأول على كثير من خبايا المسائل العامة في تلك البلاد. حيث تتضارب مصالح الأحزاب المختلفة الممثلة في المجالس النيابية نتيجة لتضارب مصالح الطبقات المختلفة داخل المجتمعات الرأسمالية.

ويعبئ الحزب مجموعة من الأفراد في شتى الجوانب، فيما يختص بهيئة الأفراد السياسيين فحين ترشح الأحزاب الأعضاء لشغل مناصب معينة فإنها تنظم الفوضى التي قد تنتج في عالم المشتغلين، وكنتيجة لتنظيم المتنافسين تخلق الأحزاب السياسية خطوطا مفتوحة بين الحكام والمحكومين تستطيع من خلالها الحكومات أن

تؤدي عملها بفاعلية وتستطيع المعارضة أن تعارض، وكذلك يستطيع الكثيرون أن يتفاعلوا مع الحكومة. وتقدم الأحزاب السياسية للهيئة الناجبة المرشحين الصالحين لتولي المناصب الإدارية والنيابية، وهي التي تقدم لها البرامج السياسية والطرق السلمية لتنفيذها، كما تمدها بالوسائل الفعالة لنقد أعمال الحكومة والشعب بطبيعته غير قادر على القيام بهذه الأعمال.

ويسعى الحزب للوصول إلى السلطة السياسية ومن أجل ذلك يقوم الحزب بأعمال ترمي أساساً إلى تحقيق هذا الهدف، ففي البلدان الديمقراطية والتي تقوم على أسس نيابية تقوم بتقليل عدد الاختلافات السياسية، وعدد المرشحين الذين يتم اختيارهم، وهي تساعد بذلك على توحيد المسؤولية حيث يختار الشعب ممثليه عن طريق الانتخابات ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يقوم الحزب بعدد من الخدمات كوسيلة لاستقطاب الجماهير، والحصول على تأييدهم الانتخابي، والذي يعتبر مفتاح الوصول إلى الحكم أو السلطة السياسية.

هذا ويمكن تصنيف الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية في النقاط الآتية:

1- وظيفة التجنيد السياسي:

تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية ويقصد بالتجنيد السياسي أن يقوم الحزب بجمع وحشد عدد كبير من الناخبين، ويجعلهم يقتنعون و يعتنقون المشروع السياسي الذي يدافع عنه ويدعوهم للتصويت من أجل مرشحي الحزب¹.

كما يقصد بالتجنيد السياسي العملية التي بموجبها إلحاق الأفراد في الأدوار السياسية النشطة وتعد الأحزاب السياسية إحدى أدوات التجنيد السياسي وإعداد القيادات والمساهمة في تداول السلطة، فهذه الأحزاب تعد من أهم القنوات المؤسسية التي يسعى المواطنون من خلالها إلى اعتلاء قمة هرم السلطة سواء كان ذلك في نظام الحزب الواحد أو نظام تعدد الأحزاب، فالأحزاب تعمل على تخريج السياسيين على المستوى الوطني من بين كوادرها من خلال ما تقوم به من تدريبهم على العمل السياسي وتزويدهم بالمعرفة والخبرة اللازمة لتولي الوظائف العامة أو الدفع بهم إلى الانتخابات العامة، وفي سبيل ذلك تقوم الأحزاب بتقوية شخصية أعضائها وتعلمهم كيفية التعامل مع المشاكل العامة والاحتكاك بالآخرين وتدريبهم على الخطابة ومواجهة الجماهير ومعرفة المجتمع بهم². ويمكن تقسيم عملية التجنيد السياسي للمناصب العامة إلى ثلاث مستويات وهي:

أولاً: مستوى القيادة السياسية القومية.

ثانياً: مستوى الوظائف الحكومية ويختلف دور الحزب هنا من دولة لأخرى.

1- محمد محمود ربيع، وإسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الكويت، بدون دار وسنة النشر، ص 478.

2- ديندار شفيق الدوسكي: التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي الحديث، الطبعة الأولى، دمشق، دار الزمان، 2009، ص 30.

ثالثاً: مستوى الوظائف الحزبية حيث يتولى الحزب تعيين جهازه الإداري والتنظيمي .

ويعتبر نظام الانتخاب احدى ادوات الحزب للقيام بوظيفة التجنيد السياسي، فينبغي أن يتيح للهيئات المنتخبة أن تمثل بعدالة رأي الأغلبية والأقلية واختبار شعبية الحكومة وأن تتم عملية الانتخاب دون أي ضغط أو شبكات.

2- الأحزاب السياسية والتنشئة السياسية:

تعد الأحزاب السياسية من أهم وسائل التنشئة السياسية، ويقصد بالتنشئة السياسية العملية التي يكتسب بها المواطنون بواسطتها القيم والتقاليد والاتجاهات الاجتماعية السائدة ذات الدلالات السياسية، وكذلك القيم والمشاعر تجاه النظام السياسي السائد في البلاد، وهي عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان طوال حياته فهي آلية التأثير في الثقافة السياسية السائدة في المجتمع سواء بتعديلها أو بخلق سياسة جديدة¹.

وبالتالي فالتنشئة السياسية هي عملية تفاعل بين الفرد و بين النظام السياسي والقنوات الأخرى التي تقوم بتنشئته و منها الاحزاب السياسية و المجتمع المدني .فالتنشئة السياسية يمكن ان تتضمن فعلا من جانب الفرد ومن جانب قنوات التنشئة معا .وبالتالي فالتنشئة السياسية هي شكل خاص من أشكال التنشئة العامة ويقوم بدور التنشئة السياسية كثير من المؤسسات التعليمية المختلفة والنوادي.

كما تؤثر الأحزاب السياسية على الاتجاهات السياسية وتسعى إلى غرس قيم غالبا ما تكون مختلفة عن تلك التي تلقاها الأفراد في طفولتهم، وهو يعمل باستمرار على زيادة الوعي السياسي لدى أعضاء المجتمع بتقديم كافة المعلومات عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية².

ويقوم الحزب السياسي بدور التنشئة السياسية من خلال الاجتماعات والمؤتمرات التي يقدمها الحزب دوريا، ومن خلال وسائل الإعلام كالصحافة والمنشورات ومن خلال تقديم الكثير من المعلومات وترتيب الأفكار وتنظيمها ونشرها بين أفراد الشعب.

وتقوم الأحزاب السياسية بخلق ثقافة جديدة، وذلك بإدخال أنماط جديدة من الثقافة السياسية أو بإدخال تغيير هام في أنماط الثقافة السياسية القائمة، ويتوقف كذلك نجاح الحزب للقيام بهذا الدور على اعتبارات تتمثل في الایدیولوجیا.

3- إنارة الرأي العام وتكوينه:

يقوم الحزب بتقديم الخدمات للمجتمع ويعمل كمنظمة تعليمية، فيقدم للمجتمع مختلف المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالطرق المبسطة التي توقظ الوعي السياسي، ويوضح لهم مشاكل الشعب وتبسيط أسبابها واقتراح حلها ويشرح لهم كذلك الرأي حيث تثير المسائل وتختار من بينها وتنحاز إلى واحد منها، وتولد الحرارة

3- عبد الهادي الجوهري وزملائه: دراسات في علم الاجتماع السياسي، المرجع السابق، ص102.

1- محمد السويدي: علم الاجتماع السياسي، المرجع السابق، 1990، ص 99.

السياسية ، وفي ضوء ذلك تكون لدى الأفراد ثقافة سياسية ورأي عام مستنير تكون قد هذبته ونظمتها الأحزاب السياسية، مما يمكن المواطنين من المشاركة في المسائل العامة، والحكم على الأمور بطريقة موضوعية، ويكون لهذا أبعاد التأثير في جهاز الحكم. ويعين الحزب على الحفاظ على النسق بأدائه هذه المهام، وهذا مما جعل من وجود الأحزاب ضرورة لا غنى عنها.¹

وفي هذا الخصوص نصت المادة الرابعة من الدستور الفرنسي عام 1958 على أن الأحزاب والجماعات السياسية تسعى للتعبير عن الآراء في الانتخاب، وهي تتكون وتمارس نشاطها بجدية ويجب عليها أن تحترم مبادئ سيادة الأمة الديمقراطية.

4- إدارة الصراع السياسي في المجتمع:

تلعب الأحزاب السياسية دورا هاما في التعامل مع الصراع داخل الدولة بشكل يبعده عن دائرة العنف والتطرف، وتتبع الأحزاب في ذلك وسيلة يتم بها حسم اختلاف الرأي بالنسبة للتفضيلات السياسية بشكل سلمي ويتوقف ذلك على عدة عوامل لعل أهمها:

أ- توجيه القيادات الحزبية أي اتجاهات ومهارات تلك القيادات.

ب- مدى اتساع قاعدة الأحزاب السياسية وانتشارها في أنحاء البلاد.

ج- طبيعة علاقة تلك الأحزاب بالهيكل الحكومية القائمة.

5- العمل على تطوير الوعي السياسي:

تقوم الأحزاب بدور محوري في الوعي السياسي عند المواطنين فهي تمدد بالمعلومات الضرورية عن المرشحين وتفسر لهم الخيارات السياسية المتاحة.

كما أن الأحزاب السياسية تلعب دورا فعالا في الرأي العام في تنشيطه و تنظيمه ، فالأحزاب تقوم بتنظيم الاتجاهات السياسية وتوضح مصالح المواطنين بما يتصل بالشؤون العامة وتمدهم بالمعرفة والمعلومات عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية²، كما تقوم بتجميع مصالحهم وتحديد أهدافها في برامج محددة صالحة للاختيار فيما بينها وتعرفهم على المشكلات العامة التي تواجههم وتزودهم بالحلول المناسبة لها وتعرفهم على المشكلات العامة التي تواجههم وتزودهم بالحلول المناسبة لها ، وتعرفهم بحقوقهم وحررياتهم التي يجب عدم تجاوزها وتزودهم بالوسائل للتعبير عن آرائهم، متبعة في ذلك مجموعة من الوسائل منها الوسائل الإعلامية أو الوسائل غير التقليدية مثل قيادة التظاهرات وحركات الاحتجاج وغيرها. ومن أهم وسائل الأحزاب بصفة عامة لتنشيط الرأي العام:

1- محمد كاظم المشهدي ، النظم السياسية، جامعة بغداد، ص 226 .

2- نسرین إبراهيم البغدادي: التعليم والتنشئة السياسية في مصر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين الشمس، 1987، ص18.

أ- تنظيم المناقشات العامة وعقد الندوات.

ب- الدعاية والإعلام عن طريق وسائل الإعلام التي يمتلكها الحزب.

ج- الاتصال المباشر بالمواطنين وتنظيم اللقاءات مع الزعماء والمختصين.

6-ضمان الحريات العامة:

يعتبر وجود الأحزاب العامة وتعددتها أمراً ضروريا لصياغة حرية الرأي والاجتماع والتعبير عن آرائهم بطريقة منظمة، مما يزيد من التماسك والترابط بين الحاكم والمحكوم ويدخل في هذا المضمار حرية تكوين الأحزاب السياسية والانضمام إليها، وتعني حرية تكوين الأحزاب حرية إنشاء وقيام الأحزاب السياسية. وذلك بان يكون مبدأ تكوين الأحزاب السياسية من المبادئ المسلم بها.

أما الحريات التي تساعد على ممارسة النشاط الحزبي فهي الحريات التي تتعلق بالنشاط الحزبي، ويقصد بها الحريات التي تساعد على انطلاق الأحزاب في ممارسة وظائفها الموكولة إليها لتحقيق الغاية من وجودها في النظام السياسي في الدولة.

وهذا وينبغي ألا تتعرض الحريات المكفولة للوسط الذي تعمل فيه الأحزاب لمعوقات قانونية تحد منها، الأمر الذي ينعكس بدوره سلبيا على حرية الأحزاب السياسية، حتى وإن كان بصورة غير مباشرة، فلا ينبغي مثلا أن يقابل التأكيد على حرية الصحافة الحزبية قيودا على النشر مثل، جواز مصادرة المصنفات الأدبية أو العلمية سواء المطبوعة أو المرئية أو المسموعة منها، إذا ما تضمنت آراء أو أفكار معينة.

ومن التناقضات في بعض الأنظمة السياسية وجود نص يبيح حرية التجمع والتعبير، ونشر الآراء السياسية، ثم نجد في ذات النظام القانوني ما يمنع ويجرم القيام بمظاهرات سلمية، أو يسمح بقيود أمنية على عقد الاجتماعات، وحتى تكتمل دائرة حماية الحريات الحزبية ينبغي ألا تعوق السلطات التنفيذية القوانين التي تصدر من السلطة التشريعية بخصوص حماية الحريات الحزبية. وعلى ذلك فإنه يجب أن تتواءم التشريعات ككل في انسجام مع حماية الحريات الحزبية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

هذا وحرية تكوين الأحزاب والمؤسسات والمنظمات السياسية يكفل مبدأ حرية المعارضة لكونها تمثل ظاهرة صحية في الحياة السياسية. فالديمقراطية لا تقوم فحسب على أن الأغلبية حق الحكم ولكنها تقوم كذلك على أن للأقلية حق المعارضة وتبدو أهمية تعدد الأحزاب في جعل هذه المعارضة منظمة.

إن ممارسات الحرية والحقوق السياسية لا يمكن تحقيقها دون تنظيم، والأحزاب السياسية هي التي تتولى هذا التنظيم، فالتنظيم كما يقول "روبرت ميشيلز" هو الوسيلة الوحيدة لخلق إرادة عامة، وهو في يد الجماعة الضعيفة سلاح من أسلحة الكفاح ضد الأقوياء.

هذا وبالرغم من أن بعض الدول لم يرد في دساتيرها أو تشريعاتها ما يشير إلى حق المواطنين في إقامة أو

تكوين الأحزاب السياسية من عدمه ، إلا أن النظام الحزبي فيها قائم بالفعل ويؤدي وظائفه بكفاءة وفاعلية كما هو الحال في بريطانيا واليابان ولبنان.

وبوجه عام فإن تعدد الأحزاب يكفل ضمانات لممارسة الأفراد لحرياتهم العامة.

7- الأحزاب والمشاركة السياسية:

تساهم الأحزاب السياسية في تشجيع التجمع الإنساني بكل صوره لتحقيق أهداف مشتركة مثل التجمع الإنساني و تدريب المواطنين على العمل السياسي، تشجيع المشاركة السياسية في شؤون بلادهم وتنمية الشعور بشرعية الحكومة من خلال عمليات الحملات والحوار وتنمية الشعور بالتكامل الوطني، مما يعمل على شعور الأفراد بالأمن السياسي ويحقق توفر الشجاعة في ابداء الرأي في المسائل العامة.

ويقصد بالمشاركة السياسية الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر¹.

وهناك نوعان من الأنشطة تمارسها الأحزاب السياسية فيما يخص المشاركة السياسية وهي:

أ- أنشطة تقليدية تتمثل في التصويت وحضور الندوات والمؤتمرات والاجتماعات العامة، والمشاركة في الحملة الانتخابية بالمال أو بالدعاية، والاشتراك في عضوية الأحزاب السياسية.

ب- أنشطة غير تقليدية تنقسم إلى:

1- أنشطة قانونية مثل: تقديم الشكاوى.

2- أنشطة غير قانونية مثل الاغتيال والثورة.

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم الأدوات التي تمكن المواطنين من المشاركة، والإسهام في الحياة السياسية فهي تقدم المترشحين الصالحين لتولي الوظائف النيابية والإدارية والعامة، وهي التي تقدم البرامج السياسية والطرق اللازمة لتنفيذها والوسائل الفعالة لنقد أعمال الحكومة.

ويعطي وجود الأحزاب فرصا للاختيار بين البرامج وسياسات متباينة تتقدم بها الأحزاب المختلفة، ويسعى كل حزب منها إلى الحصول على تأييد المواطنين لبرامجه وسياسته في الانتخابات العامة ليحصل على أغلبية تمكنه من تولي الحكم، ووضع هذه البرامج موضع التنفيذ.

ولقد أثبتت التجربة الحاجة الناخب لوجود الأحزاب السياسية، فالناخب يحس بالحاجة إلى من يقوده، ويقدم له برنامجا، ويفسر ما كان غامضا عليه من الشؤون العامة، وتحقق الأحزاب السياسية تنظيم وترتيب الأفكار والمبادئ السياسية والاجتماعية المختلفة، ووضعها في شكل أولويات ولا شك أن الرغبة والميل إلى المشاركة السياسية يزداد مع التحضر ونمو وسائل الاتصال الجماهيري، وانتشار التعليم والقضاء على الأمية بصفة عامة

1- لطيفة إبراهيم خضر: الديمقراطية بين الحقيقة والوهم ، الطبعة الأولى، القاهرة، عالم الكتب 2006، ص 182 .

والأمية السياسية بصفة خاصة.

8- الأحزاب وعملية التحديث والتنمية السياسية:

تكتسي الأحزاب السياسية أهمية خاصة في البلدان النامية، فهي تساهم في تثقيف المواطنين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم نحو أنفسهم ونحو بلدانهم، كما أنها تمثل حلقة وصل بين المواطنين وبين الحكومات هذه البلدان التي لا تصلها الأخبار و أحوال ومطالب بعض الأقاليم البعيدة، بسبب تخلف وسائل الاتصال والنقل وعدم اكتراث العدد الهائل من الفئات الشعبية المحرومة بأمور السياسة.

كما أن مهمة طرح برامج وخطط تقع على عاتق الأحزاب، التي تسعى إلى تجسيدها على أرض الواقع في حال وصولها إلى الحكم، أو على الأقل رفعها وطرحها على الهيئات الصانعة للقرارات.

ولذلك اعتبر البعض الأحزاب "أهم أدوات التحديث على الإطلاق في المجال السياسي فالحزب قوة حاسمة للتحديث في كافة المجتمعات المعاصرة¹.

وعليه فإن مسؤولية تجاوز أزمات التنمية السياسية الناجمة عن تركة الاستعمار أو الناجمة عن العمليات التحديث السياسي، تقع على مسؤولية الأحزاب السياسية على وجه الخصوص.

وهذا ما أكدت عليه أدبيات التنمية السياسية، حتى أنها اعتبرت رمزا للتحديث السياسي مثلما تمثل السدود والمصانع رمزا للتحديث الاقتصادي.

ومن هنا فالأحزاب السياسية تحقق التطور من أوضاع تقليدية التي تقوم على أعراف موروثية، وذات طابع قبلي أو عائلي إلى أوضاع حديثة، التي تقوم على مؤسسات يتخصص كل منها في وظائف معينة، وسياسة عقلانية قائمة على الاختيار الشعبي، ويرتبط مفهوم التحديث بالتنمية السياسية ويستند مفهوم التحديث السياسي على النقاط الآتية كما حددها "لوسيان باي".

- اتجاه عام نحو المساواة بشكل يسمح بالمشاركة في صنع السياسة والمنافسة على المواقع المختلفة.

- قدرة النسق السياسي على صياغة السياسات المختلفة وعلى تنفيذها.

- التنوع والتخصص في الوظائف السياسية.

- علمانية العملية السياسية، أي فصل السياسات عن الأهداف الدينية.

9- ضمانات انتقال السلطة بطريقة سلمية:

يقدم تعدد الأحزاب طريقة سلمية لتغيير القيادات وإحلالها من خلال الانتخابات العامة، وبذلك يمكن ضمان الانتقال الشرعي والسلمي للسلطة بطريقة ديمقراطية إلى حكومة والبرلمان المشكلين من قبل الحزب الذي يحوز ثقة الناخبين.

1- أسامة غزالي حرب: الأحزاب السياسية في العالم الثالث، المرجع السابق، ص 43.

10- توفير الشرعية السياسية:

تعتبر الشرعية السياسية هي البناء الدستوري المقبول، وهي المصدر الذي يستمد منه النظام السياسي سلطته النهائية، وتقوم الأحزاب السياسية بدور كل مشكلة في ثلاث جوانب وهي:

- نشاط الأحزاب في ترقية شرعية النظام من خلال حشد التأييد الجماهيري.
- نشاط الأحزاب في تقديم مظلة واسعة من العلاقات المتداخلة والتي تجمع بين القطاعات المختلفة.
- وأخيرا ما تقوم به الأحزاب من الإلحاح من أجل تقديم أهداف معينة للحكم¹.

11- التكامل الوطني:

يعني التكامل الوطني، إدماج العناصر الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعرقية والجغرافية في الدولة الواحدة، ويعمل الحزب على نمو أو زيادة الإحساس بالوحدة الوطنية. فقد اهتمت غالبية الأحزاب السياسية الحاكمة في كثير من الدول بتحقيق التكامل الوطني من خلال إحكام السيطرة على كافة أنحاء إقليم الدولة، والحد من الولاءات الذاتية الضيقة، حيث يكون انتماء الأفراد إلى الأحزاب السياسية على أساس البرامج والأفكار والمصالح، وليس على الأسس العرقية، أو غيرها من العوامل التي تشيع الفرقة بين أبناء الوطن الواحد. ويحاول الحزب كذلك التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة وإضعاف روح التنافس الشخصي من أجل تحقيق مصالح جماعية مشتركة.

12- ضمان الرقابة الشعبية:

يوفر الحزب السياسي وهو خارج السلطة توفير معارضة منظمة تراقب الحكومة وتحاسبها، وتنقدها عندما تنحرف، مما يضمن رقابة الشعب على أعمال الحكومة، فتضع الحكومة في اعتبارها النقد الذي يمكن أن يوجه إليها، والذي قد تؤدي إلى إسقاطها، كذلك فإن وجود أحزاب يراقب بعضها البعض، و يكشف عن أخطاء الآخر يؤدي إلى تعرف الشعب على حقيقة الأمور العامة.²

وهكذا يتبين لنا بأن مهمة الأحزاب السياسية القيام بمراقبة ومحاسبة الحكومة أي الأحزاب الفائزة في الانتخابات وحملها على انجاز ما وعدت به القاعدة الشعبية في الحملات الانتخابية والتصرف وفق ما تقتضيه المصالح العامة للمجتمع.

خامسا: الأحزاب السياسية وعلاقتها بالجماعات الاجتماعية:

انطلاقا من تعريفاتنا السابقة حول الأحزاب السياسية، وقلنا بأنها مجموعات من الأفراد تنسجم وتتوافق مع بعضها البعض من أجل تحقيق أهداف ورغبات مشتركة تتمثل في الوصول إلى الحكم بالطرق الديمقراطية

1- نور الدين زمام: القوى السياسية والتنمية، دراسة في علم اجتماع السياسي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2007 ص 191.

1- دبندار شفيق الدوسكي: التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي الحديث، المرجع السابق، ص 32.

السلمية تحت إطار الشرعية والمشروعية القائمة، إلا أن مجتمع الدولة لا يتألف من هؤلاء فحسب بل يتعدى ليشمل فئات وطبقات وأفراد أخرى، منهم ما نطلق عليه الجماعات ذات مصالح الخاصة التي تتكون مع بعضها بعضا بصورة تجمع بشري من أجل تحقيق مصالح خاصة بها تختلف في مضمونها عن تلك الأهداف التي تبتغيها الأحزاب السياسية¹.

ويطلق عليها البعض بجماعات الضغط أو الجمعيات النفعية كما يطلق عليها البعض بجمعيات الأروقة نظرا لكونها تباشر عملها بشكل مستمر على سبيل الخفاء الذي قد يصل إلى حد السرية التامة في بعض الأحيان. إذا فالأحزاب السياسية والجمعيات ذات المصالح الخاصة يشتركان في كونهما تجمعات بشرية تعمل كل منهما بوسائلها الخاصة في سبيل تحقيق أهداف معينة، وتأخذ شكل نشر وإعلان وبث الأفكار والمبادئ والفلسفة أو الإيديولوجية الحزبية في الحالة الأولى وصولا إلى اعتلاء السلطة، بينما تأخذ صورة تحقيق أهداف ومصالح المالية أو إقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية أو علمية في الحالة الثانية، باختلاف النشاط الذي تمارسه هذه الجماعة أو الفئة من فئات المجتمع داخل الدولة أو خارجها، وكلاهما بلا شك يعدان من الدوافع المؤثرة والضاغطة في السياسة العامة للدولة، فهما بمثابة قوة مستترة تؤثر على النظام السياسي وتحركه بجانب الحكام الظاهرين الكائنين في الدولة، فخيوط الدولة تتجمع في أيدي هؤلاء بجانب الرأي العام الشعبي بحركتها كيفهما شاءوا وكما أرادوا ووصولاً إلى الأهداف القومية الذاتية التي يرغبون في تحقيقها. ولذلك رأينا أن نتناول بالدراسة هذه الجماعات الضاغطة و علاقتها بالأحزاب، نظرا لأهميتها ودورها في ممارسة السلطة والتأثير عليها وفي رسم السياسات العامة في الدولة داخل النظام السياسي القائم.

1 - الجماعات ذات المصالح الخاصة وأنواعها:

تعرف الجماعات ذات المصالح الخاصة أو جماعات الضغط، بأنها تلك الجماعات المنظمة التي تهدف من أنشطتها إلى التأثير على السلطات العامة لكي توجهها في سياستها وأعمالها وفقا لما تقتضي مصلحة تلك الجماعات. فهي انسجام مجموعة من الأفراد أو الفئات من فئات المجتمع ذات مصالح مشتركة تسعى إلى تحقيق هدف أو غاية واحدة، بالإضافة إلى الضغط المرتبط بالعمليات السياسية التي تباشرها هذه الجماعات من قبل صانعي القرارات في النظام السياسي، من أجل تحقيق أغراضها ومصالحها بوصفها جماعات سياسية، ومصالح الجماعات المتعددة داخل الدولة لا حصر لها، فقد تكثر أو تنحسر هذه المصالح وفقا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة في الدولة².

1- فرانك أدلوف: المجتمع المدني النظرية والتطبيق السياسي، ترجمة، عبد السلام حيدر، القاهرة، مركز المحروسة للنشر 2008، ص137.

2- تشارلز تلي: الحركات الاجتماعية (1768-2004)، ترجمة، ربيع وهبة، الطبعة الأولى، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص 14.

وبالتالي تتعدد هذه الجماعات التي يطلق عليها بجماعات الضغط داخل المجتمع بتعدد تلك المصالح استنادا إلى نشأتها المرتبطة بها بصفة عامة، من أجل الدفاع عنها وحمايتها والوصول إلى تحقيقها والتي انتشرت بشكل ملحوظ عقب الثورة الصناعية التي اجتاحت أوروبا، وما ترتب عليها من تقسيم العمل والدقة في التخصص وقيام بالمشاريع والمصانع العملاقة حتى بلغ عدد جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال ما يزيد عن الألفين وخمسمائة جماعة ضاغطة، ولقد تعددت المعايير في سبيل التوصل إلى تحديد أنواع تلك الجماعات بصفة عامة، وما ذلك إلا لصعوبة التعرض لذكر كل جماعة على حدة وبيان طبيعتها وأهدافها. ففي حين ذهب البعض إلى القول بمعيار موضوعي نجد أن البعض الآخر يستند إلى معيار الزماني ثم نجد ثالث يركز إلى معيار المكاني.

والمعيار الموضوعي هو الذي ينصب على الهدف الذي تبتغي الجماعة تحقيقه أو المصلحة التي تبتغي الوصول إليها، ولذا نجد أن هناك الجماعات المهنية والجماعات العقائدية، أما عن الجماعات المهنية فتضم جميع التنظيمات التي تهدف إلى توفير الضمانات والامتيازات المادية لأعضاء أو فئات الأفراد المنتمين إلى المهنة، والذين يمارسونها ويدخل في هذا الإطار النقابات العمالية ونقابات أرباب العمل، ولعل من أهم هذه الجماعات المهنية النقابات بأنواعها المختلفة، نقابة المحامين والأطباء والمهندسين والصيادلة واتحادات الصليب، وشركات التأمين واتحاد العمال الأمريكي، وهذه الأمثلة لجماعات الضغط القائمة في الولايات المتحدة الأمريكية بناء على المعيار الموضوعي¹.

في حين أن جماعات العقائدية هي تلك الجماعات التي تلتزم بحماية والدفاع عن المثل الانسانية أو دين معين أو فلسفة عقائدية أو مبادئ علمية، وفي هذا الفرع من الجماعات تدخل الجمعيات الدينية والعلمية والاجتماعية وكذلك الجمعيات المختصة في الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن حقوق الزوج وجمعيات الأمومة والطفولة وجمعيات العناية بالسجون والمساجين، إلى ما هنالك من جمعيات وفي مقدمتها اللوبي الصهيوني اليهودي الذي يدافع عن كيان ووجود دولة إسرائيل والذي ينتشر بشكل ملحوظ في الولايات المتحدة الأمريكية، ويمتد إلى معظم الدول الأوروبية.

وهذه الجماعات لا تبتغي من وراء أعمالها وأنشطتها تحقيق مصالح مادية، بل الدعاية والدفاع عن مصالح معنوية ومبادئ وأسس تتبناها وتحاول إصلاحها وتحسين ظروفها .

أما المعيار الزماني فإن الاستناد إليه يؤدي إلى تقسيم الجماعات ذات المصالح الخاصة إلى جماعات تقليدية وجماعات حديثة، وهو يبين من مسمى هذا المعيار، فالجماعات التقليدية هي التنظيمات القديمة كالطوائف والرأسماليات الأجنبية والأسر الإقطاعية والعشائر القروية، أما الجماعات الحديثة فتتمثل في الشركات التجارية

1- حسن سيد إسماعيل: النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية 1977، ص58.

والصناعية والبنوك وجمعيات التجار والصناع والمزارعين وذوي المهن المختلفة.

اما المعيار المكاني هو الذي يقوم على أساس التمييز بين الجماعات الداخلية والجماعات الخارجية، فالجماعات الداخلية تنصرف إلى الفئات والمجموعات الكائنة داخل حدود الدولة، والتي تبشر نشاطها فيها وإليها تنسب أغلب جماعات الضغط. أما الجماعات الخارجية فهي التي تمتد بنفوذها وأهدافها إلى خارج حدود الدولة لتشمل دول أخرى وأهمها الجماعات الماسونية ومصالح الاستخبارات الأمريكية وشركات البترول العالمية. وبالرغم من وجود تصنيفات أخرى لا حصر لها للجماعات الضاغطة، إلا أن الغاية من وراء ذلك في نهاية الأمر هو الرغبة في الوصول إلى تحديد طبيعتها وتحديد الهدف الذي ترغب هذه الجماعة في تحقيقه، ووصولاً إلى دراستها بشكل يؤدي إلى تحديد مفهومها بشكل واضح دون لبس أو غموض أو خلط بينهما وبين الكيانات والتنظيمات الأخرى.

ولعل التحليل الواضح لجماعات الضغط، يمكننا الوصول إليه من خلال دراستنا لهذه الجماعات ففي الولايات المتحدة الأمريكية التي تعددت فيها الأجناس البشرية بشكل ملحوظ واختلفت الانتماءات وتميزت ألوان البشر عن غيره، وتعددت الاتجاهات الفكرية والفلسفية بل الإيديولوجية وبرزت المصالح فيما بين هذه العناصر بشكل لا حصر له، الأمر الذي أدى في نهاية الأمر إلى ظهور دور الجماعات الضاغطة النشطة من أجل الدفاع عن العنصر أو الجنس أو اللغة أو المصلحة المالية أو الاجتماعية أو الثقافية. إلا أن هذا لا يعني اقتصار هذا الأمر على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، بل احتلت هذه الجماعة دوراً بارزاً أيضاً في معظم الدول الأوروبية كفرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا وغيرها من الدول.

2- العلاقة بين الجماعات ذات المصالح الخاصة والأحزاب السياسية ووسائلها.

لتحديد العلاقة بين الجماعات ذات المصالح الخاصة وبين الأحزاب السياسية ينبغي بيان ما بينهما من أوجه تشابه ثم التعرض لما تتميز به هذه الجماعات عن الأحزاب السياسية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن للجماعات الضاغطة العديد من الوسائل والأساليب التي تلجأ إليها في سبيل الضغط على متخذي القرارات العامة، أو السلطة الحاكمة من أجل الدفاع عن مصالحها أو تحقيقها وذلك من خلال الجهات والهيئات التي تمارس في إطارها هذا الضغط.

ولشرح ذلك أكثر تفصيلاً نقوم بتقسيم هذه العلاقة كالآتي:

أ- العلاقة بين الجماعات ذات المصالح الخاصة والأحزاب السياسية:

هناك أوجه تشابه مشتركة بين الجماعات الضاغطة والأحزاب السياسية لما لها من أهمية كبيرة في قيامها بمحاولة التأثير على القرارات التي تتخذها الحكومة والتحكم في سلوك أعضائها.

فنرى أن كلاهما في بعض الأحيان ما يقتربان من بعضهما البعض إلى درجة الاندماج والتكوين، كما هو

الحال بالنسبة لحزب العمال البريطاني المكون من اتحادات التجارة البريطانية واتحاد العمال البريطاني وبعض النقابات الأخرى، فهذه الجماعات ما هي إلا أعضاء تابعة لحزب العمال الذي ييسر يده على كافة الاتحادات فيؤثر فيها ويتأثر بها.

كما نلاحظ ذلك عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي في جمهورية ألمانيا الاتحادية الذي فيه الاتحاد النقابي الرئيسي بمثابة العنصر الفعال إلى فترة طويلة. أما في فرنسا فالتقاليد النقابية تؤكد استقلال النقابات عن الأحزاب على أساس أن استقلال الأحزاب بالنسبة لنقابات أمر طبيعي هناك.

هذا ما بدأ بإعلان اتحاد العمال عام 1906 استقلاله التام في مواجهة الأحزاب، إلا أن هذا الأمر لم يدم طويلا حتى 1936 حيث عمل الحزب الشيوعي على استمالة اتحاد العام للعمال حتى صار جهازا ملحقا بالحزب الشيوعي الفرنسي. وذات الحال بالنسبة للعلاقة بين الاتحاد الفرنسي الديمقراطي للعمل والاتحاد العام للعمال وبين الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الاشتراكي الفرنسي. ولكن بالرغم من أوجه التشابه بين الجماعات ذات المصالح الخاصة والأحزاب السياسية. يمكن إبراز أوجه الاختلاف بينها على النحو التالي:

1- من حيث الهدف: فالجماعات الضاغطة تهدف من وراء القيام بأعمالها وأنشطتها إلى تحقيق مصالح خاصة بها تتمثل في مصالح اقتصادية أو أهداف إنسانية، وبالتالي فإن العمليات التي نطلق عليها بالعمليات السياسية التي تقوم بها الجماعات الضاغطة الهدف منها في نهاية الأمر هو التأثير العام لخدمة مصالحها فقط دون التفكير في الوصول إلى الحكم أو المساهمة فيه.

ولذلك فإن نشاطها يبقى خارجيا حيث لا تقوم بترشيح مرشحين لها في العملية الانتخابية وإن كانت تميل إلى تأييد حزب ما أو مرشح محدد بغية الوصول إلى هدفها المحدد والمحدود¹.

¹ أما الأحزاب السياسية فهدفها الأول والأخير يتمثل في الرغبة الأكيدة في الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها، بجانب الحكام أو السلطة القائمة أو الحزب الحاكم، وبالتالي فهي تنسم دائما بالطبيعة السياسية التي تدور حول الاستيلاء على السلطة والسياسة العامة للدولة، فأهدافها سياسية في الأصل وأن وجدت أهداف اجتماعية واقتصادية بجانبها.

2- من ناحية المكان: جماعات الضغط غالبا ما تتخذ مناطق محددة لنشاطها، وبالتالي فهي لا تهتم إلا بالتشريع والقرارات التي تؤثر في هذه المناطق أو على مصالحها.

أما الأحزاب السياسية فتهتم بكل تشريع أو أي قرار يهم كافة أفراد الشعب، وتسعى لتمثيله كليا غير مقيدة بمنطقة معينة وإنما يمتد نشاطها إلى كافة حدود الدولة.

3- من ناحية أسلوب العمل: إن الجماعات الضاغطة غالبا ما تصب جل اهتمامها بالقرار العام أو التشريع قبل

1- تشارلز تلي: الحركات الاجتماعية، المرجع السابق، ص 262.

صدره، أي تحاول التأثير في مضمونه على نحو يحقق مصالحها أثناء اقتراحه ومناقشته أو الأعمال التحضيرية الخاصة به. في حين أن الأحزاب السياسية تهتم بالدرجة الأولى بما يترتب على صدور التشريع أو القرار من آثار عند تنفيذه ومدى قبوله أو الاعتراض عليه من قبل الرأي العام. ولذلك أجاب "فرانكلين" عندما سئل عن سر قيادته السياسية بالقول بأنه يعرف الطريق الذي سيسلكه الناس ثم يعرج إليه كالبرق ليكون في مقدمتهم¹.

4- من حيث الوسيلة أو الأسلوب: إن الأساليب التي تلجأ إليها الأحزاب السياسية في سبيل تحقيق أهدافها هو أن تكون مشروعة وعلنية، وذلك على خلاف الجماعات الضاغطة فالغالبية من أساليبها تتسم بعدم المشروعية والتي تمارسها بصورة غير علنية، كالرشوة والتجسس للحصول على المعلومات واستغلال النفوذ الاجتماعي والمالي أو الاقتصادي وغيرها من الوسائل متبعة في ذلك القاعدة التي تقول "ما هو الأسلوب الذي يحقق أفضل النتائج بأقل النفقات الممكنة من مال وجهد والوقت".

5- من حيث المسؤولية: أن الأحزاب السياسية تتحمل أعباء المسؤولية كاملة أمام الرأي العام وذلك من خلال رقابتهم لها، وللبرامج التي وعدت بها ومتابعة تنفيذها على أرض الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي. في حين أن الجماعات الضاغطة لا تكون مسؤولة مباشرة أمام الجماهير عن أعمالها، وذلك لكونها تمارس أغلبها في الخفاء وعدم القدرة على حصرها.

وبالنظر إلى صغر حجم الإمكانات المادية لجماعات الضغط في بعض الأحيان، فإنها تتمتع عادة بتأييد أعداد أقل من الأحزاب السياسية. هذا بالإضافة إلى المقارنة مع الأحزاب السياسية التي تتميز بضخامة مادياتها التي تزيد وتقل حسب طبيعتها.

ب- أساليب الجماعات ذات المصالح الخاصة:

إذا كانت الجماعات الضاغطة تمارس دورا فعالا بالنسبة للعمليات السياسية بصورة غير مباشرة، إذا ما قورنت بالأحزاب السياسية إلا أنه لا يمكن إغفال هذا الدور بالنسبة إلى تخطيط وتنفيذ السياسة العامة في الدولة على ضوء ما تقوم به من اتصالات واسعة، وتأثير في كل من أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهي تستعمل في سبيل ذلك وفي سبيل الوصول إلى تحقيق مصالحها الخاصة أساليب متنوعة ومتعددة تختلف باختلاف الظروف العامة المهيأة المباشرة للضغط، ومدى توافر العناصر التي يمكن الاعتماد عليها وتعرض لهذين الأمرين في البندين التاليين:

أ- السلطات محل الضغط: إذا كان الهدف لدى الجماعات الضاغطة يتمثل في الرغبة في تحقيق مصالحها الذاتية، فإن ذلك يدفعها ويحركها نحو ضرورة أحكام السيطرة والتأثير على السلطات المختلفة في الدولة، بصفتها قد تملك القوة والسلطة الفعلية والتنفيذية لسياسات الدولة وخططها ووضع قوانينها موضع التطبيق، بالإضافة إلى

1- إيمان محمد حسني عبد الله: الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012، ص60.

محاولاتها المستمرة في التأثير على الرأي العام لبرمجته على نحو يؤدي إلى الوقوف بجانبها ،في اتجاه الضغط على تلك السلطات لتحقيق المصالح والأهداف الخاصة بها.

وقد تلجأ هذه الجماعات كلما كان سائدا قديما وحديثا إلى الضغط أثناء القيام بأنشطتها إلى أساليب غير مشروعة، كالرشوة وتقديم الهبات والعطايا وإعداد الموائد الفاخرة لاستمالة أعضاء من السلطات وناقلين في السلطات الحاكمة لشراء أصواتهم وكسب تأييدهم¹.

كذلك تقوم بمتابعة كافة مراحل التشريع لتستطيع ممارسة ضغطها في المرحلة التي تناسبها، ووسيلة اللوبي Lobby كانت أفضل هذه الوسائل الفنية على الوجه الإطلاق لهذه الجماعات، في ظل النظم السياسية الحديثة وان كانت هذه الوسائل تحتاج إلى أعداد كبيرة من ذوي الخبرة السياسية والحكمة . و القدرة على مواجهة البرلمانين وشرح الموضوعات المختلفة لهم وإقناعهم بها، كما تلجأ في عملها إلى طلب من اللجان المتخصصة في البرلمان للمعلومات والإحصائيات والأبحاث العلمية والدراسات المستفيضة ،بإمدادها بها ويعتبر ذلك نصرا كبيرا لجماعات الضغط.

كما قد تلجأ إلى الاستعانة واللجوء إلى وسائل أخرى في مقدمتها الاشتراك في العمليات الانتخابية، ولكن هذا لا يعني أنها تقوم بتقديم مرشحين للانتخابات نيابة عنها ، وإنما تهدد إما بالتأييد أو عدم تأييد حزب أو أحزاب، مما تدخل في هذه الانتخابات المؤهلة للرئاسة أو الدخول في المجالس النيابية.

وبالتالي فعملها مقصورا على ذلك على خلاف الأحزاب السياسية، وذلك ضمانا لتنفيذ وتأيد مخططاتها المستقبلية ولدى نجد أنها تنفق كثيرا من الأموال الطائلة ،في سبيل تأييد حزب معين ومساعدته بكل إمكانياتها المادية والمعنوية لفوزه في العملية الانتخابية. ولا تمارس الجماعات الضاغطة ذات المصالح الخاصة أسلوبها الضاغط وعملياتها النشطة وأنشطتها المتعددة على السلطات فحسب، بل يتعدى ذلك إلى التأثير على الرأي العام الشعبي في مجمله، ويأتي هذا التأثير من خلال تنظيم جماعي يضم أفراد متعددين وتأتي عملية الضغط هذه من خلال استمالة الرأي العام إما مباشرة عن طريق الدعاية المنظمة، أو عبر الحكام من خلال الوسائل السياسية التي يعهد القانون إليهم باختصاص ممارستها .

والرأي العام كما يعرفه " ألفريد سوفي" هو تلك القوة العارمة التي لا يستطيع الحكم أن يستقر ويدوم بدون أن تكون قابلة للوجود.ولذلك لا يسعى أي دستور أو قانون أن يحدد معالم الرأي العام ،أو أن يستخرج قواعده حيث يمتزج بالشعب الذي يمثل من تخیلاته واتجاهاته ومتطلباته ، فيكون بفعل أساليب وعوامل لا يزال العلم السياسة يتحرى عن نوعيتها أو الطريق التي به يتسرب إلى طياتها.

كما تستعمل الجماعات الضاغطة العديد من الوسائل التي بها تستطيع أحكام السيطرة على الرأي العام من

1- بومدين طاشمة: مدخل إلى علم السياسة مقدمة في دراسة أصول الحكم ، الطبعة الأولى، الجزائر ، جسر للنشر والتوزيع 2013، ص164.

خلال استمالاته إلى جانبها، وصولاً إلى تحقيق أهدافها منها الدعاية الدولية المنتظمة لمبادئها وأفكارها وتصوراتها، بالنسبة لمعالجة الموضوعات التي تدخل في اختصاصها وكذلك طبع الكتب والنشرات وعقد الندوات، وإلقاء الخطب واستخدام الوسائل الإعلامية من صحافة مكتوبة وسائل مرئية ومسموعة وغيرها من الوسائل التي تلجأ إليها مدعية الحقيقة ذاتها، أو بصورة مشوهة لاجتذاب واستمالة الرأي العام الشعبي.

ب- أساليب الضغط:

إن نوعية الوسائل والأساليب التي تستخدمها الجماعات ذات المصالح الخاصة على النظام السياسي والرأي العام لا يمكن وضع تعداد حصري لها، فمثلاً تستخدم هذه الجماعات الإقناع باعتباره الطريق العادي الذي يسلكه مع كافة السلطات محل الضغط، وهذا هو أول أسلوب تلجأ إليه تلك الجماعات باعتباره متخذاً شكل المناقشة وإثارة الجدل حول معالجة أمر ما، مع من ترى اللجوء إليه لإجابتها على طلبها، وتبرر موقفها خلال هذه المناقشة بالأدلة والقرائن التي بها تستطيع أن تطابق الفكر بين كلا الجانبين، وهنا يتحقق معنى إقناع وهذه الوسيلة تعد من الوسائل الديمقراطية السليمة التي توصف بالعلنية والمشروعية، استناداً إلى ما للفرد من حرية إبداء الرأي والدفاع عنها بشئى الأساليب والوسائل المشروعة والمستمدة من مبادئ المواطنة.

أما إذا لم تنجح هذه الوسيلة فإن تلك الجماعات تميل إلى استعمال وسيلة أخرى، تتمثل في اللجوء إلى استمالة الرأي العام من جانبها بالوسائل الدعائية والإعلامية السابق الإشارة عنها.

كما قد تكون عملية الضغط باستخدام وسيلة الأموال، وقد تتخذ هذه العملية في شكل مظهر جديد يكون في صورة مكاتب المنتشرة في كافة أنحاء الدولة مزودة بخبراء سياسيين واقتصاديين، وذوي أفكار وأيديولوجيات متعددة مدعمة بالأموال طائلة، كي تقوم بتنفيذ مخططاتها من ناحية تمويل المشروعات العامة على سبيل التبرع أو دفع النفقات، أو الهبات والهدايا والعطايا وتدعيم الحملات الانتخابية لأحد الأشخاص أو خاصة لأحد الأحزاب السياسية.

ولذا كان المال يلعب دوراً رئيسياً بالنسبة للأحزاب السياسية تحت تأثير هذا الضغط ولا أدل على ذلك مما نشاهده في الوقت الحاضر بالنسبة لمختلف الانتخابات. وإذا كانت الأحزاب السياسية تستمد قوتها بما لديها من مبادئ وأفكار وفلسفات وإيديولوجيات متنوعة وإمكانات مادية ومعنوية وبرامج وسياسات انتخابية، ومدى ما تتمتع به من تأييد وتعاطف من قبل الرأي العام، وأيضاً من كم عدد الأعضاء المنتمين إليها وخاصة أحزاب الشعبية على خلاف أحزاب اللجان، فإن الجماعات ذات المصالح الخاصة كذلك تستمد قوتها من عناصر متعددة يأتي في مقدمتها عدد الأعضاء، وبما تمتلك من إمكانيات مادية ومدى استمالة الرأي العام لأفكارها.

فبالنسبة لعدد الأعضاء نجد أن ذلك يمثل أهمية كبيرة في عمل جماعة الضغط حتى ولو لم تبذل أي جهد أو تنفق قسط من الأموال أو تقدم أي معلومات للجهات المعنية، فإذا كانت الجماعة الضاغطة تتميز بكثرة عددها

فإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى اهتمام الأحزاب السياسية بها، لا سيما الأحزاب الشعبية وذلك للحصول على ارضائها وتأييدها في العملية الانتخابية قبل إجرائها، وبعد إجرائها لضمان بقاء الحزب على المستوى الحياة السياسية لمدة أطول وبالقوة وفعالية.

ونحن إذ نلتزم بقاعدة وحيدة في بحثنا تفرض علينا المحافظة على نوعية ما هو سياسي، وتهيئة مشاركة جماعات ذات طابع خاص، ومن هنا يمكن القول أن الحزب السياسي جماعة لها حدودها مثل الجماعات الأخرى، ولا يمكن أن تختلط بالمجتمع السياسي في جملته، ولكنها تلتقي بهذا المجتمع في موضوعه وهو المصلحة العامة، ومن هنا تختلف على الجماعات الأخرى التي ذكرناها من قبل، لأن الحزب السياسي يتجه إلى الإنسان بوصفه مواطنا أي بوصفه عضوا في المدينة، بغية الارتقاء بهذا المواطن وبهذه المدينة في تحقيق ما يرى أنه الخير العام، والحزب لا يمثل هذا الخير العام فحسب، وإنما يعطي عنه صورة ذاتية وفي الوقت نفسه يعمل مباشرة من أجل تطلع المدينة في جملته، وهكذا يتميز عن الجماعات التي يعبر فيها الإنسان عن فكره بوصفه عاملا أو رب أسرة أو طالبا سعيًا وراء هدف آخر، لأن الجماعات حتى لو كانت تحقق بدورها الخير العام، فهي تستخدم في ذلك دائرة فرعية وترتكز على ما تراه أنه الخير الخاص بها¹.

إذن فالحزب شأنه في ذلك شأن المدينة لا يستطيع الادعاء بأنه يدمج جميع ألوان نشاط الإنسان، ولا أن يقدم له تركيبا يوحد وجوده بأكمله، ويتصف مثل هذا الادعاء بالاستبداد.

إن أصالة الحزب ومبرره يرجعان إلى أنه يستند إلى طراز من التبعية وطراز من الخير العام واضحي المعالم. **سادسا: النظام الحزبي و أثره على النظام السياسي:**

في دراسة أثر النظام الحزبي على النظام السياسي، لابد أولا من التعرف على النظام الحزبي نفسه و العوامل المؤثرة، وذكر أنواعه. ولإيضاح الصورة المتكاملة لكل نوع من أنواع النظم الحزبية، يجب الاستشهاد بمثال أو أكثر مما يؤخذ به في الدول المعاصرة.

أ – النظام الحزبي:

ينصرف الذهن عادة، عند الكلام على النظام الحزبي، إلى مجرد عدد الأحزاب الساعية وراء السلطة في دولة ما، ولكن عدد الأحزاب ليس إلا بعدا واحدا من أبعاد العناصر التي يتألف منها النظام الحزبي، وإن كان أوضاعها جميعا. وذلك أن النظام الحزبي هو جملة العلاقات المتبادلة بين الأحزاب السياسية و المجتمع السياسي و الرأي العام و الوظائف التي تؤديها، و عليه تتفاوت الانظمة الحزبية تبعا لتفاوت الأبعاد الرئيسية لهذه العناصر. وبالتالي، يؤلف عدد الأحزاب أبعاد عناصر النظام الحزبي. ففي بعض الدول و بموجب القانون أو بتأثير الظروف، لا يوجد إلا حزب واحد. و في دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا، تقوم المنافسة

1- هينري تيري: الجماعات كقوة فعالة، ترجمة، رشدي كامل صالح، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2013، ص260.

السياسية عادة بين حزبين رئيسيين فقط . و في دول اخرى كإيطاليا والمانيا توجد عدة احزاب ، وتكون الحكومات فيها عادة ائتلافات متعددة الاحزاب . وأخيرا تقوم في دول اخرى حزب قائد على رأس جبهة وطنية. و البعد الثاني في عناصر النظام الحزبي هو توزيع الدعم بين الاحزاب ، أو مدى تمتع الاحزاب بدعم الناخبين . ففي بعض الدول ، كالسويد و كندا يتمتع حزب او حزبان بدعم من الناخبين في الظروف العادية . و في دول اخرى ، توجد عدة احزاب و لكن كلا منها لا يستطيع الحصول الا على دعم قليل ، و هذا ما كان على سبيل المثال ، في فرنسا في ظل الجمهورية الرابعة .

و العنصر الثالث علاقة الاحزاب بالمجتمع السياسي . فقد تكون هيمنة الحزب نتيجة دعم يمنحه اياه بحرية مجتمع حر ، اي افراد يتمتعون بحق اختيار او اقتراع كامل . و قد تكون هذه الهيمنة نتيجة عقوبات قانونية او سياسية -اجتماعية يفرضها الحزب على السكان الذين يحرمهم من هذا الحق .

و العنصر الرابع في النظام الحزبي هو الرأي العام، الذي لا يقصد به مجرد رأي مشترك في مسألة عامة قائمة في ظرف معين يزول بعد زوال المسألة. و انما يقصد به ايضا مجموعة توجهات ثابتة نسبيا ، كمسألة نظام الحكم ، و مسألة الديمقراطية و مسألة التعددية أو الثنائية الحزبية . و في الوقت الذي يسعى فيه الحزب وراء التأثير في الرأي العام ، لا يستطيع الانفصال عنه تماما و تجاهل اتجاهه¹.

والرأي العام بهذا المعنى ، يجسد الثقافة السياسية الموجودة في مجتمع ما ، و المقصود بهذه الثقافة مجموعة الاتجاهات المتعلقة بالعملية السياسية ، كالإيديولوجيا و المواقف و المعتقدات ، و التعبير عنها . هي نتاج تجارب تاريخيه يصبح الكثير منها تقاليد قائمة بنفسها . و يعبر افراد المجتمع عن هذه الثقافة بمدى وعيهم او نضجهم السياسي و تصرفاتهم السياسية . و تنفرع عن الثقافة السياسية العامة ثقافات ثانوية او فرعية قائمة على خصائص إقليمية او اثنية او طبقية او دينية او مهنية . و يضاف الى هذه العناصر النظام الانتخابي المعمول به في ظل النظام السياسي القائم . و على سبيل المثال ، يفضي نظام التمثيل النسبي الى قيام نظام حزبي تعددي ، اما التمثيل الاكثري ذو الدورة التصويتية الواحدة فيرتبط بالنظام الحزبي الثنائي .

ومن كل ما تقدم ذكره ، يمكن القول بأن النظام الحزبي ذو تركيب معقد ، وهي متنوعة و عرضة للتأثر بعناصر النظام السياسي ، و بالنظام الثقافي -اجتماعي ، و بالتقاليد المتراكمة لدى المجتمع السياسي .

ب - اثر النظام الحزبي على النظام السياسي:

ذكرنا سابقا ان النظام الحزبي يتأثر بالنظام السياسي في جملته ، و بكل من عناصره على افراد . وهذا امر طبيعي، لان النظام السياسي هو الاساس او القاعدة التي يقوم عليها النظام الحزبي . و ما النظام الحزبي الا بناء من عدة ابنية مقامة فوق النظام السياسي و ان كان اهمها . و لكن النظام الحزبي لا يظل مجرد تابع للنظام

¹ صالح جواد الكاظم ، الانظمة السياسية ، العراق ، جامعة بغداد ، 1991 ، ص 115 .

السياسي او متأثر به . فقد يؤثر النظام الحزبي نفسه في النظام السياسي تأثيرات تختلف من نظام حزبي الى آخر ، ومن ظرف تاريخي -مكاني الى ظرف اخر يوجد فيه . و قد اصبحت هذا التأثير على حد من الوضوح بحيث اخذ معه التمييز بين الانظمة الحزبية المختلفة -الاحادية و الثنائية و التعددية -، يميل ، كما يلاحظ (ديفرجييه) ، الى ان يكون هو التصنيف الاساسي للأنظمة السياسية المعاصرة نفسها¹.

و لابد من التمييز هنا بين الاحزاب (المؤسسة)، اي التي تقوم هي نفسها بتأسيس النظام السياسي ، و الاحزاب (اللاحقة) ، اي التي تؤسس بعد قيام النظام السياسي .و من البداية ان الحزب المؤسس هو الذي يرسم اسس النظام السياسي قبل اقامته ، وهو الذي يطوره بعد ذلك ،وفقا لاتجاهاته السياسية و الايديولوجية . و في هذه الحالة، لا يملك الحزب مكانة (التأثير) في النظام السياسي فحسب ، بل مكانة (تغيير) هذا النظام ، اذا تطلب الامر ذلك . و هذا ينطبق على جميع الاحزاب التي تسقط انظمة سياسية و تقيم انظمة بديلة اثر توليها السلطة.

اما الاحزاب اللاحقة ، فهي ، بطبيعة الحال ، لا تملك القدرة على تغيير النظام السياسي الذي تقوم في ظله ، بل لا تستطيع احيانا العمل الا باجازته ، كما تملكها الاحزاب المؤسسة . و لكنها تستطيع التأثير في النظام السياسي اذا ملكت القدرة الذاتية على اتيانه و وجدت الظروف الموضوعية التي تسيره . و قد يكون هذا التأثير من القوة بحيث يؤدي الى تغيير جانب اساسي من النظام السياسي . وهذا ما يمكن لمسه في التغييرات التي احدثها النظام الحزبي الثنائي في كل من الولايات المتحدة و بريطانيا . و لكن هذه التغييرات اقل حدوثا في نظام تعدد الاحزاب .و يستنتج من ذلك ان تتفق الاحزاب المتعددة نفسها على احداث تغييرات .

ان تأثير الاحزاب ينطلق اساسا من ضرورة وجود حزبية ، اي الاحزاب نفسها .و قد سبق ان راينا ان نشوء الاحزاب ارتبط اصلا بالحاجة الى نظام جديد لإدارة المجتمع سياسيا ، بعد ان عجز النظام السابق لظهور الاحزاب عن هذه الادارة . وقد كان جوهر هذا النظام الجديد ان يحكم الشعب "نفسه بنفسه" ، اي ان يشارك هو نفسه في السلطة بوسائل يختارها هو نفسه ، وفي طليعتها الاحزاب . و هكذا تغدو الحزبية بذاتها "ضرورة" ، و ليست مجرد "حق" مطلق يملكه المواطنون بموجب قانون طبيعي او وضعي .

و يمكننا ان نحدد تأثير الاحزاب في دائرتين اساسيتين : دائرة التأثير خارج السلطة ، و دائرة التأثير ضمن السلطة ذاتها . و المقصود بالدائرة الاولى مجموعة الوظائف السياسية التي تؤديها الاحزاب خارج الحكم ، او قبل ان تصل اليه . اما الدائرة الثانية فيقصد بها الادوار التي تقوم بها الاحزاب لتكوين السلطة ، او لتحديد مسار ممارستها

و من البداية ان الفصل بين هاتين الدائرتين بشكل قاطع غير ممكن ، اذ هما متكاملتان ، و لا يمكن وجود احدهما من غير وجود الاخرى .و يتجسد تأثير الاحزاب خارج السلطة في عدد من الوظائف ، أهمها بلورة

¹ مورييس ديفرجيه ، الاحزاب السياسية ، ترجمة علي مقلد سعد ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، دار النهار ، 1980 ، ص 331 .

المسائل الاساسية التي تناقش في النظام السياسي .و قد تخص هذه المسائل النظام السياسي نفسه .و لا يشترط ان يقع هذا عند اقتراب موعد الانتخابات فحسب ¹.

و في ممارسة هذه الوظيفة ، لا يقف دور الاحزاب عند بلورة المسائل الاساسية ، بل يتجاوز الى تحديد اولوياتها و لهذا التحديد اهمية في تقديم هذه المسألة و تأخير تلك ، و في اثاره الرأي العام حول المسألة الاولى دون الثانية ، و اقناعه بتبني الموقف الذي يتخذه الحزب حيالها .

وتعمل الاحزاب على تمثيل المصالح و تكتيلها او تجميعها ، ومن ثم ازالة صراعاتها .و تقوم بهذه الوظيفة عادة الاحزاب المحافظة في الدول الرأسمالية .و ما تجمعها هذه الاحزاب هو مختلف مصالح الطبقات السائدة في المجتمع .و ذلك ان هذه الطبقات بشرائها المختلفة ، ليست كتلا اقتصادية و اجتماعية صلبة مترابطة ، بل قد تقوم بتناقضات بينها .و لذا كانت الحاجة دائمة الى تشكيلات سياسية ، توفق بين مصالحها و تنسقها و توحيدها ، وتعبر عن اهدافها المشتركة ، علاوة على مصالحها المنفردة . و هذه التشكيلات السياسية هي الاحزاب .

و لا يغيب على البال ان هذه الاهداف و المصالح تتطلب غطاء ايدولوجيا ملائما للمنافسة السياسية ، و لذلك اصبح تقديم هذا الغطاء الضروري وظيفة من الوظائف التي تؤديها هذه الاحزاب المحافظة .

و اذا كانت الاحزاب تمثل مصالح اعضائها الاقتصادية و الاجتماعية ، علاوة على مصالح قطاعات واسعة من المجتمع ، و تدافع عنها بما يتيسر لها من وسائل ، فهي تؤلف قوة ضاغطة على السلطة الحاكمة ، تتميز عن غيرها من القوى الضاغطة بشمولية اهدافها و ثبات تنظيمها و قوته .و كما يرى البعض من الباحثين ، تعد الاحزاب بذلك وسيلة لإبقاء الموظفين العامين مسؤولين امام المواطنين .و يمكننا ان نقول ان الاحزاب تصبح بذلك وسيلة من وسائل الرقابة السياسية على الحكام .

و تقاس في العادة ديناميكية النظام السياسي بمعايير منها مدى مشاركة الافراد في الانشطة السياسية العامة . و لكن هذه المشاركة لا تكون الا بوسائل ، و اولى هذه الوسائل بل اوسعها ، هي الاحزاب السياسية ، و تتميز الانشطة السياسية التي يمارسها الافراد الحزبيون من الانشطة التي يمارسها غيرهم باستمراريتها النسبية ، وبسبب استمرارية الحزب الذي ينتمون اليه نفسه .كما تتميز بكونها اكثر انضباطا و مسؤولية من غيرها ، لا نها تصدر اصلا عن احزاب و ان كان القائمون بها افرادا .

اما تأثير الاحزاب في النظام السياسي قبيل وصولها الى الحكم او بعد توليه فهو يتجسد في اختيار الحاكمين ، و تحديد بنية الحكومة و العلاقة بين السلطات التي تمارسها و سير هذه السلطات .

ان المقصود باختيار الحاكمين في المقام الاول انتقاء الاحزاب للأشخاص الذين يتولون السلطة ، تشريعية او تنفيذية ، عن طريق الانتخاب .و الاحزاب هي التي ترشح هؤلاء الاشخاص و تدعمهم في الانتخابات .و تأتي

¹ صالح جواد الكاظم ، الانظمة السياسية ، المرجع السابق ، ص118 .

اهمية دور الاحزاب في الترشيح و الانتخاب معا من حقيقة اولية هي ان اي شخص يستوفي الشروط القانونية مؤهل لترشيح نفسه للانتخابات . و لكن مثل هذا المرشح لن يجد دائما امامه فرصة للنجاح في الانتخاب في دائرته مالم يحظ بدعم من حزب معين يمكنه من اىصال آرائه الى الناخبين ، علاوة على مقارعة القوى السياسية التي تعارضه . و بالرغم من تفاوت المراكز التي تتمتع بها الاحزاب من نظام سياسي الى آخر ، تؤلف الاحزاب كما راينا ، مجموعات من الأفراد يتشاركون في آراء موحدة حيال مسائل و سياسات معينة يسعون الى تنفيذها بوسائل منها ، بل اهمها تقديم مرشحين للانتخابات .

ان وجود علاقة وثيقة بين المرشح و حزبه مسألة يقررها في معظم الحالات الواقع لا القانون . و الحق ان قلة من الدساتير تقر صراحة بوجود الاحزاب .

ويتضح مما تقدم القول ان دور الاحزاب يكمن في اختيار المرشحين اساسيين ، أيا كان النظام الحزبي القائم ، و ان من غير تصور قيام الانتخابات بغير تدخل الاحزاب ، سواء تقدم المرشحون بأسمائهم فقط او بتزكية عدد من الناخبين او تنظيم سياسي . و لكن خطورة في دور الاحزاب هذا ان اختيار الناخبين انفسهم يقيد تقييدا شديدا جدا ، و بخاصة عندما تقوم قيادة الحزب وحدها بتسمية المرشحين او تعيينهم . فالاختيار متروك لعدد ضئيل من الشخصيات البارزة في الحزب او الساسة ، و يتم في اجواء من السرية ، و من دون الرجوع الى الناخبين لاستشارتهم ، بل من دون استطلاع رأي اعضاء الحزب انفسهم . و قد و جهت انتقادات الى هذا الاسلوب في اختيار المرشحين .

و في مرحلة الانتخاب ذاته ، تقوم الاحزاب بدور لا يقل فاعلية عنه في مرحلة الترشيح . فهي تدعم المرشحين في الدعاية و الانفاق على حملاتهم الانتخابية ، و تحرص على انجاحهم بكل ما يتاح له من وسائل . و لكن نجاح المرشحين ليس غايتها الوحيدة . و ذلك ان الحملة الانتخابية نفسها فرصة للدعاية الحزبية و لتأثير الاحزاب في الرأي العام وتعزيز مكانتها السياسية .

خاتمة الفصل

نستنتج مما سبق ذكره أن العلاقة بين الأحزاب السياسية و التمثيل السياسي علاقة جدلية ، فوجود الاحزاب وتطورها ارتبط الى حد كبير بتطور الظاهرة الديمقراطية عبر التاريخ ، و قد ارتبطت الظاهرة بوجود ظروف معينة على مستوى العالم لتدعم التحولات السياسية مثل تزايد دور المجالس النيابية و المجالس الشعبية في النظام السياسي و الإقرار بحرية التنظيم و الاجتماع و المشاركة السياسية مما دعم وجود الأحزاب . و في نفس الوقت أسهم وجود الأحزاب كهيئات منظمة تحظى بتأييد شعبي و لها دور هام في الحياة السياسية في تدعيم التحولات الديمقراطية، وأصبحت الأحزاب إحدى الضمانات العملية و المؤسسية للممارسات الديمقراطية . و لذلك أصبحت الأحزاب السياسية تمثل العمود الفقري للحياة السياسية المعاصرة ، و أحد ركائز البناء السياسي و الديمقراطي ، إذ أن فعاليتها تنضوي على أهداف واسعة تتمثل في المشاركة بمعناها الواسع السياسية والاجتماعية والاقتصادية و الثقافية ، أي أن وظيفتها تسييرية شاملة في المجتمع مما يجعلها ملزمة بإظهار الاحترام لقواعد النظام الديمقراطي ، و العمل على دعم و إدانة الدولة و المؤسسات الدستورية ، فالأحزاب السياسية تمثل إحدى الهيئات الرئيسية المعبرة عن الرأي العام و العاملة على تكوينه ، و أنها قادرة على تحمل مسؤولية الحكم بأكبر قدر من الكفاءة و حسن الأداء بما يؤدي الى تطوير المجتمع و النهوض به .

الفصل الرابع: التنشئة الإجتماعية وتشكيل الوعي السياسي

تمهيد:

أولاً: مفهوم التنشئة السياسية

ثانياً: أنماط أساليب التنشئة السياسية

ثالثاً: مصادر التنشئة السياسية

رابعاً: الاتجاهات السوسيولوجية المفسرة للوعي السياسي

خامساً: مفهوم الوعي السياسي

سادساً: أشكال وأهمية الوعي السياسي

سابعاً: الوعي السياسي الحزبي

ثامناً: معوقات تشكيل الوعي السياسي

خاتمة الفصل

تمهيد:

إذا نظرنا إلى التنشئة الاجتماعية على أنها تطبع الفرد اجتماعيا وأنها أيضا تشمل نقل التراث الاجتماعي من جيل إلى جيل، فإن عملية النقل هذه تتضمن بناء المواطن والأمة والدولة وهو لب اهتمام علم السياسة كما تعتبر التنشئة السياسية موضوعا أساسيا من موضوعات علم الاجتماع السياسي من ناحية أخرى فقد حظيت قضية التربية السياسية والاجتماعية للنشء باهتمام فلاسفة ومفكري السياسة منذ القدم، ففي القرن السادس قبل الميلاد أرجع الفيلسوف الصيني "كونفوشيوس" فساد الحكم إلى غياب المواطنة الصالحة بسبب عجز الأسرة عن تلقين قيم الفضيلة والحب المتبادل والمصلحة العامة، و لهذا دعا جهاز الدولة إلى تحمل مهمة تعليم الناشئة إلى ابتغاء خلق اجتماعي سليم يتأتى معه قيام حكم صالح.

وذهب " أفلاطون" في كتابه " الجمهورية" إلى اعتبار التعليم واحدا من أهم أعمدة الدولة الفاضلة وكرس " أرسطو" الكتاب الأخير " السياسة" للحديث عن تربية النشء كما نبه "روسو" إلى تأثير الثقافة والتنشئة السياسية على نظام الحكم في الدولة وسياستها العامة.

وهكذا ارتبطت التنشئة السياسية بعملية التنشئة الاجتماعية والتي يمكن أن تكون وسيلة لأحداث تغييرات اجتماعية وسياسية، وذلك عندما تقوم بعض المؤسسات الاجتماعية بغرس قيم سياسية جديدة تختلف عن تلك القيم القديمة أو عندما يربي الأطفال على أساس آمال سياسية أو اجتماعية عن تلك المتوارثة عن السلف.

وما زالت عملية التنشئة السياسية في مرحلة مبكرة من تطورها المنهجي والتحليلي، كما يعد مفهوم التنشئة السياسية أحد المفاهيم المحورية في الكتابات الاجتماعية السياسية المعاصرة رغم أن معناه قد تردد في الفكر الاجتماعي منذ فترة بعيدة. وأول من صاغ مصطلح التنشئة السياسية هو "هربرت هايمان" وذلك في دراسة له عام 1959 في كتاب " التنشئة السياسية".

ومن خلال هذا الفصل سنتناول أبعاد التنشئة السياسية وأطوارها وأنماطها وأهدافها ومدى ارتباطها بالوعي السياسي.

أولاً : مفهوم التنشئة السياسية

التنشئة السياسية أو التربية عن طريق السياسة تتناول السياسة بمعناها الحالي المشاركة في إدارة شؤون الدولة وتحديد أهدافها وتحديد نوع النشاط الذي يمكن أن يمارس في تحقيق تلك أهداف وتحتاج الدولة إلى من يدير شؤونها العامة ،و إلى من يقود ما بها من أفراد وطبقات وإلى الجمع نحو تحقيق الأهداف في تعاون مثمر وبناء ،و يحل ما بينها من صراع وإلى من يذيب ما بينها من فوارق و يوطد ما بينها من علاقات و يرسم للدولة سياستها الخارجية ،و يتعمق في تراثها الاجتماعي والاقتصادي والروحي والحضاري والثقافي والسياسي، ويباشر ما بها من مؤسسات تشتغل بهذه الشؤون جميعها و يرسم لها فلسفتها السياسية ،و يبلورها في الإيديولوجية تؤمن بها وتدافع عنها.

من هذا يتبين أن التربية السياسية هي التي تعد المواطنين لممارسة الشؤون العامة في ميدان الحياة عن طريق الوعي والمشاركة عن طريق إعدادهم لتحمل المسؤولية، وتمكينهم من القيام بواجباتهم والاستمساك بحقوقهم .

وتتطلب تربية السياسية في العصر الحديث تربية المواطنين جميعا تربية سياسية حتى يتفهموا بوعي الإيديولوجية السياسية التي ينتمون إليها وحتى يدافعوا عنها وحتى يحققوا عن طريقها ما يشدونه لأنفسهم ولأمتهم وللإنسانية من تقدم وازدهار⁽¹⁾. و تعنى التربية السياسية بالشباب لتعدهم تربوياً عن طريق الاشتغال بالشؤون العامة في محيطه حتى يتمكن من النجاح فيها عند تخرجه ،وبعد أن تناولنا التربية السياسية نطرح السؤال التالي ألا وهو: ما لأهمية التربية السياسية ؟وللإجابة على ذلك نقول أن للتربية السياسية أهميتها التربوية وذلك فيما يلي:

- لا التربية بدون تربية سياسية فالتربية السياسية جزء لا يتجزأ من مفهوم التربية بوجه عام.
- التربية السياسية أهميتها في تزويد المواطن بالوعي الكامل والمستمر للاتجاهات السياسية بمعناها العام على المستوى المحلي والعالمي.
- للتربية السياسية أهميتها في تمكين المواطن من التكيف بنجاح مع واقع مجتمعه من جميع النواحي ومن القيام بدوره الايجابي في تحقيق الأهداف.
- للتربية السياسية أهميتها لأنها من أهم الوسائل التي تزيد من قدرة المواطن على التحليل الدقيق والعميق لأوضاع الحياتية.
- التربية السياسية تزود المواطن بالخلفية الواقعية التي يستطيع أن يبني على أساسها إيديولوجية سياسية.
- تؤدي التربية السياسية في تحقيق الاستقرار المنشود للمجتمع.
- توسع التربية السياسية من آفاق المواطن والمواطنين فتخلصهم من روااسب الماضي وتبصرهم فنجذبهم

1- سعيد التل وآخرون، المرجع في مبادئ التربية، عمان، دار الشروق للنشر، 1993 ص 620

التعصب الأعمى¹، وهنا تكمن أهمية التنشئة السياسية من خلال اهتماماتها في وسائل حيوية ومن خلال الوظائف التي تقوم بها وقبل البدء بالحديث عن أهمية التنشئة السياسية، وأهدافها لابد من الحديث عن السبب المباشر الذي أسهم في تأخر إبراز أهمية السياسة والعمل السياسي إلى مراحل متأخرة من الزمن وهو اقتصار العمل السياسي على فئة محددة من المستفيدين والمنتخبين ويورد "النل السعيد" في كتابة "التربية السياسية في الأقطار الوطن العربي" إلى جملة من العوامل والأسباب والتي أسهمت في إخراج أهمية التربية إلى حيز الوجود ومنها:

- انتشار التعليم وتطور الثقافة وازدياد الوعي السياسي والاجتماعي.
- تطور الفكر السياسي وظهور المدارس العقائدية المختلفة.
- انتشار التنظيمات والحركات والأحزاب السياسية في المجتمع والعالم.
- في ربط العلاقة بين أفراد المجتمع وسلطة الحاكمة من خلال التأكيد على الأهداف السياسية وشرح بعض المفاهيم السياسية كالولاء وعلاقة الحاكم والمحكوم².
- تكمن أهمية التربية السياسية في الحفاظ على أمن واستقرار وديمومة المجتمع السياسي وبالتالي استقرار العلاقة بين المجتمع والدولة.
- تلعب التربية السياسية دورا هاما في الحفاظ على الاقتصاد الوطني والإنتاج الذي غالبا ما يتبع استقرار الحكم والدولة، وإلى تفرغ المواطنين على مناقشة أو معارضة السلطة القائمة، ورفض أشكالها وعدم النظر على الأوضاع الاقتصادية العامة.
- أما فيما يتعلق بأهداف التربية السياسية يمكن القول أن هذه الأهداف لا تخرج عن إطار الأبعاد التالية:
- الولاء والانتماء والاعتزاز الواعي والعميق الذي لا يتزعزع للدولة ولعقيدتها وفكرها وتراثها ومثلها وقيمتها.
- ولاء وانتماء واعتزاز بالوطن أرضا وشعبا ونظاما.
- احترام دستور الدولة والالتزام بقوانينها وأنظمتها.
- الالتزام بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.
- التحرر من التعصب والتحيز بجميع أشكاله العرقية والجهوية والمذهبية.
- الإيمان بالأخوة الإنسانية القائمة على الحق والعدل والمساواة.
- الإيمان بالمنهج العلمي كوسيلة لمعالجة قضايا الإنسان والمجتمع السياسية على المستوى الوطني والقومي والعالمي.

1- حسن شحاتة، فيوليت فؤاد، المفاهيم والقيم السياسية في مجلات الأطفال المصرية، دراسة تحليلية نقدية، في المؤتمر السنوي للطفل المصري ، 13/10/1993 مركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس 1993 ص 603

2- لطيفة إبراهيم خضر، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، المرجع السابق، ص 187

- الإيمان بالمساواة بين الرجل والمرأة .
- الإيمان بالمساواة بين جميع شعوب الأرض مهما كان لونها أو عقيدتها أو درجة تقدمها أو تخلفها¹.
- كذلك تهدف التربية السياسية إلى خلق الثقافة السياسية المناسبة التي يمكن المواطن من أن يلعب دوره السياسي بوعي وخلق كفاية ومسؤولية، إضافة لما ورد ذكره فإن التنشئة السياسية تقوم بعدة وظائف بدونها لا تستطيع أن تحقق أهدافها.

وظائف التنشئة السياسية:

- تقوم التنشئة السياسية بوظائف عديدة ومختلفة مهمة للغاية منها:
- تعميق الانتماء والولاء السياسي .
- تساعد على احترام العمل الجماعي والتعاون والإحساس المشترك بالمسؤولية ونكران الذات.
- تقوم التنشئة السياسية بتوسيع قاعدة الاتفاق العام، وتخفيض حدة الصراع وحدة الاختلاف وذلك من خلال ما ترسخه في نفوس الناشئين من معلومات ومفاهيم وقيم واتجاهات تعمق ولاء المواطنين لمجتمعهم ونظامهم السياسي وتوحد صفوفهم وهذا بدوره يبعد حدة الصراع والاختلاف.
- تتجسد مهمة التنشئة السياسية أيضا في الحفاظ على أمن البلد واستقراره وديمومته واستمراره وذلك من خلال تدريب الأفراد وتطويرهم، وان يقبلوا المعايير السياسية للمجتمع وينقلوها إلى الأجيال اللاحقة.
- ومما تجدر الإشارة إليه أن التنشئة السياسية تلعب دورا فاعلا وأساسيا في بناء المجتمع السياسي ولكنها في الوقت نفسه تؤدي إلى تمزق وتفتيت المجتمع، ومن أبرز صور هذا التمزق الانفصال أو المطالبة به أو الهجرة منه كما هو الحال بالنسبة للدول التي طالبت بالانفصال عن الاتحاد السوفياتي سابقا وما زالت بعض الدول تحاول ذلك.
- وتلعب التنشئة السياسية أدوارا رئيسية ثلاثة وهي نقل الثقافة من جيل إلى جيل وتكوين الثقافة السياسية- تغيير الثقافة السياسية غير ملائمة .
- وتبدو أهمية التنشئة السياسية في مجتمعنا في ضوء انشغال الشباب بقضايا هامشية وتعرضه للغزو الثقافي الخارجي بدلا من الاهتمام بمشاكل الوطن وهذا ما يعانيه المجتمع من فراغ سياسي².

1- محمود حسن إسماعيل، التنشئة السياسية، القاهرة، دار النشر للجامعات، 1997 ص 24

2- لطيفة إبراهيم خضر، المرجع السابق، ص 282

ثانيا : أنماط وأساليب التنشئة السياسية:

من الملاحظ أن الفرد يكتسب التنشئة السياسية حالها حال بقية الأنواع الأخرى للتنشئة الاجتماعية من خلال طرق مباشرة وغير مباشرة أو بشكل رسمي أو غير رسمي.

ويرى "ريتشارد داوسن" ورفاقه في كتابهم "التنشئة السياسية" نمطين رئيسيين لاكتساب التنشئة السياسية وهما:

أولاً: الأنماط غير المباشرة للتعلم السياسي.

ثانياً: الأنماط المباشرة في التعلم السياسي.

وفيما يلي عرض لهذين النمطين:

أولاً: يقصد بالأنماط غير المباشرة التعلم السياسي: تلك الاستعدادات والاتجاهات التي يكتسبها الأفراد بصفة عامة وليس من الضروري أن تكون سياسية في حد ذاتها، ولكنها تؤثر بعد ذلك في تطور التوجهات السياسية لدى الأفراد، ويمكن أن يتحقق النمط غير المباشر للتعلم السياسي من خلال:

1- الاتصال الشخصي للتوجهات السياسية: يعتبر الانتقال الشخصي للتوجهات السياسية أحد أنماط التعلم السياسي غير المباشر، وحسب آلية انتقال الخبرات الشخصية المتبادلة فإن الطفل يبدأ في التعرض لعملية التنشئة السياسية، وهو بالفعل مزود بخبرات حققتها العلاقات الشخصية المتبادلة. فمن خلال خبراته لصفة طفل في الأسرة أو تلميذ في المدرسة يستطيع أن يطور عددا من العلاقات مع رموز السلطة، بحيث يستطيع في تعامله اللاحق مع هذه الرموز أن يطور أساليب للتفاعل تشبه تلك التي خبرها خلال حياته المبكرة، فقد يربط الطفل بين سلطة الرئيس على الدولة وسلطة والده على العائلة.

2- التدريب المهني أو ما يعرف بالتلمذة:

ويقصد به انتقال الخبرات والمهارات التي يكتسبها الفرد من خلال ممارسته لأنشطة والفعاليات واكتسابه لمهارات سلوكية، وقيم واتجاهات في مجالات غير سياسية إلى النطاق السياسي في مرحلة لاحقة، فكأن الفرد حينما يشارك في مؤسسات أو منظمات اجتماعية قد يكسب خبرات غير سياسية ومهارات يستخدمها بعد ذلك في تعامله مع النظام السياسي¹.

3- التعميم: ترتبط آلية التعميم بالآليتين السابقتين ففي حالات عديدة يمتد شمول القيم الاجتماعية للمجالات السياسية، بحيث يمكن القول أن نصف الاعتقاد الذي يوجد لدى الفرد يجسد شخصيته السياسية بمعنى شمول القيم الاجتماعية على المجالات السياسية.

1- كمال محمد المنوفي، التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت، مجلة السياسة الدولية، العدد 91، القاهرة 1988 ص 41.

ويقول "فيربا" في ذلك إن أنماط القيم والمعتقدات الثقافية للنمط المباشر التي لا تتصل بالموضوعات السياسية، غالبا ما تلعب دورا أساسيا في بناء الثقافة السياسية. فالأبعاد الاعتقادية الأساسية مثل علاقة الإنسان بالطبيعة والتصور الزمني والنظرة للطبيعة البشرية واتجاه الإنسان نحو رفاقه وكذلك التوجهات نحو العمل والايجابية، تبدو مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاتجاهات السياسية.

ثانيا: الأنماط المباشرة للتنشئة السياسية.

يشير النمط المباشر للتنشئة السياسية إلى العمليات التي يتم من خلالها نقل محتوى سياسي محدد لأفراد، ويهدف تكوين توجهاتهم السياسية ويتم ذلك من خلال التنشئة السياسية المباشرة إذ تتاح للفرد فرصة معرفة البناء السياسي والحكومي القائم في مجتمعه، وإدراك مختلف التصورات والعمليات السياسية ويشمل النمط المباشر للتنشئة السياسية على ما يلي:

- التنشئة المتصلة بدور المواطن بصفة عامة (وذلك مثل دوافع المشاركة والارتباطات الحزبية).
 - التنشئة المتصلة بالولاء الوطني، والموقف من السلطة وشرعية المؤسسات السياسية.
 - التنشئة المتصلة بأدوار خاصة بالعمل بصفة موظف حكومي
- و هناك مجموعة من الآليات ذات العلاقة في اكتساب التنشئة المباشرة منها:

1 _ التقليد والمحاكاة:

هي أحد أهم أنماط التعلم السياسي المباشر وأكثرها انتشارا وثباتا، فالصغير والكبير يعتمد على التعلم والمحاكاة فالتقليد بمثابة استجابة تحصل تحت ظروف معينة، كنتيجة لعملية التنشئة ويرتبط التقليد بشكل وثيق مع عملية التطابق التي يحاول فيها الفرد سواء كان صغيرا أم كبيرا من أجل التقليد أن يكون شخصا آخر.

ويعتبر التقليد من أكثر أساليب التنشئة السياسية شمولاً، إذ يعتمد الشباب والكبار وأعضاء المجتمع بمختلف مستويات ذكائهم على المحاكاة كوسيلة للتنشئة، حيث يكتسبون من خلاله طائفة كبيرة من القيم والسلوكيات والمهارات والخبرات والاتجاهات، وقد يكون هذا النوع من التعليم مقصودا واعيا وقد يكون غير شعوري حينما تتبنى قيما وأنماطا سلوكية من الغير.

فالطفل يكتسب من خلال المحاكاة جزءا من تفصيلاته الاجتماعية والثقافية والقيمية من الكبار، ومع ذلك إن هذا الأسلوب هو أحدث أساليب الاكتساب المباشرة للتنشئة، ولا يصلح تفسيراً وحيداً دائماً لعملية التنشئة ويحدث أحيانا أن يرفض التقليد من قبل الشخص في محاولة لتأكيد ذاته، وهذا يحصل عادة بين المراهقين الشباب. فبعض الأسباب من أبناء الطبقة العليا أو الوسطى المحافظة يلتحق بالجامعات السياسية اليسارية كنوع من التمرد على قيم الأسرة¹.

1- محمود حسن إسماعيل: التنشئة السياسية دراسة في دور أخبار التلفزيون الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات مصر 1997، ص33

2_ توقعات الدور:

يشبه أسلوب توقعات الدور أسلوب التقليد حيث يدل على غالبا ما يتبنى الأشخاص الذين يأملون في الالتحاق بمهن معينة أو أوضاع اجتماعية خاصة القيم والسلوكيات الخاصة بهذه المهن والأوضاع الاجتماعية منذ مدة مبكرة¹. فعلى سبيل المثال يلاحظ تصرف طلبة الطب والهندسة والحقوق بأنه يشبه تصرف المحامين والأطباء والمهندسين، هكذا يبدأ كثير من طلاب الكليات الذين يرغبون في المشاركة في النشاط السياسي يعدون أنفسهم لمثل هذه المشاركة.

3- التعليم السياسي:

يطلق على المحاولات المقصودة والمباشرة لنقل التوجهات السياسية، وهي تلك المحاولات المقصودة التي تهدف إلى نقل التوجهات السياسية إلى الآخرين، حيث يقوم العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بأداء هذا النوع من التنشئة السياسية.

4- الخبرات والتجارب السياسية:

ويقصد بالخبرات والتجارب السياسية المكتسبة منذ مرحلة الطفولة المبكرة حتى مرحلة النضوج الاندماج أو عدمه في الحياة السياسية، والمشاركة في صنع القرارات السياسية التي تؤدي إلى زيادة إحساس بالمسؤولية السياسية.

وعلى الرغم من أن التعرض للرسائل السياسية عن طريق وسائل الإعلام يتضمن اتجاها سلبيا من قبل المستمعين، فإن الأحداث والخبرات السياسية عادة ما تتضمن مشاركة إيجابية أكبر، هذا الشكل من التعلم يتضمن كذلك تشكيل وتعزيز التوجهات والقناعات السابقة. والأحداث السياسية قد تؤثر على الصغار والكبار، ولكن بدرجات مختلفة فالخبرة السياسية هي أكثر أهمية في تنشئة الكبار عندما تكون المشاركة أكثر اتساعا، فالخبرات السياسية والأحداث من الواضح أنها أكثر أهمية بالنسبة لأولئك المهتمين بالسياسة. ولكن من جهة أخرى تكون الأحداث السياسية أقل تأثيرا على الأفراد المنعزلين عن التيار السياسي العام، والذين لديهم تصورات وإدراكات محدودة حول المحيط السياسي.

فالمواطنون الذين يملكون مستويات عالية من الوعي السياسي تكون السياسة مهمة بالنسبة لهم، ويميلون إلى متابعة الأحداث السياسية والانغماس والمشاركة في الخبرات السياسية.

فالأحداث السياسية قد يكون لها تأثير مباشر على الإدراكات والتصورات والقيم، أما بالنسبة للخبرات السياسية فهذا يحدث خلال سنوات العمر المبكرة، حيث يتعلم الفرد عن المحيط السياسي الذي لا يكون له اتصالا مباشرا وعلاقاته المباشرة معه محدودة، وكثير من الدروس عن السياسية يتعلمها الفرد توقعا لحقوقه ومسؤوليته. وعندما يصل سن الرشد والنضج بصفة عامة، فالخبرات السياسية يتم اكتسابها بعد

1- معجم علم الاجتماع، وبودون دف، بوريكو، سليم حداد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 289.

أن تتم عملية التعلم السياسي الأساسية، حيث تبدأ الخبرات السياسية عملها في المساعدة على تشكيل الذات السياسية، فالفرد يبدأ في التعلم مباشر من المحيط السياسي وليس فقط التعلم منه. فالقادة السياسيون مثلاً يحاولون التأثير على اتجاهات الفرد من خلاله الخطب والتصريحات والحملات الدعائية و التصويت، وحضور الاجتماعات السياسية والتعامل مع المسؤولين الحكوميين تمثل دروساً مهمة للمواطن الفرد، إلى حد ما فإن الخبرات الفرد الراشد في البيئة السياسية تمثل نوعاً من اختبار الواقع¹.

ثالثاً: مصادر التنشئة السياسية:

التنشئة السياسية كإحدى مجالات التنشئة الاجتماعية، هي عملية بمقتضاها يتم تأهيل الفرد لكي يصبح قادراً على التفاعل الإيجابي ضمن النسق السياسي من خلال أداء دوره في المجتمع بصورة فعالة، وهي عملية مستمرة طول حياة الفرد، وتقوم بها مؤسسات عديدة (الأسرة- المدرسة- جماعات الرفاق- وسائل الإعلام- دور العبادة- الأحزاب السياسية...) .

وتمارس هذه المؤسسات تأثيرات متباينة على الفرد تبعاً للمرحلة العمرية التي مر بها، ففي السنوات المبكرة تلعب الأسرة دوراً أساسياً في ذلك ومع اتساع البيئة الاجتماعية للطفل تبدأ جماعات الأصدقاء والمدرسة في ممارسة أدوارها المفاوضة في هذا الشأن كذلك التعرض لوسائل الإعلام، وقد تختلف أو تتفق تلك المؤسسات من حيث المبادئ التي تسعى لتوكيدها من قيم واتجاهات... الخ، وذلك طبقاً لظروف المجتمع السياسية والاقتصادية... الخ.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك قدراً من التداخل بين تأثير كل منها في نفوس الأفراد، بحيث لا يمكن عزل أثر إحداها على الأخرى ولكن لاعتبارات نظرية نقوم بعرض كل منها بصورة مستقلة، كما أننا سنركز على بعضها وليس جميعها، و كرد على ذلك هو افتراضنا بأن الأسرة والمدرسة وجماعات الرفاق ووسائل الإعلام قد تكون أهم المؤسسات التي تسهم في التنشئة السياسية للأفراد، الذين هم في مرحلة المراهقة من طلاب المدارس والثانوية والجامعة، وكل هذه المصادر تعمل جميعها على تجذير الروح القومية والوطنية لدى الأفراد، مما يجعلهم يعتزون بثقافتهم وتراثهم وحضارتهم وذلك الاعتزاز الذي يدفعهم لأن يضحوا في سبيل وطنهم وأمتهم ولعل من أهم هذه المصادر ما يلي:

أولاً: الأسرة:

تعتبر الأسرة الوسط الأول الذي يلعب دوراً أساسياً وفاعلاً في إمداد الفرد بالوعي فهي التي تمد الناشئ باحتياجاته المادية والمعنوية، وتمثل مصدراً أساسياً لخبراته وقيمه ومن ثم يمكن أن تغرس فيه مجموعة من القيم والسلوكيات التي تؤثر بدرجة أو بأخرى في سلوكه وتوجهاته السياسية، إذ تعتبر

1- هايز ولاد، فن السلوك السياسي، الترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، بدون سنة النشر، بيروت، لبنان ص 42

(العائلة) إحدى وسائل التنشئة السياسية والاجتماعية إن لم تكن أهم العوامل على الإطلاق.

وتلعب الأسرة دوراً أساسياً في تعلم الأفراد الروابط الاجتماعية وقيم المجتمع، وتسهم في تطوير شخصية الأفراد أثناء مراحل تطوّرهم الأولى، بالإضافة إلى ما تلعبه الأسرة من تأكيد لهوية الفرد الشخصية المميزة، ويتعلم الأبناء من آبائهم كيف يتعاملون مع الأفراد الآخرين داخل المجتمع، وما هو السلوك الذي يجب أن يتصرفه الأبناء والآباء، وبهذه الحالة يمهّدون الطريق بواسطة عملية التنشئة إلى مرحلة نضج الأبناء، وتلعب الأسرة أيضاً دوراً فاعلاً في تماسك أفراد مما يؤدي في نهاية إلى تأثير الأسرة كمؤسسة في المجتمع.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال لماذا تعد الأسرة من بين أهم مؤسسات التنشئة السياسية؟ وللإجابة عن هذا السؤال يمكن القول بما يلي:

- 1- سهولة وصول الأسرة إلى الأشخاص المراد تنشئتهم، ففي السنوات الأولى المبكرة من عمر الفرد تكاد تحتكر الأسرة عملية الوصول إلى الأفراد. فالأسرة هي الأولى من بين هيئات التنشئة السياسية في التركيب الزمني التي يتصل بها الفرد حيث ينشأ ويتربّع.
- 2- تكون التنشئة في الأسرة عملية مستمرة، تتم بصفة تلقائية إنسانية غير محددة بأوقات معينة أو أماكن معينة كبيرة عن مصادر التنشئة السياسية الأخرى.
- 3- تكاد تفرد الأسرة بقوة الروابط الشخصية والعاطفية التي تربط بين أعضائها بالمقارنة مع بقية المؤسسات الأخرى، مما يزيد من تأثير الأسرة الذي قد يستمر طيلة العمر على الفرد بحكم قوة هذه الروابط الشخصية.
- 4- يقضي الفرد بداية حياته مع الأسرة ففي البداية يكون الطفل أكثر تقبلاً واستجابة للتنشئة السياسية مما يعطي الأسرة أهمية كبيرة¹.

ويمكن دور الأسرة في التنشئة السياسية في جوانب عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. تنشئة على الولاء للأمة والمجتمع السياسي أو عدم الولاء لهما. فقد اتضح من خلال عدد من الدراسات بأن كثيراً من الهويات السياسية الأساس المهمة كالولاء للأمة والمجتمع السياسي يتم تكوينها في محيط الأسرة، كما وجدت دراسة حديثة بأن التنشئة الاجتماعية السياسية في الأسرة هي من بين أهم الأسباب التي قادت إلى خلق انقسامات في الولاء إلى كندا بين السكان ذوي الأصول الانكليزية والفرنسية.
2. اكتساب المشاعر الأولية الايجابية أو السلبية تجاه السلطة السياسية وتجاه الامتثال لقواعد ورغبات من هم في السلطة، فقد وجد على سبيل المثال بأن ضعف الشعور بالثقة بالحكومة لدى

1- ختام العنتاني: التربية الوطنية والتنشئة السياسية، الطبعة الأولى، عمان، دار حامد، 2007 ص 317

الأطفال مصدره الوالدين¹.

3. نقل الارتباطات والانتماءات الحزبية من الوالدين إلى أبنائهما، فلقد حاولت كثير من الدراسات قياس مستوى التطابق بين الوالدين والأبناء في الانتماء الحزبي وبينت الدراسات المختلفة أن نسبة عالية من الأمريكيين الكبار في السن يعبرون عن أن والديهم يحملون الانتماءات الحزبية نفسها التي يحملها الوالدان.

4. جعل الأبناء يكتسبون قيما سياسية وقيما اجتماعية ذات أبعاد سياسية تشجع أولا على المشاركة وتقبل الرأي الآخر واحترام حقوق الإنسان².

5. تحدد الأسرة للفرد هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية التي سيتصل بها وذلك من خلال الوضع الاجتماعي والبيئة الاجتماعية الذي توفره الأسرة، فمثلا الأسرة التي يغيب فيها الأب لفترات طويلة تتحمل الأم المسؤولية تربية الأبناء، وقد وجد أن الفاعلية السياسية والاهتمام بالسياسة لدى الأبناء ضعيف بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية التي ينحدرون منها وقد وجد أيضا أن التأثير النسبي لأب أعلى من الأم في النقل المباشر للتوجهات السياسية لأبناء.

ويبدو أن ممثل هذا التأثير في الأسرة هو الرجل أكثر من المرأة كون المرأة أقل اهتماما بالسياسة من الرجل، فقد وجدت إحدى الدراسات على سبيل المثال بأن 25 بالمائة من النساء المتزوجات صوتن تحت تأثير أزواجهن، على العكس من ذلك لم يتجاوز عدد الرجال المتأثرين بزواجهم نسبة 6 بالمائة. ويعد المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأسرة من محددات فاعليتها في تنمية الوعي السياسي، فتمتع الوالدين بقدر من التعليم والثقافة يساعدهما في أن يمدوا أبنائهم بمختلف المعلومات والاتجاهات السياسية بصورة مباشرة عن الوعي ودراية، بما يقومون به وتيسر الظروف الاقتصادية مناخا مناسباً يتيح للأسرة توفير بعض مقومات التنشئة السليمة للفرد ووعيه السياسي حيث تلبي احتياجاته المادية والمعنوية ويمكن لها أن تشتري المجلات والصحف والتلفاز وفي إطار التحرر من الضغوط الاقتصادية، يمكن أن يمارس الأبوان حقهما في تقييم السياسات والممارسات العامة، وهذا بدوره ينعكس على الفرد واتجاهاته. أما من حيث كيف تقوم الأسرة بعملية التنشئة السياسية؟ وللإجابة عن هذا السؤال هناك ثلاث طرق يمكن من خلالها أن تقوم الأسرة بعملية التنشئة السياسية وهي:

- طرق مباشرة: فمن خلال التوجه والنقاش والتعبير عن التوجهات والمشاركة أو عدم المشاركة في الحياة السياسية، قد يطلب الوالدين من أبنائهما تأييد حزب معين.
- طرق غير مباشرة: فمن خلال العلاقات الشخصية داخل الأسرة يفهم كيف يتعامل مع الآخرين ويتعلم أن يثق في الآخرين، فالإحساس بالثقة الشخصية قد يتم تقييمه إلى الإحساس بالثقة السياسية.

1- إسماعيل علي سعد، علم السياسة دراسة نظرية ميدانية، الإسكندرية، دار المعرفة، 1989، ص 309.

2- أحمد ذبيان الربيعي: السلوك الديمقراطي في ضوء التجربة الأردنية، عمان، بدون دار النشر، 1994، ص 3.

- تحديد كيفية التعرض لمؤثرات التنشئة الأخرى، فالأسرة تؤثر في عملية التنشئة السياسية من جانب آخر، إذ تلعب دورا مهما في تحديد قنوات التنشئة التي يتعرض لها وفي تحديد الجماعات التي تقوم بدور الجماعات المرجعية السياسية، فأصدقاء الفرد والمدارس التي يذهب إليها والجماعات الدينية والترفيهية التي يشترك فيها خلال مرحلتي الطفولة والشباب تحدد في معظمها بالوضع الاجتماعي والجغرافي التي توفره الأسرة¹.

وبالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه الأسرة في عملية التنشئة السياسية، إلا أنه هناك عوامل أخرى تحول دون احتكار الأسرة لهذا الدور ومن بين هذه العوامل ما يلي:

- عدم اهتمام الوالدين بالسياسة بشكل عام أو بقضايا السياسية معينة.
- عدم رغبة الوالدين بنقل توجهاتهم السياسية لدى الأبناء.
- عدم اتفاق الوالدين على توجهات سياسية معينة.
- سوء العلاقة بين الوالدين والأبناء.
- كما أثبتت الدراسات بأن الفرد يصبح أكثر ميولا للاستقلالية عندما يتقدم في العمر، مما يضعف دور الأسرة في التأثير على تنشئته.
- ليست الأسرة دائما في وضع يمكنها من تنشئة الفرد على كل الأدوار لأن ليس بإمكانها أن تتوقع كل الأدوار التي سوف يجب على الفرد أن يقوم بها في المستقبل، فعضو البرلمان على سبيل المثال يخضع لعملية تنشئة بعد انتخابه وسلوكه التشريعي يتحدد جزئيا بمعرفة واتجاهاته السابقة على لانتخابه وجزئيا بخبرات يكتسبها داخل السلطة التشريعية².

ثانيا: جماعة الرفاق (النظراء):

تضم هذه الجماعات الأفراد المتقاربين في السن أو الوظيفة أو المستوى الاقتصادي... الخ وتعرف على أنها الجماعة التي تتميز بامتلاكها عامل مشترك كالعمر أو التحصيل العلمي، أو المنزل الاجتماعية الذي يعتقد بان له صلة بالقيم والعلاقات المتبادلة بين الأعضاء الجماعة³.

لقد برزت أهمية جماعات الرفاق ودورها في عملية التنشئة عموما مع التحولات الاجتماعية التي حدثت في العقود الأخيرة، والتي صاحبها ضعف في الروابط الاجتماعية بين الأبناء والآباء.

وفي مجال التنشئة السياسية تمارس جماعات الرفاق تأثيرا كبيرا على قيم واتجاهات أعضائها ويتم ذلك من خلال طريقتين هما:

1-ريتشارد داوسن، كينيث برويث، التنشئة السياسية دراسة تحليلية، ترجمة، مصطفى خشيم ومحمد زاهي محمد، الغازي، منشورات الطبعة الاولى، جامعة قاربونس، 1990، ص 157.

2- عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم الاجتماع السياسي، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1980، ص 44.

3- فادية علوان: مقدمة في علم النفس الارتقائي، القاهرة، المكتبة الدار العربية للكتاب، 2003، ص 89.

1. نقل وتعزيز الثقافة السياسية إذ عن طريق تلك الجماعات يمكن نقل الثقافات الفرعية، سواء كانت طبقية أو مهنية فالفرد الذي ينشأ في أسرة تنتمي إلى الطبقة العمالية يتعلم أسلوب حياة هذه الطبقة، وإذا انضم في المدرسة لجماعة رفاق تضم زملاء من نفس الطبقة فإن ذلك يؤدي إلى تأييد وتعميق الاتجاهات التي سبق أن اكتسبها في الأسرة.

2. ترسيخ قيم ومفاهيم جديدة، فقد يتعلم الفرد عن طريق جماعة الرفاق اتجاهات ونماذج سلوكية جديدة، حيث تتيح تلك الجماعة لأعضائها حرية التعبير عن أنفسهم و معاشية أدوار جديدة بعيدة عن التحكم الأسري.

ومن العوامل التي تساعد على إعطاء مثل هذا الدور لجماعة الرفاق في التنشئة السياسية ما يأتي¹:

- توافر ظروف خاصة كقرب محل السكن أو وحدة المكان الذي يرتادونه كالمدرسة أو النادي.. الخ، أو التقارب في الهواية أو الشعور بإمكانية إشباع بعض حاجاته عن طريق هذه الصداقة.
- الوقت الطويل الذي يقضيه النظراء في رفقة بعضهم سواء في المدرسة أو أماكن أخرى.
- تعطي جماعة الرفاق التجربة الأولى لأعضائها في التعامل مع الأنداد كوضع عكسي عند التعامل مع البالغين كالأطباء والمدرسين، إذ يقدم النظراء نوعاً من الرفقة والاهتمام لا يستطيع الآباء توفيرها.
- يحصل الفرد من جماعة الرفاق أصحاب المهارات المختلفة والأعمار المختلفة نسبياً على نماذج ومهارات مفيدة لمستقبلهم القريب، على عكس البالغين الذين يعكسون نماذج مستقبل جديد.
- توفر جماعة الرفاق فرصة لحصول الفرد على علاقات وثيقة من اختيارهم الخاص
- توفر جماعة الرفاق فرصة لأن يصبح الفرد مستقلاً عن والديه ومكان لتطوير معايير تقييمية للفرد بنفسه بمعزل عن معايير عالم البالغين.
- يستطيع الفرد أن يتبنى معتقدات نظرائه بحريته وليس تحت أي ضغط أو إجبار، كما هو الحال مع علاقته مع الوالدين البالغين الآخرين خصوصاً في مرحلة الطفولة التي تتميز بعلاقات سلطوية، حيث أن الطفل مجبور بحكم طبيعة العلاقة أن يقبل طلبات ويتبنى معتقدات والديه بسبب الخوف من فقدان عطف وعناية الوالدين.
- يمكن الفرد أن ينظم أو يترك بسهولة علاقات الرفاق، عكس الحال بالنسبة للعلاقة مع الوالدين على الأقل بالنسبة لمعظم الأطفال والمراهقين. وتستطيع جماعة الرفاق أن تؤدي دوراً بارزاً في عملية التنشئة السياسية لأعضائها وذلك في الحالات التالية:

1- شمران حمادي ، أصل الثقافات في الاتجاهات السياسية بين الناس، بغداد ،دار الحرية للطباعة والنشر ،1983، ص 40.

- عندما تكون جماعة الرفاق مختلفة تماما مع الفرد، وان الفرد لا يمكن أن يتخلص بسهولة من تأثيرها.
 - عند عدم استيعاب الفرد بشكل كامل لمعتقدات والديه أو البالغين وانه لا يزال هناك بعض المجال للنمو في معتقداته.
 - كلما كانت جماعة الرفاق مهتمة بالشؤون السياسية كلما زاد تأثيرها على أعضائها.
 - كلما زادت درجة ارتباط الفرد بجماعة الرفاق كلما زاد تأثير هذه الجماعة عليه.
- وتؤثر جماعة الرفاق في تنشئة أعضائها في عدد من الجوانب، منها المحافظة على الثقافة والتفضيل السياسي والمشاركة السياسية كما تقوم بخلق ثقافة فرعية خاصة بها.
- وبناء على ما تقدم يمكن القول بالرغم من أن الاتجاهات السياسية للفرد يمكن تعقبها بالرجوع إلى التنشئة الاجتماعية و السياسية للجماعات الأولية¹، إلا أن عملية التنشئة الاجتماعية و السياسية هي عملية مستمرة وتتضمن في ذلك هيئات كالجماعات الثانوية مما يدفع بالانتقال إلى مناقشتها.

ثالثا: الدين:

يؤثر الدين في التنشئة السياسية وذلك من خلال جوانب عديدة من بين هذه الجوانب هو دور الدين في تنشئة الأحزاب السياسية وذلك وموقفه من المعارضة.

لقد أنشأت أحزاب سياسية ذات طابع ديني في الدول المتقدمة والنامية كذلك، ففي بلجيكا عن سبيل المثال كانت الكنيسة وراء نشأة الحزب المحافظ الكاثوليكي، وكذلك الحال بالنسبة للحزب الديمقراطي المسيحي الايطالي وغيرها².

أما على صعيد موقف الدين من المعارضة فإن بعض الديانات كالتقاليد الدينية اليابانية ترفض وتحرم مخالفة السلطة العليا أو معارضتها، هذه القيمة الدينية خلقت تنشئة السياسة تنظر برؤية سلبية لأحزاب المعارضة في اليابان كذلك فإن الطائفة³ الدينية اثر في تنشئة السياسية.

فقد لاحظت إحدى الدراسات بان ارتفاع عدد الذين يصوتون في الانتخابات من الزوج في الجنوب الأمريكي مقارنة بالشمال الأمريكي، يعود إلى القيم الدينية التسامحية للطائفة الكاثوليكية وتطبيقاتها الفعلية من قبل الكنيسة التي تنظر بعين المساواة بين البيض والزوج، وقد أثرت هذه القيم الدينية للطائفة الكاثوليكية في تنشئة اجتماعية و سياسية تؤمن بحق الآخر وأن اختلف عنصره، في المشاركة السياسية واحد صورها هو التصويت في الانتخابات. و هناك عوامل تؤثر على دور الدين في التنشئة الاجتماعية

1- مازن مرسل محمد، مشكلة الوعي ووعي المشكلة، قراءة سوسيو ابستمولوجية في خطاب الوعي المتأزم، بيروت، دار الفارابي

، 2012 ص 64

2- السيد حنفي عوض، علم الاجتماع السياسي، مدخل إلى الاتجاهات والمجالات، دار التوفيق للطباعة، 1985، ص 15.

3- دينكن ميتشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة، إحسان محمد الحسن، بيروت، دار الطليعة، 1981، ص 73.

السياسية ومن بينها ما يأتي:

1. مستوى تدخل الدين في السياسة، فكلما كان الدين أكثر انغماسا في السياسة، كلما أثر ذلك أكثر على تنشئة أعضائه سياسيا.

2. درجة إيمان الفرد بهذا الدين فكلما زادت درجة إيمان الفرد بالدين، كلما زاد تأثير الدين عليه. إن اعتماد تأثير الدين على درجة انغماس الدين في السياسة ودرجة إيمان الفرد بالدين، يدفع بالقول بأن الدين ليس هو العامل الوحيد الذي يؤثر في التنشئة السياسية.

رابعاً: المدرسة:

تأتي المدرسة بعد الأسرة في إعداد الناشئين سياسيا، فالمدرسة هي أحد هيئات التنشئة السياسية المتخصصة ويقصد بالمدرسة هنا تلك المدرسة التي يقيمها المجتمع لغرض التربية والتعليم وترجع أهمية المدرسة في التربية السياسية لأمر عديده منها:

- أنها تأتي في أهم سنوات تكوين الاتجاهات والقناعات السياسية.
- اعتبار المدرسة أول هيئة مستقرة يلتقي بها الطفل بعد ابتعاده نسبيا عن رعاية والديه.¹
- في المدرسة يصبح الطفل أكثر اتصالا وتفاعلا مع النظم الاجتماعية التي تختلف فيها الأدوار تتميز أكثر منها في الأسرة حيث تكون سلطة المدرس على سبيل المثال أقرب إلى السلطة السياسية بالتنظيمات والمؤسسات السياسية بشكل مقصود.
- الارتباط الوثيق بين التعليم ومكونات البناء الاجتماعي والثقافي كافة وخصوصا التنشئة السياسية.²

هذا وتعتبر المدرسة عاملا آخر من عوامل التنشئة السياسية والاجتماعية، وتعمل المدرسة بوسائلها المختلفة عملا يشبه إلى حد كبير دور العائلة فهي التي تعمق من الشعور بالانتماء للمجتمع وتسهم في بناء شخصيته وتنقيفه عن طريق فهم العادات والتقاليد وتجعله عضوا مشاركا في المجتمع. كما تساهم المدرسة بشكل فعال في تعميق شعور بالولاء الوطني للأفراد، من خلال تعليمهم الأناشيد الوطنية ورفع علم الدولة والوقوف له، وذكر أسماء الأبطال والتذكير ببطولاتهم من أجل تعميق أواصرهم مع الوطن. وفوق هذا تلعب المدرسة دورا مهما في تحقيق الوحدة والتماسك بين المواطنين، وفي إزالة أسباب الفرقة التي قد تتطور نتيجة الفروق العرقية أو الإقليمية أو الجهوية القائمة في المجتمع.

ولا ننسى في هذا السياق دور كل من المعلم والمناهج المدرسية والنشاطات التربوية في بناء شخصية الناشئ سياسيا. ولذلك يعد المعلم من أهم العوامل المؤثرة في العملية التعليمية لما للمدرس من تأثير مهم في التنشئة السياسية نتيجة لدوره الخاص في المجتمع واتصاله المباشر بالشباب، خلال سنوات

1- حمدي منصور محمد صادق، الخدمة الاجتماعية المدرسية، النظرية والتطبيق، القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة، 1993 ص10.

2- ختام العنتاني، التربية الوطنية والتنشئة السياسية، المرجع السابق، ص 319.

تكوينهم حيث أنه يمتلك تأثيراً مهماً على توجهات الطالب السياسية من حيث:

1. بالنسبة للطالب يمثل المدرس المتحدث السلطوي الملزم باسم المجتمع فالمدرس عادة هو النموذج الأول للسلطة السياسية التي يواجهها الطالب.

2. إلى جانب وضعه السلطوي في الفصل فإن المدرس يستفيد من وضع الاحترام العام والثقة التي يوليها له مجتمعه المحيط به خصوصاً في المناطق الريفية .

3. كما يقوم المدرس بدور المجتمع والشريك في مهمة تربية طلاب ويؤثر المعلم على التنشئة السياسية للطلاب لكونه حاملاً لأراء وقيم سياسية محددة ،وكناشراً لها من خلال النظر إليه كموجه لثقافة تعليمية في الفصل والتي يكون لها آثار سياسية غير مباشرة ومهمة.

وبشكل عام تقوم المدرسة بعدة وظائف على الصعيد التنشئة السياسية، فهي تحاول نقل المعلومات والأحاسيس الإيجابية نحو الأمة إلى تلاميذها أي خلق الولاء القومي والوطني، وتقوم المدرسة بنقل القيم والمثل السياسية السائدة في المجتمع وتعريف المواطنين بالمبادئ التي يقوم عليها النظام السياسي والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من أجل خلق الدعم لهذه الأنظمة واستمرارها¹.

كما تساهم المدرسة في التنشئة السياسية على قيم المشاركة فقد دلت إحدى الدراسات بأن النشاطات التي تسمح بها المدرسة كالمشاركة في اتخاذ القرارات التي تخص المدرسة والمشاركة في المناقشات الصعبة، تؤدي إلى زيادة الكفاءة السياسية للطلاب كما وجدت دراسة هندية بأن التعلم في المدرسة يزيد من الشعور بشرعية العملية الانتخابية والثقة في السياسيين والكفاءة السياسية².

ووجدت دراسة أخرى بأن برامج الدراسات الاجتماعية التي تدرس لطلاب الجامعة يعطي فرصة كبيرة لتعلم الحقوق الأساسية، سواء المكتوبة في الدستور أو غير المكتوبة كما للمدرسة دور في تغيير القيم السياسية³، وقد وجدت إحدى الدراسات أن 58 بالمائة من الذين غيروا اتجاهاتهم الحزبية هم من خريجي الكلية مقابل 28 بالمائة من غير المتخرجين من المدارس العليا ،ويبدو أن التعليم العالي يؤثر على التوجهات السياسية أكثر من التعليم الابتدائي ،فقد بينت إحدى الدراسات التي جرت في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والمكسيك، بأنه كلما زاد مستوى التعلم كلما أثر ذلك على التنشئة الاجتماعية و السياسية للفرد المتلقي ويظهر ذلك التأثير من خلال ما يأتي:

- كلما كان الفرد أكثر تعلماً كلما أضح أنه يتابع الشؤون السياسية ،وأنه يهتم بالحملات الانتخابية بشكل أكبر من الفرد الأقل تعليماً.

1-سعيد التل، مقدمة في التربية السياسية لأقطار الوطن العربي، عمان ، دار اللواء للصحافة والنشر ، 1987، ص13.

2- علي الدين هلال وآخرون: التعليم والتنشئة السياسية في مصر، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1993، ص 14.

3- ريتشارد داوسن: التربية السياسية ،المرجع السابق ، ص 21.

- الفرد أكثر تعليماً لديه معلومات سياسية أكثر.
 - الفرد الأكثر تعليماً لديه آراء حول نطاق أوسع من المواضيع السياسية واهتماماته السياسية أوسع مجالاً.
 - الفرد الأكثر تعليماً أكثر ميلاً للمناقشات السياسية.
 - الفرد الأكثر تعليماً يشعر بحرية في مناقشة الأمور السياسية مع عدد أكبر من الناس، أما الأفراد الأقل تعليماً فيظهر أنهم يتحاشون مناقشة الشؤون السياسية مع عدد كبير من الناس.
 - الفرد الأكثر تعليماً يعتبر بإمكانه التأثير على الحكومة.
 - الفرد الأكثر تعليماً أكثر ميلاً للتعبير عن ثقته بالبيئة الاجتماعية وللاعتقاد بأن الناس الآخرين جديرون بالثقة وأنهم متعاونون.
 - الفرد الأكثر تعليماً أكثر ميلاً لأن يكون عضواً نشطاً في بعض التنظيمات.
 - وترجع أسباب تأثير التعليم العالي على تنشئة الفرد أكثر من التعليم المتدني إلى عوامل منها:
 1. يوفر التعليم العالي للفرد مهارة أكبر من أصحاب التعليم الأقل في المشاركة السياسية.
 2. من المحتمل أن التعليم العالي يوفر لهم تعلم مباشرة على معايير تتبنى المشاركة السياسية أكثر من أصحاب التعليم الأدنى.
 3. ضغوط اجتماعية تتوقع من أصحاب التعليم العالي أن يكونوا مؤهلين سياسياً أكثر من أصحاب التعليم الأدنى.
 4. أصحاب التعليم العالي هم أكثر ميلاً للاختلاط مع المؤهلين سياسياً من أصحاب التعليم الأدنى.
 5. أن التعليم العالي والثانوي يمكن أن يحل محل تأثير مشاركة العائلة والتعليم الأدنى إلى حد ما كعامل يؤدي إلى الأهلية السياسية.
 - وبصفة عامة فإن المدرسة تعد من المصادر الأساسية في التنشئة السياسية، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وإن اختلفت أهمية هذا الدور طبقاً لمدى فاعلية عناصرها (المقررات، الأنشطة، المعلم) في ذلك أو بعض المتغيرات كالمستوى التعليمي.
- خامساً: وسائل الإعلام الجماهيري:**
- يقصد بوسائل الإعلام التي يتم من خلالها نقل الأفكار والآراء والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية إلى عدد كبير من الأفراد المستقبليين في جميع أرجاء العالم¹ ومن وسائل الاتصال المختلفة المذيعات التلفاز الأقمار الصناعية، الإنترنت.
- ومن العوامل التي تساعد وسائل الاتصال، القدرة على استيلاء على عقول الناس والتأثير الكبير في

1- عبد الغفار الرشاد، دراسات في الاتصال، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1984، ص 11.

آرائهم إزاء القضايا المهمة وقد يكون ذلك بحكم قوة تأثير الصورة والصوت.

- انتشار وسائل الاتصال بعد ثورة الاتصالات التي وسعت من نطاق استخدامها وقصرت المسافات داخل الدولة الواحدة وبين الدول المختلفة، وتدفق المعلومات على مدار الساعة وخلال زمن قصير جدا.
- استخدام الجانب السياسي وأهمية الانتماء ساعد في زيادة اثر الاتصال الجماهيري.
- استخدام وسائل الاتصال المختلفة لساعات طويلة وبخاصة مشاهدة التلفاز، أو الاستماع للمذيع أو استخدام الإنترنت .. الخ

أما دور وسائل الاتصال الجماهيري في التنشئة الاجتماعية السياسية فهو يكمن في:

1. خلق ثقافة جماهيرية بدل الثقافة الفرعية وخلق الولاء للوطن.
2. أنها تساعد على المحافظة على الأنظمة السياسية واستمرارها.¹
3. نقل العديد من الوسائل السياسية وأكثرها أهمية للأخبار و الأحداث السياسية اليومية .
4. تساعد وسائل الإعلام في تشجيع المواطنين على المشاركة في العمل السياسي .
5. معظم وسائل الإعلام تلعب دورا بارزا في المجتمعات التي تكون فيها نسبة الأمية مرتفعة حيث أن بعض هذه الوسائل كالتلفاز والمذيع لا تحتاج إلى مهارات القراءة والكتابة.
6. تأثير وسائل الاتصال الجماهيري على السلوك السياسي للناخبين إذ تقوم هذه الوسائل بإجراء استطلاعات الرأي العام وتظهرها على شاشات التلفزيون وفي الصحافة والإذاعة مكونة تأثيرا قويا.

وبناء على ما تقدم يمكننا القول ان وسائل الإعلام والاتصال تلعب دورا مهما ومتزايدا في حياتنا نتيجة للتقدم التقني في وسائل الإعلام ولضعف البنى الاجتماعية التقليدية مثل الأسرة الموسعة والمجتمع المحلي ،و نتيجة لذلك كله أصبحت وسائل الإعلام مهمة بصورة متزايدة في تشكيل وتكوين التوجهات السياسية ،إلى جانب أن وسائل الإعلام تعتبر عنصرا حاسما مهما في تكوين الدولة الحديثة² وهي كذلك آلية أو وسيلة مهمة تنتقل من خلالها المجتمعات التقليدية نحو الحداثة والاندماج السياسي، نظرا لأن الوسائل الإعلام تستطيع نشر الرسالة السياسية بشكل ثابت ومتطابق وفي نفس الوقت إلى عدد كبير من الناس فإنها تستطيع أن تلعب دورا أساسيا في التحويل السريع للمجتمع.

سادسا: النظام السياسي:

النظام السياسي هو مجموعة من الهياكل والعمليات والمؤسسات التي تتفاعل فيما بينها ومع البيئة عبر

1- سعيد التل ، مقدمة في التربية السياسية لأقطار الوطن العربي ، المرجع السابق ، ص 141.

2- عزيزة محمد السيد، السلوك السياسي بين النظرية والواقع ، الطبعة الأولى، دار المعارف، 1994 ، ص 67 .

الحدود النظام لتحقيق القيم سلطوية وتحقيق أهداف المجتمع، وبشكل عام لإنجاز الوظائف السياسية والنظام السياسي هو نظام فرعي من النظام المجتمعي الأوسع. ويتوقف دور النظام السياسي كهيئة تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية على أهدافه من هذه العملية وترتبط أهداف النظام السياسي بفلسفة نظام حكمه.

إن من أهم أهداف النظام السياسي إدارة الصراع داخل النظم السياسية وفق حالات عديدة على سبيل المثال الصراع بين:

- الجماعات العرقية والثقافية في المجتمعات المنقسمة .
 - الطبقات الاجتماعية في حالة الانقسام أو الاستقطاب الطبقي الحاد .
 - الأحزاب المتنافسة كما في حالات الاختلاف أو الصراع الحزبي الحاد .
 - حالة الصراع على السلطة بين أطراف متنافسة .
 - أزمات التنمية السياسية في شكلها المزمن أو الحاد .
 - حالة مساندة أجنبية لحزب أو قوة سياسية محلية .
 - حالة الحرب الأهلية أو تفشي العنف السياسي من الجماعات أو الحكومة¹ .
- بالإضافة إلى ضمان استمرار تأييد المواطنين له وأن يثقوا في قيادته السياسية ويتوقعوا أنماطاً سياسية معينة من أجل عدم انهياره. فحسب نظرية السيطرة فإن هدف النظام السياسي من التنشئة الاجتماعية السياسية، هو تخفيض حدة التوترات والصراعات الناتجة عن التوزيع غير المتكافئ للقيم، الذي يعكس باستمرار تحيز لصالح الفئات الحاكمة. فإذا الهدف هو إقناع الخاسرين بأن الأوضاع الموجودة هي أمر طبيعي أو شرعي من أجل صنع الاضطرابات الاجتماعية. فالتنشئة السياسية هي عملية تجعل الخاسرين يقبلون بالأوضاع كما هي عليه، بل وقد يعتقدون أن استمرار الأوضاع القائمة هو من صالحهم هذا يعني أن هدف النظام السياسي من التنشئة هو نقل القيم السياسية من الجماعات المسيطرة ذات المصلحة إلى الجماعات المسيطر عليها في المجتمع.

فبعض الأنظمة السياسية تقوم على فلسفة الحكم تشجعهم على التنشئة على قيم المشاركة، فالفرد الذي ينشأ في ظل نظام سياسي يشجع على قيم المشاركة من الصعب أن يقبل علاقات سلطوية مطلقة في مكان عمله، على سبيل المثال على العكس من ذلك فقد يحدث أن تشجع تجارب الفرد التنشئة السياسية على المشاركة السياسية، ولكنها تواجه من قبل نظام سياسي لا يسمح بمثل هذه المشاركة على الصعيد

1- عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي الحراك السياسي وإدارة الصراع، طبعة الثانية، القاهرة، 2006،

السياسي. إلا أن هناك أنظمة سياسية تمنع النقد والتقويم ولا تشجع على تقبل الرأي الآخر¹. كما تقوم أنظمة أخرى على احتكار السلطة من قبل شخص واحد أو من قبل شخص واحد تدعمه إحدى ولائاته الفرعية كالطائفة أو القبيلة ويحارب كل أنواع التنظيمات الاجتماعية الأخرى من أجل أو تحت ذريعة تحقيق الاندماج القومي وتلجأ إلى استخدام أساليب العنف في حل الخلافات السياسية.

ويستخدم النظام السياسي عدد من الوسائل من أجل تحقيق أهدافه ويأتي في مقدمة هذه الوسائل المدرسة ووسائل الإعلام، ويبدو أن مختلف الأنظمة السياسية تستخدم المدرسة كوسيلة لتحقيق أهدافها، إذ تخصص مبالغ ضخمة على التعليم الرسمي على المواطنة، كما هو الحال في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا. حيث أن تنشئة الأطفال في سن مبكرة على الشعور الإيجابي نحو النظام السياسي قد يدعم النظام، وقد يخلق صعوبة للفرد في التخلص من هذا الشعور في مرحلة الرشد.

كما تلجأ الأنظمة السياسية إلى وسائل الاتصال الجماهيري لتحقيق تنشئة اجتماعية وسياسية تخدم أهدافها وتتبع هذه الأنظمة أسلوبين يعززان سيطرتهما على هذه الوسائل وهما الرقابة والدعاية. فمن خلال الرقابة تتحكم هذه الأنظمة بتحديد ما هو مسموح أو ما هو غير مسموح باتصاله من معلومات، أي تحكم انتقائي للمعلومات². والهدف منه منع المواطنين من معرفة الأشياء التي قد تؤدي إلى تدهور النظام السياسي أو السلطة القائمين عليه.

أما الأسلوب الآخر الذي تلجأ إليه النظم السياسية من أجل التحكم في السيطرة على وسائل الاتصال الجماهيري كأداة لتحقيق تنشئة السياسة تخدم أغراضها، فهو أسلوب الدعاية أي استغلال وتوجيه الرموز، والتأكيد على سماع المواطنين لمعلومات محددة الأهداف. وحسب نظرية السيطرة فإنه يتم من خلال الدعاية بأن الدولة ليست عدوتهم من خلال خلق وعي زائف، وبالتالي إحكام السيطرة عليهم وحتى وإن كان النظام لا يعمل لصالحهم، ومن صور الدعاية هو التوسع في استخدام المناسبات السياسية والرموز كالأعلام والأبطال الوطنيين، ومحتويات الكتب المدرسية والعمل على إضفاء الهيبة والرسميات على أعمال الحكومة وموظفيها، كالقاء الخطب العامة احتفالا بالنظام السياسي القائم. وتهدف الدعاية السياسية إلى ترسيخ المعتقدات والآراء الموجودة، أو كسب المحايدين كما قد تهدف إلى التشكيك بمعتقدات وآراء ونزاهة وأخلاقية وإيديولوجية الخصم.

سابعاً: الأحزاب السياسية والتنشئة السياسية:

تأتي الأحزاب السياسية بعد المصادر السالفة الذكر في إعداد الناشئين سياسيا حيث تستخدم في نشر أفكارها بين مؤيديها جملة من الوسائل أهمها:

1- عامر حسن فياض، الثقافة السياسية ومشكلة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة أفاق عربية، العدد الثالث، مارس، 1992، ص 31.

2- صادق الأسود، الرأي العام والإعلام، بغداد، مطبعة التوجيه المعنوي، 1990، ص 270.

1. التدريس الحزبي: يقوم أي حزب بتدريس منتسبيه الجدد وتزويدهم بالمبادئ والأفكار والأهداف الحزبية كما توفر الأحزاب أشكالاً من الفرص التعليمية المنظمة والمقدمة لأعضاء الحزب الذين سوف يتولون مستويات قيادية .

2. الاجتماعات الحزبية: يعقد الحزب اجتماعاته الخاصة به ،قد تكون هذه الاجتماعات دورية وذلك من أجل التثقيف الحزبي الذي لا يقتصر على الجوانب النظرية ،بل يشمل تثقيف عضو الحزب في بعض القضايا المطروحة ووجهة نظر الحزب فيها من خلال مبادئه وأهدافه.

3. المؤتمرات: تعقد الأحزاب مؤتمراتها الخاصة بها، كل سنة أو سنتين أو أكثر ويبحث عادة في هذه المؤتمرات سياسة الحزب ،أو تعديل أو تطوير لمبادئ الحزب وأهدافه.

4. الدورات: تعقد الأحزاب دورات محددة لبعض أعضائها من أجل تعميق فهم الأعضاء لفكر الحزب وأهدافه هذا من جهة ،أما من جهة أخرى فإن هذه الدورات تعقد لإعداد كوادر متخصصة في العمل الحزبي كإعداد دعاة الحزب أو قيادات لتشكيلات وتنظيماته.

5. المطبوعات: يقوم الحزب عادة بنشر وتوزيع أشكال مختلفة ومتنوعة من المطبوعات بهدف تعريف الناس بمبادئ الحزب وأهدافه.

6. وسائل الإعلام: تعد وسائل الإعلام سواء كانت مكتوبة أو مسموعة أو المرئية مهمة للغاية بالنسبة لأحزاب على اختلاف مسمياتها وذلك لنشر أفكارها ومبادئها وأهدافها.

7. المظاهرات والمسيرات: تستخدم الأحزاب المظاهرات والمسيرات للتعبير عن وجهة نظرهم حول قضايا معينة حيث تطرح فيهما قناعاتها وآرائها.

فالحزب الذي ينظم مظاهراته الخاصة، أو يشترك في مظاهرة عامة في ذكرى أو مناسبة معينة، لا يقتصر على القيام بهذه المظاهرة لاستنكار لهذا المشروع أو ذاك، بل يستغل هذه المظاهرة لي طرح على المواطنين وبصورة علنية وصريحة وجهة نظره حول مشروع مجتمع ما¹.

رابعاً : الاتجاهات السوسيولوجية المفسرة للوعي السياسي

لقد نالت قضية الوعي السياسي اهتمام علماء السياسة وعلماء الاجتماع السياسي خاصة مع بدايات الاتجاه السلوكي في الدراسات السياسية التي يعتبرها البعض الميلاد الثاني لعلم السياسة وفيما يلي نعرض بعض الاتجاهات الرئيسية حول قضية الوعي السياسي:

أ - الوعي السياسي في الاتجاه البنائي الوظيفي:

يعتمد الاتجاه الوظيفي في مجال الدراسات السياسية على المسلمات الأساسية للاتجاه العضوي الذي اعتمدت عليه نظريات علم الاجتماع المبكرة، حيث تؤمن الوظيفة بالاعتماد المتبادل بين عناصر

1- أسامة الغزالي حرب: الأحزاب السياسية في العالم الثالث، المرجع السابق، ص 182.

المجتمع المختلفة وتكامل الأجزاء في كل واحد. وهي مقولة ذاتها التي دارت حولها فكرة الاتفاق عند "كونت" وفكرة الضمير الجمعي عند "إميل دوركايم" وفكرة التوازن عند "باريتو". وفيما يتعلق بفكرة "كونت" عن الوعي فتتضح من أفكاره حول علم الاجتماع الذي عرفه في مؤلفه "الفلسفة الوضعية": بأنه دراسة ظواهر العقل الإنساني والأفعال الإنسانية الناتجة عنه، والأفكار بالنسبة لكونت هي التي تحكم العالم، وتجعله منظماً أو هي التي تحيله إلى حالة من الفوضى، والحالة الفكرية هي التي توجه وتحدد كل ما عداها من صور الحياة الاجتماعية.

كما ذهب كونت إلى جوهر العملية التاريخية هو تطور الفكر أما وحدة التحليل الحقيقية في علم الاجتماع عند "كونت" فهي المجتمع والذي هو أعلى من الفرد، وبالتالي لا بد أن يخضع الفرد لمن هم أعلى منه، وهذا الخضوع هو أساس الميل الطبيعي نحو الحكومة التي وجدت بفعل صلاحية بعض الناس بحكم تكوينهم البيولوجي الطبيعي للحكم والسيطرة¹.

وفي ضوء هذه الآراء "لكونت" تتضح مسلمة هامة عنده هي عجز الإنسان عن تغيير عالمه الاجتماعي وضرورة استسلامه لهذا الواقع، طالما أن الطبيعة البيولوجية هي التي تحدد خصائص الفرد، فالمجتمع شيء ثابت يخضع لقوانين بيولوجية وهو أقوى من الفرد وليسع الفرد إلا الاستسلام الكامل للسلطة لأنها هي الهيئة بيولوجيا للحكم. وعلى الرغم من ذلك فقد آمن "كونت" بأنه يمكن التعجيل بالتقدم بواسطة العمل السياسي القائم على المعرفة الوضعية، بالأفكار وتطورها هي العامل الأساسي أو المسيطر في التغيير الاجتماعي.

أما عن الاهتمام "إميل دوركايم" بقضية الوعي فتتضح من خلال مناقشته لمفهوم "الضمير الجمعي" الذي يصوغ الأشكال والقوالب التي يفكر من خلالها الأفراد، فهذا الضمير يمثل عنده الشكل الأعلى للحياة العقلية، حيث هو مجموعات الوعي، وهو الذي يبيلور كل الأشياء في شكل أفكار تكون موضع اتصال وتواصل وهو الذي يجهز العقل الفردي بالقوالب الملائمة لكل الأشياء، والتي تجعل من الممكن له أن يفكر من خلالها². وهذا يعني أن الضمير الجمعي عند "إميل دوركايم" يشير إلى المجموع الكلي للمعتقدات والعواطف العامة بين معظم أعضاء المجتمع التي تشكل نسقا له طابع متميز، ويكتسب هذا الضمير العام واقعا ملموسا، فهو يدوم خلال الزمن ويدعم الروابط بين الأجيال.

كما يؤكد دوركايم من الضمير الجمعي يعيش بين الأفراد ويتخلل حياتهم، إلا أنه يكتسب مزيدا من القوة والتأثير والاستقلال حينما يتحقق نوع من التماثل الإنساني، وهذا هو الموقف السائد في المجتمعات التقليدية التي تتميز بالتضامن الآلي، حيث يسيطر هذا الضمير العام في عقول الأفراد وأخلاقياتهم. ويمكن القول في شأن مساهمة دوركايم في مسألة الوعي أنه يرى أن الوعي الجمعي سابق للوعي

1- علي الحوات، النظرية الاجتماعية اتجاهات أساسية، مالطا، منشورات الجا، 1998، ص 65.

2- دباسي خضير البياتي، النظرية الاجتماعية جذورها التاريخية وروادها، طرابلس، دار الكتب الوطنية، 2002، ص 93.

الفردية، لأن وجود المجتمع سابق على وجود الفرد وبالتالي فهو يؤكد على ضرورة انصياح الإنسان لما هو قائم في المجتمع. وبالتالي يكون دوركايم قد حاول وضع نظرية ابستمولوجية معرفية تشير إلى أن الحقيقة والمعرفة أساسها الدين والمجتمع، وأن مدركات الفرد ومعارفه تعتمد أو تستمد من أفكار المجتمع وتصوراته.

وفي إطار الاتجاه الوظيفي قدم "ماكس فيبر" نظريته كنقيض للمادية الماركسية حيث قرر أن العنصر الأساسي في الحياة الاجتماعية هو الأخلاق والدين، بينما غيرهما من جوانب العملية التاريخية بما في ذلك النظام الاقتصادي ليست سوى وظيفة للعامل المستقل وهو الأخلاق والدين، وقد أراد "فيبر" أن يثبت أن الواقع السيكلوجي هو الذي يحدد الواقع الاقتصادي، وقد رأى أن نشأة الرأسمالية كنظام اقتصادي اجتماعي، إنما هي نتاج لنشأة الروح الرأسمالية التي هي بدورها نتيجة للديانة أو الأخلاق البروتستانتية. وهذا يعني أن "فيبر" حاول أن يوضح العلاقة بين الرأسمالية وبعض العناصر الإيديولوجية وخاصة العلاقة بين السلوك العقلاني الواعي والرشد الذي يميز الرأسمالية ونمط المعتقدات التي تنطوي عليها الديانة البروتستانتية.

كما يلاحظ اهتمام "فيبر" أيضا بالقيم الإنسانية التي تنشأ نتيجة الإرادة البشرية، فالأفراد يفرضون معاني خاصة على ظواهر العالم الخارجي، ولكي نفهم الظواهر والعلاقات الاجتماعية علينا أن نفهم المعاني التي يسقطها الأفراد على هذه الظواهر، وهذا يعني أنه يرجع هذه القيم إلى استجابة وعي الفرد للمحيط الاجتماعي، وهنا تكمن أهمية القيم عنده كشرط أساسي لكافة أنواع المعرفة الاجتماعية¹.

هذا ويمكن القول بأنه بعد الحرب العالمية الثانية تلقت البنائية الوظيفية سهام نقد متتالية ومن ثم كان عليها أن تطور نفسها وتحدد معالمها من جديد، وجاءت محاولات كل من "بارسونز" و"ميرتون" في هذا الإطار. ويمكن التعرف على رؤية "بارسونز" لقضية الوعي من خلال التعرف على نظريته في الفعل الاجتماعي والتوجيه القيمي ودور الأفكار والمعتقدات في الحياة الاجتماعية ويرتكز الإطار النظري "بارسونز" على أربعة مفاهيم هي:

- الفعل الاجتماعي

- الوقت

- الفاعل

- توجيهات الفاعل.

واعتمادا على العناصر السابقة حاول "بارسونز" وضع نظرية البنائية الوظيفية عن المجتمع والتي تبني على فكرة مفادها أن الحفاظ على التوازن الاجتماعي، يمكن انجازه وتحقيقه عن طريق وجود قيم

1- أنتوني غدنز ، علم الاجتماع، ترجمة : فائز الصياغ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 ، ص 71.

ومعايير عامة ومشتركة بين الغالبية العظمى من المشاركين داخل المجتمع.

وفيما يتعلق بتصور "بارسونز" للنسق السياسي نجده يهتم بتوضيح دوره (وظيفته) في الحياة الاجتماعية متمثلاً في متابعة أهداف الحياة الاجتماعية (تحديد الأهداف الجماعية والعمل على بلوغها) ثم إنه انطلق في تحليله للنسق السياسي من " القوة" باعتبارها صلب بنية النسق السياسي. والقوة كما تصورها هي قدرة عامة كما تعني أيضاً المقدرة على صنع قرارات نافذة المفعول، وهي تسري على كافة أعضاء المجتمع¹.

وانطلاقاً من مفهوم القوة كما تصورها "بارسونز" يمكن القول بأن كل فرد في المجتمعات المتقدمة لديه قوة، فأصحاب الأصوات الانتخابية لديهم قوة شأنهم شأن رئيس الدولة، ففي حالة التصويت يتبادل كل من الطرفين حقه في استخدام القوة لصياغة العملية السياسية، والفكرة الرئيسية التي يقدمها "بارسونز" حول القوة هي أنها تمثل "سلعة إيجابية" متاحة للاستخدام من جانب كافة أعضاء المجتمع من أجل تحقيق أهداف مجتمعية ومن ثم تستفيد كافة الجماعات من استخدامها.

ومما سبق يتضح اهتمام علماء الوظيفة بموضوع الوعي وارتباطه بثقافة المجتمع وأثر المعايير الاجتماعية والثقافية في تشكيل الوعي السياسي والإنساني عموماً، ويرى "فيربا Vaba" أن التحليل الوظيفي لعب دوراً مهماً في بناء النظريات العامة التي راح يقدمها علماء السياسة التجريبيون المعاصرون في تفسير للحياة السياسية من أمثال لازويل Lazwell ودال Dall وواستون Eston وألموند Almond وغيرهم.

ب- الوعي السياسي في الاتجاه الماركسي :

إن التعرف على موقف الفكر الماركسي من قضية الوعي يتطلب التعرف على بعض المقولات التي شكلت البناء المنهجي للنظرية الماركسية، وتتكون الماركسية من شقين متكاملين المادية الجدلية والمادية التاريخية. والموضوع الأساسي للمادية الجدلية هو القضية الفلسفية التي تدور حول علاقة الوعي بالوجود وتسلم الفلسفة الماركسية بان المادة والوجود أساس الوعي أو الفكر، فالوجود هو الأولي والوعي هو الثانوي. أما المادية التاريخية فهي علم القوانين العامة التي تحكم تطور المجتمع وتكشف الطبيعة المادية الجدلية على نوع معين من ظواهر الكون و الحياة الاجتماعية، فالوعي أو العقل وفقاً للتصور الماركسي ما هو إلا ظاهرة تابعة للمادة، فالوعي لا قائمة له بدون الجسم وما هو إلا نتاج الدماغ. وبالتالي فإن المادة هي المعطى الأول أما الوعي أو العقل فإنه المعطى الثاني أو التالي دائماً وينتج عن ذلك أن الوعي ليس هو الذي يحكم المادة ويقودها، وإنما المادة هي التي تحكم الوعي وتوجهه².

ووفقاً لما سبق فإن التعبير "الإنتاج" في رأي ماركس يحمل معنيين:

1- اسماعيل علي سعد: نظرية القوة بحث في علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1978، ص 110.

1- إبان كريب، النظرية الاجتماعية، ترجمة حمد حسين غلوم، الكويت، عالم المعرفة، 1999، ص 222.

أ- علاقة البشر بالطبيعة وهذه العلاقة تحددها " قوى الإنتاج " .

ب- علاقة البشر فيما بينهم ويعبر عنها " بالعلاقات الإنتاج " .

والماركسية تعتبر أن علاقات الإنتاج تتكون بشكل موضوعي مستقل عن إرادة ورغبة الناس، كما تنظر إلى تطور الإنتاج كضرورة موضوعية وكالقانون للحياة الاجتماعية، وأن تاريخ المجتمع هو تاريخ تطور الإنتاج. تلك هي الصورة العامة للنظرية الماركسية، ويمكن تحديد بعض المقولات الوسيولوجية التي ارتكزت عليها التحليلات السياسية والاجتماعية عند ماركس، وخاصة ما يتعلق منها بدور الأفكار السياسية في الحياة الاجتماعية والتفاعل بين النظام الاجتماعي والنظام السياسي، وذلك على النحو التالي:

1. أوضح ماركس أن الوجود الاجتماعي هو الذي يشكل الوعي الاجتماعي وليس العكس .
2. أن سيطرة الأفكار السياسية مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية التي يستغلها أصحاب هذه الأفكار فالأفكار والقيم الأخلاقية والفلسفية وغيرها هي أفكار البرجوازية التي تخدم مصالحها الاقتصادية وتقلل من الوعي الطبقي للبروليتاريا من خلال خلق الوعي الزائف.
3. أن الدولة في ظل النظام الرأسمالي أداة تسيطر عليها البرجوازية وتسخرها لخدمة مصالحها.
4. اهتم الفكر الماركسي بموضوع له أهمية السوسيولوجية وهو موضوع القوة السياسية وربطه بالقوة الاقتصادية ، فالطبقة المسيطرة اقتصاديا هي الطبقة المسيطرة سياسيا وهي التي تحتكر القوة في المجتمع وتسخرها من أجل تحقيق مزيد من الاستفادة واستغلال الطبقة العاملة.
5. ربط الفكر الماركسي بين التغير السياسي وزيادة الوعي الطبقي، كلما زاد بلوغ الوعي الطبقي بدرجة عالية يبدأ التغير السياسي .
6. أن المشاركة السياسية وفقا للمنظور الماركسي تكون في الغالب في خدمة وتحقيق أهداف الطبقة الحاكمة التي تحتكر القوة ، وهذا يشير إلى تأكيد الفكر الماركسي على أن السلوك السياسي هو تعبير عن المصالح الاقتصادية. والتغير الذي تضطلع به البروليتاريا هو تغير ثوري في بنية المجتمع برمته، وليس تغيرا شكليا في الأجهزة القائمة، ومن هنا يتضح تطبيق ماركس لمنطق الجدلي في توضيح التغير السياسي.

ولهذا قد اهتم الماركسيون الجدد والذين أعادوا قراءة الماركسية ،وانطلاقا من الإطار التصوري والمنهجي لها بقضية الوعي ونذكر منهم:

جورج لوكاش: والذي اهتم بقضية الوعي من خلال مناقشته للطبقات الاجتماعية والذي اعتبرها هي المحرك الأساسي التاريخ وهي العامل الأساسي في تشكيل الوعي ، فالوعي الطبقي عند "لوكاش" ليس مجموع أو متوسط ما يفكر به الأفراد، فهذا الوعي الامبريقي الآني السيكلوجي، أما الوعي الطبقي فهو

رد الفعل- فكرا وموقفا وسلوكا - العقلاني المناسب لوضع خاص في عملية الإنتاج¹.

لوسيان جولدمان: ذهب "جولدمان" إلى أن الوعي عملية دينامية عندما يحاول الإنسان مد نشاطه إلى العالم من حوله ومحافظة عندما يحاول أن يحافظ على بناءات الفكرة الداخلية، كما نبه جولدمان على خطورة أساليب الاتصال الجماهيري الإعلامي، التي قد تحدث وعيا بالواقع قاصرا ومحدودا يصعب التعامل معه من وجهة نظر مستقبلية.

أنطونيو غرامشي: اهتم غرامشي بقضية الوعي من خلال اهتمامه بدور المثقفين في بلورة فكرة الطبقة التي ينتمون إليها، وصياغة في مواجهة فكر الطبقات الأخرى وبما يلاءم مع تحقيق مصالحها، فالمثقفون عنده منظمو الوعي إلا أن المثقفين المؤهلين ذهنيا وفكريا لا يستطيعون قيادة الطبقة. إلا من خلال حزب سياسي، فالمشكلة عنده ليست نشر الثقافة الفكر، بل تحويل هذه الثقافة إلى سلوك عملي فتتحول الثقافة إلى الإيديولوجية تقود الجماهير فضلا على قيام الحزب بمهمة قيادة الصراع الطبقي².

ج- اتجاه الصفوة وقضية الوعي السياسي:

يعرف اتجاه الصفوة في علم الاجتماع السياسي باسم نظرية الصفوة، والذي انبثق عن هذا الاتجاه اتجاهان فرعيان هما الاتجاه الارستقراطي وهو اتجاه محافظ والاتجاه الراديكالي، وقد اشتق الاتحاد الارستقراطي من مدرسة الصفوة التي أسسها علماء الاجتماع السياسي، "موسكا" و"باريتو" و"ميتشالز" وهم العلماء الذين يؤكدون على الطابع الوظيفي للصفوات ويعارض أصحاب هذه الاتجاه الفكر الماركسي في تأكيده على الطابع أرستقراطي للطبقة الحاكمة، مؤكداين أن الصفوة الحاكمة لم تكن مرتبطة بالضرورة بالصفوة الاقتصادية، أما الاتجاه الراديكالي الذي انبثق عن اتجاه الصفوة فهو ذلك الاتجاه الذي عرف باسم "اتجاه الصفوة". و لبيان موقف رواد هذا الاتجاه من قضية الوعي نعرض فيما يلي لأهم أفكار هؤلاء الرواد التي يتضح من خلالها تصوراتهم حول الوعي.

فالفريدو باريتو: يذهب هذا الأخير إلى أن التاريخ كائن لا يسيره العقل، وإنما تسيره الرواسب الكامنة في أعماقه. وفي إطار رؤيته السيكلوجية نجد "باريتو" يربط بين الوعي والرواسب، فهو يقسم المجتمع إلى صفوة واللاصفوة، والصفوة تمثل أبناء الطبقات العليا في المجتمع والذين يتميزون بالوعي والإدراك العقلاني لطبيعة المواقف، أما أبناء الطبقات الدنيا الذين أطلق عليهم اللاصفوة فلا يتميزون بالوعي أو الإدراك العقلاني لظروف حياتهم أو وجودهم والطبقة الدنيا غير المنطقية التي تدفعهم إلى الفعل.

والطبقة الدنيا أو اللاصفوة ليست موضع اهتمام باريتو، لأن تأثيرهم السياسي في المجتمع يكون منعما تماما، ولا يمكن أن يصلوا أبدا إلى الحكم ولا بد أن يظلوا محكومين وخاضعين للصفوة، وهكذا نرى التنظيم السياسي للمجتمع في رأي "باريتو" يعتمد على كيفية توزيع الرواسب التي ترتبط بالغرائر أو

1- إيان كريب : النظرية الاجتماعية ، نفس المرجع ، ص 322 .

2- عمار بلحسن، الأدب والايديولوجيا، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984 ، ص 47.

العواطف الفطرية بين الناس في المجتمع¹. هذا وقد قدم باريتو الإجراءات العملية لنظريته حيث قدم نصائح صريحة للطبقة الحاكمة حتى تمكنها من السيطرة على الناس في المجتمع، فذهب إلى أن من صالح المجتمع أن يقبل كل الأفراد الذين لا ينتمون للطبقة الحاكمة بتلقائية الأوضاع القائمة في المجتمع. وأن يحترموها وآلا يخرجوا عليها، كما نصح الصفوة بأن تستغل مشاعر الجماهير الجاهلة وغير الواعية التي تعجز دائما عن أن تتعلم، ويجب على هذه الصفوة أن تستغل إلى أقصى درجة الخرافات التي تسود بين الجماهير الجاهلة، ولكن يجب عليها في نفس الوقت ألا تصدق هذه الخرافات، أي أن تجعلها وسيلة لا غاية كما أن على الصفوة الحاكمة أن تحول دون الوعي الجماهيري لذلك.

موسكا: يؤكد موسكا على القوة التي تتمتع بها الطبقة الحاكمة والتي ترجع إلى الطبيعة التنظيمية العالية التي تميز الأقلية في مقابل الأغلبية غير المنظمة، ونظرية موسكا لم تركز على حتمية سيكولوجيا كما هي عند "باريتو" فعلى الرغم من قبوله للفكرة التي مؤداها أن الأغلبية الحاكمة ينبغي أن تكون لها سمات شخصية متميزة، إلا أنه منح دورا مهما للنظم الاجتماعية في تحديد هذه السمات وذلك بدلا من التركيز المطلق على السمات الموروثة.²

ويتضح من أفكار موسكا ربطه بين القدرة التنظيمية والوعي، فالطبيعة التنظيمية التي تتصف بها الطبقة الحاكمة عند موسكا فإنما تعني امتلاكها الوعي فلا يمكن أن يتصور التنظيم بدون الوعي، ولذلك نجده يؤكد في كتاباته أن كل طبقة سياسية تتعقل قواعدها بالنظر إلى صياغة سياسية مقننة.

روبرت ميتشالز: أكد "ميتشالز" صدق نظرية ميكافيلي فيما يتعلق بسيادة الصفوة، وقد ركز تحليله حول العمليات السياسية داخل التنظيمات الكبرى، وانتهى إلى أن الديمقراطية تحمل بين جوانبها الأوليغارشية³. وكانت هذه هي القضية المحورية والأساسية التي طورها ميتشالز في مؤلفه "الأحزاب السياسية" حيث درس البناء الداخلي للحزب الاشتراكي الألماني الذي يفترض أن يكون تنظيمه قائما على أسس ديمقراطية أكثر من أي تنظيم آخر، وانتهى ميتشالز إلى نتيجة مؤداها أن النظام المتبع في هذا الحزب يتسم بأوليغارشية وان الديمقراطية شعار لا وجود له واقعا، ويتردد فقط في القواعد واللوائح التنظيمية المدونة. بمعنى أن كل تنظيم لابد أن ينقسم إلى أقلية تشغل أوضاع الرئاسة والتوجه، وأغلبية تخضع لحكم هذه الأقلية وقد أرجع ميتشالز ذلك إلى الأسباب التالية:

1- صعوبة تحقيق الديمقراطية الحقيقية التي تعني المشاركة الفعلية من جانب أعضاء التنظيم في العملية السياسية، نظرا لتزايد الأعداد الهائلة في المشتغلين بالوظائف الإدارية الكتابية في

2- نيكولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، ترجمة، محمد عودة وآخرون، دار المعارف، 1972، ص 245-247.

1- محمد السويدي: علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياها، المرجع السابق، 1990، ص 64.

2- جان بيار كوت، من أجل علم الاجتماع السياسي، ترجمة، محمد هناد، الجزء الأول، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص 140.

التنظيمات

2- تعدد المشكلات التنظيمية وحاجتها إلى خبرة فنية متخصصة ،وتدريب راق على نظم الإدارة واتخاذ القرارات .

3- إن الخصائص البنائية للتنظيمات تدعم تمركز القوة وانحصارها بين مجموعة قليلة من القادة .
كما يذهب "ميتشالز" أيضا إلى أن هؤلاء الرؤساء يهتمون بالمحافظة على سيادتهم ومراكزهم ولو اقتضى الأمر إهمال مصالح التنظيم ككل. وانتهى "روبرت ميتشالز" من تحليله إلى تأكيد القانون الحديدي للأوليغاركية. وهكذا يتضح اهتمام روبرت ميشلز بالربط بين الأوليغاركية والوعي، فالصفوة القيادية ذات المستوى الرفيع من المعرفة والخبرة والتدريب، هما الذين يشغلون المراكز العليا التي تكسبهم هيبة ونفوذ تجعلهم يتبنون اتجاهات محافظة نتيجة وعيهم بمصالحهم، وبالتالي ينفصلون عن الجماهير.

رايت ميلز: يمثل "رايت ميلز" الاتجاه الراديكالي الذي انبثق عن اتجاه الصفوة حيث دعا إلى ضرورة الأخذ بالنظرة الشاملة في الدراسة السوسيولوجية ،بحيث يكون تركيز الباحث على مستويات هي: الإنسان والمجتمع والتاريخ ،فالمشكلات التي يعني منها الناس هي نتاج لمشكلات البناء الاجتماعي العام وهما معا يرتبطان بمشكلات التاريخ ،ولكي يتمكن الباحث من إدراك وفهم ابعاد مشكلات المجتمع عليه أن يتسلح بما أسماه " الخيال السوسيولوجي" فهذا الخيال كفيل بان يساعد الباحث على إدراك أن الفرد جزء و مرحلة من مراحل التاريخ ،وبالتالي يتمكن الباحث في رأيه من إدراك سياق المشكلات والذي هو سياق بنائي وليس فردي أو شخصي ذاتي.

واهتم "ميلز" بقضية الوعي من خلال ربطه بين النقد المجتمع الأمريكي ونقد علم الاجتماع فيه، واهتمامه بقضية اغتراب الإنسان الأمريكي وتزييف وعيه، وبالتالي طبعه باللامبالاة والقصور فيما يتعلق بالتغيير والإحياء للإنسان بان مشكلته ليست مشكلة اجتماعية بنائية، وإنما هي نفسية شخصية تعود إلى القدرات النفسية للإنسان في التكيف مع الواقع المحيط ،ولكي يثبت ميلز عجز وزيف مثل هذه التأويلات أنجز عدة دراسات حول الطبقات الاجتماعية .أبرزها دراساته حول " الطبقة المتوسطة" و"صفوة القوة" وانتهى منها إلى أن حقيقة أي طبقة هي محصلة لعلاقتها بسائر الطبقات الاجتماعية ،كما انتهى أيضا إلى مراكز القوة الاقتصادية في المجتمع الأمريكي أصبحت تسيطر على السياسة الحكومية وتؤثر في تشكيلها¹ . كما يبدو اهتمام "ميلز" بالوعي عندما ذهب إلى أن علم الاجتماع يتمثل دوره في مساندة مواطنيه على تجاوز المشكلات ،وتبني تصور يساعد على إدراك القضايا الكبرى. وهو إذا تمكن من ذلك في رأيه يكون ،قد ولج مرحلة تحويل الوعي الإنساني .

1- سويم العزي ، السلوك السياسي في المجتمع العربي ،دار الألفة، 1991، ص 148 .

وبعد عرض أهم الأفكار الأساسية لعلماء الصفوة يمكن استخلاص النقاط التالية:

1. على الرغم من أن التركيز على الأقلية الحاكمة أمر يعود إلى بدايات الفكر السياسي عند الإغريق حيث كان البحث يتجه دائماً نحو تحديد " من يحكم" أو من يسيطر على قمة النظام السياسي للتعرف على نوع النظام والتفرقة بين النظم الديمقراطية والأوتوقراطية والاليجاركية... الخ، إلا أن اتخاذ النخبة كوحدة للتحليل السياسي ونظرية للتفسير، يعود إلى محاولات معارضة لنظرية الطبقة وتقديم بديل لها، بالإضافة إلى ذلك لم تستطع نظرية النخبة الخروج من الأمر المعرفي لنظرية الطبقة، إذ أن الطبقة الحاكمة أو نخبة القوة ما هي إلا صياغات بنيت على معايير مختلفة لنفس فكرة ماركس حول تقسيم المجتمع بين طبقة مهيمنة وأخرى مهيمنة عليها.
2. يتضح من رؤية "باريتو" حول دور الصفوة وتأكيده على أهمية الوعي حيث يرى أن صعود إلى السلطة يرجع إلى كون أفرادها أقوياء، ولديهم وعي مشترك كما يتضح من رؤية "روبرت ميتشالز" حول خصائص الأوليجاركية وإهتمامه بالكفاءات الشخصية الخاصة التي يمتلكها أعضاؤها مثل الوعي والتفوق الفكري والذكاء، كما ذهب " ميتشالز" إلى أن محافظة الأوليجاركية واستمرارها، يتوقف على قدرتها على تجاوز الصراعات الداخلية وأيضاً قدرتها على استيعاب الأفراد والأفكار الجديدة، القادمة من الجماهير وهي العملية نفسها التي أطلق عليها باريتو وموسكا "دورة الصفوة".
3. يلاحظ تأثر علماء الصفوة بآراء ميكافيلي الذي طالب الصفوة بأن تستغل كل الوسائل التي تحول دون وعي الجماهير، وهذا في حد ذاته يكشف زيف نظرية الصفوة التي يذهب روادها بأن تفوق الصفوة وغباء الجماهير بشيء أبدي.

د- الاتجاه الفينومينولوجي ومسألة الوعي السياسي:

- لقد جاءت دراسة قضايا المعرفة والوعي في إطار هذا الاتجاه مرتكزة على مفهوم أساسي في الفلسفة الظاهرية وهو "قصديّة الوعي" أي كونه موجهاً نحو الموضوع، والتي تعني تأكيد المبدأ المثالي الذاتي: ليس هناك موضوع بدون ذات ويعتمد المنهج الظاهري على مسلمتين أساسيتين¹:
- أ - الإمتناع عن إصدار أية أحكام فيما يتعلق بالواقع الموضوعي، وعن تجاوز حدود التجربة الذاتية.
 - ب- إعتبار موضوع المعرفة نفسه وعي الخالص وليس الوجود الحقيقي.
- و يرتكز الظاهريون على تمييز الفيلسوف "كانط" بين مفهومي الظاهرة و الشيء في ذاته، فالظاهرة كما عرفها "كانط" هي الشيء أو الحدث كما يبدو من خبرتنا، أما الشيء في ذاته فهو الذي يوجد مستقلاً عن قدرتنا المعرفية، و الشيء في ذاته ليس معروفاً لنا و لكن الظاهرة هي الشيء الذي يمكننا معرفته.

1- فريد كامل أبو زينة: مناهج البحث العلمي طرق البحث النوعي، عمان، دار الميسرة للنشر، 2007، ص 118.

ان الوعي أو الشعور هو وسيلتنا لفهم العالم ، فأى فهم لشيء موضوعي لا يمكن ان يتحقق إلا من خلال وعينا بذلك الشيء ، ولا وجود للواقع مستقلا عن شعورنا ، وجوهر الأشياء هم ما يفهمه العقل الإنساني من خلال الوعي عن طريق خبرته بالعالم .

و مما سبق يمكن إستخلاص مايلي :

- يعتمد الإتجاه الفينومينولوجي على مجموعة من المفاهيم عن الوعي و القصدية ، و هذه المفاهيم تنطلق من إطار فلسفي ، كما أنها تتضمن نظرية و صفة للمعرفة، كما تبدو في شعور الأفراد .
- يتصف هذا الإتجاه بالتركيز على دراسة المعاني و الخبرات لمشاركة بين الأفراد في المجتمع بوصفها أساسا للحياة الإجتماعية ، و يهمل الصراعات و الإختلافات و الصراعات الواقعية داخل المجتمع ، و يتعارض ذلك مع التحليل العلمي الواقعي للمجتمع الذي يبين بالأدلة القاطعة . ان العالم تمزقه الصراعات على كافة المستويات ، فهناك صراعات عديدة بين الشباب و الشيوخ ، و النساء و الرجال الأغنياء و الفقراء ، والأميون و المتعلمون ، و أصحاب السلطة و القوة و الخاضعين لهم ، و بين العالم الثالث و العالم المتقدم . أي ان المسلمة الأساسية التي تنص عليها التحليلات الفينومينولوجية عن طبيعة الواقع الاجتماعي (الخبرات الفكرية المشتركة)لا تدعمها الأدلة الإمبيريقية بل هناك أدلة تنفيها .
- تجاهل أصحاب الاتجاه الفينومينولوجي مسألة الصراع الطبقي ، كما تجاهلوا الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ودرسوا الخبرة اليومية وأسلوب التفكير، كما لو كانا منفصلين عن هذا الواقع ولا يتأثرون به، كما جعل أصحاب هذا الاتجاه وحدة التحليل أفكار الأفراد و يسلمون بثبات البناء الاجتماعي ضمنا عن طريق استبعاده من مجال الدراسة وجعل الإنسان عاجزا حيال هذا الواقع الاجتماعي ،ويدعون الإنسان إلى التأمل في ذاته واكتشافها وتغييرها بدلا من دعوته لتغيير واقعه الاجتماعي ،كما أن الاتجاه الفينومينولوجي لا يعتمد على أي متغيرات تاريخية في تفسيره لظواهر الاجتماعية، وأخيرا فإن العلماء الاجتماعيين النقديين يعتبرون الاتجاه الفينومينولوجي اتجاها محافظا من الناحية الإيديولوجية.

خامسا : مفهوم الوعي السياسي

يعبر الوعي السياسي عن رؤية الأفراد للنظام السياسي القائم والعمليات السياسية والممثلين السياسيين وأهداف وبرامج التنظيمات والأحزاب السياسية ومواقفهم منها، ومدى مشاركتهم في أنشطتها. وصيغ توجيه القرارات السياسية في المجتمع ،أي أن الوعي السياسي هو ما يوجد لدى الفرد من معارف سياسية بالقضايا والمؤسسات والقيادات السياسية على المستوى المحلي والقومي والدولي، ويشمل هذا

المعرفة بالبناء الرسمي للحكومة ورؤسائها وموظفيها وأدوارهم¹. ويعرف الوعي السياسي على أنه إدراك الأفراد للواقع السياسي والتاريخي لمجتمعهم ودورهم في العملية السياسية ومشاركتهم في التصويت والسلوك الانتخابي، واتجاهاتهم السياسية وانتمائهم لأحزاب القائمة وكيفية الاعتماد على كل هذه المتغيرات في تقويم الواقع السياسي لمجتمعهم، والتعرف على ما ينبغي دعمه أو تغييره. ولذلك من أهم مؤشرات ودلالات وجود الوعي السياسي مايلي :

- إدراك الأفراد للأوضاع والمتغيرات السياسية على اختلاف تنوعها ومستوياتها .
- الإقبال على المشاركة السياسية سواء كان ذلك في مستوى الترشيح أو الانتخابات .
- تعبير الأفراد عن مدى إهتمامهم بالأمور السياسية والمشاركة فيها، ويختلف مدى ونوعية التعبير والمشاركة من فرد لآخر كل حسب قدراته وإمكاناته وظروفه سواء في مستوى وكيفية التعبير أو في المجال² .

1- مستويات الوعي:

يتحدد الوعي في مرحلتين ألا وهما الإدراك والممارسة، أما عن مرحلة الإدراك وهي مرحلة لم تتضح بعد في ممارسات فعلية في الواقع وإنما هي في ذهن ووجدان الفرد، أي أن الوعي يكون في مرحلة اختبار لفروض وتصورات لم تتضح بعد، ويمكن لوسائل الاتصال وأيضا المؤسسات التربوية التعليمية أن تسهم في تزييف الوعي لدى الأفراد من خلال عمليات التنشئة، وبالتالي يصبح وعي الفرد تابعا لا يدرك الحقائق إلا فيما تنحيه له تلك الوسائط. وينمو الوعي بزيادة الحركات السياسية حيث ينتقل الوعي من مرحلة الإدراك والصمت والثبات إلى الحركة في الجوانب الاجتماعية، فالحركات السياسية تزيد من قوة ضغط الجماهير على الصفوة الحاكمة، وتخرج الوعي من مرحلة الإدراك والكمون إلى مرحلة المكاشفة والمصارحة، أي مرحلة الممارسة وتعلن فيها الجماهير صراحة عن نفسها واهتمامها بقضايا مجتمعها.

2- عناصر الوعي السياسي:

إذا كان الوعي السياسي عاملا مساعدا في الممارسة السياسية الرشيدة، فإن دوره الفاعل لن يتأتى إلا إذا توفرت فيه شروط أساسية وهي:

- الشعور بالامتداد السياسي: وهي حالة ذهنية يشعر فيها الفرد أنه يملك القدرة على فهم مواطن الصواب في النظام الاجتماعي العام فيؤازرها ويسعى إلى تثبيتها وتنميتها وفهم مواطن الخلل، أو الالعوجاج فيسعى إلى التنديد بها وكشف عواقبها السلبية على الفرد والجماعة، ثم يبدي رأيه الصائب

1- لطيفة إبراهيم خضر : الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، المرجع السابق، 2006 ص 161 .

2- حسن الطنطاوي : الوعي السياسي لدى طلاب المرحلة الثانوية في مصر، رسالة ماجستير كلية التربية، جامعة عين الشمس 1992، ص 54.

دون خوف من لوم أو عقاب. بالإضافة إلى ما تقدم فإن هذا العنصر يستلزم أمرين الأول أن يكون النظام السياسي مرنا في تقبل الرأي والرأي الآخر، وأن يقتنع الفرد بأن رؤاه النقدية سوف تعيها أذن واعية وأن لها قيمة ويمكن أن ينصت إليهما وهذا هو ما سوف نشير إليه في العنصر الآتي .

- الاستعداد للمشاركة السياسية:

إذا أنسه الفرد من نفسه قوة ومقدرة من الناحية الشعورية فعليه أن يعي أن الممارسة السياسية الفعلية، تقتضي أن يمد يده إلى غيره من أفراد المجتمع السياسي بغية المشاركة في صياغة السياسات والقرارات واختيار الحكام، وأعضاء المجالس النيابية على الصعيدين المحلي والمركزي. وتتطلب الممارسة السياسية البناء لأحد أو كل هذه الأنشطة اقتناعا بضرورة وجدوى المشاركة بحيث ترقى هذه الأخيرة إلى مرتبة الالتزام والواجب، بالإضافة الى الاقتناع بضرورة المشاركة فإن هذا العنصر يستلزم أن تكون تلك المشاركة بوعي وإيجابية، وهذا يعني أن يكون أفراد المجتمع السياسي يتمتعون بقدر لا بأس به من الثقافة. ولاشك أن وصول الشرائح الاجتماعية إلى ذلك القدر من الثقافة الذي يؤهلها للاستعداد للمشاركة السياسية مشاركة فعلية، لا يأتي من فراغ بل هو مرتبط بالقدر الذي تقطعه الجماعة في ميدان التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ذلك أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي يجعل الفرد منشغلا بإشباع حاجاته الأساسية، فتستغرق وقته وطاقته فلا تترك له الوقت اللازم والكافي للمساهمة في الحياة السياسية. كما أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي يوفر الوسائل المادية المتنوعة لنشر الثقافة، وهذه الوسائل تضع في متناول الجميع إمكانيات واسعة لاكتشاف المعلومات وتنميتها.

- التسامح الفكري المتبادل:

يقصد بالتسامح الفكري المتبادل أن يكون النظم السياسي مرنا، بحيث يسمح لكافة التوجهات السياسية أن تعبر عن نفسها من خلال قنوات مشروعة على المستويين الرسمي والشعبي، ولا يكفي أن يوطر ذلك التسامح بأطر قانونية، بل لابد وأن يوفر قدر من الاقتناع بجدوى ذلك التسامح الفكري في نفوس الشرائح الاجتماعية أيا كان موقعها، أي سواء كانت تنتظم أفراد المجتمع وبعضهم في السلطة وبعضهم الآخر في ساحة المعارضة، أم العكس، وبعبارة أخرى يجب أن يسود اقتناع عام بين الحاكم والمحكوم بأن الاختلاف والاجتهاد في متغيرات الحياة، ظاهرة صحية مطلوبة طالما تمت في إطار الثوابت التي يقوم عليها النظام الاجتماعي العام.

- توفر روح المبادرة:

إن شعور الأغلبية بأهمية المبادرة الفردية في الحفاظ على سلامة التوجه السياسي كوسيلة اجتماعية لتنظيم وسياسة أمور الجماعة، يعتبر عنصرا هاما من عناصر الوعي السياسي.

- احترام المبادئ قبل الأشخاص:

ومن العوامل المساعدة على ثبات الحرية السياسية وازدهارها، توفر قناعة الأفراد بأن السلطة السياسية مودعة في المؤسسات وأن تلك المؤسسات تقوم على فلسفة سياسية تعبر عن الضمير السياسي للجماعة، وبالتالي فإن الشخص الحاكم أيا كان موقعه ليس بالأمر المقدس والمنزه عن الخطأ، بل هو شخص يحظى بالاحترام أو عدم الاحترام بقدر وفائه أو عدم وفائه للمبدأ الذي كلف بالمحافظة عليه.

- الثقة السياسية المتبادلة:

ومن العناصر الهامة للوعي السياسي الرشيد والمؤثر توفر شعور بالثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم من جهة وبين المؤسسات السياسية والدستورية الحاكمة وبعضها ببعض من جهة أخرى، إذ بغير هذا الشعور ينتاب المجتمع حالة من الفردية العارمة والدستورية إذ لا يتصور أن تنمو الحرية السياسية، وتتكسر ما لم تكن هناك ثقة متبادلة بين أفراد المجتمع بشكل عام¹.

سادسا : أشكال وأهمية الوعي السياسي

لقد تعددت صور وأشكال الوعي السياسي، وهذا نظرا لارتباطها بمجموعة من المتغيرات منها صحة هذا الوعي أو عدم صحته، ويمكن الإشارة إلى هذا على النحو التالي:

أ- الوعي الزائف: الوعي الزائف وفقا للكتابات الماركسية يقصد به مجموعة من المعتقدات الخاطئة عن أمور هامة تتعلق بهذه المعتقدات، تشترك فيها مجموعة من الأشخاص أو المجتمع بأسره، والوعي الزائف قادر على التغلغل وله نتائج اجتماعية واسعة، وهو يتكون من عدد من الأوهام وثيقة الصلة ببعضها البعض تشيع على وجه التقريب عند جميع الأشخاص الذين يشتغلون نفس المواقع ويؤدون نفس الأدوار في المجتمع². وكثيرا من الفئات المجتمعية في مجتمعنا تعرضا لهذا الوعي الزائف، وذلك لأسباب إجتماعية وسياسية التي أحاطت بهذا المجتمع.

ب- الوعي الصحيح: الوعي الصحيح وفقا للكتابات الماركسية هو الذي يتفق مع اتجاه حركة التاريخ التي تحكمها في رأيهم قوانين موضوعية، أما الوعي الزائف فهو الذي لا يتفق مع مضمون هذه القوانين ومع ذلك فالوصول إلى الوعي الصحيح أو الخروج عن الوعي الزائف، ليس أمرا سهلا ولا تلقائيا ولا يتفق مع مجرد عضوية بعض الطبقات الاجتماعية، وإنما يمكن الوصول إلى هذا الوعي الصحيح من خلال الممارسة الثورية والتي تتضمن معرفة أعمق بتاريخ كل مجتمع واتجاه تطوره ونضاله من أجل دفع تطور هذا المجتمع في اتجاه حركة التاريخ، وهو التحرير الكامل للإنسان من كل القيود الاقتصادية والسياسية وكذلك من أي وعي زائف³.

1- صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، 1988 ص 481.

1- إسماعيل علي سعيد، الاتصال الإنساني في الفكر الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 93.

2- علي الدين هلال وآخرون: معجم المصطلحات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مركز البحوث والدراسات السياسات، 1993، ص 88.

ويمكن القول في ضوء ذلك بأن أحزابنا السياسية العاملة على ساحة السياسة في حاجة ماسة إلى أن تشكل وعيها السياسي وعيا صحيحا بقضايا المجتمع، والعمل من أجل التحرر من القيود التشريعية والسياسية والاجتماعية التي ظلت لفترة طويلة تحد من دورها ومشاركتها في العمل السياسي.

ج- الوعي الطبقي: وهو الوعي الذي يسعى لدفع مصالح طبقة في مواجهة المصالح الخاصة بطبقة أخرى، ويشمل عدة عناصر من المعتقدات والقيم والمعايير الناشئة بفضل هوية الجماعة سواء كانت حقيقية أو محتملة باعتبارها إحدى الطبقات¹. وهو مصطلح يستخدم في فلسفة الماركسية ليعني أمرين: - إدراك الفرد لانتمائه إلى طبقة اجتماعية.

- بعض الاتجاهات والمفاهيم المحركة للأفراد والتي يمكن تفسيرها بعضويتهم في طبقات محددة. وهذا الوعي الطبقي يظهر بشكل واضح في المجتمعات الرأسمالية، ويستطيع أن يحقق للفئات المجتمعية المنتمية إلى طبقة عليا أو الطبقة اجتماعية متوسطة، أو طبقة دنيا تدريبا لوعيها السياسي والاجتماعي.

د- الوعي النقابي: هو ذلك القدر من الوعي لدى النقابة بوضعها ومصالحها، وهو ما تقوم به البروليتاريا في نفس الوقت بانجازه من خلال نضالها في سبيل تحقيق أهداف اقتصادية . وهذا التعريف له منحى اقتصادي وهو ما يتمثل في النضال من أجل تحسين الأجور وظروف العمل، بينما يتم ترك نسق الأجور ذاته دون تغيير².

وهذا الشكل من الوعي وإن كان يمثل ويرتبط بتنظيم عمالي أو حرفي أو مهني، إلا أنه قد يسهم بشكل أو يأخذ ارتباطا بالأحزاب السياسية بشكل العام في تنمية وتشكيل الوعي السياسي للمجتمع، ويعمل على تنمية وإدراكه بالقضايا المجتمعية والمهنية التي يمكن أن يكون له دورا في صياغة السياسات العامة للدولة والمجتمع ككل . وهكذا يتضح لنا أن الوعي السياسي للأحزاب السياسية، يتعلق بفهم وإدراك طبيعة النظام السياسي القائم بعلاقاته الداخلية وإرتباطاته الخارجية، واستيعاب لأهم القضايا والتحديات السياسية على المستوى المحلي والقومي والدولي .

هـ- الوعي الحقوقي: يقصد بالوعي الحقوقي رؤية الأشخاص والجماعات في المجتمع لحقوقهم وواجباتهم كمواطنين وتصورهم لشرعية، أو عدم شرعية ممارستهم وممارسات الآخرين، ويرتبط هذا الوعي بالظروف التي يعيش في إطارها كل شخص والمعايير التي تنظم العلاقة بينه وبين الآخرين، سواء كانت مستمدة من الأعراف والتقاليد أو المفاهيم الدينية والأخلاقية، أو من القواعد القانونية التي تضبط سلوكهم. ويتحدد في ضوءها نظرتهم وفهمهم لكل من الحق والواجب، العدل والظلم، الحلال والحرام³.

3- عادل الهواري :موسوعة العلوم الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص 123 .

1- علي الدين هلال: معجم المصطلحات السياسية ، المرجع السابق، ص 89 .

2- محمد إبراهيم عبد النبي، الوعي الاجتماعي لدى مختلف الفئات الاجتماعية بالريف المصري ،رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة ، كلية الآداب 1985، ص 497 .

والقاعدة الحزبية ينبغي عليها معرفة حقوقها القانونية والدستورية التي نصت عليها القوانين المختلفة وكذلك حقوقها الدستورية، بحكم أنهم مواطنون داخل المجتمع ومن ثم تستطيع أن تؤدي دورها لما لها من حقوق وما عليها من واجبات.

و- الوعي الجماهيري: يشير إلى إدراك الجماهير وتصوراتهم لواقعهم هذا الإدراك، وذلك التصور الذي يتضمن المستوى النفسي والاجتماعي الذي تتجسد من خلاله مشاعر الجماهير وقيمها وعناصر ثقافتها، ويتضمن تصور الجماهير هذا رؤيتها لتغيير وجودها الاجتماعي بما يحقق مصالحها، وكذلك قناعاتها بالتنمية ودورها في مختلف مراحلها تخطيطا وتنفيذا ومشاركة في جني الثمار¹. وهذا النوع من الوعي يتطلب توافر الاستعداد النفسي والاجتماعي لدى فئات كبيرة من المجتمع من خلال وجودها الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع المحلي والقومي، لتحقيق التنمية الشاملة والمشاركة في جميع مراحلها.

ز- الوعي القومي: يقصد بالوعي القومي مدى إلمام أعضاء المجتمع بالمسائل العامة التي تواجه المجتمع القومي الذي يعيشون في إطاره، وإهتمامهم بها وتقييمهم لها ومواقفهم منها ويتضمن أيضا رؤية أعضاء المجتمع لعلاقة هذا المجتمع بالمجتمعات الأخرى، ونظرتهم تجاه هذه العلاقات وتقييمهم لها. وتلعب وسائل الاتصال الجماهيري دورا هائلا في نقل المعلومات السياسية والقضايا والمسائل القومية والأحداث العالمية². ولاشك في أنه كلما زاد الوعي القومي لدى فئات كبيرة من المجتمع بعلاقة مجتمعه المحلي بالمجتمع القومي، وكذلك علاقتها بالمجتمع العالمي، كلما إزدادت مشاركتها السياسية وساهمت في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي للمجتمع .

عوامل تنمية الوعي السياسي:

للعوعي عدة حالات تدرج ما بين وعي بسيط يحدث بدون تمييز، أو تعريف محدد للخصائص الموضوعية، ووعي عميق الذي تتحدد فيه الخصائص وبينهما تتوافر درجات من الوعي، وفي كل حالات الوعي تظهر آثاره على الفرد. ويزيد الوعي لدى القاعدة الحزبية كنتيجة لحدث أو لقراءة كتاب أو مقال وتوجد عدة عوامل تزيد أو تنقص من الوعي وهي³:

- 1- التغير في الزمن.
- 2- قوة إقناع الأحداث.
- 3- إدراك إمكانية انطباق القضية مع الواقع.
- 4- الواقعية والوضوح.

3- عبد الباسط عبد المعطي : الوعي التنموي العربي القاهرة ، دار الموقف العربي، 1982 ، ص 57.

1- محمد إبراهيم عبد النبي، الوعي الاجتماعي لدى مختلف الفئات الاجتماعية ، المرجع السابق، ص 516.

2- دانييل يانكلوفيتش: الديمقراطية وقرار الجماهير، ترجمة ، كمال عبد الرؤوف ، القاهرة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1993 ص 18.19.

5- الثقة.

6- الدعاية.

حيث يرتبط الوعي إرتباطا إيجابيا مع التغير في الزمن وذلك لإن المعاشية للأحداث والظواهر والوقائع المصاحبة، يخلق نوعا من الفهم التدريجي لفئة كبيرة من المجتمع تجاهها، وتختلف هذه العملية بمرور الوقت كالتعرف على الاحتلال الفرنسي للجزائر، وما هي مخلفات هذا الاستعمار وعلاقته بالحاضر، ومن تغيرات في داخل والخارج كالأخذ بالنظام الخصخصة مثلا. وكذلك التجربة الديمقراطية التي مرت بها الجزائر 1989 وإلى غير ذلك، وتتأثر درجة الوعي لدى القاعدة الحزبية بقوة تلك الأحداث التي تجعل من القضية أمرا مؤثرا وفعالا، ولا شيء يؤخر أو يقلل من زيادة الوعي السياسي قدر نقص معرفة تأثير هذه الأحداث مثل الحوادث الإرهابية.

وتهتم القاعدة الحزبية بالقضايا التي تمس حياتها الشخصية والعملية بجانب توافر الواقعية والوضوح للقضايا التي تمس الشباب ككل وما تتمتع به من حقوق، وفي حالة توافر الثقة الكاملة في مصادر المعلومات، فهي من العوامل التي تؤثر في زيادة الوعي السياسي لدى فئة كبيرة من المجتمع وكذلك المؤسسات المعنية مثل المجتمع المدني بقضايا الشباب وما تقوم به لإرساء قيم المواطنة والديمقراطية في المجتمع. ومع وجود الرعاية الكافية من خلال وسائل الإعلام يمكن زيادة الوعي السياسي لدى شريحة كبيرة من المجتمع، ولأجل زيادة الوعي السياسي بصورة فاعلة لها، لابد من القيام بعمليتين هما جعل أفراد المجتمع يدركون قضية ما مثل قضية المشاركة السياسية وإعطاء الحرية السياسية لكل أفراد المجتمع بدون استثناء، ثم إثارة إهتمامهم وقلقهم بالجوانب السلبية لعدم المشاركة السياسية لها، وهذان العاملان يتحققان بالدعاية الكاملة لتلك القضية حتى يكتب لها النجاح. وتنمية الوعي السياسي تتم من خلال عمليات النقد والحوار البناء ومن خلال الأساليب المباشرة للتعليم والتلمذة، وكذلك أساليب أخرى تتمثل في قراءة الكتب والصحف السياسية والاهتمام بالأحداث السياسية، ومن أهم العوامل التي تؤثر في تنمية الوعي السياسي ما يلي:

- نوع الثقافة التي ينشأ عليها الفرد أو طبيعة الذات السياسية التي تتكون لديه.
- المستوى التعليمي والقدرات والمهارات التي يتميز بها الفرد والمعلومات والمعارف السياسية المكونة للوعي السياسي.
- توفر القدوة السياسية (النموذج السياسي) في صورة زعيم سياسي أو عدد من الزعماء السياسيين القادرين على توجيه الجماهير سياسيا.

أهمية الوعي السياسي:

يعتبر الوعي السياسي ضرورة حضارية وهذا باعتباره عملية تعليمية، حيث يكتشف المواطنون من

خلاله قوة التأثير الذي يمكن أن تؤثر على حياتهم وعلى الآخرين ،ولكن هذا الأخير لا يتأتى إلا من خلال التدافع الخلقي الذي يبعث في الفكر الإحساس بضرورة التفكير والنظر والاقتراح والتفضيل، بناء على معايير يفترضها ويستند إليها في عملياته وتصورات كضرورة وجودية¹.

وإذا تصورنا الوعي السياسي على هذه الشاكلة التي يمكن أن نعدّها مثالية إلى حد ما فإنه لمن الخطر أن يزيّف الوعي السياسي على نفسه فيخدع أو يتحجر على صورة سلفية، فالوعي السياسي حين لا يجد في تصوّره إلا هذه الصورة حكم على نفسه شعورا وفكرا بالموت وحكم على أمته بالتحجر الذي تدمر فيه إمكانية التفكير الحر وإمكانية الإبداع الحر. إذن كيف يكون وعينا السياسي متزنا حصيفا له رؤيته الصائبة والقادرة على الإسهام الايجابي بالفكر الناضج السليم لقضايا المجتمع والدولة ومشكلاتها؟ كيف نتحقق لو عينا تلك الإمكانيات الفكرية والوجودية والنفسية بالثورة المثلى في إطار المرجعية الجزائرية؟ أو على نحو أكثر توسعا. كيف تكون ثقافة سياسية سليمة وقوية؟.

إن السلوك الديمقراطي الذي تصطنعه الدولة عند نهوضها بمشروعاتها ومعالجة قضاياها ومشكلات شعبها ،لا بد أن يكون سلوكا علميا واقعيا يقنع العقل فكأن الدولة بذلك تضرب المثل الديمقراطي الذي يجد فيه الناس تحقيقا لإمكانيات وجودهم ،وعيشهم وسلامتهم ورخائهم، ومن هذا المنطلق فإنه لمن الضروري أن يتضافر جهازان رئيسيان في تربية وتركية الوعي السياسي في نفوس وعقول الجماهير فضلا عن الشباب. والجهازان هما:

الأول: جهاز الإعلام الثلاثي ونقصد به الإذاعة والتلفزيون والصحافة.

الثاني: المدرسة والجامعة.

و لهذا لا يمكن أن نعتبر الوعي السياسي مجرد عاطفة وجدانية مشبعة بإرهاص خيالي فحسب ،ولكن لابد له من ثقافة سياسية تصقله فكرا وتثريه وتعينه على أن يتخذ المنهاج المنظم الذي يمكنه من دراسة القضية السياسية التي تواجهه ،أو تواجه أمته فيفحصها ويعاين عناصرها ويحدد أهدافها ثم يدرس تلك الأهداف دراسة متزنة تتأى عن المبالاة أو التجني ولكنه القصد والاعتدال. هذه الطريقة المنهجية المنظمة هي ما يسمى بالمنهج العلمي. ذلك لأن الوعي السياسي هو وعي علمي في حقيقته. وعي علمي لا يخضع للإرجاف والظنون ولا يخضع للأوهام والأخذ بالشبهات، إذن فمن الضروري أن يربى الوعي السياسي وينشأ الوعي السياسي على قاعدة الثقافة السياسية. فما هي الكيفية التي يتم بها هذا الهدف؟².

قلنا أن هناك جهازين رئيسيين يعتمد عليهما في تربية وتشكيل الوعي السياسي وهما:

الجهاز الإعلامي بأفرعه الثلاثة: الإذاعة والتلفزيون والصحافة. والجهاز الثاني: التعليم ،ويقوم على

1- مصطفى حجازي: الإنسان المهدور دراسة تحليلية نفسية إجتماعية ،الطبعة الثانية ، بيروت ،المركز الثقافي العربي ،2006 ،ص 226 .

1- محمد عبد الواحد الحجازي: الوعي السياسي في العالم العربي ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، 2007 ص 552 .

الجهاز الإعلامي عبر التوعية السياسية بأبعادها الاجتماعية والنفسية والفكرية والاقتصادية، فعلى الإذاعة والتلفاز أن تعرض المشكلات والقضايا السياسية لا على أساس التنظيم الإخباري التقليدي، ولكن كما نقترح على نحو درامي يكتبه متخصصون فيه تعرض كل قضية عرضا تجدد فيه عناصرها والطريقة الجيدة لمعالجتها والمحاذير التي يجب تخطيها وسياق المعالجة. وعلى هذا فإن من أولى خطى الثقافة السياسية، شرح أكاديمي لتاريخ النظم الحكم بالنسبة للعالم العربي وأوجه التطور التي خضعت لها، وظواهر إختلاف تلك النظم والأسباب الاجتماعية والاقتصادية والدينية التي كانت ذرائع لاختيار نظام معين للحكم، مع التركيز على القاعدة الإنسانية الرئيسية التي لا بد للثقافة السياسية أن تحيط بها في صورة بارزة السمات ومبسطة. ألا إنها الديمقراطية التي لا بد من قيامها على أصولها الصحيحة، ومع التركيز على ضرورة الديمقراطية في العصور المتلاحقة للحضارة الإسلامية فإنه ينبغي إظهار مبلغ الكوارث الاجتماعية والسياسية التي أصابت المجتمع الإسلامي بسبب اجتراء الديمقراطية أو التغاضي عنها. وبالتالي لا حرج من التعرض لمختلف نظم الحكم في العالم العربي. ومن الجوانب التي يجب التركيز عليها جانب العلاقة بين الدين والدولة في الأقطار الأوروبية، أو السلطة الروحية والسلطة الزمنية، كما أطلق عليها فلاسفة السياسة، ومن ثم فإنه يجب دراسة النظم السياسية في الأقطار الأوروبية في عصورها المختلفة، وهل الديمقراطية في الغرب على نمط واحد ومتجه واحد ونظام دستوري واحد؟ أم أن هناك صورا متعددة من الديمقراطية؟ وإذا كانت الثقافة السياسية تعني بهذا الجانب التاريخي، فإن هناك جانبا منهجيا علميا لا بد أن يحيط به المثقف الجزائري فضلا عن العربي، ألا وهو نظام الحكم القائم في الجزائر، وهذا يفرض على الإذاعة والتلفزيون كل بمنهاجه وطريقة دراسة الهيكل التنظيمي لنظام الحكم من حيث الدستور، وما يشتمل عليه من أبواب وما لكل باب من مواد، ثم يعرض التلفزيون وكذلك الإذاعة كيف أن للدستور قداسته وتقديره الذي يجب ألا يستهين به أحد من الناس، وفي دراسة الهيكل التنظيمي لنظام الحكم، فإنه لمن اللازم أن يبين التلفزيون وكذلك الإذاعة والصحافة متى يكون تعطيل الدستور وإمكانية تعديل بعض مواده، ثم نظام المجلس الشعبي الوطني فبين طريقة تشكيل كل مجلس ونظامه ولجانه وعمل كل لجنة، وطريقة تقديم الاقتراحات على إختلاف مسمياتها وأهدافها. وهكذا يجب أن يكون منهاج التثقيف السياسي لفئات المجتمع مهما كان إختلاف مستوياتها، أما الميدان الأهم والذي هو أعمق تأثيرا وهو أن يقوم نظام التعليم بكافة مراحل بدراسة نظم الحكم في صورتها التاريخية، ثم يعرض نظام الحكم الديمقراطي في صورة أكثر مثالية وأكثر إقناعا. وذلك حتى يربي التلميذ والطالب على ثقافة سياسية سليمة على أن تكون هذه الثقافة خالية من نزعات الممالة أو التجني أو اللامبالاة. ومن هنا تكون ثقافة السياسية مقومة للوعي السياسي للمجتمع الجزائري بصفة خاصة والمجتمع العربي بصفة عامة. ويمكن إبراز أهم النقاط الأساسية للأهمية الواعي السياسي في الآتي:

1- قضية النهضة الحضارية:

من المعروف أن الواقع الذي يعيشه المجتمع يتميز في بعض الأحيان بالتعارض في بعض المصطلحات الأساسية واصطدام ما هو قديم بما هو حديث إلى الاصطدام والتداخل بين الحديث والتقليد، "وهنا يجب الاعتراف بأن هناك أزمة حضارية تجعل هناك تعارضا بين تحقيق الهوية وتحقيق الحضارة وبين التراث الوطني والحدث الراهن، وأن التعارض يخلق انشقاقا في الوعي المجتمعي"¹.

فالوعي هنا يساعد على النهضة الحضارية من خلال معرفة الأفراد بالظروف والتطورات ودور التكنولوجيا الحديثة في مجال التزويد بالمعلومات، كل هذا يكون بمثابة سبيل إلى الوعي السياسي باتجاه تطور المجتمع ونهضته. وأن النهضة الحضارية والفكرية لا يمكن تحقيقها دون الربط بين الوعي التاريخي والوعي بالأمور التي يمر بها الأفراد في الفترة الراهن، لأن الخلفية الثقافية غالبا ما ترتبط بمعرفة الأحداث التاريخية وتحليلها تحليلًا علميًا، ومن ثم بناء الخطط المستقبلية لها من حيث نشر المفاهيم المدنية في عقول الجيل الجديد، لكي تمكنه من إحداث التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة في المستقبل، لأن بناء الوعي السياسي لا يمكن أن يتحقق في مرحلة وجيزة وإنما يتطلب ذلك عدة مراحل لا بد من توفيرها في سبيل النهوض بالواقع السياسي على للمجتمع.

2- الوعي السياسي العلمي: يعمل على تحليل الأحداث بصورة موضوعية وعلمية بعيدة عن العواطف وتأثيرات البيئة والمبالغة في رصد عوامل التخلف، وكذلك رصد الايجابيات، حيث يساعد الوعي السياسي للمحيط الذي يعيش فيه الإنسان على تحليل الأمور السياسية من زوايا متعددة بحيث يعطي الواقع مشهدا علميا وأكاديميا يخدم الدارسين في هذا المجال، فالوعي بالواقع المجتمعي "يقلل من دور العوامل التأميرية"²، أي أن ما يحدث في واقعنا منذ عشرات السنين من التخلف والاستقرار السياسي يجعله حجة الغرب باعتباره إفراز سلبي ومن المحاولات التأميرية علينا، فهذه النظرة تؤدي إلى قتل العناصر الرئيسية من المسؤولية الجماعية وتطوير خطط التغيير والتنمية الذاتية وتسيطر على روح الإرادة الفردية، وتجعل الأفراد في زوبعة من اللامبالاة والاعتماد على الآخر في كل شيء حتى في أفكاره، وهنا يكمن الخطر وهو عندما يعتمد الإنسان اعتمادا كليًا على الآخرين ولا يفكر في إصلاح أموره بنفسه. "تجنب الاعتراف بالمسؤولية الجماعية والسلبية والنواقص العامة للمجتمعات والقطاعات السياسية المختلفة في الممارسة والتعاطي والأداء السياسي العام الرسمي شعبيا ورسميا"³.

فكما هو معروف فإننا نعاني من وجود وعي سياسي مزيف وحتى إذا وجد فذلك الوعي، إما مدافعا عن ممارسات السلطة بما فيها من احتكار واستبداد نظرا للانتهازية السياسية لدى البعض، أو إذا لم يكن ناطقا باسم السلطات الاستبدادية فهم مدعمون من قبل السلطة بشكل أو بآخر، نظرا لتخلف المجتمع

1- برهان غليون: إغتيال العقل ، الطبعة الثانية، بيروت، مكتبة مدبولي ، 1987، ص 342 .

1- محمد جابر الأنصاري ، العرب والسياسة أين الخلل ، الطبعة الأولى ، بيروت، دار الساقى ، 1988 ص 65.

2- نفس المصدر ص 68.

المدني ومؤسساتها المتعددة والمختلفة، وأهمية الوعي السياسي هو إعادة ترتيب وصياغة الأفكار والمعتقدات التي سادت في حياة الشعوب في البلدان المتخلفة خلال العقود الماضية، وما تزال عن طريق نشر المعرفة وثقافة الحوار وقبول الآخر.

3- عن طريق الوعي السياسي: يحدد دور الدولة ومؤسساتها في التعامل مع القضايا الحيوية التي تحدث في داخل المجتمع، وأن الوعي السياسي الموجود لدى الأفراد غالبا ما تقيد حركته الدولة ولا تسمح له بأن يعمل بشكل مطلق في الساحة الداخلية وحتى على المستوى الدولي، ونرى تلك النماذج بصورة واضحة وجليّة في البلدان المتقدمة والبلدان التي يرى (الرأي العام) فيها دوره في صياغة السياسات والممارسات السياسية. إلا أننا نرى في الواقع أن الدولة هي الكل والجزء في الوقت نفسه، وأن الأفراد ينظرون ما تصدره الدولة عليهم لتنفيذه دون دراسة القرارات والممارسات السياسية للسلطة الحاكمة. والوعي السياسي في هذه الحالة له أهمية بالغة وذلك من أجل إخراج المجتمع من الانغلاق والجمود والسيطرة الشمولية للدولة في حياة المواطنين، وأن السياسات الحكومية تتأثر برأي الشارع إلى حد بعيد ونرى ذلك بصورة جلية في الحركات الاجتماعية والسياسية التي تقوم بها الجمعيات والنقابات في البلدان المتقدمة، وحين يشعر المواطن بحقوقه الطبيعية لا بد من العمل من أجل الحصول على تلك الحقوق بصورة الرأي وتفعيل دور الشارع في المطالبة بحقوق العامة.

4- الوعي السياسي يساعد في القضاء: على الاستبداد السياسي الذي يعد من أهم المشاكل وأخطر الأزمات التي يمر بها المجتمع، إذ يعد الاستبداد السبب الرئيسي وراء التخلف في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية... الخ. وهي من الأزمات الموجودة في المجتمع، وأن أفضل طريقة لتخلص من الاستبداد والقمع هو عن طريق معرفة المجتمع لما له وما عليه، أي لحقوقه وواجباته وليس معرفة ما عليه فقط دون التفكير فيما له. وأن الشعوب المتقدمة قد تغيرت وتطورت نتيجة لنمو الوعي السياسي لديهم، إذ تحولت الدول الأكثر عداوة والانغلاق إلى حلفاء في مسائل الحرية والديمقراطية وغيرها من المسائل المتعلقة بحريات الأفراد والجماعات.

وأهمية الوعي السياسي بالنسبة للمجتمع الجزائري يعد من ضرورات الحياة، لأن تكوين وعي سياسي شعبي حول الأحداث والقضايا المصيرية الحيوية تساعد على تطوير هذا المجتمع وتمهد الطريق أمام مؤسسات المجتمع المدني للعمل في داخل هذا المجتمع. وهذا يحتاج إلى جهود متواصلة ولا يمكن أن يحدث التغيير على مستوى الوعي عن طريق الخطب أو الكتابة، وإنما لا بد من وجود برامج علمية ومنطقية مدروسة تعمل على تحقيق تلك الأهداف. حيث أن تفكر في كيفية وصول الأفكار التغييرية إلى هذا العدد الهائل من الناس وكيفية متابعة تأثيرها ومراقبتها وتوجيهها، وهذا في الحقيقة لا

يمكن أن يتم إلا عن طريق وجود مؤسسات متخصصة توجه جوانب الحياة كافة¹.

وفي المجتمع الجزائري اليوم تمارس هذا الدور مؤسسات المجتمع المدني التي تشكلت منذ انفتاح الديمقراطية وإقرار التعددية الحزبية، وإن هذه المؤسسات تمثل حلقة وصل بين السلطة الحاكمة والمجتمع. وأن توصيل المعارف المتعلقة بالمجتمع المدني والحركة الفكرية والحريات العامة، إذ ما تم إيصالها بصورة علمية إلى المواطن عندها يمكن للمواطن أيضا أن يعبر عما يريده وفق القنوات المتاحة له وأن التغيير المجتمعي لا يتحقق فقط بالمؤسسات أو فئة معينة وإنما يتطلب جهودا استثنائية من قبل الجميع وأن السلطة السياسية تحمل مسؤولية أكبر بوضع استراتيجيات وخطط هادفة وذلك من خلال نشر مناخ الحرية والتعبير عن الرأي وتطوير مناهج الدراسة بشكل ينسجم مع الواقع الحياتي الحديث والمتسارع. ومن الممكن أن نستفيد من الوسائل الحديثة في الاستفادة من الوعي السياسي وزيادة دوره في المجتمع ونخلص بذلك من الجمود الذي طال مدته في المجتمع وأن الأوان لكي ندرب الفرد على المفاهيم الحية التي تؤدي إلى إحياء المجتمع واستقراره ورفاهيته وتنقيفه.

سابعا : الوعي السياسي الحزبي:

الأحزاب السياسية الجزائرية قديمة قدم التاريخ النضالي لهذا المجتمع حيث عملت كل ما في وسعها من أجل التحرر من الاستعمار الغربي الذي أرقق شعبها وتحكم في مصيرها وحريرتها ومقدرتها. وليس معنى هذا أن نشأة الأحزاب السياسية لا بد أن تصدر عن النضال ضد الاستعمار أو عن النضال ضد نظام الحكم القائم. فأمراً طبيعياً جداً أن تنشأ الأحزاب السياسية من أجل معالجة شؤون المجتمع بكافة أشكالها الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية والسياسية، ذلك لا بد أن تنشأ اختلافات بين الناس حول أصلح الخطط التي يجب دراستها ووضعها بعد الدراسة لتحقيق نهضة حضارية تضمن الخير والرفاهية والتقدم للمجتمع، والاختلاف حول سبل المعالجة والتقويم من الضروريات الحضارية بل الطبيعية للوجود الإنساني. إذن فالوجود الحزبي ضرورة اجتماعية كما أنه ضرورة حضارية وإنسانية ومن ثم فإنه على الأحزاب السياسية أن تعي هذه البديهية، التي لا تحتاج إلى تفلسف ولا تحتاج إلى تأويل ولكنها تحتاج إلى صراحة وموضوعية. وإذا نظرنا إلى واقع الأحزاب السياسية في الجزائر نجده مثل بقية الأحزاب السياسية العربية، التي تعاني الترهل وتبقى بعيدة عن تحقيق هدف الإصلاح لأنها كما يرى محي الدين صبحي "أحزاب لها أدبيات بأكملها قائمة على الوعي بالتخلف فهي تندد بالطغيان وتشجع الاستبداد وتهدد المفسدين المستغلين...وتقدم الوسائل لتنفيذ الغايات، أي أنها تعرف تماماً ملا تريد، فإذا وصلت إلى النقطة التي تلزمها بأن تحدد ما تريد، أي تحدد أهدافها من السلطة وكيفية استعمالها للقوانين النازمة للعلاقة بين السلطة والمجتمع....صارت اللغة إنشاء والإنشاء الخطابية في

1- عبد الكريم بكار، تجديد الوعي، الطبعة الأولى، دمشق، دار القلم، 2000، ص 216.

العموميات الأخلاقية. فالمعارضة العربية في المرحلة الراهنة، ليس لديها حلول لمشكلات الواقع العربي التي تعجز الحكومات عن مجابته¹.

ومن هنا يمكن القول لمن الأسس الأولية لتكوين الحزب السياسي أن يكون له دستور يتبعه ويستهدفه ويحتج به، وأن قواعد هذا الدستور أن يلتزم الحزب بسياسة وطنية واقعية حقيقة الواقع وما الوطن بحاجة إليه في مشروعاته الاقتصادية الكبرى والصغرى في حاضره ومستقبله، ومن قواعد هذا الدستور الحزبي أن يحدد ما يلزم المواطن الفقير فضلا عن المتوسط من رعاية معاشية ورعاية اجتماعية ورعاية صحية، ومن قواعد هذا الدستور الحزبي أن يحدد تصورا خاصا لنظام التعليم يحقق ما الأمة بحاجة إليه في حاضرها ومستقبلها، وأن يحدد تصورا خاصا لما يحتاجه الأمن الداخلي والقوات المسلحة من توفير كافة الإمكانيات لهما، وأن يحدد تصورا خاصا للنهوض بمشروعات العمران ومعالجة البطالة وفتح أبواب العمل للشباب وأن يحدد تصورا خاصا للفن والثقافة بما يرتقي بهما ويزكيهما في جو من الحرية الصادقة الآمنة، وأن يحدد تصورا خالصا لكيفية النظر القومي لسياسة الدولة في معالجة قضايا الحكم ومشكلاته والكيفية التي يمكن التصدي بها لتذليلها وحلها، على أن تهيأ جميع فئات المجتمع مناخا ديمقراطيا يستطيع كل فرد أن يقول "لا" أو "نعم" انطلاقا من الذات السياسية الحرة. تلك صورة موجزة للشكل العام للدستور الذي يجب على كل حزب سياسي أن يقرره، فيكون قانونه الذي يستند إليه ويعتمد عليه في تقويم سياسة الدولة وفي دراستها لمعرفة مدى إمكانية تحقيقها على أصول صحية يطمئن إليها في الحاضر والمستقبل. وإذا كان هذا هو دستور الحزب السياسي فإنه لمن البديهي أن يجعله الحزب عدته في سياسته إذا شاءت الظروف الانتخابية التي تمكنه من الوصول إلى الحكم. ومن الضروري هما أن يتكامل الدستور السياسي الحزبي مع ما يمكن تسميته بالوعي السياسي الأخلاقي، وهو الوعي الذي تقوم عليه سياسة الحزب في تقويمه لسياسة الدولة إن ظهر ما يستوجب التقويم أو المعارضة والتنبيه، هذا الوعي السياسي الأخلاقي يجب أن يكون أصيلا في سياسة الحزب وأن يستند إليه عند الفحص والدراسة. وهذا يفرض على الحزب أن يكون أخلاقيا في معارضته السياسية، فلا يرى الحزبية مكفولة لأفراد الشعب في حدود الدستور والقانون ثم ينكرها فيقول إنها ليست موجودة ولا متوفرة بما فيه الكفاية، ولا يرى الديمقراطية سائدة ومنشورة ثم يتغاضى عنها تماما، ويقول مصطنعة أين الديمقراطية؟ مختلقة في ذلك الأضاليل والأكاذيب التي لا تثبت أمام أدلة الواقع المشهود. وقد يرى الحزب تجاوزا أو خطأ فيخلق منه ما يطعن في الشرف مما قد يؤدي إلى التشكيك في الأخلاق الشخصية لهذا المسؤول أو ذاك، ويرى الشباب في انطلاقهم ورغباتهم فيصورهم وكأنه لا أمل في إصلاحهم.

إن على المعارضة الحزبية أن تتصدى لمشكلات العلمية والأخلاقية والسلوكية بالدراسة المركزة

1- محي الدين صبحي: الأمة المشلولة تشريح الانحطاط العربي، بيروت، رياض الريس للكتاب والنشر، 1997، ص 61.

الواعية التي تضع أيدي المسؤولين على العلل الظاهرة والعلل الباطنة، للأسباب الضعف والانحراف مع تقديم الاقتراحات المبنية على الحجج العقلية الحصيفة، لا على جموح الأهواء والتضليل والمخادعة التي تستشير النفوس قبل العقول، فهنا يمكن للمعارضة أن تقدم لا للحكومة وحدها بل لشباب الأمة خير المناهج التي تنير طرقهم وتبصرهم بما يجب عليهم وتنبههم لما يدبر لهم¹.

وهناك جانب له قيمته وفاعليته في تكويم الثقافة السياسية يمكن أن نعتبره من أساسيات المعارضة الحزبية وهو تغلغل الحزب بوعيه السياسي ودستوره السياسي بين طبقات الأمة وفئاته، لإقناع الجماهير بسياسته ومنهاجه وذلك عن طريق القواعد الحزبية التي ينشئها في المدن الكبرى والصغرى وكذلك القرى. ومن الأسس الهامة للحزب السياسي ألا يكون مجرد "مكتب" موجود بالعاصمة حسب اجتماعات دورية و صحيفة يومية أو أسبوعية و هالة من الوجاهة يحيط بها نفسه، وحسبه أن يكون ممثلاً في المجلس الشعبي بنفر من أعضائه، ولذلك فإنه ما لم ينزل الحزب السياسي المعارض إلى المدن والقرى ببرنامج سياسي اجتماعي وله القدرة على إقناع الجماهير بالانضمام إليه، فلن يستطيع أن يؤدي رسالته المطلوبة منه ولن يستطيع أن يربي في عقول الجماهير وعيا سياسيا ناضجا وسليما، ولن يستطيع أيضا أن يقدم لشباب الأمة ثقافة سياسية ثرية وعميقة وصادقة تكون عدته النهوض بمستقبل الأمة.

إن على الأحزاب السياسية المعارضة وكذلك التي في الحكم، أن تكون مدرسة للثقافة السياسية تعلم أعضائها كيف تكون المعارضة صاحبة دور حضاري وكيف تكون المناقشة الحزبية والسياسية نزيفة وفعالة، وكيف أن لا ينبغي التستر على الفساد وانحراف السياسيين وإنما المواجهة الصريحة والهادفة.

ثامنا : معوقات اكتساب الوعي السياسي:

إن الكثير من جانب الموروث الثقافي والسياسي فضلا عن الحالة غير الصحية التي نراها في الفترة الراهنة في مجتمعنا، قد أسهمت إلى درجة كبيرة على إعاقه تشكيل الوعي السياسي الموضوعي والعلمي حول الأحداث السياسية التي تحدث في المحيط الداخلي وفي البيئة الدولية، فهناك حالة الإستقرار السياسي والركود الاقتصادي وتهلhel السياسي، والتخلف المعرفي والفكري وضعف الإنتاج الوطني وتعثر خطط التنمية والتحديث. وفي هذا السياق نحاول أن نشير إلى ضعف أو عدم توفر المؤسسات التي تساهم في اكتساب الوعي السياسي في مجتمعنا. فالمؤسسات الأولية في التوعية والتنشئة السياسية المتمثلة في الأسرة والمدرسة والجامعة لا تقوم بذلك الدور الذي يساعد على اكتساب الوعي السياسي.

العائلة: فالعائلة التي تعد النواة الأولى في بناء شخصية الأفراد كما أشرنا إليه سابقا لكي تنسجم مع الواقع الذي نعيشه، نرى فيها نوعا من الاستبداد فالأب والأخ الكبير يمارسان السلطة المطلقة على حساب الأفراد الآخرين، فمجتمعنا يعاني من سلطة الأبوية حيث فرض الأوامر وإلزام تطبيقها في جو لا

1- محمد عبد الواحد الحجازي: الوعي السياسي في العالم العربي، المرجع السابق ، ص 556 ،

يتصف بحرية الرأي. فالعلاقات الديمقراطية وإذا ما كانت العلاقة الأساسية للأبوية هي الخضوع فإنها هنا المساواة في الأسرة والاستقلال الاقتصادي هو الأساس لنشوء الديمقراطية في الأسرة¹.

أما المدرسة: فهي الأخرى تعيش تحت تراكم المجتمع ومخلفاته السلبية فالفرد الذي عاش في جو عائلي استبدادي، ينقل معه تلك القيم إلى داخل المدرسة ومن ثم تؤثر في الأفراد الآخرين، فضلا عن ذلك عدم وجود تخطيط علمي منهجي يحدد أهداف المدارس وإستراتيجيتها في المجتمع، والأمزجة السياسية التي تكونت في المدرسة تختلف من شخص إلى آخر فضلا عن اختلاف تلك الأمزجة أيضا. وقد وضعت (إيزل) وحصرت فيه الأمزجة السياسية بين محورين، الأول محور القسوة – اللين، والمحور الثاني هو اليمين - اليسار². إلا أن هذه المعايير الأربعة قد تختلف حسب الطبقات الاجتماعية والأدوار التي يقوم به الأفراد داخل المجتمع.

الجامعة: في الفترة الراهنة هي الأخرى تعاني من الانقطاع عن المجتمع، ولا يوجد هناك ربط بين المعرفة والإنتاج ولا تساهم الجامعات بذلك الدور في التوعية السياسية بالنسبة للطبقات العامة والتي تشكل الأغلبية في المجتمع بحيث نرى هناك قطيعة بينهما، فضلا عن قلة المتطلبات والوسائل العلمية الحديثة بحيث تساعد الجامعات على اكتساب المعرفة الجديدة، فأغلب جامعات الوطن تعاني من قلة استخدام مجال الانترنت فهي الأخرى بدلا من أن تكون عامل جذب واستقطاب تحول في أحيان كثيرة إلى عامل إعاقة تحت توجه السلطات الحاكمة وتوجيهها وإشرافها.

أما فيما يخص المؤسسات الأساسية **كالأحزاب وجماعات الضغط ووسائل الإعلام** من حيث إسهامها في الوعي السياسي، فهي تواجه في المجتمع معوقات بحيث تؤدي إلى عدم فعاليتها في توعية المجتمع والمساهمة في رسم ملامحه وتتحول في بعض الأحيان وبفعل صراعاتها إلى عائق لاكتساب الوعي السياسي. ففكرة قبول بوجود الآخر وهي فكرة غير مجتذرة في الممارسة السياسية العربية، فنحن من خلال الرجوع إلى تاريخ العمل الحزبي في المنطقة العربية يتبين لنا أن الأحزاب قد ارتبطت في نشأتها بفترة الخضوع للاستعمار³. فضلا عن ارتباط واستمرار الحزب في هذا المجتمع بشخص المؤسسة أو ما يمكن تسميته بشخصية الأحزاب السياسية، فالأحزاب هي الأخرى لم تقم بذلك الدور الفاعل في توعية الجماهير توعية سياسية، بحيث يكون ذات تأثير على صناع القرار والأوضاع السياسية، وخاصة الأحزاب المعارضة التي تقتصر على وظيفة نشر الوعي السياسي بين أفراد المجتمع بصفة عامة.

جماعات الضغط: هي الأخرى تتمثل في جماعات المصالح المختلفة التي تعيش واقعا متخلفا بذاته، ولا

1- هشام شرابي: النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 50.

1- صادق الأسود: علم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى، بغداد، 1990، ص 305.

2- هشام شرابي، المرجع السابق، ص 176.

يمكن انتظار الدور من تلك الجماعات النفعية والمصلحية في المساعدة على نشر الوعي السياسي على عكس الجماعات الضغط الموجودة في الغرب وتوجه سياسات الحكومة فيها.

أما وسائل الإعلام: فعلى الرغم من الدور الذي تلعبه تلك الوسائل في المجتمعات المتحضرة من حيث الإسهام في اكتساب الوعي السياسي الشعبي، ومعرفة الأفراد بمجريات الأمور السياسية بموضوعية دون التقاف إلى المراقبة وإرضاء السلطات، والإعلام المحتكر من طرف النخبة الحاكمة وبذلك يكون أعلاما موجهها لا يؤدي الدور الإيجابي المرجو منه. إلا أن هناك معوقات أخرى يلاحظها الباحث من خلال دراسة الواقع السياسي الذي يعيش فيه، وتلك المعوقات هي التي تعيق سبل الوصول إلى الوعي السياسي الأكاديمي والعلمي ويمكن تقسيم أبرز تلك المعوقات إلى:

1- **المعوق الفكري:** ويرتبط هذا المعوق بالانقسام النخب وتشنت الإيديولوجيات حيث ترتبط كل النخبة أو فئة بالنوع الخاص من التفكير الذي ينسجم مع رأيه وفكرته دون النظر إلى نقاط الالتقاء والتفكير بمشاريع النهضة، فقد كان هذا المجتمع بمثابة ساحة للنزاع بين الإيديولوجيات المختلفة امتدادا من زمن الاستعمار وانتهاء بزمان الزعامات الحزبية والأطراف السياسية التي تلت الاستعمار، واحتكرت شرعية الثورة للسيطرة على المجتمع. صورة الصراع الحاد بين دعاة الحداثة والتحديث، ودعاة الأصالة والعودة إلى الجذور ويكاد النقاش أن يشق المجتمع العربي إلى طريقتين لا لقاء بينهما، بل أن يشق الوعي العربي أدواته على نفسه في صراع ذاتي دائم يمنعه من أية حركة إيجابية ويغلق عليه التغيير¹. وهنا كان لابد على القوة التي حكمت المجتمع من جعل الممارسة السياسية ممارسة تداولية بين جميع الحركات والأفكار التي دخلت الساحة بعد فترة التحرير، وذلك للتعرف على التطبيقات المختلفة لتلك الأفكار وبالشكل الذي يخدم المصلحة العامة، ولكن ذلك لم يحدث وإنما عملت الأطراف التي وصلت إلى السلطة على احتكار هذه السلطة لأنفسهم عن طريق قانون القوة وليست بقوة القانون، وكذلك مارست الانغلاق الاقتصادي وقصر الموارد بيد السلطة الأمر الذي جعل من المجتمع مجتمعا استهلاكيًا يقر كل ما تقره السلطة الحاكمة.

2- **المعوق السياسي (وهم الاستبداد السياسي)** و هو أحد معوقات اكتساب الوعي السياسي، و الذي يتمثل في الفهم الخاطئ لمصطلح السياسة وكل ما يرتبط بهذا المفهوم من معان وممارسات، حيث هناك خلل في الفهم والتخوف من السياسة وعدم الاهتمام بها نظرا للواقع السيئ الذي خلفته السلطات السياسية التي حكمت البلاد، خلال العقود التي مضت وما تزال الأوضاع تسير على نفس الوتيرة من حيث التخلف بالسياسة والاستبداد السياسي. إن الشباب والمراهقين لم يعودوا يهتمون بالسياسة وإنما بنجوم

1- برهان غليون: إغتيال العقل ، المرجع السابق ، ص 31 .

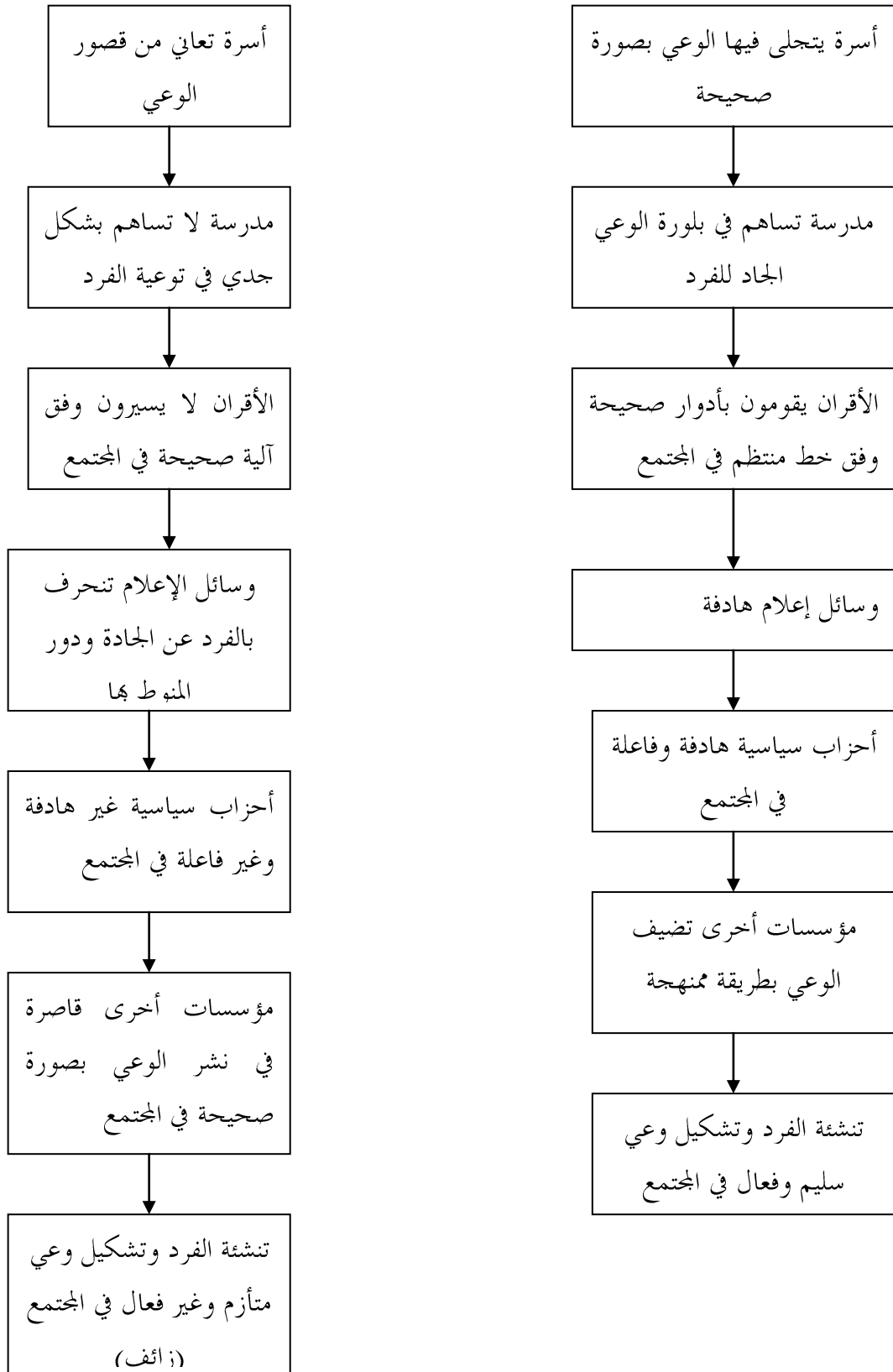
الغناء العالمية ونجوم الكرة القدم ولا يعرفون شيئاً تقريباً عن تاريخ بلدهم ومؤسساته¹. فالاهتمام اليوم غير موجه نحو الأمور السياسية والتنموية الفكرية، وإنما هي مركزة على الأمور السطحية واليومية دون أن يكون هناك أيه مشاريع في سبيل تخلص المجتمع منه هذه الأزمة وخاصة جيل الشباب باعتبارهم سواعد المجتمع وقوته الفعلية.

3- الجمود وعدم التفكير بالتغيير الإيجابي: وهي النقطة الأخرى البارزة في مسألة المعوقات التي تواجه الوعي السياسي، وهي الاتكالية وعدم التفكير بالتغيير وإهمال العوامل الذاتية التي أدت إلى هذا الجمود، ووضع اللوم على الأطراف الخارجية والاستعمار على إنتاج هذا الواقع المتردي، صحيح أن هذا الواقع امتداد لبعض الخطط والممارسات الشنيعة للاستعمار إلا أن هذا لا يعني الاستسلام وعدم التغيير وتطوير الذات، و"إبراز دور العوامل التآمرية الدولية، أو الانحراف التسلطي للهيئات الحاكمة"². فقد تعود المجتمع برمته على الحديث عن العوامل الموضوعية والمكايد الغربية والشرقية وإدعاء أن كل ما يتعرض له أفراد المجتمع هو من إفرازات الاستعمار والقوى الخارجية، ونسو ذاتهم ولم يقوموا بتدريس جميع جوانب حياتهم خاصة والمعوقات الذاتية أمام تطور الإنسان وأمام النهوض الموضوعي والأكاديمي. كل هذه العوامل وغيرها تشكل عوائق دون اكتساب الوعي السياسي الذي يسهم بدوره في عملية البناء والتقدم والتنمية والاستقرار. والتي أدت هذه المعوقات إلى عرقلة التحولات الاجتماعية والسياسية، فضلاً عن ثقافة الشكوى التي أصبحت تجتاح مجتمعنا فالكمل يصف لك المشكلة من كل أبعادها ولكن قلما تجد فئة مهتمة بحل تلك المشاكل، أو الأسباب للتخلف والجمود وتظهر هذه الحالة نتيجة عدم التخصص وادعاء الأفراد بالمعرفة المطلقة والتدخل في الشؤون التي لا تدخل ضمن اختصاصاتهم. وهنا لا بد من العمل على القضاء على البعد التشاؤمي من ثقافتنا فبدلاً من انتظار الآخر كي يأتي ليرسم معطيات حياتنا، لا بد من التحرك الذاتي والإرادة الذاتية ومخاطبة الذات وتعويدها على المفاهيم المدنية والثقافية، وبدأت اليوم عمليات التنمية البشرية في بعض المجتمعات وهذه العمليات تعد ضرورية ملحة في الوقت الراهن. ولذا نجد الوعي السياسي الوصفي منتشر بصورة سلبية بين النخبة المثقفة حيث يصفون لك الأحداث والمعطيات السياسية من باب الوصف فقط، وهذا لا يمت إلى الوعي التحليلي بأية صلة فالتحليل والموضوعية يغيران من مجرى الأمور السلبية وليس الوصف والمشاهدة السطحية. وكخلاصة مختصرة يمكن توضيح كل ما قلناه في هذا الفصل بواسطة هذه الترسيم التي توضح دور المحيط بقنواته المتعددة في تشكيل الوعي السياسي في المجتمع .

2- هشام جعيط: أزمة الثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، بيروت، دار الحقيقة، 1980، ص 68.

1- محمد جابر الأنصاري، العرب السياسة أين الخل، المرجع السابق، ص 68.

ترسيمة توضح دور المحيط بقناته المتعددة في تكوين الوعي السياسي:



تشير هذه الترسمة إلى تسلسلية وتكاملية أدوار مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تنشئة الفرد بوعي جاد أو قاصر، إذ كلما كانت المؤسسة التي يوجد في وسطها الفرد منذ بدء حياته وحتى خلال مراحل حياته تمنح الوعي وفق أصوله الراغبة في تنظيم الفرد، وبالتالي المجتمع كلما أدى ذلك إلى بلورة وعي قريب من التكامل نوعاً ما، يقدر الفرد من خلاله على تحديد مقومات حياته وأساسياتها وتطلعات مجتمعه وقدرته على خوض غمار الحياة، وبالعكس كلما كانت هذه القنوات مأزومة في إنتاج الوعي الصحيح ومقتصرة على الوعي الزائف، كلما أدى إلى تعبئة الفرد بأصول الوعي غير العقلاني المؤدي إلى انحراف الفرد وتبلور ميول واتجاهات غير سوية لديه من ناحية نظرته إلى ذاته وإلى مجتمعه، وبالتالي خلق الانتكاسات والتعثرات لحياته وللمجتمع.

خلاصة الفصل :

يتضح مما تقدم ان هيئة النظام السياسي في المجتمع الجزائري ،هي المسيطرة على المجال السياسي و ليس الاحزاب السياسية ،و التي تهدف من وراء عملية التنشئة الاجتماعية و السياسية الى ضمان و لاء المواطنين لهم ، و إقناعهم بشرعية الحكم و انتاج المواطن لصالح و تنشئته على قيم الاجتماعية و سياسية ، و تحقيق الاستقرار الاجتماعي و السياسي . حيث تستخدم كثيرا من وراء ذلك أدوات مختلفة و التي يلجأ اليها النظام السياسي في المجتمع الجزائري، كهيئة تنشئة اجتماعية و سياسية المنشودة من قبله . كالمدارس و وسائل الاتصال الجماهيري ، و المؤسسات التنشئة الاجتماعية و السياسية الأخرى .

الا ان الشيء الملاحظ ان المجال السياسي للأحزاب السياسية، ضيق و محدود بالمقارنة بمجال النظام السياسي ،و هذا نظرا لامتلاكه كل مقومات القوة و القدرة التي بقيت رغم ذلك تلعب دورا بارزا في عملية التنشئة الاجتماعية و السياسية المباشرة و المقصودة ، و رغم ذلك تبقى الاحزاب السياسية تقدم عملية مهمة، تكمن في الاندماج من الناحية العمودية عندما يبنى الصلة الدائمة بين الحكام و المحكومين ،و تطوير الوعي السياسي و تدعيم التضامن بين المواطنين ، ولكن ان النظام الحزبي السائد في المجتمع الجزائري . حتى و ان بدى تعدديا الا انه في الحقيقة مصمم على اساس هيمنة حزب حاكم ،و لا يتيح للأحزاب المعارضة امكانية المنافسة بالجدية و العمل على تشكيل الوعي السياسي في اوساط الجماهير . وهذا نظرا لتحكم النظام السياسي في مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية ، كالمدرسة و وسائل الاتصال الجماهيري و المنظمات و الرموز و الجيش ... الخ .

و يفهم مما تقد ان النظام السياسي يبقى هو القوة الوحيدة امام الاحزاب السياسية التي تمتلك عدد من الوسائل و الهيئات الفرعية في التنشئة الاجتماعية و السياسية ،لعل من بينها المدرسة و هيئات الاتصال الجماهيرية و الجيش و المنظمات شبانية و الاحزاب السياسية الموالية له .

كما يستعمل عامل الرقابة و التحكم بتحديد ما هو مسموح به او لا بنقله من معلومات ،و الهدف من ذلك منع المواطنين من معرفة الاشياء و المعلومات التي تؤدي الى تدهور النظام السياسي او سلطة القائمين عليه، بالإضافة الى الجانب الموروث الثقافي و السياسي ، فضلا عن الحالة الغير الصحية التي نراها في الفترة الراهنة في مجتمعنا ،قد اسهمت الى درجة كبيرة على اعاقا تشكيل الوعي السياسي الموضوعي و العلمي حول الاحزاب السياسية، التي تحدث في المحيط الداخلي و البيئة الدولية ،فهناك حالة اللااستقرار السياسي، و الركود الاقتصادي ،و تلهل السياسي، و التخلف المعرفي و الفكري و ضعف انتاج الوطني و تعثر خطط التنمية و التحديث، كل هذا ساهم في تدني و عرقلة الاحزاب السياسي في تشكيل الوعي السياسي من جهة ،و من اجل تأصيل حزب سياسي فعال من جهة أخرى .

الفصل الخامس:

التأصيل السوسيولوجي لنشأة و تطور الأحزاب السياسية في الجزائر

تمهيد:

أولاً: أثر الظاهرة الاستعمارية على النشاط الحزبي قبل الاستقلال

ثانياً: الثقافة السياسية للدولة الجزائرية المستقلة (1962-1988).

ثالثاً: الثقافة السياسية المهيمنة في ظل قيادة الثورة (1965-1978)

رابعاً: الثقافة السياسية في ظل حكم الشاذلي بن جديد 1979-1988

خاتمة الفصل :

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل دراسة المسار السوسيوي التاريخي الذي عرفته الأحزاب السياسية في الجزائر، من خلال العودة إلى التاريخ السياسي الجزائري، و مختلف الحقب التاريخية التي واكبت التطور السياسي، و المجتمعي الذي عرفته الجزائر، بداية من دخول المستعمر أرض الجزائر إلى الكفاح السياسي للنخبة الجزائرية الذي تمخض عنه ميلاد الأحزاب السياسية ثم النشاط السياسي، الذي أفرز أفكار سياسية متنوعة من خلال الاتجاهات السياسية التي كانت تشكل الحقل السياسي أثناء الفترة الاستعمارية، ثم ننتقل إلى محاولة بناء الدولة الوطنية الجزائرية و تجسيد لنظام الحزب الواحد و تطور الظاهرة الحزبية، هذه الفترة المتميزة من تاريخ الجزائر محاولة تشكيل وعي سياسي متميز ومتفرد، و الذي أدى بالحياة السياسية إلى تحولات قادت في النهاية إلى تبني مسار التعددية الحزبية، محاولة إلى وضع قاعدة للتعددية السياسية أقل ما يمكن القول عنها أنها كانت مقننة بآليات ساهمت بقدر كبير في ترسيخ التعددية الحزبية أكثر منها السياسية تمثيلية.

أولاً: أثر الظاهرة الاستعمارية على النشاط الحزبي قبل الاستقلال

لقد اكتسبت عملية الهدم و البناء أثناء الاستعمار أبعاد جديدة ،إذا باتت هذه العملية أشد تعقيدا وتركيبا، و ذلك بسبب ما تتطلبته عملية النهب الاستعماري من تركيبات معقدة و متناقضة في كثير من الأحيان.و قد جند الاستعمار لعملية الهدم و البناء كل ما هو في ترسانته من الوسائل المادية و المعنوية، و كان الهدف الثابت هو تغيير بنية و تكوين المجتمعات التي تم اخضاعها بالقوة و القهر من أجل بناء المجتمع الجديد الذي يمكن له التكيف مع ظروف الاستعمار، و هذا من خلال تشكيل و عي السياسي يتمشى وذهنية الاستعمارية. و هذا إذا نظرنا إلى الظاهرة الاستعمارية على أنها ليست عبارة عن الاحتلال يمثل فقط نزالا بين قوتين، و إنما هو أيضا مجابهة بين ذهنتين تتحكم في كل واحدة آليات تفكيرو طرق تعبير و منحنيات تحليل تجعلها إما مؤهلة لصراع خفي أو ضحية له. و من هذا الباب يمكن القول أن البنى الذهنية الجزائرية لم تعد تمتلك مقومات الحداثة الفكرية ومقاصد الوعي الذي يؤهلها لتكون في نفس الطموح التوسعي و التسلطي، الذي كانت تتحلى به البنية الذهنية لجموع قوى الاحتلال التي رأت و واجهت البنى الذهنية الجزائرية فرأت فيها تخلف واضحا و ضعفا فتبادت في اختراقها ،واحتوائها لها إلى درجة أنها و بعد عهد نابليون الثالث أعادت قوة الاحتلال النظر في خطتها وطمعت في ابتلاع الجزائر أرضا و هوية و تاريخا و ثقافة و كيانا، فكان عهد و قانون الأهالي (الاندجان) و هو تعبير لطيف عن مفهوم الانسان المتوحش¹.

و رغم ذلك نرى أن الظاهرة الحزبية في الجزائر يعود تاريخها إلى الحركة الوطنية، حيث ظهرت بعض الحركات السياسية والاجتماعية على اختلاف اتجاهاتها ،و أغلبها ظهر في المهجر نتيجة لغياب الحزبية من جراء سياسة الاحتلال و الادمج التي طبقت على الأهالي منذ صدور مرسوم 1881، الذي لحق بالجزائر سياسيا وإداريا بفرنسا بصفة تامة إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى، التي شهدت تحولات ساهمت في بداية ظهور بعض التنظيمات الحزبية ومنها عامل الاحتكاك ونموالوعي السياسي لبعض المجندين و العمال الجزائريين، الذين أصبحوا يطالبون بالحقوق في المساواة و المعاملة بالمثل مع الفرنسيين التي ترجمت في بعض الاجراءات التي اتخذها الرئيس الفرنسي كليمونصو كتساوي الجزائريين مع الفرنسيين في دفع الضرائب و انتخاب بعض ممثليهم في البرلمان الجزائري، كاعتراف منه على تضحياتهم في الحرب العالمية الثانية إلى

¹محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو الاحتلال دراسة في الذهنيات و البنيات و المآلات ، الطبعة الأولى، الجزائر، دار ابن النديم ، 2009، ص183.

جانب الدولة الفرنسية¹. كما ساهم توفر هامش من الحرية من خلال قانون 1901 الفرنسي الذي يمنح حرية انشاء الجمعيات والتنظيمات السياسية، حيث مهد لبعض الشخصيات الجزائرية للمبادرة بانشاء بعض التنظيمات السياسية كأحزاب وطنية بالمهجر في ظل الادارة الفرنسية.و قد مرت التعددية الحزبية بعدة مراحل و فيما يلي أهم مراحلها:

1- مرحلة ما قبل الاستقلال و تنقسم بدورها إلى مرحلتين قبل الثورة و أثناء الثورة.

2- مرحلة الثورة

3- مرحلة الاستقلال (القطبية الاحادية).

1- المرحلة الأولى: و هي الفترة السابقة لاندلاع الثورة الجزائرية و التي كانت في نوفمبر 1954 حيث كانت الحركة الوطنية الجزائرية تعاني من انقسامات عميقة، بسبب موقف اللجوء إلى العنف المسلح ضد المستعمر الفرنسي، حيث أن حركة انتصار الحريات الديمقراطية بزعامة مصالي الحاج و حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بزعامة فرحات عباس و الحزب الشيوعي الجزائري، الذي كان مرتبطا ايدولوجيا وسياسيا بالحزب الشيوعي الفرنسي، و أخطأ تاريخيا في تقدير الموقف الوطني السليم من قضية الاستقلال للشعب الجزائري قبل الاستقلال المسبق، و كل هذه الأحزاب جميعها التي اكتسبت خبراتها السياسية في إطار النظام السياسي و الاستعمار الفرنسي، كانت ضد الكفاح المسلح، و عملت على تحقيق الاستقلال بطريقة برلمانية وتفرد الحزب الشيوعي الجزائري بموقفه من هذه المرحلة الجديدة في تاريخ حرب الجزائر بالدعوة إلى البحث عن حل ديمقراطي يحترم مصالح فرنسا، على نقيض القيادات السياسية الليبرالية و الراديكالية التي قادت الحركة الوطنية الجزائرية طيلة الفترة بين 1946-1954 كان الثوريون الذين ينحدرون من أصول اجتماعية فقيرة، أي من فئات البرجوازية الصغيرة الفلاحية والمدنية المضطهدة، قد أنشأوا في شهر مارس 1954 ما عرف آنذاك باللجنة الثورية للوحدة والعمل التي بدأت في تشكيل مجموعات و مغاور الأنصار، و التحضير لانتفاضة المسلحة، و تحولت اللجنة الثورية للوحدة و العمل منذ أن انفصلت عن العملية السياسية الشرعية في مقتبل تفجيرها الكفاح المسلح إلى ما يعرف بجبهة التحرير الوطني الجزائرية كما تحولت مفارز الأنصار إلى جيش التحرير الوطني الجزائري.

إن الثورة الجزائرية على الرغم من الطابع الوطني التحرري الذي تصدر أولى الأولويات في برنامجها السياسي، لم تكن تحمل في طياتها مشروعا ايدولوجيا و سياسيا لتحقيق الثورة الديمقراطية العميقة، و يرجع هذا بشكل رئيسي إلى طبيعة القوى السياسية القائمة لهذه الثورة -جبهة التحرير الوطني- من حيث تشكلها

¹ - العربي بلا "السلطة و المعارضة و دولة القانون في دول المغرب العربي" أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، جامعة مراكش، المغرب، 2002، ص69.

السياسي والتنظيمي وبرنامجها، و قصور وعيها السياسي و الايديولوجي، و تركيبها الطبقية التي يغلب عليها طابع البرجوازية الصغيرة الفلاحية و بنيتها التنظيمية غير الديمقراطية، التي لا تسمح بحرية النقاش و الحوار الداخلي، بالإضافة إلى سيطرة الجناح العسكري من البرجوازية الصغيرة على السلطة ويقول المؤرخ الجزائري "محمد حربي" عن كيفية نجاح جبهة التحرير الوطني في انتزاع شرعية التمثيل السياسي وفرض صورة المقاومة و الممثل الوحيد للجزائر ما يلي: "يجب التسليم بأنه كانت هناك رغبة بوحدة حركة المقاومة سواء في مصر أو في فرنسا، و هما بلدان كانت شعبية جبهة التحرير فيهما هي الأقوى، و ذلك لأسباب مختلفة جدا، ففي مصر ألغت الناصرية، الأحزاب السياسية، بيروقراطيا، بهدف فرض وجودها، وكانت فكرة التعددية بالذات يثير شبهة القادة المصريين، أما في فرنسا فلقد بقي اليسار موسوما بقوة بأسطورة مقاومة فرنسية موحدة ويرفض مجموعات التحرير الوطني كنقيض للحركة الوطنية الجزائرية، أي أداة عصرية، علمانية وبعيدة عن "العروبة و الاسلام" وهذه الصورة الصغيرة طورها مثقفون جزائريون يتكلمون عن أنفسهم أكثر مما يتكلمون عن مجتمعهم أو حتى مشاعر العميقة للغالبية الساحقة من قادة جبهة التحرير"¹.

ويمكن قول ان ما ميز مرحلة ما قبل الثورة أن نشأة الأحزاب السياسية في إطار قوانين الاحتلال، عكست التعددية الموجودة في تركيبة المجتمع بمختلف اتجاهاتها الليبرالية والاشتراكية و الاسلامية وجسدت التعددية الحزبية، واقتربت في طرحها للمطالب وتصورها للسلطة والنظام السياسي، رغم الاختلافات الموجودة بينهما تبعا لأيديولوجيتها، وهناك من يرى أن البعض الاختلافات تعود لدور الاحتلال ومحاولته استدراج بعض الأحزاب²، ومع ذلك توافقت أحزاب الحركة الوطنية على مبادئ مشتركة أهمها ما يلي:

- مبدأ سيادة الأمة مصدر السلطات .
- الديمقراطية بمفهومها التقليدي حكم الشعب القائمة على مجالس المنتخبة .
- مبدأ الفصل بين السلطات مع الميل لإعطاء أولوية للبرلمان باعتبار معبر عن إرادة الأمة وممارسة السيادة و التداول على السلطة (المناصب) .
- الاقرار بالحقوق والحريات وحقوق الانسان في إطار مبادئ وقوانين الجمهورية الفرنسية .
- التركيز على المنافسة الحزبية والتعايش والتحالف³ .

¹ - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، ترجمة، كميل قبصر داغر، الطبعة العربية الاولى، مؤسسة الأبحاث العربية، 1983، ص142.

² - الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص68.

³ - عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، مديرية النشر، الجزائر، جامعة قلمة، 2006، ص60.

وبصفة عامة فإن التنظيم الهيكلي لبعض الاحزاب الحركة الوطنية واختيارها الطابع الجمهوري والنظام البرلماني وتصورها لبناء دولة ديمقراطية اجتماعية كله سوف يؤثر على مرحلة الثورة وتنظيمها على النظام السياسي الذي تم اختياره بل تعدى ذلك حتى بعد الاستقلال.

ويمكن ان نطرح التساؤل التالي : هل استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تحقق قطيعة جذرية ومنهجية ومعرفية وسياسية وإيديولوجية مع المنهج و الإيديولوجيا السائدة داخل احزاب الحركة الوطنية، و أن تشكل إطارا استراتيجيا ممثلا لمشروع الكفاح المسلح و داعما لخصائص ولادة المجتمع الجزائري في فضاء الثورة ؟

2- المرحلة الثانية: مرحلة الثورة

لقد شكلت مرحلة الثورة و انتشارها داخل الجزائر، قوة جبهة التحرير الوطني في استقطاب الجماهير و قيادات من الحركة الوطنية الجزائرية التي أسسها مصالي الحاج، و من الراديكاليين و الليبراليين الذين ضموا قواهم إلى الثوريين و من الشيوعيين الذين انضموا إلى الجبهة كأفراد و كان هذا الوفد للجبهة بالكوادر والقيادات السياسية يزيدها خبرات و مهارات تنظيمية جديدة و ييسر لها كسب اعتراف دولي، و مع ذلك لم يحصل الاندماج بمفهومه السياسي و التنظيمي.

فقد ظلت العلاقات بين القيادات التقليدية القديمة و القيادات الجديدة داخل إطار جبهة التحرير الوطني معقدة و يشوبها الحذر، و كانت تنمو تعارضات سياسية و إيديولوجية بين قادة جبهة التحرير الوطني الذين يريدون فرض تاريخهم الحديث الذي يعطيهم الشرعية السياسية و الجماهيرية و من القوة و التفوق باعتبارهم "مقاتلي أول نوفمبر" و مؤسسين لهوية "قومية عصرية" للجزائر لانتشالها من غموض تاريخي، و بين القيادات التقليدية التي تعتمد على شرعيتها السياسية النضالية الماضية في سيرورة تراكم التناقضات الداخلية، كان لابد من مؤتمر لمعالجة الأوضاع الداخلية المتناقضة لجبهة التحرير الوطني لكي تثبت قدرتها على القيادة و ضد المشككين لهذه الثورة أن "...الثورة الجزائرية ليست تمردا ذا طابع فوضوي محدودا محليا من دون تنسيق، و لا قيادة سياسية، و محكوما عليه بالفشل" و ليس ثمة على ما يؤكد أن المؤتمر التأسيسي لجبهة التحرير الوطني الذي عقد على طرف واد الصومام في ولاية بجاية ما بين 20 و 22 أوت 1956 في ظروف قاسية قد تبلور برنامجا سياسيا واضح المعالم حول طبيعة الثورة الديمقراطية و قضية بناء الاشتراكية، و كل ما يوجد في الخطوط السياسية العامة التي أقرها المؤتمر، هو انتظام البرنامج السياسي حول فكرتين أساسيتين، استقلال الأمة و وحدة الشعب، دون تمييز بين الطبقات، و أن الثورة الجزائرية تناضل من أجل بعث دولة جزائرية

على الجمهورية ديمقراطية شعبية، وليست إعادة لنظام ملكي أو ديني عفا عليهما الزمن، غير أن ما تميز به هذا المؤتمر هو وضعه للبنات الأولى لمؤسسات الثورة الجزائرية، وخاصة منها (المجلس الوطني للثورة الجزائرية) الذي يضم 34 عضو 17 أصليين و 17 احتياطيين و قيادة من خمسة أعضاء هي: لجنة التنسيق و التنفيذ التي تمثل السلطة التنفيذية و تملك سلطة الاشراف على كل أجهزة الثورة، و يعكس تأليف المجلس الوطني للثورة الجزائرية بكيفية خاصة توازن القوى السياسية المختلفة داخل جبهة التحرير الوطني، و طابعها المفتوح، من حيث أنها ضمت سبعة عشر من الأعضاء السابقين في "اللجنة الثورية للوحدة و العمل" و خمسة من "المركزيين" و اثنين من "الاندماحيين" و فردين معروفين بروابطهما مع العلماء، و مع ذلك فإن الانقسام بين زعماء الداخل والخارج يتضح في أنه من بين أكبر سبع عشر شخصية، كان ثمانية من الخارج و سبعة من الداخل¹. و من المهمات المركزية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية حل قضية الصراع المستمر بين القادة و أولئك في الخارج، إنه الصراع الدائم الذي تتعرض له كل ثورة بسبب ظروف القمع و الاعتقال و الهجرة إلى المنافي... إلخ، أما الجهاز الثاني للثورة يتمثل في لجنة التنسيق و التنفيذ، فقد اختير أعضاء من بين الأعضاء الداخليين، و كان دوره يكتفي في اتخاذ القرارات بين انعقاد دورات المجلس الوطني للثورة.

لقد عكس مؤتمر الصومام التباينات و التفاوتات في الانتماءات الطبقية الايديولوجية لكل من السياسيين العسكريين، و أثر ذلك كله على مستقبل الصراع داخل جبهة التحرير الوطني و على صعيد السلطة السياسية، و على الرغم أن وحدة و تماسك الثوريين في خضم حرب الاستقلال قد أضعف الانقسامات والنزاعات الشديدة بين قادة الداخل و الخارج، إلا أن هذه الانقسامات ظلت بلا حل و أصبحت أكثر وحدة مع إجابة المؤتمر بوضوح على المسألة الأساسية التي كانت مطروحة آنذاك، ألا و هي تأكيد أولوية العمل السياسي على العمل العسكري، أو أولوية الخارج على الداخل، و عبرت هذه المسألة عن أزمة حادة بين العسكريين و السياسيين انتهت في كثير من الأحيان إلى الاصطدام بين الطرفين، و تذهب بعض الكتابات إلى القول بأن الأمر وصل إلى التصفيات الجسدية²، و من ثم فاذا كان مؤتمر الصومام قد أفرز مؤسسات دستورية تطورت تاريخياً لتنشأ الحكومة المؤقتة، فإن مسألة السلطة بقيت مطروحة و الصراع عليها ظل قائم بين القادة العسكريين و السياسيين، و رغم المحاولات القانونية التي أرادت أن تفصل بين الدولة و الحزب من جهة و الحزب و الجيش من جهة ثانية، قصد توفير الظروف الملائمة لبروز سلطة مدنية، فإن الواقع السياسي أكد عدم حصول ذلك، حيث ظل الخلط بين هذه التنظيمات، في حين أن السلطة الحقيقية كانت بيد الجيش، و في هذا الصدد يقول سليمان الشيخ "أن السلطة الفعلية للثورة انتقلت إلى العسكريين و خاصة إلى الثلاثي الشهير كريم بلقاسم، بن

¹ - مغنية الأزرق، نشؤ الطبقات في الجزائر، ترجمة، سمير كرم، الطبعة الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، 1980 ص82.

² - Lahouri Addi, L'Algérie et la démocratie, pouvoir et crise du et politique en Algérie contemporaine, Paris la découverte 1994 P57

طوبال و بوصوف، بحكم أنهم سيشكلون بعد جانفي 1960 اللجنة الوزارية لشؤون الحزب و سيمارسون صلاحيات مجلس ثلاثي داخل الحكومة المؤقتة"¹، و لقد سيطر هذا الثلاثي بداية 1957 إلى 1961 بصفة مطلقة أي تاريخ بروز القيادة العامة للأركان. و لكن بقدر ما عكست السنوات الأولى للثورة المسلحة من 1954 إلى 1957 و التي كانت بالفعل سنوات البطولة في عمر الثورة و طابع التحالف بين العسكريين و السياسيين، و استخدام أساليب النضال السياسية و العسكرية في آن معا مثل إدارة معركة الجزائر و إضراب ثمانية أيام، بقدر ما اثبتت حرب الاستقلال هذه طويلة الأمد في سياق سيرورتها المعقدة و هيمنة التشكيل العسكري المميز لجيش التحرير الوطني، و حتى الدور الذي كان منوطا بالمفوضين السياسيين لم يتجاوز حدود السهر على التطابق بين الأهداف السياسية و العمل العسكري، اذ سرعان ما سيظهر المستقبل أن وظيفة المفوضين السياسيين قد امتهنت قيمتها لصالح وظيفة المسؤولين العسكريين.

"وباختصار فان الجبهة -جيش التحرير الوطني- كتعبير عن ثورة شعبية قطعت مع حركة وطنية متأزمة، لم تتوصل إلى تجاوز مكامن ضعفها الأصلية فخلف التمييز بين "سياسيين" و "عسكريين" كان يختفي في الواقع الصراع بين خطين متخاصمين. الأول و يجسده عبان رمضان، كان يجد سنده في المدن، و إذا كان برجوازيا بيروقراطيا بشكل كامن، و داعيا إلى المركزة، أما الثاني و يمثله قادة جيش التحرير فكان عاميا و يستند الى الطبقات الريفية ، كان يهتم قليلا جدا بالمسائل الإيديولوجية ، و كان أصحابه يناضلون من أجل مصالح ثورية و يجعلون من الاستقلال رهان المستقبل². وضمن هذا السياق يمكن فهم صدور الصراع بين العسكريين(جيش التحرير الوطني) و السياسيين حول قيادة الثورة، و مضمون الصراع على السلطة بعد الاستقلال، و من يهيمن على السلطة، فمجرد أن إنتقل مركز الثورة من الأرياف و الجبال إلى المدن أصبح السياسيون و بخاصة أنصار الاستقلال التدريجي أو التفاوضي يجدون في الفئات الوسطى و البرجوازية التجارية أرضا أكثر تقبلا لفكرة التسوية مع الاستعمار، خصوصا و أن البرجوازية بدأت تقدم دعهما لجبهة التحرير الوطني سياسيا و تشترك في الثورة عبر مشاركتها المالية و التنموية و كانت هذه الطبقات تخطط لإعادة السيطرة على جيش التحرير الوطني، كي لا يصبح عقبة حقيقية في أية تسوية مقبلة مع فرنسا، و كان السياسيون يسعون إلى توظيف المهارات الادارية والتنظيمية و التثقيفية للمتقنين، الذين كانوا يناضلون في صفوف الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، والاتحاد الفرنسي لجبهة التحرير الوطني، كإطار سياسي أوسع و أكثر توطيدا و يضم الجميع، لكي يتم اضعاف الشرعية و التمثيل السياسي عليها و تطويق جيش التحرير الوطني بسبب الخوف التاريخي المتبادل بين العسكريين و السياسيين، و من أجل زيادة إمكانيات التسوية في المفاوضات التالية التي

¹ - سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية لتاريخ الحركة الوطنية الجزائرية و الثورة المسلحة، ترجمة محمد حافظ الجمالي، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2003 ص474.

² - محمد حربي، المصدر السابق، ص156.

رحب بها الوطنيون. و بالمقابل كان العسكريون ينحدرون من أصول و فئات اجتماعية فلاحية في الغالب، و كانوا أصغر سنا من السياسيين الذين كانوا في قيادة الثورة إبان حرب التحرير و الى جانب هذا لم يأتوا الى الثورة عن طريق قناة سياسية و كان مستواهم التعليمي الاكاديمي متواضعا، و توجههم الإيديولوجي مبسطا بعض الشيء، بسبب اختلافهم عن السياسيين و الثوريين في نوع النشاط السياسي الذي كان يقومون به، باعتبار أن معظم القادة العسكريين أمضوا معظم أوقاتهم داخل الجزائر كمحاربين في المقاومة و على عضوية بالفلاحيين الذين كانوا يمدون الجيش بالرجال المحاربين، و على الرغم من أوجه التشابه بين العسكريين و الثوريين الذين قادوا الثورة المسلحة بنشاط داخل الجزائر على صعيد المنبت الطبقي و الاجتماعي المتواضع ، و استخدام العنف و القوة باعتبارهما ضروريين لإنهاء النظام الاستعماري في الجزائر و انتمائهم إلى الجيل السياسي عينه، إلا أنه أوجد الاختلاف بين الفئتين تبرز في الثقافة المتقدمة التي يتمتع بها الثوريين و في نوعية العمل السياسي الذي كانوا يقومون به ،حيث أن مثقفي الثورة برزوا كدعائيين و دبلوماسيين و اداريين و مفكرين و رجال يمتلكون مهارات تنظيمية فعالة.

لقد وحدثت حرب التحرير العسكريين و المثقفين من أجل الظفر بالاستقلال الوطني و التمدن للجزائر، لكن الصراع على السلطة الذي بدأ كل من العسكريين و إلى درجة أقل المثقفين يستعدون لخوضه مع بداية الاستقلال للجزائر، جعل العسكريون يختلفون مع المثقفين، كما يقول وليام.ب.كواندت "بينما كان يشعر الثوريون شعورا قويا بأن عليهم وحدهم أن يقودوا الثورة و كان يحتاج العسكريون بشكل عام إلى طموح قوي إلى السلطة، بل على العكس فان شعورهم حول من يصلح للحكم قد انتقل إلى الجيش أو إلى ولايتهم، و يبدو أن الولاء الدستوري أو الاقليمي قد احتل مكان الطموح الشخصي و الاحساس الفردي بمزية المسؤولية لدى الثوريين¹ ، و مع إتساع جبهة التحرير الوطني التي استوعبت كافة القوى السياسية الوطنية التي كانت قائمة قبل الثورة باستثناء حركة مصالي الحاج و صعود العسكريين و المثقفين الثوريين إلى مراكز نفوذ بارزة، عجزت هذه الجبهة عن انشاء تنظيم سياسي فعال و مستقر نسبيا، يستوعب التيارات السياسية و الايديولوجية الكبيرة المختلفة و المتباينة، الأمر الذي قاد إلى تعميق الانقسامات و المسافات و الخصومات فيما بينها، و ككل ثورة عرفت الثورة الجزائرية منذ ولادتها صراعات حالت دون تركيز السلطة في أيدي قيادة تحضي بالإجماع تقود حرب التحرير من أجل الاستقلال، و تسيطر على الحياة السياسية الداخلية في جبهة التحرير الوطني و تبني عملية سياسية ديمقراطية.

¹ - وليام. ب. كواندت، الثورة و القيادة السياسية- الجزائر 1954-1968 دمشق، مركز الدراسات و الأبحاث العسكرية 1981 ص146 .

فالعسكريون في جيش التحرير الوطني يريدون أن يوظفوا نفوذهم على الصعيد العسكري والسياسي والاداري لبسط هيمنتهم على الولايات الجزائرية التي تحولت إلى قطاعات عسكرية يمارسون حكمهم أقرب إلى السيطرة، حيث انتهى بعض القادة منهم إلى اكتساب مواقف زعماء الاقطاعيين أو زعماء عصابات على حد قول أحمد بن بلة، ولإضعاف جبهة التحرير الوطني وتعزيز التجهيز العسكري على حساب تسييس الجماهير و المحاربين، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تشكلت عقب حل لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية في 19 أيلول 1958 بدل أن تعمل كوحدة سياسية لقيادة حرب التحرير من أجل الاستقلال و المفاوضات مع فرنسا، عملت على تشكيل ثلاث لجان متخصصة، الأولى و تتكون من العسكريين "الثلاثي" كريم بلقاسم، بوصوف و بن طوبال الذين تسلموا معا وزارات الحرب و الاتصالات و المواصلات و الداخلية وتولي فرحات عباس الليبرالي و رئيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري رئاسة الحكومة المؤقتة.

أما الثالثة فقد تألفت من الراديكاليين، بن يوسف بن خدة و محمد يزيد، الأمين دباغين و عبد الحميد المهري و كانت مسؤولة عن الوزارات الشؤون الاجتماعية و الاعلام، و الشؤون الخارجية و شؤون شمال إفريقيا. و هكذا فان الحكومة المؤقتة إحتوت على ثلاث أنشطة ذات فعاليات مختلفة:

الأول: نشاط العسكريين تحت اشراف الثوريين أما الثاني نشاط الليبراليين بقيادة فرحات عباس الذين يتميزون بالمرونة السياسية و الثالث نشاط الراديكاليين الذين كانوا رجال تنظيم و محرضين جيدين في الحركة الوطنية. و لهذا ليس غريبا أن تبرز انقسامات داخل الحكومة المؤقتة بسبب تعدد مصادر اتخاذ القرارات، و وجود اجماع هزيل سائد بين لجانها المتخصصة. وهذا مادعى أحد أعضاء الحكومة المؤقتة بن يوسف و بن خدة إلى القول أن لها استراتيجية عسكرية، سياسية أو دبلوماسية، و قد علل كثير من المحللين عدم تحديد ايدولوجية جبهة التحرير الوطني أثناء الحرب إلى طبيعة الانقسامات في القيادة السياسية، ولكن خطر هذا النوع من القرار حول مشكلة السلطة في أنه يدعو إلى اتخاذ القرارات بإعطاء أولوية كبيرة للإجماع غير موجود تقريبا. و بما أن الموافقة على الأسس شبه مستحيلة و هناك ميل لتجنب مناقشة هذه المواضيع و يعطي النقد اللاذع للحكومة المؤقتة الذي قدمه بن يوسف بن خدة أحد أعضائها الصورة التالية للأعمال الداخلية لأول حكومة مؤقتة، لقد نشأت في المنفى ببيروقراطية سياسية و عسكرية تميزت بغياب الحياة الداخلية - غياب الواقع الاجتماعي للجزائر - فقد جرى تجاهل الديمقراطية الداخلية و النقد الذاتي، و العوامل الهامة في اختيار القادة فاتحين المجال للوصولية و المجاملات¹.

¹ - فاضلي إدريس، حزب جبهة التحرير الوطني ثوابت و مرجعيات، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 16.

و جاء برنامج طرابلس، عقب انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في ليبيا و تفاقم الانقسامات داخل جبهة التحرير الوطني، ليقر وثيقتين مهمتين و هما:

- 1- الدستور المؤقت للدولة الجزائرية.
- 2- النظام الداخلي لجبهة التحرير الوطني ومن الجدير بالذكر أن الدستور المؤقت جعل ممارسة السلطة التنفيذية من مهام و صلاحيات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

أ- **جبهة التحرير الوطني و مسألة المرجعية:** من المعروف أن برنامج طرابلس قد صاغه في ذلك الوقت محمد حربي و هو ماركسي و مصطفى الأشرف و هو أستاذ بجامعة سربون و محمد يزيد، و يعكس هذا البرنامج ثلاثة مفاهيم كانت سائدة في معرض تحليلها للطبيعة الاجتماعية للثورة الجزائرية، و هي مفاهيم مختلطة ومختلفة تعبر عن الحساسيات الايديولوجية المتباينة في قيادة الثورة و آراءهم في قراءة الواقع الجزائري و أفاقه المستقبلية. و هنا لابد أن نطرح التساؤل التالي: ماهي المرجعية التي اعتمدت عليها جبهة التحرير الوطني في بناء الدولة الوطنية المستقلة؟ و يمكن ادراج هذه التفسيرات المتباينة على النحو التالي:

أولاً: تحليل كل من مصطفى الأشرف و رضا مالك و محمد يزيد الذي يؤكد بأن طبيعة المجتمع الجزائري وهو مستعمر نصف اقطاعي و لذا فان مرحلة الانتقال إلى الاستقلال والعصر الحديث، تتطلب بناء دولة حديثة و القيام باصلاح زراعي و تصنيع و تحرير المرأة و القضاء على الآثار الاقطاعية¹، و ليس من الشك أن أن هذا الطرح ينطلق من المرجعية الايديولوجية الماركسية التي تحدد طبيعة الثورة بأنها ديمقراطية برجوازية، و بسبب عجز البرجوازية في البلدان المستعمرة عن القيام بها، و ضعف الطبقة العاملة فقد أحل رضا مالك و الأشرف محل الثورة الديمقراطية البرجوازية مصطلح الثورة الديمقراطية الشعبية، التي لا يقع على يد طبقة واحدة" بل على دولة تبقي البرجوازية تحت وصايتها، و تجسيد قاعدتها الاجتماعية لدى الفلاحين و الشغيلة بوجه عام و الشبيبة و المثقفين الثوريين".

ثانياً: تحليل أحمد بن بلة و الذي كان متأثراً إلى حد كبير بأفكار "فرانز فانون" التي طرحها في كتابه "معذبوا الأرض" و الذي يرى أن الثورة الجزائرية لا يمكن أن تستقيم، إلا إذا انساق في سياق الثورة الاشتراكية حيث تكون القوى القيادية فيها للفلاحين، و يعطي تحليل أحمد بن بلة دوراً استراتيجياً للاسلام باعتباره يشكل متراساً للقراء ضد الأغنياء و يعطي طابعاً مميزاً للأصالة الجزائرية، و ينادي أحمد بن بلة بأهمية بلدان العالم الثالث ضد البلدان المصنعة حيث تبرجت (البرجوازية) الطبقة العاملة في الغرب.

¹ - مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة المجتمع، الترجمة، حنفي بن عيسى، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983، ص408.

ثالثا: تحليل محمد حربي الذي يجد ضالته في المرجعية الماركسية حيث يرى أن الجزائر ليس بلدا اقطاعيا لأن نمط الملكية و دور الدولة و العلاقة بين المدن و الأرياف، تختلف كليا عن نمط الاقطاع الذي كان سائدا في العصر الوسيط في الغرب، و أكد محمد حربي بأن البرجوازية الجزائرية عاجزة عن انجاز مهام الثورة الوطنية وركز على الترابط العضوي بين مهام الثورة الوطنية و الثورة الاجتماعية، الأمر الذي يتطلب النضال عن جبهتين ضد الامبريالية و ضد البرجوازية المحلية، أما البرجوازية الصغيرة الاقتصادية فيجب تحييدها... و قد اعتبر أن محرك الثورة لا يمكن أن يغير الطبقة العاملة مهما تكن ضعيفة، أضف إلى ذلك أن الثورة الاشتراكية طابعا أمميا لذا فان تحالفا استراتيجيا مع الاتحاد السوفياتي و الصين أمر لا غنى عنه. و فيما تم ادخال الاحالة على الاسلام طبقا لمطلب أحمد بن بلة الذي كان يطالب باعادة النظر في مسألة علمانية الدولة و علمانية جبهة التحرير الوطني كان مناقضه مصطفى الأشرف الذي يعارض هذا التوجه بحجتين:

أولا: أن الاسلام يحمل في ذاته ثقل القيم الخاصة بحضارة ريفية قديمة ويمكن أن يلعب دمج في الايديولوجية السياسية دور الكايح لتحديث البلد.

ثانيا: سوف تستند القوى المحافظة إلى الدين لتأييد عادات رجعية بما يخص العائلة و وضع المرأة و العلاقات في المجتمع.

و في عرض تحليلي للمشكلة الاقتصادية و الاجتماعية و البنية الطبقية للمجتمع الجزائري، أكد برنامج طرابلس على وجود أربع طبقات، الفلاحين، الفقراء، بروليتاريا المدن، البرجوازية الصغيرة و البرجوازية، غير أنه في تحديد لقوى الثورة تبين بأن الفلاحين و العمال بوجه عام، هم الذين كانوا القاعدة النشيطة للحركة و الذين أعطوها طابعها الشعبي الأساسي "مضيفا بأن مهام الثورة الديمقراطية في الجزائر هائلة و لا يمكن انجازها بواسطة طبقة اجتماعية هي البرجوازية مهما كانت مستتيرة، ولكن مهما كان شأن القيمة المترتبة عن فهم طبيعة الثورة الديمقراطية، إلا أن البرنامج لم يحدد مهماتها و لأهدافها بدقة ما عدا الاشارة إلى ضرورة تحقيق " الاصلاح الزراعي "، و هو في جانب كبير منه يتوافق مع طموحات الجناح العسكري لجبهة التحرير الوطني المتكون أساسا من الفلاحين، الفقراء، والذي تهيمن عليه إيديولوجية فلاحية بسيطة نظرا للمستوى التعليمي و الثقافي المتدني لدى غالبية أعضائه. و ظلت الايديولوجية على قيادة جبهة التحرير الوطني و الذي أكد عليها برنامج طرابلس هي معاداة الاستعمار و الامبريالية، و التأكيد على سيادة الشعب ورفض الليبرالية الاقتصادية و ضرورة التخطيط دون ذكر الاشتراكية، وهنا تكمن قوة الجذب الذي يراد بناؤه مستقبلا. ولعل في هذا الغموض و سطحية عموميات المفاهيم الايديولوجية، ما يؤكد لنا بأن جبهة التحرير الوطني لم يشقها صراعات ايديولوجية بشأن نمط الحزب المطلوب بنائه إذا جاء النص حول الحزب تسوية بين أنصار حزب

جماهير يستبعد من صفوفه "تعايش ايدولوجيات مختلفة" وبين حزب طليعي يتم تنظيمه على أساس مبادئ المركزية الديمقراطية، انتخاب المسؤولين على مختلف المستويات أولويات الهيئات العليا على الهيئة الدنيا، خضوع الأقلية الأكثرية، و مع ذلك فان برنامج طرابلس، لم يشكل نقلة نوعية لكي تتجاوز الثورة الجزائرية الخلافات الماضية، و الصراعات التي تعمقت عند اقتراب الاستقلال بين القيادات السياسية للحكومة المؤقتة و جيش التحرير الوطني و رئاسة الأركان العامة التي تسيطر على الولايات الداخلية، فعملية الانتقال من الحركة الوطنية إلى الاستقلال عملية صعبة ومعقدة بسبب ما يلزمها من ظاهرة الصراع على السلطة بين الفئات و الأفراد الذين كافحوا من أجل استقلال الجزائر تحت راية جبهة التحرير الوطني. فهناك السياسيون الليبراليون و الراديكاليون المنحدرون من أصول مدنية ويتمتعون بثقافة عالية، وهناك المثقفون الذين يتشابهون مع السياسيون من حيث أصلهم الطبقي و يختلفون من حيث الجيل الذي ينتمي إليه كل منهما، و هناك الثوريون المنحدرون من أصول ريفية ولا يتمتعون بثقافة عالية و لكنهم يشكلون الأكثرية، و استطاعوا أن يسيطروا على القيادة السياسية خلال الحرب، بل أصبحوا من أبرز القادة الوطنيين الطالبين بحقهم الخاص في تولي المناصب العليا في السلطة في الدولة الجديدة، و هناك أخيرا العسكريون الذين يتشابهون مع الثوريين، من حيث الخلفية و الوسط الاجتماعي، والذين استطاعوا أن يفرزوا من صفوفهم قيادات فرعية توصلت إلى احتلال مراكز قيادية مثل هواري بومدين.

و انطلاقا من تحديد هذه اللوحة التصنيفية للفئات السياسية الجزائرية، يمكن أن نصل إلى استنتاج محدد من السياسيين التقليديين، الذين قادوا الحركة الوطنية و انتهجوا سياسة تختلف و تتناقض أحيانا مع الاستعمار الفرنسي و طالبوا بالاستقلال من خلال عمل سياسي مشروع، من دون أن يقاتلوا من أجله لأن الاستقلال يحقق لهم مصالح ليست متناقضة إلى هذا الحد مع الاحتلال، فشلوا في تحقيق المطالب الوطنية، على الرغم من أنهم يمتلكون ثقافة عالية فرنسية في الأعم الأغلب، و كان الكثير منهم يمارسون المهن الحرة، إنه الوضع الذي أفسح المجال لبروز الثوريين والعسكريين الممثلين لفئات الاجتماعية الأكثر تهميشا في المجتمع الجزائري الكولونيالي، و الأقل ثقافة و الأدنى مستوى اجتماعيا قبل استقلال، الذين فجروا الثورة ضد المستعمر الفرنسي من أجل الاستقلال، و استطاعوا أن يتبوؤوا مراكز قيادية في الحركة الوطنية الجزائرية و أن يستعيدوا سيطرتهم عليها. وفي معرض تحليله لظاهرة انتقال الحركة الوطنية إلى الاستقلال يستشهد "وليم كواندت" بعدة دراسات مكثفة تعطي تعليلا عاما لعدم استقرار بنية القيادة السياسية في الحركة الوطنية في البلدان المستعمرة عامة، و الجزائر بصورة خاصة و انتقالها من القيادات ذات المستوى الثقافي العالي إلى القيادات ذات المستويات الأدنى. "تصف دراسات كثيرة كما و كيفا تغير القيادة السياسية التي رافقت التحول من نظام سياسي إلى نظام آخر، لقد قورنت الحركات الوطنية بحكومات ما بعد الاستقلال، و القيادات الثورية بقيادة ما بعد الثورة. و بين

الذين يصوغون الايديولوجيات ، و الذين يقودون الحركات الايديولوجية و في كل حال يبدو أن تشكل التطور يبدأ بسيطرة قيادة عالية الثقافة عالمية ثم تنتقل إلى قيادة إقليمية محدودة بمناطق معينة و أقل ثقافة نسبيا، و في كثير من الأجزاء النامية من العالم، يبدو أنه تظهر بعد الاستقلال قيادة اقليمية ريفية بالمقارنة مع قيادات فترة الحركة الوطنية ذوي الثقافة الغربية الذين يتكلمون الانكليزية أو الفرنسية، وكذلك بالنسبة للحركات الجماعية الالزامية في أوروبا و آسيا أن المثقفين ذوي الأوضاع الاجتماعية العالية هم الذين أسسوا الحركات التي شق من خلالها أناس ذوي أوضاع أدنى طريقهم إلى السلطة القيادية وقد لاحظوا مؤخرا التغيرات الثورية تحول السلطة من (رجال الكلام) المعتدلين إلى (رجال العمل) الأقل ثقافة و الأكثر تطرفا. إن شيوع تعميم كهذا الشيء مؤثر و يعني أن هنالك عملية مشتركة تدعو إلى تحولات من الحركات المعارضة إلى القيادات الحاكمة، و يمكن تحديد شكلين متميزين داخل الاتجاه العام الذي تنتقل خلاله السلطة من محرضين ذوي أوضاع عالية إلى إداريين أوضاعهم أدنى و الشكل الأول هو تحول الحركة الوطنية أو الحزب الايديولوجي، إلى نظام استبدادي تتمركز فيه السلطة غالبا بيد قائد مرموق يؤدي في هذا النموذج ارتقاء قائد حازم إلى السلطة إلى تفكك القيادة الوطنية و يفسح المجال لنشوء قيادات أدنى تتجح في تعزيز السلطة من خلال استخدام الجيش و السلطة¹.

و من هنا يمكن أن نستخلص من هذه التجربة التي وصلت إلى الأقصى مداها أثناء حرب التحرير والعقود الأولى من الاستقلال و بناء الدولة الوطنية، تجسدت جزئيا على الأقل في معاداة واضحة للحزبية والتعددية، لتصل في بعض الأحيان لمعاداة لبعض الفئات الاجتماعية -المثقفين و الفئات الوسطى الحضارية عموما التي ارتبطت بقيادة العمل الحزبي خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخ الجزائر و المسألة الوطنية من خلال اتهامها بالاصلاحية، و مهادنة الاستعمار و قلة الحس الثوري و البعد عن مصالح الشعب حتى بعد التحاقها بالثورة - جبهة التحرير الوطني- الذي اشترط أن يكون فيه فرديا و ليس كأحزاب أو تنظيمات. هذه التجربة السلبية التي ولدت و أعادت انتاج نوع من الذيلية للسياسي و الحزبي في علاقاته بالعسكري حتى أثناء ثورة التحرير، فساد الحديث عن جيش و جبهة التحرير الوطني و ليس العكس، كما سيطر أصحاب المواقع العسكرية على الحزبيين طول فترة حرب التحرير، رغم أن تجربة ثورة التحرير كانت بعيدة عن فكرة الجيش الاحترافي، فالأغلبية الساحقة من القادة كانوا من المناضلين السياسيين الذين التحقوا بصفوف الثورة لقناعة سياسية من دون أدنى تجربة عسكرية، ودون أن ننسى أن فترة ثورة التحرير التي عرفت نقاشا سياسيا حادا حول علاقة العسكري بالسياسي، حسمت لصالح العسكري بعد أن وصلت الصراعات إلى درجة التصفية الجسدية للقيادات التي نادت بتغليب السياسي على العسكري كما حصل مع عيان رمضان. وهنا ليس غريبا والحال على ماهو عليه تكون الأحادية الحزبية هي الصفة المهيمنة على النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال مباشرة، و هو ما

¹ - وليم كواندت، المصدر السابق، ص 202-203.

استمر كظاهرة حتى (1989) تاريخ الاعتراف بالتعددية الحزبية من قبل دستور 23 فيفري 1989 المصادق عليه بعد أحداث أكتوبر الشهيرة التي هزت النظام السياسي الجزائري بقوة¹.

ثانيا: الثقافة السياسية للدولة المستقلة (1962-1988).

إن السلطة كما يرى الباحث الجزائري "هوارى عدي"، طرحت بعد الاستقلال مباشرة كغاية، و لم تطرح اطلاقا كوسيلة لترقية العمل السياسي و تكوين طبقة سياسية. فقد شاع تعبير في الأدبيات الفرنسية أن فيما بعد الاستقلال شهدت الجزائر سعيًا لاهتا نحو البحث عن السلطة بكل الوسائل ومهما كانت الطرق، و صارت السلطة المقصد النهائي ومطاف اللعبة السياسية، و بالفعل فقد تبين أن مشروع الدولة في نهاية التحليل السياسي الاجتماعي هو بناء رأسمالية الدولة التي شكلت أربابها و عرابها، وصارت الدولة السلطة مصدر وحامية السلطة إلى استمرار منطق الشرعية الثورية و الكفاح الوطني المسلح ضد الاستعمار، و بناء نواة الحكم على مصدر عسكري، من شأنها أن يبقي الحياة السياسية مغلقة و تبقى الديمقراطية في الحكم المؤجل، فالسلطة كما يرى المفكر الفرنسي "كلودلوفور" غير قابلة للامتلاك و مجالها فارغ غير قابل للاستحواذ و بتعبير آخر، فالأحزاب الديمقراطية هي تلك التي تسعى إلى الحكم و ليس إلى امتلاكه، و الدولة بالتعريف هي مؤسسة رمزية يصعب امتلاكها أو استيعابها من قبل حزب واحد أو فرد واحد، لأنها تعني الجميع، و فكرة الجماعة هي التي تعطي مدلول العمومية التي تمثل الخاصية الجوهرية للدولة وأفضل طريق لاضفاء الرمزية المعنوية على الدولة هو الأسلوب الديمقراطي في إدارة الحكم و تسيير الشؤون العامة للمجتمع و الدولة.

لاشك أن جبهة التحرير الوطني هي التي تقدمت المشهد التاريخي و السياسي للجزائر المعاصرة، وهذا بفعل الثورة التحريرية التي نقلت الجزائر من عهد الاستعمار إلى عهد الاستقلال، بفضل الوعي السياسي الذي كان سائدا في تلك المرحلة من أجل استقلال الجزائر، في حين كان من الضروري أن تزول الجبهة بزوال الاستعمار على اعتبار أن دورها انتهى بتحقيق الاستقلال، وكان من الضروري بعث حزب سياسي جديد يقود معركة التنمية². إلا ان الشيء الذي ظل واقعا ولم يتغير هو ذلك الانتصار للثورة المسلحة و الذي كان كافيا لكي يختزل التاريخ الجزائري الحديث في تاريخ جبهة التحرير الوطني و العناصر الفاعلة فيه، فنشوة الانتصار طالت مدتها أكثر من اللازم، والشرعية الثورية كمرجعية طالت بدورها أكثر مما ينبغي، لأن عظمة الانتصار لم تماثلها و توازه قوة في الاستعداد لبناء الدولة ومؤسساتها، فكلما كان الانتصار عظيما جاء التحدي كبيرا أيضا، خاصة

¹ - ناصر جابي، الجزائر الدولة و النخب - دراسات في النخب، الأحزاب السياسية و الحركات الاجتماعية، الجزائر ، منشورات الشهاب، 2008، ص64.
² - Lise Garon, l'obsession unitaire et la nation trompée, la fin de l'Algérie socialiste, Canada presse de l'universite de laval 1993 p2

على مستوى وسائل تحقيق مشروع و محتوى الاستقلال الوطني، و قد برز هذا التحدي في سوء الانطلاق نحو تحقيق مؤسسات لا تزول بزوال الرجال و نظام غير قابل للامتلاك.

أ-الاختلافات الثقافية والسياسية بعد الاستقلال وأثره على بناء الدولة الجزائرية. لقد أدت أزمة صيف 1962 إلى تفجير مجموعة من التناقضات المتداخلة الشخصية والسياسية والايدولوجية، باعتبارها تعكس حساسيات طبقية متفاوتة و متباينة حول طبيعة السلطة، و كيفية تنظيم المجتمع، وقد أفرزت هذه الأزمة على السطح أبرز الكتل الثلاثية المتصارعة على السلطة.الكتلة الأولى: مجموعة أحمد بن بلة التي كسبت تأييد المكتب السياسي المتكون من المعتقلين السابقين: رابح بيطاط، محمد خيضر، وانحاز إليها التنظيم العسكري الخارجي وجيش الولاياتين الأولى و السادسة، ولكن الحليف القوي و المنظم لبن بلة كان هيئة الأركان بزعامة هواري بومدين التي تحضى بتأييد قوي من جانب قسم من العسكريين وقسم من الثوريين، و التي تعتبر نفسها النواة الأساسية للجيش الوطني النظامي المحترف و تتحكم في رؤيتها الاستراتيجية أولوية العسكري على السياسي، وعدم الاعتراف بالمؤسسات (الحكومة المؤقتة و المجلس الوطني الشعبي) بوصفها مؤسستين أخفتا في حل الأزمة الداخلية، والتحالف مع الشرائح المدنية طالما أن الجيش ليس مهينا بعد ليضطلع لوحده بالسلطة.وعلى الصعيد السياسي كان الاصلاح الزراعي و تصنيع البلد، والتوزيع العادل للانتاج والثروات تشكل جوهر برنامجهم.أما الكتلة الثانية:الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي اعترفت بهاعدة دول كممثلة لجبهة التحرير الوطني بينما الكتلة الثالثةتمثلت في مجموعة القادة العسكريين للولاية الثانية و الثالثة و الرابعة (شمال قسنطينة، القبائل، الجزائر، الجزائر البعيدة على الحدود المغربية و التونسية) و البعيدة أيضا عن سيطرة رئاسة الأركان والمتناقضة مع العقيد هواري بومدين و زملائه بحجة فشله في تزويد الولايات بما يكفي من الأسلحة. وقاد الصراع على السلطة إلى بروز تحالفين: تحالف التف حول الحكومة المؤقتة و يتكون من الاتحاد الفرنسي لجبهة التحرير،و قوى الولايات الثلاث التي كانت معارضة لرئاسة الأركان، أما التحالف الثاني فقد التف حول أحمد بن بلة و خيضر، و يتمتع بدعم قوي من جانب هيئة الأركان التي تدعمها الولايات الأولى (الأوراس) و السادسة (الصحراء) و الخامسة (وهران) بقيادة زبيري و شعباني، و كان هاذين التحالفين ارتباطات اقليمية ودولية. فأحمد بن بلة كانت تربطه تحالفات استراتيجية مع مصر عبد الناصر. أما الحكومة المؤقتة فقد عقدت تحالفا ثابتا مع تونس و فرنسا ضد أحمد بن بلة.

انتهت أزمة صيف 1962 باستلاء أحمد بن بلة على السلطة بفضل تحالف الثوريين و العسكريين الذين اختاروه كمثلا لهم و أصبح أول رئيس للجزائر مستقلة أواخر أيلول 1962، بعد أن انتخبته الجمعية التأسيسية

الوطنية بنحو (141) صوتا من أصل 194 و يعكس انتخاب الجمعية الوطنية التأسيسية الأولى، و الأخيرة آراء متباينة حول دور الجمعية و مهامها.

البيان التالي :يبين تركيبة الجمعية الوطنية التأسيسية عام 1962¹.

النسبة	المهن
18%	العسكريون
18%	أعمال حرة
14%	تجارة
12%	معلمين
11%	زراعيون
7%	عمال
10%	كوادر و مستخدمون و موظفون مدنيون
10%	طلاب
100%	المجموع
194%	العدد

ويخلص الجدول بأن تركيبة الجمعية الوطنية التأسيسية، يميزها عنصران بارزان ويتمثل العنصر الأولى بأن نسبة عالية من الرجال العسكريين، وعنصر الثاني يتمثل في نسبة منخفضة من العمال . ولقد كان النواب يختلفون في تصورهم لدور الجمعية، فبوجه عام كان أولئك الأعضاء السابقون في اللجنة الثورية للوحدة والعمل الذين كانوا يعارضون أحمد بن بلة "يشعرون بأنه يتعين على الجمعية ان تعمل كضابط على سلطات الحزب والسلطة التنفيذية،ومن الناحية الأخرى كان العسكريون وبعض المركزيين السابقين وأعضاء اللجنة الثورية الذين كانوا مؤيدين لبن بلة يعتقدون أن دور الجمعية ينبغي أن يكون محدودا . نظرا لحقيقة كون الحزب ضعيفا إلى حد يجعله غير قادر على ممارسة اي سيطرة فعالة عليها، كذلك فقد كانوا يشعرون بأن "الشرعية" جهد غير مجد في الوقت الذي كانت الحاجة فيه هي إلى بناء حزب. و للإشارة فان هذه أول جمعية تنتخب فجر الاستقلال الجزائر، قبل أن يحسم مصير السلطة التنفيذية نهائيا. لذا وصف العديد من النواب عمل الجمعية خلال سنتها الأولى يد "المناقشة الحرة" و "التعبير الحر" حيث تجدر الإشارة هنا إلى أن السنة الأولى

¹ - مغنية الأزرق، المصدر السابق، ص91.

للجمعية كانت برئاسة اللبرالي فرحات عباس، و يرى "كنيث برويت" و "هنزبولوبيتزل" في "التأثيرات الاجتماعية السياسية والأدوار السياسية الرأي العام" أنه لم يكن واضحا ما إذا كان على الجمعية أن تضع الدستور أو تتبناه، و كذلك بقي دور الجمعية كمشروع غير محدود لذلك استطاع أن يتطلع النواب الجدد إلى مراكز السلطة في الجمعية داخل النظام السياسي و إلى دورها الأكبر في رسم السياسة، و لعدم وجود تعريف لهذه السلطات ومهامها كانت تطلعات النواب تعكس مواقف تكونت في مناسبات أخرى تتعلق بالأنظمة السياسية و العملية السياسية. حيث كان هناك تياران من النواب يختلفان في تصورهما لدور الجمعية.

التيار الأول: و يمثل الأقلية داخل الجمعية الوطنية و يقوده فرحات عباس المتأثر بتجربته الطويلة في الهيئات البرلمانية الفرنسية، و الذي يرى أن على الجمعية أن تكون مصدر نهائي للسلطة في النظام السياسي، أي أن تلعب دورا تشريعيا مهما، يظهر تصور فرحات عباس عن طبيعة النظام السياسي و دور الجمعية فيه في إيمانه العميق بضرورة إقرار دستور للبلاد يؤمن ويحترم فصل السلطات التشريعية و القضائية و التنفيذية ، فضلا ان الجمعية هي التي يجب أن تختار الحكومة و تقللها بالتصويت بحجب الثقة بالتصويت بحاجب الثقة، و أن تقوم برقابة السلطات الحزبية و التنفيذية. و لعل هذا التصور ناجم عن قناعة فرحات عباس بضرورة إقرار النظام البرلماني في الجزائر على غرار تقاليد الجمهورية الفرنسية الرابعة.

أما التيار الثاني: في الجمعية فكان يتكون في معظمه من النواب الثوريين و العسكريين الذين لا يمتلكون خبرة في هذا النمط من العمل السياسي البرلماني، و الذين كانت ثقتهم بأهمية عمل نقاش الحر داخل البرلمان قليلة، و بينما كان التيار الأول ينادي بالتعددية السياسية في الجزائر، ويستعمل منبر البرلمان للتعبير عن أرائه السياسية، كان التيار الثاني في الجمعية ينادي بضرورة الحاجة إلى نظام الحزب الواحد و أن على النواب أن يكرسوا جل وقتهم من أجل توطيد قوة الحزب الواحد، وأن لا يعطوا إلا دور محدود للجمعية، أي رفض المهمة التشريعية لها، و بدلا من ذلك يجب أن تكون القوانين صادرة على المكتب السياسي و مع على الجمعية إلا الموافقة عليها. و في ضوء الانتماءات السياسية للنواب وخلفياتهم ثقافية المتباينة، بين نواب يتمتعون بثقافة عالية ويعبرون على آراءهم السياسية طبقا لارتباطهم بالتقاليد الفرنسي، وبين نواب أقل ثقافة يميلون إلى التخصص في المناقشات السياسية، كانت المعارضة داخل الجمعية تعبر عن رأيها بحدود ضيقة في السنتين الأولى والثانية، إذا تم إقصاء معظم المثقفين وعدد كبير من السياسيين والثوريين من النظام السياسي الجزائري، وكانت هذه المعارضة تنتقد بشدة الطابع الشخصي في السلطة لبن بلة و عقلية الحزب الواحد الذي يمنح السلطة لشخص واحد. وقاد هذا الوضع إلى الإقصاء ولجئها إلى الخارج أو إلى العمل السري في الداخل وإلى بروز ثلاثة أقطاب رئيسية، خيضر الأمين العام لجبهة التحرير الوطني، و أحمد بن بلة مجلس الوزراء، و هوارى بومدين

وزير الحزبية. كان خيضر و بومدين من قبل صانعي نصر لأحمد بن بلة على الحكومة المؤقتة، و كان يبدو أنهما مصممان على كسب جزء كبير من النفوذ لأنفسهم ،فقد أشار خيضر في تصريحات عامة كثيرة إلى الحاجة إلى حزب جماهيري يشرف على نشاطات الدولة و على انسحاب الجيش من ميدان السياسة، و كان هوري بومدين قد بين أن الجيش ينوي أن يلعب دورا سياسيا، و قد تحدث بن بلة عن الحاجة إلى تعزيز سلطة الدولة وعن تشكيل حزب طليعي يتألف من العسكريين بعد اختيارهم وتحدث عن الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي قد يلعبه الجيش، ومن الواضح أن بروز هذا التحالف القوي بين الرئيس أحمد بن بلة الذي تحيط به مجموعة كبيرة من المستشارين اليساريين، والجيش بقيادة هوري بومدين، قد تم بعد أن اعتري أزمة 1962، و الفترة الانتقالية التي تحملت فيها هذه الشخصيات الرئيسية مسؤولية القيادة السياسية للجزائر، خلافات فكرية و سياسية حول طبيعة النظام السياسي المرجو إقامته، و سلسلة كاملة من المناورات والتحالفات التكتيكية المؤقتة، و التحالفات المضادة لفرقاء الصراع غير أن هناك سببين بررا هذا التحالف:

1- هشاشة و ضعف بنية حزب جبهة التحرير الوطني على مختلف الأصعدة الايديولوجية و السياسية و التنظيمية وعدم تماسكه، فجبهة التحرير زمن حرب الاستقلال كانت إطارا يضم كافة الاتجاهات السياسية كحزب سياسي ذي تعبير لطبقة اجتماعية معينة، بمعنى أن الثورة كانت من مميزات الجبهة، وعندما جاء الاستقلال عام 1962 كان مشروعا للدولة ومتطلبات الاستقلال و السلم الاجتماعي، والمرحلة الانتقالية و الاجماع الوطني من العوالم التي لم تؤلفها جبهة التحرير الوطني، فقد كان عليها أن تعيد تهيئة النفس لكي تتجاوز مع الحياة تختلف كليا عن عهد حرب والاحتلال، فوجدت صعوبة كبيرة لأن الاستقلال كان إلى حد كبير استمرار للثورة بوسائل أخرى، و لعل أهمها غياب المستعمر ذاته، و استمرار الخطاب الثوري يفترض وجود العدو الخارجي سواء عني به "الطابور الخامس" أو الاستعمار الجديد أو المتربصين بالثورة، ولعل هذا ما جعلنا نفهم أكثر لماذا أخفقت جبهة التحرير الوطني في تحرير مجالها السياسي المدني.

2- مواجهة الدولة الفتية مجموعة من الصعاب الداخلية في الميدانين السياسي والاقتصادي، والأخطار الخارجية جراء الأزمة مع المغرب، و هذا ما جعل الجيش يبرز بقوة منظمة و متماسكة و منضبطة فقد أدى الصراع على السلطة وإفرازاته السياسية إلى بروز قوانين على المسرح السياسي الجزائري، وهما قوة أحمد بن بلة الذي يتمتع بشعبية غير منظمة وعفوية و قوة الهواري بومدين الذي يعتمد على الجيش، و كانا لابد أن تتصارعا من أجل الامساك بجهاز الدولة والسيطرة عليه. وهو ما بدا واضحا مع موافقته غالبية الجمعية الوطنية على الدستور الذي قدمه أحمد بن بلة، والذي يركز كل السلطات في يده، فقد بينت مقدمة الدستور أهداف الدولة الاشتراكية و في التطور الاقتصادي في إطار الاشتراكية ،حيث أكد الدستور على أن الاسلام هو

دين الدولة وان الاستقرار لا يتوطد إلا بنظام الحزب الواحد طلائعي الذي يكون المصدر الأول للسلطة، بمعنى أن جبهة التحرير الوطني هي الحزب الوحيد في الجزائر الذي يحدد سياسة الأمة ويشرف على أعمال الجمعية والحكومة¹. ولقد منح الدستور الجمعية سلطات محدودة جدا (المادة 38) بينما أعطى الرئيس سلطات واسعة بما فيها سلطات الطوارئ (المادة 59)، و أما على صعيد الجيش فقد أكد الدستور أن على الجيش ان يلعب دورا سياسيا، ولكن في إطار الحزب غيران تعزيز سلطة من جانب الرئيس أحمد بن بلة و ممارسة الفردية لها، خلق له معارضة قوية وعنيفة هددت النظام في صراع مسلح بزعامة حسين آيت أحمد زعيم جبهة القوى الاشتراكية و هو ما جعل أحمد بن بلة أكثر اعتمادا على الجيش في مواجهة معارضة مسلحة والقضاء على مراكز مقاومة.

ب - جبهة التحرير الوطني و الاختلال الوظيفي: لقد كانت القيادة السياسية الجزائرية واعية دائما بأنها تقوم بدور الثوري، بقي أن نقول انها تقوم بهذا الدور انطلاقا من القمة أو (الفوق) باسم المجموعة الوطنية و مصلحة الشعب، ولهذا فان التصور السائد للمشاركة يكون أقرب إلى مفهوم "التعبئة" منه إلى المشاركة كمبدأ أساسي وكإجراء نظامي وكجوهر للمفهوم الديمقراطي، للممارسة المتوقعة في هذا الاطار، هو أن لا يسمح بوجود معارضة نظامية قادرة وفعالة على مناقشة النظام الحاكم و مساءلته، وان تقوم مع ذلك تعبئة الجماهير من خلال المؤتمرات والمسيرات الشعبية و الحملات الدعائية لا كوسيلة للمشاركة حقيقية، ولكن كأداة لمساندة قرارات النظام بسياسته. هذا النموذج التعبوي قد يتحقق في بعض القطاعات و في حدود زمنية معينة، ولكنه في النهاية يبقى في رأينا طموحا أكثر مما هو واقع، ذلك ان هذا النمط من تنظيم الحياة السياسية يتطلب مؤسسة حزبية قوية قادرة على تأطير الجماهير وتسييس الطلبات الاجتماعية والفئات التي تدافع عنها. ويعني التسييس هنا، إدماج هذا المطلب داخل المشروع الوطني و ضمن سلطة الحزب إلا أن هذا الشرط الضروري لقيام نموذج تعبوي كامل غير متوفر، إذ يجمع الباحثون و الملاحظون على الضعف السياسي والاجتماعي لجبهة التحرير الوطني². وهذا بعدما كانت جبهة التحرير الوطني تنظيم لكافة الجزائريين أثرياء و فقراء معتدلين و ثوريين من الناحية السياسية، تعرضت لتغيير بنيوي وظيفي معا مع إعلان الاستقلال ويمكن أن نشير إلى هذا التغيير البنيوي والوظيفي في النقاط الآتية:

1- أن الجبهة أسأت فهم لقدرات الثورية العميقة لشعب والمناطق الريفية ،و قد تجاهلت حقيقة أن لا يمكن كسب حرب استعمارية طبقا لمخطط شديد التبسيط و محدد تحديدا مسبقا وهي لم تتح -على مستوى الأفراد- ظهور تساؤل شامل حول النظام الاجتماعي الذي يتعين أن يجد تعبير عنه في بنى جديدة، والذي يعينه هذا أساسا هو أن الجبهة لم تكن حساسة إزاء التغيرات التي تمت وسط الريف نتيجة

¹ - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962) الجزء الثاني، دمشق، منشورات إتحاد كتاب العرب، 1999، ص 220.

² - عبد الباقي الهرماسي، المجتمع و الدولة في المغرب العربي، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 99.

لأنخراطهم في حرب طويلة وقد ذكر بوضوح أن كوادر الجبهة معرضون غالباً للتهوين من شأن حقائق جديدة معينة، أو المبالغة فيها وأن يشيروا إلى حركات ثورية أخرى وأن يمارسوا المحاكاة الإيديولوجية وكلها أمور غالباً ما تضيفي على تصوراتهم صفات انتقائية غير واقعية، وينطوي هذا النقد على بعض تماثل مع هجوم ماوتسيتونغ على "السلطة" التي تنشأ عن تخطي مستوى الوعي السياسي للجماهير، وانتهاك مبادئ العمل الجماهيري التطوعي وعلى "الذيلية" التي تنشأ عن السقوط تحت مستوى الوعي السياسي للجماهير وانتهاك مبدأ قيادة الجماهير للأمام والنقد التالي يجعل هذه المقارنة أكثر ملائمة .

1- أن الجبهة في ما يزعم سمحت بحدوث فجوى بين الوعي الجماهيري الذي كان قد نضج من وقت طويل عن طريق احتكاكه بالواقع من ناحية، وممارسة الجبهة للسلطة على جميع المستويات من ناحية أخرى .

2- أن الجبهة لم تكن قادرة على منع إساءة استخدام السلطة الأمر الذي أدى إلى تحول إقطاعي في التفكير ونزعة شكلية نتيجة لذلك.

3- أن الجبهة بافتقارها إلى الحزم الإيديولوجي أتاحت ظروفًا مناسبة لازدهار روح برجوازية صغيرة خاصة بين الكوادر والشباب، هذه الروح المشبعة بالفعل بنزعه فكرية زائفة تحمل دون إدراك منها أشد المفاهيم طيشاً وتفاهة من انتاج العقل العربي وقد تقصر هذه الحالة دولة المستقبل الجزائرية على بيروقراطية واهنة ستكون مفتقدة للشعبية، إن لم يكن في الواقع، فمن حيث المبدأ على الأقل¹.

4- إن الجبهة كانت مسؤولة عن الفجوة بين القيادة وجماهير الشعب الجزائري.

و كذلك يوضح برنامج طرابلس أنه لم يكن هناك في الممارسة تميز بين جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة، ولقد أدى مزج مؤسسات الدولة ومؤسسات الجبهة إلى تحويل هذه الأخيرة إلى مجرد جهاز حكومي للإدارة، وقد أسفر هذا المزج في الداخل (داخل الجزائر) عن تعرية جبهة التحرير الوطني من مسؤوليتها لمصلحة جيش التحرير الوطني، وأدى مع الحرب عملياً إلى القضاء عليها، وباختصار فإن الحزب لم يكن له وجود عشية الاستقلال بالاسم. و قد فجر مؤتمر حزب جبهة التحرير المنعقد في أبريل 1964 الصراع بين أحمد بن بلة الذي كان يريد إعادة بناء الحزب لتوظيفه في مواجهة كل من المعارضة والجيش و هواري بومدين المسيطر على الجيش باعتباره مصدر سلطته، والمدافع عن "الاشتراكية الإسلامية" و عن ضرورة توطيد جذور الجزائر الإسلامية، و مصطفى محمد حربي و رفاقه إلى جانب أحمد بن بلة في الصراع ودافعوا عن الاشتراكية العلمية، وتمخض عن هذا المؤتمر وثيقة جديدة سميت ميثاق الجزائر (العاصمة).

¹ - مغنية الأزرق، المرجع السابق، ص161.

ج-ميثاق الجزائر 1964 وتجربة التسيير الذاتي: يعتبر هذا الميثاق بمنزلة برنامج الاستراتيجي لجهة التحرير الوطني، حيث حدد الميثاق الخيار الاشتراكي للجزائر، واصفا الاشتراكية بأنها قابلة للتحقيق بفضل "الديناميات الشاملة للصراع الاجتماعي كما تبدي بعد تحرير الوطن مباشرة" ويقول الميثاق أن الأساس الرئيسي الذي تقوم عليه الاشتراكية بشكله التسيير الذاتي في كل من الصناعة والزراعة، في هذه العملية يصبح دور العمال الحضريين و الريفيين المشتركين في التسيير الذاتي أكثر، وأكثر حسما لأن الأساس الاجتماعي للسلطة الثورية لا يمكن إلا أن يكون جماهير العمال المتحالفين مع فقراء الفلاحين في القطاع التقليدي و مع المتقنين الثوريين. و هنا يحدد الميثاق خيار التسيير الذاتي كنموذج اقتصادي للجزائر الذي يوجه فترة الانتقال، و هو يعترف بالتناقض البنوي الذي يعترض مبدأ التنظيم الاقتصادي هذا و بين "طرائق و بنى تنتمي لتنمية رأسمالية و أهدافه الاشتراكية"¹. و ليس هناك نص واضح في الميثاق يحدد بدقة كيفية بناء الدولة الحديثة وإرساء أسس سليمة للديمقراطية، فالحل الذي يوحى به الميثاق يتمثل في أن يعهد لـ "المراكز الرئيسية في كل فروع جهاز الدولة إلى المجاهدين الذين يشكل تدريبهم السياسي ووعيمهم القوي واليقظ بمصالح الثورة ضمانات لا غنى عنها للحزب و للجماهير العمال، و من المحتم أن يخضع تعيين الكوادر في كافة فروع الدولة لموافقة الحزب"². فالميثاق لا يطرح برنامجا لثورة ديمقراطية تقع على عاتقها بناء المجتمع المدني بالتزام مع دولة الحق والقانون، وإنما ركز على موضوع المجاهدين، و عملية إفراز الكوادر من صلبهم للاضطلاع بمهام بناء الدولة الحديثة. و هذا أمر غاية في الاستعصاء لمن يعرف واقع و ظروف الثورة الجزائرية فضلا عن ذلك فإن اختيار الديمقراطية لا يجوز أن تكون في ميدان الحزب الواحد، كما نص عليها كذلك صراحة الميثاق، بل في فضاء المجتمع المدني الحديث الذي تقع على عاتقه إنجاز مهماته، وقد ركز الميثاق على أن الحزب هو الذي يخلق "تصورا جديدا للديمقراطية.. إنها ديمقراطية يعبر بها مجموع العمال عن أنفسهم تعبيرا كاملا...المركب الذي يتألف من ديمقراطية مباشرة حيثما كانت ممكنة فعلية، ومن مركزية ذات سيطرة حازمة سوف يتمكن من أن يجدد نفسه باستمرار وأن يتكيف مع أوضاع جديدة وأن يظهر أقصى درجة من المرونة. و هكذا ستمنع هذه الديمقراطية الجديدة حدوث انشقاق بين المشكلات الاقتصادية اليومية الحسية والمشكلات السياسية و المشكلات المجتمعية الأعم، وهي ستمنع أيضا عملية زوال الطابع السياسي التي هي نتيجة انعزال عن مراكز صنع ، و بقدر ما ينطوي الميثاق على أساس ايديولوجي مبني على العداء للإمبريالية ويدعم قضايا الاشتراكية و الديمقراطية والمساواة الاجتماعية، بقدر ما كان يفتقد إلى مشروع جديد لبناء الدولة الديمقراطية والمجتمع المدني الحديث يتجاوز جدليا استمرار الصراع على النفوذ على جهاز الدولة الفتية، و يوظفون الاسلام كل حسب طريقته كمصدر للشرعية و التبرير السياسي، خصوصا و أن الاسلام في الجزائر تميز بحضوره القوي

¹ - مغنية الأزرق، المصدر السابق، ص145.

² - ميثاق الجزائر 1964، ص115.

على الساحة السياسية، لأنه شكل إطارا مرجعيا لكل الحركات السياسية حتى تلك التي ادعت العلمانية أو سعت إلى تحقيقها، مثل حركة الشبان التونسيين بمختلف اتجاهاتها، و حركات مصالي الحاج و فرحات عباس... و قد دعم الاصلاح السلفي و الديني في الجزائر هذه المرجعية، جاعلا منها مرجعية مركزية بالنسبة إلى كل قوى التحرير الوطني في الجزائر¹. و نعود إلى الصراع على السلطة بين أحمد بن بلة والجيش، لنؤكد بأن القيادة السياسية الجزائرية على اختلاف مشاربها الايديولوجية، لم تكن حريصة على الاطلاق على تنظيم الحياة السياسية في الجزائر على الأساس الديمقراطي، و وفق مبدأ المشاركة السياسية للشعب في إنشاء الدولة الوطنية الفتية والمجتمع المدني الحديث. وعلى أساس الاضطلاع بمهمة على درجة عالية من الأهمية ألا و هي تسييس و نشر الوعي السياسي في أوساط الشعب من قبل قوى التغيير الراديكالية فعالة، وذلك أن عملية تسييس الشعب و نقل الوعي الكوني والتاريخي، الجديد في صفوفه بالدعاية (التربية السياسية و التثقيف تارة، وبالعدوة والتحريض تارة أخرى من جانب قوى التغيير السياسي الجزائرية، هي التي تفسح المجال لسيرورة تاريخية جديدة تبني الدولة الديمقراطية الحديثة، وتمضي قدما في بناء عمارة المجتمع المدني على جميع الأصعدة، وتشكل قطيعة مع سيرورة نزع السياسة من المجتمع، وترسيخ سيرورة انبعاث التاريخ الجزائري ما قبل الكولونيا لي و ما بعده (العثماني و الفرنسي)، الذي قاومه سيادة العلاقة العدائية المتبادلة بين الدولة والمجتمع، حيث تحول العنف المتبادل إلى قانون فاعل في الحياة السياسية و أسلوب عمل الدولة و المجتمع، أسهمت تكريس بوجه خاص الدولة الكولونيا لية التي افتعلت بواسطة العنف مجتمعا زراعيا بكامله، من خلال اغتصاب أراضييه و تدمير بناء التقليدية و الزراعية تدميرا عنيفا. و فضلا عن ذلك فان عملية تسييس الشعب في سيرورة ديمقراطية كمبدأ سياسي و كإجراء نظامي وكجوهر لعملية البناء الديمقراطية للدولة الوطنية و للمجتمع المدني سواء بسواء، وللممارسات السياسية التي تقوم على قيم التعددية أو الايديولوجيا التعددية المتناقضة على طول خط مع النزعة الشمولية السائدة في البنيان الايديولوجي و السياسي للدولة، هي وحدها التي يمكن أن تشكل رافعة لعمارة بناء المجتمع المدني الحديث برمتها في كافة حيزاتها ومستوياتها، تهئ لها النضج و التوازن و الاتساق و سواء كان الرئيس أحمد بن بلة من أنصار النزعة الاشتراكية الأممية أم لا، فان حكومته قامت بتأميم الأرض و المشاريع الصناعية، و تبنت مبدأ التسيير الذاتي كخيار اقتصادي- اجتماعي للجزائر ما بعد الاستقلال لقد اعترى مرحلة 1962-1965 التي عرفت فيها الجزائر عملية التسيير الذاتي مجموعة من التناقضات أبرزها :

1- أن إحلال التسيير الذاتي في مجتمع ورث بنى اقتصادية اجتماعية مفككة الأوصال، بل و مدمرة من جراء العنف الاستعماري الذي دمر قسما كبيرا من القوى المنتجة، يتناقض مع طبيعة مرحلة ما بعد

¹ - المنصف الوناس، الدولة الوطنية و المجتمع الوطني في الجزائر، مجلة المستقبل العربي، العدد19، ديسمبر، 1995، ص105.

الاستقلال¹، والذي كان من باب الأولويات السياسية و التاريخية لتحقيق الثورة الديمقراطية كمرحلة لا بد منها. ذلك أن العلاقة التي سادت بين الدولة والمجتمع في الجزائر خلال القرون الماضية وخاصة خلال مرحلة الكولونيات، كانت علاقة عدائية وإقصائية متبادلة، الأمر الذي قاد إلى تحقيق القطيعة الكاملة بين المواطن/ الإدارة والمواطن/ الدولة، لأن العلاقة لم تشهد لحظة هدنة أو تجانس، بل كانت متوترة كل التوتر ولعل ذلك ما خلق تقاليد تمرد دائمة و حالة انشطار مستمرة بين السلطة المركزية والمحيط، فتوزعت الجزائر إلى فضاءين واحد رسمي ومهيمن والآخر معارض وهامشي، ولهذا فان تنظيم الحياة السياسية في المجتمع الجزائري الذي عرف بداية تشكل أطر و تكوينات المجتمع المدني الحديث من الأحزاب السياسية إلى النقابات العمالية والطلابية الممثلة لمشروع الكفاح المسلح ضد المستعمر الفرنسي، بهدف بناء الدولة الوطنية الفتية يقتضي خلق المجال السياسي الشرعي الذي يتيح للمعارضة السياسية و النقابات الممثلة للفئات الاجتماعية المختلفة، الحق في ممارسة نشاطها السياسي بشكل حر و ديمقراطي، والحق في الدفاع الجماعي عن المصالح في المجال المحلي، و في المجال الوطني و يقتضي أيضا أن تكون العلاقة بين السلطة والمجتمع قائمة على عقلانية الحقوق والواجبات، و تستند إلى منطق التكافؤ في الحقوق السياسية.

2- ثم أن التسيير الذي يتطلب أن تكون الطبقة العاملة هي القوى المنتجة الرئيسية إلى جانب الفلاحين، كما يفترض وجود حزب قوي متماسك أسس واعيا سياسيا و ايدولوجيا راسخا ومتغلغلا في أوساط الشعبية وقيام بتدريب الفئات المتقدمة من العمال و الفلاحين على تنظيم و إدارة المؤسسات الاقتصادية في الزراعة و الصناعة، و هذا ما كانت تفتقده الجزائر كليا . حيث أن البنى المجتمعية لم تنتقل انتقالاتا تاما من المجتمع ما قبل القومية إلى مجتمع الأمة الحديثة، بسبب استمرار و ثبات التشكيلات الاجتماعية التقليدية كالعائلة والعشيرة، ونظام القرابة الموغل في بدائياته أولا²، و كمون المجتمع المدني الجزائري الوليد مع انبثاق الدولة الوطنية ذات الطبيعة الإقصائية، الأمر الذي قاد إلى العمل خارج الاطار السياسي الذي تحكمه هذه الدولة الفتية التي لا تتمتع ببنيتها السياسية بطابع ديمقراطي ثانيا. ولأن الطبقة العاملة ضعيفة ماديا، ومعنويا من ناحية و عيها السياسي و الايدولوجي حيث تسيطر الأمية على الغالبية العظمى من الشعب الجزائري. والواقع أن هذا الوضع المجتمعي-الايدولوجي السياسي ما قبل الأموي في البلدان المتأخرة و منها البلدان العربية عامة و الجزائر بخاصة هو الذي مسخ في أصول كثيرة و مازال يمسح قوى تغيير تريد نفسها راديكالية وعصرية إلى قوى تقليدية جديدة. من هنا فان قوى التغيير مطالبة بان تكسب طابعها الحديث باستمرار أي أن تعيد كسبه إلى ما لانهاية، ومطالبة بالتالي

¹ - محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل السوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 119.

² - هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة، محمد شريح، الجزائر، دار الغرب للنشر و التوزيع، 2002، ص 71.

بأن تكسب طابعها الأموي باستمرار. إن البنى المجتمعية التقليدية ما قبل الأموية سيف مسلط على رقابة حداثة قوى التغيير وهي في حالة تصور الوعي، تضم هذه الحداثة شيئا فشيئا تارة و تتسلل تارة إليها تدليسا تارة أخرى بحيث تغدو الحداثة الأموية مجرد لافتة مرفوعة على واقع ما قبل الأموي¹.

3- نقص الوعي الكافي لدى العمال بالنسبة لعوائد المزرعة، فقد كانت تسود بينهم فكرة: أن إيراد المزرعة يجب اقتسامه في نهاية العام اقتساما كاملا دون مراعاة الالتزامات الخارجية الأخرى.

4- نقص الاطارات الوطنية القادرة على تسيير المزارع طبقا لما يتطلبه الاقتصادي الاشتراكي².

و مهما يكن الأمر فإن التسيير الذاتي الذي كان عفويا في البداية عن طريق استيلاء جماهير الفلاحين على أراضي المعمرين الفارين، واستلاء عمال المدن على الورشات والمصانع المهجورة، في ظل الفراغ السياسي الكامل في الجزائر، أو عندما أصبح لاحقا متبني من قبل الدولة من خلال مراسيم 1963 وسيطرة الاحادية الحزبية عليه والمتمثلة في حزب جبهة التحرير الوطني.

5- إن التسيير الذاتي هو نمط اجتماعي للإنتاج يعمل على تقوية قطاع الإنتاج الاشتراكي، ويتناقض إلى هذا الحد أو ذاك مع وجود سلطة مركزية قوية، ويتطلب وجود تنظيمات نقابية ديمقراطية في أوساط العمال و الفلاحين تدافع عن مصالحها المهنية الخاصة، غير أن الدولة الجزائرية الفتية استخدمت التسيير الذاتي واحتوته من أجل تدعيم سلطتها على نطاق المجتمع حيث أن العمال والفلاحين داخل المجلس الوطني، لا يمثلون إلا أقلية و كذلك غلبة المصلحة الدولية تمنع أي تحرك من خارج الحزب الحاكم المهيمن والذي يمكن أن يأخذ شكل المشروع البياني المستقل المستند إلى قوى النقابات و المنظمات الشعبية الموجودة. وقد لاحظ بعض المحليين أن الاستراتيجية الجزائرية الخاصة بالمنظمات الشعبية ترفض مبدأ الدفاع المهني المنفصل (غير المؤطر) كما ترفض التسييس المستقل، وتشترط هذه الاشتراكية التسييس عبر الحزب للمطالب الاجتماعية التي تدافع عنها المنظمات، وعبر هذه المنظمات تنفذ المشروع السياسي للحزب الذي يشكل الرابط بين جميع أشكال التمثيل³. وهنا يمكن القول أن انعقاد مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني في الفترة ما بين 16-24 أفريل 1964 اعتبر آنذاك المؤتمر الأول للحزب، بينما اعتبرته جهات أخرى المؤتمر الرابع للحزب، وقد تمخض هذا المؤتمر على عدة نتائج، من بينها المصادقة على ميثاق الجزائر، الذي تضمن أربعة محاور أساسية، يتناول المحور الأول، المرتكزات الأساسية للثورة الجزائرية ومنها الحركة الوطنية إلى غاية 1954، وحرب التحرير

¹ - ياسين الحافظ، الهزيمة و الايديولوجيا المهزومة، الطبعة الأولى، دار الطليعة، 1979 ص244.

² - محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و في التجارب العالمية، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص184.

³ - محمد الباقي الهرماسي، المرجع السابق، ص101

الوطنية والأسس الايديولوجية للثورة الجزائرية ،وتناول المحور الثاني مشاكل التحول و مهام البناء، كما تناول المحور الثالث وسائل إنجاز الثورة الاشتراكية وبيان العلاقة بين الحزب والمنظمات الجماهيرية و دور الدولة¹.

و بصورة عامة فقد جاء ميثاق الجزائر لتكريس مسعى كل من برنامج طرابلس و دستور 1963 فرفض فكرة التعددية الحزبية كما رفض الرأسمالية². ودعم البناء الاشتراكي و أحادية الحزب والدولة و شخصنة السلطة و تركيزها في شخص واحد. وهكذا أصبحت التناقضات بين الايديولوجيات المهيمنة على الدولة وخطابها السياسي، وبين الواقع المعاش من سوء وبما يكفي لقيام تباينات ولتكشف بوضوح هشاشة وفشل تجربة التسيير الذاتي، و لقد حسمت حركة 19 جوان 1965 الصراع الذي كان حادا بين الرئيس أحمد بن بلة و الهواري بومدين لهذا الأخير.

ثالثا: الثقافة السياسية المهيمنة في ظل قيادة الثورة 1965-1978

يأتي وصول الجيش إلى السلطة في الجزائر و سيطرته على مقاليد الحكم، بعدما تم حل المسألة الوطنية من ناحية، واستفحال الصراع بين الحكومة السابقة والجيش من ناحية أخرى، الأمر الذي اعتبره بومدين بانه محاولة لـ: "تدمير الدولة" من خلال تدمير الجيش الذي كان آنذاك القوة المنظمة الوحيدة القادرة على انفاذ ما يحتاج لإنفاذه وضمان استمرارية العملية الثورية العادية، و يضيف الهواري بومدين قائلا: إذا كانت الدولة تقوم في الأساس على بنى سياسية و اقتصادية و اجتماعية وثقافية، فان الدولة تتطوي على اكثر من هذا، أي على تنظيم الجيش الوطني. وتعكس هذه الرؤية الايديولوجية مسلك الجيش في الجزائر الذي يرى بان الجيش يتماهى مع الدولة ككل في المجتمع الفلاحي مثل المجتمع الجزائري، الذي خرج فيه التنظيم العسكري من صلبه، وحيث جاءت نشأة وتأسيس الجيش النظامي كجزء لا يتجزأ من خطة شاملة لبناء الدولة الجزائرية الحديثة. من هنا كان الحرص العسكر ذي الطبيعة و التركيبية الفلاحيتين على ربط القطاع الفلاحي الذي يشكل الجزء الأعظم من الشعب بالجيش، حيث أن للتركيب المجتمع الفلاحي تأثيرا كبيرا على أداء و مسلك العسكر بشكل عام³.و من هنا دخلت الجزائر ما بعد 1965 في مرحلة سياسية و دستورية جديدة، و شهدت قيام الثورة الزراعية و الصناعية و بناء الاشتراكية ذات الخصوصية الجزائرية، وكانت السياسة الاقتصادية التي انتهجها الرئيس بومدين لبناء الدولة الجزائرية التي حملت هذه الرسالة التاريخية لتؤسس عليها شرعيتها⁴. وبني مجتمعا ناميا حسب مشروع الدولة للتصنيع و التحديث السريع، من أجل خلق بنية صناعية متطورة، و في سبيل تعميق

¹-Lacharte d'Alger, Ensemble des textes adoptés par le 1^{er} congrès du FLN (16-24 AVRIL 1964) consitions central d'orientation .

²- سعيد عيادي، أثريات المسألة اللغوية في الجزائر، الجزائر ، دار بن مرابط، 2014، ص28.

³- فؤاد إسحاق الخوري، العسكر و الحكم في البلدان العربية، الطبعة الأولى ، دار الساقى، 1990، ص37.

⁴- إبراهيم لونيسي، حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين إلى الرئيس الشاذلي بن جديد، الجزائر ، دار هومة ، 2012، ص22 .

الالتزام بنظام عمل فعال وتحقيق وتيرة انتاج عالية، قد عجزت تاريخيا على تفويض البنى الاقتصادية والاجتماعية الموروثة من عهد الاستعمار، وعن بناء قاعدة اقتصادية واجتماعية متحررة من الاستغلال والتبعية. فهذه السياسة التي تنشد التطور الاقتصادي والتصنيع الثقيل لم تكن مجانية، إذ أن الموقف السياسي الدافع إليها و محاولة التغلب على الفشل في التوفيق بين أثار التقدم العلمي والثقافي وبين عوامل التنظيم السياسي و الاقتصادي المتوارثة من مرحلة التسيير الذاتي وما قبلها، و منع التبذير في الأموال العامة و تجاوز "اشتراكية عشوائية و دعائية" على حد قول بومدين، والطموح الجامح من أجل مجارة الجزائر للدولة الصناعية المتقدمة، لم تكن أقل خطر من تجربة التسيير الذاتي.

أ - الجيش و سلطة الدولة و الحزب: من النادر جدا أن نجد في العالم العربي أن الجيش يخضع لسلطة سياسية عليا متكونة من المدنيين في العصر الحديث، وإذا وجد فهو أمر استثنائي في التاريخ السياسي. و ظل وضعاً انتقالياً، لكن الوضع الطبيعي هو استيلاء الجيش على السلطة، باعتباره أصبح المسلك الطبيعي. وهذا باعتبار أن استلام الجيش السلطة في الدول العربية أصبح ظاهرة عامة -خصوصاً بعد مرور بضع سنوات من الاستقلال وانكشاف عجز الحكومات المدنية - ليتحقق للجيش القدر الكافي من الشرعية والتبرير السياسي، وإقامة نظام سياسي يكون للجيش فيه اليد العليا في صنع القرار السياسي سواء بالهيمنة المطلقة على مصادر القوة والسلطة في المجتمع، أو بالتعاون مع التكنوقراط المدنيين. و بمأن الجيش هو من أوائل المؤسسات السياسية المنظمة والقوى الحديثة المستقرة التي ظهرت في الجزائر قياساً للقوى الأخرى، كالأحزاب والمنظمات السياسية على اختلاف طبيعتها و مرجعيتها الفكرية¹. و حيث أن حكومات الرئيس أحمد بن بلة الثلاث التي حكمت البلاد بعد استقلال قد انهكتها قوى الطرد القديمة للسياسيين المعارضين والصراعات داخل القيادة السياسية، فقد بدى أن أيسر الطرق للإطاحة بهذه الحكومة الضعيفة هو التلويح باستخدام قدرة الجيش، وبالفعل فقد قام هواري بومدين بانقلابه العسكري دون علم أو تنسيق مع حزب جبهة التحرير الوطني أو أي منظمة نقابية علنية، ليعلن عن ذلك بدء عهد جديد سلطة الجيش على المجتمع و الحزب. وقد برر الانقلاب بظاهرة شخصنة السلطة و توحيدها في الشخص الواحد، الشيء الذي أدى إلى انحرافات النظام السابق، و تم احلال "مجلس الثورة" محل الرئيس على قمة التركيز الهرمي للسلطة، و قد تم ذلك تحت شعار العودة إلى الحكم الجماعي و انهاء الحكم الفردي. و إذا كان الجيش في الجزائر يخشى من تحول النظام إلى اعتناق المبادئ الديمقراطية فيما يعني ذلك الايمان بمبدأ التداول السلمي عن طريق الانتخابات التشريعية الحرة، و خضوع السلطة لرقابة البرلمان، فان الانقلاب العسكري الجزائري كان جزءاً من ظاهرة الانقلابات العسكرية

¹ - عبد النور ناجي: النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، الجزائر، مديرية النشر لجامعة قالم، 2006، ص105.

التي شكلت اتجاهها عاما في بناء الدولة التسلطية العربية في العصر الحديث تضرب بجذورها في التاريخ القومي العربي، و في تراث الحضارة الاسلامية.

ونظرا للطبيعة الكاريزمية التي كان يتمتع بها الهواري بومدين ولتاريخه الثوري السابق كرئيس لهيئة أركان الجيش الشعبي الوطني، وباعتباره العقل المدبر للانقلاب العسكري في العام 1965، فقد استطاع ان يكون مركز استقطاب لحل الخلافات أو التحكم فيها داخل النخبة الحاكمة، ثم إن ايديولوجية ممارسة دور الحزب الواحد في الدولة، جعلت من هواري بومدين الذي أصبح يمتلك سلطة القرار السياسي و الحزبي على صعيد جهاز الدولة و الحزب يقوم بترقية الضباط العسكريين، و يضع رجاله في المفاصل الرئيسية سواء داخل أجهزة الدولة أو البرلمان أو الهيئات القيادية في الحزب أو تعيينهم في المناطق المختلفة من البلاد. وقد سمحت له مرحلة تدفق الربيع النفطي بفتح قنوات الترقى الاجتماعي للبيروقراطية العسكرية و التكنوقراطية، بالإضافة إلى الدعم الخارجي و المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية حسب قول أحمد بن بلة¹، وفعلا أعاد الهواري بومدين إلى المؤسسة العسكرية اعتبارها وهبتها، لأنه كان يعرف أكثر من السياسيين السابقين كيفية التعامل مع الجيش، لاستعماله وضبط طموحاته السياسية ولإبعاده عن القيام بانقلاب عسكري جديد ضد الاستئثار بالسلطة، وبذلك كان الحكم الشخصي للرئيس بومدين وهو الرمز الحي لجوهر الدولة الوطنية، و بالتالي نموذج الدولتي في الجزائر لا يكمن في المؤسسات، و إنما في القوة الرمزية لشخصية بومدين التي جعلت كل فرقاء أو أجنحة النظام مرتبطة ببومدين شخصيا.

ب- سلطة الجيش و بناء الدولة الوطنية (اشتراكية الدولة): لقد قدمت سلطة الجيش برنامجها الاقتصادي و التحديثي الذي أدى الى خلق قطاع عام أو قطاع الدولة، وبناء اقتصاد موجه في إطار بنية سياسية شمولية و المتمثل أساسا في استراتيجية الصناعات التصنيعية². حيث جاء ارتفاع أسعار النفط ليمدها بأموال هائلة استفادت منها الدولة، لتصنيع المجتمع الجزائري، إلا أن التقسيم الدولي للعمل الموروث عن المرحلة الكولونيالية لم يتم تجاوزه دياكتيكيا من قبل الشمولية. و ترافق خلق القطاع العام في الجزائر مع إلغاء المجتمع المدني بصفة عامة، وإلغاء أي حركة سياسية أو حزب سياسي يريد نشاط على مستوى الحياة السياسية، إذ أن تطور هذا الأخير توقف بمجرد أن انبثقت الدولة الشمولية التي لا تسمح بوجود فضاء سياسي عام، ولا لأية إستقلالية للمجتمع المدني عن المجتمع السياسي. و في معرض نقده للعلاقة بين الدولة و القطاع العام في الجزائر يقدم الباحث "هواري عدي" تعريفا غربيا للفضاء العام بقوله أن القطاع العام سيكون حينئذ الحقل الذي يسيطر فيه المجتمع السياسي في نطاق احترام القوى المنظمة، لاعادة الانتاج المادي الذي يكون مسرحها المجتمع المدني

¹ حصة شاهد على العصر، الحلقة 12، أحمد منصور في حوار مع الرئيس الأسبق أحمد بن بلة يوم 2002/12/22. قناة الجزيرة.

² -Hamidi Bali, inflation et mal développement et Algerie (O.P.U Alger) 1993 p26

القائم على أساس الملكية الخاصة، و يبدو أن الفضاء العام هو شرط لعمل قانون القيمة الذي يشترك في دورات العمل الخاصة، و لم يكن الفضاء العام هبة حسنة من المجتمع السياسي إلى المجتمع المدني، فهو وظيفة يحددها المجتمع السياسي للمجتمع المدني من أجل تمكين إعادة الانتاج الاجتماعي و أن تسير في صورة ملائمة. وعلى الرغم أن تدخل الدولة في الجزائر ضروري من أجل قهر التأخر التاريخي، و تصفية رواسب التخلف، و تحطيم البنى الايديولوجية للمجتمع التقليدي، لم يفسح المجال للانبثاق فضاء عام، بسبب احتكار الجيش مصادر السلطة و الثورة في المجتمع من جهة، وعدم قدرة الدولة الوطنية التي تركز إلى بيروقراطية عسكرية مركزية على الطريقة السوفياتية سابقا، لا أحد يسيطر عليها و لا يحتكم إلى رقابة شعبية على حماية القطاع العام، الذي يهيمن فيه السياسي على الاقتصادي من جهة أخرى. ونتيجة كانت في الواقع و مهما كانت الدولة قد اشتطت في دعايتها بتحقيق "الاشتراكية الجزائرية" فان استراتيجية التنمية القائمة على استيعاب التكنولوجيا من أجل جعل التخطيط الاقتصادي الموجه واقعا لاعقلانيا وإلزاميا في المجتمع الجزائري وتحديث بنية المجتمع قد أفضت إلى نقيضها. ويعزى فشل استراتيجية "الصناعات التصنيعية" إلى أن القطاع العام الذي تم خلقه في الجزائر، لم يكن تنافسيا، ومنتجا والفشل هنا يعود لطبيعة الفشل بحد ذاته، وعدم خلق مشروع مجتمع نابع من المجتمع الجزائري، وكذلك إلى طبيعة الدولة الشمولية التي لا تقر بأن نجاح القطاع العام في تحقيق وتيرة اقتصادية عالية، يتطلب وجود مجتمع مدني حديث قائم على التعدد والتعارض والاختلاف، وهذا الأمر يتناقض جذريا مع إيديولوجية الدولة الشمولية، أي ايديولوجية جبهة التحرير الوطني التي ترفض الاقرار بوجود انقسامات طبقية داخل المجتمع الجزائري، تتطلب وجود تمثيلات سياسية معبرة عنها، بل استمرت في انكار وجود مثل هذه الانقسامات، وبالتالي النظر إلى الجسم المجتمعي في أحاديته تناقضات طبقية لا يقوم على التنوع و التعدد والتعارض المستند، إلى خاصيات مهنية، ومهارتية وعقيدية، مرتبطة بدور الأفراد والفئات الاجتماعية و مواقعهم في التكوين الاقتصادي والاجتماعي. وبهذه النظرة السطحية والأحادية الجانب للجسم المجتمعي، تحول دون الاقرار بحقوق الأفراد وبحرياتهم ولا تعترف صراحة بالتنوع في القيم و المعايير للفئات و الشرائح الاجتماعية، فمفهوم موضوع الحق الذي يفترض وجود مصالح متعارضة للأفراد، والفئات الاجتماعية، وبين القواعد التي تنظم عملية المنافسة السلمية فيما بينها، ويحدد كذلك أساليب الارتقاء والحراك الاجتماعي وطرق التداول على السلطة ودوران النخب وأسس توزيع القوة في المجتمع، بالإضافة إلى تأسيس الصراع وهو الأمر الذي تغيبه كليا إيديولوجية الدولة التسلطية والشمولية في الجزائر، وهكذا استمرت ايديولوجية الدولة الجزائرية في ترسيخ المفهوم الشمولي والأخلاقي للحق والسياسة، هو مفهوم الجماهير الشعبية ككتلة صماء، والاتجاه نحو بناء دولة مركزية قوية متصلبة تسيطر عليها إيديولوجية أحادية تمجد الوطنية الجزائرية التي استمدت شرعيتها وشعبوية السياسية والتاريخية من القضاء على الاستعمار الفرنسي وتحقيق الاستقلال. و بهذه النظرة

تكون الدولة قد أغلقت الأبواب أمام فئات جديدة تريد المشاركة في السلطة و تحديد الخيارات الاقتصادية الاجتماعية للبلاد التي تخدم قضية التنمية المستقلة والتقدم.ولهذا السبب كانت السمة العامة التي طبعت القطاع العام في بلدان العالم الثالث عامة والجزائر خاصة هو الفشل، ولقد تجسد هذا الفشل في الرفض الصارم و المطلق من الدولة الشمولية في حل مشاكل الثورة الديمقراطية و بناء مجتمع مدني حديث على أنقاض المجتمع الجزائري التقليدي،الذي تسود فيه العلاقات الاجتماعية ما قبل الصناعية، و حيث مازال الانتماء إلى مجموعات تلفها عصبية مشتركة وتضامن داخلي قوي محدودة في الزمان والمكان ويحدد هويتها عوامل مثل الدين، اللغة، القبيلة، العائلة والمنطقة المحلية والجهوية أقوى من الانتماء السياسي، مما أدى بالدولة الجزائرية إلى الفشل وعدم القدرة على تجاوز هذه المعطيات.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد تجسد الفشل الذي طبع مشروع التنمية في ضعف الأداء و المردودية الاقتصادية للمنشآت، والتجهيزات التي كلفت المجتمع ثروات ضخمة وتضحيات كبرى، وكانت احدى نتائج الفشل العجز المالي المستمر الذي تعانيه الوحدات الانتاجية إضافة إلى تعميق عملية التثوية والتبعية التي تعرضت لها البنية الاقتصادية بسبب الاعتماد شبه المطلق على مداخل الربيع النفطي.جرى كل ذلك على حساب إطلاق سيرورة تراكم اقتصادي بينها و بين قطاعات أخرى، مثل الفلاحة و الري و الخدمات التي لم تنل سوى قدر ضئيل من الاهتمام¹. وهكذا تحولت الشركات والمؤسسات الوطنية التابعة للقطاع العام إلى أسوأ من أداء التسيير الذاتي، و بذلك تشكلت طبقة برجوازية مصطنعة أو كما يذهب أحد المحللين في قوله " إن خلق المؤسسات الوطنية أدى إلى نشوء برجوازية الدولة" بحيث سعت استراتيجية "الصناعات التصنيعية" إلى تعزيز استثمار رأس المال الخاص، وتشجيع المشاريع الصناعية والتجارية والخاصة، وكذلك المشاريع المختلطة وبقول الهواري يومدين فهذا الصدد أنه "في صالحنا الوطني و في إطار خياراتنا الاقتصادية والسياسية أن لا نستبعد و بخاصة أن لا نثني عزم الاستثمار الخاص الوطني، وبالمثل فإن رأس المال الأجنبي سيكون قادرا على إكمال الجهد الوطني في الاستثمارات داخل إطار خياراتنا". و بمأن الدولة الجزائرية تقود عملية تحقيق التراكم و تعتمد على توزيع فائض الربيع النفطي المقطوع من السوق الرأسمالية العالمية، أصبحت الطبقة التكنوبيروقراطية مهتمة بتنمية مشاريعها الخاصة و تحقيق مصالحها الفئوية على حساب خدمة المشروع الوطني، وذلك من خلال استغلال ثروات الربيع النفطي الضخمة بطرق متنوعة و غير شرعية²، وإزداد الأمر خطورة حيث فشلت الثورة الزراعية والثورة الصناعية وسادت الهيمنة الفردية المطلقة التي مارسها رئيس هواري يومدين على جميع المؤسسات السياسية والدستورية والمنظمات النقابية والشعبية، إذا أن مجلس قيادة الثورة الذي تشكل عقب

¹ - العياشي عنصر، سوسيولوجية الأزمة الراهنة في الجزائر، مجلة المستقبل العربي 9 ديسمبر، 1995 ص 84 .

² - محمد عبد الباقي الهرماسي، المرجع السابق، ص 77 .

الإنقلاب مارس صلاحيات المجلس الوطني (البرلمان) والصلاحيات التي كان يمارسها الرئيس السابق (إعلان حالة الطوارئ) وجميع الصلاحيات التي كانت تمارسها الأجهزة القيادية العليا في الحزب ،بالإضافة إلى أن رئيس مجلس الثورة هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة معاً، ووزير الدفاع أيضاً وهنا كالنتيجة يمكن توصل إليها بان التعددية والديمقراطية، كانت غائبة تماماً على الحقل السياسي الجزائري منذ الإستقلال.

و يمكن ان نلخص أسباب فشل بناء الدولة الوطنية على خيارات الاشتراكية الى مايلي:

- الثورة المضادة على صعيد الزراعة، حيث يوجد هناك هجرة كبيرة مكثفة من الريف الى المدينة ، و لم يبقى في الريف الا الفلاحون المسنونون حيث نجد ان 60 %تفوق أعمارهم الخمسين ، ثم أن المساحة الصالحة للزراعة قد نقصت إلى النصف منذ العام 1963، و إلى يومنا هذا الذي زاد في تعميق الأزمة الغذائية هو أن نحو 80% من السكان يعيشون في المدن و يستهلكون ما قيمته 50% من العائدات ثمنا للمواد الغذائية المستوردة من السوق الرأسمالية العالمية.

_ إتخاذ التجربة التاريخية للثورة الزراعية كعملية سياسية إيديولوجية أراد بها النظام الجزائري أن يخلق قاعدة ريفية موالية له، و يشترك حزب جبهة التحرير الوطني في هذه التعبئة بإسناد دور له في الثورة الزراعية، وفي هذا الصدد يقول "محمد عبد الباقي الهرماسي" بأن الثورة الزراعية شكلت بجلاء شكلا من أشكال التعبئة السياسية ،وأحييت من جديد صورة الفلاح كرجل ثوري يمتاز بقيم رفيعة كالتقشف والجهد والأصالة، مقارنة بحياة المدينة التي أصبحت تنعت بالاغتراب وطغيان النزعة الاستهلاكية¹.

- تفاقم الفشل الاقتصادي قاد إلى استفحال الأزمة الاجتماعية للانفجارات الشعبية الكبيرة والاضطرابات الاجتماعية المتوفرة، بسبب تعميق الفوارق الطبقية بين الفئات و الطبقات الاجتماعية المختلفة خصوصا أن هذه الفوارق تفتقد إلى أسس مشروعة تبررها ،في ظل غياب نسق قيمي يحضى باتفاق بين القوى الاجتماعية².

- تفشي الفساد والرشوة في أوساط الطبقة السياسية الحاكمة ومؤسسات الدولة المستفيدة من النظام الريعي، فالأموال التي استولى عليها وزراء و وسطاء و قيادات حزبية كبيرة و خواص عبر الصفقات التي عقدتها الدولة، خلال ربع قرن مع الشركات والدول الأجنبية تقدر بنحو 26 مليار دولار، كما قال عبد الحميد الابراهيمى رئيس الحكومة الجزائرية السابق، وهو مبلغ خيالي يساوي مديونية الجزائر الخارجية.

¹ - محمد عبد الباقي الهرماسي، المرجع السابق، ص 102-103 .

² - العياشي عنصر، المرجع السابق، ص 86 .

- غياب إنتاج الوعي السياسي في صلب المجتمع المدني، وأصبح القهر والتفاوت الاجتماعي سمات بارزة وحادة تطبع بنية المجتمع الجزائري.

و كل هذه العناصر أدت بالدولة الشمولية في الجزائر الى معاداة المجتمع المدني على الرغم من هشاشته و انقسامته، ومحدث لتشوّهات ثقافية وقيمة في المجتمع، فاقمتها في ذلك ازمات النظام العسكري من سياسية واقتصادية واجتماعية، وعدم صدقية الايديولوجية الرسمية للدولة الجزائرية التي تحدثت عن الاشتراكية، في حين انها كرست الثقافة الفجة والتسطيح الفكري الذي ينهل من الذرائعية المبتذلة للثقافة الاستهلاكية الغربية والخواء الفكري والسياسي وضعف العمق المعرفي، وقد عبر احد الجزائريين في وصفه هذه الحالة بقوله : " نحن نقرأ أن لدينا بلدا اشتراكيا فكل ما نراه أفراد أثرياء يقودون سيارات فاخرة ".

ج- حركة 19 جوان 1965 و عملية المشاركة السياسية او علاقة الحزب بالدولة : لقد كان إستيلاء الجيش على السلطة في الجزائر بقيادة هواري بومدين وهيمنة العقل السياسي العسكري على العقل الحزبي مصحوبين بالرغبة العارمة في السيطرة على الساحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والامنية واقضاء جميع تكوينات المجتمع المدني الحديث من احزاب سياسية، ونقابات وصحافة حرة، طالما ان البناء المجتمعي في نظر الجيش لا يزال في الدرجة الصفر. جسم مجتمعي لا يزال في حالة عدم تشكل و إنقسام طبقيين ، أي بمنزلة كتلة صماء. تخضع للتشكيل واعادة التشكيل بالاوامروالقرارات والتشريعات التي تصدرها السلطة العسكرية المسيطرة على جهاز الدولة، وجاء هذا بناء على قائد الحركة و التي مفادها ضرورة بناء دولة قوية لا تزول بزوال الرجال، و التي يولي عناية كبيرة لهذه الفكرة التي كانت لها الأولوية في مشروع عمله حيث كان يرى أن الدولة هي المؤسسة أما الحزب فهو الشعب¹. وأحسن وسيلة لتحقيق ذلك هو تحويل حزب جبهة التحرير الوطني إلى مجرد جهاز تابع للدولة وهذا ما تعنيه الدعوة إلى "تشبيد دولة مستقرة و مزدهرة إقتصادية"². و هم في طرحهم لهذه الفكرة اعتمدوا على كون الحزب كان غير متماسك، وغير مؤهل للقيام بمهمة التشبيد والبناء وإحداث تغيير اجتماعية واقتصادية في البلاد، وهو ما يجب على الدولة إنجازه وذلك عن طريق تشبيد هياكل ومؤسسات الدولة الديمقراطية الشعبية، ودور الحزب في ذلك يتمثل في المساهمة في خلق الظروف السياسية الملائمة بالتزام المناضلين بالعمل من أجل تحويل البلاد سياسيا واقتصاديا و اجتماعيا نحو الاشتراكية، حيث لا فوارق طبيعية ولا استغلال. و لهذا كانت سلطة الجيش تنظر إلى حزب جبهة التحرير الوطني على أنه حزب مفتوح أمام كل رجل جزائري أو امرأة جزائرية يشترك في النضال من أجل التنظيم الذي ينتمي إليه للقواعد السارية، وينجز كل التزامات لذلك التنظيم" حسب المادة الخامسة من ميثاق الجزائر،

¹ - عبد الرزاق بوحارة في حوار مع جريدة الخبر الأسبوعي، 28 جانفي- 3 فبراير 2002،

² انظر بيان 19 جوان 1965

فهو ليس حزبا إيديولوجيا خالصا بالمعنى الليبرالي الغربي ولا هو حزب طبقي بالمعنى الماركسي، بل هو "حزب الأمة" كما وصفه هواري بومدين و لعل هذا الواقع الذي يمكن اعتباره حقيقة فعلية أو مغالطة منهجية، هو الذي أدى بالرئيس الراحل هواري بومدين إلى عدم اعتبار التعددية السياسية و الممارسة الحزبية ضمن أولوياته متوجها بذلك نحو انشاء الحزب الواحد. ويعتقد العقل السياسي العسكري ان التعددية السياسية في وضعية الجزائر الغارقة في التخلف الاقتصادي والثقافي والفكري لن تكون في مصلحة الشعب، وان الديمقراطية داخل حزب جبهة التحرير الوطني يجب صيانتها بمواد مثل المادة 120 التي اصبحت فيها بعد المادة 121 ثم تم الغائها، وتهدف هذه المادة الى عدم السماح بالدخول في حزب جبهة التحرير الوطني للذين ينتمون لتنظيم سياسي اخر . و الواقع انه في ظل النظام السياسي الذي يحكم الجزائر منذ الاستقلال كانت السلطة الفعلية باستمرار في ايدي الرئيس، و الرئاسة كانت صاحبة القرار في كل شيء لا الحزب .

ولا شك ان هذا يعود الى العجز البنيوي الذي لازم حزب جبهة التحرير الوطني وعدم قدرته على بلورة مشروع مجتمعي حديث كل اشكالية الصراع على السلطة وبناء الدولة الحديثة التي تقوم على فصل السلطات وارساء بنية سياسية ديمقراطية تتجاوزها انقسامات المجتمع التقليدي، وتساهم في تغيير البنى الذهنية والعقليات وتشكل المحرك الرئيسي التعبئة السياسية، وهكذا تجد الدولة الوطنية نفسها محشورة بين دوافع ومقتضيات العملية التنموية ودوافع هيمنتها هي ذاتها على المجتمع المدني وبين طمسها كل ابعاد مسالة التأخر التاريخي الذي يعاني منه الشعب الجزائري، سواء منه التأخر المجتمعي (الموقف من المرأة) أو التأخر الثقافي (الموقف من المسألة الثقافية بشقيها الليبرالي والاشتراكي والاسلامي أو التأخر السياسي) (الموقف من الديمقراطية، التعددية السياسية، سيادة الشعب وبناء المجتمع المدني الحديث)، فالدولة الوطنية التي انخرطت في مشروع تنمية طموح وافترضت انها نجحت في تلبية الحاجات الاساسية للشعب من التغذية، والسكن والصحة والتربية بما تعي جيدا ان المجتمع الجزائري الذي عرف تغيرات اجتماعية واقتصادية مكثفة على نحو تراكمي خلال عقدي الستينات و السبعينات، أفسح المجال لبروز تظاهرات مشروعة و ظهور حاجات جديدة من حيث الكمية والكيفية لمختلف الفئات الاجتماعية، ومن هنا فان الواقع الدولة الشمولية الجزائرية التي اصبحت خارجة عن المجتمع المحكومين ، وبما ان الصفة الخارجية و التداخل، وجد التغيير عنهما في النظام الشمولي الذي ارساه الراحل الرئيس هواري بومدين، اي مركب الدولة التسلطية حزب جبهة التحرير الوطني ، تجسدت في تغييب المشروع الثقافي النهضوي الذي كانت نتيجة المنطقية لحدوث اختلال طبيعي في المرجعية الايديولوجية للدولة ، فكانت العودة العنيفة للاسلام السياسي ، وفي هيمنة بيروقراطية الدولة التسلطية ، الحزب الحاكم التي لا تمت بصلة الى الاشتراكية كصيغة عصرية وانسانية للعدالة ولا الى الديمقراطية كصيغة عصرية للمساواة، اذ ان افقها الايديولوجي و ذخيرتها الثقافية جعلها نزوعا هذا الى العدالة الاجتماعية و المساواة ضربا من تطلع الى تنظيم

بدائي للمجتمع لا مكان للفردية الخلاقة فيه، ولا اثر لحقوق الانسان، اصف الى ذلك و هذا امر من الاهمية
بمكان ان المنظورات التنموية تتفق مع منظورها المفكرة الى النزعة الانسانية (النزعة التي تعتبر الانسان
مركز الكون و قيمته الاسمي) التي تشكل حجر زاوية في عمارة المجتمع الحديث.و من هذا يمكن تلخيص أهم
المظاهر السلبية التي أدت بفشل بناء الدولة الوطنية الحديثة:

أولاً: إن إشتراكية الدولة التي تجمع بين رأسمالية واهداف اشتراكية اصبحت تلك الاجهزة السياسية، و في هذا
يقول محمد حربي في تحليله لبنية الدولة الجزائرية، بأن النظام الجزائري لم يكن نظاما اشتراكيا ولا هو نظام
إنقالي نحو اشتراكية، انه نظام بيرقراطية رأسمالية، لقد كان دور الدولة حاسما في تكوين المجتمع ، اذ خلفت
بشكل مصطنع برجوازية وطبقة عاملة جديدتين واستوظفت الانتليجسيا، كل الطبقات الحقت بها فعناصر
الطبقات الدينية، لا سيما المنبثقة من الارياف لم تتجذر بعد في بيئاتها الجديدة ولا تزال مطبوعة الى حد بعيد
بالثقافة الفلاحية .

ثانياً: تحالف البيروقراطية المركزية العليا في الدولة، الحزب(العسكرية) مع التكنوبيروقراطية (الاقتصادية)
التي تمثل شريحة منقسمة و متصارعة حول مشروع الدولة التي ينبغي بناءه، بالاضافة الى النخبة الحاكمة و
المسيطرة من بيروقراطية الدولة-الحزب التي تقوم هي نفسها بالتماثل اوبالتماهي مع الدولة وحولت سلطة
الدولة الى مسرح للصراعات، بحيث يقدمون انفسهم بصفتهم يمثلون المصلحة العامة اتجاه خصوصيات
المجتمع في حين أنهم يوجهون الدولة لخدمة مصالحهم الفئوية متجسدة في تثبيت حكم شخصي كلي القدرة في
طابع تراثي جديد من الاستبداد. وفي ظل الدولة الشمولية وخيار رأسمالية الدولة وهيمنة البيروقراطية المركزية
العليا على سلطة القرار السياسي تنفصل المؤسسات الدستورية والديمقراطية عن وظيفتها في الضبط والتنظيم
للحياة السياسية العامة.

ثالثاً: إن النظام السياسي البيروقراطي الحادي اي القائم على الحزب الحاكم و الملائم للدولة التسلطية، يؤدي
إلى تغييب دولة الحق والقانون والقضاء على المؤسسات الدستورية ومكونات المجتمع المدني الحديث و إفقار
الحياة السياسية والفكرية والثقافية، بسبب خلو ساحة العمل السياسي والثقافي من النخب السياسية و الفكرية التي
تناضل لتعميم الوعي السياسي وتعريفه وإيصاله إلى الشعب، وإنشاء منظمات والأحزاب في كل ميادين الحياة
و تقديم الأفكار والقيم الديمقراطية. وكما كانت الدولة الشمولية قد استولت على المجتمع فان النخبة الحاكمة تعتبر
أن حزب جبهة التحرير الوطني والمنظمات الجماهيرية المرتبطة به، هي مؤسسات تمثيل شعبي لا تكتفي بالدفاع
عن مصالحها المهيمنة الخاصة، وإنما يجب عليها الدفاع عن المشروع السياسي للحزب الحاكم الذي يمثل الحلقة
المركزية في جميع أشكال التمثيل. من هنا فان معظم النواب الذين يتم اختيارهم من قبل المجموعة الحاكمة و

حزب جبهة التحرير الوطني، لا يمثلون الشعب لأن مشاركتهم السياسية كانت مؤطرة ومسيسة من قبل النظام السياسي لخدمة أهداف و مصلحة الدولة الشمولية، و قد جعلت هذه الأخيرة من البرلمان مجالا سياسيا ثانويا و هامشيا لا يمكن له أن يتحول إلى مجال لتمثيل النشاط لمختلف تكوينات المجتمع المدني، والتيارات المتنامية في صلبه في مواجهة النظام السياسي. وبمأن النواب الجزائريين ينتمون كلهم إلى الحزب الحاكم، فانه يصعب على البرلمان الجزائري أن يتمتع بسلطة فعلية، في ظل غياب كلي لتمثيلية القوى السياسية المعارضة الديمقراطية و الاسلامية على غرار الديمقراطية الغربية. إن اختلال الدولة التسلطية المزودة بجهاز متطور جدا تظهره الادارة الخاصة لهذه الدولة بصورة ما، في شكل الاقصاء والتهميش للقوى الاجتماعية ذات التوجهات السياسية و الايديولوجية المغايرة لايديولوجية الحزب الحاكم، كي لا تعبر عن مواقفها وتصوراتها و تدافع عن مصالحه في إطار مؤسسات اجتماعية و سياسية مستقلة، تؤدي إلى و لادة تنظيمات سياسية جديدة.

رابعاً: سيطرة النظام البيروقراطي من الناحيتين السياسية والاجتماعية ومن الزاويتين الطبقية والايديولوجية يصبح حزب جبهة التحرير الوطني مجرد ديكور صوري يكفي بالتصفيق لقرارات السلطة ومبادراتها، و لم يكن في يوم من الأيام حركة ثقافية و ايديولوجية تنتهج النقد الراديكالي من أجل تأسيس نظام ثقافي ومعرفي حديث وتسعى إلا إقامة جسور تربطها بحركة الشعب، الذي أصبح منكفئاً على ذاته و يلتجأ إلى البنى الاجتماعية التقليدية. وفي 1977 جاءت محاولة لإعادة بناء حزب جبهة التحرير الوطني على قاعدة الميثاق الوطني للاعداد للمؤتمر بتنظيم مؤتمرات للمنظمات الجماهيرية، مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد الوطني للفلاحين والاتحاد الوطني للشباب والمنظمة الوطنية لقدماء المجاهدين اعتمادا في ذلك على أعضاء حزب الطليعة الاشتراكية، الذين سهل لهم التغلغل في هذه المنظمات وترك لهم الحرية في استخدام الخطاب الماركسي التقليدي، بالموازاة مع استخدام الخطاب بجمع مابين الخطاب ذو التوجه الاسلامي والخطاب التحديثي، و جاءت الوفاة مفاجأة للرئيس هواري بومدين لتضع حدا لهذه المحاولة.

و خلاصة القول إن المعارضة السياسية في عهد هواري بومدين كان هدفها انشاء قواعد مؤسساتية تؤكد شرعية النظام وتعيد الاعتبار للدولة وتحدد ميكانيزمات وتقاليد السلوك وعمل النظام السياسي. أما الحزب فضل الاطار الذي يستمد منه الشرعية، بالرغم من تأكيد كل المواثيق والدساتير على دوره الفعال للحياة السياسية وبقي الرئيس محور النظام السياسي باعتبار الأمين العام للحزب والقائد الأعلى للقوات المسلحة و رئيس السلطة التنفيذية.

رابعاً: الثقافة السياسية في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد (1979-1988)

لقد جاء الشاذلي بن جديد إلى السلطة حين أكدت نتائج الصراع بين الأجنحة المختلفة لقيادة مجلس الثورة و المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني رجاحة كفة الجناح العسكري على الحزب حيث مازال الجيش قادراً على وضع ترتيبات الخلافة. وانتقال حزب جبهة التحرير الوطني في عهد الشاذلي بن جديد من السيطرة العسكرية الفردية إلى التسلط البيروقراطي الجماعي، إذ عمد إلى توظيف قنوات الحكومة والإدارة والمؤسسات الحكومية لمصلحة، وانساق الأعضاء واسعوا النفوذ في الحزب الواحد وراء مصالحهم كالتمتع بالفيلات الجميلة و السيارات المستوردة و باتت لهم حسابات بنكية في الخارج. ومع تعميق الانفصال التام بين السلطة و تطلعات المجتمع وانغلاق فجوات الصعود الاجتماعي أمام الطبقة الوسطى، تعمق الاحباط العام في صفوف المناضلين النزهاء داخل، ولأن سلطة بن جديد التي تنتمي نظرياً لحزب جبهة التحرير الوطني و انهارت الثقة بين الحزب و المواطنين. ولأن سلطة بن جديد التي تنتمي نظرياً لحزب جبهة التحرير الوطني تمارس سياسة اقتصادية و اجتماعية مخالفة تماماً لنصوصه الأساسية، إذ أن هذه السياسة الاقتصادية تتوافق مع نهج الليبرالية الاقتصادية التي اتبعها النظام الجزائري الذي أعطى لقطاع الخاص دوراً بارزاً من شأنه أن يقود إلى تطور الرأسمالية الطرفية والتابعة في الجزائر. إن سلوك كهذا أدى بالطبقة السياسية الجزائرية الحاكمة إلى السعي للحصول على أقصى قدر من الربح النفطي أي كانت صورته، والتي أصبحت عقلية سائدة وحاكمة لمجمل النشاط والسلوك الاقتصادي لشرائح البيروقراطية الرأسمالية المتنفذة في الدولة والحزب، وهذا كله أدى إلى انعكاسات على تراجع "الفكر العقلاني" وصعود قيم "الشطارة" و"الاحتيايل" و"النهب" وتبلورت معادلة اقتصادية اجتماعية فكرية جديدة مضمونها على نحو التالي الهجرة البتر ودولارات، الانفتاح الربيعي، نمو السلفية الدينية السطحية بالإضافة إلى اتساع الهوة بين الدولة الجزائرية والشعب، وبالتالي المجتمع المدني بتشكيلاته المختلفة وامتداد مأزق الدولة الشمولية المعتمدة أساساً في وجودها واستمرار بقائها هيمنة الحزب الشمولية الأحادي على جهاز الدولة وتركز السلطة في أيدي نخبة العسكرية وتكنوقراطية.

إن تأزم النظام البيروقراطي الجزائري في خضم الأزمة البنيوية وتغيير المجتمع كما وكيفا خلال عقد السبعينات والثمانينيات، وعجز الدولة الشمولية عن استيعاب متطلبات وحاجات المجتمع المدني للديمقراطية وتحديات التي أفرزتها الأزمة من ناحية، والانتفاضة الشعبية في أكتوبر 1988 من ناحية أخرى، كل هذه العوامل مجتمعة بما تشكله من خصوصيات داخلية، تؤكد على استفحال "أزمة الإيديولوجية الشعبوية" التي من سماتها محاولة "التوليف بين عناصر دينية وعلمانية والجمع بين الحفاظ على الأصالة والتمسك بالتراث واحياءه من جهة، والانبهار بالحدثة والتوق إلى العالمية والاندماج في حركة العصرية من جهة ثانية"، والتي

وصلت الى طريق مسدود أي الى نهايتها الطبيعية المتمثلة في " افلاس النظام" وتصدع المجتمع وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشرائح عريضة من السكان، وتفاقم أزمة الدولة بعد انكشاف الأمور على حقيقتها بكل ما فيها من تناقضات جادة وممارسات غير رشيدة¹. ومجمل القول أن التراجع عن " البومدينية " خرج من اطار التستر الى العلن منذ انعقاد المؤتمر الاستثنائي سنة 1980، وهذا بعد ولادة الجناح الإصلاحي داخل الحزب الذي تولى تنفيذ عمليات التراجع التدريجي، تحت شعار " المراجعة لا التراجع " فاسحا بذلك المجال للقضاء على " الثورة بالثورة "فعمل على عزل الحزب عن قواعده واطلاق سراح أعدائه ومنافسيه وتفتيت القوى الحية فيه، كما عمل على القضاء على الثورات الثلاث الزراعية والصناعية والثقافية ، وذلك بانفتاح النظام على أشكال ليبرالية²، أفضت الى تكوين فئة ثرية بسبب نشاطاتها الطفلية غير المنتجة وعلى حساب الدولة والمواطن، وبعد تشجيع القطاع الخاص وتراجع عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية³. ولقد صاحب هذه المحولات الدائبة للمراجعة والتراجع عن السياسة العامة التي رسمها الميثاق الوطني 1976، أن تفاقمّت الأوضاع الاقتصادية وزادت سوء على جميع المستويات وزاد من هذا التردّي أن انخفضت أسعار البترول المورد الاقتصادي الوحيد في الجزائر، وهو ما أدى الى أن انعكس هذا الوضع سلبا على بقية أفراد الشعب بعد انتهاج التقشف لمواجهة هذه الأزمة.

¹- العياشي عنصر، المرجع السابق، ص 90.
²- أبو جرة سلطاني، جذور الصراع في الجزائر، الجزائر ، مطبعة عيسات ادبير ، 1995، ص 50 .
³- حزب جبهة التحرير الوطني، مقررات اللجنة المركزية من المؤتمر الرابع الى المؤتمر الخامس، الجزء الثاني من 1979- 1983، لائحة القطاع الخاص (قطاع الإعلام والتنشيط) 1985 ، ص.35

خاتمة الفصل:

ارتبطت نشأت الأحزاب السياسية في الجزائر بفترة الخضوع للاستعمار حيث ظهرت كتنظيمات نضالية، قاومت الاستعمار الأجنبي ووقفت في وجه الحكم الدخيل من أجل استرجاع السيادة الوطنية وتحقيق الاستقلال وتبنت كذلك أسلوب النضال السياسي من أجل المطالبة بالحقوق الفردية والحريات الأساسية للشعب الجزائري. كما ظهرت حركة الأحزاب الوطنية في العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات وتسمت بالاختلاف على مستوى الثقافة السياسية والوعي السياسي وعلى المستوى الإيديولوجي، وهذا من خلال توجهات مختلفة من الليبرالية واشتراكية يسارية وإسلامية، اعتمدت في تراثها الفكري والسياسي على عدة مصادر تمثلت في مصادر غربية ليبرالية عبر التراث الفلسفي والسياسي الذي كانت تنتشره المدرسة الفرنسية في أوساط البرجوازية الوطنية ومصادر اشتراكية، تمثلت في الفلسفات والتطبيقات الاشتراكية التي انتشرت في الأوساط العمالية والنقابية بعد نجاح الثورة الاشتراكية في روسيا، وكذا مصادر إسلامية تمثلت في التراث العربي الإسلامي التي كانت تنتشره جمعية العلماء المسلمين، وكل هذا تمخص عنه التعدد والتنوع في تنظيمات اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954، والتي قدمت مشروع سياسي يتمثل في المطالبة بالاستقلال وإعادة إقامة الدولة الجزائرية، كما قدمت وطرح أفكار سياسية وتصورات دستورية لشكل السلطة والدولة وطالب بالحقوق والحريات الأساسية للجزائريين في ظل الإدارة الاستعمارية، كما مارست الأحزاب السياسية وظيفة التربية السياسية وقامت بنشر الوعي السياسي في أوساط الشعب الجزائري وتكوين رجال ونخبة قاموا بتأطير الثورة الجزائرية.

فمن خلال استقرارنا لمجمل النصوص الإيديولوجية والسياسية لأحزاب الحركة الوطنية، نلمس مستوى الوعي السياسي للنخبة السياسية من خلال تحليلها للواقع السياسي وإساليبها في العمل السياسي والمفاهيم والمبادئ التي تبنتها والمتمثلة في:

- مبدأ سيادة الأمة باعتبارها مصدر كل سلطة في الدولة.
- الديمقراطية بمضمونها التقليدي أي حكم الشعب بالشعب وللشعب واعتماد المجالس الشعبية المنتخبة على كافة المستويات لتسيير الشؤون العامة والمحلية.
- الأخذ بالطابع الاجتماعي للجمهورية.

كثيرا ما تضمنت البرامج السياسية الإقرار بالحقوق الفردية التقليدية وخاصة المعترف بها في النظام القانوني الفرنسي، ومنها الواردة في إعلان حقوق الإنسان وكذلك الحريات العامة كحرية الصحافة والرأي والإضراب وإنشاء الجمعيات... الخ. بالإضافة لتركيزها على هدف الاستقلال، كانت تقبل بالمنافسة الحزبية والتعايش

والتحالف والتكتل ،لكن مظاهر التقارب والتعايش لا تنفي وجود علاقات تنازعية بين التشكيلات السياسية، ومشكلة الصراع على السلطة وعلى مستوى القيادات (الزعامة) بين الأحزاب وداخل الحزب الواحد.

ويمكن تقييم الثقافة السياسية في الحركة الوطنية على أنها إيجابية ومهمة على المستوى الفردي والجماعي في التاريخ السياسي العربي والاسلامي. وتجلى تأثيرها التاريخي في التعددية الحزبية التي تعيشها الجزائر بعد 1989.

الفصل السادس:

فاعلية الأحزاب السياسية في تأصيل الحزب السياسي في المجتمع
تمهيد:

أولاً: عوامل الإنفتاح السياسي في الجزائر.

ثانياً: الظاهرة الحزبية في الجزائر محاض الولادة ومعوقات الفاعلية.

ثالثاً: الثقافة السياسية في برامج الأحزاب السياسية.

رابعاً: محددات الفاعلية الحزبية في تشكيل الوعي السياسي.

خاتمة الفصل.

تمهيد:

تشكل الأحزاب السياسية أهم مصدر من مصادر تشكيل الوعي السياسي عند الأفراد، فهي تعد كمؤسسات ثقافية للمجتمع وبلورة قيمه واتجاهاته ومعارفه السياسية وتحديد تفكيره السياسي. و بما أن الأحزاب السياسية الفاعلة لا تنسم بالجمود، بل لها ثقافة سياسية متميزة تمكن تغيير وعي المجتمع نتيجة أفكار رافدة، أو بسبب تأثير القادة والبرامج الطموحة التي تحملها الأحزاب، أو عوامل أخرى. أدى بالجزائر دخول عهدا سياسيا جديدا بإقرار مبدأ ممارسة الديمقراطية والاعتراف بالتعددية الحزبية التي من الممكن أن تعبر عن توجهات الحزبية والانتماءات السياسية لدى المواطنين، و باعتبار أن الحصول على مجتمع ديمقراطي لا يمكن استعارة نموذج من جهة أخرى، بل حتى يتحقق هذا المجتمع يجب أن تعزز ثقافة سياسية نابعة وراسخة من المجتمع وهذا ما تشكله الأحزاب السياسية إذا كانت فاعلة حقا في الحياة السياسية.

و من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى دور الأحزاب السياسية في ظل التعددية، وهل فعلا استطاعت أن تشكل الوعي السياسي وتوفير الزاد الثقافي والمعرفي للأفراد المجتمع الجزائري، وما هي محددات فاعلية الأحزاب في تشكيل الوعي السياسي.

أولاً: عوامل الانفتاح السياسي في الجزائر

لقد نشأت التعددية الحزبية في الجزائر نتيجة لعدة عوامل متداخلة فيما بينها، والتي لم تأتي صدفة بل جاءت إعلاناً عن مآزق بناء الدولة الوطنية ومؤسستها، وعلى رأس هذه المؤسسات مؤسسة السلطة سواء كانت معلنة أو غير معلنة، المدني أو غير المدني، وأيضا تعبير تاريخي لسياستها المرتبطة عضويا برجالها وأجيالها وخطاباتها الإيديولوجية ومنظومتها الفكرية والأخلاقية، وقبلولوج الى عوامل التي أدت إلى عملية الانتقال إلى التعددية الحزبية فإنه من المهم محاولة فهم طبيعة النظام السياسي الحاكم منذ الاستقلال 1962 إلى عام 1988 وأحداث أكتوبر التي عجلت عملية التحول. والذي يعتبر النظام الشمولي أقرب أنماط النظام السياسي لحالة الجزائر منذ حصولها على الاستقلال.

و قد اعتمد هذا النظام على ركيزتين أساسيتين هما:

1- شخصية السلطة¹:

عرف العديد من الأنظمة السياسية في العالم العربي والعالم الثالث عموما هذه الظاهرة التي تميزت بتمتع الرئيس بجاذبية خاصة «كارزمية» ،حيث تسمح الظروف بانفراد شخص واحد بميزات خاصة تجعله في مركز الصدارة في النظام السياسي، والجزائر عرفت هذا النوع من السلطة في بعض الفترات خصوصا في عهد أحمد بن بلة الذي جمع بين يديه مناصب عديدة، رئيس الدولة ورئيس الحكومة والأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، فضلا عن وزارة الداخلية والإعلام، واستمر هذا الدور في عهد الرئيسين هواري بومدين والشاذلي بن جديد، وهنا تكون العلاقة بين الرئيس والمجتمع من أقوى وسائل الاتصال والتوجه الجماهيري من ناحية وأهم أدوات التعبئة من ناحية أخرى.

2- الحزب الواحد:

و هو المتمثل في جبهة التحرير الوطني التي اعتبرها الميثاق الوطني² المؤسسة الرسمية الأولى، فهي تتصدر بقية المؤسسات، لا بل هي الدولة بعينها فهي التعبير المادي للدولة والأخيرة ليست إلا التعبير المعنوي للوطن. إلا أن دور الجبهة ظل محدودا بما يقرر الرئيس منذ مرحلة البناء الأولى وحتى بداية التحول إلى التعددية، أو هو ما اتسق تماما مع أهداف الثورة الجزائرية ونمط التنمية المعتمد والذي خصص جزء كبير من الدخل النفطي في مشاريع صناعية ضخمة أضرت بالاقتصاد الجزائري على المدى البعيد، بسبب تأثرها بانخفاض سعر النفط وتفاقم المشاكل الاقتصادية لتعجز بالأخير الخطط الاقتصادية عن تحقيق معدل نمو اقتصادي يزيد على معدل النمو السكاني. و لم تكن الأحداث التي مرت بها الجزائر عام 1988، إلا محصلة وتعبيرا عن أزمات عانى تبعاتها النظام السياسي، وهي الأزمات التي تبلورت منذ فترة ليست قصيرة في شكل عدد من الضغوط المتوالية أوجبت على النظام السياسي مواجهتها عبر عمليات التكيف المتعددة واستيعابها من خلال تعديل بنائه ومؤسسته، أو زيادة تأثير في حصر المتغيرات

1- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده، بغداد، جامعة بغداد، 1986، ص 314.

2- جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، ص 69.

المجتمعة والتي تعج بها بيئة النظام ذاته. ولكن الأحداث بضخامتها وتواليها أثبتت عجز النظام عن القيام بمثل هذه العمليات الأمر الذي أفسح المجال واسعا لبروز هذه الأزمات بتجلياتها مؤثرة، ويمكننا رصد عدد من هذه الأزمات في: العوامل الداخلية وأخرى خارجية.

1) العوامل الداخلية :

أ- أزمة التوزيع: و قد تمثلت بوادرها في ضعف قدرة النظام السياسي الجزائري على توفير بين الاعتبار الاقتصادية الفنية وفي التوزيع، وبين الاعتبار الاجتماعية التي تفرض العدالة، وإذا كان بعضهم يرد بعض فروض تلك الأزمة وأسبابها إلى ما واجهه النظام من أعباء اقتصادية بسبب انخفاض عائدات النفط، فإن بعضهم الآخر يردّها إلى سوء الإدارة والتخطيط وغياب القيادة الميدانية للقطاعات الإنتاجية التي أهدرت بموجبها جهود التنمية طول الفترة المنصرمة.

ب- أزمة المشاركة السياسية: و قد تمثلت بعجز المؤسسات السياسية عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع الجزائري والراغبة في المشاركة في العملية السياسية، كما تمثلت بعدم رغبة السلطة الحاكمة في إشراك هذه القوى، فالبيئة السياسية في الجزائر اتسمت منذ الاستقلال بسيطرة مؤسسة الرئاسة على مقدرات السياسة في البلاد من خلال سيطرتها على الحزب والجيش وقيامها بالدور التشريعي إلى جانب المجلس الشعبي الوطني، مثلما سيطرة على وسائل الإعلام التي سخرت لنشر الايدولوجيا الحزب الواحد¹. و من هنا فلم يعد النظام السياسي الجزائري طول تلك الفترة قادر على استيعاب القوى السياسية التي ظهرت على الساحة عقب الأحداث التي شهدتها عام 1988، لغياب التراث وتقاليد السياسية المعينة في هذا المجال، الأمر الذي خلق نوعا من التصادم بين ما اعتاد عليه النظام والأوضاع الجديدة.

ج- أزمة الهوية: تبدو أزمة الهوية من أخطر الأزمات التي واجهها المجتمع الجزائري، نظرا إلى انقسامه بين اتجاهات وثقافات متعددة حيث أخذ بعضهم يتمسك بالاتجاه العروبي، وآخر يرى في الإسلام بديلا، ومحققا لذلك التوازن المقصود في الشخصية الوطنية وقد كانت فرص نجاح رؤى الرأي الأخير أكبر بناء على ما قدمه الإسلام من إطار وهوية للشخصية الجزائرية، وفي حين ارتبط بعضهم الآخر بالهوية وثقافة البربرية. وقد استعاد التيار الإسلامي من هذا التشتت والانقسام فضلا عما يمثله من قاعدة مشتركة بين العرب والبربر ليؤطر فعله ويصعد من نشاطه الذي كان سببا في انهيار شرعية النخب والمؤسسات الحاكمة لتكتسب أزمة الهوية بعدا آخر تبعا لارتباطها بأزمة الشرعية²، فإذا كانت الأزمة الجزائرية الحالية في جوهرها كما يرى البعض أزمة صراع على هوية الدولة والمجتمع، فإن أسبابها تكمن في البني الاقتصادية والسياسية والثقافية، وفي هذا يقول سمير أمين: "إن الخطاب ذا المنحى الثقافي في عصرنا يصاحب انتكاسات سياسية ظاهرة كما يصاحب التخلي عن الرؤى العالمية المرمى والانضواء المجتمعي بل يصاحب أحيانا الرؤى الظلامية ليس إلا"³.

1- نبيل عبد الفتاح "الأزمة السياسية في الجزائر، المكونات والصراعات والمسارات، السياسية الدولية، العدد 108 السنة 28 أبريل 1992، ص 188.

2- برهان غليون، نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة، بيروت، المركز الثقافي العربي، 1990، ص 136.

1- سمير أمين "الثقافة والايديولوجيا في العالم المعاصر"، الطريق "السنة 52 العدد 1 ماي 1993 ص 10.

د- **أزمة الشرعية:** ظلت الجزائر كدولة تستمد شرعيتها التاريخية المتحققة لجهة التحرير الوطني التي ارتكزت بدورها على المقاومة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي، وظلت هذه الشرعية من القوة بحيث كونت لها أسبقيات مطلقة ضد أية قوة سياسية طامحة، مثلما سببت تداخلا وعملا ورؤى بين الدولة والجهة لما يقرب من الاندماج، وبقدر ما أفاد ذلك الجزائر حال تراجع نفوذ الجهة والدولة بعد الانفصام الذي ألحق بفعلها وما ناله من تناقض داخل أجهزة على فعاليته لتتراكم بوادر تلك الأزمة، حتى فقد النظام شرعيته تجاه الجماهير الأمر الذي جعل الطريق سالكا أمام بروز الجيش كقوة صاعدة، كذلك نتيجة عدم تحويل المؤسسات الثورية إلى مؤسسات دستورية¹. ورغم الفترة الطويلة في النضال الحزبي والسياسي لجهة التحرير الوطني لم يستطع هذا الحزب الذي قاد عملية تحرير البلاد، أن يحسم خلافاته الداخلية ويتغلب على الصراع الأجنحة داخل تشكيلته التي لم تكن متجانسة منذ الاستقلال، وقد حدثت هزات عنيفة كانت كافية لبروز أزمة الشرعية إلى سطح، ولكن الصراع لم يكن إيديولوجيا فحسب داخل جبهة التحرير الوطني، وإنما كان صراع مصالحيا تتخلله نزعة سلطوية.

هذا الحزب الذي لم تكن له إيديولوجيا واضحة، بحيث كان في بداية مع أحمد بن بلة ثم صار مع الهواري بومدين وأصبح بعد ذلك مع الشاذلي بن جديد، ومن بداية 1979 تغيرت المعطيات وتقلص هامش المناورة داخل حزب جبهة التحرير الوطني للأسباب ذاتية منها:

- تنامي الحس الإسلامي وانتشار الصحوة الإسلامية محليا وعالميا.
- تخرج العشرات من الإطارات الشابة وجدت نفسها على الهامش.
- إفلاس الثورات الثلاث (الزراعية، الصناعية، الثقافية)
- ظهور قوى البرجوازية الأكثر دعاة وزعماء الاشتراكية في ظل الحكم الاشتراكي.

ه- **أزمة التنشئة السياسية:** ويقصد بها العملية التي تشكل الاتجاهات السياسية والثقافية داخل المجتمع بالنقل الثقافي عبر الأجيال ويقول "لانجتون": "أن التنشئة السياسية في أوسع معانيها إنما تشير إلى كيفية نقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر"²، وفي هذا المجال لا تزال في الجزائر نقائص وتركبة تاريخية سلبية تتمثل أساسا في طول الفترات التي غاب فيها العمل السياسي وسوء الحصيلة بالنسبة للفترات التي شهدت مثل هذا العمل.

و- **المؤثرات الاجتماعية:** من العوائق الاجتماعية التي مهدت الطريق للتحول السياسي في الجزائر نجد البطالة التي أصبحت ظاهرة منتشرة وملازمة للاقتصاد الجزائري، خاصة وأن محاولات وقف زحف هذه الظاهرة أو التقليل من حدتها التي بادرت السلطات المسؤولة بوضعها قد باءت بالفشل، إضافة إلى فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها ووظيفتها بفعالية واتساع فجوة التفاوت بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة، وبالنسبة للعائق السكاني أو الديموغرافي فقد تضاعف منذ نهاية السبعينيات حيث بلغ نسبة 3.2٪ أي بزيادة قدرها 800 ألف نسمة

2- محمد العابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، السنة 15، العدد 167 جانفي 1997، ص04.

3- السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية (دراسات في علم الاجتماع السياسي)، مصر، ديوان التعاون، 1986، ص 19-20.

سنويا¹. فيلاحظ ارتفاع النمو الديمغرافي بشكل كبير مما يهدد الموارد الاقتصادية المتاحة من جهة وتركيز النسبة الغالبة منهم في الشمال الجزائري من جهة أخرى، مما أفضى باكتظاظ سكان القرى في المدن الكبرى والمناطق الصناعية بحثا عن العمل وعن ظروف حياة أفضل، حيث يفرض هذا الوضع التكفل بالمناطق التي تترخر بالسكان قبل غيرها من المناطق الخالية أو الشبه خالية من السكان، وقد أدت عمليات النزوح المتتالية إلى تغيير موازين القوى بين الريف والمدينة، حيث كان سكان المدن في سنة 1954 لا يتجاوزون 17٪ ليصبحوا في سنة 1987 يمثلون 50٪ وقد ساهمت كلها في تعقيد أزمة الجزائر وتشابكها جراء الأزمة الأمنية والتدهور الاقتصادي، لذا بات من الضروري البحث حول ناجحة وسياسية تنموية قوامها التنظيم والتنظير الأكاديمي لتحقيق التخصيص الكفء لمختلف الموارد والتوزيع العادل لمختلف السلع والخدمات في ظل تفعيل حقيقي لمرتكزات الحكم الديمقراطي. ولا يتوقف التأثير الاجتماعي عند هذا الحد، فقد لعب المجتمع المدني دورا لا يستهان به من خلال خطابه المتعددة عبر وسائل الإعلام والاتصال، وساعدته في ذلك المتغيرات الداخلية والخارجية القادمة من البيئة الدولية، كما يحسب للمجتمع المدني الفضل الأول في بلورة ثقافة المواطنة التي شكلت مرتكزا سياسيا في الحوار السياسي الجزائري نظرا لارتباطها الوثيق بأي تحول بصفة عامة والتحول الديمقراطي خاصة²، فعملية بناء المواطنة وتنميتها تتوقف على دور المنظمات القادرة على توعية المواطنين ونشر الثقافة السياسية بقدرتها على تتبع ورصد أي انتهاكات من شأنها أن تمس حقوق المواطن.

المؤثرات الاقتصادية: يتسم الاقتصاد الجزائري بعدم تنوع مصادر الدخل، حيث يعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر وحيد وقومي وكأساس لخطط وهو الأمر الذي أدخل الدولة الجزائرية في مشاكل اقتصادية تمثلت في قلة عملية الإنتاج في قطاعات الدولة³. وأهمها القطاع الزراعي والمؤسسات العامة نظرا لانخفاض أسعار النفط سنة 1983 نتيجة تحديد منظمة الأوبك لحصص كل دولة منها الدولة الجزائرية، كما انخفض دخل الموازنة الجزائرية بنسبة 50٪ سنة 1986 وهو الأمر الذي كشف بوضوح مشكلات التخطيط التي أحدثت محاولات الإصلاح الاقتصادي ثم الإصلاح الهيكلي لإحداث التكيف السريع الذي تميز بالانخفاض، وبالتالي تزايد اختلال الموازين الاقتصادية الداخلية منها والخارجية حيث وصل العجز في الموازنة العامة إلى 13.7٪ من الناتج المحلي سنة 1986⁴، هذا العجز الذي اعتبر مؤشرا سلبيا من شأنه أن يؤدي إلى الانحسار البنوي للإعانات الأجنبية لصالح التنمية والحفاظ على النظام، مما دفع الحكومة بفعل سوء حالة اقتصادها إلى اختيار موقف دفاعي أكثر خاصة، وأنها كانت تشهد موجات الديمقراطية من نهاية الثمانينات ونهاية الحرب الباردة.

- المؤثرات الثقافية: يعتبر المتغير الثقافي المؤثر الحاسم في الأزمة الجزائرية، وهذا تبعا للدور الذي يؤديه فوجد سلبية الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري أثرت في نظرة الفرد وتصوراتهم للنظام السياسي والاجتماعي،

1- صالح بلحاج، أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، ط1، ، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة بالجزائر 2012، ص 36.

2- لطيفة إبراهيم خضر، الديمقراطية بين الحقيقية والوهم، ط1، القاهرة، نشر وتوزيع عالم الكتاب، 2006، ص 197.

3- برهان غليون وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية 2002، ص 217.

4- ناجي عبد النور، النظام الجزائري من الأحادية إلى التعددية، المرجع السابق ص 128.

فالتشتت الثقافي وتضارب منظومات القيم الاجتماعية والحضارية أدى إلى نشوء تجمعات عضوية مشكلة من جماعات مغلقة جنحت إلى التنازع ومطالب التغيير باعتبارها قاعدة الصراع السياسي بين الوحدات في المجال السياسي لا سيما في علاقة السلطة والمعارضة¹، وهنا تظهر لنا الأزمة وجود فجوة ثقافية بين تيارين أحدهما ليبرالي والآخر محافظ، وتترجم بوجود صراع نفسي اجتماعي داخل نفسية الفرد بين التكيف مع الجديد بهدف الانتفاع من عوائده، وبين القديم بهدف المحافظة على التماسك الاجتماعي مع نفسه ومع بقية أفراد مجتمعه، ويمكن توضيح هذه الفجوة بالمثال التالي:

يفترض التغيير في المجتمع، كما هو الحال في المجتمع الجزائري والعربي عموما التنازل عن بعض الضوابط الاجتماعية المتعلقة بحرية المرأة، بهدف إفساح المجال أمامها للمشاركة في الشؤون العامة الاقتصادية منها أو الاجتماعية، وتعني هذه المطالبة بالنسبة للرجل التنازل عن سلطته الأبوية التي نشأ عليها منذ طفولته. ويدخل هذا التنازل في صراع مع مفهوم الشرف والسمعة والذي يقود بدوره إلى إثارة مشاعر القلق التي تترجم شعور الخجل في نفسه أو في علاقته مع الآخرين خصوصا، وكما هو معلوم يحتل هؤلاء في المجتمعات العربية محل القاضي والحكم ويهدف تقييم السلوك، وإن رفض هذا الفرد إتباع التغيير في هذه الوضعية تصبح قضية طبيعية بالنسبة له، ويبدأ بإظهار استيائه من خلال مقاومته لفكرة الاندماج مع سياسة السلطة القائمة في حين نجد وجهة نظر البعض الآخر مخالفة لها باستبعادهم لوجود صلة بين الدين الإسلامي والدولة، مما زاد من انتشار الصراع بين أبناء المجتمع الواحد وظهور العنف السياسي الذي استمر لعشرية كاملة، وتجدر الإشارة هنا أن هذه الظاهرة ليست خاصة بديانة دون غيرها، وبالتالي فإنها ليست مميزة للإسلام دون غيره من الديانات السماوية أو الوضعية منها، فجوهر الإشكال لا يمكن في خاصية الأديان، بل في محاولة التيارات الأولية اختزال وحصر الخطاب الديني بكل تنوعاته في وجهة نظر واحدة على أساس أنها تمثل الحقيقة، وهو الأمر الذي يخول كل تيار لنفسه الحق في استعمال العنف المادي والرمزي لفرض وجهة نظره². وانطلاقا من فعالية العوامل الداخلية في التأثير على النظام السياسي ودفعه لمسيرة عملية التحول الديمقراطي، فإن الأمر لا يقل أهمية بالنسبة للعوامل الخارجية من حيث خلقها الضغوطات فرضت توجهات واحدة اتساقا مع تحولات النظام السياسي الدولي.

(2) العوامل الخارجية: مع تفكك الكيانات السابقة للعديد من دول العالم الإتحاد السوفياتي سابقا، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تتربع على قمة الهرم الدولي مما دفعها إلى ترويج لنظام الجديد إعلاميا وسياسيا منذ أواخر الثمانينات باعتبارها شكلا من أشكال التحول الكبير في طبيعة العلاقات الدولية ومضمونها، وذلك لتكريس زعامتها السياسية للعالم وتفردا بالقرار الدولي بحكم قيمة اقتصادها العالمي الذي وصفه الكثير أمثال "فرنسيس فوكوياما" بأنه يمثل سقف العالم أو نهايته. ومن هنا حرصت النظم العربية ومنها النظام السياسي الجزائري على أن تبدو وكأنها تسابير هذا التوجه العالمي ولا تقف خارجه مما دفع النظام السياسي الجزائري وفقا لتلك المعطيات العالمية

1- عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات، ط1، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2000، ص 137.

2- عنصر العياشي سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، ط1، القاهرة، مركز البحوث العربية 1999، ص32.

لتبني سلسلة من الإصلاحات جسدها دستور 1989¹. وهذا ما تجسد في العملية الاقتصادية حيث عمل النظام السياسي في سياسة اقتصادية تظهر أمام مؤسسات التمويل الدولية على أنها تسير على طريق التعددية السياسية والديمقراطية سعياً للحصول على المزيد من القروض والمعونات الاقتصادية، ففي عام 1977 تبلورت الدعوة الخاصة بربط قانون المؤسسات المالية بحقوق الإنسان والديمقراطية وتم ربط التفاعل الإيجابي بين هذه المؤسسات من جهة، والدول الأجنبية من جهة أخرى بمقدار تبني تلك الدول أشكال الديمقراطية الليبرالية²، خاصة بعد تأكيد الوضع الدولي الجديد على مبدأ العالمية لكثير من المفاهيم على رأسها تلك المتعلقة بالديمقراطية الليبرالية والتعددية، واقتصاد السوق وحقوق الإنسان وفرضها عبر أسلوب التغلغل في اقتصاديات العالم النامي بذريعة كسر حلقة الفقر المفرغة التي تدور داخلها من خلال الدعم المالي والتقني للدول المتحولة، وحسب ما يراه العديد من المفكرين ومن بينهم "صامويل هنتغتون" فإن التغيرات الجذرية للبنية الاقتصادية الدولية شكلت أدوات ضغط ساهمت في التحولات السياسية الحديثة³.

وكل هذه العوامل تعتبر تمهيدا إلى قيام التعددية الحزبية في الجزائر كإطار العام، وكذلك يمكن أن نفسر أن الأحداث التي سبقت إقرار التعددية ما هي في الحقيقة لإعمالية انتقام الجماهيري والقاعدة الشعبية من النظام القائم بكل رموزه ومنجزاته إلى أن ظهر دستور 23 فبراير 1989 محاولاً إعطاء مرحلة جديدة باعتباره جاء كالنقد للماضي الاشتراكي للجزائر، وبالفصل الدولة عن الحزب ويقر بشرعية الأحزاب السياسية المعارضة. ولهذا أوجد الدستور حالة قانونية عززت بشدة من قوة رئاسة الرئيس على حساب التحرير الوطني وبالاعتراف القانوني بالأحزاب السياسية، عدل الدستور بشكل أساسي التركيبة السياسية بحرمان حزب جبهة التحرير الوطني من وضعيتها كالحزب وحيد، وبالإمتلاك الرئيس السلطة تعيين أو عزل حسب إرادته واحتفاظه بالسيادة الفردية على الشؤون العسكرية وبرز كالقوة مهيمنة على الساحة السياسية، في حين أصبح حزب جبهة التحرير الوطني مجرد حزب سياسي كالبقية الأحزاب السياسية. وبنصه على حق تشكيل "جمعيات ذات طابع سياسي" اعترف الدستور بوجود أحزاب المعارضة شريطة التزامها بالوحدة الوطنية والاستقلال وسيادة الدولة.

و لقد عكس تعدد وكثرة الأحزاب السياسية إلى وجود تصدعات داخلية في الجبهة السياسية ونية الدولة الأخذ بمبدأ إطلاق الحريات واعتراف القانون الموضح في الدستور المعلن في 05 جويلية 1989 (القانون خاص بالجمعيات السياسية) ككل الأحزاب السياسية الملتزمة بمبادئ السيادة الوطنية والوحدة والاستقلال. وقد ظهر ما يقرب عشرين حزبا وسرعان ما وصل إلى ستين حزبا.

3- حدة بولاقة "واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، قسم العلوم السياسية، 2010، ص 99.

1- حسين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية للطبع والنشر، 2005، ص 100.

2- صامويل هنتغتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، الكويت، دار الصباح 1993، ص 157 - 163.

ثانيا: الظاهرة الحزبية في الجزائر مخاض الولادة ومعوقات الفاعلية

1 - القوى السياسية الرسمية ونشوء الظاهرة الحزبية:

تمثل البدايات والمنطلقات الأولى، السياق العام للخطاب السياسي الجزائري وهو الخطاب الذي يقع ضمنه تشكل النخب السياسية، ويتجسد في أفكاره وممارسات لمجموعة من الفئات السياسية المتفاوتة على مستوى الفكر والتنظيم والنهج والتأطير السياسي، بفعل عوامل إيديولوجية وسياسية شكلت الانقسامات والصراعات السياسية والفكرية فيها الدور الأساسي في تجديد الحياة السياسية، يعكس الخطاب السياسي جملة الطروحات والأفكار والمواقف والممارسات السياسية لمجموعة النخب التي استفادت من السلطة المتعاقبة عليها من جهة، والقوى السياسية المبعدة من جهة أخرى، التي تمثل جملة المصالح الفئوية المختلفة والمتعددة امتدادا للحركات والقوى السياسية التي تبلورت أثناء الحركة الوطنية. ولعل هذه الحقائق ستثير أسئلة كثيرة تدفع إلى تتبع تداخل الضغوط التي تمارسها حصيلة الأدوار السياسية، وذلك بالتعامل مع الخطاب السياسي كنسق كلي عبر سياقاته التاريخية والاجتماعية والسياسية وفق ما يلي:

أ- القوى السياسية الفاعلة التي تشكل جزء من النظام السياسي الجزائري:

1- مؤسسة الرئاسة: ظلت مؤسسة الرئاسة حسب المقتضيات الدستورية والواقعية تحتل الدور المؤثر في إصدار القرارات السياسية، وتوجيهها والتعبير عن مختلف سلوكات ونشاطات النظام السياسي أثناء عملية التحول السياسي التي شهدتها المجتمع الجزائري، وظلت أيضا تتصدر محورية رسم السياسة العامة وسلطة البت العامة والتقرير في مجموع الخطط والبرامج كما أن ضعف دور الحزب الواحد ودور الجيش المباشر في إدارة الحياة السياسية، جعل من هذه المؤسسة ترصد اتجاهات الظاهرة السياسية بالشكل المرغوب من أجل تفادي أية ثغرات مختلفة، يمكن أن توسع من فجوة ثقل الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. إن الحديث عن مؤسسة الرئاسة ودورها في إدارة الأزمة السياسية جعل منها أول مؤسسة سياسية في البلاد مدعوة واقعا لتهذيب الحياة السياسية وإعطائها نفسا آخر جديد لتنظيم قواعد العمل السياسي، لأنها تمثل الوسيط المنسق بين توجه النظام السياسي وباقي التوجهات الأخرى من جهة، وتعكس بشكل واسع الإطار الرسمي الذي يتمتع بنخب السياسية الثورية مدعوة لدعم الدولة والحكومة من جهة أخرى¹. كما أن ضعف تأثير الحزب جعل من مؤسسة الرئاسة المدعومة دستوريا كأقوى مؤسسة سياسية في البلاد، ويتوقف على قوتها مستقبل الكثير من الاتجاهات والتطبيقات والآراء في الجزائر كونها تمثل العلاقة المباشرة بين الشعب والرئيس، الذي طرح نفسه كضامن للتلاحم والوحدة الوطنية، إذا كانت القيادة السياسية الجزائرية واعية بأنها تقوم بدور ثوري، فإنها قامت بهذا الدور انطلاقا من القمة باسم المجموعة الوطنية ومصلحة الشعب، والمتوقع في هذا الإطار هو أن لا يسمح بوجود معارضة فاعلة ونظامية قادرة على مناقشة النظام الحاكم ومسائلته، وأن تعبأ الجماهير لأكوسيلة للمشاركة الفعلية، ولكن كأداة لمساندة قرارات النظام وسياسته².

1- نبيل عبد الفتاح "الأزمة السياسية في الجزائر المكونات والصراعات والمسارات" المرجع السابق، ص 188.

2- محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، المرجع السابق، ص 98.

2 - المؤسسة العسكرية: ظلت هذه المؤسسة منذ الاستقلال مركزا محوريا لقوة النظام السياسي في التعبئة وفي حماية المصالح الإستراتيجية السياسية والاقتصادية، كما زادت قوتها في فترة حكم "الشاذلي بن جديد" في أن تمسك بالمبادرة كلها دون منازع وأصبحت مدعوة للمشاركة في مواجهات سياسية، نتيجة تصادمها مع مؤسسة الرئاسة بعد تجاوز دورها المحدد لها من قبل الدستور والمتمثل في الحفاظ على السلامة الترابية والوحدة الوطنية. ويتفقون المتبعون لشؤون الجزائر على أن الجيش هو الذي حكم الدولة الجزائرية منذ اللحظات الأولى للاستقلال، إلا أن صيغة هذا الحكم وطريقة تقنين نفوذ المؤسسة العسكرية اختلفت من مرحلة إلى أخرى. و بشكل أكثر تفصيلا يمكن القول أن المعادلة التي تحكم منطق السلطة في الجزائر تلك المعادلة التي تكونت نتيجة لعوامل تاريخية، هي أن النظام السياسي قائم على ازدواجية تاريخية وبين القوى التي تمنح الشرعية والقوى التنفيذية، أما الأولى فهي الجيش والقوى الدينية، أما الثانية الحاكمة فهي قطاع من النخبة العسكرية والجهاز البيروقراطي المعقد.¹

بالإضافة إلى ما قامت به المؤسسة العسكرية من دور محوري في حماية النظام السياسي التي فرضت من خلاله الابتعاد عن حلبة الجدل السياسي، بيد أن افتقار هذه المؤسسة إلى رؤية سياسية تتجاوز قوة الردع العسكري إلى جانب تنازع مختلف القوى السياسية لهذه القوة القمعية لترجيح كفتها في توازنات القوى أغرى الجيش بولوج المعتزك السياسي لا كقوة منفردة وإنما في إطار تحالفه مع النظام ذاته أو بعض أحزابه كالتحالف الذي تم بينه وبين غزالي أثناء الحكم الشاذلي بن جديد². و من هنا يمكن القول أن لمعرفة وتحليل النظام السياسي الجزائري يرى البعض ومن خلاله تفوق الوظيفة الرئاسية كما حددها دستور 1976، أن المصطلح "الفيبري" "السلطانية" أو "الحكم السلطاني" يبدو ملائما لتحليل السلطة السياسية في الجزائر، فالسلطة السياسية تعود كلها إلى الشعب من الناحية النظرية، ولكنه لا يمارسها عمليا وقانونيا إلا من خلال الفترات التي تحددها له وتضعها تحت تصرفه "السلطة الثورية" التي تتكون من فئات وجماعات متباينة ومتناقضة، ولا يمكن أن تتعايش إلا في ظل نظام خاضع لسلطة شخص واحد قادر على التوسط بينها وحل خلافاتها وحماية مصالحها.³

3- الحزب: تبنى النظام السياسي الجزائري مبدأ الحزب الواحد (حزب جبهة التحرير الوطني) الذي احتكر النشاط السياسي منذ الاستقلال حتى صدور دستور 1989 والذي أثر في مادته (40) التعددية الحزبية، واستند حزب جبهة التحرير الوطني إلى شرعية تاريخية والتي ارتكزت بدورها على المقاومة الوطنية ضد المستعمر الفرنسي، حيث هيأت له الأسبقية المطلقة عما سواه من التنظيمات السياسية، ولم ينازعه فيها سوى الجيش الوطني الشعبي. و لقد اعتبر حزب جبهة التحرير الوطني "حزب السلطة" لفترة طويلة نسبيا، وقد يكون ذلك بالفعل سببا في اكتسابه لتجربة تنظيمية ستكون في ظل التعددية الحزبية عاملا مساعدا له، لقد كان الحزب الواحد من أجهزة النظام السياسي ومؤسساته فمارس دورا طلائعيا، فنظرياً هو قائد الثورة، وواقعياً هو المجدد المادي للأحادية السياسية كنمط وتفسير وسلوك الثقافة السياسية في الجزائر. و في ظل ضعف حزب جبهة التحرير الوطني الذي حسب النصوص يعتبر هو

¹- alwari Addi, « les parties politiques en Algerie et la crise du régime des (grand électeurs) » op. cit p 177.

²- هدى متيكس، توازنات القوى في الجزائر، إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي، ص7.

³- بوعنقة علي ودبلة عبد العالي، "الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر" المستقبل العربي، السنة 20، العدد 225، نوفمبر 1997، ص 54.

الحزب الحاكم والمسير، ولكن في حقيقة الأمر كان حزبا ضعيفا وواجهة لجهاز الحكم، ولم يكن حزبا حقيقيا، فهو حزب تابع للدولة وليس العكس.¹

و لهذا تعرضت الجبهة لأزمات متعددة شككت في مصداقيتها، وأبرزت قوى جديدة منافسة لها على الخريطة السياسية فرضت إعادة تشكيل التوازنات السياسية في الدولة، وقد تمثلت أخطاء جبهة التحرير الوطني في عدم تطابق بين النصوص والممارسة السياسية للحكم، الأمر الذي يعني غياب الحزب فعليا وعدم قيامه بمهامه ووظائفه، حيث تحول الحزب إلى مجرد جهاز سياسي يفتقر إلى الفاعلية السياسية مما تسبب في فقدان ثقة الجماهير في مشروعه السياسي، الأمر الذي أضعف دوره وعجز عن استيعاب المتغيرات الداخلية والخارجية وخاصة بعد أحداث أكتوبر 1988. إلا أن تبقى قوة الحزب تكمن في قوة الرئاسة والمتمثلة في الرئيس الجمهورية، وهذا من خلال قراءة بسيطة في نصوص جبهة التحرير الوطني تسمح لنا بالتعرف مثلا على أن صلاحيات واسعة يمتلكها رئيس الجمهورية الذي لا يحضر أصلا جلسات مؤتمر الحزب الذي انتخبه، ولا يشارك في أي نشاط تنظيمي رسمي للحزب منذ انتخابه على رأس الجمهورية كمرشح حر مدعوم من قبل تحالف حزبي. و لهذا نجد ما يساوي صلاحيات رئيس الحزب، وربما أكثر لدى الأمين العام للحزب الذي يباشر تسيير الحزب اليومي، تحت السلطة الفعلية لرئيس الحزب ورئيس الجمهورية، كما أصبح سائدا في الكثير من التجارب العربية، إذا أن السلطة في هذه البلدان استمرت من فترة الأحادية الحزبية التي كان فيها يحتل رجل واحد المنصبين، بعد مرور بتجربة اضطراب سياسي اتخذت فيها قيادة جبهة التحرير الوطني مواقف مستقلة عن رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة وصلت إلى القطيعة في بعض الأحيان، لتعود الروابط بين المؤسستين، بعد العهدة الأولى للرئيس بوتفليقة الذي عاش في نهاية عهده الأولى تجربة وقوف الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني الأسبق (علي بن فليس) أمامه كمنافس في الانتخابات الرئاسية (2004).

لقد كانت تجربة قاسية أثرت في استقرار الحزب نفسه، وفي علاقة رئيس الجمهورية بحزب جبهة التحرير الوطني التي أعادها الرئيس إلى صورها الأولى التي يسيطر فيها الرئيس على الحزب، حتى ولو كان بطريقة غير مباشرة من خلال الأمين العام.² وهنا تبدو الصلاحيات الممنوحة للرجل الأول في الأحزاب الحديثة النشأة قانونيا أقل شأنًا، بالمقارنة بالأحزاب القديمة ذات العلاقة الوثيقة بالسلطة، كما هو عليه حزب جبهة التحرير الوطني، أو جبهة القوى الاشتراكية، التي يتمتع فيها الرئيس بشرعية تاريخية تنافس شرعية السلطة القائمة التي لم تتعد عنها جبهة التحرير الوطني لفترة عقدين بعد الإعلان عن التعددية.

2- أبعاد وخصائص الظاهرة الحزبية في الجزائر:

إن الحديث عن الأبعاد وخصائص الظاهرة الحزبية في الجزائر يستوجب الحديث عن مثلث متماسك الأضلاع يتشكل من الجماهير التي لها عضويتها في المجتمع الطبيعي، كما أن لها وجودها وفعاليتها في المجتمع المدني والسياسي إضافة إلى السلطة أو النظام السياسي، الذي يتولى تنظيم التفاعل في المجتمع الطبيعي وتوجيه تدفق هذا

1- ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، المرجع السابق، ص 100.

2- علي خليفة الكواري و آخرون، مفهوم الأحزاب الديمقراطية و واقع الأحزاب في البلدان العربية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 201.

التفاعل باتجاه الإنجاز والتنمية والتحديث، وتشكل الأحزاب السياسية الضلع الثالث للمثلث، وهي تشكل من التنظيمات الطوعية التي ينتظم في إطارها البشر وتشغل المساحة بين المجتمع الطبيعي وبين الدولة المجتمع السياسي، وهي على هذا النمو تشكل جزءا فاعلا في بناء المجتمع المدني. والمتأمل لطبيعة وخصائص الظاهرة الحزبية في عالم العربي وعموما والجزائر خصوصا يرى أن هناك عدة أبعاد أساسية تؤثر على فعاليتها إلى حد كبير، وتتمثل هذه الأبعاد في :

البعد الأول: في أن الظاهرة الحزبية في الجزائر لم تنشأ نتيجة لتطور طبيعي وصل إليه المجتمع الطبيعي، ثم المجتمع المدني، ولكنها بدلا من ذلك ولدت ولادة قيصرية أو في قلب أزمة، وإذا كانت الأحزاب في العالم الغربي قد ظهرت نتيجة لتطور طبيعي اجتماعي واقتصادي وفكري وإيديولوجي، فإن ذلك لم يتحقق في غالب الأحيان بالنسبة للظاهرة الحزبية في مجتمعنا إذ يدرك المتأمل لظروف نشأة الأحزاب في مجتمعنا أنها أحزاب "سياق الأزمة" فإن ولادتها كانت في الغالب ولادة مشوهة.¹

و من ثم ظلت في غالب الأحوال تنظيمات طوعية نخبوية لا تنتظم فاعليتها ولا تفاعلها وفق توجهات إيديولوجية متميزة وجوهرية، ومن ثم فسياساتها وبرامجها لتطوير وتحديث الواقع الاجتماعي ليست فعالة ولا متميزة ولا عملية كذلك. قد يرجع ذلك لولادتها المشوهة، وقد يرجع أيضا لأن المجتمع الطبيعي لم يشكل بعد قوة ضغط تفرض عليها وعلى النظام السياسي رؤيته وتوجهاته، وقد يرجع الأمر إلى أن النظام السياسي لم يصبح بعد مستعد لأن تنظم أدائها وفعاليتها السياسية، وفق أسس شفافة ووطنية واضحة.

البعد الثاني: يتمثل البعد الثاني في المجتمع الطبيعي والجماهير التي تشكل جوهر عضويته، حيث يشير تأمل أوضاع المجتمع الطبيعي إلى وجود بعض المتغيرات التي قد تعوق نمو الظاهرة الحزبية في الجزائر، فهذا المجتمع يعاني من معدلات الأمية عالية بصفة عامة، والأمية السياسية بصفة خاصة. ومن ثم تخلف نمو الوعي العام والوعي السياسي ارتباطا بذلك، الأمر الذي يجعل متابعة ما هو عام هش والعمل من أجل ما هو عام أكثر هشاشة، يضاف إلى ذلك أن المجتمع الطبيعي لم يقبل بعد استبدال العضوية في مؤسساته الطبيعية بالعضوية في مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، لذلك أصبحت الأحزاب السياسية في الجزائر بلا جذور جماهيرية وظلت محاصرة في نخبويتها، وهو الوضع الذي أضعف قدرتها في مواجهة النظام السياسي، وهذا على عكس مسيرة التطور والتقدم التي شهدتها أوروبا تحديدا حصلت الفئات الاجتماعية على المزيد من المكاسب في المجال التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية ما ساهم في رفع مستوى الوعي المواطن، وفي المحصلة رفع المواطن سقف مطالبه ما دفع الأحزاب السياسية لتطوير برامجها الانتخابية للتوائم معها لكسب أصوات الناخبين لتحقيق الأغلبية التي تؤهلها لإدارة دفة السياسة.² وهذا الاختلاف زاد خاصة أن غالبية الأحزاب السياسية في الجزائر لم تبذل جهدا كافيا في اتجاه تربية هذه الجماهير وفق أسس المواطنة أولا ثم حسب منظومة قيمها ومبادئها الإيديولوجية ثانيا، إضافة إلى أنها عجزت عن تعريفها بأساليب المشاركة الفعالة في الحياة الحزبية.

1- محمد جهيد يونس، إصلاح المؤسسة الحزبية في قلب الإصلاح السياسي، جريدة البلاد الجزائرية، العدد، 3805 / 27 / 05 / 2012.

2- صاحب ربيعي، الصراع والمواجهة بين المثقف والسياسي، دمشق، صفحات للدراسات والنشر، 2010، ص 80.

البعد الثالث: يتشكل هذا البعد من السلطة أو النظام السياسي الذي له دوره المؤثر على فعالية الأحزاب السياسية في الجزائر وقدرتها على أداء أدوارها ووظائفها، وذلك أن النظام السياسي الجزائري ينتمي إلى ثقافة تقليدية، والمجتمع ذو بنية تقليدية كذلك، حيث التأكيد على العائلة والقرابة وكبار السن، ومنظومة القيم تؤكد على الاتفاق العام دون السماح بمساحة للمعارضة الفاعلة. وهو الأمر الذي يشير إلى أبوية النظام السياسي في مجتمعنا ومن تقاليد الأبوية أن تطلب الطاعة وترفض المعارضة من قبل أي من الأبناء في المجتمع سواء كانوا أفراد أو قوى اجتماعية، أو وحدات أو طبقات اجتماعية أو حتى أحزاب سياسية، فإذا حاول أي من الأبناء المعارضة أن يشق عصا الطاعة الكاملة على السلطة الأبوية¹، فإن السلطة الأبوية بآلياتها العديدة تعيد "العاصي" إلى صوابه، فهي سلطة تمنح الأبناء كل شيء دون أن يكون لهم الحق في المطالبة بأي شيء حتى مساحة الحرية التي ينبغي أن يتحركوا في إطارها فنتائجها محدد بالنسبة لهم، ومن يتجاوز الخطوط المرسومة لذلك يعتبر معارض. هذا في حين استبدلت في أوروبا الروابط القائمة على القرابة والدم بروابط اجتماعية وسياسية، في حين أن صلات القرابة في المجتمع الأبوي العربي بقيت الروابط الأساسية، واستمرت العائلة العشيرة الوحدة الجوهرية للعلاقات الاجتماعية والسياسية.²

البعد الرابع: بالإضافة إلى العلاقة بين المتغيرات الثلاثة الجماهير أو المجتمع الطبيعي، الأحزاب، السلطة أو النظام السياسي، قد تغيرت بفعل التغيرات التي وقعت على ساحة نظامنا العالمي المعاصر التي أثرت عليها، فتكنولوجيا الإعلام والمعلومات في حاضرتنا المعاصر أصبحت لها قدرة على تقليص مساحات الزمان والمكان، للوصول بسرعة إلى أبعد الجماهير في أقصى الأرض لتطويع وعيها، وإنضاج هذا الوعي باحتمال أن يكون له قدراته الضاغطة أو يتحول إلى فعل، وهو ما أصبحت السلطة تحسب حسابه، هناك القوى العالمية التي تضغط انطلاقاً من مصالحها الخاصة باتجاه تحقيق التحولات الليبرالية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، وهو الأمر الذي يفرض على النظام السياسي الأبوي العمل وفق منظومة قيمية جديدة لم تعتادها لأنها قيم تقلص مكانتها، وتنتمي هذه القيم في الغالب لقيم المجتمع المدني، وليست قيم المجتمع الطبيعي، وهي القيم التي تفرض حدوداً للمعارضة والاختلاف دون خوف أو عقاب. ذلك من شأنه أن يقوي من جرأة وقوة حركية الأحزاب الهشة فتجعلها أكثر قدرة على المعارضة، التي تتعاضد فاعليتها وقدرتها على فرض إرادتها بشرط أن تتكئ على قوة الجماهير وتتجاوب معهم بكل ثقة ونزاهة.

2- نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر في ظل التعددية

تمثل الظواهر والنظم الاجتماعية الوعاء التي تشكل فيه الأحزاب السياسية نتيجة تطور أو امتداد طبيعي تلقائي لبناء المجتمع، الأمر الذي نجدها متكاملة عضويًا مع مجتمعاتها، غير أن الأحزاب يمكن أن تتشكل أيضاً من خلال حالة من الولادة القيصرية، وفي هذه الحالة لا تنشأ الظاهرة الحزبية باعتبارها تعبر عن طبيعة اجتماعية عادية بل تعبر عن وضع استثنائي، وحينئذ نجد أن الظاهرة الحزبية لا تعبر عن حاجة بنائية لدى المجتمع، بل عن حالة مفروضة عليه، ذلك يعني أن نشأة الظاهرة الحزبية تعبر عن حالة أزمة أو مأزق اجتماعي يفرض على مختلف الفرقاء طرح

1- رياض عزيز هادي، العالم الثالث، من الحزب الواحد إلى التعددية، سلسلة آفاق، 11، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1995، ص 5.

2- هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، المرجع السابق، ص 103.

تصورات ولو متباينة حول أساليب الخروج من الأزمة أو المأزق، بحيث تشكل هذه التصورات قاعدة لتأسيس كيانات حزبية.

وسوف نعرض فيما يلي للمتغيرات التي تلعب دورا في نشأة البنية الحزبية السوية وتلك التي تؤدي إلى تطوير بنية حزبية مشوهة.

1- المتغيرات المسؤولة عن نشأة البنية الحزبية السوية: نقصد بذلك تلك المتغيرات التي أدت إلى نشأة بنية حزبية سوية وعادية تعبر عن الطبيعة الاجتماعية للمجتمع، حيث تكون الظاهرة الحزبية امتدادا واكتمالا لعضوية لبناء المجتمع، على هذا النحو فإننا نجد أن ثمة متغيرات عديدة دفعت إلى قيام الأحزاب وولادتها، بحيث تعبر هذه النشأة عن حاجة بنائية من ناحية، وينظر إلى الحزب في هذا الإطار باعتباره يتولى إشباع هذه الحاجة البنائية من ناحية ثانية، ولذلك متغيرات وصور عديدة.

أ- المتغيرات الفكرية والإيديولوجية: في هذا الإطار نجد أن عددا من الأحزاب تنشأ إستنادا إلى القناعة بأفكار معينة أو الدفاع عن توجهات إيديولوجية بعينها. وذلك يرجع إلى أن فضاء أي مجتمع من المجتمعات يموج بعدد من الإيديولوجيات التي تتضمن نموذج المجتمع الذي ينبغي أن يعيش في إطاره الأفراد، وأيضا السبيل إلى تحقيق هذا المجتمع وتجسيده واقعيًا، والأسلوب الذي تقوم بواسطته وحدات المجتمع بإشباع حاجات الأفراد، ويمكن القول بأن الأحزاب الإيديولوجية ظهرت بإحدى أسلوبين الأول أن تكون الدولة والمجتمع إيديولوجيتها عامة وثم تعمل على بناء إطار تنظيمي يتولى تنشئة الأفراد حول قيم هذه الإيديولوجيا، وفي ذلك الوقت تبني معايير الإيديولوجيا السائدة وربما الوحيدة واعتبارها مرجعية لقياس أداء الدولة وبيروقراطيتها وأجهزتها المختلفة، مثال على ذلك ما كان قائما في المجتمعات الشيوعية أو الاشتراكية، حيث الحزب الواحد الذي يعمل وفق إيديولوجية المجتمع والدولة وكذلك تأسيس الأحزاب الشيوعية في الدول الاشتراكية. ويوجد شكل آخر لفاعلية الإيديولوجيا كمتغير مسؤول عن نشأة الأحزاب باعتبارها استمرارا للتطور التاريخي للأفكار على هيئة تنظيمات حزبية، وتأكيدا لذلك أننا إذا نظرنا إلى فترة التنوير التي بدأت بحركة الإصلاح الديني وحتى قيام الثورة الصناعية مرورا بالثورة الفرنسية، فسوف نجد أنها الفترة التي ماج فضاؤها بعدد من الإيديولوجيات السياسية والاجتماعية، حيث أنتجت هذه الفترة كثيرا من الإيديولوجيات كالاشرائية والليبرالية والإيديولوجيات المحافظة، التي شكلت جميعها قواعد لأحزاب كبيرة تأسست وتبننت هذه التوجهات. وبذلك أن لبعض الدول ترفض قيام أحزاب مستندة إلى أفكار أو إيديولوجيات ذات تأثير على تماسك المجتمع¹. يدخل في هذا الإطار مثلا رفض بعض المجتمعات غير المتجانسة دينيا أو عرقيا قيام أحزاب على أساس ديني أو عرقي، حفاظا على التماسك الاجتماعي للمجتمع.

ب- الصراع الطبقي كأساس لنشأة الأحزاب السياسية: يعد التناقض الطبقي الذي قد يتفجر في المجتمع أحد المتغيرات الأساسية لنشأة الأبنية الحزبية، وذلك يحدث في المجتمعات التي حققت قدرا متقدما من التطور الاجتماعي باتجاه الفردية والقيم الفردية، حيث يعاد اصطفاة تصنيف الأفراد استنادا إلى خلفياتهم الاجتماعية الاقتصادية على

1- منصور حكمت، الأحزاب السياسية والصراع الطبقي، الحلقة الدراسية الأولى للشيوعية العمالية، العراق، 1992، ص5.

هيئة طبقات اجتماعية، بحيث تضم الطبقات الأفراد الذين ينتمون إليها وتعلن إيديولوجيات التي تعبر عن مصالحها، في هذا الإطار يرجع تنوع الأحزاب السياسية إلى أن الأفراد في المجتمع يشاركون في الصراعات الاجتماعية من خلال البني الفوقية والأشكال السياسية والقانونية والفكرية، وارتباطا بذلك تتحول الصراعات الأساسية الطبقة إلى مجموعة واسعة من الجدالات السياسية العديدة التي تعمل وفقا للإيديولوجيات والأسس النضالية، من أجل تعبئة القوى المادية للمجتمع بهدف تحقيق مصالح اجتماعية بعينها لصالح أي من الطبقات الاجتماعية المشاركة في الصراع.

ج- الأحزاب كتعبير عن قوى اجتماعية لها أهداف محددة: ذلك أننا إذا تأملنا بناء أي مجتمع من المجتمعات فسوف نجد أنه يتكون من عدة قوى اجتماعية، هذه القوى تتشكل عادة بالنظر إلى متغيرات عديدة، أحيانا ذات طبيعة طبقية أو ذات طبيعة عرقية أو دينية أو ثقافية، بحيث يمكن أن يؤسس الأفراد الذين ينتمون إلى أي جماعة من هذه الجماعات بناء تنظيميا يتولى تنظيمهم وتعبئتهم والتعبير عن طموحاتهم واهتماماتهم وقد يتم التعبير عن المتغير الذي يميز القوة الاجتماعية بصورة غير صريحة، أو من خلال إعلان وإعلام محدود وضيق، على هذا النحو نجد أن الأحزاب في بعض المجتمعات تعبر عن قوى اجتماعية، عرقية ودينية ونجد هنا من أمثلة بالأحزاب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وجبهة القوى الاشتراكية، وأخرى دينية مثل الأحزاب الإسلامية في الجزائر.

د- الأحزاب النضالية: حيث يستند قيام بعض الأحزاب إلى بعض الجماعات التي كانت تقوم بالنضال التاريخي للحصول على استقلال المجتمع، وتوجد غالبية هذه الجماعات في المجتمعات التي خضعت للاستعمار، والتي تناضل من أجل الحصول على استقلال مجتمعاتها، فإذا حصلت على الاستقلال فإنها تتحول عادة إلى حزب سياسي، وعلى هذا النحو نجد أن غالبية حركات التحرير والنضال من أجل الاستقلال تحولت بعد الاستقلال إلى أحزاب سياسية ومثال على ذلك ما حدث في الجزائر بعد استقلالها حيث تحولت جبهة التحرير الوطني إلى حزب جبهة التحرير الوطني.

هـ- الأحزاب على قاعدة الجمعيات السياسية والثقافية: حيث نجد أن بعض الأحزاب قد تظهر مستندة إلى بعض الجمعيات الثقافية والسياسية التي كانت تعمل علنا أو سرا في مرحلة سابقة، ثم رأى أعضاؤها إمكانية وأهمية أن تتحول إلى حزب سياسي مثال: حركة مجتمع السلم (حمس) حركة المجتمع الإسلامي سابقا. حيث تحولت من حركة سرية تحت راية جمعية الإرشاد والإصلاح التي تأسست في 12 / 11 / 1988 وذلك بعدما انتقلت الحركة من حركة العمل السري الذي بدأ حسب تقديرات الحركة، وتقوى في السبعينات مستندا في مرجعيته إلى منهج جماعة إخوان المسلمين العالمية، لتتحول إلى حزب إسلامي – حركة المجتمع الإسلامي 1406 / 1990.¹

2- النشأة غير السوية للظاهرة الحزبية في الجزائر:

أشرت فيما سبق إلى أن الأحزاب تلعب دورا وتؤدي وظيفة تشبع من خلالها حاجة بنائية، أو أن الأحزاب تشكل مستوى تنظيمي أرقى نوعيا من مستويات تنظيمية أقل من التي تشكلت قاعدة تاريخية لها، أو أن الأحزاب القائمة

1- إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 168.

الآن في أي مجتمع من المجتمعات تعد تجسيدها حاضرا أو معاصرا لتاريخ طويل من الأفكار والإيديولوجيات، غير أن الحالة ليست على هذا النحو في كل الحالات، ذلك أن المجتمعات العربية وبخاصة المجتمع الجزائري وأن شهدت ظهور بعض الأحزاب وفق الأسس والمتغيرات السابقة، إلا أن غالبية الأحزاب في المجتمع الجزائري ظهرت في أسس استثنائية كأنما هي ولدت ولادة غير طبيعية أو مشوهة. ويمكن إرجاع النمو الحزبي المشوه في الجزائر إلى عدة اعتبارات:

الاعتبار الأول: يتمثل في الدولة القطرية العربية، حيث تسعى هذه الدولة إلى استعمال أركانها الأساسية، فمثلا أن لها جغرافيا ومجتمع وسكان وحكومة وأعلام ترفرف فوق مؤسساتها، فلماذا لا تكون لها أحزاب تستكمل بها ديكور الدولة، حيث تصبح دولة كاملة أمام العالم الخارجي.

و يتمثل **الاعتبار الثاني:** في التحول الليبرالي على الصعيد العالمي، وهو التحول الذي اقتلع صيغة تنظيمات الحزب الواحد بأيديولوجياتها الاشتراكية من ناحية، ومن ناحية ثانية محاولة خلق وضعا قطريا وإقليميا وعالميا يتجاوز قدرات القبيلة أو العشيرة، بحيث تداخلت العشائرية والقبيلة مع التنظيمات الحزبية وأصبحت أحيانا قاعدة لها، فمثلا يتحرك العالم باتجاه ثقافة متجانسة، واقتصاد كوني متماسك ومتكامل، فإنه يتحرك ببنيات حزبية متماثلة¹، الأمر الذي يفرض على المجتمع الجزائري ضرورة الأخذ بصيغة التنظيمات الحزبية.

و يتمثل **الاعتبار الثالث:** في اتجاه قوى النظام العالمي لفرض مجموعة من الإصلاحات السياسية والديمقراطية، وهي الإصلاحات التي يتطلب تحقيقها ضرورة وجود أبنية حزبية مخالفة وقادرة على الحوار والممارسة الديمقراطية، أو العمل على تأمين الأبنية الحزبية القائمة وتقديم الدعم المالي والمعنوي حتى يصبح في إمكانها أن تلعب دورا سواء في مواجهة الدولة الشمولية الأبوية، أو في مواجهة الحزب الرئيسي أو حزب الأغلبية ليس بسبب جذوره الجماهيرية، ولكن بسبب فرض السلطة له على الحياة السياسية على هذا النحو فهناك سعي عالمي لتطوير فاعلية الأبنية الحزبية المجاورة لحزب الأغلبية عن طريق فرض آليات نظيفة وشفافة للانتخاب بما يسمح باتساعه مساحة فاعلية هذه الأحزاب، وتجذرها جماهيريا، ومن ثم المساعدة في ضخ العافية في التفاعل السياسي وعملية التحول الديمقراطي. وعلى ذلك يدفعنا إلى التساؤل حول الظروف والأسباب التي أدت إلى تشوه الأبنية الحزبية في الجزائر، وعدم قدرتها على التمثيل السياسي الفعال وطرح مشاريع ملموسة للمشاكل المختلفة.

و للإجابة على ذلك يمكن طرح العديد من المتغيرات التي مر بها المجتمع الجزائري ومنها الظاهرة الحزبية. ومن هذه الظروف طبيعة عملية التحديث التي خاضها المجتمع العربي عموما والمجتمع الجزائري خصوصا، حيث غابت عن هذه التجربة أحيانا منطق التجانس، وغاب منطق التراكم أحيانا أخرى، وفي كل الأحيان كان تحديثا مشوها، ونقصد بمنطق التجانس أن تجربة التحديث لم تتضمن المقدمات التي تساعد على تطوير أبنية الحزبية ملائمة، كما هو الشأن في الدول الأوروبية التي وصلت فيها الثقافة السياسية درجة عالية وبالتالي تحقق نوع من الوعي السياسي في المجتمع الأوروبي، مما خلق الأرضية لنشاط الأحزاب السياسية وفق ثقافة سياسية تتلاءم

1- رياض عزيز هادي، المرجع السابق، ص13.

وطبيعة المجتمع الأوروبي، وهذا لم يحدث في المجتمع الجزائري رغم أن هناك تاريخ للأحزاب السياسية، ولكن في ظل الاستعمار والذي كان له أثر كبير على النشاط الحزبي، إلا أن جاء الاستقلال الذي اتسم بالأحادية ثم التعددية والتي كانت مشوهة كذلك، وهذا كله يرتبط بالخاصية الثانية وهي غياب التراكم الخبرة أو تبدد رأسمال خبرة الممارسة الحزبية، فكل بنية أو تجربة حزبية خبراتها الإيجابية والسلبية، ومن الطبيعي أن يؤدي الاستمرار والتراكم إلى تجلي خبرة التصحيح الذاتي، حيث يعمل هذا التصحيح على تعظيم ما هو إيجابي وتقليل ما هو سلبي، حتى ينتهي الأمر بعد فترة تاريخية إلى امتلاك التجربة الحزبية السوية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تطوير أداء التنظيمات الحزبية وفق معايير جودة عالية وواقعية، ومن الطبيعي في هذا النطاق أن يؤدي تغير طبيعته ونموذج وإيديولوجيا عملية التحديث إلى تغير في طبيعة الظاهرة الحزبية المرتبطة بها، ومن ثم هدر تراكم رأسمال الخبرة الحزبية، لتبدأ تجربة تحديث جديدة بتجربة حزبية جديدة مرتبطة بها، وخبرة ورأسمال حزبي متواضع ينعكس تأثيره على هيئة تردي أداء التجربة الحزبية في أي مرحلة من المراحل التاريخية.¹

و على غرار خلفية عملية التحديث التي تحققت بصورة غير سوية ووفق النموذج الغربي برزت مجموعة من التغيرات التي لعبت دورا رئيسيا في نشأة التجربة الحزبية في المجتمع الجزائري وهي المتغيرات التي نعرض لها فيما يلي:

أ- نشأة الأحزاب الجزائرية على خلفية الأزمة: حيث توجد بعض المراحل أو المواقف في تاريخ المجتمعات، التي يمكن اعتبارها مواقف أزمة، وقد واجهت غالبية المجتمعات العالم الثالث ومنها العربية مثل هذه المواقف، وقد ينتج موقف الأزمة عن الحالة الاستعمارية التي مرت بها المجتمعات العربية التي خضعت للاستعمار، في نطاق ذلك يتشكل موقف الأزمة عادة من عديد من العناصر المتصارعة التي تضم القوي المستعمرة من ناحية، والسلطة الوطنية من ناحية ثانية والجماهير والحركات النضالية المنبثقة عنها من ناحية ثالثة، فإذا تأملنا حالة الأزمة التي مر بها المجتمع الجزائري في الفترة الاستعمارية لوجدنا أنه قد برزت على سطح المجتمع بنية حزبية تتكون من فئتين أساسيتين وتتمثل الفئة الأولى في الأحزاب ذات ثقافة سياسية اندماجية، والفئة الثانية ذات ثقافة سياسية استقلالية². والتي وضعت قضية الاستقلال الجزائر محورا لنشاطها وفي برامجها السياسية وعملت على تحقيقها ومنها جبهة التحرير الوطني، إما الأحزاب ذات ثقافة اندماجية فنجد حزب الشعب بقيادة فرحات عباس، والحزب الشيوعي الجزائري بحيث نجد أن بعد انتهاء موقف الأزمة ورحيل الاستعمار انتهى وجود بعض هذه الأحزاب أو تقلصت فاعليتها، وهو ما يعني أن ظهور هذه الأحزاب ارتبط عضويا بسياق الأزمة ولم يرتبط ببناء المجتمع.

ب- نشأة بنية الحزبية على خلفية الأصالة والمعاصرة: يمكن القول بأن ظهور الأحزاب في الجزائر كان تعبيرا عن التحديث المشوه الذي مرت به التنمية والتحديث في هذا المجتمع الجزائري، وهو التحديث الذي سعت غالبية الصفوات الحاكمة إلى نقله من الخارج إلى مجتمعاتها³. الأمر الذي فرض المواجهة بين المجتمع الطبيعي المتمسك

1- علي ليلة، المنظمات في مواجهة الفقر، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2002، ص 38.

2- عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية، مع إشارة للمجتمع المدني العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 53.

3- محمد سليم قلاله "على جبهة الصراع - الأحزاب واللجنة الجديدة للاستعمار" جريدة الشروق اليومي، العدد 4576، 04 / 12 / 2014.

بتراته والمجتمع السياسي أو النظام السياسي الذي يفرض التحديث من الخارج. لأنها ذاتها فرضت على المجتمع الطبيعي من خارجه بحيث فرضت هذه الحالة صراعا دائما وشاملا بين المجتمع الطبيعي والمجتمع السياسي، في هذا السياق اعتبرت الظاهرة الحزبية إحدى ساحات الصراع، حيث نجد أن الدولة الحديثة ظهرت فيها بعض الأحزاب بالمنطق التحديث واستلهمت في غالبيتها الإيديولوجيات الغربية وأدت فاعليتها مستندة إلى بنائهما التنظيمي الغربي، بحيث توجد أحزاب تعمل بنفس المنطق الغربي، وربما حول قضايا مناظرة وإن اصطبغت بطابع محلي إلى حد كبير، في مقابل ذلك توجد قوى اجتماعية تعبر عن التراث، بخاصة التراث الديني للمجتمع مثال على ذلك الأحزاب الإسلامية الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحصورة، حركة مجتمع السلم وحركة النهضة حيث يطرح المجتمع الطبيعي حزب التراث أي القوى الدينية لتشكل حزبا معارضا، بينما الدولة بأحزابها المختلفة ترفض ذلك ومازال الرفض والصراع مستمرا.

ج- تكوين أحزاب وطنية بإيديولوجية غربية: في هذا الإطار فإننا إذا تأملنا غالبية الأحزاب القائمة على الساحة السياسية فسوف نجد أنها استلهمت في تأسيسها إيديولوجية غربية مطروحة على الساحة العالمية، وإذا كان ثمة متصل يمتد بين الإيديولوجيا الاشتراكية والليبرالية، فإننا سوف نجد أن غالبية الأحزاب الجزائرية برغم أنها اتخذت أسماء عربية إلا أن قضاياها ظلت ذات طبيعة إيديولوجية مثال جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب العمال، وغيرها من الأحزاب السياسية، ومن الطبيعي أن تكون هذه التكوينات الحزبية بدون قواعد جماهيرية فعلية، لأنها لم تنشأ تجسيدا لطموحات وآمال ومطالب الجماهيرية، كما لم تظهر من رحم المجتمع الطبيعي أو السياسي بقدر ما ظهرت نتيجة قرار سلطوي من أعلى، ومن ثم عليها أن تنتظر فترة تاريخية حتى تعيد استنابات ذاتها في نطاق التربة الوطنية، وبذلك تكون قادرة على التعبير عن طموحات الجماهير، كما تتجلى فاعليتها في القدرة على تعبئتها ودفعها في اتجاه إنجازات محددة.

د- نشأة أحزاب سياسية بفعل النظام السياسي لتصرف التوتر: في بعض الدول العربية ومنها النظام السياسي الجزائري، لجأ أمام عجز الانجازات وزيادة حالة الإحتقان الاجتماعي ومداراته للفساد المنتشر، إلى فتح المجال السياسي من أجل إنشاء أحزاب جديدة وكذلك زيادة فاعلية الأحزاب القائمة، وهذا من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبناها النظام السياسي أثناء التعددية الحزبية وخروج من الأحادية الحزبية. وهنا برزت ضرورة دعت إلى الأخذ بالتعددية الحزبية وهي الحاجة إلى إيجاد صيغة تجد القوى المتناقضة في المجتمع تعبيراً عن نفسها من خلالها وتحتوي الصراعات المحتملة دون تفجرها، فالانفتاح الاقتصادي وما صاحبه من حديث عن "القطط السمان" وحدوث استقطاب اجتماعي يهدد استقرار النظام حال استمراره، جعل من المستحيل الجمع بين الطبقات الاجتماعية المتناقضة في المجتمع داخل إطار تنظيمي واحد. وبالتالي أصبحت التعددية الحزبية بمثابة تعويض معنوي للكبت والمعاناة الاقتصادية للمواطنين، ومن ثم تجعل صراعاتهم منصبية على الانتخابات والتنافس الحزبي

مع تحصيل الاعتبارات والأبعاد الاجتماعية للصراع السياسي¹. و فيما يتعلق بالحالة التي تتمثل في ضخ الفاعلية في الظاهرة الحزبية القائمة فعلا، فتمثل له بما فعله النظام السياسي في المجتمع الجزائري في الفترة الأخيرة من خلال دعم مشاوراته مع الأحزاب، وتشكيل لجان مشتركة معها كاللجنة المتعلقة بتعديل الدستور، أو التشاور معها حول التعديلات الدستورية، والخاص بانتخابات التشريعية والرئاسية. ووصل الأمر حد الاعتبار الإعلام الجزائري إعلاما وطنيا، وليس إعلام السلطة أو النظام السياسي المتفرد بالسلطة، بحيث يتيح للأحزاب الأخرى أن تتحدث عن برامجها من خلاله، بعد أن كانت مستبعدة تماما من المشاركة فيه، ولم يكن ذلك تعبيراً عن توجهات ديمقراطية فعلية بقدر ما كان محاولة لامتصاص الاحتقان الشعبي المتنامي حول استئثار حزب جبهة التحرير الوطني العاجز عن الانجاز بالسلطة، أو حول قضايا لتمديد الجديد والمستمر لرئيس الجمهورية، أو خوف من توريث السلطة والدخول في دائرة مفرغة جديدة من التمديد.

ه- نشأة الأحزاب نتيجة للاستجابة للضغوط الخارجية: إذا كانت المتغيرات الداخلية هي التي لها دورا بارزا في اتجاه النظام السياسي لدعم الحياة الحزبية من خلال إنشاء بنية حزبية جديدة، أو تخفيف القيود على الأبنية الحزبية القائمة كمدخل للإصلاح السياسي وإطلاق عقل التطور الديمقراطي، فإن المتغيرات الخارجية قد لعبت هي الأخرى دورا بارزا في هذا الصدد، وقد كان لضغوط الفاعلين الخارجيين أهميتها في الموجة الثالثة من الديمقراطية التي بدأت في الثمانينيات وما تزال مستمرة، بعد حدوث الموجتين الأولى والثانية في الولايات المتحدة و في أوروبا في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ولولا هذه الضغوط لكانت الموجة الثالثة أقل قوة وأكثر هشاشة كما يذكر "هنتجتون"². ونظرا للأزمة متعددة الجوانب التي كان النظام السياسي الجزائري يعانيها فرضت عليه الاستدانة من الخارج خاصة من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) التي لها تأثير كبير على البلدان النامية إلى درجة تدخلها في توجيه وسير الحكومات والأنظمة السياسية، ومن خلال هذه الضغوط تبنى النظام السياسي الجزائري سلسلة من الإصلاحات الدستورية والسياسية والإدارية (التعددية الحزبية، التعددية النقابية والإعلامية، الحريات العامة وحقوق الإنسان)³.

3- الثقافة السياسية والواقع الحزبي في الجزائر

قبل التعرض لمركزات الثقافة السياسية في الجزائر يجب التطرق أولا إلى دلالات ومعاني هذا المفهوم في المجتمع الجزائري.

(1) المفهوم الجزائري للثقافة السياسية: إن الحديث عن الثقافة السياسية لمجتمع معين يشير إلى النظام السياسي الذي أدمجه الفرد في تفكيره ومشاعره وقيمه، بمعنى اتجاهات الأفراد نحو النظام السياسي ومشاركتهم في صنع

1- حسن سلامة، العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر، مع إشارة إلى الجمعيات الأهلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004، ص 123.

2- أحمد ثابت، "الإصلاح السياسي في العالم الثالث"، في كتاب اتجاهات حديثة في علم السياسة، اللجنة العلمية للعلوم السياسية، مصر، المجلس الأعلى للجامعات، 1999، ص 274.

3- ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 140.

القرار ويضم ذلك الخصائص التي يتميز بها النظام السياسي القائم كالسلطة والنفوذ الحرية والمساواة والثقة أو عدم الثقة. أما مفهوم الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري يعد محصلة لتأثيرين هامين¹، أحدهما الثقافة العامة للمجتمع وتتضمن القيم والمعتقدات والعادات والتنشئة الاجتماعية والتعليم... وغيرها. و يتمثل المفهوم الثاني في التجارب التاريخية خاصة والمتعلقة بثقافة الحركة الوطنية وأزماتها، وكذلك تجارب حرب التحرير التي أنتجت الصراع السياسي ضمن القيادة السياسية، هذا ما نجم عنه ثقافة سياسية متصارعة حيث ساد لدى النخبة السياسة منذ الاستقلال خاصة نمط العداوة والصراع الشديد وعدم الثقة بين الأطراف، الشيء الذي تجسد في بداية الاستقلال .

غير أن الصراع والتنافس في كل الدول يكون بين الأحزاب خاصة، لكن ما يميز الصراع في الجزائر هو أنه يوجد بين الأفراد ضمن الحزب الواحد، ويرجع هذا إلى وجود عدة تيارات سياسية متصارعة داخل نفس الحزب وهذا يدل على أن هناك عدة ثقافات متصارعة داخل الحزب. ويرى عبد الله ركيبي أن ضعف الثقافة السياسية في الجزائر هو الذي يدفع إلى الحكم على الواقع والماضي من خلال العواطف والأحاسيس لا من النظرة التحليلية لهذا الواقع، بحيث لا توجد دراسات تحدد مفهوم الثقافة السياسية في الجزائر وهل هي سبب الأزمة أم سببها عوامل أخرى سياسية أو دينية... الخ، إنما كل ما كتب عن الأزمة برؤية ذاتية ضيقة زاد فقط في تعقيد الوضع.² أما الأمين شريط فيري أن الجزائر عاشت مرحلة طويلة من الضمور السياسي ازدادت عمقا وانتشارا خلال الثمانينات بالخصوص، وهكذا عمت واستقرت ظاهرة الاضمحلال أو بالأحرى انعدام أية ثقافة سياسية وطنية تطبع الحياة عموما والنشاط الفكري والسياسي خصوصا، مما أحدث فراغا رهيبا ترعرعت فيه الأزمة في عهد السبعينات لكن بالرجوع إلى ما كتب حول هذه الفترة لا يوجد دراسات تضع أسسا لثقافة سياسية في الجزائر، بسبب غياب سبر الآراء المواطنين، ولا تظهر ملامح هذه الثقافة إلا فيما تعبر عنه الأحزاب والمنظمات المدنية عند رفعها للشعارات أو المطالب السياسية أو الاجتماعية.³ و مما يزيد بنية الثقافية تعقيدا هو أنه على رغم ارتفاع نسبة التحضر في المجتمع الجزائري، إلا أن مقاربة الواقع تبقى بمفهوم القبيلة والجهة القائمين على الوحدة والاتحاد وضرورة التكتل (العصبية) لمجابهة الآخر، كما أن هناك دور التنشئة الاجتماعية التي تتولاها الأسر القائمة أساسا على ردع الانحراف على مستوى التفكير وتشجيع الطاعة والامتثال بدلا منه، وكذلك المدرسة والمسجد وكل الأجهزة الإيديولوجية للدولة على حد تعبير "ألتوسير" فتسيطر هكذا الدولة وتحتكر وسائل التغيير الثقافي، وتخضع الواقع الثقافي لتصورها وتنميطها السياسي القائم على صورة معينة للمثقف والثقافة.⁴ و برزت الثقافة في الخيارات السياسية والاقتصادية حيث أدت دورا بارزا في توجيهها وإعطائها صفة الثقافة المهيمنة. وأخذت طابع الانفراد بالقرار السياسي، وتحولت الدولة في عهد الحزب الواحد بشكل عام إلى "سلطنة" في شكل حديث خاصيتها المميزة الاستئثار الشخصي بالسلطة الذي يتمثل في أداة الدولة القمعية والقسرية، ويستمد شرعيته لا من مصدر قانوني (دستوري أو حتى تقليدي)، وإنما من

1- عبد الحفيظ مقدم، دور الثقافة السياسية في التسيير، جامعة الجزائر، معهد علم النفس وعلوم التربية، أعمال الملتقى الدولي المنعقد بالجزائر من 28 إلى 30 نوفمبر 1992 من ص 147 إلى 152.

2- عبد الله ركيبي، حاجتنا إلى ثقافة سياسية وهل لمجلس الأمة دور في ترسيخها؟ الجزائر : منشورات مجلس الأمة، 1999، ص 13.

3- نفس المرجع، ص 19.

4- إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، المرجع السابق، ص 180.

واقع القوة والنفوذ بها. و في ظل هذا الواقع، يصبح الفرد العادي فاقداً لفعاليته، ويتحول إلى ذات بلا مواطنة ويتجرد ويجرد من حقوقه الإنسانية والمدنية، ويعدم القوة في التأثير في القرارات ذات العلاقة بمجتمعه الأوسع.¹ و في ظل التعددية الحزبية تأثرت الثقافة السياسية بالتجربة الأحادية وازدادت تأثراً بفعل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة. و أصبحت ثقافة النخبة هشة وضعيفة، أما ثقافة الفئة السياسية فقد ظلت متمسكة بالإقصاء. فاكتملت بذلك سمات الثقافة السياسية التي طبعت عهد الحزب الواحد، لتعاني مظاهر الاغتراب والعزلة، فقد جرى توظيف الجهوية والعروشية في النشاط والخطاب السياسيين، فأصبحت الطبقة السياسية تمتلك ثقافة ذات مضمون متصل بمبادئ متناقضة مع الديمقراطية، فسادت لديها علاقات الولاء والتبعية والسلطة والخضوع، وإلا كيف يفسر عجزها عن تقديم برامج للإصلاح والتغيير؟

و يرى محمد الميلي أن "تبعية الصفوة المثقفة للمجتمعات الغربية هي أحد مداخل الاختراق الثقافي للمجتمع العربي، فالصفوة المثقفة تتباين مع مجتمعاتها اقتصادياً وثقافياً وربما اجتماعياً، ومن ثم تولدت لديها اهتمامات ومشكلات غير تلك التي تختص بأفراد المجتمع، ومن الطبيعي يتعمق ذلك إذا كانت هذه الصفوة غربية التدريب، الأمر الذي يجعلها تنظر إلى التفاعلات بعيون غربية.² أما على مستوى القاعدة فقد أثرت التجربة الاستعمارية في ثقافة المواطن الجزائري، حيث أكسبته قيماً رئيسية على كل من المستوى السياسي والاجتماعي والقيمي، أهمها "اللاقانونية، ومعاملة الدولة في التعامل مع السياسي، وحتى السلوك الاجتماعي اليومي، وهو ما يفسر جانباً مهماً من اعتماده أساليب التحايل على القانون" كما أثرت الظروف العامة التي تعرفها البلاد في ثقافة المجتمع ككل، وهي ثقافة أصبحت سلبية تتميز بغياب المواطنة كقيمة، إذ تحول الفرد بدوره إلى الانتماء التقليدي، فعلى مستوى المبادئ فقد يدعي إخلاصه المطلق للقيم الاجتماعية المتجسدة في الوطن والوحدة والتحرير والعدالة والمساواة وما إلى ذلك، إلا أنه وفي آن معا يتمسك بالأهداف الخاصة (العائلية – الأثنية – القبلية) التي لا تتصل بتلك القيم، والأخطر من هذا كله، أن الدولة اليوم تتعامل مع الفرد بهذا المنطق، بل يبدو أنها تسعى إلى تقنين الانتماءات التقليدية، وهذا السلوك ينطبق على عينة من الأحزاب السياسية، ففي منطقة القبائل التي تصوت دائماً لمصلحة حزبي جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، ويصدق الأمر كذلك على بعض الولايات في الشرق أو الغرب أو الجنوب. و عليه لا وجود لمكونات كلية الثقافة السياسية يلتزم بها كل من السلطة وجميع أفراد الشعب الجزائري، مثلما يوجد في الأنظمة السياسية ذات الثقافة السياسية متوازنة التي تجمع بين التوجهات المشاركة والولاء للدولة.

2- نبذة عن برامج الأحزاب السياسية:

أ- حزب جبهة التحرير الوطني: انطلقت في أول نوفمبر 1954 جبهة التحرير الوطني لتقود الثورة الجزائرية إلى التحرر من الاحتلال الفرنسي، وكان لها ذلك في أقل من ثماني سنوات، بعدها حولت خط الثورة مكملته عرفت باسم "ثورة البناء الذاتي" لتتخلص من مخالفات "الاستعمار" الفرنسي واستلزمت هذه النظرة الجديدة للجبهة لاستكمال الثورة البناء من جديد، وكانت الوسيلة لتحقيق ذلك هي تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب حاكم، وتم ذلك بعد

1- محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 166.

2- محمد الميلي "الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي" باريس، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، 1996، ص 118-119.

اقتناع أغلبية قادة الحزب بأن الطريقة الأحادية في الحكم هي الأنسب للوضعية والأكثر تماشياً مع مرحلة تطور البلاد وبخاصة بعد مرحلة الاستقلال.¹

ويتلخص برنامج حزب جبهة التحرير الوطني من خلال وثيقة المحاور الأساسية وسوف نركز على أربع جوانب أساسية :

(1) محور المنطلقات الفكرية والسياسية (مرجعية الحزب):

و يدور حول تطور الحزب بداية قيادته للثورة وتحقيق الاستقلال كحركة ثورية وإن المشاكل والظروف الصعبة التي ورتتها البلاد غداة الاستقلال، جعلت الجبهة تضطلع بمسؤولياتها وبذل كل الجهود لتحقيق الأهداف المسطرة في بيان أول نوفمبر 1954 ومؤتمر طرابلس إلى غاية ميثاق 1986، ولكن رغم ذلك وجدت صعوبات جمة في تحقيق ذلك.

(2) محور القيم الوطنية وطبيعة بناء الدولة:

و حددها في الهوية الوطنية من منظور جبهة التحرير الوطني وعمادها ثلاث عناصر متلاحمة : الإسلام والعروبة والأمازيغية، ويحرص الحزب على أن تبقى هذه المكونات بعيدة عن كل استغلال حزبي أو سياسي حتى لا تصبح ذريعة للتفريق والتمييز حيث ينص البرنامج على أن:

أ- **الإسلام:** دين الدولة الجزائرية وله مضمون اجتماعي ولا يمكن استغلاله لأغراض سياسية وتكفل الدولة بترقية الاجتهاد فيه.

ب- **العروبة:** جاءت مع الإسلام حضارة وأدب وثقافة فتعلمها الشعب الجزائري بمحض إرادته واتخاذها لغة التعامل وجعلها لغة رسمية ويجب تعميم استعمالها.

ج- **الأمازيغية:** البعد الأمازيغي للشعب الجزائري الذي يعد حقيقة تاريخية تعتر به الجزائر وأحد روافد الشخصية الوطنية، وأحد عناصر التلاحم والانصهار للذات الوطنية. أما بالنسبة للدولة الجزائرية، فبرنامج جبهة التحرير الوطني يلخصها في كونها كيان قائم على النظام الجمهوري وعلى مبادئ الديمقراطية، التعددية، وفي ظل القيم الإسلامية والوطنية وتستمد الدولة الجزائرية مشروعيتها من إرادة الشعب وحده، وتتميز مؤسسات الدولة الجزائرية لكونها مؤسسات منتخبة وذات طابع شعبي ومضمون اجتماعي في تطبيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية وتجسيد سلطة الشعب وأداة للمساهمة في تسيير شؤونه العامة عن طريق المجالس المنتخبة والمراقبة.

(3) محور المؤسسات: يتلخص فيما يلي:

- أركان الدولة الجزائرية قائمة على النظام الجمهوري وعلى مبادئ الديمقراطية التعددية ودولة ديمقراطية في تسييرها اجتماعية الغاية، في إطار مبادئ أول نوفمبر 1954 واعتماد الإسلام دين الدولة واللغة العربية اللغة الرسمية والوطنية والأمازيغية بعد من أبعاد الهوية الوطنية.

1- إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، المرجع السابق، ص 156.

- الدفاع الوطني: يتمحور حول الجيش الشعبي سليل جيش التحرير الوطني الذي يضطلع بمهامه لحماية البلاد وهو مؤسسة دستورية في خدمة الدولة والأمة.

- المجالس المنتخبة: لها أهمية كبرى وهي ملزمة باحترام أركان الدولة وتغليب مصلحة الدولة على المصلحة الحزبية.¹

- جهاز العدالة: يجب إيجاد طرق ووسائل كفيلة بتحقيق عدالة قادرة على أداء مهامها الدستورية مع إصلاح واتخاذ التدابير اللازمة لمواكبة التحولات الحاصلة.

- المنظومة التربوية: هي أساس بناء دولة عصرية مبنية على القانون واحترام الحريات الجماعية والفردية، مع إبعاد المدرسة عن المناورات الحزبية والسياسية وإصلاحها والمحافظة على مجانية التعليم عملاً بمبدأ تكافؤ الفرص.

- العدالة الاجتماعية: ركيزة من ركائز الدولة جاء بها ديننا الإسلام وكرستها تقاليد الثورة ولا وجود لأي تنمية بدون عدالة اجتماعية بين المواطنين وإن استقلالية القضاء شرط أساسي لمفهوم الدولة الديمقراطية.

(4) محور السياسة الاقتصادية والثقافية: وحدد في عدة عناصر هي:

1- السياسة الاقتصادية: هدف جبهة التحرير الوطني هو إنتاج الثروة الوطنية وتوزيعها بالعدل من أجل رفع مستوى معيشة المواطن الجزائري باستمرار ولتحقيق ذلك يجب اعتماد الوسائل التالية:

- يجب تدخل الدولة حسب ما تتطلبه تنمية الاقتصاد الوطني وحمايته وحسب الأوضاع الاجتماعية.

- تغيير الأدوات النقدية والجبائية والموازنة لتأطير الاقتصاد.

- تحفيز استثمار المنتج الوطني والأجنبي.

- ترشيد الاتفاق لبناء المشاريع.

و أعطى أهمية أخرى للقطاعات النوعية مثل:

- الفلاحة: وتعتبر الأساس في أي إنماء اقتصادي.

- الصناعة: عامل من العوامل الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب الفلاحة.

- قطاع النقل والمواصلات: تعتبر وسائل النقل والاتصالات ضماناً للتوازن الجهوي والفعالية الاقتصادية.

- السياحة: تشجيع الثروة السياحية من أجل خلق مناصب شغل جديدة وتوفير موارد مالية.

- التجارة والاندماج الاقتصادي العالمي: العمل على تدعيم القطاع وحمايته والاندماج في الاقتصاد العالمي بما

يضمن للجزائر مصالحها الوطنية.

2- السياسة الاجتماعية: وتدخل في سعي الحزب وعمله على معالجة القضايا الاجتماعية من ترقية الشغل والسكن والتغطية الصحية، وتوسيع الحماية الاجتماعية ضمن تضامن وطني أكثر فعالية.

1- مزروود حسين، مشاركة الأحزاب في المؤسسات السياسية في الجزائر، الجزائر، دار قرطبة بن طفيل ، 2010، ص 53.

3- السياسة الثقافية: وتستمد أسسها من حضارتنا القائمة على ثوابت المجتمع وتماسك عناصر الشخصية الجزائرية من الإسلام والعروبة والأمازيغية وتطويرها والاهتمام بعناصرها.

(5) محور السياسة الخارجية: و تركز على مبادئ تدعيم أواصر الصداقة والتعاون بين دول العالم على أساس الاحترام المتبادل والمساواة، واعتبار الأمن والسلام والاستقرار والتنمية الشاملة، حقوقا أساسية لكل الشعوب دون تمييز، والقيام بدور يعطي لها مصداقية على المستوى المغاربي والعربي والإفريقي والدولي. و ما يمكن ملاحظته على برنامج جبهة التحرير الوطني أنه غني من حيث الأدبيات والخطابات السياسية بحكم الإرث التاريخي وطول التجربة الحزبية منذ ثورة نوفمبر 1954 إلى يومنا هذا، وقد ساعده على ذلك ارتباطه بالدولة ومؤسساتها بحكم الأحادية الحزبية.¹ و لكن ما يهم في البرنامج الحزبي هو قدرة إقناع المواطنين بالالتفاف حوله في ظل التنافس الحزبي.

ج- حركة مجتمع السلم (حمس) حركة المجتمع الإسلامي سابقا (حماس):

إن أول إطار قانوني للحركة كان تحت راية "جمعية الإرشاد والإصلاح" التي تأسست في 12 / 11 / 1988، وذلك بعدما انتقلت الحركة من مرحلة العمل السري الذي بدأ في عام 1963، حسب تقديرات الحركة وتقوى في السبعينات مستندا في مرجعيته إلى منهج جماعة الأخوان المسلمين العالمية.

- لقد ظهر الى العلن في منتصف السبعينات بمعارضته الصريحة والعملية لنظام هواري بومدين باسم تنظيم "جماعة الموحدين" بقيادة محفوظ نحاح. و لقد تأسست حركة المجتمع الإسلامي "حماس" يوم 6 / 12 / 1990 بعدما لاحظته من تأسيس وفوز واسع لأول حزب إسلامي "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" في الانتخابات المحلية في الجزائر، مبررة ذلك بضرورة تدارك نقائص هذا الأخير المصرة في تقديرها بمجمل العمل الإسلامي. و بمقتضى دستور 28 / 11 / 1996 وطبقا للقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر يوم 6 / 3 / 1997 تغيير إسم الحركة ليصبح حركة مجتمع السلم (MSP)، كما غيبت أية إشارة منفردة لمرجعيتها الإسلامية في مشروع برنامجها السياسي الجديد، الذي قدم بعد صدور القانون لتعوض ب "بيان أول نوفمبر" والثوابت الوطنية كمرجعية فكرية لها.² و يمكن تلخيص برنامج حركة مجتمع السلم (حمس) في العناصر الآتية:

- **الجانب السياسي:** العمل الإصلاحي الإسلامي على مراحل وعدم التعجيل به والسعي إلى تحسين العلاقات مع المجتمع والسلطة كجزء من السعي نحو إقامة أسس الدولة الإسلامية.

- إتباع طريق الحوار مع السلطة أو مع المعارضة من أجل خدمة المصلحة العليا للبلاد.

الثوابت الوطنية، الدين الإسلامي، الانتماء العربي والتراث الأمازيغي.

- قيم الحرية والشورى والديمقراطية ونبذ العنف واحترام إرادة الشعب والتداول السلمي على السلطة.

- بناء نظام سياسي جديد يقوم على الديمقراطية الحقيقية ويؤمن بالتعددية وينظم المنافسة السياسية والتمثيلية والشعبية.

1- مزروود حسين، نفس المرجع، ص 55.

2- إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، المرجع السابق، ص 168.

- استقلالية السلطات وحماية الحريات وحقوق الإنسان والحرية الإعلامية.

- إصلاح الجهاز الإداري وجعل الإدارة في خدمة الشعب واستقلالية القضاء واعتبار العدل أساس الحكم.

- **الجانب الاقتصادي:** وحسب الحركة يجب بناء اقتصاد عادل متوازن ناجح بواسطة الاعتماد على قاعدة للمشاركة كأساس للمعاملات الاقتصادية.

- تحرير السوق لكن من تدخل الدولة لتحقيق التوازن والاهتمام بالفلاحة والتجارة.

- **الجانب الاجتماعي:** فحسب الحركة يجب الاهتمام بكل فئات المجتمع وجعل الشباب مسؤول ومحاربة تهميشه، وتمكينه من المشاركة بفعالية في المؤسسات المختلفة للدولة والقضاء على مظاهر السلبية كالفقر والبطالة ومحاربة الرشوة والمحسوبية، أما بشأن المرأة فيجب تمكينها من تقلد المسؤوليات الإدارية والسياسية الكبرى، مع تعديل ساعات العمل حتى يساعد على العمل الوظيفي والعائلي.

- **الجانب الثقافي:** إن الحركة مع ضرورة خلق ثقافة منفتحة وذلك بتشجيع التنوع في إطار الوحدة الوطنية، وإبعاد الهوية الوطنية عن الصراع الحزبي.

- الحزبية التعليم في كافة الأطوار مع تكافؤ الفرص وتشجيع الإبداع.

- الانطلاق من هوية الأمة في إعداد البرامج التربوية.

- **السياسة الخارجية:** تركز على:

- إعادة الاعتبار للدولة الجزائرية والمواطن الجزائري بما يحفظ السيادة والكرامة.

- توطيد العلاقات المغربية رسميا وشعبيا والتعاون في ظل الحوار الدولي لتحقيق الأمن والسلم.

- العمل من أجل تحقيق التوازن بين الشمال والجنوب.

- العمل من أجل حقوق الإنسان والسلام العالمي.

و الملاحظ عن هذا برنامج ورغم اعتبار حركة مجتمع السلم من الأحزاب الإسلامية المعتدلة في طرحها ولا سيما في مجال التعددية والديمقراطية وتقبل الآخر وفي قضية المرأة، إلا أن برنامجها يلقي نفس نقد الأحزاب الأخرى المتواجدة على الساحة السياسية بكونه غير واضح المعالم ويقترب نوعا ما من حزب جبهة التحرير الوطني. ولا سيما افتقارها إلى برنامج سياسي واضح المعالم يكشف النقاب عن مشروع حكم سياسي قادر على تقديم حلول حاسمة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا : الثقافة السياسية في برامج الأحزاب السياسية:

يمكن اعتبار الثقافة السياسية هي "مجموعة من القيم والمعتقدات والمواقف وثيقة الصلة بالعملية السياسية، تشكل متغيرا مؤثرا إلى درجة كبيرة في تنظيم المواقف وتحديد طرق الالتزام الفردي، وضبط المبادلات وتحديد أنماط المشاركة والاتصال وكذا واجبات من يمثلون الدولة"¹، فتصبح الثقافة السياسية مشجعة على ركود والضعف السياسي حين تكون ثقافة سياسية سلبية. وغير قادرة على التأثير والتفعيل، وبالتالي غير قادرة على ضبط السلوك

1- محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، المرجع السابق، ص 109.

الفردى والجماعى معا وعندما تتحول تلك الثقافة إلى ثقافة لتبرير السلوك الشاذ والمنحرف، فإنها تساهم فى تعميم ذلك السلوك وجعله قدوة. ولعل ذلك ما يفسر تحول الأحزاب السياسية إلى نمط للنشاط، بفعل هيمنة ثقافة سياسية فاسدة مضمونها أن السياسة غاية لتحقيق المصالح الشخصية. وعندما تسيطر ثقافة سياسية تتضمن توجيهها معرفيا ضيقا - كجانب من الثقافة يشتمل على معرفة النظام السياسى. نجد فقدان الوعي بظاهرة الحزبية وفعاليتها وآثارها السلبية فى المجتمع والدولة فى آن واحد من جهة، وتكون تلك الثقافة غير قادرة من جهة أخرى على إثارة الأفراد، ودفعهم إلى المشاركة السياسية باعتبارهم مواطنين تقع على عاتقهم المراقبة والمحاسبة.

و يمكن تلخيص طبيعة الثقافة السياسية فى السلوك السياسى الحزبى فى العناصر الآتية:

(1) الزبونية: انتشرت ظاهرة الزبونية فى حزب جبهة التحرير الوطنى وفى مختلف التنظيمات الجماهيرية التابعة له منذ 1962، لقد شكلت الجبهة حزب العصبيات أو شلل (les clons) الحديثة، جندت نفسها فى وسط محدد هو وسط قدماء المجاهدين وأبناء الشهداء الذين تعتبر الجبهة ممثلهم السياسى وهى تبحث عن الربح، وتعمل على تقوية مراكزها ونفوذها بواسطة زبائن الدولة والحزب، ومع فتح المجال للتعددية الحزبية صارت ظاهرة الزبونية ثقافة مميزة للأحزاب السياسية الكبيرة، وعليه طغى العنصر الشخصى على العملية السياسية، وما يرتبط بها من عدم الرسمية، والفردانية، والولاءات الشخصية التى تقوم اليوم بدور واضح فى النشاط الحزبى مع لجونها إلى كل ما يؤدي إلى الفساد. ولهذا نرى الثقافة السياسية السائدة داخل حزب جبهة التحرير الوطنى كحزب قريب من السلطة حيث يحسم الصراعات الداخلية وتعرف حلولاً أقل حدة مما يمكن ملاحظته داخل جبهة القوى والاشتراكية، وحتى حركة مجتمع السلم. ويمكن إرجاع حالة جبهة التحرير الوطنى فى تسيير العلاقة بين الفرد ومؤسسة الحزب بعد الإعلان عن المعارضة إلى الاهتمام الكبير الذى يوليه الحزب، وإلى التوازن الجهوى داخله، كما يمكن تفسيره باحترام الحزب لمنطق الزبونية السائدة داخله بين المجموعات السياسية المكونة لقيادته التى تعتمد أساساً على توازن جهوى دقيق جداً يضرب فى عمق المجتمع الجزائرى¹، لا نجده ما يقابله فى جبهة القوى الاشتراكية مثلاً التى تتكون أساساً من أبناء منطقة واحدة القبائل. إلا أن الوضع يختلف فى جبهة القوى الاشتراكية حيث نجد طغيان ثقافة "الزعامة" و"الجهاز" على تسيير الحزب ومن مميزات هذه الثقافة غلق الأبواب أمام بروز الكفاءات، وتشجيع الرداءة لضمان الولاء للزعيم، واحتقار القاعدة من خلال عدم استشارتها فى القضايا المهمة كعقد روما (1994) مثلاً وحرمانها من روح المبادرة ومن خصائص ثقافة الزعامة والجهاز، أنها تشجع الولاء للأشخاص على حساب المبادئ الديمقراطية فمعيار الخطأ والصواب يتمثل فى نزوات الزعيم. وكذلك ملاحظة أخرى يتسم بها الحزب هو طغيان الصبغة الجهوية المحدودة على الحزب والتى عادة ما يرفض مناضلو جبهة القوى الاشتراكية الاعتراف بها. ويحاولون فى الغالب التركيز على مسؤوليات النظام السياسى الجزائرى فيها. وهذا كله ناتج عن رواسب تاريخ الحركة الوطنية باعتبار حسين آيت أحمد شخصية فاعلة فى تلك الفترة. وتؤكد هذه القوقعة القبائلية الجهوية العديد

1- بومدين طاشمة، مدخل إلى علم السياسة، الطبعة الأولى، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، 2013، ص 180.

من القرائن والمؤشرات، كنتائج الانتخابات القليلة التي دخلتها الجبهة، بعد الإعلان عن التعددية، ونوعية التجنيد، وخصوصيات القيادة التي يحتكرها أبناء المنطقة.

كما أن ظاهرة الخوف من المحيط السياسي لدى هذه الأحزاب، ومن مؤسسات الدولة وعلى رأسها المخابرات، هي كذلك من بقايا الثقافة السياسية المرتبطة بثورة التحرير التي أعيد إنتاجها الموسع بعد الاستقلال، إلى درجة أنها تحولت إلى اتهام جاهز لدى القيادات ضد كل من يحاول النقد أو التعبير عن رأي مخالف.

(2) الجهوية والمحسوبية: إن منطق الجهوية حاضر في خطاب التنظيمات السياسية ونشاطها، خلال الانتخابات التي تجري داخل التنظيمات السياسية وفي الانتخابات العامة فالترشح للانتخابات يخضع لمعيار الجبهة، أي أن الجهوية كقيمة فرضت نفسها ودأبت الأحزاب على توظيفها لكسب أصوات الناخبين، وعلى سبيل المثال فأتناء خلافة الشيخ محفوظ نحناح على رأس حركة مجتمع السلم من طرف أبو جرة سلطاني، الذي عندما أحس أنصار سلطاني للحملة الإعلامية التي شنّها مساندو مرشح الإجماع سعيدي داخل المؤتمر، لتندلع معركة الحسابات في كواليس المؤتمر التي أمدت من عمر المؤتمر يوما إضافيا، والذي كاد تيار مرشح الإجماع من السيطرة على النتيجة، الأمر الذي شعر بخطر سلطاني فقام بتوجيه ضربة قوية في خاصرة خصومه، عندما استمال ممثلوا الولايات قوية التأثير مستجدا بالقرابة ومستعينا بالجغرافيا وبالذات ولايات الشرق الجزائري، التي ينتمي إليها وكانت في صفه وقد تداولوا شعار الجغرافيا على أساس أن مرشح الإجماع عبد الرحمن سعيدي هو في النهاية مرشح ولايات الوسط، وهي ولايات ضعيفة التأثير السياسي ليس في الحزب بل في تاريخ الجزائر¹. لقد تظهر ثقافة الجهوية والمحسوبية في الأحزاب ولكن بدرجات متفاوتة فهناك الأحزاب ذات القاعدة الجهوية شبه الاثنية صارمة، مثل التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية، وبالتالي لكي تكون مرشحا في قائمة انتخابية، ينبغي أن تكون محسوبا على جهة من جهات الوطن حتى تضمن الفوز. ومن ثم فإن الأحزاب السياسية تساهم في تعميق الجهوية في ممارستها، وتكرس منطق الجهوية عوض أن تجابهه، يضاف إلى استغلالها للمعطي الجهوي، والعشائرية والعروشية ظواهر تستغل بكثرة، لا سيما في المناطق الداخلية وفي الأرياف كمنطقة القبائل، التي تصوت دائما لمصلحة حزبي جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية². و يصدق الأمر كذلك على بعض الولايات في الشرق والغرب أو الجنوب.

في دراسته حول تطور السلوك الانتخابي في الجزائر، J.Fantaine، لقد توصل الباحث الفرنسي جاك فونتان إلى هناك عنصرا مهما، اعتبره من العوامل الثابتة في السلوك الانتخابي فمنذ مارس 1992 لاحظ أن تنظيمات المجتمع التقليدية تتحكم بنسبة كبيرة في الوجهة السياسية وأصوات الجزائريين، وهي أنقذت جبهة التحرير الوطني في تشريعات 1991، كما أوقفت زحف الجبهة الإسلامية للإنقاذ آنذاك ولم تعطها أصواتها في منطقة القبائل وفي منطقة وادي ميزاب³. وعليه فإن ظواهر الجهوية والعروشية والمحسوبية توظف بشكل كبير من طرف جل

1- محمد بغداد، التركة المسمومة، أزمة حركة مجتمع السلم، الجزائر، دار الحكمة للنشر، 2009، ص 57.

2- ناصر جاني، الانتخابات: الدولة والمجتمع، المرجع السابق، ص 214.

3- محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، المرجع السابق، ص 189.

التنظيمات السياسية، وتكاد ظاهرة المحسوبية تكون طابعا خاصا لكل حزب، ضمن العضوية في التنظيم ومحابة الأقارب كأعضاء، ثم كمرشحين للانتخابات، فنجد مثلا أن مكاتب حزب جبهة التحرير الوطني في كثير من الولايات تضم عائلة بأكملها أو عرشا بتعداداته.

(3) مسألة تمويل الأحزاب السياسية: تم منذ فتح المجال السياسي تأسيس أكثر من 60 حزبا، وطرحت آنذاك قضية التمويل الحزبي، ولعل الظروف التي انطلقت فيها التجربة الحزبية تميزت بانعدام الشفافية وتركت أثارا سلبية على الصعيد التنظيمي للأحزاب وبالتحديد في جانب التمويل، وما تزال تبعات تلك الآثار قائمة، وتمثل تهديد لكثير من الأحزاب، فبالرغم من أن قانون الأحزاب نص على ضرورة احترام الطرق القانونية لتمويل الجمعيات السياسية ومنع الطرق غير الشرعية كالتمويل الخارجي، إلا أن بعض الأحزاب وقعت فيه. ومن جهة أخرى تطرح مسألة التمويل الداخلي بدورها إشكالا آخر، فكثير من الأحزاب يستفيد بطرق غير مشروعة من العوائد المالية العمومية التي يحصل عليها بواسطة وزراء المسؤولين حكوميين، وهو ما لاحظته وزير المالية الأسبق عبد اللطيف بن أشنهو حين أثار ملف تمويل الأحزاب السياسية في شكل تحذير يعطي الانطباع بأن هناك توزيعا للربح يأتي من جراء إبرام الصفقات العمومية ويذهب إلى خزائن الأحزاب السياسية¹. وهذا كله يؤدي إلى استعمال ثقافة الرشوة السياسية داخل التنظيمات الحزبية، خاصة في الأحزاب ذات نفوذ سياسي، وفي هذا الصدد يرى البعض أن أحزاب المعارضة كثيرا ما استدرجت في مناسبات عدة من طرف السلطة عن طريق رشو قياداتها. وربما من تلك المناسبات جولات الحوار الوطني، التي حاولت فيها السلطة إيجاد مخرج للأزمة السياسية التي أعقبت إقالة الشاذلي واندلاع موجة العنف، أو في أثناء البحث عن الإجماع السياسي حول مشروع المصالحة الذي أعلنه الرئيس بوتفليقة، حيث تطلب الأمر منح امتيازات مالية للأطراف الفاعلة في الساحة. وهذا كله يعود إلى غياب مبدأ الثقافة في العمل السياسي لدى مختلف الأحزاب، كما يعود كذلك إلى ثقافة الغباء السياسي في خطاب سياسي للأحزاب ومواقفها المتغيرة في كل حين.

(4) الأحزاب السياسية وأزمة المرجعية: لا جدال في أن الأزمة متعددة الأبعاد التي تعيشها الجزائر لم تحظ بعد بما تستأهل من جهود الباحثين المختصين، بالرغم من تسليم الجميع بأنها في جوهرها أزمة ثقافية سببها اهتزاز المرجعية الدينية والحضارية للمجتمع الجزائري، مما أنجر عنها اضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية ما تزال تعاني سوى انعكاسات خارجية لهذه الأزمة، بكل ما أفرزته من إحساس بالخيبة واهتزاز الثقة وطغيان فلسفة المادة والمصلحة الخاصة والتعصب والتطرف والعنف، إن العوامل التي ساهمت في صنع هذه الأزمة عديدة سواء منها الدينية أو السياسية أو الاجتماعية، بعضها يعود إلى السنوات الأولى للاستقلال وما أفرزته من تناقضات بين ما تم تسطيره من سياسات في مجالات حساسة، وبين مقومات الشخصية الحضارية الأصيلة للمجتمع الجزائري، ما أدى إلى اهتزاز منظومة القيم الدينية والوطنية ولم تستطع المدرسة الجزائرية أن تمتص تلك التناقضات وتحصن الجيل الناشئ من عواقبها، لأنها اعتمدت في تأطيرها لهذا الجيل على متعاونين أجانب ينتمون إلى جنسيات عديدة

1 - محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، المرجع السابق، ص 190.

وإيديولوجيات متباينة بل متناقضة فكان لذلك كله أثره البالغ في تشكيل ذهنية لهذا الجيل وفي صياغة وجدانه، ما أضعف فيه الثقة في النفس والشعور بالانتماء والاعتزاز بتاريخه وتراثه.¹ و من العوامل التي أدت إلى اضطراب منظومة القيم الدينية والوطنية للمجتمع الجزائري عدم تجسيد المبادئ المؤسسة لثورة نوفمبر في واقع الحياة الوطنية بعد الاستقلال خصوصا منها ما ينص على أن الدولة ذات السيادة التي ستقام تكون في إطار المبادئ الإسلامية، ولعل أقوى دليل على ذلك ما كرسه ميثاق 1976 الذي أحل الأخلاق الاشتراكية محل الأخلاق الإسلامية، فكان ذلك ضربة موجعة للضمير الديني الوطني، الذي كتمها مكرها وتحملها في صمت مشحون بالرفض بل بالسخط. يضاف إلى ذلك سياسة الحزب الواحد وما صاحبها من تضيق على حرية الرأي والتعبير واحتكار السوق وما أفرزه من مشكلات اجتماعية. و ما غذى اضطراب الرؤية للواقع وللمستقبل في ظل الإفرزات والتناقضات تفهقر الخطاب الثقافي عموما، ما فصح المجال للخطاب السياسي الضيق الذي وسع دائرة نشاطه ونفوذه وخاض في إشكاليات هي في الأصل من صميم مهمة الفكر والثقافة، ولهذا يصف الباحث الهواري عدي النظام الجزائري بمصطلح الباتريمونيالية الجديدة، وهو المفهوم الذي استخدمه علماء الاجتماع لوصف الدول التي تسودها أنظمة استبدادية يسيطر فيها الجيش، وتحتكر السلطة، وتتحول الدولة بمؤسساتها كافة إلى شكل ملكية خاصة، حيث إن "تسلطية النظام الجزائري لم ترد من مجموعة لها مصالح اقتصادية متخصصة أولها نظرة لرباط اجتماعي، تفرض على المجتمع كله، جاءت من الجيش، الذي لم يأت للدفاع عن مشروع مجتمع ولكن ليضع حدودا للمجتمع المدني، كي يظل هو المصدر الوحيد للسلطة".²

و من خلال هذا العرض حول واقع الخطاب الثقافي السياسي ومعوقاته، نجد الأحزاب السياسية نافذة كبرى لم تقم بسدها، وهذا راجع إلى عدة عوامل منها:

1- على مستوى العقيدة والفكر (المرجعية): تعيش معظم الأحزاب الجزائرية وبخاصة العقائدية منها، حالة من الكسل الفكري، تتمثل في التوقف عند المضامين الإيديولوجية والعقائدية التي نصت عليها عند تأسيسها، وما حملته آنذاك ولم تتطور المراحل التي تقتضي تطويرا شاملا، يؤدي إلى تنمية شاملة للحزب تبدأ بتطوير فكره ليتساق مع مستلزمات العصر بعد الزلازل الهائلة التي هزت الحضارة الإنسانية والكيانات السياسية الكبرى وخلفت مفاهيم جديدة. فظل قول "الزعيم المؤسس" هو الحاكم والناظم، والحجة والمرجع، فيما لو أن "الزعيم المؤسس" نفسه ظل على قيد الحياة عاما أو عقدا أو أكثر، لما وقف في طروحاته النظرية، وبالتالي ممارسته العملية أصبحت هي السائدة حتى بعد رحيله، وغدت نتائج المؤسس "تابو" أوقعها للأسف في خطيئة "وقف الاجتهاد الحزبي".³ و بالتالي، نحن اليوم أمام أحزاب لم تعد تملك "مشروع مجتمع خاص بها" وبالتالي برامجها، بل برامج يمكن اعتبارها "خطا خماسية" أو عشرية بل يمكن اعتبارها خططا شبيهة دائمة.

1- حمزة يدوغي، يومية الشروق (الجزائر)، العدد 4553 / 11 / 11 / 2014.

2- Lahouri Addi , L'Algerie et la démocratie : pouvoir et crise du politique contemporaine (paris .la découverte 1994) pp .53 . 54.

3- علي خليفة الكواري وآخرون، مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية، المرجع السابق، ص 392.

2- على مستوى المشروع النهضوي: تقوم الأحزاب الجزائرية على مشاريع شبه مستنسخة من مشاريع أخرى غير نابعة من المجتمع، تريد تطبيقها على المجتمع، والذي يختلف كلياً عن المجتمعات الأخرى. وهذا ما أدى إلى فشلها ومثال على ذلك حركة مجتمع السلم (حمس) التي نشأت متأثرة في فكرها الاستراتيجي والتنظيمي بهذه الجماعة، فإن استمرار ارتباطها العضوي بها من خلال التنظيم الدولي الإخواني الذي يضم أكثر من سبعين تنظيم قطري إخواني عبر العالم أصبح يطرح سؤالين اثنين:

1- على أي أرضية ستقف الحركة أمام الإصلاح التنظيمي، الذي بدأ يتحول أكثر إلى مطلب إخواني داخلي، بعد أن ظهرت ملامح مأزقه القيادي لدى الإخوان؟

2- إلى أي مدى يمكن أن تبقى الحركة على ارتباطها العضوي بالتنظيم الإخواني دون أن يثير ذلك سؤال ارتهان عمل سياسي محلي لقرار مرجعي خارجي؟¹. وفي ظل غياب المرجعية خاصة بالحركة والنابعة من المجتمع وليس من غيره، ستظل متمسكة بخيار التصلب والجمود والانحباس الفكري مما يؤدي بها إلى التراجع بل إلى حالة من التلاشي، وهي الحالة ستظهر أكثر فأكثر كمصدر للإحباط والتعاسة للأجيال الجديدة، ومشاريع التجديد. و نفس الشيء ينطبق على حزب جبهة القوى الاشتراكية والذي هو كذلك له برنامج مستنسخ من الطرح الاشتراكي ومشروعهم الطبقي الأممي من التجربتين السوفياتية والصينية. ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي المفاجئ دفعت بعض من هذه الأحزاب إلى التعلم أو النطق غير الصحيح بما لا يفصح عن نفسه من أفكار، وكل هذا راجع إلى غياب المرجعية خاصة بالحزب.

و ربي قائل آخر يقول إن الحكم على أحزاب السياسية الجزائرية بغياب مشروع سياسي لديها إنما يصدق على الأحزاب الوطنية والقومية واليسارية حصراً، ولا يصدق على الأحزاب والحركات الإسلامية المعارضة التي تملك في نظر هذا القائل فرداً أو جماعة مشروعاً سياسياً جديداً هو المشروع الإسلامي.

و على هذا القائل نرد بالقول إن مقولة "الإسلام هو الحل" كانت منذ حسن البناء، وما زالت شعاراً للتعبئة والتجيش، وليست مشروعاً سياسياً بالمعنى الحقيقي للكلمة وأن سائر المحاولات التي بذلت حتى الآن لصناعة فكرة "الاقتصاد الإسلامي" من قبل بعض منظري الحركة الإسلامية، لم تصل بعد إلى تمييز نفسها – والتمايز – من المثاليين الاقتصاديين المهيمنين في العالم: الرأسمالي والاشتراكي، والشيء نفسه يصدق على الحديث عن "الدولة الإسلامية" التي ما فتئ الوعي بما يتأرجح – حتى اليوم بين الفكرة الشمولية والفكرة الليبرالية عن الدولة، وبالتالي فإن مقولة المشروع الإسلامي لا تعدو أن تكون هي الأخرى فرضية تحتاج إلى نظر². و لهذا يرى أدونيس "أن أحزاب المعارضة التي تقدم نفسها بديلاً ومعهما أنفار من الحزبيين والعلمانيين والماركسيين في أعماقهم وفي بنيتهم العقلية سلطويون، وذلك لأن أهدافهم تتلخص في إزاحة سلطة ليقموا مكانها سلطة أخرى، أما خلخلة أسس المجتمع فهذه ليست في أهدافهم³.

1- نذير مصمودي، بعد الرصاص- الإسلاميون والأسئلة الساحنة، الجزائر، الشروق للإعلام والنشر، 2010، ص 110.

2- عبد الإله بلقزيز، السلطة والمعارضة، المجال السياسي العربي المعاصر، المغرب، المركز الثقافي العربي، 2007، ص 39.

3- صاحب الربيعي، الصراع والمواجهة بين المثقف والسياسي، المرجع السابق، ص 93.

* الأحزاب السياسية ومرجعية الأمير عبد القادر:

ليس سياق البحث هنا على التاريخ الجهادي للأمير ولا أيضا الإحاطة بكل مقومات مشروعه كما تصوره وكما طبق بعضا من جوانبه، وإنما غايتنا وإن كان الأمير قد غطى بحضوره وعمله وفكره جل القرن التاسع عشر الميلادي ما لم تستطع فعله جل الأحزاب السياسية، وهي في وضعية أحسن من الحال الأمير، وبعد ما ذكرنا العوامل ضعف الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي ومنها غياب المرجعية الخاصة بالحزب السياسي والناבעة من صلب المجتمع وليس مستوردة أو منسوخة من مشاريع خارجة عن المجتمع. و هنا يجب أن نستعرض أهم العناصر التي تركت الأمير عبد القادر حاضرا حتى الآن في المخيال الاجتماعي والثقافي الجزائري. و تتمثل هذه العناصر الأساسية للمرجعية الأمير في :

أ- **المشروعية السلطانية:** رسخها ببند قاعدة البيعة الشرعية كقيمة سياسية تشرعن عمليات الضبط الاجتماعي والسياسي، وتقيم قاعدة الولاء السياسي وتؤطر التوافق الأمير والرعية.

ب- **المرجعية النظرية وليس مذهبية:** اعتمد الأمير في صياغة منهجه ليس على إسقاطات لميزان القوى بين الاعيانيات القبلية والسيادات الطرقية، بل ولا حتى على ما تبقى من مؤسسات سياسية تركية. وإنما رسم معالم مرجعية سلطانية ذات ظلال راشدية، فكان شعار عملته أسماء الخلفاء الراشدين الأربعة.¹

و من خلال هذه المقاربة النظرية حاول الأمير عبد القادر صياغة حكم جزائري يبقى على تواصل الدولة الجزائرية كأصل ويحي منابعها الفلسفية. وهذا يعني أن الأمير عبد القادر عندما وضع ركائز لبناء الدولة الجزائرية لم يستورد أو يستنسخ مشروعا معينا سواء من المشرق وإقامته في مصر ولقائه بمؤسس الدولة المصرية الحديثة محمد علي، أو نقل مشروعا آخر من الغرب. و كل هذا ما نراه في وثيقة البيعة لدولة إسلامية راشدة.

"الحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.. أما بعد، أعلموا معاشر العرب والبربر أن الإمارة الإسلامية والقيام بشعائر الملة المحمدية قد آل أمرها الآن إلى ناصر الدين، السيد عبد القادر بن محي الدين وجرت مبايعته على ذلك، من العلماء والأشراف والأعيان في معسكر، وصار أميرا لنا ومتكفلا بإقامة الحدود الشرعية، وهو لا يقتفي آثار غيره، لا يحذو حذوهم ولا يخصص لذاته مصاريف زائدة عن الحاجة كما الغير يفعل، ولا يكلف الرعية شيئا لم تأمر به الشريعة المطهرة، ولا يصرف شيئا إلا بوجه الحق، وقد نشر راية الجهاد وشهر على ساعد الجد لنفع العباد وعمران البلاد، فمن سمع النداء فعليه بالسعي لتقديم الطاعة وأداء البيعة لإمام منكم، فاعلموا ذلك وبادروا بامتثاله ولا تشقوا العصا ويذهب بكم الخلاف إلى ما لا خير لكم فيه دنيا وآخرة".² أشك أن يكون أحد من قادة أحزاب الإسلام السياسي في الجزائر كما في العالم العربي والإسلامي، قد توقف عند نص البيعة هذه والتي مر عليها المؤرخون مرور الكرام مع أنها قد شملت مع ما فيها من اقتضاب كل مقومات إعادة بناء الدولة المسلمة الراشدة، ولو عرضت في زمن الخلفاء الراشدين لما اعترض أحد على حرف واحد منها.

1- محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو الاحتلال، الطبعة الأولى، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع 2009، ص 176.

2- حبيب راشدين "الولادة المؤجلة للدولة الجزائرية الحديثة" يومية الخير الجزائرية، العدد 3680، 09 / 06 / 2012.

نستنتج من خلال نص الوثيقة وهي عبارة عن المرجعية الخاصة: فالنموذج السلطاني الأميري ومن خلال مرجعيته النصية ورمزيته المؤسسية ومجهوده الجهادي، إنما يبدو وكأنه لا يهدف إلى إصلاح الحال وفق ما هو عليه الحال السياسي، وإنما كانت غايته تأسيس نموذج سياسي إحيائي فيه عودة إلى المرجعية الراشدة والرشدية (ابن رشد وعقلانيته). و من هذا المنظور يبدو مشروع الأمير عبد القادر وكأنه ليس فقط مجرد إمارة جهادية وإنما أيضا فكرة سياسية تجديدية استلهمها مما لاحظته من استبداد قائم في حواضر الشرق الإسلامي، وفهمها من مشاهدته لطرائق التسيير السياسي في الدول الغربية الحديثة وأدركها خصوصا من مأزق الواقع السياسي الجزائري المفكك البنيات والفاقد للمؤسسة السيادية الكفيلة بفهم رهانات الصراع خارج التصور التقليدي لمفهوم الجهاد القديم.¹ فمشروع الأمير عبد القادر كان سياسيا من حيث أنه أراد ملء الفراغ الناتج عن انهيار النظام السياسي، وإعادة تركيب البيت السياسي الجزائري من جديد ومواجهة المشروع الفرنسي من جانب آخر وهي مهام جسام كانت فيها من الصعوبات والقسوة ما يفسر تواصل أثر القوة الرمزية للأمير في مخيلة الجزائريين، بالرغم من المآلات التي وصل إليها مشروعه. إلا أن الشيء خلاف ذلك في الواقع السياسي الجزائري، فالخطاب السياسي الواعي لم يرافق تجربة الجزائر في انتهاج الديمقراطية ليوضع بالقدر الكافي أن الديمقراطية ليست مجرد أسلوب جاهز للتسيير كما أنها ليست إطارا شكليا لكم بشري، وإنما هي ثمرة مستوى من النضج والوعي ومناخ حضاري لنشاط إنساني نوعي، قوامه الاستثمار الواعي للاختلاف الطبيعي بين البشر وتحويله إلى عنصر ثراء، لأن الصراع في المجتمع الديمقراطي إنما يكون بين الأفكار لا بين العواطف والمصالح التي تكرر النزعة الفردية والأنانية والإقصاء. كان على الخطاب الثقافي – السياسي أن يبرز كذلك بشكل واضح حقيقة كبيرة هي أن سر تماسك المجتمع الجزائري على مر العصور، وهو المعروف بتنوع نسيجه الثقافي والاجتماعي يكمن في تمسكه الشديد بمرجعياته الدينية التي تبناها منذ أن أثار الإسلام ربوع الجزائر بنور هدايته، وتشرب أهلها تعاليمه السمحة، فتوحدت القلوب بالعقيدة وتوحدت لغة العالم والحضارة بلغة القرآن وتوحدت منظومة القيم الخلقية بالهدى النبوي الشريف، فنعمت الجزائر بوحدة مقدسة جامعة لم تشهد معها – خلال تاريخها الطويل – أي لون من ألوان الصراع الطائفي أو التلاحن العرقي أو التعصب المذهبي ناهيك من التطرف الديني والإكراه والعنف.

إن ما نشهده اليوم في العمل الحزبي لم يرقى إلى مستوى المطلوب التي أنشئت من أجله، وهو تشكيل الوعي السياسي الفعال في أوساط الجماهير، ولهذا تطرقت إلى تجربة الأمير عبد القادر ومقارنتها بالتجربة الحزبية الحديثة والتي تخاطب الأحزاب السياسية عامة والأحزاب الإسلامية خاصة والتي ترفع اليوم شعار الدعوة لبناء الدولة الإسلامية وتدعوهم إلى العودة لهذا النموذج الأصيل النقي الذي أسست له دولة الأمير عبد القادر، وهو الذي كان على إطلاع بنظم الحكم في زمنه سواء في أوروبا أو في العالم الإسلامي، وقد زار المشرق مرتين والتقى بمحمد علي فلم يخلد إلى التقليد واستنساخ تجارب الغير كما تفعل اليوم الأحزاب الإسلامية – حركة مجتمع السلم- بل عاد ما يعلم عن الدولة الإسلامية الراشدة فاستلهم منها برنامجا وسيرته دون الانطلاق في رؤية ماضوية أو الغلو في

1- محمد الطيبي، المرجع السابق، ص 178.

الدين، مع إظهار قدر عال من التسامح مع المخالف في الدين والثقافة بواته مكانة محمودة حتى عند الغلاة من النخبة الغربية من معاصريه.

رابعاً: محددات فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي

السؤال الحاد الذي نطرحه وينبغي أن يواجهه الباحثين والمتخصصين في علم الاجتماع السياسي وفي الأحزاب السياسية خاصة، يدور حول الأسباب التي أدت إلى تخلف نضج الظاهرة الحزبية في مجتمعنا على خلاف الأمر في المجتمع الغربي. ومحاولة للإجابة على ذلك نشير إلى أن ثمة تشويه أصاب العملية الديمقراطية عموماً وأن ثمة تشويه أصاب بنية السلطة ذاتها، من حيث تكوينها وأساليبها في العمل والأداء، كما أن ثمة تشويه أصاب بنية الأحزاب ذاتها كذلك. فأعجزها على تطوير ذاتها حتى ولو كانت قد زرعت في تربة غير مواتية، المفترض أن تكون هذه التكوينات المشوهة والمشاركة في العملية السياسية قد تعلمت من خلال المحاولة والخطأ، أو من خلال متابعة التفاعل السياسي للآخرين على الصعيد العالمي والإقليمي بما يساعدها على تصحيح سلوكها وأدائها السياسي. غير أن ذلك لم يحدث قد يرجع ذلك إلى عوامل عديدة بعضها يتعلق بالمجتمع وثقافته، بينما يرجع البعض الآخر إلى النظام السياسي على حين يرجع البعض الثالث إلى الأبنية الحزبية ذاتها، إضافة إلى إسناد البعض الرابع إلى الظروف العالمية المحيطة. وسوف نحاول أن نتطرق إلى كل هذه العوامل والأبعاد:

1- محددات فاعلية الأحزاب على خلفية الثقافة والمجتمع: أشرت فيما سبق إلى أن ثمة عوامل في المجتمع والثقافة قد تعوق الأداء الحزبي عن النحو الذي ينبغي أن يكون، بعض هذه العوامل قد يرجع إلى ثقافة المجتمع بينما قد يرجع البعض الآخر إلى العناصر المختلفة المشكلة لبنية المجتمع بالأساس، أو إلى حالة وفاعلية القوى والفئات الاجتماعية في إطاره وهو ما نعرض له في النقاط التالية:

أ- الثقافة التقليدية: تعتبر الثقافة التقليدية أحد المحددات الأساسية لتطور البنية الحزبية ومستوى فاعليتها، في هذا الإطار فإننا إذا نظرنا إلى الثقافة السياسية في الجزائر فسوف نجد أنها تعاني من عدة مثالب أساسية، ويعد ارتفاع مستوى الأمية في الوسط المجتمع الجزائري من العوامل التي أدت إلى تأخر الوعي السياسي وعدم إدراك أهمية التجربة الحزبية، الأمر الذي طور نظرة سلبية إلى الأحزاب باعتبارها ذات وظائف ثانوية من وجهة نظر الجماهير، بحيث أدى إلى عدم خلق دافع عند الجماهير للانتماء للأحزاب أو المشاركة في الفعاليات الحزبية، يضاف إلى ذلك أن هناك علاقة بين الأمية والاقتصار على الاهتمام بأحوال وقضايا المجتمع المحلي وبين ارتفاع مستوى التعليم وميل الفرد إلى متابعة الشأن العام، ومن ثم فإنه نظراً لارتفاع مستوى الأمية في المجتمع الجزائري بصفة عامة والأمية السياسية بصفة خاصة، فقد أدى ذلك إلى تراجع اهتمام الأفراد إلى حدود الشأن المحلي دون الشأن العام الذي هو مجال اهتمام الأحزاب بالأساس. وذلك يعني أن الانتخابات الحزبية قد أصبحت بسبب تخلف الوعي السياسي لعبة خارج مجال اهتمام الجماهير، هذه الحالة الثقافية لم تساعد على تطوير ثقافة السياسة وتدعيم تطور الظاهرة الحزبية بصفة عامة. برغم الروافد العديدة التي كان من الممكن أن تطور هذه الثقافة فمثلاً إذا نظرنا إلى الرافد التراثي سوف نجد أننا قد استعرنا منه كل المفاهيم الإسلامية المنصوص عليها في القرآن الكريم والروايات

الصحيحة مثل الشورى والحرية والكرامة والاستماع إلى رأي الآخر واحترامه، وأخذنا في نفس الوقت عن الثقافة الغربية الوافدة إلينا التأكيد على الحريات الخاصة والعامة، والتأكيد على الديمقراطية والتعددية ومنظومة القيم المجتمع المدني. غير أننا لم نستطع بسبب ارتفاع مستوى الأمية أن نستوعب هذه المنظومات الداعية إلى المشاركة في التنظيمات الديمقراطية لإحداث التحول الديمقراطي.¹ بالإضافة إلى ذلك فإن الأمية تعني التراجع والتفوق داخل منظمات المجتمع الطبيعي، حيث تغيب الثقافة المدنية التي تدعو إلى الاعتراف بالآخر، والتسامح معه، والبحث عن نقاط الالتقاء به، وذلك لأن الثقافة التقليدية لا تعرف ولا تعترف إلا بالآخر من داخل الجماعة الأثينية، بينما نجد لها تطور مشاعر إيجابية نحو الآخر من خارج الجماعة، الأمر الذي يعجزها عن التزايل مع هذا الآخر من خلال فعل مشترك داخل إطار التنظيمات الحزبية.

ب- مشكلة بناء المجتمع: تشكل العناصر المختلفة المشكلة لبناء المجتمع مجموعة من المحددات أو القيود التي تعوق نضج التجربة الحزبية، وتعد شريحة الشباب أول هذا العناصر البنائية، وقد اعتبرنا عنصرا بنائيا لإعتبارين، الأول أن الشباب يشكلون شريحة الأغلبية في البناء الديموغرافي في المجتمع، ومن ثم فإن سوء ممارستهم السياسية من خلال التنظيمات الحزبية، يعني سوء الأداء وسوء التحول الديمقراطي، والثاني أن الشباب يشكلون عنصر الدينامية السياسية والحركة في النسيج السياسي والاجتماعي للمجتمع.

و إذا كانت نسبة الشباب في المجتمع الجزائري تصل إلى الأكثر من نصف عدد السكان تقريبا، فإن هذه الشريحة الكبيرة لا تولد ضغوطا على الموارد الاقتصادية المحدودة فقط، ولكن على الموارد المعنوية والثقافية كذلك، وفيما يتعلق بالانتماء الحزبي للشباب فإننا نجد أنفسنا أمام شريحة كبيرة شابة تفتقر إلى أي نوع من التأطير الاجتماعي والتربية المدنية، بل الاندماج المجتمعي، ولا يحظون بأي رأسمال رمزي وثقافي ذي قيمة، وهم بعيدون كل البعد عن الحماس للقيم والمفاهيم والمبادئ والمعايير التي لا يزال يتمسك بها جيل الآباء، إنهم أغلبية كبيرة من فاقد الهوية الفعلية الذين لم تكتمل مواظنتهم، ولا يبدو في الأفق إمكانية ظروف محتملة لاكتمالها، ثم أنه ليس لديهم أي مفهوم أو وعي بطبيعة موقعهم ودورهم وحقوقهم وواجباتهم الاجتماعية والسياسية، أنهم بشكل عام غير مؤهلين ولا معدين ليكونوا أعضاء في مجتمع مدني، وأن يشاركوا فيه، وأن يتفاعلوا معه.² ومن الطبيعي أن يتحول هذا الكم الهائل من الجمهور المفقر للتأهيل الاجتماعي والتكوين السياسي والمدني – أي روح المواطنة- إلى مخزون واسع وهائل تنبثق عنه الحركات التي تستند إلى إحتياجات غريزية، ومطالب ملحة عند الشباب سواء كانت ذات طبيعة مادية أو معنوية، فهم لا ينتمون إلى أطر أو تنظيمات تدريبهم وترشدتهم إلى أساليب إنضاج تفكيرهم وترشيد قراراتهم على المدى المتوسط أو البعيد، ونتيجة لذلك فمن الطبيعي أن يصبحوا ضحايا سهولة لثقافة الاستهلاك التي تتسع مساحتها وتعمق بسبب تكنولوجيا الإعلام المتطورة. بالإضافة إلى ذلك فإنهم قد يصبحون ضحايا سهولة للنخبة الحاكمة التي تستغل عطشهم لتحقيق الذات من أجل تجنيدهم في أجهزتها ومؤسساتها وتحويلهم إلى قاعدة يسهل التلاعب بها واستخدامها أداة للحكم الشمولي والسيطرة. كما قد يصبحون أيضا ضحايا سهولة لحركات التطرف

1- علي ليلة، المرجع سابق، ص 32.

2- برهان غليون، معوقات الديمقراطية في العالم العربي، المرجع السابق، ص 16.

والتنمرد التي تعدهم بخلص قريب من آفة الشعور بالفراغ المادي والروحي، بل بانعدام الوجود والحق في حياة فردية واجتماعية طبيعية. و من الواضح أن الكتلة الكثيفة من الشباب المفرغين من الاهتمام بأي قضية والمدفوعين نحو صراع مرير من أجل البقاء من دون أي رعاية فعلية أو شبكات أمان، مثل هؤلاء الشباب لا يمكن أن تشغلهم أية قضية عامة ولا أن يستنبطوا أي مفهوم الشأن العام. بالإضافة إلى ذلك فإن النظم التسلطية تعمل وقد نجحت بسهولة – بحكم ظروف وجودهم- في إخضاعهم لمنطق المنافسة والتنافس لتحقيق مكاسب فردية، ومن ثم فهي تقضي لديهم على أي بذرة لتكون إرادة تعاون وتضامن جماعية، إنها تطلق في صفوفهم ديناميكية الصراع والاقتتال على امتيازات محدودة، وتجبرهم على المزايدة في التنازلات والاستلزام والانتهازية فيما بينهم للوصول إلى أغراضهم. غير أنه حينما ينجح بعضهم في ذلك، فإنه لا يصل إلى تحقيق ذاته إلا منزوع الكرامة وفاقد الشخصية والاعتبار، مما يحوله بسهولة إلى آلية طيعة في يد السلطة وأجهزة الأمن التي تستخدمه في التجسس على أترابه والصعود إلى جماجمهم. ومن هؤلاء تولد النخب الجديدة التي تحمل راية النظام وتقود عملية استمراره.¹ على هذا النحو يعيش الشباب في مجتمعنا في مأزق أو في حالة أزمة، فهم من ناحية لديهم احتياجات بمساحات واسعة تحتاج لإشباع مقبول اجتماعيا، غير أن هذا النمط من الإشباع غائب ويحتاج إلى انتظار طويل وربما هو غير قادم . وهم نتيجة لذلك مدفوعين للبحث عن إشباع حاجاتهم المباشرة والفطرية على مستوى غريزي فقط، بعيدا عن أي معايير اجتماعية أو سياسية أو أخلاقية، ثم أنهم بالإضافة إلى ذلك قد أصبح من الصعب بحكم ظروف عالمية وقومية جديدة عليهم الانسجام مع الهياكل والبنى التقليدية الأسرية والعائلية والطائفية الموروثة وتحقيق ذواتهم عبرها.

كذلك فهم غير مؤهلين للانخراط في أحزاب مقاومة ديمقراطية ذات نفس طويل وممارسة تستند إلى منظومة من المبادئ الواضحة والمحددة.² على هذا النحو يصبح هذا الوجود الشبابي الرث عبئا على الحياة الحزبية، وأيضا على حياة المجتمع، لقد كان بإمكان هذه الشريحة أن تشكل دماء جديدة تضخ في عروق الحياة الحزبية، فتنشر فيها الدينامية والنشاط، ومن ثم تجعل أداؤها أكثر قدرة وفاعلية. لقد كان بإمكان هذه الشريحة أن تنشر الحيوية من خلال انتظامها في بنى حزبية سليمة وسوية في عملية التحول الديمقراطي فتدفعه إلى تحقيق هدفه بمستويات إنجاز عالية بأقل هدر أو فاقد إنساني. غير أن ذلك لم يحدث ربما لوعي السلطة أو فسادها، أو عجزها أو قصر نظرها، وربما لأن الأبنية الحزبية هشة بلا حيوية، ولا طاقة ولا حتى جذور جماهيرية. على هذا النحو فبدلا من أن يصبح الشباب طاقة تشيع الحيوية والقدرة في الحياة السياسية والحياة الحزبية، أصبحت قيادا عليها وعلى محددات حركتها.

ج- أثر القوى الاجتماعية في الحياة الحزبية: لقد تحدثنا عن الشباب باعتبارهم قد تحولوا إلى قيد على الحياة السياسية والحزبية، وهو نفس الأمر يمكن نستنتجه من القوى الاجتماعية والتي لعبت دورا سلبيا بالنسبة للحياة السياسية أو الحزبية على السواء . وهنا يمكن إبراز هذه القوى في النقاط التالية:

تكمّن القوى الاجتماعية الأولى في الطبقة العليا، لقد سعت هذه القوى إلى السيطرة على الحياة السياسية، ومن باب أولى على الحياة الحزبية، من خلال قوى رأس المال الذي تمتلكه، حيث بدأ رأس المال يلعب دورا بارزا في العملية

1- برهان غليون، المرجع السابق، ص 18.

2- علي ليلة، تأثير التحولات الاجتماعية الاقتصادية على بناء المجتمع المصري، جامعة عين الشمس، 2002، ص 212.

الانتخابية فإذا اتخذنا كل الاستحقاقات الانتخابية الماضية اعتمدت على المال على نطاق واسع للتأثير على العملية الانتخابية، من خلال عدة مسالك منها قيام بعض المترشحين من أصحاب المال والمقاولين بتقديم رشاي الانتخابية لأبناء دوائرهم، وذلك من خلال تقديم تبرعات مالية أو إنشاء بعض المرافق والخدمات التي تفيد هذه الدوائر والإنفاق بسخاء على الدعاية الانتخابية مع توظيف الأساليب والأجهزة الحديثة في هذا المجال، وهو ما يسهم في التحليل الأخير في مزيد من توتر العلاقة بين الدولة والقوى المعارضة، كما يتضمنه اللجوء إلى المال بكثافة من تأثير محتمل على إرادة الناخبين لشراء أصواتهم. فإذا أخذنا في الاعتبار أن كثير من المرشحين الأثرياء ينتمون في الغالب إلى فئة رجال الأعمال، مع ما تنسم به من ارتباط وثيق بأجهزة الدولة في ظل انتهاز سياسة التحول إلى القطاع الخاص، فإن استخدام المال يصبح دافعا لتوتر العلاقة بين الدولة وقوى المعارضة، حيث تنهم هذه الأخيرة الأولى ليس فقط بممارسة العنف المادي والقانوني إزاءها، بل تستخدم أعوانها من ذوي الثراء لحيازة الفوز لمرشحيها ووأد آمال المعارضة في الوصول إلى السلطة، ذلك أن اللجوء إلى العنف واستخدام المال يشير إلى قصور في أداء الأحزاب جميعا لوظائفها، كما يقتل مبدأ مهما يتمثل في الانتقال السلمي للسلطة مما يسهم في توتر العلاقة بين الدولة والأحزاب.¹ ومن الطبيعي أن تشكل الطبقة العليا، بما تتضمنه من رجال الأعمال، على هذا النحو معوقا أو قيذا على تطور الحياة الحزبية السوية ومحددا لطبيعتها التي هي عليها الآن.

و تشكل الطبقة الوسطى القوة الاجتماعية الثانية التي أصبحت بطبيعة وجودها قيد على تطور الحياة الحزبية السوية، وذلك يرجع إلى أن هذه الطبقة هي التي تضم النسبة الكبيرة من الشرائح المتعلمة في المجتمع، مؤشر ذلك أن نحو 85% من طلاب الجامعة هم من أبناء الطبقة الوسطى، ونظرا لارتفاع مستوى التعليم في نطاق هذه الطبقة فإننا نتوقع أن تكون هي الأكثر وعيا بالتوجهات العلمية السياسية. وأكثر قدرة على المشاركة فيها سواء من داخل التنظيمات السياسية أو من خارجها، لقد كانت هذه الطبقة على المستوى العالمي والعربي هي التي لعبت دورا أساسيا في نشأة الأحزاب في سياق المأزق أو الأزمة لكي تؤدي دورا محددا، وحينما دب الفساد في بعض الأبنية الحزبية في الجزائر كانت هي ذاتها الطبقة التي لعبت دورا أساسيا في تعطيل هذه الأحزاب عن العمل، غير أن الطبقة الوسطى كقوة اجتماعية قد أصابها الوهن بسبب السياق المحيط الغير المواتي، والذي أصبح مشروعه الاجتماعي مضاد لها لكونه يدفع باتجاه الليبرالية التي تؤكد على القطاع الخاص ومصالح الطبقة العليا ورجال الأعمال المتحالفين مع الدولة، ذلك بالإضافة إلى التكتلات والمصاعب الاقتصادية والاجتماعية، التي ظهرت بسبب الحرمان التي فرض على الطبقة الوسطى فأثقلت كاهلها، بحيث تحولت هذه الصعوبات إلى ضغوط قامت بتفتيت بنية الطبقة الوسطى، و نتيجة لذلك قفز بعضها وهو قطاع الكبير بسرعة في قطار الحزب الحاكم في فترات محدودة (التحالف الرئاسي) لعله أن يحصل على بعض الفتات، بينما رأى البعض الآخر أن قوة النظام تعبر منتهى قوتها عن منتهى ضعفه ومن ثم أثرت على تراجع والعزلة التي تدعمت بالظروف الاقتصادية المرهقة. ونفس الشيء نلاحظه على تراجع الأحزاب السياسية في تبني هذه القوى، حيث إذا أخذنا مقياس نتائج الانتخابات المختلفة التي عرفتها

1 - حسن السلامة، المرجع السابق، ص 148.

الجزائر بعد الإعلان عن التعددية – انتخابات 1990 المحلية والتشريعية في دورها الأول 1991 وحتى تلك التي تمت بعد العودة للمسار الانتخابي في 1997- فإننا سنكتشف بسهولة، أن الأحزاب التي كونت ضمن الفضاء الإعلامي السياسي الجزائري ما يسمى بالتيار الديمقراطي، لم تتمكن حتى الآن من أن تصبح قوة سياسية وانتخابية فعلية لها وزنها في المجتمع الجزائري، باستثناء حالة منطقة القبائل التي سيطرت فيها أحزاب أمازيغية معروفة – التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية – بتبنيها لمطالب أبناء المنطقة القديمة والمرتبطة بالقضايا اللغة والثقافة . هذا الطابع الجهوي المحدود الذي يجعل هذه التنظيمات تبدو كأنها ممثلة كمجتمع كلي بكل فئاته رغم جهويته والدور الخاص الذي تلعبه الفئات المثقفة ضمن عملية التأطير الحزبي والجهوي¹، ومن خلال هذا رأت هذه الطبقة أن الأحزاب ضعيفة ولم تستطيع أن تفعل شيئا خاصة أن هذه الأحزاب لم تسعى إليها، أي إلى جماهير الطبقة الوسطى لتنظيمها وتنظافرها معها، حتى تشكل قوتها في مواجهة معارضة النظام السياسي، حقيقة أن بعضا محدودا من أبنائها التحقوا بأحزاب المعارضة، تحت أمل أن يؤثر في مجريات الحياة السياسية، غير أن ذلك لم يحدث وظلت أحزاب المعارضة نخبوية، محدودة ومعاصرة وغير مؤثرة.

بالإضافة إلى ذلك ثمة قوة رابعة يمكن أن نسميها بالقوى "الفاعلة" بداية لا يمكن نسبة هذه القوة إلى طبقة اجتماعية ولا إلى سياق اجتماعي بعينه، بل هي قوى تقطع طبقات المجتمع وسياقاته رأسيا وأفقيا لتجمع أعضائها من كل الاتجاهات والمصادر، هي قوى في غالبيتها نالت حظا من التعليم، لديها حس وطني عميق ومتطور، ثم أن لديها وعي بأهمية المشاركة حفاظا على المجتمع كوطن. ويمكن تسمية هذه القوة بقوى الديمقراطية لكونها قوى متناثرة، لم تتجمع بعد. هذه القوة مازالت من ناحية محدودة وهشة ولا يمكن المراهنة عليها في عملية التغيير السياسي والتحول الاجتماعي، و تتجلى هذه الهشاشة في أنها لم تتبلور على هيئة تنظيمات حزبية أو لم تلتحق بتنظيمات حزبية حتى تستطيع أعمال طاقتها من خلالها، بالإضافة إلى مساعدتها في التجذر الجماهيري.² بالإضافة إلى ذلك فإن فاعلية هذه القوى محدودة، فهي لهشاشتها لا تستطيع فرض التغيير، ولكن قصارى جهدها أن تستفيد من بعض الانفراجات التي قد تضطر إليها النظم السياسية الحاكمة، فهي قوى لا تزال متلقية لمساحات الحرية التي يتيحها النظام السياسي، غير أن وجودها يعد شرطا أساسيا لتحويل أزمة النظام التسلطي إلى مدخل لعملية تحول ديمقراطي، ويشير تأمل الأوضاع العربية خلال العقود الأخيرة إلى أنه على الرغم من وجود قوى اجتماعية على استعداد للوقوف مع حركة التحولات الديمقراطية، إلا أنه من الصعب المراهنة عليها لإنجاز عمليتين رئيسيتين ترتبطان بالإصلاح السياسي، الأولى تتمثل في العمل على تفكيك الأنظمة التسلطية، والثانية هي إنجاز التحول الديمقراطي المترتب على ذلك وهو التحول الذي يحتاج لنجاحه توافر أربعة شروط أساسية، ويتمثل الشرط الأول في أهمية ممارسة السلطة العمومية من قبل ممثلين منتخبين في انتخابات حرة وعامة، أي الاعتراف بالسيادة الشعبية، ويتحدد الشرط الثاني بتكريس دولة القانون التي تضمن احترام القانون الطبيعي وتطبيقه بالتساوي على

1- ناصر جاي، الجزائر : الدولة والنخب، دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، الجزائر، الجزائر، منشورات الشهاب، 2008، ص 35.

* التحاق عدد كبير من هذه الفئة بالتجمع الوطني الديمقراطي الذي تأسس سنة 1997.

2- برهان غليون، معوقات الديمقراطية في العالم العربي، المرجع السابق، ص 31.

جميع أفراد المجتمع. ويتصل الشرط الثالث بتأمين العدالة الاجتماعية من خلال نظام للتكامل والتصحيح يضمن تجنب تهميش الأغلبية الاجتماعية ثقافيا وسياسيا، بينما يؤكد الشرط الرابع والأخير على ضمان الحريات الفكرية والسياسية والتنظيمية وكذلك الإدارة المسؤولة ذات الكفاءة.¹

د- دور جماعات المجتمع الطبيعي وتأثيره على الأحزاب السياسية: تلعب جماعات المجتمع الطبيعي دورها باعتبارها محددات أو قيود على الممارسة الحزبية في تشكيل الوعي السياسي في أوساط الجماهير الشعبية، وهي الجماعات الدينية والقبلية أو العائلية ثم الجماعة السلالية والعرقية، وإذا كانت جماعات المجتمع الطبيعي تشكل الجماعات المرجعية التاريخية لانتماء البشر في المجتمع، فإن قوتها تفوق أحيانا تطور حقوق الظاهرة الحزبية، التي هي من طبيعة وخصائص المجتمع المدني بالأساس. ونحن إذا نظرنا إلى المجتمع الجزائري فسوف نجد أمام احتمالية لفاعلية عصبية المجتمع الطبيعي في مواجهة الظاهرة الحزبية، في الحالة الأولى يصبح الحزب تعبيرا عن عصبية الجماعة، بحيث يتم توظيف مؤسسات المجتمع المدني لصالح ترسيخ مؤسسات وعصبية المجتمع الطبيعي وهي حركة مضادة للتطور التاريخي العام، مثال ما تسعى إليه الجماعات العرقية البربرية ذو الثقافة الأمازيغية في الجزائر²، وكذلك بعض الأحزاب الإسلامية التي تسعى إلى تشكيل وعي سياسي على أساس ديني. وفي الحالة الثانية أن يتم توظيف العصبية لصالح دعم حزب من الأحزاب، حيث يلجأ مرشحو الأحزاب إلى رؤساء العائلات للاتفاق معهم على تأييدهم، ومن ثم يضمن دعم الجماعة في جملتها له من خلال الاتفاق مع شخص واحد هو زعيمها، وعلى هذا النحو نجد أن المرشح الحزبي يخترق أبرز قيم المجتمع المدني والمواطنة، حيث إهمال شأن الفرد لصالح الجماعة، بالإضافة إلى ذلك فقد يستعين المرشحون بالعصبية لفرض انتصاراتهم في المعارك الانتخابية والحزبية. في هذا الإطار تؤكد إحدى الدراسات أنه فيما يتصل ب بروز العصبية وشيوع العنف المتبادل بين المرشحين، يمكن القول بأن العنف الانتخابي شكل أسلوب للتعامل بين مرشحي الأحزاب المختلفة وشكل العديد من الدوائر، وهذا من خلال ما شهدناه في مختلف الانتخابات السابقة. ومن الطبيعي أن تصب أحداث العنف جميعا في اتجاه مزيد من التوتر في العلاقة بين الدولة والأحزاب "المعارضة"، وتكشف عن مدى هشاشة المؤسسة الحزبية -الحكم والمعارض- على حد سواء، فالمرشحون احتموا بالعائلة وهي التنظيم الاجتماعي الأول بوصفه الداعم لهم أمام منافسيهم دون إبطاء أهمية تذكر للحزب الذي رشحهم. ولعل ما ساعد على لجوء المرشحين لعصبية العائلة كثرة الانشقاقات الحزبية، وعدم وجود قواعد جماهيرية للعديد من الأحزاب التي يفترض أن تمارس مهمتها في تعبئة المصالح والتعبير عنها وهو ما لم يتحقق واقعا.³

2- النظام السياسي كأحد محددات الفاعلية الحزبية: يبدو النظام السياسي كالباقى الأنظمة السياسية العربية بطبيعته المضاد للتطور ومضاد للديمقراطية، ومن الطبيعي أن يكون مضاد للممارسة الحزبية الفعالة، وذلك يرجع على ما أشرت إلى اعتبارات كثيرة، حيث يتمثل أول هذه الاعتبارات في أن المجتمع الجزائري يعاني من مظاهر الفقر

1- برهان غليون، المرجع السابق، ص 34.

2- أحمد بن نعمان، فرنسا والأطروحة البربرية، الخلفيات، الأهداف، الوسائل، البدائل، الجزائر، دار الأمة، 2011، ص 241.

3- حسن السلامة، العلاقة بين الدولة والمجتمع، المرجع السابق، ص 148.

والتي تشير التقارير والدراسات إلى انتشار الفقر في المجتمع الجزائري وبتزايد بطريقة مخيفة ومطرودة تهدد مستقبل البلد، فعن الأستاذ إسماعيل قيرة "يشير تقرير الديوان الوطني إلى أن ثلث العائلات الجزائرية فقيرة، 45٪ من الأجراء يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر، و 50٪ من العمال الفلاحين أرباب أسر فقيرة، و 10٪ من أرباب العائلات بطالين، و 66٪ من أرباب العائلات لا يقرأون ولا يكتبون، و 30٪ منهم لا يزيد دخلهم الشهري عن 06 آلاف دينار، و 1.6 مليون مواطن نزحوا من الأرياف إلى المدن بسبب الأزمة الاقتصادية وتردي الأوضاع الأمنية"¹. بالإضافة إلى طبيعة المواطن الجزائري الذي يعيش ضمن نسق قيمي بينيه ويجيد تشكيله وتكييفه بسلوكات وممارسات وأفكار سجنته في منطق "حالة الانتظار الدائمة"، فهو فرد يتوقع من يفكر في مكانه، و يأخذ المبادرة بدلا عنه، ويرى في الإبداع مضيعة للوقت، بحيث أصبحت روح الإتكالية والإنهزامية والقدرية السمات الرئيسية للشخصية الأساسية للفرد الجزائري². و من ثم فهو مجتمع منهك تطحنه الهموم والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يجعل التفكير في السياسة بالنسبة له ترفا لا يقدر عليه، ثم أن هذا المجتمع يعاني من ارتفاع نسبة الأمية لديه، وارتفاع مستوى الأمية من شأنه أن يؤخر نضج الوعي السياسي الذي لا يمكنه من أن يحدد مصادر متعابه. يضاف إلى ذلك أن المجتمع الجزائري يعاني من مشكلات عديدة كالبطالة وانخفاض مستوى المعيشة، والفساد وعدم الحصول على الخدمات الأساسية والصحة والتعليم، وهو ما يعني أن تكالب الهموم والمشاكل من شأنه أن يفرض ضغوطا كثيرة على شرائح واسعة من المجتمع، بحيث لا تتيح لها الظروف المتردية القدرة على تصور الفكاك من أوضاعها المتردية، والارتقاء إلى أوضاع أفضل، بحيث ينقلها ذلك الإدراك إلى وضعية الشعور بالحرمان النسبي المفجر لطاقة التمرد والرفض.³ على هذا النحو وبآلية الهموم والمشكلات استطاع النظام السياسي الجزائري تحييد واستبعاد المجتمع من العملية الحزبية الفاعلة، الديمقراطية، حتى لا تشكل ضغوطا عليه، حيث يتألم المجتمع بمتطلبات حياته اليومية دون أن يجد الوقت ولا الطاقة للمشاركة في السياسة، ذلك يحدث بمنطق أبوي حيث يستبعد الأب في العائلة بعض الصغار عن مجلس العائلة إن أراد ذلك. و في مواجهة الأحزاب السياسية يعمل النظام بمنطق أبوي وتسلطي كذلك، حيث يسعى إلى استبعادها من المشاركة في العملية السياسية، أو من عملية التحول الديمقراطي، وفي هذا الإطار يمتلك النظام السياسي آليات كثيرة لتحقيق ذلك، وتتمثل الآلية الأولى في فرض ترتيب أولويات القضايا التي تستحق المواجهة، كآلية من آليات تأخير التحول الديمقراطي، كأن يفرض النظام السياسي تأجيل الحديث عن إطلاق تجربة حزبية فعالة، إلا بعد تطبيق بعض المشاريع المبرمجة.⁴ و تشير الآلية الثانية إلى قيام النظام السياسي بتحديد نطاق أو مجال حركة الأحزاب السياسية، استنادا إلى مصالحها ووجهة نظرها، فهي تحدد المرجعية التي تستلهمها الأحزاب في حركتها، مثال على ذلك أننا نجد أن النظام السياسي الجزائري حدد نطاق حركة الأحزاب من خلال المادة 42 من دستور 1996، حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف

1- إسماعيل قيرة، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟ الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ص 13.

2- الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مجلة شهرية، العدد الصفح -جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008.

3- برهان غليون، معوقات الديمقراطية في العالم العربي، المرجع السابق، ص 14.

4- سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي، بيروت، دار الساقي، 2009، ص 47.

به ومضمون، وفي ظل هذا احترام هذا الدستور، لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي، ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبنية في الفقرة السابقة، ومؤدى ذلك أن السلطة التنفيذية أصبح لها سلطة الحجز على حق صاحب الرأي في أن يشارك سياسياً، فالمحظورات كانت تطول حزب حركة مجتمع السلم و حزب جبهة القوى الاشتراكية وغيرها من الأحزاب السياسية. كما أظهرت بوضوح أن النظام السياسي يضع حدوداً واضحة للعمل الحزبي من أهمها أنها لا تقبل إلا أن يكون الفاعل الوحيد خاصة في مجال سياسة الخارجية وأنه لا يقبل خلافاً أو معارضة كما تحدده من أهداف أو يتخذ من قرارات في هذا المجال¹. وتتمثل الآلية الثالثة في العصا والجزرة التي يمتلكها النظام السياسي، وبواسطتها يستطيع تشويه الأداء الحزبي، في هذا الإطار تشكل الإعانة التي يقدمها النظام السياسي للأحزاب بمثابة الجزرة في يد هذا النظام، حيث يحظر القانون على الأحزاب السياسية ممارسة أنشطة اقتصادية أو تجارية إلا في مجال الطباعة والنشر، رغم محدودية العائد المالي لهذه الأنشطة، خاصة في ضوء ارتفاع تكلفة الطباعة والنشر وضعف معدلات التوزيع للصحف الحزبية إن وجدت، مما يؤثر على النشاط الحزبي في جانبيين في إطار الجانب الأول يؤثر على قدرته على الاستقلال النسبي واتخاذ مواقف مضادة لسياسة الحكومة التي تمنحه التمويل، والثاني أن ذلك يؤثر سلباً على قدرة الحزب على توسيع قواعده الجماهيرية بإنشاء مقار حزبية أو عقد ندوات أو مؤتمرات لاجتذاب أعضاء جدد. وتمثل "عصا" النظام القوية في منع الأحزاب من عقد المؤتمرات أو الندوات التي قد تكون مضامينها نافذة لسياساته، أو الانتهاك المفاجئ لمقار بعض الأحزاب. أو القبض على بعض قيادة الأحزاب بتهم واهية أو باطلة وملفقة في أحيان كثيرة لتخويف التنظيمات الحزبية حتى لا تفكر في التطاول على النظام السياسي. وبسبب هذه الآليات السابقة ظل النظام السياسي على حاله شمولي في تصوره، وأبوي في نظامه في مواجهة أحزاب سياسية ضعيفة وهشة وبلا جذور. أحزاب غير قادرة على معارضة هذا النظام السياسي، وفي ذات الوقت غير قادرة على التجذر في نطاق الجماهير من أجل نشر الثقافة السياسية، وبالتالي تشكيل الوعي السياسي في أوساط الجماهير. و نتيجة لذلك نجد أن برغم من وجود أبنية حزبية في المجتمع، فإن القرار الاجتماعي والاقتصادي ظل في يد النظام السياسي الأبوي وبصورة مطلقة.

3- الأبنية الحزبية ذاتها كمحدد للفاعلية والأداء الحزبي: المؤكد أن التنظيمات الحزبية في مجتمعنا تعاني من جوانب قصور عديدة يمكن بلورتها من خلال أربعة أبعاد أساسية، ويتعلق البعد الأول بنشأتها وعلاقتها بالمجتمع، والثاني من حيث علاقتها بالدولة والنظام السياسي، والثالث من حيث بنائها التنظيمي ويتصل البعد الرابع بطبيعة أدائها. و فيما يتعلق بنشأتها وعلاقتها بالمجتمع، أشرنا فيما سبق إلى أن غالبية الأحزاب نشأت فيما يمكن أن يسمى بسياق الأزمة، إضافة إلى حدوث تدهور وتآكل في رأسمال خبرتها تارة بسبب فسادها، وتارة أخرى لتغير بنية الظاهرة الحزبية بتغير طبيعة وتوجهات تجربة التحديث في المجتمع، بل إننا نجد أن الظاهرة الأكثر بروزاً في هذا الصدد تتمثل في أن الأحزاب السياسية لم تنشأ ضمن حالة التطور الاجتماعي التي يمر بها المجتمع، ولكنها فرضت

1- عاطف الغمري، الإصلاح السياسي من أين يبدأ؟، الطبعة الأولى، القاهرة، شركة نخضة مصر للطباعة 2008، ص 185.

بأيديولوجيتها على المجتمع من خارجه، وهو ما يعني أن المجتمع لا يشكل التربة المواتية لهذه الظاهرة الحزبية، ولا جذور هذه الظاهرة نبتت في أحشائه¹. وقد كان من نتائج ذلك بروز ثلاثة ظواهر، الظاهرة الأولى أن هذه الأحزاب ظلت في غالب الأحيان نخبوية غير قادرة على استنفار عواطف واهتمام الجماهير لتقف وراءها تدعمها وتشكل درعا لها، ومن ثم بقيت هشة وضعيفة طيلة الوقت، بينما تتمثل الظاهرة الثانية في جمود التنظيمات الحزبية بحيث نجد أن الواقع الاجتماعي بجماهيره تقدم على قدرة الأحزاب، مثال على ذلك حدثت عدة تعديلات دستورية، وآفات اجتماعية واقتصادية، ولم تبذل الأحزاب السياسية الجهد الكافي في هذا الاتجاه، وهو ما يعني أن الحركة الجماهيرية تجاوزت في أحيان كثيرة قدرة الأحزاب على العمل والفاعلية.

أما بالنسبة للبعد الثاني والذي يتصل بعلاقات التنظيمات الحزبية بالسلطة، فنجد أن لها الطابع الأبوي بصورة دائمة، وتتجلى هذه الأبوية في أننا إذا نظرنا إلى التجربة الجزائرية، لوجدنا أن الأحزاب قد نشأت بقرارات من السلطة التنفيذية بالأساس، وهذا يعني وضع قواعد محددة للممارسة الحزبية، وأولى أمر البت في إنشاء الأحزاب إلى لجنة شؤون الأحزاب، الأمر الذي يعني أن السلطة الأبوية هي التي لعبت الدور المحوري في نشأة الأحزاب، وقد ظلت هذه الأبوية مستمرة تراقب هذه الأحزاب وتقرض العقاب عليها إذا هي حاولت الخروج على ما هو مرسوم لها. ويتصل البعد الثالث بقصور التنظيمات الحزبية في مجتمعنا بجوانب الخلل في أبنيتها التنظيمية وفي هذا الصدد نلاحظ جوانب قصور عديدة، ويتمثل الجانب الأول للقصور التنظيمي في نخبوية الأحزاب، وعدم قدرتها على تجنيد الجماهير للانضمام إليها، ويبدو أن هذين المظهرين وجهين لخطأ واحد، وإذا كانت الأحزاب قد أنشأتها نخبة حضرية، ولها مستوياتها التعليمية كما أن لها وعيها وتوجهاتها الإيديولوجية، فإن هذه النخبة قد أصابها فيروس "الأبوية" التي أصابت النظام السياسي نفسه، فغالبية زعماء الأحزاب منذ تأسيس الأحزاب وحتى الآن لم يتغيروا، ومع ذلك فهم مطالبون بالتغيير وإذا كان عالم الاجتماع "فلوريدو بارتينو" قد أكد على أن النخبة تضعف رواسبها بعد فترة من الزمن ومن ثم تفقد كارزمية ونخبويتها². وإنما لكي تبقى على الطاقة الكارزمية في البنية الحزبية، وحتى لا تتآكل نخبوية النخبة، فإنها من الضروري أن تعمل على تجديد دماء النخبة. إما من بين أعضاء النظام الحزبي ذاته أو من خلال الجماهير، وهو ما يعني أن هذا التغيير أو التجديد من شأنه أن يساعد على الحفاظ على "رواسب" وكارزمية النخبة القوية. ذلك لم يحدث في تنظيماتنا الحزبية، الزعامات كما هي على رأس أحزابها، والنخبة المسيرة لشؤون الحزب كما هي أيضا لم تتغير، الأمر الذي أصابها بحالة من الترهل والضعف وجمود التفكير، وهو ما يؤدي في كل الأحوال إلى هشاشة هذه التنظيمات. ويتصل البعد الرابع بطبيعة وجهود الأحزاب سواء على ساحة الجماهير أو في إطار تطوير السياسات والبرامج التي تجسد التوجه الإيديولوجي لكل حزب من الأحزاب، ويتضح القصور في هذا الصدد في جهود اتصال الحزب بالجماهير، أولا لتطوير وعيها السياسي وثانيا بتيسير التحاقها بعضوية الحزب، ما نلاحظه واقعا أن ثمة مقار حزبية محدودة الفاعلية والقيمة للأحزاب في بعض المحافظات، تتلقى طلبات العضوية وتتخذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد. و يتمثل وجه القصور في وجوب أن تسعى

1- غازي الصوري، التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني والأزمة الاجتماعية في بلدان العالم العربي وآفاق المستقبل، المواطن، جانفي، 2003، ص 12.

2- عبد الإله بلقزيز، السلطة والمعارضة، المجال السياسي العربي المعاصر، المغرب المركز الثقافي العربي، 2007، ص 68.

الأحزاب بميزانياتها المحدودة المحلية لأن لتقلص مساحة الأمية وسوف تعني بتعظيم مساحة وعمق وعي المواطن بما يجري حوله، بالإضافة إلى ذلك فبإمكان الأحزاب أن تفتح بعض المراكز التأهيلية لشرح توجهاتها الإيديولوجية وبرامجها، حتى يستوعبها الجمهور من ناحية وخاصة الشباب، ويمكن لها أن تستفيد من طاقات شبابها المتعلم في محو أمية الجمهور من ناحية وتوعيتهم من ناحية ثانية، فذلك من شأنه أن يعمق الانتماء الحزبي لشباب الأحزاب من ناحية ثالثة، إلا جانب ذلك فإن بإمكان الأحزاب أن تسعى إلى تمكين جماهيرها اقتصاديا، إما منفردة أو من خلال التعاون مع الأحزاب الأخرى. عن طريق تطوير بعض المشاريع الصغيرة التي يعمل بها عاطلين، ويمكن للأحزاب في هذا الصدد أن تستعين ببعض الإمكانيات وزارات الدولة. و من العناصر التي يمكن أن تعتمد عليها هذه الأحزاب:

أ- الثقافة والتثقيف الحزبي - التعبئة: وذلك بالتجديد الثقافي من طرف مثقفي الحزب حتى يتم تجديد الشباب الفكري للحزب واستخدام أدوات التثقيف الحزبي وهو ما أثبتت قلة من الأحزاب قدرتها على الاحتفاء به مثل:

- التعامل مع الحاسوب والانترنت: حتى الآن ما تزال نسبة تتجاوز 50٪ من الأحزاب لا تملك بريدا إلكترونيا، ناهيك بموقع على الشبكة (وفق إحصاءات الأمانة العامة لمؤتمر الأحزاب العربية) والمفارقة أن عشرات أو آلاف الأعضاء بحسب حجم الحزب يملكون ذلك.

- الصحف والدوريات: نسبة قليلة جدا التي تصدر دورية أو مجلة من الأحزاب ومعظم هذه الدوريات لا توزع في السوق، بل إنها لا تصل إلى كل أعضاء الحزب ناهيك على غالبية الجماهير.

- مراكز للدراسات: لا تتوفر على مراكز دراسات، ولو متواضعة الإمكانيات لدى معظم الأحزاب الجزائرية مما يعوق القدرة على صياغة برامج أو اقتراح معالجات علمية للقضايا، أو اتخاذ مواقف نقدية من مشاريع القوانين والبرامج الحكومية أو برامج الأحزاب المنافسة أو المعارضة... الخ، ناهيك بالإسهام في تثقيف أعضاء الحزب. وبالإيجاز فإن الوهن الثقافي يؤدي إلى وهن تعبوي حتما، وهذا بدوره يؤدي إلى هشاشة في البني التنظيمية، ويجعلها تستند في قوتها إلى كاريزما القائد أو سمو الفكرة العامة للحزب، أو ما تقدمه السلطة للعضو من خدمات، وهي عوامل متغيرة ولا تكفي لصناعة حزب صلب العود والبنيان¹.

ب- الالتزام الحزبي: بمراجعة النظم الأساسية والداخلية، نجد أنها جميعا مستوفية للأسس التي تكفل أسباب الحياة الحزبية السليمة، وتضمن الالتزام والانضباط تحت طائلة الضوابط والروادع اللازمة غير أن مقارنة "النظري" ب "التطبيقي" تظهر خلاف وأن ما تدعو إليه الأحزاب سواء في السلطة أو في "المعارضة" من أجل تحقيقه وتناضل من أجله ليس متوافرا في مضمونه ومن أمثلة على ذلك:

- تداول على السلطة، سواء على مستوى الهرم القيادي (الرئيس، والأمين العام) أو القيادة التنفيذية (المكتب السياسي أو اللجنة التنفيذية أو نحوها) وهي لا تجري وفق ما يحدده القانون الداخلي، أو يعدل النظام ليتكيف مع

1- علي خليفة الكواري وآخرون، مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية، المرجع السابق، ص 396.

الأشخاص، أي أن العملية الانتخابية لا تتكيف مع النظام، وتلتزم به عند إعادة انتخاب القيادات، فكأنها تجديد تلقائي، وأحيانا تتحكم فيها الولاءات والجهوية والمناطقية..الخ.

- المرأة، في الأحزاب تدعو إلى الاهتمام بالمرأة، وتنادي بأخذها لمواقعها القيادية، لكن الحقيقة أن الأحزاب في الجزائر بصفة عامة هي أحزاب ذكورية سواء على مستوى القيادة أو القاعدة، كما أن نسبة الأحزاب التي تتبوأ النساء الموقع الرئيس أو الأمين العام فيها قليلة جدا.

- الديمقراطية داخل الأطر الحزبية بشكلها الليبرالي أو المركزي غير موجودة.

- الشفافية والنزاهة منعدمة.

- العلاقة الملتبسة مع السلطة، فمثلا هناك مرشحون لرئاسيات الجمهورية، ترشحهم أحزابهم، لكنهم يدعون إلى مرشح الحزب الحاكم، ويؤيدونه، لا مرشح حزبهم، وأحزاب تتعارض إيديولوجياتها وبرامجها مع إيديولوجيات وبرامج مرشح بعينه لكنهم يدعون إلى انتخابه، وهذه كلها أمور تتعلق بتجاوز النظام الداخلي للحزب وبخاصة:

- عدم الالتزام بعقد المؤتمرات الحزبية ولا سيما العامة في مواعيدها، ويجدر بالذكر أن هذه الحالة أخذت تتراجع في الأعوام الخمسة الأولى من هذا القرن، إذ أصبحت تتزايد نسبة الأحزاب التي تلتزم بمواعيد مؤتمراتها، وقد انعكس هذا عليها بالحيوية والفاعلية.¹

- عدم الالتزام بعدد الدورات التي يحق للعنصر أن يشغلها في الموقع القيادي نفسه، وقد تطور هذا الوضع كما في الفقرة السابقة، وترك أيضا أثر إيجابيا.

- غياب مبدأ النقد والنقد الذاتي.

- غياب المحاسبة التنظيمية.

- الفردية والفئوية في اتخاذ القرارات.

وعليه كان بإمكان للحزب السياسي كفضاء أن يساهم بفاعلية أكبر في عملية إنتاج القرار وصناعته، ولو بطريقة غير مباشرة، لكنه لم يساعد هو الآخر نوعية تسيريه الحالي والنخب السياسية المتواجدة داخله إلا المؤسسة التشريعية بمنحها استقلالية أكثر إزاء المؤسسة التنفيذية، ولا المؤسسة التنفيذية على التحول فعلا إلى فضاء صاحب سلطة وقرار، بحيث لم يتمكن الحزب في الجزائر من إنتاج ثقافة سياسة حديثة تحت مناضليه على الحوار وإبداء الرأي والاختلاف.² لتتحول جل الأحزاب في علاقتها بالسلطة الفعلية وصاحب القرار إلى شبيهه بالعلاقة القديمة التي كان يقيمها معها حزب جبهة التحرير الوطني في ظل الأحادية، مما يؤكد بقاء وسيطرة نفس الثقافة السياسية الأحادية القديمة على الكثير من المؤسسات التي ظهرت، ومنها الأحزاب السياسية بحلة جديدة بعد الإعلان عن التعددية القانونية الشكلية.

1- نفس المرجع، ص 397.

2- ناصر جاني، لماذا تأخر الربيع الجزائري، الجزائر، منشورات الشهاب، 2012، ص 190.

3- بلال علي النصور، العولمة و أثرها على الدول العربية، الطبعة الأولى، الاردن، دار جليس الزمان، 2014، ص 57.

4 - العولمة كأحد المحددات للفاعلية الحزبية في الجزائر:

إن معاناة الأحزاب في جانبها الموضوعي، لا تكتمل من دون الإشارة إلى الدور الخارجي الذي يعترض له، ونعني هنا العولمة والمتمثلة في القوى الكبرى، وهو دور نشير فيه إلى التأثير المباشر الذي نجم عن دور الهيئات والمؤسسات والمنظمات الأمريكية والأوروبية التي أخذت تغزو المجتمع العربي من خلال موجات بلا توقف، موجات تبدو هادئة، بريئة وهي بخلاف ذلك. قد غزت هذه الموجات كل مرافق الحياة، وكان توجهها إلى السياسة والسياسيين والأحزاب والمثقفين، وهي تلجأ إلى المال المباشر أو غير المباشر بتمويل الندوات والدوريات والمشاريع ببذخ، سواء محليا أو إقليميا أو دوليا. و العولمة السياسية هي مشروع مستقبلي و هي من حيث الجوهر مرحلة تطويرية لاحقة للعولمة الاقتصادية ، فقيام عالم بلا حدود اقتصادية أو ثقافية ، والانتقال الحر للأفراد والسلع و الخدمات والافكار والمعلومات عبر التجمعات و خلق انطباعات بعدم الحاجة الى الدولة أفقد الدولة دورها و أهميتها ، إلا ان دولة كلها لم و لن يسقط كل مظاهر السيادة و لن يضع نهاية للدولة ولن يؤدي الى قيام حكومة عالمية واحدة تحل محل الدولة القومية . إن العولمة السياسية لا تعني القضاء على الدولة بل تتضمن دخول البشرية الى مرحلة سياسية جديدة يتم خلالها الانتقال الحر للقرارات والتشريعات السياسات و القنوات والخيارات عبر العالم بأقل قدر من القيود و الضوابط متخطية بذلك كل الدول و الحدود الجغرافية ، الامر الذي سيعمل على نقل السياسة من المجال المحلي الى المجال الخارجي.

لم تعد الدولة في ظل العولمة هي مركز السياسة فهي لم تعد صاحبة القرار الوحيدة أو مسؤولة بشكل كامل عن أفرادها و حدودها و اقتصادها و بيئتها و أمنها و مصيرها ، فأى قرار يتم إتخاده في اي بلد في العالم ينتشر بسرعة الى كل العالم ، أما الاخبار و الاحداث السياسية المحلية و الاقليمية فإنها تغطي على كل الاخبار المحلية و تنتقل بسرعة و بكل حرية الى كل بلدان العالم دون الحاجة الى ترخيص ، و إضافة لذلك فان العولمة السياسية ترتبط ب بروز مجموعة القوى العالمية و الاقليمية و المحلية الجديدة التي أخذت تتنافس الدولة في المجال السياسي .

لقد أصبح في مقدور العولمة و التي تأتي في مقدمتها منظمة التجارة العالمية و صندوق النقد العالمي فرض قراراتها و توجيهاتها على كل دول العالم بدون استثناء ، كما ان الشركات المتعددة الجنسية تقوم بإعادة رسم الخارطة الاقتصادية العالمية و زيادة سيطرتها و تحكمها في الاسواق العالمية . أما عن الجانب الاجتماعي فقد تزايد ظهور المنظمات غير الحكومية على الساحة السياسة العالمية كقوة فاعلة و مؤثرة ، تعمل باستقلال تام عن الدول التي لم تعد قادرة على التحكم في نشاطات هذه المنظمات .

و تهدف هذه المنظمات الى خلق مجتمع مدني عالمي يقوم بمراقبة نشاطات و سياسات الدول في عدة مجالات كحقوق الانسان و البيئة القضايا الانسانية و الاجتماعية الاخرى .

خاتمة الفصل :

يتبين من خلال هذا الفصل أن الخارطة الحزبية في الجزائر خلال التجربة التعددية المعاصرة ،يبين مدى توفرها على عدد كبير من الاحزاب على إختلاف توجهاتها الفكرية وحجمها السياسي ،رغم أن عدد الاحزاب الصغيرة يفوق بكثير عدد الاحزاب الكبرى،و هذا التعدد السياسي و الحزبي، يدل على وجود نظام الحزبي متعدد و متنوع الاقطاب،و رغم ذلك فهو لايعكس مدى تطابق مع التنوع السوسولوجي الذي يزخر به المجتمع الجزائري.و هذا رغم التمثيل في المؤسسات السياسية الذي إقتصر على الاطار الشكلي ، هذا التأثير الضئيل أثر سلبا في التطور الديمقراطي و يمكن تفسيره في ضعف أداء الاحزاب السياسية الى جانب القيود السياسية والادارية والى غياب الديمقراطية الداخلية وضعف القاعدة الاجتماعية للأحزاب، وطغيان العقلية الحزبية و المصلحة الشخصية على المصلحة العامة،و عدم الالتزام بالضوابط القانونية و إمكانية التعاون و التنسيق بين الاحزاب و ضعف في تقديم برامج و سياسات تخرج المجتمع و الدولة من التخلف و الازمات .

و من هنا يمكن القول أن موضوع فاعلية الاحزاب السياسية و دورها في تشكيل الوعي السياسي شائك ومختلط، نتيجة لما هو معهود في العالم العربي من تشويه و إساءة للمفاهيم الاصيلية منها و المستوردة .

و على ضوء ماسبق ان ركزنا عليه من ضرورة التحرر الامة أو المجتمع من الوصايات ، وأن يكون مقياس نجاعة الاحزاب مرتبطا بمدى تمثيله للمجتمع .

القسم الثاني : الجانب الميداني

الفصل الاول : مدخل تمهيدي حول المنهجية المتبعة في الجانب الميداني

تمهيد :

أولا : الأداة المستخدمة في البحث

أ- الصياغة الأولية للاستمارة

ب- تحكيم الاستمارة

ج- التطبيق التجريبي للاستمارة

ثانيا : عينة البحث

ثالثا : المجال المكاني و الزماني للبحث

الفصل الثاني : أثر النظام السياسي على فاعلية الأحزاب السياسية.

الفصل الثالث : أثر البنية الثقافية و التركيبية الاجتماعية للمجتمع الجزائري على بنية و هيكلية الأحزاب السياسية

الفصل الرابع :أثر الوضع الاقتصادي و الاجتماعي على فاعلية الأحزاب السياسية .

الفصل الخامس : أثر العامل الخارجي -العولمة -على فاعلية الاحزاب السياسية.

مدخل تمهيدي حول المنهجية المتبعة في الجانب الميداني

تمهيد:

يحتوي القسم الثاني والذي يتمثل في الجانب الميداني ، بحيث قام الباحث بدراسة و تحليل النتائج البحث في الجانب الميداني ،كما يحتوي في فصوله الأول و هو عبارة عن مدخل تمهيدي حول المنهجية المتبعة ، و الثاني و الثالث و الرابع و الخامس على تحليل نتائج الدراسة الميدانية، حيث يحتوي الفصل الثاني على مدى تأثير النظام السياسي على فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي،و يحتوي الفصل الثالث على أثر الوضع الاقتصادي والاجتماعي على فاعلية الأحزاب السياسية ، كما يحتوي الفصل الرابع على مدى تأثير البنية الثقافية والتركيبية الإجتماعية للمجتمع الجزائري على بنية وهيكلة الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي في المجتمع. أما الفصل الخامس فسنعرض أثر العامل الخارجي -العولمة -على فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي.

أولاً: الأداة المستخدمة في الدراسة:

لقد استخدمنا استمارة استبيان لكل أفراد العينة محل البحث، بحيث تتناسب مع المستويات التعليمية والثقافية والعمرية للمبحوثين وبخاصة أنها تضمن قياس جزء من ثقافتهم اليومية المعاشة، وعلى وجه الخصوص ثقافتهم السياسية التي تعرضت خلال فترة التعددية الماضية لمتغيرات عديدة أهمها: المتغير الثقافي و الإقتصادي و الإجتماعي و الانتخابات التعددية، وسنوات العنف، و المسار الانتخابي،و إقرار قانون المصالحة بالإضافة الى التعديلات الدستورية التي مست حيثيات الممارسة السياسية، كذلك العامل الخارجي و اثره على فاعلية الاحزاب السياسية .

أ - الصياغة الأولية للاستمارة:

لقد إحتوت الإستمارة على خمسة أقسام هي: معلومات عامة حول المبحوث والحزب المنخرط فيه، وأثر النظام السياسي في فاعلية الأحزاب السياسية، وأثر الوضع الاقتصادي والاجتماعي على المجتمع الجزائري و إنعكاسه على الأحزاب السياسية، وأثر البنية الثقافية والتركيبية الاجتماعية للمجتمع الجزائري على الأحزاب السياسية ،وأخيرا أثر العامل الخارجي، القوى الكبرى والقوى الإقليمية (العربية) على فاعلية الأحزاب السياسية.

وقد تضمنت الاستمارة في الصياغة الأولية 65 سؤالاً وبعد التحكيم والتطبيق الأولي (التجريبي) تم تعديلها وصولاً إلى 56 سؤال شملت البيانات الأساسية، وقد صيغت الاستمارة بالاستعانة بالدراسات المتخصصة السابقة وعلى وجه الخصوص دراسة عبد السلام نوير بعنوان " الثقافة السياسية للمعلمين

في مصر" والتي شكلت إطاراً منهجياً¹. كما تم الاستعانة بالاستمارة التي طبقها عبد الغفار رشاد في الثقافة السياسية بين الثابت والمتغير²، وأيضاً تلك التي تضمنتها دراسته المشتركة مع إكرام بدر الدين حول الرأي العام المصري وقضايا الديمقراطية والهوية. كما استفدنا من الاستبيان الذي طبق حول "السياسة الثقافية لطلاب الجامعة المقدم من الباحث سيد أبو ضيف لقسم العلوم السياسية في "جامعة قناة السويس"³.

ب- تحكيم الاستمارة:

لكي نتحقق من صدق الاستمارة ونتأكد من احتوائها على البيانات التي وضعت لقيامها وزعت الاستمارة إلى التحكيم من قبل عدد من الأساتذة العلوم السياسية وعلم الاجتماع وبعض المهتمين بالشأن الديمقراطي والمجتمع المدني. وبعد الاتفاق بين المحكمين حول صدقية الاستمارة أبدوا بعض الملاحظات حول تعديلات المطلوبة في صياغة الاستمارة أو استبدالها، وقد تم حذف بعض الأسئلة وإضافة أخرى وتعديل الاستبيان وفق المقترحات المقدمة من المحكمين.

ج- التطبيق التجريبي للاستمارة :

تم التطبيق التجريبي للاستمارة في ولاية الشلف وبالتحديد في كل من محافظة حزب جبهة التحرير الوطني، والمكتب الولائي لحركة مجتمع السلم، وتم تحديد التصميم النهائي للاستمارة والاستقرار على الأسئلة التي حصلت على اتفاق المبحوثين واستبعدت الأسئلة التي واجهت صعوبة في الفهم أو الاستيعاب من قبل المبحوثين.

ثانياً: عينة الدراسة:

لقد اعتمدنا في الدراسة على عينة من حزبين وهما حزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم لدراسة فاعلية الحزب في الجزائر في تشكيل الثقافة السياسية- الوعي السياسي- في أوساط الجماهير ومدى انعكاس الحزب السياسي للنسيج الاجتماعي والسياسي في الجزائر. ولأول وهلة واعتماداً على القراءات القليلة المتوفرة حول التجربة الحزبية في الجزائر وعلى الملاحظات المباشرة حول الظاهرة الحزبية في الجزائر، يتبين بيسر نسبي أن الإجابات ستكون في الغالب سلبية على أكثرية محاور الدراسة حتى وإن كانت بنسب متفاوتة من حزب إلى آخر، وهنا إعتبار الفرضيات الموضوعة في الدراسة بمثابة البحث عن الأسباب غياب الفاعلية الحزبية ككل. وهذا نظراً للبناء الاجتماعي ككل، وبما يحتويه على ثقافة ومؤسسات تنشئته وطرق تسييره إلا أن هناك قراءات تبقى ضرورية لكنها غير كافية للفهم هذه النتيجة إذا راعينا أن الحزب السياسي كأي تنظيم أو

1- عبد السلام نويرة: "الثقافة السياسية للمعلم في مصر (دراسة ميدانية) أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة " كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 1998

2 عبد الغفار رشاد: "الثقافة السياسية بين الثابت والمتغير" الخرطوم، مطبعة خطاب الحديثة، 1991

3- سيد أبو ضيف" السياسة الثقافية لطلاب الجامعة (دراسة ميدانية) أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس كلية التجارة قسم العلوم السياسية 1993

مؤسسة تسيره ، وكذلك عادات يومية وثقافة مؤسساته وعلاقات بين فاعلين سياسيين، هي في جزء منها غير رسمية ولا نجد لها أي أثر مكتوب يبتعد أو يقترب من النصوص النظرية مهما كان الإجماع حولها وطرق الوصول إليها⁴.

وللتحقق من هذه الفرضيات المتعلقة بأولوية دور المجتمع الكلي والنظام السياسي في تفسير نتائج عدم فاعلية الحزب السياسي في المجتمع الجزائري، اخترنا حزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم.

وكان السبب وراء اختيار هذه العينة، والتي نعتقد أنها تكون تقترب من تمثيل الطيف السياسي للمجتمع الجزائري، باعتبار هذه الأحزاب من نعتبره ممثل السلطة والنظام السياسي ككل، وحزب آخر حديث النشأة كحركة مجتمع السلم باعتباره ممثل للتيار الإخواني الإسلامي في الجزائر.

وتماشيا مع الإمكانيات المادية والزمانية لهذه الدراسة تم استخدام طريقة العينة بدلا من طريقة حصر الشامل للمجتمع الدراسة ككل، أي استخدام طريقة تعميم صفات الجزء على الكل كما وقع الاختيار على العينة الحصية مع مراعاة شروط اختيار العينة منها (الجنس، السن، المستوى التعليمي بالإضافة إلى التمثيل الجغرافي).

وهنا ما يهم ببساطة هو ضمان اشتراك المجموعات الصغيرة في العينة وان تكون ممثلة تمثيلا كافيا في العينة، وقد يتم ذلك بتحديد الحد الأدنى لعدد وحدات العينة التي نريدها في كل فئة⁵، أي لا يستخدم الجدول العشوائي أو القرعة في اختيار عينة البحث، لذلك تستطيع هذه العينة تمثيل مجتمع الدراسة بصدق والموضوعية علمية لأنها لم تسمح لكل فرد تمثيل أفراد مجتمع الدراسة بشكل متكافئ أو متساوي أن يكون ضمن العينة وكذلك تستعمل في حالة صعوبة الحصول على قائمة أسماء المجتمع الكلي لكي يتم سحبهم⁶، لأنها لا تستخدم الطريقة العشوائية في اختيار أفرادها بل يذهب الباحث بشكل كفي ويجمع المعلومات من الأفراد الذين يمثلون حصة كل فئة اجتماعية دون الرجوع إلى قائمة أسمائهم.

وبناء على ذلك لا توجد أسئلة متروكة من قبل المبحوثين ولا توجد أهداف لا يستجيبون معها أو لا يستجيبون مع أهداف الباحث نفسه، بل تكون جميع الأسئلة المطروحة من قبل الباحث مستجابة من قبل المبحوثين وغير متروكة.

وقد تم تطبيق الاستبيان على 300 مبحوث مقسمين في حصتين حسب التمثيل الجغرافي والمقاعد المتحصل عليها لكل من الحزبين حزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم. بناء على نتائج

1- علي خليفة الكواري وآخرون: مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 182.

2- فضيل دليو، «تقنيات المعالجة في العلوم الإنسانية والاجتماعية»، الجزائر، دار هومة، 2015، ص 94

3- معن خليل عمر، «الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي»، بيروت، لبنان، منشورات دار الآفاق الجديدة، 1983، ص 138.

الانتخابات المحلية 7 نوفمبر 2012 في الجزائر. حيث أفرزت النتائج في ولاية الشلف على تمثيل المقاعد التالية:

حيث يتكون المجلس الشعبي الولائي من 43 مقعد حيث تحصل كل من حزب جبهة التحرير الوطني على 16 مقعد والمجتمع الوطني الديمقراطي على 11 مقعد وحركة مجتمع السلم على 09 مقاعد وحزب العمال على 07 مقاعد.

ولهذا أخذنا نسبة 25 بالمائة من حصة حزب جبهة التحرير الوطني، و 25 بالمائة من حركة مجتمع السلم وكانت نتيجة تمثل حصة الأولى وتمثل 192 مبحوث من المناضلين حزب جبهة التحرير الوطني وحصة الثانية تمثل 108 مبحوث من المناضلين حركة مجتمع السلم. ويوضح الجدول التالي توزيع العينة.

الجدول رقم 01: يوضح توزيع العينة

الأحزاب السياسية	التكرار	النسبة المئوية (%)
حزب جبهة التحرير الوطني	192	64
حركة مجتمع السلم	108	36
المجموع	300	100

ثالثا: المجال المكاني و الزماني للبحث :

أ-المجال المكاني :

كان المجال المكاني لهذا البحث الميداني تمثل خاصة في ولاية الشلف ، و بالضبط بمحافظة حزب جبهة التحرير الوطني و المكتب الولائي لحركة مجتمع السلم ، حيث تم توزيع 300 إستمارة بحث على المناضلين في هذه الأحزاب ، وكان إختياري لهذه المدينة التي تعد عاصمة الولاية و تحتوي على كل المصالح الإدارية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تخص تراب الولاية، مما يسمح للمواطنين المنتمين للأحزاب للتعبير عن إنشغالاتهم، و كذلك يسمح للمناضلين من كل القسامات و المكاتب الفرعية قصد محافظة حزب جبهة التحرير الوطني و المكتب الولائي لحركة مجتمع السلم.

ب-المجال الزماني :

لقد إعترض هذا البحث صعوبة في إختيار عينة البحث المطلوبة ، وهذا لعدم تواجدها في مكان معين و ثابت كشركة أو مؤسسة تربوية مثلا . كذلك تمثلت صعوبة إختيار العينة في عدم إستطاعت الباحث في الحصول على المجتمع الكلي، أي عدم الحصول على قائمة عدد المناضلين في العينة

المبحوثة، و هذا نظرا للسرية و عدم التصريح بالأمور الداخلية للأحزاب المعنية بالبحث ، ولهذا كان مجال البحث السياسي من خلال دراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي و العمل على تأصيل الحزب في المجتمع ، و لهذا غطت الدراسة مختلف المحطات السياسية في الجزائر من فترة التعددية الحزبية حتى سنة 2012 و التي تم فيها آخر إجراء انتخابات المحلية و الذي كان البحث منصب على نتائجها و مآفرزته من سلوك السياسي على المجرىات العملية الحزبية و الحياة السياسية بصفة عامة في الجزائر .

الفصل الثاني: أثر النظام السياسي على فاعلية الأحزاب السياسية

تمهيد :

يعتبر النظام السياسي حجر الأساس بالنسبة للدولة ، و مايتواجد بها من المؤسسات و الهيئات و المنظمات و الاحزاب السياسية ، و عليه سوف نقوم بدراسة هذه الظاهرة في دولة الجزائرية، كأحد الدول النامية مع التركيز على المسار السياسي الحديث للنظام السياسي الجزائري،الذي مهدت له أحداث أكتوبر 1988 عبر مجموعة من الإصلاحات، التي إنطلقت بإعداد مشروع دستور 23 فيفري 1989 الى تبني موقفا وسطا بين النظام البرلماني و الرئاسي عبر إحداث هيئات مستقلة، و متوازية تتميز بالتعاون والتنسيق والأخذ بالتعددية الحزبية و التراجع عن الحزب الواحد ،و لذلك فإن بحثنا سوف يركز و بشكل كبير على مرحلة التعددية الحزبية و السياسية، و كيفية تأثيرها على طبيعة العلاقات بين السلطات السياسية ، أو بين النظام السياسي و علاقته بالأحزاب السياسية في إدارة الحياة الحزبية و السياسية .

x - البيانات عامة حول المبحوثين و الاحزاب المنخرطين فيها .

جدول رقم 02" يوضح توزيع العينة حسب فئات العمرية للمبحوثين

المتغيرات العينة		30-20		40-31		50-41		51- فما فوق		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني		20	6.66	19	6.33	108	36	45	15	192	64
حركة مجتمع السلم		15	5	45	15	39	13	09	3	108	36
المجموع		35	11.66	64	21.33	147	49	54	18	300	100

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن أعلى نسبة تكمن في السن الذي يتراوح ما بين (41-50) بنسبة الإجمالية تقدر ب 49% وتليها فئة التي تتراوح ما بين (31-40) بنسبة إجمالية 21.33% ثم تليها الفئة التي تتراوح ما بين (51- فما فوق) بنسبة إجمالية تقدر ب 18% وأخيرا فئة (20-30) التي تقدر بنسبة إجمالية 11.66%.

ويمكن استخلاص أن النسبة الأكبر ب 36% وتخص بنسبة المبحوثين في حزب جبهة التحرير الوطني من كبار السن، وهذا ما يفسر أن نسبة الشباب منخفضة جدا والتي تقابله نسبة 6.66% من فئة الشباب محدودة جدا بحيث تقدر بنسبة 5% وهذا له دلالة سوسيولوجية بأن الأحزاب السياسية ما زالت تعاني من الظاهرة عزوف الشباب عن الممارسة الحزبية والسياسية، أو نتيجة لعملية الإقصاء السياسي المبرمج. وخاصة الإطارات منها، ما يترك الأحزاب السياسية تعاني من أزمة وجود كوادر شبانية وخاصة في مراكز القيادة. وهذا ما يترك أثر سلبي في نفسية الشباب المقبل على الانخراط الحزبي والممارسة السياسية بصفة عامة.

ومن جهة أخرى يمكن تفسير ملاحظة مهمة بأن نسبة متفاوتة سواء في حزب جبهة التحرير الوطني أو حركة مجتمع السلم في فئات الأكبر سنا وهي نسب مهمة بمقارنة بالفئات الأخرى، والتي تعبر على مدى وعي هذه الفئات بالعمل السياسي والانخراط الحزبي، وبأن تقلد منصب سياسي أو إداري أو حتى ترقية في منصب معين يقع على رأس أوجه المشاركة في الحياة الحزبية السياسية.

جدول رقم 03: يوضح توزيع المبحوثين حسب الإقامة

المتغيرات	حضري		شبه حضري		ريف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني	98	32.66	72	24	22	7.33	192	64
حركة مجتمع السلم	77	25.66	20	6.66	11	3.66	108	36
المجموع	175	58.33	92	30.66	33	11	300	100

نظرا للأهمية التي يكتسبها معرفة المكان الإقامة أو الأصل الجغرافي للمبحوثين بالنسبة للباحث الاجتماعي والباحث في علم الإجماع السياسي على الخصوص.

اهتمت هذه الدراسة بالتعرض له باعتبار أن المجتمع الجزائري شهد موجة كبيرة من الهجرة الداخلية إلى المدن منذ الاستقلال، وكذلك شهد توجه أخرى لا تقل أهمية أثناء عشرية العنف، وهذا راجع إلى المغريات المادية، والمعنوية في المدن وكذلك البحث عن الأمن.

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا أن نسب الأكبر من العينة يقطنون في المدن حيث نجد 32.22% من المبحوثين في حزب جبهة التحرير الوطني و 25.66% من المبحوثين في حركة مجتمع السلم أي بمجموع 58.31% أما المبحوثين الذين يقطنون بالإقامة شبه حضري فنجد نسبة تقدر ب 30.66% حيث نجد لكل من حزب الجبهة التحرير الوطني بنسبة تقدر ب 24% وحركة مجتمع السلم بنسبة تقدر ب 6.66%، أما المبحوثين الذين يقطنون الريف فنجد نسبة الإجمالية تقدر ب 11% مقسمة لكل من حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة 7.33% أما حركة مجتمع السلم قدرت بنسبة المبحوثين الذين يقطنون بالأرياف ب 3.66%، وهي نسب ضعيفة بالمقارنة مع النسب السابقة حضري وشبه حضري، وهذا ما يفسر لنا بأن الممارسة السياسية ووجود الأحزاب في المدينة أكثر منه في الريف وفي عاصمة الولاية على الخصوص بدرجة أكثر، وربما نفس الشيء يقال على الأحزاب السياسية المختلفة بأنها متواجدة في العاصمة، وعواصم الولايات وهذا يعود طبعا إلى ضعف العمل الحزبي في نشر الوعي السياسي في الريف من خلال الخرجات الميدانية الغير الموسمية (الانتخابات) والولايات التي يغلب عليها الطالع الريفي.

ولهذا فالنسبة التي تقدر ب 58.33% والتي تمثل الإقامة في المدن تفسر لنا أن الثقافة السياسية تتواجد في المدن أكثر من الأرياف، حيث كلما اقتربنا من المدينة كلما كان المستوى الوعي السياسي مرتفع وبالتالي تزداد عملية الانخراط الحزبي، وهذا راجع ربما إلى وجود الإمكانيات المادية والمعنوية للعمل السياسي من إعلام الأحزاب وكذلك توفير الجرائد والمجلات والانترنت وغيرها من الوسائل الإعلام المختلفة، وكذلك قرب مكاتب الولائية من المواطنين وقيادات الحزبية من إتاحة الفرصة لنسج علاقات

شخصية مع السياسيين وعكس صحيح، فالعقلية الريفية والثقافة التقليدية السائدة تحول دون اهتمام فئة كبيرة بالممارسة السياسية والإنخراط الحزبي، وكذلك راجع إلى تدني مستوى التعليمي وتفشي الأمية في أوساط المجتمع.

جدول رقم 4: يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي

المتغيرات	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني	29	9.66	36	12	72	24	55	18.33	192	64
حركة مجتمع السلم	05	1.66	22	7.33	32	10.66	49	16.33	108	36
المجموع	34	11.33	58	19.33	104	34.66	104	34.33	300	100

لا يخفى على أحد أهمية العلم في حياة أي إنسان، فبالإضافة إلى أنه يوفر له حياة المادية، فإنه يجعله أكثر وعيا وتفهما لمجريات الأمور وأكثر إيجابية في مواجهة المشاكل. وبالتالي كلما كان للفرد مستوى تعليمي لا بأس به كلما كانت له القدرة على اكتساب ثقافة سياسية، والقدرة على المساهمة فعالة في التعبير عن إرادة العامة وتوجيهها، وما يستخلص من هذا الجدول أن نسبة العالية والتي تمثل المبحوثين الذين لهم مستوى ثانوي (34.66%) لكن للمقارنة نجد أن نسبة 24 % من المبحوثين في حزب جبهة التحرير الوطني لهم مستوى ثانوي، وهذا ما يترك ضعف القيادات والمناضلين في تسيير الشؤون العامة وهذا كذلك ما نلاحظه من انتشار ظاهرة الاحتجاجات على الأوضاع الاجتماعية والانسداد في المجالس المنتخبة، وهذا باعتبار أن حزب جبهة التحرير الوطني أخذ حصة الأسد في الانتخابات المحلية 2012، وهذا ما يفسر ضعف الثقافة السياسية وعدم الوعي بمصالح العامة، أما حركة مجتمع السلم فنجد نسبة 10.66% من المبحوثين لهم مستوى ثانوي كذلك.

وتم تليها نسبة الإجمالية من المبحوثين الذين لهم مستوى جامعي والتي تقدر ب 34.66% وهي نسبة متساوية مع مستوى ثانوي ولكن تختلف حسب الحزب، حيث نجد حزب جبهة التحرير الوطني تقدر بنسبة 18.33%، والتي تفسر لنا ضعف هذا الحزب في جلب الكوادر وذوي مستوى جامعي إلى الحزب عكس حركة مجتمع السلم التي يطلق عليه عادة حزب فئة المثقفة.

جدول رقم 05: يوضح توزيع المبحوثين حسب النوع (ذكور- إناث)

المتغيرات العينة	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني	180	60	12	4	192	64
حركة مجتمع السلم	98	32.66	10	3.33	108	36
المجموع	278	92.66	22	7.33	300	100

يتبين لنا من خلال هذا الجدول ان نسبة المبحوثين المنخرطين في الأحزاب السياسية بصفة مناضل تمثل 92.66 % من العينة الدراسة ذكور حيث نجد نسبة تقدر بـ 60% تمثل حزب جبهة التحرير الوطني ونسبة تقدر بـ 32.66 % لدى حركة مجتمع السلم من جنس ذكور، وهي نسبة عالية بالمقارنة مع جنس إناث حيث قدرت نسبة 7.33 % من عينة الدراسة.

ف نجد نسبة 4% من المبحوثين تمثل حزب جبهة التحرير الوطني ونسبة 3.33% تمثل حركة مجتمع السلم.

ويمكن أن نستنتج نتيجة واضحة بأن مكانة المرأة في العمل السياسي موجود في الخطاب السياسي الحزبي وغائب في الواقع الميداني.

و يفهم من ذلك أن التنشئة الاجتماعية السياسية المجتمعية ذاتها دورافي شيوع التفرقة بين الجنسين في الحياة السياسية ، طالما انها تقوم بإعادة التنشئة على ماتم ذكره من سمات شخصية و ذاتية ، وقيم دينية ، و قيم اجتماعية ، وسمات ثقافية .لذلك فهي تساهم في إعادة إنتاج الأسباب التي تكرر قيمة التفرقة بين الجنسين .و يحصل أن يمتد تأثير سمات الشخصية ، و قيم اجتماعية أو ثقافية معينة إلى سلوك سياسي .

فمثلا المشاركة السياسية هو الشعور بالتفوق و الثقة بالنفس و ارتفاع مفهوم الذات ، و لكن الذي يحصل للمرأة في المجتمعات العربية و المجتمع الجزائري من هذه المجتمعات ، ان هذه المتطلبات أو الشروط تتضاءل لديها بسبب نمط التنشئة الاجتماعية السياسية الذي تتلقاه المرأة في ظل هذه المجتمعات التي تشعرها دوما بأنها أقل شأنا من الرجل في كل ميادين الحياة بما فيها السياسية .من هنا تتضح العلاقة بين القيم الاجتماعية التي تقوم وضع المرأة و تأثيرها على سلوكها السياسي .بالإضافة الى تأثير النظام الأبوي يمتد الى سلوك المرأة السياسي في مجال الوعي السياسي و قيمة تحمل

المسؤولية ، فقد بينت دراسات عديدة بأن التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية هي أسررة أبوية و يحتل فيها الذكر مكانة عالية ، يتاح له التدريب على تحمل المسؤولية منذ مراحل مبكرة من حياته، وهذا قد يعني أن المرأة قد لا تتاح لها فرص التدريب على قيمة تحمل المسؤولية، و بالتالي ازدياد الوعي السياسي لديها يقدر عدم حصولها على قدر كافي من خبرات تحمل المسؤولية .

جدول رقم 06: يوضح الوضعية المهنية للمبحوثين

المتغيرات العينة	قطاع الإدارة		قطاع التعليم		قطاع الخدمات		أعمال حرة		إجابات أخرى		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
حزب جبهة التحرير الوطني	55	18.33	77	25.66	24	8	30	10	06	2	192 64
حركة مجتمع السلم	35	11.66	45	15	20	6.66	08	2.66	-	-	108 36
المجموع	90	30	122	40.66	44	14.66	38	12.66	06	2	300 100

يظهر من هذا الجدول أن أغلب المبحوثين في هذه العينة ينتمون إلى قطاع التعليم، وهذا بنسبة تقدر ب 40.66 % ثم تليها قطاع الإدارة بنسبة تقدر ب 30% كأعوان إدارة في الجماعات المحلية أو كالموظفين في إدارات مختلفة الأخرى.

كما جاءت فئة المبحوثين الذين يشتغلون في قطاع الخدمات بنسبة تقدر ب 12.66% أما الأعمال الحرة فنسبة تقدر ب 12% ، وأما نسبة 2% وهي نسبة تمثل إجابات أخرى حيث وجدنا 6% مبحوثين منهم بطلين مما يفسر بأن هذه الفئة ربما تعتقد بأن انخراطها في حزب جبهة التحرير الوطني والتي تعتبره حزب الإدارة يجلب لها منفعة ويحقق لها منصب عمل قار أو يفتح لها المجال الواسع لاكتساب المعارف بواسطة الإطارات المتواجدة على مستوى هذا الحزب، عكس حركة مجتمع السلم التي لم نجد فيها احد ولهذا دلالة عن وعي المنخرط في الحزب أنه يبحث عن مصلحته قبل كل شيء. أي البحث عن حزب المتواجد في السلطة وليس في "المعارضة".

ويمكن أن نستخلص من هذا الجدول أن غالبية العينة هم من سلك التعليم الذي يتيح ربما لهم التعرف من خلال الندوات والعطل المتاحة لهم لكي يمارسوا العمل السياسي، وكذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة وهذا ما ذهب إليه "ماكس فيير" حيث رأى أن النشاطات التي تحددها مهنة الفرد قد تؤثر في قدرته على المساهمة في النشاط السياسي، فعمل المعلم أو الأستاذ مثلا لا يؤمن له المهارات ليصبح من قادة الرأي فحسب، بل يعطيه أيضا الوقت الكافي ليكون ذا نشاط سياسي بينما يحتاج

الطبيب إلى وقت لأداء مهمته بحيث يصعب عليه أن يشارك في النشاط السياسي، كما تعتبر أوقات الفراغ مهمة أيضا في تنمية الثقافة السياسية والوعي السياسي على العموم.

وعلى هذا من الملاحظ ضعف الفاعلين السياسيين في الأحزاب السياسية ومحدودية ثقافتهم السياسية، وهذا نظرا لمستواهم التعليمي الضعيف، وهنا تكمن عدم القدرة على تأدية المهام المنوطة بالأحزاب في تشكيل ثقافة وإقناع عدد أكبر من المواطنين ببرامجهم وانخراط الحزبي، وكذلك عدم القدرة على توجه إلى الفئة الدنيا من المجتمع من الفلاحين وأصحاب الحرف والمهن الحرة وغيرها من المهن الأخرى. رغم إلحاح قيادات هذه الأحزاب في الندوات والخطابات السياسية الرسمية على فتح المجال أمام جميع فئات المجتمع للانخراط في الأحزاب السياسية بصفة عامة.

وهذا ما نلاحظه في قطاع الخدمات وقطاع الأعمال الحرة لو جمعناهم لوجدنا نسبة 27.32% وهي نسبة لا بأس بها غير مهتمة بالعمل السياسي، وهذا ما يؤكد الجانب النظري من الدراسة بأن نادرا ما توجد من هذه الفئات منخرطة في الأحزاب السياسية، رغم ما يطلق على الأحزاب بأنها أحزاب جميع الفئات الشعب الجزائري.

الجدول رقم 07: يوضح الخبرة (المدة النضالية) للمبحوثين في الأحزاب المنخرطين فيها

المجموع		26-فما فوق		25-21		20-16		15-11		10-06		05-01		الفئات العينة
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
192	64	28	9.33	60	20	36	12	40	13.33	18	6	10	3.33	حزب جبهة التحرير الوطني
108	36	-	-	58	19.33	24	8	16	5.33	07	2.33	03	1	حركة مجتمع السلم
300	100	28	9.33	118	39.33	60	20	56	18.66	25	8.33	13	4.33	المجموع

من خلال هذا الجدول نستنتج أن أغلب المبحوثين من العينة لهم خبرة طويلة مع أحزابهم سواء كان في حزب جبهة التحرير الوطني، أو في حركة مجتمع السلم رغم نشأة قصيرة بالمقارنة مع حزب جبهة التحرير الوطني.

وهذا ما توضحه النسب حيث نجد 39.33% لهم خبرة نضالية في أحزابهم حيث نلاحظ أن نسبة 20% من العينة لهم خبرة نضالية من (21-25 سنة) في حزب جبهة التحرير الوطني، وهذا ما يفسر لنا أن الحزب يعتمد بدرجة الأولى على قاعدة النضالية الدائمة والمخلصة له، وهذا بطبيعة الحال تكمن هذه القاعدة في الأسرة الثورية بمختلف أطيافها من المجتمع المدني المدعمة مثلا بالمنظمات أبناء الشهداء والمجاهدين والمنظمات الطلابية التابعة لها.

أما حركة مجتمع السلم فنجد كذلك نسبة تقدر ب 19.33% وهي نسبة لا بأس بها إذا اعتبرنا أن حركة مجتمع السلم انبثقت من جمعية الإرشاد والإصلاح وهذا يعطينا دلالة سوسيولوجية بأن كل الأعضاء المؤسسين في الجمعية هم مناضلون في الحركة، وبالتالي بقوا مخلصين لخط الحركة رغم الانشقاقات والصراعات التي جاءت بعد الشيخ محفوظ نحاح.

ثم جاءت نسبة 20% ممن لهم الخبرة النضالية (16-20 سنة) وهذا ما يوضحه الجدول بأن المبحوثين في العينة والتي تمثل حزب جبهة التحرير الوطني وتقدر ب 12 بالمئة أما حركة مجتمع السلم ب 8%.

بينما جاءت نسبة المبحوثين الذين لهم الخبرة النضالية تتراوح من (11-15 سنة) فقدرت ب 18.66% فمثلت كل من حزب جبهة التحرير الوطني (13.3%) أما حركة أما حركة مجتمع السلم 5.33 بالمئة وهذا تفاوت نسبي ربما يرجع إلى قدم جبهة التحرير الوطني وكذلك باعتبار أن أخرى منها اتصالها دائما بالإدارة والسلطة، أما فئة المبحوثين الذين لهم الخبرة النضالية ما بين (6-10 سنة) فهي تقدر ب 8.33% ودائما نجد نسبة بها مدلول سوسيولوجي في حزب جبهة التحرير الوطني التي تقدر ب 6% وربما هذا يرجع إلى عامل توريث السياسي الذي يلعب دور كبير في الحزب بمعنى الأسرة تفرض على الأفراد بالانخراط في الحزب رغما عنهم.

و نفس الشيء يمكن أن يقال على حركة مجتمع السلم، حيث ما زال تأثير المناضلين القدماء في الحركة على الجيل الجديد وخاصة الأبناء في الانخراط و التمسك بخط الحركة، وهذا ما توضحه نسبة 7% في حين نجد نسبة من العينة التي تمثل 4.33% وهي تمثل المبحوثين الذين لهم الخبرة النضالية تتراوح من (1 إلى 5 سنوات) حيث نجدها تتوزع على حزب جبهة التحرير الوطني ب 3.33% وحركة مجتمع السلم ب 1%.

وهذا يمكن تفسير أن الأحزاب السياسية في الجزائر ومن خلال الدراسة هذه العينة، لا تقبل التغيير داخل الأحزاب نظرا لعدم وجود الجيل الجديد من الشباب والإطارات خاصة قادرة على تحمل المسؤولية، بالإضافة إلى سيطرة الجيل القديم على قيادة الأحزاب بما من قدرة و القوة و نفوذ ، وهذا كله يفسر بضعف الثقافة السياسية لدى الفاعلين السياسيين. وهذا ما انعكس على العمل الميداني و خاصة في المجالس المحلية على مستوى ناطق مختلفة من الوطن أين نجد رؤساء بلديات و منتخبيين عمروا

لعشريات كاملة في مناصبهم ، لدرجة تحولوا في نظر سكان بلدياتهم الى أباطرة دينصورات أبت ان تنقرض و اصرت على الرحيل من الكرسي برحيلها عن الكرسي .

و لم تغير الأحزاب السياسية في الجزائر من سياستها في إعتداد المترشحين للإنتخابات ، ولم تختلف التشريعات عن المحليات التي إعتدت خلالها الأحزاب مرة أخرى على الشيوخ و الوجوه القديمة التي لاتزال تتموقع في الساحة السياسية ، و ترغب في البقاء في المجالس الشعبية البلدية و الولائية .

جدول رقم 08: يوضح الكيفية التي يتم بها الانخراط المبحوثين في الأحزاب السياسية

المتغيرات العينة	عن تأثير الأصدقاء		عن الاقتناع ببرنامج الحزب		عن طريق وسائل الإعلام		عن طريق الأسرة (التوريث السياسي)		إجابات أخرى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني	56	18.66	19	6.33	45	15	67	22.33	05	1.66	192	64
حركة مجتمع السلم	14	4.66	12	4	22	7.33	56	18.66	04	1.33	108	36
المجموع	70	23.33	31	10.33	67	22.33	123	41	09	03	300	100

لا شك أن طريقة إقناع أي حزب من الأحزاب السياسية للأكبر شريحة من المجتمع من أصعب الوسائل في العمل السياسي.

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا أن نسبة 41% والتي تمثل المبحوثين من العينة المدروسة بأن عملية الانخراط الحزبي تتم عبر الأسرة والتي تعتبر أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية، والذي يمكن أن نطلق عليها بعملية التوريث السياسي سواء كان في حزب جبهة التحرير الوطني أو في حركة مجتمع السلم، حيث نجد النسبة تتوزع بنسبة 22.33% لحزب جبهة التحرير الوطني ونسبة تقدر ب 18.66 % لحركة مجتمع السلم ، وهذا ما يفسر لنا بأن الأسرة ما زالت لها تأثير قوي في المجال السياسي رغم التغيرات الاجتماعية والثقافية التي تمر بها العائلة الجزائرية.

وهذا ما يؤكد عامل آخر والمتمثل في تأثير الأصدقاء و رفاق على العملية الانخراط سواء كان بجلب أو طرد من طرف المنخرطين القدماء على المنخرطين الجدد.

وهذا يدل على غياب حرية الشخصية أو ما يعرف بالشخصية الذاتية في اتخاذ القرار.

وكذلك ربما يرجع إلى عوامل أخرى والمتمثلة في القرابة والعشيرة التي تغلب على المجتمع الجزائري والعالم العربي بصفة عامة في الممارسة السياسية حيث هذا العامل نجده كثيرا وبقوة أثناء المواعيد الانتخابية وخاصة في الحملات والترشيحات الانتخابية حيث المواطن لا ينتخب بحكم برنامج الحزب وأهداف المسطرة بل العكس هو الصحيح ينتخب على من هو في الحزب أي في القائمة بتحديد وكيف تكون درجة الانتماء إليه بالدرجة الأولى ثم تأتي عوامل أخرى في الحزب في درجة الثانية.

وهذا من خلال النسبة الإجمالية المقدرة ب 23.33% والتي تمثل المبحوثين الذين انخرطوا عن طريق تأثير الأصدقاء، حيث تتوزع نسبة 18.66% في حزب جبهة التحرير الوطني و 4.66% في حركة مجتمع السلم. ثم تليها نسبة 22.33% بواسطة تأثير وسائل الإعلام المختلفة للحزب من الخطابات السياسية والندوات والجامعات الصيفية والمنشورات التي تنطرق إلى توجهات الحزب من الأحزاب والأهداف المسطرة لهذا الحزب أو ذاك.

أما المبحوثين الذين تم انخراطهم عن طريق اقتناع برنامج الحزب، فنجد نسبة في حزب جبهة التحرير الوطني تقدر ب 6.33% وحركة مجتمع السلم ب 4% أي بالمجموع 10.33%.

وهذه النسبة ضعيفة بالمقارنة بالنسب السابقة في حين نجد الإجابات الأخرى التي تقدر بنسبة 3% وهي تمثل المبحوثين أو المنخرطين في الحزبين من باب الفضول، كما ورد في إجاباتهم حيث وجدنا 9% مبحوثين من العينة انخرطوا على أساس الرغبة في المعرفة الشخصية حول الحزب والممارسة السياسية بصفة عامة.

ومن كل هذا يمكن تفسير هذه النتائج بأن كلا من حزبين ما زال بعيدا عن التحديث السياسي على مستوى أحزابهم ، مما ترك عدم القدرة على تأثير في المجتمع وتشكيل ثقافة سياسية فاعلة، وربما هذا راجع بدرجة أولى إلى ضعف الفاعلين السياسيين من خلال عدم معرفتهم ماذا يدور في مجتمعهم، وكذلك راجع إلى ضعف المقروئية لدى المواطنين بصفة عامة والمواطنين الراغبين في الانخراط بصفة خاصة، وكما أوضحناه في الجدول رقم 06% بأن المستوى التعليمي المتدني في العمل السياسي من طرف الأحزاب والقائمين على الإعلام بصفة خاصة.

جدول رقم 09: يوضح مدى امتلاك المبحوثين لنسخة من برنامج الأحزاب المنخرطين فيها.

المتغيرات		نعم		لا		المجموع	
العينة		ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني		82	27.33	110	36.66	192	64
حركة مجتمع السلم		43	14.33	65	21.66	108	36
المجموع		125	41.66	175	58.33	300	100

يتضح من هذا الجدول أن أغلب المبحوثين من العينة المدروسة ليس لهم نسخة من برنامج الحزب المنخرطين فيه، وهذا كما أوضحناه في الجدول السابق بأن نسبة كبيرة لم تتخرط في الحزب على أساس اقتناع ببرنامجه الحزبي وإنما العوامل الأخرى.

ولهذا نجد نسبة 58.33% تمثل المبحوثين الذين ليس لهم برنامج الحزب، حيث تتوزع النسب لكل من حزب جبهة التحرير الوطني ب 36.66% أما حركة مجتمع السلم فقدرت النسبة ب 21.66% وهذا يعني أن المنخرطين لم يطلعوا على محتوى البرنامج.

كذلك ربما يرجع أسباب الانخراط بدون إطلاع على البرنامج به أسباب أخرى فمثلا نظرة أفراد المجتمع لحزب جبهة التحرير الوطني والأحزاب التي لها صلة بالسلطة على أنها هي الإدارة الجزائرية وهذا العامل كثيرا ما يترك الأفراد ينخرطون في الأحزاب دون معرفة مسبقة ببرنامجه الحزبي حتى لا يسبب لهم مضايقات على حساب مناصبهم، ونتيجة لهذه العوامل يترك المنخرط والمناضلين بالأحرى لا يتعلمون طريقة تشرف الحزب بل يأخذ المنخرط طرق أخرى غير في صالح الحزب. أما نسبة المبحوثين الذين أجابوا (بنعم) فهم الذين لهم نسخة أو تمكنوا من الإطلاع على برنامج فنجد النسبة تقدر ب 41.66% من المبحوثين في العينة حيث تتوزع على حزب جبهة التحرير الوطني نسبة تقدر ب 27.33% أما حركة مجتمع السلم قدرت نسبة 14.33% حيث تتوزع على حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة تقدر ب 27.33% أما حركة مجتمع السلم قدرت بنسبة 14.33% وهذا ما يفسر كما أسلفنا ذكره في الجدول رقم 06 بأن أغلب المبحوثين العينة هم من سلك التعليم، وكذلك ربما هذه النسبة يغلب عليها طابع المؤسسين و الجيل القديم، أي خلوها من الفئة الشابة. وهذا العامل ربما يساعد أكثر لتلقي المطبوعات وحضور الملتقيات والجامعات الصيفية، بالإضافة بأن أغلبهم لهم تجربة نضالية طويلة وفي العمل السياسي سابقا، وهذا ما يزيدهم حرصا على استيعاب ميكانيزمات العمل السياسي بصفة عامة.

جدول رقم 10: يوضح معرفة المبحوثين للمرجعية الحزبية المنخرط فيه.

المتغيرات العينة		مبادئ أول		العروبة والإسلام		تاريخ الحركة الوطنية		العروبة والإسلام والأمازيغية		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني		85	28.33	20	6.66	45	15	42	14	192	64
حركة مجتمع السلم		62	20.66	18	6	17	5.66	11	3.66	108	36
المجموع		147	49	38	12.66	62	20.66	53	17.66	300	100

نظرا للأهمية المرجعية للحزب من الأحزاب وهي بمثابة المنطلقات الفكرية والنظرية التي يبنى عليها أي حزب من الأحزاب مهما كانت ايدولوجياتها وعقيدتها السياسية نحو المجتمع، بمعنى آخر المرجعية هي ركيزة الأساسية التي ينطلق الحزب حول بناء مشروع مجتمع الشامل علما بأن مشروع مجتمع يبنى من طرف صفوة من المفكرين والباحثين المتواجدين في الأحزاب السياسية، وكذلك تعني الإطار الفكري والفلسفي المتكامل، أو المرجع الأساسي للعمل السياسي، فهو يفسر التاريخ ، ويحدد الأهداف والرؤى ، ويبرز المواقف والممارسات ، و يكس النظام و الأحزاب السياسية شرعيتها . ولكن هل الأحزاب السياسية تمتلك هذه الصفة؟

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا أن نسبة 49% التي تمثل المبحوثين الذين عبروا أن مرجعية الحزب تكمن في مبادئ أول نوفمبر وهي نسبة اكتسبتها نوعا من العمومية وعدم الفهم الأهداف التي ينادي من ورائها البيان في بناء الدولة الجزائرية الحديثة، لأن كل الأحزاب تدعي بأن مرجعيتها بيان أول نوفمبر إلا أن شرح وفهم بيان أول نوفمبر يختلف من الحزب إلى الآخر حسب طروحاته الفكرية وهذه نسبة تتوزع على كل من حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة تقدر 28.33% وحركة مجتمع السلم ب 20.66% في حين جاءت نسبة 20.66% وهي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن المرجعية الحزب تكمن في تاريخ الحركة الوطنية، وتتوزع كل من حزب جبهة التحرير الوطني ب 15% وحركة مجتمع السلم ب 5.66%

ويمكن أن نفسر أن نسبة المرتفعة تكمن في حزب جبهة التحرير الوطني نظرا للامتداد نضاله لتاريخ الحركة الوطنية، باعتباره صانع الاستقلال وكذلك لاحتوائه لجميع التيارات السياسية داخل الحزب عكس حركة مجتمع السلم التي تلتزم بخط الإسلامي الدعوي و رغم ذلك لم توضح مرجعية الحزب لديهم رغم ما يقال عن هذا الحزب بأنه حزب الفئة المثقفة .

كما جاءت نسبة 17.66% والتي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن المرجعية تكمن في العروبة والإسلام والأمازيغية وهي مكونات المجتمع الجزائري وهنا نلاحظ مدى وعي المبحوثين في جمع المكونات الدولة والمجتمع، رغم أنها نسبة ضعيفة بالمقارنة مع النسب السابقة، ثم تلتها نسبة

12.66% والتي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن المرجعية تكمن في العروبة والإسلام فقط، وهي نسب متقاربة مع الحزبين بحيث نجد لكل منها 6.66% لحزب جبهة التحرير الوطني و6% لحركة مجتمع السلم.

وكل من هذا نستنتج بأن الإجابات جاءت متقاربة وغير موضحة من خلال الإجابات في الميدان حول مفهوم المرجعية لدى أحزاب، سواء حزب جبهة التحرير الوطني أو حركة مجتمع السلم، وهذا نظرا للاحتلال العامل الثقافي ذيل الأولويات في برامج الأحزاب السياسية، وكذلك أعتقد نتائج المنظومة التربوية الاجتماعية التي لم يلقنوا في مسارهم، ان الثقافة هي عنصراً أساسياً في تنمية الاقتصادية والاجتماعية و السياسية. كما يرجع هذا الغياب الى وجود نوع من التخوف لدى السياسيين من المسألة الثقافية. التي لم تحسم بعد منذ 1954. وكل هذا يؤدي الى ضعف الثقافة السياسية لدى الفاعلين في الحقل السياسي في عدم فهم مفهوم المرجعية فكيف يستطيعون شرحها للآخرين.

جدول رقم 11: يوضح مصادر المعلومات التي يستقي منها المبحوثين ثقافتهم السياسية

الانتماء السياسي						الاجابة
حزب التحرير الوطني		حركة مجتمع السلم		المجموع		
ك	%	ك	%	ك	%	
88	29.33	47	15.66	195	45	من وسائل الإعلام المسموعة والمرئية
42	14	21	7	63	21	من الصحف والمجلات بصفة عامة
15	5	13	4.33	28	9.33	من مطبوعات الحزب
25	8.33	12	4	37	12.33	من حضور الندوات والملتقيات الحزب
13	4.33	10	3.33	23	7.66	من شبكة الانترنت
09	3	05	1.66	14	4.66	إجابات أخرى
192	64	108	36	300	100	المجموع

كشفت بيانات الجدول الآتي أن نسبة المبحوثين في العينة يستقون مصادر معلوماتهم من وسائل الإعلام المسموعة والمرئية من الإذاعة والتلفزيون بمختلف قنواته بنسبة 45%، حيث تتوزع على كل من حزب جبهة التحرير الوطني ب 29.33% وحركة مجتمع السلم 15.66%، وهذا ما يفسر أن النسبة الأكبر تكمن في حزب جبهة التحرير الوطني وهذا نظرا لكوادر الحزب الموجودة في النظام والحزب، وهو ما يتوجب متابعتهم من طرف المناضلين والأتباع عكس حركة مجتمع السلم الذي يعتبر من الأحزاب "المعارضة" في الإعلام إلا من خلال الخرجات الاستثنائية حول مواقف معينة.

كما يبين الجدول نسبة 21% والتي تمثل المبحوثين من العينة الذين عبروا أن الصحف والمجلات بصفة عامة كوسيلة للمعلومات في متابعة أنشطة الأحزاب السياسية بصفة عامة، والتي تتوزع بنسبة 14% لحزب جبهة التحرير الوطني ونسبة 7% لحركة مجتمع السلم.

وبمكن تفسير هذه النتيجة بما لاحظته الباحث من محدودية اهتمام وسائل الإعلام المسموعة والمرئية بهذه النشاطات الحزبية والعمل السياسي ككل، حيث كانت تغطيتها لها محدودة زمنيا، ويغلب عليها شكل البرامج الحوارية والمناقشات بما تتضمنه من تفسيرات وآراء حول الأحداث والتعليق عليها، أكثر من اهتمامها بأخبارها وممارسات نشاطاتها وتصريحاتهم لذا لم يجد المنخرطون في ظل صعوبات تداول وتدفق الانترنت كوسيلة إعلامية في المجتمع وفي ظل أزمة مصداقية الإعلام الإلكتروني إلا الصحف المطبوعة فهي ذات مصداقية نسبية ومتاحة بدرجة أكبر وأيسر في استخدامها ولا تحتاج إلى مهارات خاصة كما أنها متاحة للجميع في أي وقت ولا تربطه بأوقات تعرض بطريقة معينة، فضلا عن تميز التغطية الإخبارية الصحفية بالعمق والتكامل وتنوع الأبعاد والاتجاهات.

ومن هنا يجدر لنا إعادة النظر في فكرة هجر الصحف والمطبوعة كوسيلة إعلامية ورفض مبدأ التعميم، بل يجب مراعاة تغيرات عدة في إطار هذه العلاقة، مثل متغير طبيعة الموضوع ذاته ومدى حساسيته ومتغير مدى حضوره وتوافر معلوماته عنه في وسائل الإعلام الأخرى، وأشكال التغطية الإعلامية له في هذه الوسائل، وسمات التغطية الإعلامية له في هذه الوسائل، وسمات التغطية الإعلامية له في هذه الوسائل، وسمات التغطية الإعلامية ذاتها وهل هي متحيزة أم لا، كما أوضحت نتائج هذه الدراسة.

بينما جاءت نسبة 12.33% معبرة على المبحوثين من العينة يتلقون ثقافتهم السياسية من حضور الملتقيات والندوات التي تقيمها الأحزاب، ومنها توزعت على كل من حزب جبهة التحرير الوطني ب 8.33% وحركة مجتمع السلم ب 4%، وبعدها جاءت نسبة 9.33% لتعبر بأن المبحوثين يتلقون ثقافتهم السياسية من مطبوعات الأحزاب المنخرطين فيها، وهي نسبة ضعيفة جدا بالمقارنة بالنسب السابقة.

في حين وجدنا 14% مبحوث عبروا بإجابات أخرى بنسبة 4.66% من العينة الدراسة، وتمثلت كلها بأن تلقي الثقافة السياسية يأتي عبر الزملاء والمحاكاة الجماعية حول العمل السياسي وانشغالات الاجتماعية بصفة عامة وأكثرها تكون شفوية، وخاصة أن المجتمع الجزائري يتصف بالثقافة الشفهية أكثر منها مكتوبة.

هذا كله دلالة على أن الأحزاب السياسية في الجزائر لم تقم بدور المنوط بها. و تبقى المسألة الثقافية آخر إهتمامات الأحزاب السياسية .

جدول رقم 12: يوضح تأثير ثقافة " التوريث السياسي" للمبحوثين على فاعلية الأحزاب السياسية

المتغيرات		نعم		لا		بدون إجابة		المجموع	
الانتماء السياسي		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني		121	40.33	71	23.66	-	-	192	64
حركة مجتمع السلم		79	26.33	29	9.66	-	-	108	36
المجموع		200	66.66	100	33.33	-	-	300	100

يتضح من خلال الجدول مابين أعلاه أن غالبية المبحوثين من العينة عبروا بأن به ظاهرة " التوريث السياسي" له تأثير على كيفية الانخراط في الحزب من الأحزاب، وخاصة دور الأسرة والمتمثلة أساسا في الأب، باعتباره الأمر وناهي في الأسرة وكذلك إذا اعتبرنا سوسيولوجيا بأن المجتمعات العربية والمجتمع الجزائرية مازالت تسود فيه السلطة الأبوية التي كثيرا ما تترك تنشئة سيئة على مستوى الأفراد في تحمل مسؤوليتهم ، مما يخلق لديهم كما هو يقول " هشام شرابي" بالعجز والالتكالية والهروب من المسؤولية في الإشارة إلى مجتمعنا على أنه يرمي من خلال عملية التربية والتثقيف إلى هدف أساسي هو إخضاع الفرد وكسر شوكتة⁷.

ويتجلى هذا في العينة المدروسة من خلال تأثير هذا العنصر في حزب جبهة التحرير الوطني والمتمثل أساسا في الأسرة الثورية بمختلف منظماتها في المجتمع المدني معتبرة نفسها تمثل الشرعية التاريخية، ولهذا ينظر إليها عادة أفراد المجتمع بأنها هي سلطة الفعلية أو إدارة الفعلية للمجتمع بنسبة تقدر ب 40.33%، ونفس الشيء يمكن قوله على التيار الإسلامي والممثل في هذه الدراسة على حركة مجتمع السلم ب 26.33% والذي عادة ما يربي الفرد عن طريق الجمعيات الدينية وإتباع منهج التدرج.ومن خلال البحث الميداني والملاحظة المباشرة، وجدنا فئة كبيرة تتبع نهج الآباء في اختيار الحزب.

ومن هنا كانت النتيجة الكلية بالمجموع 66.66% من المبحوثين في العينة وتبقى نسبة 33.33% التي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن التوريث السياسي ليس أي له تأثير على عملية اختيار الحزب الذي يراد من خلاله الانخراط فيه.

ربما هذا يعطينا تفسير سوسيولوجي لأن هذه الفئة تتميز بقدر كافي من الثقافة السياسية، والتي تتيح لها التمييز بين العاطفية والواقع. حيث تتوزع هذه النسبة على حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة تقدر ب 23.66% وحركة مجتمع السلم بنسبة تقدر ب 9.66%، ورغم تفاوت في النسب إلا أن تبقى

1- هشام شرابي: مقدمة في دراسة المجتمع العربي، دمشق ، الدار المتحدة للنشر ، ص 107.

النسبة ضعيفة بالمقارنة مع النسب السابقة.

و فضلا على ماتقدم تبين لنا وجود مظاهر لممارسات اجتماعية أو سلوك اجتماعي منها شيوع الممارسات الاجتماعية أو السلوك الاجتماعي الشديد و الصارم و التسلطي و حتى العنيف جسديا و نفسيا ، وانخفاض مفهوم الذات الايجابي عن النفس و الآخرين ، و الاعتماد على الآخرين و الانطواء ، وعدم التعبير الصريح عن الآراء و المشاعر و اللجوء الى الوسطاء ، و سيادة سلوك الخضوع و التبعية و الخوف من السلطة الاجتماعية في الاسرة العربية التي من المحتمل جدا ان يكون لها أبعاد سياسية تتمثل في بالخضوع للسلطة السياسية ، أو معارضتها ، أو تقمص التسلط ، و ضعف الكفاءة السياسية الضرورية للمشاركة السياسية .

جدول رقم 13: يوضح معرفة المبحوثين لمواقع الأحزاب المنخرطين فيها على شبكة الانترنت

المتغيرات العينة	نعم		لا		بدون إجابة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني	98	32.66	68	22.66	26	8.66	192	64
حركة مجتمع السلم	89	92.66	19	6.33	-	-	108	36
المجموع	187	62.33	87	29	26	8.66	300	100

من خلال الجدول يتضح أن نسبة 62.33% والتي تمثل المبحوثين من العينة الذين عبروا عن معرفتهم بالموقع الحزب المنخرط فيه على شبكة الانترنت، وهذا نظرا لانتشار شبكة الانترنت عبر المدن وحتى بعض الأرياف، رغم عدم تحديثها من هيئة المكلفة بالإعلام بالحزب ومسيرة الأحداث الجارية، وهذا العامل رغم وجوده إلا أنه غير مفعّل بطريقة فعالة تسمح في نشر وتشكيل ثقافة السياسة لدى المناضلين في الأحزاب وأفراد المجتمع بصفة عامة عن طريق مثلا نشر آخر المستجدات العمل الأحزاب والخرجات الميدانية، وتتوزع هذه النسبة على حزب جبهة التحرير الوطني (32.66%) وحركة مجتمع السلم (92.66%) ويمكن أن نلاحظ لهذه الأخيرة أكبر من الأولى، وهذا ربما راجع إلى التركيبة الاجتماعية لحركة مجتمع السلم والتي كثيرا ما تركز على فئة المثقفين خاصة الجامعيين منهم .

أما نسبة 29% فتمثل المبحوثين الذين عبروا عن عدم معرفتهم بالموقع الحزب على شبكة الانترنت. وربما هذا راجع إلى المستوى التعليمي المتدني وحتى ربما عدم معرفتهم للاستخدام شبكة الانترنت أصلا، وكل هذا يحد من معرفة الموقع الحزب المنخرط فيه.

وتبقى نسبة 8.66% وتمثل المبحوثين بدون إجابة التي تعبر عن عدم الاهتمام المنخرطين بالقضايا العمل السياسي والحزبي على الخصوص، وربما راجع إلى عدم انخراطهم من أجل مشروع

مجتمع واقتناع ببرنامج الحزب، وإنما من أجل الأهداف الشخصية الأخرى وهي حالة نجدها كثيرا في أحزابنا.

جدول رقم 14: يوضح توزيع المبحوثين حسب معرفتهم لمنشورات والمطبوعات الحزب المنخرط فيه

المتغيرات العينة		نعم		لا		بدون إجابة		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني		82	27.33	77	25.66	33	11	192	64
حركة مجتمع السلم		78	26	30	10	-	-	108	36
المجموع		160	53.33	107	35.66	33	11	300	100

من خلال بيانات الجدول أن نسبة 53.33% والتي تمثل المبحوثين الذين لهم معرفة بالمنشورات الحزب، وهذا كثيرا ما يتركز خاصة عند المناضلين لجبهة التحرير الوطني، والتي تركز كثيرا على المناضلين المستمرين وتتمثل دائما في الأسرة الثورية وذو الحقوق، كذلك نجد نسبة 26% وهي نسبة قريبة من النسبة الأولى وتتركز عند المناضلين المؤسسين لحركة مجتمع السلم، والذين لهم مدة طويلة في الحركة. ثم تليها نسبة 35.66% الذين عبروا بعدم معرفتهم بالمنشورات الحزب المنخرطون فيه وهذا يعود ربما إلى عدم الاهتمام هذه الفئة بالمنشورات والمطبوعات الحزب، أو ظنا منهما أنها غير مواكبة للمستجدات الأحداث الجارية ولذلك لم يعد لها اهتمام من طرف المناضلين، حيث تتوزع هذه النسبة على حزب جبهة التحرير الوطني ب 25.66% وحركة مجتمع السلم ب 10%.

أما نسبة 11% وهي نسبة تمثل المبحوثين بدون إجابة وهذا يعود ربما إلى عدم اكتراث بالعمل السياسي أصلا والممارسة الحزبية بصفة عامة.

و كخلاصة عامة يمكن القول ان الأحزاب السياسية في بلادنا لاتهتم بالأمر الثقافي أصلا ، فمثلا لو تصفحنا صفحات المترشحين على مواقع لتواصل الاجتماعي لا نجد فيها إلا صور للمترشحين يتباهون بزيارة الاحياء الشعبية و إلتقاء العمال و البطالين ، بينما لا نجدهم يحاورون المثقف أو يوقعون على زيارة الى مقر اتحاد الكتاب .

جدول رقم 15: يوضح الوسائل التي تعتمد عليها الأحزاب في تشكيل الوعي السياسي

المتغيرات العينة		عن وسائل الإعلام المختلفة		عن طرق المواعيد الانتخابية		عن طرق الجامعات الصيفية		عن طرق الخرجات السياسية		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني		56	18.66	73	24.33	50	16.66	13	4.33	192	64
حركة مجتمع السلم		14	4.66	47	15.66	35	11.66	12	4	108	36
المجموع		70	23.33	120	40	85	28.33	25	8.33	300	100

يتضح من الجدول بأن غالبية المبحوثين عبروا بأن الوسائل التي تعتمد عليها الأحزاب في تشكيل الوعي السياسي يتمثل في المواعيد الانتخابية المختلفة نسبة 40%، حيث تتوزع على حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة 24.33% وحركة مجتمع السلم بنسبة 15.66% وهذا ما يفسر لنا بأن الأحزاب السياسية في الجزائر أحزاب موسمية، ولهذا لم تعد فاعلة في المجتمع وليس لها القدرة والقوة من أجل الاستمرارية في تعبئة الجماهير والمناضلين خاصة في تشكيل الثقافة السياسية.

رغم ما تقوم به الأحزاب من تحضير لجامعات صيفية، إلا أنها تبقى مقتصرة على الفئة معينة من داخل الحزب ومحسوبة على الولاء التام لقيادة الحزبية، ولهذا يبقى تشكيل الوعي السياسي لعامة المناضلين منعدم وهذا ما عبرت عنه نسبة 28.33% حيث جاءت النسب متقاربة حيث نجد في حزب جبهة التحرير الوطني ب 16.66% وحركة مجتمع السلم ب 11.66%، كما جاءت نسبة 23.33% وهي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن الأحزاب السياسية تعتمد على وسائل الإعلام المختلفة وهي تمثل خاصة القنوات العمومية والتي توصف بالإعلام الثقيل عادة. مثل التلفزيون العمومي الذي يتابع من طرف جميع فئات المجتمع التي تقوم بتغطية الخرجات الحزبية، وبث بعض المقاطع أو ردود أفعال على بعض القضايا السياسية الاجتماعية التي تمس المواطن بدرجة الأولى وكذلك إجراء بعض اللقاءات والحوارات الصحفية. في حين تبقى نسبة 8.33% تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن الأحزاب تعتمد كذلك على الخرجات السياسية وباعتبارها وسيلة من وسائل تشكيل الثقافة السياسية وهي وسيلة مهمة، إلا أن هذه الخرجات تبقى محدودة جدا نظرا للوضعية المالية للأحزاب، وكذلك اقتصرها على فئة معينة من الأحزاب كما تؤكد النسب المتقاربة التي أفرزت بنسبة 4.33% لحزب جبهة التحرير الوطني ونسبة 4% لحركة مجتمع السلم.

جدول رقم 16: يوضح أثر النظام السياسي على فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الثقافة

السياسية

المتغيرات		نعم		لا		إلى حد ما		لا أعرف		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني		96	32	47	15.66	17	5.66	32	10.66	192	64
حركة مجتمع السلم		65	21.66	16	5.33	15	5	12	4	108	36
المجموع		161	53.66	63	21	32	10.66	44	14.66	300	100

يتبين من خلال الجدول أن نسبة 53.66% من المبحوثين الذين عبروا بأن النظام السياسي له دور فعال ومؤثر على الساحة السياسية بما فيها الأحزاب السياسية، وهذا ما يفسر لنا مدى متابعة المبحوثين للقضايا السياسية ومقارنتها مع الدول المتقدمة وهذا رجع طبعا الى انتشار وسائل الإعلام المختلفة عبر العالم في نشر الثقافة السياسية، حيث تتوزع النسب لكل من حزب جبهة التحرير الوطني ب 32% وحركة مجتمع السلم بس 21.66% وهي نسب متقاربة في رأي المبحوثين حول تأثير النظام السياسي على فاعلية الأحزاب السياسية في الجزائر. كما جاءت نسبة 21% من العينة الدراسة التي عبرت بأن النظام السياسي ليس له دور في ضعف وعدم فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الثقافة السياسية، وهذه النسبة تتوزع لكل من حزب جبهة التحرير الوطني ب 15.66% وحركة مجتمع السلم ب 5.33% وهذا ما يفسر لنا بأن نسبة الكبيرة نجدها في حزب السلطة، والتي غالبا ما تعبر عن رأي النظام السياسي وكذلك حفاظا على مصالحها.

بينما جاءت نسبة 14.66% والتي تمثل المبحوثين من العينة الذين عبروا عن عدم معرفتهم بعبارة (لا أعرف) وهي نسبة لا بأس بالمقارنة مع النسب السابقة، وهذا ربما راجع إلى عدم الاهتمام بالثقافة، السياسية حول القضايا الحزبية، أو عدم الإجابة نتيجة الخوف الذي ما زال سائدا في نفوس المبحوثين وأفراد المجتمع ككل، خاصة في مثل هذه القضايا.

كما نجد نسبة 10.66% من مجموع العينة المبحوثة عبرت بعبارة إلى- حد ما- وهي تعبر على مساهمة النظام السياسي في إضعاف الأحزاب السياسية، ولكن ليس بشكل الحاسم، بل يرجع كذلك الى ضعف الأحزاب السياسية نفسها كما سنوضحه في الجداول المقبلة.

كل هذا يمكن استخلاص نتيجة مفادها أن الأحزاب تنعدم فيها الإرادة السياسية والجماعية في تشكيل الثقافة السياسية لدى المناضلين في العينة المبحوثة والمجتمع بصفة عامة.

جدول رقم 17: يوضح تعامل النظام السياسي مع المشاكل المختلفة للمواطن وأثره على فاعلية الأحزاب السياسية في

تشكيل الثقافة السياسية.

المتغيرات العينة		نعم		لا		إلى حد ما		لا أعرف		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني		65	21.66	58	19.33	41	13.66	28	9.33	192	64
حركة مجتمع السلم		58	19.33	25	8.33	16	5.33	09	3	108	36
المجموع		123	41	83	27.66	57	19	37	12.33	300	100

من خلال الجدول يتبين بأن غالبية المبحوثين من العينة عبروا بأن النظام السياسي يعمل بوتيرة متناقصة من أجل حل المشاكل المختلفة في المجتمع، وهذا حتى يبقى المواطن في تبعية ويدور في فلك النظام السياسي ولهذا الاعتبار يبقى الخطاب السياسي للسلطة الحاكمة، هو أقوى والمؤثر وليس الأحزاب السياسية.

وهذا ما تعبر عنه نسبة 41% من العينة المبحوثة حيث تتوزع النسب لكل من حزب جبهة التحرير الوطني ب 21.66% وحركة مجتمع السلم ب 19.33% وهي نسب متقاربة من حيث رأي مبحوثين.

أما نسبة 27.66% من العينة عبرت بأن النظام السياسي يعمل بشكل طبيعي في حل المشاكل المختلفة المتعلقة بالمواطنين، إلا أن الشيء الملاحظ في الجدول أن نسبة الأعلى من هذه النسبة 27.66% تكمن في حزب جبهة التحرير الوطني ب 19.33% الذي يستغل هذه الظروف للاستقواء في الاستحقاقات الانتخابية وليس نتيجة ثقافة المجتمع، وحسن الاختيار من الأحزاب السياسية عكس حركة مجتمع السلم التي نجد 8.33% التي تمثل المبحوثين من العينة. ونفس الشيء تعبر نسبته 19% التي تمثل المبحوثين من العينة الذين عبروا بأن النظام السياسي يقوم بتأجيل في حل المشاكل، وهذا حتى يبقى المواطن متعلق بالنظام وخطاباته السياسية ويترقب الجديد دائما. بينما نسبة 12.33% من العينة المدروسة عبرت بعبارة (لا أعرف) وهذا دلالة على أن معظم المبحوثين من العينة ليست لهم ثقافة سياسية وغير مهتمين بشأن العام، وهو ما يفسر عدم قيام الأحزاب السياسية بتنقيف المناضلين ونشر الوعي السياسي في أوساطهم. إلا أن ما يمكن إستخلاصه من هذا الجدول و فضلا عن ماتقدم يعتقد أن النظام السياسي كهيئة تنسئ مسؤول أيضا عن المحافظة على النظام الأبوي بفضل أجهزته الإيديولوجية، أو هيئاته الفرعية، كالمدرسة، ووسائل الاتصال الجماهيرية، و المؤسسة الدينية أو قسم منها التي تقع تحت سيطرته، بحيث يعمل بكل ما في وسعه للحفاظ على تقليدية المجتمع من أجل ضمان إستمرار الأوضاع الراهنة كما هي من دون تغيير، إن تطلب الأمر اللجوء الى القوة الأمنية، و الثقافة السياسية الرعوية السائدة في المجتمع التي تيسر للنخبة الحاكمة السيطرة على المجتمع.

جدول رقم 18: يوضح الأساليب التي تواجه بها النظام السياسي فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الثقافة السياسية

الانتفاء السياسي النظام السياسي		حزب جبهة التحرير الوطني		حركة مجتمع السلم		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
46	15.33	32	10.66	78	26		
14	4.66	13	4.33	27	9		
55	18.33	19	6.33	74	24.66		
47	15.66	25	8.33	72	24		
20	6.66	10	3.33	30	10		
08	2.66	06	2	14	4.66		
02	0.66	03	1	05	1.66		
192	64	108	36	300	100		

إن ما يلاحظ في هذا الجدول أن أغلب المبحوثين من العينة عبروا بأن النظام السياسي ما زال يمارس السلطة الأبوية أي إعطاء الأوامر من فوق وفق مصلحته على الأحزاب السياسية، ولا يسمح بالمعارضة أو أحزاب تخالفه الرأي أو المساهمة في حل المشاكل خارج سلطته، نهيك عن السماح لأحزاب بالحرية في العمل وفي نشر الثقافة السياسية في أوساط فئات مختلفة من المجتمع بالنسبة تمثل ب 26%. وهذا ما تؤكد نسبة 24.66% والتي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن السلطة تقوم بتحديد وتضييق المجال السياسي للأحزاب السياسية حتى تبقى مقيدة، وبالتالي ينظر المجتمع إليها بأنها أحزاب شكلية فقط. وهذا من خلال تضييق المجال السياسي بواسطة احتكار وسائل الإعلام المختلفة وعدم إظهارها للمجتمع، وهذا حتى يحكم عليها بالغياب التام على الساحة السياسية بنسبة 24% من النسبة المدروسة.

بالإضافة إلى عدم تمويلها ماليا بالرغم بأن التمويل الحزبي فيه نظر من جانب التحليل السياسي الموضوعي، حيث كلما كانت الأحزاب ممولة من طرف النظام كلما أصبحت تخدمه أكثر ولا تعارضه، إلا أن خاصية التمويل الأحزاب السياسية نجدها كثيرا في الدول العالم الثالث ومنها الجزائر.

ورغم ذلك تبقى الأحزاب السياسية الجزائرية غير قادرة على الانتشار وتموقع الثقافي والفكري في أوساط الجماهير، وهذا راجع إلى القدرة المالية الضعيفة والتي تعبر بالنسبة 10% والتي تمثل

المبحوثين من العينة الذين أجابوا بعدم تمويل النظام السياسي بالمال للأحزاب السياسية، تبقى دائما هو الأقوى على الساحة السياسية.

أما الذين أجابوا بأن النظام يعمل على تأجيل التجربة الحزبية الفعلية بنسبة 9% وهذا طبعا حتى يتبقى هو الأقوى بدون منافس، كما جاءت نسبة 4.66% التي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن النظام السياسي يفرض شروط وتوجيهات حسب مصلحته.

في حين تبقى نسبة 1.66% والتي تمثل إجابات أخرى من طرف المبحوثين حيث عبروا لنا بمختلف إجاباتهم تقريبا حول إجابة واحدة وهي أن الأحزاب السياسية لا تعمل بصفة جدية وغياب الإرادة الجماعية في تشكيل الثقافة السياسية ولهذه الأسباب بقيت تنظر إلى النظام السياسي هو السبب الوحيد في فاعليتها. ولهذا يجمع النظام الأبوي الجديد أو الثقافة المختلطة بين علاقات اجتماعية عمودية تتميز بعدم المساواة أكثر منها أفقية تتميز بالمساواة، وتسيطر عليها العلاقات الاجتماعية الأسرية والعشائرية والجهوية أكثر من العلاقات الطبقية، وهي ثقافة محافظة بطبيعتها من حيث الجوهر، و إن بدى على مظاهرها الخارجية نوع من الحداثة. ويرى " هشام شرابي " بأن المجتمع الأبوي الجديد يمثل عقبة إزاء الديمقراطية السياسية، وحكم القانون، وتحقيق حقوق الانسان، وتشجيع ثقافة التبعية والخضوع في ظل الثقافة الأبوية، وليس قيم الاستقلال الذاتي.

جدول رقم 19: يوضح أثر القانون الأحزاب على فاعلية الحزبية في تشكيل الوعي السياسي

المتغيرات العينة		نعم		لا		إلى حد ما		لا أعرف		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني		101	33.66	60	20	19	6.33	12	4	192	64
حركة مجتمع السلم		82	27.33	08	2.66	11	3.66	07	2.33	108	36
المجموع		183	61	68	22.66	30	10	19	6.33	300	100

إذا كانت مساهمة الأحزاب السياسية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم وهي بهذه الصفة تساهم في نشر التربية السياسية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة، وتأهيل نخب قادرة على تحمل المسؤوليات العمومية وتنشيط الحقل السياسي فثمة العامل آخر ربما يؤثر في هذه الوظائف.

وهذا ما نلاحظه في الجدول بأن أغلب المبحوثين من العينة المدروسة عبروا بنسبة 61% بأن القانون الأحزاب له تأثير سلبي على فاعلية الأحزاب السياسية في تأدية وظائفها، ومن ضمنها تشكيل الوعي السياسي في وسط المجتمع، حيث تتوزع على كل من حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة 33.66% وحركة مجتمع السلم بنسبة 27.33% وهي نسب متقاربة حول رأي المبحوثين.

أما نسبة 22.66% والتي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن القانون الأحزاب ليس له تأثير بعبارة

(لا) على فاعلية الأحزاب السياسية في نشر الثقافة السياسية، وربما هذه نسبة تمثل قسط من المناضلين في الأحزاب التي انتفعت أو لها مصالح من خلال هذا القانون، وربما تناضل وهي في أحزابها من أجل عدم تغيير هذا القانون. وهذا ما توضحه نسبة 20% من المبحوثين من نسبة 22.66% التي تمثل المناضلين حزب جبهة التحرير الوطني في حين نجد نسبة 2.66% في حركة مجامع السلم . كما جاءت نسبة 10% والتي تمثل المبحوثين الذين عبروا بعبارة (إلى حد ما) وهي نسبة تعبر عن تأثير القانون إلى حد ما على الأحزاب السياسية.

فيما عبرت نسبة 6.33% من المبحوثين من العينة الذين عبروا بعبارة (لا أعرف) وهي تعبر عن عدم معرفتهم بهذه القضايا، ومنها القانون الأحزاب وهذا يعود دائما إلى انعدام الثقافة السياسية لدى المنخرطين في الأحزاب السياسية. ويمكن أن نستنتج من كل هذا أن القانون الأحزاب ليس وحده العائق أمام الأحزاب السياسية فقط ، بل كذلك راجع إلى الأحزاب السياسية نفسها من خلال العوامل الداخلية تخص هذه الأحزاب، وهناك عوامل أخرى تكمن في المنظومة السياسية ككل وهذا ما سنراه في تحليل الجداول الآتية.

جدول رقم 20: يوضح عناصر النظام السياسي على فاعلية الحزبية في تشكيل الثقافة السياسية

الانتماء السياسي النظام السياسي		حزب جبهة التحرير الوطني		حركة مجتمع السلم		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
20	6.66	08	2.66	28	9.33		
41	13.66	24	8	65	21.66		
55	18.33	33	11	88	29.33		
70	23.33	42	14	112	37.33		
06	2	01	0.33	07	2.33		
192	64	108	36	300	100		

إذا كانت قوة الأحزاب السياسية من قوة خطابها ومدى تأثيره في المجتمع، فإن الجدول يوضح عكس ذلك تماما حيث بينت نسبة 29.33% من المبحوثين من العينة عبروا بأن ضعف فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل ثقافة سياسية آتي من ضعف الخطاب السياسي الحزبي برمته، وهذا ما يفسر أن الأحزاب السياسية المتواجدة على الساحة السياسية سواء كانت في السلطة كما هو حال حزب جبهة التحرير الوطني أو التي تعتبر نفسها في المعارضة كما هو شأن حركة مجتمع السلم بالفاشلة، بحيث فشلت في إقامة ساحة سياسية فعلية وفعالة مع فئات عريضة من المجتمع، ولم تنتج إلا واقعا سياسيا رديئا جدا غابت فيه البرامج بل يفتقر لرجال سياسة بأتم معنى الكلمة، وهذا ربما يعود أساسا

لعدم السماح أو التمكن من إشراك النخب في وضع البرامج وفي تقييم الأحزاب وقيادتها، لأن "الزعيم" مثل السلطة لا يعتمد إلا على من يستطيع التحكم فيهم ولا يهددون زعامته ولا يناقشونه في أي شيء.

أما نسبة 37.33% فهي تمثل المبحوثين من العينة الذين عبروا بأن تأثير سنوات العنف على المجتمع كان لها تأثير على فاعلية الأحزاب في نشر ثقافة السياسية، وهذا يعود إلى عدم تقبل المجتمع من العودة مرة أخرى للحياة الحزبية العنيفة والتي تعتبر أن سبب الأحداث العنيفة التي مرت بها الجزائر يعود الأحزاب السياسية التي لم تكن مؤهلة للتجربة التعددية، وهذا ما أدى إلى صراع سياسي عنيف.

كما عبرت نسبة 21.66% التي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن الشخصية الرئيس تمثل محور مركزي في قوة النظام السياسي وكذلك الرئيس الشرفي لحزب جبهة التحرير الوطني وهذا كله يمثل شخصية تاريخية تعبر عن شرعية التاريخية التي كثيرا ما يعتمد عليها النظام السياسي الجزائري في إرساء شرعيته على المجتمع.

وهذا ما أدى ببروز قوة الخطاب السياسي للنظام على المجتمع في كل المجالات، وهذا ما تؤكدته نسبة 9.33% التي تمثل إجابة المبحوثين من العينة حول قوة الخطاب السياسي التي تكمن من خلال أدواته المختلفة في الإدارة والجيش والحزب المعتمد عليه كالأجهزة والممثل في حزب جبهة التحرير الوطني كما هو مبين في نسبة 6.66% في الجدول التي تمثل المبحوثين من العينة من حزب جبهة التحرير الوطني مقابل 2.66% لحركة مجتمع السلم.

أما النسبة الأخيرة والمتمثلة في المبحوثين من العينة الذين أجابوا بعبارة (لا أعرف) وهذا دليل على عدم الاهتمام المنخرطين - المناضلين بالقضايا السياسية وعدم معرفتهم بالأمور السياسية وهذا يعود إلى ضعف الأحزاب السياسية في تثقيف المناضلين المنخرطين في الأحزاب السياسية.

وأمام هذا المشهد السياسي بطبيعة الحال أن قوة النظام السياسي تكمن في خطابه وهذا ليس بضرورة يدل على قوة برنامجه أو امتلاكه لمشروع مجتمع، بل يعود إلى ضعف الخطاب السياسي لدى الأحزاب السياسية وعدم قدرتها على تأطير المجتمع، أو تقديم مشروع مجتمع يكون بديل لبرنامج النظام السياسي الحاكم.

جدول 21: يوضح العوامل التي تعيق فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الثقافة السياسية في المجتمع

الانتفاء السياسي النظام السياسي		حزب جبهة التحرير الوطني		حركة مجتمع السلم		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
32	10.66	29	9.66	61	10.33		
100	33.33	42	14	142	47.33		
18	6	22	7.33	40	13.33		
40	13.33	12	4	52	17.33		
02	0.66	03	1	05	1.66		
192	64	108	36	300	100		

إن أول ما يلاحظ في هذا الجدول أن أغلب المبحوثين من العينة عبروا أن العامل تحكم النزعة الانتخابية في سير هياكل الحزب هي الغالبة بنسبة 47.33%، وهذا ما يفسر غياب العمل الديمقراطي داخل الأحزاب السياسية وحضور عوامل أخرى في تسيير الأحزاب مثل الجهوية، والعشائرية والمناطقية- منطقة على حساب منطقة بإضافة المال السياسي، في تحديد من هو المناضل أو المنتخب الذي يحصل على عملية الإجماع وكسب الثقة والأصوات في المنطقة التي يترشح فيها، وهذا يتنافى والعمل الديمقراطي في الممارسة السياسية والحزبية بصفة عامة.

وهذا قد يعود إلى سبب آخر له ارتباط به وهو سيطرة العلاقات الأدبية على المناضلين، وهذا ما عبرت عنه نسبة المبحوثين ب 17.33% والتي تمثل الإجابة بعدم العمل بمبدأ التدرج الحزبي أو الأقدمية في الحزب بترقية العضو الحزبي وتكوينه وتحفيزه على التفاني في الحزب من جهة، وكأسلوب لتنظيم نشاط الأحزاب وترقية الهيئات لم يحض في هياكل الأحزاب السياسية بالأهمية التي يستحقها.

كما تعتبر نسبة 21.33% والتي تقابل سبب إنتفاء العناصر الانتهازية وتعني العناصر التي يغلب عليها المصالح الشخصية على حساب الحزب المنتمي إليه.

هذا العامل كثيرا ما نجده في أغلب الأحزاب السياسية وحتى التي لم تعنى بالدراسة، حيث نجد النسبة تتوزع على كل من حزب جبهة التحرير الوطني 10.66% وحركة مجتمع السلم ب 9.66% وهي نسب متقاربة حول رأي المبحوثين.

فحركة مجتمع السلم التي تعتبر نفسها قائدة التيار الإسلامي في الجزائر لم تسلم من العناصر الانتهازية ذو مصالح خاصة والمتمثلة في " الغنيمة"، فالحزب كما يؤكد قياديوه صورته كما يلي:

حزب يتنافس قياديون على المزايدة في تقديم الخدمات للآخرين مهما كان نوعها للسلطة وشدة المنافسة يرتفع سقفها ليس في بناء الوطن أو الخدمة العامة أو الارتقاء بأداء الحزب وتطوير أساليبه أوباتجاه مستوى مناضليه.

كما أن هناك نقطة مهمة وهو أن الحزب يخير فيه قياديون بعضهم البعض بين توزيع الغنيمة واقتسام الحزب، وقد سبق لهم أن عرضوا مثل هذه المقايضة، ولكن العقوبة مقابل الانسحاب، وبالفعل وقع اقتسام الحزب إلى أحزاب إسلامية⁸.

أما نسبة 13.33% والتي تمثل المبحوثين الذين أجابوا بأن السبب يكمن في ضعف الفاعلين السياسيين في الأحزاب، وهذا مرده إلى انعدام الثقافة السياسية لدى هؤلاء، وبالتالي كيف يستطيعون تشكيل الوعي السياسي لدى شريحة كبيرة من المجتمع؟

وهذا ممكن لو سألت أي فرد من المجتمع الجزائري عن ميزة الزعامات "الأبدية" للساحة السياسية القائمة التي أتت بقرار سلطوي لا نضالي، فإن الرد الوحيد والمؤكد هو أنهم لا يمثلونهم وأنهم من المستفيدين غير المفידين للدولة وحتى السلطة، فيما بقين نسبة 1.66% معبرة عن إجابات أخرى وأغلبيتها تمحورت حول فكرة أن الأحزاب السياسية لا يمكن لها أن تكون فاعلة ما لم تقدم شيء ملموس للأفراد المجتمع وتكون قيادتها هي نموذج الفعلي أمام المواطن.

جدول رقم 22: يوضح معرفة المبحوثين مدى صحة سياسة فتح الأبواب لإنشاء الأحزاب السياسية لتكريس العمل الديمقراطي

المجموع		لا أعرف		إلى حد ما		لا		نعم		المتغيرات العينة
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
192	64	36	12	29	9.66	86	28.66	41	13.66	حزب جبهة التحرير الوطني
108	36	09	3	12	4	68	22.66	19	6.33	حركة مجتمع السلم
300	100	45	25	41	13.66	154	51.33	60	20	المجموع

يبين الجدول أن غالبية المبحوثين عبروا بأن سياسة فتح الأبواب لإنشاء أحزاب سياسية جديدة غير صحيحة بنسبة تقدر ب 51.33% وهي نسبة تدل على وعي المبحوثين بهذه المسألة، ويعتقدون بأن النظام السياسي يسعى من وراء هذه الطريقة إلى تجميع الساحة السياسية بكثرة الأحزاب حتى يبقى هو قوة الوحيدة على الساحة السياسية.

1- محمد بغداد: التركة المسمومة، أزمة حركة مجتمع السلم، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص 116.

بينما جاءت نسبة 20% معبرة على إنشاء أحزاب سياسية جديدة بهذه طريقة سياسة صحيحة وتعتقد ربما تكريس العمل الديمقراطي في فتح المجال للحرية السياسية.

فيما عبر نسبة 15% والتي تمثل المبحوثين الذين أجابوا بعبارة (لا أعرف) وهي نسبة غير مهتمة أو عديمة الثقافة السياسية حول متابعة الشأن العام والسياسي على الخصوص.

أما النسبة المتبقية فتمثلت في 13.66% وهي تمثل المبحوثين الذين أجابوا بعبارة (إلى حد ما) بمعنى أن سياسية إنشاء أحزاب جديدة بصحية ولكن ليس بشيء المحسوم، وهذا ما يفسر ربما أن هذه الطريقة تتيح للمواطنين الانطواء داخل الأحزاب السياسية وهو العمل الديمقراطي.

و من خلال هذه النتائج يتضح لدينا ان النظام السياسي ليس هدفه فتح المجال السياسي الديمقراطي بقدر ما هو السعي من أجل المحافظة على مكاسبه و مصالح فئاته التقليدية قبل كل شيء، و بما ان النظام ليس ديموقراطي و لاتتويري و مسكون بهاجس السلطة و التمسك بها أيا كان الثمن ،فإن مصالحه غالبا ماتتقاطع مع مصالح المجتمع.

أما الغاية من وراء سعيها الى فتح الأبواب من أجل إعتداد أحزاب سياسية جديدة ، فلا يتعدى البحث عن شرعية شعبية داخلية و خارجية و تحريكها باتجاه الحياة السياسية لمواجهة الفئات الأخرى التي تتصارع معها على السلطة .

يضاف الى ذلك ان الصفة الشعبوية للأنظمة السياسية ، و إعتادها على الفئات التقليدية ، أمر مشترك بين كل الأنظمة السياسية العربية :فجميعهذه الأنظمة تشترك بأنها :

- معادية للمصالح العامة للمجتمع .
- رافضة للديموقراطية و مشككة فيها .
- تعتمد على الفئات التقليدية (فلاحين ، عمال ،زعامات المحلية ، شيوخ عشائر،عسكر،رجال الدين ...).

يضاف الى ذلك ،فان الثقافة السياسية التي ينشرها النظام السياسي مغلقة على مسلمات ثابتة ، يرفض من يخالفه .و يعود هذا التوجه ،الى ان المعرفة التقليدية المغلقة تساعد في توجيه الجماهير و التحكم فيها ، كما انها معرفة تناسب الجماهير النامية تعليميا ،و المحرومة من الحريات السياسية و الاجتماعية ،و المفتقدة للتربية العقلانية في الاستلاء على العقل الجمعي للمجتمع ،و تغريبه باتجاه الأحلام السياسية و الدينية الكبرى المؤجلة الى أجل غير مسمى .

جدول رقم 23: يوضح مدى صحة عبارة أن الأحزاب السياسية من إنتاج النظام السياسي

المتغيرات العينة	نعم		لا		إلى حد ما		لا أعرف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني	76	25.33	43	14.33	56	18.66	17	5.66	192	64
حركة مجتمع السلم	53	17.66	26	8.66	19	6.33	10	3.33	108	36
المجموع	129	43	69	23	75	25	27	9	300	100

جاءت الإجابة حول مدى صحة العبارة التي مفادها أن الأحزاب السياسية في الجزائر من إنتاج النظام السياسي بنسبة 43% وهذا ما يفسر لنا أن المعنى لثقل السياسي للأحزاب السياسية غير موجود في الممارسة السياسية، بل الثقل السياسي موجود في النظام السياسي كما أوضحناه في الجدول رقم 20 . وهذه الإجابة توزعت على كل من حزب جبهة التحرير الوطني ب 25.33% وحركة مجتمع السلم ب 17.66%

بينما عبرت نسبة 23% والتي تمثل المبحوثين من العينة الذين أجابوا بعدم صحة العبارة أن الأحزاب السياسية من إنتاج النظام السياسي ، وهذا ما يفسر لنا أن هذه الفئة نجدها عند المناضلين النافذين في الأحزاب ولهم شبكات العلاقات قوية مع النظام السياسي. بمعنى آخر إذا أخذنا في الحسبان أن حظوظ أي حزب من الأحزاب ومدى تأثيره في الساحة السياسية على السلطة تعود في جزء منها إلى عدد الأعضاء الفاعلين في الأحزاب ، وبالتالي هناك قضية ليس من السهل تجاوزها وهي ليس جميع أعضاء الحزب ما من ذوي فاعلية، أو واعين بنفس المستوى بالقضايا التي يدافع عنها الحزب. كما جاءت نسبة 25% الذين أجابوا بعبارة (إلى حد ما) وهي كذلك تصب في نفس المعنى الأول الذين يرى أن كل الأحزاب السياسية سواء كانت في السلطة مثل حزب جبهة التحرير الوطني أو التي تعتبر نفسها في "المعارضة" وفاعلة مثل حزب حركة مجتمع السلم. ما هي إلا نسخة أو لسان حال للخطاب السياسي للنظام أو السلطة، بمعنى أن الأحزاب السياسية الفاعلية والفاعلة ربما لم تدخل بعد الساحة السياسية و الحزبية.

فيما عبرت نسبة 9% والتي تمثل المبحوثين من العينة التي أجابت بعبارة (لا أعرف) أي عدم معرفتها بالأمور السياسية أو ليس لها القدرة على التعبير في مثل هذه المواضيع نتيجة المراقبة التي ربما تلاحقهم من طرف أحزابهم ، وهذا كله ناتج عن عدم وعي المبحوثين وانعدام الثقافة السياسية وراجع بدرجة الأولى غياب الحرية السياسية و إلى ضعف الأحزاب السياسية برمتها .

ويمكن القول أن السلطة السياسية قد نجحت في إفراغ أحزاب السياسة من محتواها وفي تميم اللعبة السياسية عبر استدراج المؤسسي للقيادات الحالية ، بل أيضا خلق زعامات جديدة من دون رمزية عن

طريق الترقية الاجتماعية بفعل الامتيازات التي يحصل عليها مقابل أن تدين بالولاء للسلطة السياسية والارتباط عضويا بالدولة أكثر من أحزابها.

جدول رقم 24: يوضح نظرة النظام السياسي للأحزاب السياسية ومدى قدرتها على تقديم مشروع المجتمع

المتغيرات العينة	نعم		لا		إلى حد ما		لا أعرف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني	40	13.33	88	29.33	26	8.66	38	12.66	192	64
حركة مجتمع السلم	20	6.66	67	22.33	10	3.33	11	3.66	108	36
المجموع	60	20	155	51.66	36	12	49	16.33	300	100

من خلال هذا الجدول يتبين أن أغلب المبحوثين عبروا بأن النظام السياسي ينظر إلى الأحزاب السياسية في عدم قدرتها على تقديم البديل وتحمل مسؤوليتها تجاه المجتمع، وهذا بنسبة تقدر ب 51.66% وربما هذا راجع لمعرفة النظام السياسي لتركيبية الاجتماعية والسياسية للأحزاب.

كما جاءت نسبة 20% والتي المبحوثين من العينة الذين أجابوا بعبارة (إلى حد ما) وهي نسبة تصب تقريبا في المعنى أن الأحزاب السياسية قادرة على تقديم مشروع مجتمع، وبالتالي قادرة على تقديم حلول للمشاكل المختلفة التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري، ولكن الواقع عكس ذلك تماما، وهذا إذا نظرنا أن أحزابنا خالية من النخب المنظرة والفكرية و عدم قدرتها على توضيح مرجعيتها بصورة واضحة حتى تتمكن من الإستشراف بالمستقبل.

فحين بقيت نسبة 16.33% والتي تمثل المبحوثين الذين أجابوا بعبارة (لا أعرف) وهي نسبة لا بأس بها بالمقارنة مع النسب الأخرى السابقة، وهذا ما يدل على مدى ضعف الثقافة السياسية في الأحزاب وقصورها في تثقيف المناضلين وغير المناضلين حتى يمكن التعبير عن مثل هذه القضايا. ولمعرفة أسباب عدم قدرة الأحزاب السياسية في تقديم مشروع مجتمع فعلي وتحمل مسؤوليتها تجاه المجتمع الجزائري هذا ما سنعرضه في الجدول الآتي.

جدول رقم 25: يوضح أسباب عدم قدرة الأحزاب السياسية على تحمل المسؤولية تجاه المجتمع.

الانتفاء السياسي النظام السياسي		حزب جبهة التحرير الوطني		حركة مجتمع السلم		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
81	27	19	6.33	100	33.33		
50	16.66	45	15	95	31.66		
33	11	12	4	45	15		
26	8.66	31	10.33	57	19		
02	0.66	01	0.33	03	1		
192	64	108	36	300	100		

من خلال هذا الجدول يتبين أن أغلب المبحوثين عبروا عن أسباب عدم قدرة الأحزاب السياسية على تحمل مسؤوليتها تجاه المجتمع، بنسبة تقدر 33.33% والتي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن الأحزاب السياسية ليس لها برنامج (مشروع مجتمع) تستطيع تقديمه كبديل أو إقناع المجتمع الجزائري به، ولهذا نجد الأحزاب تركز فقط العمل من أجل السلطة أكثر من أجل تغيير المجتمع نحو الأفضل، وتليها نسبة تقدر

31.66% من المجموع العينة أجابوا بأن الأحزاب المتواجدة على الساحة السياسية لا تمثل المجتمع بكل فئاته، بمعنى وكأن الأحزاب ليست نابعة من المجتمع بمعنى الصحيح للكلمة، بقدر ما هي إلا الأحزاب فوقية تمثل فئة الارستقراطية سواء في الثقافة أو المال أو الجاه، ولا يمكنها التحدث باسم المجتمع ككل ولا تستطيع تحريك الجماهير لأنها غير مرتبطة به ارتباطا وثيقا، ولا تعرف عن مشاكله وأوضاعه شيئا.

حيث تتوزع هذه النسبة لكل من حزب جبهة التحرير الوطني الذي يعتبر حزب السلطة ب 16.66% وحركة مجتمع السلم التي تعتبر أنها في "المعارضة" والنابعة من صلب المجتمع ب 15% وهي نسب متقاربة في رأي المبحوثين حول عدم تمثيل الحزب للمجتمع.

وهذا السبب له علاقة كذلك بالسبب آخر الذي يمثل 19% من العينة المبحوثة والمتمثل في غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، حيث توزعت النسبة على كل من حزب جبهة التحرير الوطني

ب 8.666% وحركة مجتمع السلم ب 10.33%، وإذا كان حزب جبهة التحرير الوطني له أدواته ومنهجيته في كيفية بسط نفوذه على شريحة كبيرة من المجتمع، بفضل ما يمتلكه من رصيد ثورة التحريرية وشرعية التاريخية في السلطة، فمن الواجب أن لا نجد هذه الصفات في حزب حركة مجتمع السلم الذي يصف نفسه على أنه متميز، إلا أن صورته كما يصفها قياديون بأنه حزب تمارس قيادته الهيمنة والإقصاء الجماعي، و"تكفر" بالحوار بين أعضائها ولا وجود في أدبياتها سلوك المنطق الشورى. وتصر على الديكتاتورية ورفض وجهات النظر المخالفة⁹. ومن كل هذا يتسرب مرض انفصام بين الخطاب السياسي للأحزاب والتطبيق أو مرض الطلاق بين المبادئ والمواثيق، وبين الأفعال والتصرفات السياسية التي تمارسها، وإذا سألتها عن السبب أدعت أن السياسة تقتضي ذلك، وكأن السياسة ليست إلا علم الدجل والنفاق ومساوئ الأخلاق، وليس كما نعلم ونلقن وندرس بأنها علم تدبير أمور الدولة والرعية بمنهجية وموضوعية وشيم رفيعة مرضية. فيما عبرت نسبة 15% والتي تقابل إجابة المبحوثين بأن الأحزاب خطر على البلاد في حال تسلمها السلطة وهذا دليل على مدى وعي المبحوثين، المناضلين في الأحزاب على عدم قدرة الأحزاب كما أسلفنا ذكره، وغياب تصور مقنع حول البرامج السياسية التي تريد تطبيقها في الميدان بالإضافة إلى غياب النقاش داخل الأحزاب السياسية وحضور الإقصاء والتهميش. أما نسبة 01% فهي تمثل إجابات أخرى والتي تمحورت كلها حول فكرة محورية بأن الأحزاب السياسية الحالية عاجزة على تأطير مناضليها، فكيف تستطيع تأطير وتنقيف المجتمع بأكمله سياسيا. وما يمكن أن نستنتجه من كل هذا أن أسباب عدم قدرة الأحزاب السياسية على تحمل مسؤوليتها تجاه المجتمع، ربما قد يعود إلى عوامل أخرى أهمها وجود تفاوت كبير بين انقسامات الرأي العام وانقسامات المجتمع، وبالتالي فالمجتمع الجزائري لم يبلغ مستوى المجتمع الناضج الذي تكون فيه انقسامات الرأي مطابقة لانقسامات المصالح، ولم تفرز قوى اجتماعية بعضها عن البعض على أساس وعيها لمصالحها. لذلك الكثير من الآراء والمواقف السياسية عند الأحزاب السياسية مطبوعا بطابع المجانية أي بطابع التصرفات والأقوال "المتحررة" من ضوابط المراقبة والحساب غير ممثلة لغير قوة محددة بالذات من قوى المجتمع.

1 - محمد بغداد: الشركة المسمومة، أزمة حركة مجتمع السلم، المرجع السابق ص 115

جدول رقم 26: يوضح استجابات العينة بحسب معرفتهم للطرق التي من خلالها يمنح التعليم بصورته الراهنة ثقافة سياسية .

الانتماء السياسي النظام السياسي		حزب جبهة التحرير الوطني		حركة مجتمع السلم		المجموع	
		ك		%		ك	
		%		ك		%	
توفير المعلومات السياسية		15		5		23	
متابعة الأحداث السياسية الجارية		26		8.66		33	
معرفة الحقوق السياسية		19		6.33		34	
معرفة الواجبات السياسية		22		7.33		41	
التعريف بالسلطات الثلاث		21		7		29	
التعريف بالأحزاب السياسية		23		7.66		32	
ليس له دور في تشكيل الثقافة السياسية		6		22		108	
المجموع		192		64		300	

جاءت نتائج استجابات العينة حول طريقة التي من خلالها يمنح التعليم بصورته الراهنة أفراد المجتمع ثقافة سياسية.

لتوضح أن أعلى نسبة من المبحوثين تقدر ب 36% من نتائج الاستجابات، حيث أوضحت بان التعليم ليس له دور في تشكيل الثقافة السياسية للأفراد المجتمع، وهي نسبة مرتفعة، وذلك مرجعه عدم ارتباط التعليم بالواقع الذي يعيشه أفراد المجتمع الجزائري، وكذلك راجع إلى القانون الذي يمنع التسييس التعليم في مختلف أطواره، وتأتي هذه الدراسة لتؤكد نتائج إحدى الدراسات حول دور التعليم في التنشئة السياسية حيث توصلت الدراسة إلى أن التعليم يعمل على تعميم الوعي السياسي في المجتمع الجزائري.

في حين أن نسبة المبحوثين الذين يرون أن التعليم مصدر لمعرفة الواجبات السياسية قدرت ب 13.66%، كما جاءت متبوعة بنسبة 11% التي تمثل المبحوثين الذين أجابوا بان التعليم يوفر الفرصة لمتابعة الأحداث السياسية، حيث توزعت النسبة على كل من حزب جبهة التحرير الوطني ب 8.66% وحركة مجتمع السلم ب 2.33%، وهو مؤشر لعدم قدرة النظام التعليمي على متابعة الأحداث السياسية الجارية، وإنما يقتصر دور التعليم في التخصص الضيق منه على قياس القدرة على الحفظ فقط دون القدرة على تنمية الوعي والإبداع الفكري للأفراد المجتمع. وذلك يتضح في رغبة أفراد المجتمع في أن يمثل التعليم مصدر للثقافة السياسية من خلال متابعة الأحداث السياسية الجارية.

وترتبط بهذه النتيجة أيضا 10.66% من الاستجابات ترى أن التعليم يمكن أن يكون مصدر الثقافة السياسية من خلال التعريف بالأحزاب السياسية، وهذا يرتبط بعدم وجود ثقافة سياسية يحرص التعليم على تشكيلها وعدم التشجيع على المشاركة السياسية في الحياة السياسية، بل إنه يسعى إلى تخويف وإبعاد متعمد للأفراد المجتمع وعدم وجود اتجاهات عامة يعمل من خلالها النظام التعليمي على تشكيل ثقافة سياسية.

ومن هذه المؤشرات يتضح رغبة أفراد المجتمع في نظام تعليمي يمنحهم ثقافة سياسية، كما يوضح غياب دور التعليم في تشكيل الثقافة السياسية وعدم وجود خطة أو اتجاه يتم وفقا لها لتشكيل الثقافة السياسية للأفراد المجتمع، كما يتضح أن النظام التعليمي مرتبط بالنظام الاجتماعي في المجتمع الجزائري، أو الذي يفصل بين التعليم والواقع، وهو يعد أحد عوائق التنمية في المجتمع الجزائري. و يضاف الى ، انه تم تحويل نقابات المعلمين و اتحادات الطلبة الى مجرد منظرين ايدولوجيين لعقائدهم .فقد انتشرت ثقافة الخوف و المراقبة و عدم الثقة بالآخرين ، الأمر الذي أدى الى نشوء شخصية مزدوجة بين المعلمين و الطلبة ، تظهر غير الذي تخفيه و تصرح بما لايتفق مع قناعاتها ، و تكتم كل ما لا ينال الرضا.

هكذا ترسخت ثقافة الكذب و التجسس في صفوف تلك النقابات و الاتحادات . فالإستراتيجية المتبعة من قبل النظام داخل المؤسسات التعليمية ، جعلت الطالب الذي يشعر بأنه مراقب في كلامه و تصرفاته و آرائه و صداقاته، يميل تحت ضغوط المراقبة الى التكيف و التوافق و السير في الطريق الذي لا يسبب له مشاكل .حتى الأهل أدركواخطورة هذه الإستراتيجية ، فأصبحوا يكثرن من نصيحته أن " لا يخطأ"و لا "يصغر عقله"و لا يكشف ذاته و آرائه أمام الآخرين .و المقصود بعدم الخطأ أو تصغير العقل، هو عدم القيام بأي عمل ، أو التصريح بأي كلمة لا ترضي مؤسسات السلطة السياسية . فالمؤسسات التعليمية تعد ،بالنسبة للنظام السياسي من أهم المؤسسات المنظمة للميدان الإيديولوجي .

جدول رقم 27: يوضح استجابات العينة بحسب معرفتهم للطرق التي من خلالها يعد النظام التعليمي فاعلا ومصدرا للثقافة السياسية

الانتماء السياسي النظام السياسي		حزب جبهة التحرير الوطني		حركة مجتمع السلم		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
من خلال تعديل البرامج والقرارات التربوية	60	20	32	10.66	92	30.66	
المناقشات الحرة للقضايا السياسية المحلية والعالمية	40	13.33	19	6.33	59	19.66	
إضافة مادة الثقافة السياسية	30	10	21	7	51	17	
حرية ممارسة الحقوق السياسية	32	10.66	20	6.66	52	17.33	
الندوات واللقاءات مع المفكرين والسياسيين	30	10	16	5.33	46	15.33	
إجابات أخرى	-	-	-	-	-	-	
المجموع	192	64	108	36	300	100	

ولمعرفة المبحوثين حول الطرق التي من خلالها يعد التعليم مصدرا لتشكيل الثقافة السياسية للأفراد المجتمع.

أوضحت استجابات المبحوثين أن نسبة 30.66% يرون أن التعليم في هذه الوضعية لا يمكن أن يكون مصدر لثقافة سياسية، وحتى يصبح فاعلا ومصدرا لثقافة السياسة يجب أن نعدل البرامج والمناهج والقدرات التربوية والمقرارات الدراسية، ويعد هذا مؤشرا بأن المبحوثين يرون في التعليم انه غير قادر على متابعة الأحداث الجارية في المجتمع، وان كل ما يحيط بهم يتغير ما عدا التعليم. فالنظام التعليمي لم يعد مناسباً لجذب أفراد المجتمع وغير قادر على توفير القوة العاملة التي يحتاج إليها السوق، ولذلك يرى معظم أفراد العينة المبحوثة أن تعديل المناهج والمقرارات الدراسية، والرغبة في وجود الندوات واللقاءات، مؤشرات تدل على افتقار النظام التعليمي على الحوار بين الطلبة مثلاً وأسائذتهم الذين يشكلون عنصراً لاستنارة لهم في مرحلة الشباب.

كما جاءت نسبة 19.66% من العينة المبحوثة ترى ضرورة وجود المناقشات الحرة للقضايا السياسية والمحلية والعالمية حتى يعد تعليم مصدرا لتشكيل الثقافة السياسية، وهو ما لا يتوفر في أسلوب التدريس في المناهج الدراسية والمقرارات المختلفة في النظام التعليمي، والرغبة المستمرة من

أفراد المجتمع في إجراء ومتابعة المناقشات الحرة، والحوار في القضايا العالمية والمحلية، يعبر عن عدم وجود حرية سياسية، أو حتى السماح بإجراء حوار مع الشباب في القضايا جدية تخصهم بطريقة موضوعية.

ولذلك يحتاجون في الوقت الراهن إلى الحوار المفتوح والمناقشة أكثر من أي وقت آخر لأنها من قواعد الديمقراطية التي يرغبها الجميع، حتى يمكنهم المشاركة في الحياة السياسية، وبذلك تتحقق التنمية السياسية.

وهذا ما تؤكده نسبة 17% من المبحوثين ترى ضرورة إضافة مادة الثقافة السياسية في النظام التعليمي، ورغبتهم في إضافة هذه المادة للمناهج والمقرارات مؤشر على وعيهم بأهمية مشاركتهم في الحياة السياسية، وبذلك تتحقق التنمية السياسية، وأن عدم وجود الوعي السياسي، بل أن الوعي عند الشباب خاصة يتمثل في عدم المشاركة، أو ما تعرف بالقوة الصامتة في الانتخابات، إلا إذا توفر المناخ المناسب، حتى يرى الشباب مثلاً تأثيرهم في المناخ السياسي، وأنه من المهم إضافة مادة الثقافة السياسية وتعني اكتساب المعرفة السياسية، والمشاركة في الحياة السياسية عن وعي وفهم وإيمان، بما هو فيه وبأهمية دورهم في الحياة السياسية.

بينما أوضحت نسبة 17.33% من الاستجابات العينة ترى أن التعليم يعد مصدر لتشكيل الثقافة السياسية، من خلال حرية ممارسة الحقوق السياسية وهذا ما ينقص في الحياة السياسية العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

وهذا ما تؤكده رغبة المبحوثين في الحوار واللقاءات مع المفكرين والسياسيين، والاقتداء بهم ورغبتهم في التحوار معهم من خلال الندوات وعدم الاكتفاء بالمحاضرات الجامعية، والجامعات الصيفية التي توفر لهم المناقشة والحوار في قضايا خارج التعليم، والرغبة في الحوار والإجابات على أسئلة الشباب يكون مصدر للمعرفة، وإضافة ما يحتاجون إليه في مجال التثقيف السياسي وهذا ما تؤكده نسبة 15.33% من العينة المبحوثة.

وللإشارة حتى يكون الحوار ناجح اجتماعياً هو إقامة التواصل ، أي يكون هناك تفاعل في اللقاء مرسل ومستقبل، ومعرفة ردود أفعال من الشباب مثلاً، وتكون أكثر تأثيراً إذا ما تقابل هذا وتفاعل مع أفراد المجتمع.

جدول رقم 28: يوضح استجابات العينة حول مدى تعامل النظام السياسي بصورة عادلة مع كافة الأحزاب السياسية

المتغيرات العينة	نعم		لا		إلى حد ما		لا أعرف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني	33	11	92	30.66	27	9	40	13.33	192	64
حركة مجتمع السلم	14	4.66	66	22	18	6	10	3.33	108	36
المجموع	47	15.66	158	52.66	45	15	50	10.66	300	100

ولمعرفة مدى وعي المبحوثين حول مسألة تعامل النظام السياسي مع كافة الأحزاب السياسية في قضايا المحلية والعالمية.

أوضحت نسبة 52.66% والتي تمثل المبحوثين من العينة، الذين يرون بأن النظام السياسي لا يتعامل مع الأحزاب السياسية بصورة عادلة وخاصة التي تعارضه في بعض القضايا الجوهرية للمجتمع وهويته، حيث توزعت النسبة على كل من حزب جبهة التحرير الوطني ب 30.66% وحركة مجتمع السلم ب 22%. كما جاءت نسبة 15.66% التي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن النظام السياسي يتعامل مع كافة الأحزاب السياسية بصورة عادلة، وقد يعزوا ذلك إلى تلك المشاورات واللقاءات، والتي يجريها مع قيادات الأحزاب مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية، وقد يعود إلى نسبة المبحوثين الذين ينتمون إلى حزب جبهة التحرير الوطني والذي يعتبر حول السلطة والنظام بامتياز. بينما تعبر نسبة 15% والتي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن النظام السياسي يتعامل مع الأحزاب السياسية، ولكن ليس بشكل كافٍ وهي تمثل نسبة (إلى حد ما) وهذا مؤشر على أن المناضلين تقريبا يستفيدون من المزايا الحزبية سواء كانت معنوية أو مادية، باعتبار أن هذه الأحزاب تقريبا تصب في صلب النظام وبالتالي لا تريد معارضته.

بينما أوضحت نسبة 16.66% من العينة المبحوثة أجابوا بعبارة (لا أعرف) أي عدم معرفتهم بهذه المسألة، وهذا ربما لغياب الثقافة السياسية لدى أغلب المناضلين في الأحزاب السياسية، أو في اعتقادهم أسهل ما يمكن الإجابة عنه يكمن في هذه الإجابة حتى لا يقعوا في بعض المشاكل مع الأحزاب نظرا للخوف الذي ينتاب المناضلين في الإجابة على مثل هذه القضايا الأساسية في الممارسة السياسية.

جدول رقم 29: يوضح تصور المبحوثين عن التزييف الوعي السياسي من طرف النظام السياسي

المتغيرات العينة		دائماً		نادراً		أحياناً		لا أعرف		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني		102	34	39	13	31	10.33	20	6.66	192	64
حركة مجتمع السلم		73	24.33	15	5	09	3	11	13.66	108	36
المجموع		175	58.33	54	18	40	13.33	31	10.33	300	100

ولمعرفة مدى تزييف الوعي السياسي من طرف النظام السياسي، وتحكمه في وسائل الإعلام المختلفة أوضحت نسبة 58.33% من المبحوثين عبروا بأن النظام السياسي يلجأ دائماً إلى طريقة تزييف الوعي السياسي عن طريق وسائل مختلفة، ومنها إستراتيجية الإلهاء والتي تعتبر عنصراً أساسياً في تحكم في المجتمع وترتكز هذه الإستراتيجية على تحويل انتباه الرأي العام عن المشاكل الهامة والتحديات التي تفرها النخب السياسية والاقتصادية، عن طريق وابل متواصل من الإلهاءات والمعلومات التافهة، كالحصص المكثفة حول النتائج الرياضية و ألعاب الرّيح، والتي تشغل الناس بالثقافة الاستهلاكية، وتنمي ثقافة الطمع والقيم المادية، والحوارات حول شخصية اللاعبين والفنانين وغيرها من الموضوعات.

فيما عبرت نسبة 18% من العينة المبحوثة بأن النظام السياسي لا يقوم بتزييف الوعي السياسي إلا نادراً، وربما يعتقد المبحوثين أن الحقائق واضحة بدون تزييفها من النظام السياسي لأن الوسائل أخرى مثل شبكة الانترنت، مواقع التواصل الاجتماعي ممكن فضحها، ولذلك لا داعي للتزييف الحقائق السياسية من طرف النظام السياسي.

كما أوضحت نسبة 13.33% والتي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن من الممكن أن يلجأ النظام السياسي إلى تزييف بعض الحقائق السياسية من حين إلى آخر، عندما تثار مواضيع هامشية أو قضايا جزئية في أوقات الأزمات السياسية، والصراعات الداخلية بين أطراف السياسية نافذة في السلطة. أو بينها وبين المعارضة السياسية، الأحزاب السياسية، كقضية تدريس العامية مثلاً، وقضية محاربة الفساد والرشوة أو مسألة الأمازيغية في منطقة القبائل، التي كثيراً ما استثمرت سياسياً وإيديولوجياً، بين مختلف التيارات اليسارية واليمينية والوطنية والإسلامية والديمقراطية، منذ الستينيات والسبعينيات حتى نهاية التسعينيات في تصفية حساباتها السياسية والإيديولوجية، وافتعال الصراع بين المعريين والفرنسيين.

والدليل على ذلك أن غالبية أفراد المجتمع عماتهم وخاصتهم، أحزابا وجمعيات وشخصيات دينية، وسياسية وثقافية، انخرطوا بطريقة واعية أو غير واعية في الجدل، والشتم وتبادل التهم، بدل التساؤل عن طبيعة النتائج التي توصلت إليها مختلف الدراسات والندوات حول واقع المعاش، أو البحث عن مؤسسات التنشئة الاجتماعية في صناعة الإنسان الجزائري من أجل النهوض بالمجتمع.

في حين أوضحت نسبة 10.33% من العينة المبحوثة بعدم معرفتهم بهذه المسألة، وهذا يعود ربما دائما إلى مدى إطلاع المبحوثين حول ضحايا السياسية، ورغبة في فهمها، ولكن قصور مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ومنها الأحزاب السياسية تجعلها فاقدة لثقافة السياسية.

وبالتالي تعمل على إبعاد أفراد المجتمع من المشاركة السياسية بطريقة غير مباشرة.

جدول رقم 30: يوضح معرفة المبحوثين حول مدى اهتمام وسائل الإعلام العمومية في إظهار الحقائق السياسية التي

تمس المجتمع

المتغيرات العينة	دائما		نادرا		أحيانا		لا أعرف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني	44	14.66	88	29.33	32	10.56	28	9.33	192	64
حركة مجتمع السلم	28	9.33	62	20.66	09	3	09	3	108	36
المجموع	82	27.33	150	50	41	13.66	27	9	300	100

تعد وسائل الإعلام وافدا رئيسيا لتشكيل الثقافة السياسية للأفراد المجتمع لانتشارها الواسع وتوافرها في الأماكن المختلفة، وتشمل وسائل الإعلام، الصحف والإذاعة والتلفزيون والكتب والمجلات وغيرها، ويمكن التعرف على الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في تشكيل الثقافة السياسية من خلال إظهار الحقائق السياسية، أم لا من خلال الجدول التالي.

حيث جاءت نسبة 50% من المبحوثين الذين أجابوا بأن وسائل الإعلام تعمل على عدم إظهار الحقائق السياسية حتى تطلع عليها شريحة كبيرة من المجتمع، وهذا مؤشر على عدم وجود حرية سياسية، وكذلك راجعة إلى قبضة النظام السياسي على المجال الإعلام، والذي يعتبر السلطة الرابعة، وبالتالي من يملكها يملك المجتمع.

وهذا ما توضحه نسبة 27.33% والذين عبروا بأن الإعلام يبدي اهتمام دائم بإظهار الحقائق السياسية.

كما جاءت نسبة 13.66% موضحة ممكن للنظام السياسي عن طريق الإعلام أن يلجأ إلى إظهار

الحقائق السياسية الحساسة، ولكن هذه الحقائق التي يراها تخدمه ولا تعارضه مع التركيز على القضايا الحساسة التي تشغل غالبية المجتمع.

أما نسبة 9% والتي تمثل المبحوثين من العينة الذين عبروا عن عدم معرفتهم بالإجابة عن هذه المسألة، وهي نسبة لا بأس بها، وهذا ما يفسر لنا انعدام الثقافة السياسية حول مثل هذه القضايا وهذا كله مرده ضعف الأحزاب السياسية وضعف الفاعلين السياسيين في الأحزاب في نشر الثقافة السياسية بين المناضلين.

جدول رقم 31: يوضح استجابات العينة حول معرفتهم عن وجود حرية سياسية في المجال السياسي

الاستجابة الانتماء السياسي	كافية		غير كافية		إلى حد ما		لا أعرف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني	29	9.66	91	30.33	26	8.66	46	15.33	192	64
حركة مجتمع السلم	17	5.66	58	19.33	11	3.66	22	7.33	108	36
المجموع	46	15.33	149	49.66	37	12.33	68	28.66	300	100

يعتبر الفضاء السياسي بمثابة مجال وسيط بين الدولة و المجتمع ، و لذا يكتسي أهمية كبرى في الممارسة السياسية ، و رغم ذلك نعتقد أن هذا الفضاء لم يتكون بعد بمعناه الحديث كفضاء عمومي لممارسة السياسة و التنافس الديمقراطي على كسب الرأي العام، و على المشاركة في صنع القرار و صياغة المستقبل و المصير في الجزائر.

و هذا ما عبرت عن نسبة (49.66%) من استجابات العينة بأن الحرية السياسية في الفضاء السياسي غير كافية و في بعض الأحيان غير موجودة ، و هذا مؤشر بأن الأحزاب السياسية يحد من فاعليتها هذا الأخير في تشكيل الثقافة السياسية للمناضلين و أفراد المجتمع بصفة عامة ، و هذا يعود إلى الهندسة السياسية للمجال السياسي الذي يقع على مقاس النخبة أو النخب الحاكمة و على مقاس مصالحها ، و بالتالي يستتبع ذلك احتكار السلطة القائمة إهدار للحقوق السياسية و الحريات الفردية.

و هذا ما تؤكد نسبة (22.66%) و هي نسبة لا بأس بها ، و التي تدل على غياب الثقافة السياسية لدى المناضلين في الأحزاب السياسية و عدم معرفتهم بهذه المسألة، و هي دلالة على أن السبب غياب الثقافة السياسية مرجعه انعدام الحرية السياسية في الفضاء السياسي للتعبير عن الرأي و الرأي الآخر. كما جاءت نسبة (15.33%) و التي تمثل استجابات العينة التي عبرت بأن الحرية السياسية في الفضاء السياسي موجودة بصورة كافية و هي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع نسبة (49.66%) و التي تعبر بأن الحرية السياسية غير كافية.

و حركة مجتمع السلم بنسبة (5.66%) و هذا ما يفسر لنا بأن الفضاء السياسي في الجزائر كالباقي المجتمعات العربية مازال مغلق في الجانب الحريات السياسية.

بينما عبرت نسبة (12.33%) بأن الحرية السياسية موجودة إلى حد ما ، و ربما هذا راجع إلى الاختيارات النخبة الحاكمة في فتح المجال من فترة إلى أخرى و حسب الأفضلية و الاستحقاقات و المواعيد الانتخابية.

و عموما فالثقافة السياسية في المجتمع الجزائري ناتجة عن غياب تام للحرية السياسية الذي تفرضها السلطة ، على العلوم السياسية مثلا ، و التي تساعد بدورها على رفع مستوى الوعي السياسي للأفراد . فالثقافة السياسية المتطبعة في وجدان الناس ، قائمة على الجهل السياسي و ليس على العلم السياسي، على العقائد الدوغمائية و ليس على الوقائع و تحليل الأحداث السياسية ، على التقاليد والمعارف السياسية الشعبية الموروثة و ليس على النظريات السياسية الحديثة ، على خليط من القيم المثالية والتأملات الحاملة ، ناهيك عن الشعارات الوهمية و الأساطير التي عفى عنها الزمن .

فاليوم يوضح علم الاجتماع المعاصر ان الفئات التقليدية في المجتمع ، هي الفئات الأكثر رفضا للتغيير الاجتماعي و السياسي. و هي فئات تنتج الآليات المختلفة لمحاصرة كل ما هو جديد للحفاظ على الأوضاع التقليدية كما هي . و يعود سعي هذه الفئات للحفاظ على الأوضاع التقليدية كما هي ، الى حرصها على المحافظة على مكانتها الاجتماعية و أدوارها السياسية و المزايا الاقتصادية التي تتمتع بها .

و لذلك فإن تلك الفئات ، لا تهتم كثيرا بحالة التراجع الحضاري التي يعاني منها المجتمع ، بقدر ماتهتم ببقائها في أعلى السلم الاجتماعي للمجتمع .

جدول رقم 32: يوضح معرفة المبحوثين حول كيفية التي يقوم بها النظام السياسي في تنشئته السياسية للمجتمع.

الاجابة	الانتماء السياسي	حزب جبهة التحرير الوطني		حركة مجتمع السلم		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
- الولاء و الانتماء للدولة الجزائرية (المواطنة)		18	6%	10	3.33%	28	9.33%
- يعمل على ترسيخ الخوف من السلطة		43	14.33%	39	13%	82	27.33%
- يعمل على البعد عن المشاركة السياسية		36	12%	19	6.33%	55	18.33%
- العمل على اللامبالاة السياسية		29	9.66%	20	6.66%	49	16.33%
- قبول الواقع كما هو		32	10.66%	11	3.66%	43	14.33%
- العمل على المشاركة السياسية		14	4.66%	08	2.66%	22	7.33%
- إجابات أخرى		20	6.66%	01	0.33%	21	7%
المجموع		192	64%	108	36	300	100

لمعرفة استجابات العينة حول الطرق التي يتم بها النظام السياسي في تنشئته لأفراد المجتمع. أوضحت نسبة (27.33%) من العينة الذين عبروا بأن النظام السياسي، يلجأ في تنشئته لأفراد المجتمع سياسيا بالسعي إلى تخويف المجتمع من السلطة و من النظام السياسي بصفة عامة ، و هذا ما يفسر على أن النظام الشمولي يفرض أدواته من أجل السيطرة على المجتمع، و يعمل على ترسيخ معادلة جائزة على المجتمع فيجعل سقوطه سقوطا للدولة و الوطن، لذا على المجتمع أن يختار بين عسف و ظلم السلطة و بين سقوط الدولة و الوطن و كلا الخيارين مر وقاس ، ما يوحى بهاحبس الخوف و التهديد الذي ينتاب النظام الشمولي من المجتمع ، و بالمقابل يعاني المجتمع حالة التهديد بالفناء من أجهزة السلطة القمعية ما يفسر عن تخندق الجانبين أحدهما ضد الآخر.

و هنا نخلص إلى نتيجة مفادها أن الممارسات الشمولية تترك أثرا سلبيا في الحياة الحزبية، و الفضاء الاجتماعي و السياسي الثقافي العام.

كما جاءت نسبة (18.33%) و التي تمثل المبحوثين من العينة الذين عبروا بأن النظام السياسي يعمل

على إبعاد أفراد المجتمع من المشاركة السياسية بدل تنشئتهم سياسيا ، و هذا مؤشر على قيام بوظيفة الاستبعاد و التهميش الإجباري و الحرمان من المشاركة إلا وفق معايير السلطة، و يؤدي الاستبعاد من الناحية الاجتماعية و النفسية و الأخلاقية الى اللامبالاة و عدم التفاعل و الاغتراب السياسي . و هذا ما تؤكد نسبة (16.33٪)، فابتعاد أفراد المجتمع على السياسة أمر يخلي الساحة للأحزاب السياسية و التنظيمات التي أنشأتها السلطة السياسية لمأ الفراغ السياسي ، الناتج عن عملية انسحاب قسم كبير من الناس من الساحة السياسية، أما عن الأسباب الحقيقية للسلبية و اللامبالاة و الاغتراب السياسي التي تعاني منها الشخصية الجزائرية فهي أسباب سياسية مباشرة.

فالعيش في ظل نظام اجتماعي عام يؤمن بالندية و المساواة و العدالة ، يؤدي إلى ارتفاع معنويات الإنسان ، على اعتبار أن تلك الصفات ستحفز فاعليته و تدفعه إلى العمل و تطوير نفسه ، ناهيك عن ارتفاع الثقة بنفسه و بمجتمعه.

أما لو عاش الشخص في ظل نظام سياسي يشعره "بامتياز الآخرين عليه و بأنه لا قيمة على الإطلاق ، فإن شأن هذا الإحساس على وجه العموم ،كذلك أن يجعله مكتئبا و عاجزا أو شبه مشلول"¹⁰.

في حين جاءت نسبة (14.33٪) و التي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن النظام السياسي يعمل من أجل القبول الواقع كما هو ، و هذا مؤشر على طبيعة الأنظمة الشمولية التي لا تريد الانتقال الديمقراطي ، و لهذا كثيرا ما تلجأ الأنظمة الشمولية إلى إجراء انتخابات صورية لتضليل الرأي العام ، و إضفاء الشرعية على سلطتها غير الشرعية فضلا على تلاعبها بنتائج فرز الأصوات ، فيحصل مرشحها الوحيد على نسبة عالية، و مع غياب المنافسة في العملية الانتخابية الصورية فإن النتائج توهي بالمبالغة المثيرة ، و تدرك الأنظمة الشمولية في حال إجرائها انتخابات زبيلة لن تحصل في أفضل الحالات إلا على نسبة 0.09 في المئة من أصوات الناخبين.

بينما عبرت نسبة (9.33٪) من المبحوثين الذين أجابوا بأن النظام السياسي يعمل على ترسيخ المواطنة من خلال العمل، و الولاء و الانتماء للدولة الجزائرية و ليس للنظام السياسي و السلطة. و رغم ذلك تبقى هذه النسبة ضعيفة بالمقارنة مع النسب السابقة.

و هذا ما تؤكد نسبة (7.33٪) التي أوضحت أن النظام السياسي يعمل من أجل المشاركة السياسية ، و هذا مؤشر على أن النظام السياسي لا يعمل بقوة و فاعلية في تنشئة أفراد المجتمع سياسيا، و تنوير الرأي العام بقدر ما يعمل على التهميش و الإقصاء السياسي.

أما نسبة (7٪) فكانت معبرة على فكرة محورية عند استجابات المبحوثين من العينة و هي أن النظام السياسي يسعى للحفاظ على مصالح الخاصة، و ليس للمصالح العامة و على ذلك فإن أثر النظام

1- جاكوبي، راسل ، نهاية اليوتوبيا - السياسة و الثقافة في زمن اللامبالاة ، ترجمة ، فاروق عبد القادر ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت

السياسي على الشخصية و بنية الوعي السياسي للناس واضح، لأن الشخصية ليست مفهوما ثابتا أو كيانا قبليا على الطريقة الكانطية ، لا تتأثر بالسياقات السياسية و الاجتماعية ، و هو مفهوم انساقنت وراءه بعض الدراسات الثقافية العربية ، متأثرة بالطابع الميتافيزيقي و التأملي الذي يدرس الشخصية و الشعوب عموما ، بل إن للظروف و الأوضاع السياسية أثر كبير على الصحة النفسية و العقلية الناس¹¹.

1- زيعور علي ، انجراحات السلوك و الفكر في الذات العربية ، المركز الثقافي العربي بيروت 1999، ص 195. ¹¹

خلاصة و إستنتاجات الفصل :

تحت تأثيرات النظرية السلوكية و المسار السياسي الحديث ، إتخذ مفهوم النظام السياسي و مكوناته أبعادا جديدة ، فلم يعد يقتصر على الشكل الخارجي للسلطة، بل تجاوزه ليشمل التنظيمات رسمية و المتمثلة في الأحزاب السياسية و مختلف التنظيمات المدنية و غير رسمية ، إلا ان تجسيدها الواقعي أظهر تعقيدها و غموضها نتيجة تدخلات الدولة، حتى باتت و كأنها تشكل تحالفا ضد أية معارضة محتملة للنظام الحاكم ،فشهدت مجموعة من الإختلالات المرتبطة بتجديد النخب إثر تلويح النخب القديمة بالشرعية التاريخية، و تهميش الآليات الديمقراطية، كلما إقتربت من مراكز القرار داخل الهياكل الرسمية ،خاصة و ان الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري لا زالت تركز على مرجعية إقتصادية ترفض المنافسة المفتوحة أو الأحزاب السياسية فعالة ، مما أعطى للعنف مكانة أساسية لحل الخلافات و الابتعاد عن تفعيل مؤشرات القيم الديمقراطية الإيجابية .

ولكن من خلال الفرضية المطروحة على مستوى البحث تبين صحة الفرضية و المتمثلة في أثر النظام السياسي على فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي في الجزائر .

و هذا راجع الى مما تقدم أن المؤسسة التنفيذية في نظم الأحزاب المتعددة أصبحت مفتوحة و بالتناوب في الإنتخابات التنافسية التعددية ، و يبقى رئيس الجمهورية محور النظام السياسي الجزائري ،بالرغم من الإصلاحات السياسية التي قلصت من تدخلاته ، فبعد ما ساد النظام الرئاسي المتشدد في الحقبة السابقة ، تبنى دستور 1989 مبدأ ثنائية السلطة التنفيذية ، لكن واقعا الحكومة لاتمارس إختصاصات تشبه إختصاصات الحكومة في النظام البرلماني، أو انها مجرد أداة تنفيذ سياسة الجمهورية ،الأمر الذي يجعلنا نصف النظام السياسي الجزائري بالنظام شبه رئاسي ، لأنه إعتد على أدوات من النظام البرلماني، و حافظ على عدة خصائص من النظام الرئاسي، و بعد الأزمة الأمنية و السياسية و المرحلة الإنتقالية ، جاء دستور 1996 لتكريس تفوق مؤسسة الرئاسة ، كالمؤسسة فاعلة في المشهد و يعطي معنى آخر لمفهوم الممارسة السياسية لقوى الأحزاب السياسية المعارضة إن كانت هناك معارضة فعلا .حيث عرف النظام السياسي عدة تحولات و تغييرات على مستوى الحكومات ، التي تميزت في تركيبها بالطابع التكنوقراطي و التمثيل الحزبي المتوازن مقابل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، حيث تنازلت الأحزاب السياسية التي تصنف نفسها بالمعارضة و المتناقضة إيديولوجيا ، بما فيها غير الممثلة في البرلمان عن برامجها الإنتخابية في سبيل المشاركة في الحكومة .

مما نتج عنه صراعات و الإنشقاقات الحزبية على مستوى القمة و على مستوى القاعدة ،و غياب تنسيق و هيمنة رئيس الجمهورية على صلاحيات الحكومة ،مما قلص هامش مشاركة الأحزاب

السياسية في صنع السياسة العامة و صنع القرار السياسي، رغم التمثيل و عدد الأحزاب السياسية الذي إقتصر على الإطار الشكلي ، هذا التأثير الضئيل أثر سلبا على التطور الديمقراطي للأحزاب و الحد من فاعليتها في تشكيل الوعي السياسي لدى شريحة كبيرة من المجتمع .

و كل هذا يمكن تفسيره الى ضعف أداء الأحزاب الى جانب القيود السياسية و القانونية ، الى غياب الديمقراطية داخل الأحزاب نفسها ، وضعف القاعدة الإجتماعية و طغيان العقلية الحزبية المصلحية على المصلحة العامة ، وعدم إلتزام بالضوابط القانونية الحزبية ، أقلت إمكانية التعاون و التنسيق بين الأحزاب، و ضعف في تقديم برامج و سياسات تخرج البلاد من الأزمات ، و هذا مايؤكد فرضية المطروحة على مستوى البحث .

الفصل الثالث

أثر البنية الثقافية و التركيبية الإجتماعية للمجتمع الجزائري على بنية و هيكلية الأحزاب السياسية

تمهيد :

عندما توضع الفكرة موضع التطبيق العملي ،كثيرا ماتصبح عرضة لاتهامها بالتعارض مع معطيات الواقع القائم ،على إعتبار أن البنية ذلك الواقع ستفرض المعطيات الجديدة الدخيلة، مجندة كل أجهزة المقاومة لديها لإفراز عصابات لاتسعى لهضم و تماثل تلك الفكرة التي قد تهدد بإحداث تحولات تطال أساسيات البنية برمتها ،و إنما تهدف الى تذويب الفكرة الداخلية و تبديدها .

ونستطيع القول أن هذا الطرح ينسحب بوضوح على فرضية أثر البنية الثقافية و التركيبية الاجتماعية على فاعلية الاحزاب السياسية في الجزائر، و التي قيض لها بمستوى متواضع من التبلور و الجدية و النجاح أن يستحيل تحويلها الى ممارسة فعلية في الساحة الجزائرية ،بل ان من شأن ترويج مثل ذلك الطرح الخطير حرمان المجتمع بسائر أجزائه من فرصة تاريخية، قد تمكنه و لو على المدى البعيد من الارتقاء بأوضاعه المتعثرة و تجاوز الواقع المأزوم الذي يتمرغ فيه .إذ أن الممارسة السياسية فيما أزع ، و فيما تكاد تجمع عليه مختلف التحليلات ذات صلة، هي من أهم شروط الواجب توفرها حتى تنتهياً الظروف لانبعاث نهضة تنموية حقيقية في بلدان التي أصطلح على إدراجها ضمن ما يعرف بالبلدان "النامية"مجاملة و البلدان" المتخلفة "حقيقة .

و في الوقت الذي نقر فيه بوجود درجات متفاوتة الشدة من التعارض بين هذه الوحدة أو تلك من وحدات المجتمع الجزائري من جانب ، و مكونات الممارسة السياسية و الاحزاب السياسية من جانب آخر .

سنحاول في هذا الفصل بالتعرض لأبرز التعارضات الكامنة في البنى الثقافية و تركيبية الاجتماعية و أثرها على فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي في المجتمع الجزائري .

جدول رقم 33:يوضح أثر ثقافة المجتمع على فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الثقافة السياسية

الاجابة الانتماء السياسي	نعم		لا		إلى حد ما		لا أعرف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني	101	33.66	30	10	21	7	40	13.33	192	64
حركة مجتمع السلم	60	20	20	6.66	16	5.33	12	4	108	36
المجموع	161	53.66	50	16.66	37	12.33	52	17.33	300	100

من خلال الجدول يتبين أن غالبية المبحوثين عبروا بأن ثقافة المجتمع لها تأثير على فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الثقافة السياسية.

و هذا ما أوضحتته نسبة (53.66%) من المبحوثين في العينة أجابوا بأن ثقافة المجتمع الجزائري لها

تأثير كبيراً على فاعلية الحزبية في تشكيل الثقافة السياسية ، حيث توزعت هذه النسبة على كل من حزب جبهة التحرير الوطني ب (33.66٪) و حركة مجتمع السلم ب (20٪)، و هي نسب متقاربة في الإجابة و هو ما يفسر لنا ثمة عوامل في المجتمع و الثقافة، قد تعوق الأداء الحزبي على النحو الذي ينبغي أن يكون ، بعض هذه العوامل قد يرجع إلى ثقافة المجتمع ، و التي تعتبر الثقافة التقليدية أحد المحددات الأساسية لتطور البنية الحزبية و مستوى فاعليتها . و كل هذا مرده أن الثقافة العربية عموماً و الجزائر خصوصاً تعاني من عدة مثالب أساسية ، و يعد ارتفاع مستوى الأمية و الأمية السياسية خاصة من العوامل التي أدت إلى تأخر الوعي السياسي، و عدم إدراك أهمية التجربة الحزبية ، الأمر الذي طور نظرة سلبية إلى الأحزاب باعتبارها ذات وظائف ثانوية من وجهة نظر الجماهير ، بحيث أدى ذلك إلى عدم خلق دافع عند الجماهير للانتماء للأحزاب أو المشاركة في الفعاليات الحزبية. يضاف إلى ذلك أن هناك علاقة بين الأمية و الاقتصار على الاهتمام بأحوال و قضايا المجتمع المحلي ، و بين ارتفاع مستوى التعليم و ميل الإنسان إلى متابعة الشأن العام.

كما جاءت نسبة (17.33٪) لتؤكد النسبة السابقة في تراجع الوعي الثقافي للمبشرين، حول معرفة الشأن العام ، و نسبة (17.33٪) تمثل المبشرين من العينة الذين عبروا عن عدم معرفتهم بهذه المسألة، أي أثر ثقافة المجتمع على فاعلية الأحزاب. و هذا ما يفسر لنا عدم أداء الأحزاب لوظيفتها الأساسية و التي تكمن في تثقيف المناضلين حول المسائل السياسية و المتعلقة بالأحزاب السياسية و قضاياهم .

كما عبرت نسبة (16.66٪) و التي تمثل المبشرين من العينة الذين عبروا بأن الثقافة المجتمع، لا تؤثر في فاعلية الأحزاب السياسية ، و ربما هذه النسبة تكمن في المبشرين الذين لا يريدون التغيير لأن الواقع الراهن للأحزاب في صالحهم ،لذلك لا يريدون التغيير و هم كذلك من ذو المصالح و المنفعين من سياسة الحزبية الراهنة .و هذا ما هو واضح في النسب موزعة على كل من حزب التحرير الوطني بـ (10٪) و حركة مجتمع السلم بـ(6.66٪) و كلها تحتوي على المناضلين يعملون من أجل المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة و الحزب.

بينما أوضحت نسبة (12.33٪) حيث أجابوا المبشرين من العينة بأن ثقافة المجتمع تساهم إلى حد ما في إعاقة الأحزاب السياسية في فاعليتها في تثقيف المجتمع و المناضلين على الخصوص حيث جاءت النسب متقاربة بين الحزبين، و بالتالي تكمن الخلاصة كلما كانت الأرضية مساعدة في المجتمع من الناحية الثقافية، كلما كان الحزب له فاعلية في تشكيل الثقافة السياسية و مؤثر في الجماهير من أجل إنتاج و إعادة إنتاج وعي سياسي فعال.

و نخلص مما تقدم ان المناخ الثقافي يقوم بإعادة إنتاج تنشئة اجتماعية مرة أخرى ، بحكم طبيعتها المحافظة نسبياً ،و التي تركز على سمات شخصية و ذاتية ،و قيم دينية ، و قيم اجتماعية و سمات

ثقافية عامة .

جدول رقم 34: يوضح توزيع المبحوثين حسب الطبقة المنتسبين إليها و علاقتها بالانخراط الحزبي

الإجابة	طبقة غنية		طبقة متوسطة		طبقة فقيرة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني	54	18%	96	32%	42	14%	192	64%
حركة مجتمع السلم	33	11%	62	20.66%	13	4.33%	108	36%
المجموع	87	29%	158	52.66%	55	18.33%	300	100%

و لمعرفة ما هي الطبقة الأكثر انخراطا في الأحزاب السياسية سواء في حزب جبهة التحرير الوطني أو في حركة مجتمع السلم.

أوضحت نتائج الدراسة من خلال الجدول بأن الطبقة الغالبة في الانخراط الحزبي هي من الطبقة الوسطى ، باعتبارها القوى الاجتماعية الثانية التي أصبحت بطبيعة وجودها قيда على تطور الحياة الحزبية السوية ، ذلك يرجع إلى أن هذه الطبقة هي التي تضم النسبة الكبيرة من الشرائح المتعلمة في المجتمع ، مؤشر ذلك أن نحو 85% من طلاب الجامعة هم من أبناء الطبقة المتوسطة. و نظرا لارتفاع مستوى التعليم في نطاق هذه الطبقة، فإننا نتوقع أن تكون هي الأكثر وعيا بتوجهات العملية السياسية. و أكثر قدرة على المشاركة فيها سواء من داخل التنظيمات الحزبية أو من خارجها.

لقد كانت هذه الطبقة على المستوى العالمي و العربي، هي التي لعبت دورا أساسيا في نشأة الأحزاب في سياق المأزق أو الأزمة لكي تؤدي دورا محددًا ، و حينما دب الفساد في الأبنية الحزبية كانت هي ذاتها الطبقة التي لعبت دورا أساسيا في تعطيل هذه الأحزاب عن العمل السياسي ، كما هو جاري في الجزائر، حيث أصابها الوهن بسبب السياق المحيط و غير المواتي ، و الذي أصبح مشروعه الاجتماعي مضادا لها ، لكونها يدفع باتجاه الليبرالية التي تؤكد على القطاع الخاص و مصالح الطبقة العليا و رجال الأعمال المتحالفين مع الدولة.

و هذا ما تؤكد نسبة (29%) من المبحوثين ينتمون إلى الطبقة العليا ، و التي تعتبر من القوى الاجتماعية البارزة التي أثرت على الحياة الحزبية طيلة التاريخ العربي.

و إذا كانت هذه القوى قد حرمت من المشاركة في الحياة السياسية لفترة طويلة من الزمن، كما هو الحال في كثير من المجتمعات العربية و منها الجزائر ، لتعاونها السابق مع قوى الاستعمار أو لإفسادها الحياة السياسية، فإنها قد عادت إلى قلب المسرح العربي و الجزائري على الخصوص بعد التحولات الليبرالية الأخيرة.

كما جاءت نسبة (18.33٪) و التي تمثل المبحوثين الذين ينتمون إلى الطبقة الفقيرة ، و خاصة إذا لاحظنا في الجدول أن نسبة الأكبر من هذه النسبة (18.33٪) تكمن في حزب جبهة التحرير الوطني بـ (14٪) و هذا ما يفسر لنا أن حزب جبهة التحرير الوطني مازال ينظر إليه عكس الأحزاب بأنه هو السلطة، و هو صاحب الامتيازات المادية و المعنوية، و لذلك ينخرطون فيه ربما من أجل الترقية أو الحصول المكاسب المادية ،عكس حركة مجتمع السلم بنسبة (4.33٪) الذي ينظر إليه حزب مازال بعيد عن المسؤولية و القرار في الدولة و المجتمع.

- لمعرفة أثر الطبقة العليا على الأحزاب السياسية هذا ما سنوضحه في الجدول الآتي:

جدول رقم 35: يوضح أثر الطبقة العليا و سيطرتها على العمل الحزبي

الإجابة الانتماء السياسي	نعم		لا		إلى حد ما		لا أعرف		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
حزب جبهة التحرير الوطني	102	34٪	33	11٪	45	15٪	12	4٪	192	64
حركة مجتمع السلم	60	20٪	21	7٪	17	5.66٪	10	3.33٪	108	36
المجموع	162	54٪	54	18٪	62	29.66٪	22	7.33٪	300	100

لقد أوضحت نتائج الجدول بأن الطبقة العليا هي مسيطرة بالدرجة الأولى على العمل الحزبي ، هذا و كما أوضحناه في الجدول السابق ،بأن هذه القوى ربما كانت محرومة في فترة السابقة ، إلا أنها أعادت إلى المسرح العربي بعد نهاية الثمانينات أي بعد سقوط المعسكر الشرقي و بداية الانفتاح الاقتصادي و التي سيطرت فيه القيم الليبرالية على النظام العالمي المعاصر بنسبة (54٪) من المجموع العينة المدروسة.

لقد سعت هذه القوى الاجتماعية إلى السيطرة على الحياة السياسية، و من باب أولى على الحياة الحزبية من خلال قوى رأس المال الذي يمتلكه ، حيث بدأ رأس المال يلعب دورا بارزا في العملية الانتخابية ، فإذا اتخذنا من المجتمع الجزائري مثلا على ذلك سوف نجد أن جميع الانتخابات السابقة شهدت استخداما للمال على نطاق واسع للتأثير على العملية الانتخابية من خلال عدة مسالك ، منها قيام بعض المرشحين من أصحاب الملايين بتقديم رشاي الانتخابية لأبناء دوائرهم ، و ذلك من خلال تقديم تبرعات مالية أو إنشاء بعض المرافق و الخدمات التي تفيد هذه الدوائر ، و الانفاق بسخاء على الدعاية

الانتخابية مع توظيف الأساليب و الأجهزة الحديثة في هذا المجال ، و هو ما يسهم في مزيد من توتر العلاقة بين الدولة و القوى المعارضة، لما يتضمنه اللجوء إلى المال بكثافة من تأثير محتمل على إرادة الناخبين لشراء أصواتهم.

فإذا أخذنا في الاعتبار أن كثير من المرشحين الأثرياء ينتمون في الغالب إلى فئة رجال الأعمال ، مع ما تنسم به من ارتباط وثيق بأجهزة الدولة في ظل انتهاج سياسة التحول إلى القطاع الخاص ، فإن استخدام المال يصبح دافعا لتوتر العلاقة بين الدولة و قوى "المعارضة" ، حيث تتهم هذه الأخيرة الأولى ليس فقط بممارسة العنف المادي و القانوني إزاءها، بل تستخدم أعوانها من ذوي الثراء لحيازة الفوز لمرشحيها و وأد آمال "المعارضة" في الوصول إلى السلطة ، ذلك أن اللجوء إلى العنف و استخدام المال يشير -ضمن ما يشير- إلى قصور في أداء الأحزاب جميعا لوظائفها . كما يقتل مبدأ مهما يتمثل في الانتقال السلمي للسلطة مما يسهم في توتر العلاقة بين الدولة و الأحزاب.

و من الطبيعي أن تشكل الطبقة العليا بما تضمنه من رجال الأعمال ، على هذا النحو معوقا أو قيذا على تطور الحياة الحزبية السوية و محددا لطبيعتها التي هي عليها الآن. كما تصب نسبة (20.66%) من المبحوثين الذين أجابوا بأن الطبقة العليا لها تأثير بالغ إلى حد ما و هي نسبة تصب في النسبة الأولى.

بينما عبرت نسبة (18%) من المبحوثين الذين أجابوا من الطبقة العليا، ليس تأثير و هي نسبة التي ربما مكونة من الانتماء من ذوي الطبقة العليا، و هي ما لا تريده الإفصاح عنه في الجانب السياسي خاصة إذا اعتبرنا أن العمل الحزبي يغلب عليه عامل السرية أكثر. أما نسبة (7.33%) فهي تعبر عن المبحوثين الذين لديهم معرفة بهذه الأمور السياسية ، و هذا راجع دائما إما خوفا من القيادة الحزبية و عدم الدراية بهذه المعارف، و هذا راجع إلى انعدام الثقافة السياسية لدى المناضلين في الأحزاب.

جدول رقم 36 : يوضح أسباب تخلف الظاهرة الحزبية في تشكيل الثقافة السياسية

الانتماء السياسي الاجابة		حزب جبهة التحرير الوطني		حركة مجتمع السلم		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
21	7%	15	5%	36	12%		
53	17.66%	30	10%	83	27.66%		
40	13.33%	27	9%	67	22.33%		
09	3%	08	2.66%	17	5.66%		
31	10.33%	08	2.66%	39	13%		
38	12.66%	20	6.66%	58	19.33%		
192	64%	108	36%	300	100%		

لمعرفة أسباب تخلف الظاهرة الحزبية في تشكيل الثقافة السياسية، أوضحت النتائج المستقاة من الجدول أن أغلب المبحوثين في العينة، عبروا بأن الأحزاب السياسية في الجزائر تغلب عليها سيطرة الجيل القديم أو الآباء في الممارسة الحزبية. حيث نجد نسبة (27.66%) من العينة الكلية، حيث توزعت على كل من حزب جبهة التحرير الوطني بـ (17.66%) و حركة مجتمع السلم بـ (10%) و إذا اعتبرناه أن حزب جبهة التحرير الوطني معروف بهذه الخاصية، نظرا لقدمه في الحياة السياسية فإن حركة مجتمع السلم الذي تعتبر هذا الحزب على أنه يتميز بالديمقراطية أو الإحتكام إلى الشورى. فهذا ما لمسناه من خلال النتائج الموضحة في الجدول، و ربما هذا ما تؤكدته تصريحات بعض القادة في الحركة أن حزب حركة مجتمع السلم، حزب تمارس فيه قيادته الهيمنة و الإقصاء الجماعي، و "تكفر" بالحوار بين أعضائها، ولا وجود له في أدبياتها ولاسلوك لمنطق الشورى، و تصر على

الديكتورية و رفض وجهات النظر المخالفة.¹² على هذا النحو تسير أحزبنا التي توصف بالأحزاب السياسية "المعارضة" و قادرة على طرح مشروع مجتمع بديل.

كما جاءت نسبة (22.33%) و التي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن هناك عامل آخر ترك الظاهرة الحزبية تتميز بالتخلف، رغم مرور مدة زمنية فاقت العقدين و هي ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع الجزائري و هو العامل له دور كبير في العملية السياسية ، و هذا مما يفسر لنا تراجع اهتمام أفراد المجتمع إلى حدود اهتمام بالشأن المحلي دون اهتمام بالشأن العام، الذي هو مجال اهتمام الأحزاب أساس. و ذلك يعني أن الانتخابات الحزبية قد أصبحت بسبب تخلف الوعي لعبة خارج مجال اهتمام الجماهير ، هذه الحالة الثقافية لم تساعد على تطوير ثقافة سياسية لتدعم تطور الظاهرة الحزبية ، برغم الروافد العديدة التي كان من الممكن أن تطور هذه الثقافة.

بالإضافة إلى ذلك فإن الأمية تعني التراجع و التوقع داخل منظمات المجتمع الطبيعي ، حي تغيب الثقافة المدنية التي تدعو إلى الاعتراف بالآخر و التسامح معه و البحث عن نقاط الالتقاء به ، و ذلك لأن الثقافة التقليدية لا تعرف و لا تعترف إلا بالآخر من داخل الجماعة الأثينية، بينما نجدها لا تطور مشاعر إيجابية نحو الآخر من خارج الجماعة ، الأمر الذي يعجزها عن التزامل مع هذا الآخر من خلال فعل مشترك داخل إطار التنظيمات الحزبية، و هذا ما أكدته نسبة (13%) من المبحوثين الذين عبروا بأن الثقافة المدنية أي الاعتراف بالآخر عند الأحزاب غير موجودة.

إلا أن هناك عنصر آخر يعيق نضج التجربة الحزبية، و التي تكمن في عنصر الشباب الذي يعتبر عنصر الدينامية و الحركة في النسيج السياسي و الاجتماعي للمجتمع.

و لكن نسبة (19.33%) من المبحوثين عبروا بأن هذا العنصر بعيد و ربما يفتقر إلى أي نوع من التأطير الاجتماعي و التربية المدنية ، بل و الاندماج المجتمعي و لا يحظون بأي رأس مال رمزي و ثقافي ذي قيمة ، و هم بعيدون كل البعد عن الحماس للقيم و المفاهيم ، و المبادئ و المعايير التي لا تزال يتمسك بها جيل الآباء.

فيما أبدت نسبة (12%) من المبحوثين بأن غياب مدارس التكوين السياسي لدى الأحزاب، يؤدي إلى ترهل الحزب و فاقد للمصداقية ، مما يؤدي إلى تراجع الظاهرة الحزبية برمتها.

كما عبرت نسبة (5.66%) أن حداثة التجربة الديمقراطية في الجزائر تعتبر بالمدة القصيرة ، و لا يمكن المقارنة بالأمم أو الدول التي أخذت الوقت الكافي في بناء مجتمعها ، لأن هذه الدول تشكلت فيها الأحزاب السياسية بعدما اكتمل بناء الدول و المجتمع المدني الفعال.

1- محمد بغداد ، التركة المسمومة – أزمة حركة مجتمع السلم ، المرجع السابق، ص 115.

جدول رقم 37: يوضح أسباب غياب ثقة الطبقة الوسطى بالأحزاب السياسية

الإجابة		الانتماء السياسي		حزب جبهة التحرير الوطني		حركة مجتمع السلم		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
09	03%	4	1.33%	13	4.33%	تبنى الأحزاب الاتجاه الليبرالي و تأكيدا على القطاع الخاص			
30	10%	20	6.66%	50	16.66%	دفاع الأحزاب على رجال الأعمال و المتحالفين مع النظام السياسي			
40	13.33%	29	9.66%	69	23%	نخبوية الحزب و سيطرة الأقلية على الحزب			
10	3.33%	12	4%	22	7.33%	شعور هذه الطبقة بعدم الاهتمام من طرف الأحزاب			
103	34.33%	43	14.33%	146	48.66%	هدف الحزب الوصول إلى السلطة فقط و الحصول على المناصب			
192	64%	108	36%	300	100%	المجموع			

و لمعرفة أسباب غياب ثقة الطبقة الوسطى بالأحزاب السياسية ، أوضحت لنا النتائج الواردة في الجدول أن نسبة (48.66%) من المبحوثين عبروا بأن أسباب انعدام الثقة بين الطبقة الوسطى و الأحزاب السياسية، تراجع إلى أن هدف الأحزاب السياسية هو الوصول إلى السلطة فقط و الحصول على مكاسب و المناصب، حيث توزعت هذه النسبة كل من حزب جبهة التحرير الوطني — (34.33%) و حركة مجتمع السلم — (14.33%).

أما نسبة (23%) فهي تعبر عن إجابات المبحوثين حول الأحزاب و ظاهرة سيطرة الأقلية على الحزب، أو سيطرة الأوليغاشية على الحزب كما يقول "روبرت ميتشالز" و هذه الظاهرة هي غالبية على أحزابنا بمختلف إيديولوجياتها، و تياراتها و هذا يؤدي إلى غياب الثقة لدى شريحة كبيرة من المجتمع. و هذا ما تبرره نسبة (16.66%) التي ترى بأن تحالف الأحزاب مع رجال الأعمال و المتحالفين مع النظام السياسي، يترك عامل ثقة يزيد الهوة بين الأحزاب و الطبقة الوسطى.

مما يؤدي إلى شعور هذه الطبقة بعدم الاهتمام من طرف الأحزاب و هذا ما عبرت عنه نسبة (7.33%) مما يؤدي بروز ظاهرة عزوف المجتمع على الأحزاب، وليس عن السياسة و الانتخابات بشكل خاص.

جدول رقم 38: يوضح أثر الجماعات المجتمعية الطبيعي على الأحزاب في تشكيل الوعي السياسي

الاجابة الانتماء السياسي	نعم		لا		إلى حد ما		لا أعرف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني	94	31.33%	32	10.66%	47	15.66%	19	6.33%	192	64%
حركة مجتمع السلم	50	16.66%	22	7.33%	23	7.66%	13	4.33%	108	36%
المجموع	144	48%	54	18%	70	23.33%	32	10.66%	300	100%

من خلال الجدول يتبين لنا أن أغلب المبحوثين عبروا بأن المجتمع الطبيعي مازال يلعب دوره في الممارسة السياسية بنسبة (48%)، حيث توزعت النسبة لكل من حزب جبهة التحرير الوطني بـ (31.33%) و حركة مجتمع السلم بـ (16.66%) و هي نسب متقاربة في الإجابة، و هذا ما يفسر لنا أن الأحزاب السياسية لم تلعب دورها المنوط بها. رغم توفر الوسائل الإعلام المختلفة، مما تجعل من هذه الأخيرة غير قادرة على التطور و يصبح المجتمع الطبيعي من محددات أو قيود على الممارسة الحزبية ، و يتمثل المجتمع الطبيعي في الجماعات الدينية و القبلية و العائلية و غيرها، و إذا كانت جماعات المجتمع تشكل الجماعات المرجعية التاريخية لانتماء البشر في المجتمع، فإن قوتها تفوق أحيانا تطور و قوة الظاهرة الحزبية التي هي من طبيعة و خصائص المجتمع المدني بالأساس ، و نحن إذا تأملنا المشهد الحزبي في الجزائر، نلاحظ أن الأحزاب السياسية تسعى لتوظيف مؤسسات المجتمع المدني لصالح ترسيخ مؤسسات المجتمع المدني ، و هي حركة مضادة للتطور التاريخي العام.

فيما عبرت نسبة (23.33%) من المبحوثين بأن المجتمع الطبيعي له أثر و لكن إلى حد ما ، و هذه النسبة تصب في نسبة الأولى ، و هنا نلاحظ بأن المجتمع الطبيعي مازال له قوة فاعلة في المجتمع الجزائري رغم التغيرات التي طرأت على المجتمع و الأحداث الذي تعرض لها.

كما أوضحت نسبة (18%) و التي تمثل المبحوثين الذين أجابوا بأن المجتمع الطبيعي لا يؤثر في الممارسة السياسية في تشكيل الوعي السياسي ، و هذا ربما أن هذه النسبة هي من مكونات المجتمع الطبيعي التي يلعب في صالحها و منتفعة من ورائه.

كما أوجدنا نسبة (10.66%) التي تمثلت في عدم معرفتها على الإجابة عن هذا السؤال حول تأثير المجتمع الطبيعي على فاعلية الأحزاب السياسية ، و ربما عدم معرفتها لمفهوم المجتمع الطبيعي و هذا

طبعاً لتدني المستوى التعليمي أو غياب الثقافة السياسية لدى المبحوثين.

و لهذا وجدت احدى الدراسات ان النظام السياسي الجزائري يسعى للحصول على ضمان ولاء المؤسسة الدينية له ،ذلك ان لهذه المؤسسة نفوذا أكثر من باقي المؤسسات الأخرى في إخضاع الفتاوي ، الآراء الدينية لوجهة نظر الطبقات السائدة .

جدول رقم 39: يوضح توزيع جماعات المجتمع الطبيعي الأكثر تأثيراً على العمل الحزبي

الإجابة	الانتماء السياسي	حزب جبهة التحرير الوطني		حركة مجتمعات السلم		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
الجماعات الدينية	16	5.33%	16	5.33%	32	10.66%	
الجماعات القبلية	27	9%	13	4.33%	40	13.33%	
المناطقية منطقة على حساب منطقة	44	14.66%	23	7.66%	67	22.33%	
الجهوية	72	24%	39	13%	111	37%	
العشائرية	33	11%	17	5.66%	50	16.66%	
المجموع	192	64%	108	36%	300	100	

و لمعرفة الجماعات المجتمع الطبيعي الأكثر تأثيراً على الفاعلية الحزبية في تشكيل الثقافة السياسية، أوضحت نتائج الجدول بأن غالبية المبحوثين من العينة المدروسة عبروا بأن عامل المناطقية أي منطقة على حساب منطقة، هو الغالب على العملية الحزبية سواء كان على مستوى حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة (14.66%) أو بالنسبة حركة مجتمعات السلم بـ (7.66%) ، و هذا مما يعني عنصر الشفافية في العملية الحزبية غائب.

و جاءت نسبة (37%) و التي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن عامل الجهوية هو سائد في المعاملة الحزبية سواء داخل الأحزاب، أو خارج الأحزاب خاصة أثناء الاستحقاقات الانتخابية ،و بالتالي مازالت الجهوية تلعب دورها في الممارسة السياسية.

كما جاءت نسبة (16.66%) لتعبر بأن هناك عامل يضاف إلى الجهوية و هو العشائرية، التي ترسخت في الأحزاب السياسية التي أصبحت تعيق العمل السياسي الحزبي في تشكيل الوعي السياسي، من أجل مرور إلى المجتمع المدني كما هو معمول به في الدول المتقدمة ، بحيث يصبح المواطن يعبر باسم الوطن بدل العشيرة و القبيلة ، و هذا السلوك يتجلى بالوضوح في المواعيد الانتخابية المختلفة.

و بالخصوص تأثير الجماعات الدينية على الممارسة السياسية، أوضحت نسبة (10.66%) من المبحوثين الذين عبروا بأن الجماعات الدينية لها دور كبير في العمل الحزبي، حيث جاءت نسب لكل

من حزب جبهة التحرير الوطني — (5.33٪)، و هي نسب تدل على حقيقة واحدة و هي الساحة السياسية مازال يلعب فيها الدين أو بأحرى استخدام الدين للأغراض السياسية، و هذا كله تعبيرا عن الواقع المزري الذي يعيشه المواطن الجزائري ، و دلالة على فشل عملية التحديث السياسي.

و في هذا الخصوص يذهب كل "من سمير أمين" و "برهان غليون" أن فشل الأنظمة الحاكمة في العالم العربي في رفع التحديات الحضارية جعل الحركات الإسلامية، تتحول من ملجأ إلى قوة تعبئة للقوى الاجتماعية.

و من كل هذا نستنتج أن الأحزاب السياسية في الجزائر، مازالت بعيد كل البعد عن بناء هيكلها بصيغة ديمقراطية و قادرة على مواجهة الواقع من أجل رفع التحديات الراهنة، و الإجابة على الأسئلة المكلفة التي يعايشها المواطن في جميع التراب الوطني.

و ما هي كذلك إلا نتيجة لعدم قدرة الأفكار السياسية الجديدة في الانتشار، و الدخول في تنافس في هذه المناطق مع الأفكار السياسية السائدة ، و يعود سبب ذلك إلى غياب الاتصال الجماهيري الخارجي بين الأفراد ، و هذا ما يفسر فوز المرشحين الذين تنحدر أصولهم من هذه البيئة على حساب المرشحين المنحدرين من خارج هذه المناطق، و الممثلين لأفكار سائدة جديدة.

جدول رقم 40: يوضح دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تشكيل ثقافة سياسية لدى الأحزاب السياسية

الإجابة	نعم		لا		إلى حد ما		لا أعرف		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
حزب جبهة التحرير الوطني	104	34.66٪	20	6.66٪	57	19٪	11	3.66٪	192	64٪
حركة مجتمع السلم	52	17.33٪	10	3.33٪	33	11٪	13	4.33٪	108	36٪
المجموع	156	52٪	30	10٪	90	33٪	24	8٪	300	100

تكتسي مؤسسات التنشئة الاجتماعية أهمية كبيرة في تشكيل الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع برمته ، و من خلال الجدول تبين أن غياب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة، يؤدي إلى تراجع الوعي السياسي أو إلى انعدامه في وسط المجتمع.

حيث بينت نسبة (52٪) من المبحوثين الذين عبروا بأن مؤسسات التنشئة الاجتماعية لم تلعب دورها المنوط بها سواء كانت الأسرة التي من المفروض أن تساهم في بناء الفرد اجتماعيا و سياسيا، و التي نرى فيها نوعا من الاستبداد و فرض السلطة المطلقة على حساب الأفراد الآخرين ، فمجتمعنا يعاني من تأثير السلطة الأبوية في جميع مجالات الحياة.

و نفس الشيء يمكن أن نقوله على المدرسة التي تعيش تحت تراكم المجتمع و مخلفاته السلبية ، فالفرد

الذي عاش في جو عائلي استبدادي ينقل معه تلك القيم إلى داخل المدرسة ومن ثم يؤثر على الأفراد الآخرين ، فضلا إلى عدم التخطيط العلمي و المنهجي في تحديد أهداف المدرسة، و إستراتيجيتها في المجتمع و الأمزجة السياسية التي تتخبط فيها المدرسة. كل هذا تؤثر في تشكيل الثقافة السياسية ، و نفس الشيء يمكن إسقاطه على الجامعة و التي في الفترة الراهنة تعاني هي الأخرى من انقطاع عن المجتمع. و لا يوجد هناك ربط بين المعرفة و الإنتاج، و لا تساهم الجامعات بذلك الدور في التوعية السياسية في المجتمع. فيما أوضحت نسبة (33%) من المبحوثين الذين عبروا بأن مؤسسات التنشئة الاجتماعية إلى حد ما غائبة، و هي نسبة تصب في النسبة الأولى (52%) و هذا تأكيدا أن دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في صياغة القرارات داخل الأسرة تكون عادة بداية التأهيل السياسي ، و تعتبر التربية في المشاركة في القرارات، أي البيئة الديمقراطية في البيت مهمة في التنشئة السياسية أي المشاركة و النشاط السياسي.

جدول رقم 41: يوضح أثر السلطة الأبوية في المجتمع و أثرها على فاعلية الحزبية في اتخاذ القرار

الإجابة	نعم		لا		إلى حد ما		لا أعرف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني	109	36.33%	32	10.66%	41	13.66%	10	3.33%	192	68%
حركة مجتمع السلم	59	19.66%	13	4.33%	31	10.33%	05	1.66%	108	36%
المجموع	168	56%	45	15%	72	24%	15	5%	300	100%

يمر الإنسان عبر مسيرة الحياة بعدد من المؤسسات التي تبدأ من الأسرة إلى المدرسة و الجامعة و الأحزاب السياسية و غيرها من المؤسسات، التي تؤثر في سلوكه السياسي بالإضافة إلى سلوك الشخص المؤثر و المتمثل في دور سلطة الأب في العائلة، أو ما يطلق عليه بالسلطة الأبوية "كما يقول "هشام شرابي" و نظرا لتأثير هذه الأخيرة في السلوك السياسي، أوضحت نتائج الجدول أن (56%) من المبحوثين عبروا بأن السلطة الأبوية لها تأثير في العمل السياسي لدى الأحزاب السياسية في الجزائر. حيث غالبا ما يشاطر الأبناء في التوجه الحزبي و الانتماء السياسي، و هذه الخاصية كثيرا ما نجدها في المجتمع العربي و المجتمع الجزائري على الخصوص، فنجد كثيرا ما يعتمد حزب جبهة التحرير الوطني على الوعاء الانتخابي الثابت الذي لا يتغير، رغم تغير المواعيد الانتخابية و يتمثل هذا الوعاء الانتخابي الثابت في كثير من عائلات الأسرة الثورية من المجاهدين و أبناء الشهداء، و ذو الحقوق و التي كثيرا ما تفرض التوجه و الانتماء السياسي لهذا الحزب أو ذاك.

و نفس الشيء يقال على التيار الإسلامي و المتمثل في حزب حركة مجتمع السلم.
كما عبرت نسبة (24٪) من المبحوثين من العينة أن السلطة الأبوية في المجتمع تساهم إلى حد ما في تأثيرها على العمل السياسي و الممارسة السياسية بأكملها، و هي نفس نسبة يمكن أن تصب في النسبة الأولى.

بينما أوضحت نسبة (15٪) من المبحوثين من العينة أن السلطة الأبوية لا تؤثر على فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي، و ربما لهذا يفسر لنا أن هذه الفئة من المبحوثين تمثل المؤسسين للأحزاب السياسية أو ذوي الانتماء السياسي الثابت، كما أوضحناه سابقا من المجاهدين و أبناء الشهداء و ذوي الحقوق في حزب جبهة التحرير الوطني، أو من المؤسسين و المخلصين إلى الشيخ المؤسس "محفوظ نحناح" و هذا ما تنطبق عليه دراسة عبد الله حمودي في كتابه "الشيخ و المريد" و هو تعبيراً على سلوك السياسي في العالم العربي.

كما عبرت (5٪) من المبحوثين ليس لهم معرفة و الاطلاع بهذا الموضوع، و ربما دائماً لانعدام ثقافة السياسية لدى المناضلين من الأحزاب السياسية و عدم الرغبة في الخوض في هذه المسائل.
و يتضح مما تقدم ، بأنه رغم أهمية هيئة الاسرة المتميزة في التنشئة الاجتماعية السياسية، الا انها لا تحتكر التأثير المطلق في عملية التنشئة في رمتها ، وهذا نظرا لتحولات المجتمعية التي يمر بها المجتمع الجزائري ، وكذلك لعدم وجود مواقف سياسية للوالدين الثابتة، و عدم الرغبة في نقلها لابنائهم أحيانا و عدم استقرار و تطابق توجهات الوالدين ، و سوء العلاقة بين الوالدين والابناء، و جود مشاكل اسرية تمنع من التأثير بالأسرة في مجال التنشئة، و ازدواجية الوالدين ، و أسباب أخرى ، كوجود هيئات تنشئة أخرى تؤثر فيه أكثر من الاسرة ، و عدم تنشئة الاسرة على الأدوار الاجتماعية .

جدول رقم 42: يوضح مكانة المرأة السياسية في برامج الأحزاب السياسية

الإجابة		الانتماء السياسي		حزب		جبهة		حركة مجتمع السلم		المجموع	
		التحرير الوطني		ك		ك		ك		ك	
				%		%		%		%	
يهتم بقضايا المرأة و يساهم في حلها		30		10%		10		3.33%		40	
يدرك أن العمل السياسي أقوى من قدرات المرأة		54		18%		28		9.33%		82	
يدرك تماما أن المرأة نصف المجتمع		10		3.33%		08		2.66%		18	
يعتبر تثقيف المرأة قضية أمن قومي		19		6.33%		13		4.33%		32	
يهاهض ضد أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة		09		3%		06		2%		15	
إعطاء كل حقوق السياسة للمرأة		08		2.66%		09		3%		17	
المرأة موجودة في الخطاب السياسي فقط		62		20.66%		34		11.33%		96	
المجموع		192		64%		108		36%		300	

و لمعرفة مكانة المرأة في برامج الأحزاب السياسية ، تتميز العديد من الدراسات إلى وجود العديد من المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في المجتمع بصفة عامة و في الحياة السياسية بصفة خاصة ، و تدور هذه المعوقات حول الأطر القيمية و السياسية و الثقافية و الاجتماعية التي تحكم مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

حيث يتجلى من الجدول أن نسبة (32%) من المبحوثين عبروا بأن المرأة موجودة في الخطاب السياسي للأحزاب فقط ، و هذا ما يفسر لنا أن هذا التحيز ضد المرأة في مجال ممارسة الحقوق السياسية بشكل عام رغم المساواة الدستورية، و القانونية بين الرجال و النساء في الحقوق السياسية، و هذا التحيز الذي يدعمه مناخ ثقافي معين و تيارات فكرية و ثقافية تتخذ موقفا متحاملا على المرأة و قضاياها.

كما يؤدي إجحام الأحزاب السياسية عن دعم النساء للوصول إلى مراكز صنع القرار، سواء داخل الأحزاب السياسية أو بتأهيلهن لخوض المعارك الانتخابية في المجالس المحلية و التشريعية.

و يؤدي انتشار ظاهرة العنف في الانتخابات عادة إلى إجحام المرأة عن المشاركة، سواء بالتصويت أو بالترشيح، و هذا يبرز ضعف دور الأحزاب السياسية في تكوين الكوادر السياسية النسائية، و عدم

الاهتمام بدمجها في مختلف هياكل الحزب.

و هذا ما تؤكد نسبة (27.33%) من المبحوثين عبروا بأن الأحزاب السياسية تدرك بأن العمل السياسي أقوى من قدرات المرأة، بمعنى نظرة الفاعلين السياسيين في الأحزاب السياسية بما فيهم القيادات نظرة قصور قدرات المرأة الاتصالية، و ضعف معوقات الاتصالية وهو العائق الأساسي أمام نجاحها في الانتخابات، و أن ترشيح الأحزاب لها دون ضمان نجاحها سوف يؤدي إلى خسارة الحزب للانتخابات.

فيما عبرت نسبة (13.33%) من المبحوثين بأن الأحزاب السياسية تعمل على الاهتمام بقضايا المرأة، و تساهم في حلها ، و هذا طبعاً من خلال الخطابات السياسية للاستثمار في المواسم الانتخابية، من خلال المشاركة السياسية التي ترتبط مشاركة المرأة بالمواسم الانتخابية فقط مثل المجالس المحلية و التشريعية. كما عبرت عنه بنسبة (10.66%) من المبحوثين، بأن عامل تثقيف المرأة يعتبر قضية أمن قومي، و لكن إذا لاحظنا في الجدول نجدها تتقارب مع الحزبين حيث نجد لكل من حزب جبهة التحرير الوطني بـ (6.33%) و حركة مجتمع السلم (4.33%)، و هذا ما يفسر لنا غياب التجريب و ضعف البرامج الموجهة لتنمية القدرات و تربية الكادر السياسي، بين النساء و خاصة الفتيات و ترك الأمر للمبادرات الفردية و القدرات الذاتية في الأحزاب السياسية ، في حين يشهد العالم الآن ظاهرة "النجم السياسي" أو الكادر السياسي عن طريق مؤسسات حزبية و اقتصادية تتولى بلورة قدراته، و دعمه مادياً و إعلامياً و تقديمه للحياة العامة، بخطط تعاضد في صفوف النساء و لكنها تفرض نفسها على دوائر الرجال، حيث يشهد واقع المشاركة السياسية ضعف نسبي في الأداء السياسي.

فيما بقيت النسبة المتبقية لتعبر من (6%) و (5%) حول إعطاء كل الحقوق السياسية للمرأة تتراوح مكانها، و هذا نتيجة غياب الحرية السياسية، الأمر الذي ينعكس به القمع السياسي على المجتمع كله، لذا نبه "قاسم أمين" 1899 إلى أن تحرير المرأة لا ينفصل عن تحرير الرجل ، و أنه عندما تتمتع المرأة بحريتها الشخصية يتمتع الرجل بحريته السياسية.

و كنتيجة عامة يمكن القول أن حضور الوعي السياسي فيما يتعلق بتفهم أن مشاركة المرأة، و التمثيل المتوازن في الحياة السياسية هو جزء من العملية الديمقراطية ، و هنا فإن برنامج عمل المرأة الذي طرحه الاتحاد البرلماني الدولي عام 1990 ، يقول "الوعي السياسي لا زال غير مستوعب لفكرة أن مشاركة المرأة هي جزء من العملية الديمقراطية".

يفهم من مما تقدم، ان التنشئة الاجتماعية السياسية العربية ذاتها دوراً في شيوع قيمة التفرقة بين الجنسين طالما انها تقوم بإعادة التنشئة على تم ذكره أعلاه من سمات شخصية و ذاتية ، و قيم دينية ، و قيم اجتماعية ، و سمات ثقافية عامة .لذلك فهي تساهم في الغالب في إعادة إنتاج الاسباب التي تكرر قيمة التفرقة بين الجنسين .

جدول رقم 43: يوضح معرفة المبحوثين للآزمة تداول السلطة في الأحزاب السياسية.

الإجابة الانتماء السياسي	نعم		لا		إلى حد ما		لا أعرف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني	107	35.66%	32	10.66%	43	19%	10	3.33%	192	64%
حركة مجتمع السلم	61	20.33%	17	5.66%	20	11%	10	3.33%	108	36%
المجموع	168	56%	49	16.33%	63	33%	20	6.66%	300	100%

يتأكد وجود عنصر "الخوف" بمعناه السياسي بتوافر آلية تداول السلطة، التي هي من شروط الديمقراطية وديناميكية عملها، فانهدام هذا العنصر يضيف على الحكم أو المسؤول التنفيذي حالة من الطمأنينة المزممة، تضعف لديه الالتزام بحدود المسؤولية و قد تدفعه إلى تخطي حدود سلطته، و هو ما يفتح الطريق إلى تدني الأداء الوظيفي و إلى الفساد، و هذا ما نستشفه من خلال آلية تداول السلطة في الأحزاب السياسية، حيث أوضحت نسبة (56%) من المبحوثين من العينة بأن هناك فعلا أزمة تداول في الأحزاب السياسية، حيث توزعت النسبة على كل من حزب جبهة التحرير الوطني بـ (35.66%) و حركة مجتمع السلم بـ (20.33%) و هذا دلالة على وعي المبحوثين بهذه المسألة، و ربما هذا استنتاج من خلال الصراعات و التنافس أثناء المؤتمرات حول تجديد المكاتب السياسية و حتى القيادات .

بينما عبرت نسبة (21%) من المبحوثين الذين أجابوا بأن هناك أزمة تداول السلطة في الأحزاب السياسية إلى حد ما، و هذه نسبة تصب في النسبة الأولى. كما عبرت نسبة (16.33%) بعدم وجود هذه المسألة في الأحزاب السياسية، و هذه ظاهرة طبيعية في عدم تصريح بخفايا الحزب من طرف المناضلين، نظرا للالتزام التي يربطهم بأحزابهم أو خوف من الرقابة الحزبية.

جدول رقم 44: يوضح أسباب أزمة تداول السلطة في الأحزاب السياسية

الإجابة		الانتماء السياسي		حزب		حركة مجتمع السلم		المجموع	
		الاجابة		الاجابة		الاجابة		الاجابة	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
20	6.66%	12	4%	32	10.66%				
35	11.66%	21	7%	56	18.66%				
81	27%	40	13.33%	121	40.33%				
05	1.66%	04	1.33%	09	3%				
25	8.33%	18	6%	43	14.33%				
26	8.66%	13	4.33%	39	13%				
192	64%	108	36%	300	100%				

و لمعرفة أسباب أزمة تداول السلطة في الأحزاب السياسية، و هو عامل كثيرا ما يعيق الحزب في تشكيل الثقافة السياسية.

حيث بينت نسبة (40.33%) و التي تمثل في توظيف العلاقات الشخصية ، و الذي يترك من ورائها عائقا كبيرا في توظيف عامل تداول على السلطة في الأحزاب السياسية، رغم مراجعة النظم الأساسية و الداخلية للأحزاب ، نجد أنها جميعا مستوفية للأسس التي تكفل أسباب الحياة الحزبية السليمة ، و تضمن الالتزام و الانضباط تحت طائلة الضوابط و الروادع اللازمة ، غير أن مقارنة "النظري" بـ "التطبيقي" تظهر خلاف ذلك، و أن ما يدعو الحزب السلطة إلى تحقيقه و يناضل من أجله ، ليس متوافرا في صفوفه و كذلك نفس الشيء في الأحزاب السياسية التي تعتبر نفسها في المعارضة.

و بالتالي مسألة تداول السلطة في الأحزاب سواء في رأس الهرم القيادي (الرئيس أو الأمين العام أو القيادة التنفيذية (المكتب السياسي أو اللجنة المركزية أو نحوها). و هي لا تجري وفق ما يحدده النظام الداخلي ، وإنما يعدل النظام ليتكيف مع الأشخاص ، أي أن العملية الانتخابية لا تتكيف مع النظام ، و تلتزم به عند إعادة انتخاب القيادات ، فكأنها تجديد تلقائي ، و أحيانا تتحكم فيها الولاءات و العلاقات الشخصية.

كما جاءت نسبة (18.66%) من المبحوثين الذين عبروا أن أسباب عدم تداول السلطة في الأحزاب، يرجع بالأساس إلى عدم ثقة الأحزاب السياسية في قدرة الشباب على القيادة في الأحزاب ، مما يفسر لنا أن الأحزاب التي توصف نفسها بالديمقراطية لا تمارس الديمقراطية ، و بالتالي يتجلى مظاهر

ضعف دور الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي، يكمن في عدم وجود إرادة فعلية للقيادة على تداول السلطة على مستوى الأحزاب، حيث توزعت النسبة على كل من حزب جبهة التحرير الوطني بـ (11.66٪) و حركة مجتمع السلم بـ (7٪) ثم تلقتها نسبة (14.33٪) و التي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن من أسباب أزمة تداول على السلطة سيطرة رجال المال و الأعمال على الممارسة السياسية، و هذا ما يفسر لنا دور المال السياسي في العملية السياسية في إحداث التوازنات في إبقاء القيادة التي تكون في صالح رجال المال و الأعمال، أثناء الاستحقاقات الانتخابية أو أثناء عقد المؤتمرات، فمثلا حركة مجتمع السلم تدعي بأن هناك انتقال سلمي للسلطة، و لكن الحقيقة ما هي إلا خلاف حول الغنائم الحزب.

و بالتالي لا خلاف سياسي أو منهجي ، فسلطاني مثلا أثناء المؤتمر لا ينسى أن خصومه حرمة من الوزارة ذات يوم، و لهذا رفض التنازل عنها لما عادت إليه ، و خصومه طالبوه بمنحهم الوزارة و المؤسسون ثاروا و استكانوا بسبب الغنيمة ، و الصورة رسمها من قال: "حتى الذين استغلوه ، و استخدموا اسمه سجلا تجاريا في بعض الأطوار الحركة ، لم يجرحهم بكلمة واحدة ، و قد تحمل منا الكثير ، و له علينا ديون كثيرة لا بد من ردها"¹³.

بينما جاءت نسبة (13٪) و التي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن من عوامل أزمة تداول على السلطة في الأحزاب السياسية يتمثل في توظيف الجهوية و العروشية في العمل الحزبي ، و هذا ما يمكن قراءته سوسيولوجيا أن الأحزاب السياسية في الجزائر، مازالت غارقة في وحل الثقافة التقليدية و سيطرتها، كما عبرت عنه بنسبة (10.66٪)، و هنا نخلص بنتيجة و هي أن مشكلة الأحزاب تكمن في اعتمادها على الفئات التقليدية في المجتمع فإذا كان قائد الحزب من الريف، فإنه سرعان ما يعتمد على الريفيين ، و إذا كان ينتمي إلى عشيرة كبيرة أيضا يجعل من هذه العشيرة سنده الأساسي، و بالمجمل القول فإن الأحزاب السياسية الجزائرية تعتمد على الثقافة التقليدية في عملية تسييرها ، و لذلك فإنها لا تستطيع أن تحكم الحزب إلا بطريقة تقليدية ، و بالتالي بقيت تقليدية حتى على مستوى الخطاب السياسي.

1- محمد بغداد ، التركة المسمومة ، أزمة حركة مجتمع السلم ، المرجع السابق ، ص 140.

جدول رقم 45: يوضح أسباب عدم التزام الحزب بالمبادئ الديمقراطية في اختيار المترشحين

الإجابة / الانتماء السياسي		حزب التحرير الوطني		حركة مجتمع السلم		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
غياب الثقافة السياسية لدى فاعلين في الحزب		111	37%	30	10%	141	47%
عدم التعبئة الفعالة للمناضلين سياسيا		23	7.66%	20	6.66%	43	14.33%
توظيف ثقافة المحاباة و الجهوية و المحسوبية في الحزب		27	9%	30	10%	57	19%
تحالف الفاعلين في الحزب مع أصحاب المال و الأعمال		31	10.33%	28	9.39%	59	19.66%
المجموع		192	64	108	36	300	100

إذا كانت من أسباب عدم توظيف عامل تداول السلطة في الأحزاب إلى عوامل عديدة، و التي أوضحناها في الجدول السابق ، فإن هناك عامل آخر لا يقل أهمية في العمل السياسي الحزبي و هو عدم التزام الحزب بالمبادئ الديمقراطية داخل الأحزاب في اختيار المترشحين، من أجل الخوض في الاستحقاقات الانتخابية.

و لمعرفة ذلك أوضحت نسبة (47%) من المبحوثين من العينة بأن عدم التزام الأحزاب السياسية بالمبادئ الديمقراطية، راجع إلى غياب الثقافة السياسية لدى الفاعلين في الأحزاب ، و هذا ما عبرت عنه نسبة (37%) في حزب جبهة التحرير الوطني و (10%) في حركة مجتمع السلم. و هذا ما يفسر لنا غياب التكوين السياسي لدى الأحزاب السياسية في الجزائر، و هذا ما تؤكدته نسبة (16.66%) و التي تعبر عن إجابات المبحوثين بأن العامل الطاغي على الممارسة السياسية الحزبية هي ثقافة المال السياسي، و مقولة السياسة و هذا ما يظهر جليا أثناء الحملات الانتخابية.

و هذا كله راجع إلى تدني المستوى التعليمي و تفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة كما تؤكدته نسبة أخرى، تتمثل في توظيف ثقافة المحاباة و الجهوية و المحسوبية في الأحزاب، على حساب الكفاءة و التخصص ، و النزاهة في العمل الحزبي بنسبة (19%)، مما يفسر لنا أن عدم التزام الأحزاب بالمؤتمر و لوائحه و القوانين، و السياسات و البرامج التي يضعها ، و الاعتبار السياسية لرئيس المؤتمر هي التي تحدد حقوق الأعضاء لا تمثل عضوية المؤتمر مصدر الحقوق و الواجبات ، و إنما

الوجاهة السياسية و الاجتماعية و الثراء و الروابط الأولية ، أو العلاقات الشخصية بقيادات المؤتمر دورا كبيرا، في تحديد فرص عضو الحزب و الحقوق التي يمكن أن يحصل عليها، أو يحرم منها بالإضافة إلى الروابط القبلية و العلاقات الشخصية ، و المكانة الاجتماعية و البيئية السياسية الغير مستقرة ، مازالت تؤثر في داخل الأحزاب السياسية سواء في الأحزاب قديمة النشأة كحزب جبهة التحرير الوطني أو بالنسبة لحدیثة النشأة كحزب حركة مجتمع السلم، و هذا كله ما يترك أثر بالغ الأهمية عدم التعبئة الفعالة للمناضلين سياسيا في الأحزاب، و التي عبرت عنه نسبة (14.33) حيث توزعت هذه النسبة بين حزب جبهة التحرير الوطني بـ (7.66٪) و حزب حركة مجتمع السلم (6.66٪)، و هذا ما يفسر لنا غياب الثقافة السياسية لدى الفاعلين السياسيين في الأحزاب السياسية. وهنا نخلص إلى نتيجة مفادها أن الانتقال إلى التعددية لم يغير من مكانة الحزب السياسي، و أدواره داخل مؤسسات الدولة السياسية و لا علاقته بالمجتمع، رغم ما جاء في الدستور الجديد من ترتيبات جديدة لم تكن موجودة خلال مرحلة الأحادية ، حيث لم تتغير الأحزاب السياسية من الداخل ، و أصبحت الأحزاب السياسية الجديدة في تسييرها مع الأحزاب السياسية القديمة، التي تكون قد ورثت من فترة الأحادية تتشابه في ثقافتها التسييرية و تقاليدھا التنظيمية.

جدول رقم 46: يوضح أسباب تفاقم ظاهرة العزوف الشباب عن الأحزاب السياسية

الإجابة		الانتماء السياسي		حزب جبهة التحرير الوطني		حركة مجتمع السلم		المجموع	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
عدم الثقة في نزاهة الانتخابات		55	18.33٪	20	6.66٪	75	25٪		
لأنه لا يرى لا قيمة له في مشاركته		10	3.33	09	3٪	19	6.33٪		
لأن الأحزاب لا تعبر عن انشغالات المجتمع		77	25.66٪	38	12.66٪	115	38.33٪		
لأنها تعبر عن رأي السلطة		11	3.66٪	21	7٪	32	10.66٪		
يرى أن الأحزاب لا تفعل له شيئا		11	3.66٪	07	2.33٪	18	6٪		
يرى أن العضوية في الأحزاب تسبب له مشاكل		28	9.33٪	13	4.33٪	41	13.33٪		
المجموع		192	64٪	108	56	300	100		

يحدث أن بعض النقاش السياسي أو الفكري يقع في تعميم يفيد أن الشباب الجزائري ينفر من السياسة و لا يهتم بالشأن العام، و أنه بسبب ذلك يستحق واقعه، و لا لوم إلا على الشباب لأنهم يرفضون

المشاركة في الحياة السياسية، لكن هذا التقرير يبقى حكم قيمة يحاول التغطية على العديد من المعطيات الدالة ، مادام لا يميز بين العزوف عن السياسة و النفور من العمل السياسي، من خلال الواجهة الحزبية.

و هذا ما يتجلى لنا من خلال الجدول أن نسبة (38.33%) و التي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن سبب العزوف الشباب على العمل السياسي الحزبي، و ليس السياسة يتجلى في عامل واحد و هو أن الأحزاب السياسية الحالية ،لا تعبر على انشغالات المجتمع و هنا لا يمكن لنا أن نفسر أن الشباب الجزائري ليس لديه وعي سياسي، و لكن عكس ما هو صحيح ، يرى أن الأحزاب الموجودة الحالية غير مقتنعة ببرامجها ،و ذلك إما لارتباطها بالسلطة أو لانتهازيتها أو لمحدودية مطالبها، أو لإفراطها في الأدلجة ، و هنا يمكن القول أن الشباب الجزائري يمتلك الوعي السياسي، كلما أتاحت له الفرصة لذلك و من مظاهر الوعي السياسي تفضيله المشاركة السياسية خارج الأطر الحزبية، من خلال الحركات الاجتماعية و التواصل الاجتماعي.

و هذا ما تؤكد مرة أخرى نسبة (25%) و التي تمثل المبحوثين الذين أجابوا بأن هناك عامل آخر يؤدي إلى العزوف الشباب من المشاركة السياسية، و هو عامل الثقة في نزاهة الانتخابات بمعنى أن الشباب لديه معرفة بالطرق التي تتم بها الانتخابات، بمعنى أن الشباب لديه معرفة بالطرق التي تتم بها الانتخابات و لديه وعي بكيفية إجراء الانتخابات ، و لذلك يرفض المشاركة في الانتخابات لعدم وجود الثقة ،و من حيث أن الشباب لا يرى المرشحين سوى في فترة الدعاية و أن الانتخابات يتم فيها اختيار من يرغبون في اختياره دون الرجوع إلى عملية التصويت، بمعنى أن الشباب لا يثق في المرشحين ، و هذا ما تؤكد نسبة (10.66%) من استجابات العينة التي أوضحت بأن الشباب يرى الانتخابات و الأحزاب تعبر على رأي السلطة، و السلطة تختار من تريد ، و بالتالي من وجهة نظر الشباب فإن نظام الانتخابات ما هي إلا عملية صورية تقوم بها السلطة، بالرغم من كثرة القنوات التي توفرها السلطة بمشاركة الشباب في عملية الانتخابات ،إلا أن الشباب الجزائري يعيش على الإرث الاجتماعي ، الذي يتمثل في عدم المشاركة بسبب عدم الثقة في السلطة، و أن الشباب الجزائري يرغب في المشاركة الحقيقية و عدم التنازل عن أحد الحقوق السياسية ، و هو الحق في المشاركة السياسية و التصويت ، و هو ما يفسر رغبة الشباب في إجراء انتخابات حقيقية، لا تخضع لقواعد الترشيح الموجودة حاليا و التي تتمثل في القدرة على الدعاية و الثراء المادي للمرشح ، بل اختيار المرشح القادر على توصيل صوت من اختاروه ليمثلهم في الاستحقاقات الانتخابية المختلفة، سواء كانت محلية أم البرلمانية ، حتى يمكن أن ترسخ الديمقراطية الفعلية و تلبية احتياجات الشعب.

كما عبرت نسبة (13.33%) و التي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن العضوية في الأحزاب تسبب لهم مشاكل. و هذا ما يعتبر لنا بأن عوامل أخرى غير واضحة تعيق العمل الحزبي، و تشكيل الوعي

السياسي لدى الشباب و كذلك تكمن هذه المشاكل في التحقيقات التي تجري من طرف الهيئات الأمنية أثناء التوظيف، و الذي ربما يرغب الشباب الانخراط في الأحزاب السياسية كما عبرت نسبة (6.33%) من انتخابات العينة بأن من عوامل عدم مشاركة الشباب في العمل الحزبي بسبب شعورهم بعدم قيمة صوتهم، و هو ما يوضح عدم الرغبة في المشاركة للتغيير و السلبية.

جدول رقم 47: يوضح توزيع استجابات العينة حول معرفتهم لمدى دور الأحزاب السياسية للمهام التي أنشئت من أجلها.

الإجابة / الانتماء السياسي		حزب جبهة التحرير الوطني		حركة مجتمع السلم		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
يربي نشأ قادر على تحمل المسؤولية		12	4%	13	4.33%	25	8.33%
يمهد الطريق للحصول على العمل و المكاسب الشخصية		91	30.33%	41	13.66%	132	44%
ينمي الوعي السياسي لشريحة كبيرة من المجتمع		13	4.33%	10	3.33%	23	7.66%
يضع احتياجات المجتمع الفعلية في اعتباره		18	6%	09	3%	27	9%
ينمي روح الديمقراطية في المجتمع		20	6.66%	09	3%	29	9.66%
ليس له دور		38	12.66%	26	8.66%	64	21.33%
المجموع		192	64%	108	36%	300	100%

و تأتي نتائج الإجابة حول معرفة دور الأحزاب السياسية في تشكيل الثقافة السياسية، و هي من المهام التي تقوم بها الأحزاب السياسية.

نجد أن نسبة (44%) من نتائج الاستجابات توضح أن الأحزاب ما هي إلا جسر يمهد الطريق للحصول على العمل و المكاسب الشخصية، بالإضافة إلى الحصول على شبكات العلاقات شخصية نافذة.

و هذا ما تؤكد نسبة (21.33%) من الاستجابات توضح بأن الأحزاب السياسية، ليس لها دور في ذلك بمعنى أن الأحزاب السياسية لا تقوم بدورها التي أنشئت من أجله، و بالتالي الضعف يكمن داخل الأحزاب السياسية و ليس في أفراد المجتمع و الشباب خاصة. فحين ترى نسبة (9.66%) بأن الأحزاب السياسية تعمل على تنمية روح الديمقراطية في المجتمع، و رغم أن هذه النسبة ضعيفة و المعبرة عن آراء المبحوثين و المنخرطين في الأحزاب، إلا أن هذه النسبة تبقى غير كافية ، لأن كما

أسلفنا شرحه في الجداول السابقة لا يمكن أن تقوم بعملية تنمية روح الديمقراطية في المجتمع و هي لا تمارس الديمقراطية أثناء الممارسة السياسية ، و نفس الشيء تؤكد نسبة (9%) من الاستجابات الفعلية في اعتبارها، بمعنى هذه الأحزاب تعمل من أجل المصلحة العامة و ربما تكمن في الفئات المنفذة و التي هي مرتاحة في مجالات عديدة ، و لهذا تصور على أنها كما تعيشه كما هو في الواقع.

كما جاءت نسبة (8.33%) من الاستجابات العينة و التي توزعت على كل من حزب جبهة التحرير الوطني بـ (4%) و حركة مجتمع السلم (4.33%)، و هي نسب متقاربة و التي تعبر بأن الأحزاب السياسية يمكن تلعب دور المربي لنشأ قادر على تحمل المسؤولية، و توضح الحقائق السابقة أن الأحزاب السياسية لا تزال تشكل رافدا غير رئيس لتشكيل الثقافة السياسية للأفراد المجتمع، و لا يعتمد عليها معظم أفراد العينة في تشكيل ثقافتهم لعدة أسباب منها: عدم وضوح الأحزاب و برامجها، و عدم قدرتها لجذب الشباب للعضوية فيها ، و غياب الندوات التي من خلالها يتم تشكيل الثقافة السياسية ، و كذلك يكمن سبب آخر في ثقل خطابها و صدمتها بالواقع.

جدول رقم 48: يوضح استجابات المبحوثين حول المناخ السياسي و العمل الحزبي الفعال

الإجابة الانتماء السياسي	نعم		لا		إلى حد ما		لا أعرف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني	22	7.33%	105	35%	22	7.33%	43	14.33%	192	64%
حركة مجتمع السلم	19	6.33%	53	17.66%	20	6.66%	16	5.33%	108	36%
المجموع	41	13.66%	158	52.66%	42	14%	59	19.66%	300	100%

و لمعرفة مدى ملائمة المناخ السياسي للممارسة السياسية الحزبية جاءت نتائج الاستجابات العينة لتعبر بأن المناخ السياسي غير الملائم، و ربما منعدم بالنسبة (52.66%) حيث توزعت على كل من حزب جبهة التحرير الوطني بـ (35%) و حركة مجتمع السلم بـ (17.66%) ، و هذا ما يفسر غياب المجال السياسي الحديث في الجزائر و هو المجال كغيره من الدول العربية ، و هو انعدام وجود مجال سياسي فيها كمجال عمومي ، أي كمجال ينتمي إلى الحق العام و تملك فيه سائر قوى المجتمع حيزا معترفا به أو حصة مرعية بقوة أحكام القانون أو الدستور ، أو بقوة أحكام التوافق و التراضي بين السلطة و معارضيه.

كما عبرت نسبة (19.66%) و التي تمثل المبحوثين الذين عبروا بعدم معرفتهم بهذا المسألة، و هو مدى ملائمة المناخ السياسي في تشكيل الثقافة السياسية ، و هذا دلالة على عدم قيام دور الأحزاب السياسية بتنشئة السياسة، مما يؤدي إلى انعدام الثقافة السياسية لدى أفراد العينة.

بينما عبرت نسبة (14٪) التي تمثل المبحوثين الذين أجابوا بأن المناخ السياسي، لا يساعد الأحزاب السياسية في عملها من أجل تشكيل الثقافة السياسية، بالإجابة إلى حد ما - و هذه نسبة تصب في النسبة الأولى كما بقيت نسبة (13.66٪) من المبحوثين عبروا بأن المناخ السياسي يساعد على العمل السياسي.

و هذا مايؤكده "مولود حمروش" في إحدى حوارته بأن الوضع العام يوحي بأن ارادة التغيير غير متوفرة، و بالتالي مازال الجيش الوطني الشعبي حامل المشروع الوطني، و لا يوجد في الساحة السياسية اليوم حزب في مستوى حمل هذه المسؤولية، سواء في الموالاة او في المعارضة. ان الظروف السياسية و الأمنية التي مرت بها البلاد مدة 20 سنة، حرمت العمل السياسي و النضالي من الارتقاء الى هذه المسؤولية.

و ببساطة نحن في بلد متخلف ثقافيا، نعاني بالتالي من نقص في الوعي السياسي، و هذا ما تسبب في فقر الفكر السياسي.

جدول رقم 49: يوضح معرفة المبحوثين للعوائق للعمل الحزبي في تشكيل الثقافة السياسية.

الإجابة \ الانتماء السياسي		حزب جبهة التحرير الوطني		حركة مجتمع السلم		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
47	15.66%	31	10.33%	78	26%		
16	5.33%	08	2.66%	24	8%		
13	4.33%	05	1.66%	18	6%		
35	11.66%	30	10%	65	21.66%		
81	27%	34	11.33%	115	38.33%		
192	64	108	36	300	100%		

الممارسات السياسية بصفة عامة في الوقت الراهن على رجال الأعمال، و بالتالي ابتعاد أفراد الطبقة الوسطى من المشهد السياسي.

كذلك من الناحية الاجتماعية حيث كثيرا ما تنعقد المؤتمرات و الندوات و الجلسات التي تعالج قضايا السياسة و الاجتماعية و الثقافية، مقصورا على العاصمة و قليل منها ينعقد في بعض عواصم الولايات الكبرى ، و تنعدم في المدن الأخرى و القرى، رغم أن هذه المجتمعات أشد حاجة إلى مثل هذه المؤتمرات و الندوات تأسيسا على حياة الريف أشد صعوبة، و أكثر معاناة فضلا عن خضوع المجتمع إلى سطوة بعض التقاليد و الأعراف الرجعية السائدة، مما يجعله محروما قهرا و استبدادا من ممارسة أي نشاط في أية صورة من الصور.

و كل هذا تكون نتيجته إنتاج و إعادة إنتاج الأمية بصفة عامة، و الأمية السياسية بصفة خاصة و التي كثيرا ما تتصف بها المجتمعات العربية و المجتمع الجزائري أيضا.

و لهذا جاءت نسبة (26%) من الاستجابات العينة عبروا بأن السمة الغالبة على المشهد الحزبي و السياسي، يكمن في انتشار الأمية السياسية على مستوى الأحزاب الجزائرية.

و إذا كانت الأمية السياسية نتاج للأمية بصفة عامة و التي تعد أخطر المشكلات التي يعاني منها المجتمع الجزائري منذ فترة طويلة. و مع أنها غالبا ما تكون سببا رئيسيا في تأخر ترتيب الجزائر في جدول تصنيف دول العالم وفقا لمؤشرات التنمية البشرية ، و هو ذات الأمر الذي ينطبق على سائر الدول العربية و إن كان بنسب متفاوتة، إلا أن جهود مكافحتها لا تزال تتسم بالقصور و عدم الفعالية في معظم الأحيان ، و كل هذا ينعكس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الحياة السياسية، و السلوك السياسي في المجتمع الجزائري.

كما بينت نسبة (21.66%) من المبحوثين الذين عبروا بأن عزوف الشباب عن الأحزاب السياسية ، و هذا ما يفسر لنا أن الأحزاب السياسية ليس لها الثقة و المصداقية، كما كانت في عهد الحركة الوطنية التي كان دافعها الأساسي هو المحاكاة، نظرا لوجود نموذج أو القدوة السياسية حيث كانوا يجدون فيمن يمتن العمل السياسي بالمصداقية و النزاهة، اللتين يعدان المغناطيس الجاذب للانخراط في العمل الحزبي ، و هذا الأمر أصبح للأسف في عصرنا الحالي شبه غائب ،حيث تسيدت الانتهازية ، و تحولت الأحزاب أداة للتسلق الطبقي ، و اقترنت بالمحسوبية و عدم النزاهة.

بالإضافة إلى هناك عامل يعيق الأحزاب السياسية في تشكيل الثقافة السياسية، و هو عامل حرية السياسة و الذي يتجلى في نسبة (8%) من استجابات المبحوثين، بأن لا وجود للحرية السياسية إلا بمقدار ما يخدم النظام السياسي أو الأحزاب السياسية، و لهذا نرى غياب الخطاب النقدي أو بالأحرى حرية النقاشات في المؤتمرات و الندوات، و التي كثيرا ما يغلب عليه القداسة السياسية للقدماء و المؤسسين الأوائل.

خلاصة و إستنتاجات الفصل :

من خلال دراسة أثر البنية الثقافية و التركيبية الإجتماعية للمجتمع الجزائري على بنية و هيكله الأحزاب السياسية ، وسواء كان هذا التأثير على مستوى البناء التنظيمي أو على مستوى طبيعة العضوية و الإنخراط في الأحزاب السياسية ، بالإضافة الى كيفية إتخاذ القرار بداخلها . يمكن القول أن نمط بناء السلطة في هذه لأحزاب يقوم على أساس تركيزها في يد القيادة الحزبية الممثلة في شخص رئيس الحزب أو الأمين العام من جهة ، أو في نخبة حزبية محدودة من جهة ثانية ، و ذلك باختلاف طبيعة هذه الأحزاب حسب إيديولوجياتها وحجمها السياسي و التنظيمي ، إذ ان طبيعة العضوية فيها غير قائمة على أساس ديموقراطي فعلي ، و لا تتوفر على مستويات المشاركة و المساهمة من حيث النشاط التنظيمي ، وإتخاذ القرارات ، كما أن مختلف الهياكل التنظيمية في هذه الأحزاب و إن كانت تجسد الممارسة الديموقراطية نظريا ، فإنه من الناحية الواقعية و الميدانية تتركز أغلب السلطات في القمة .

و يظهر ذلك في عملية إتخاذ القرارات الحزبية و تحديد الخيارات الهامة فيها على أرض الواقع ، بالرغم من وجود بعض المظاهر التي تبين محدودية مشاركة الأعضاء في مختلف الأنشطة التنظيمية ، و على رأسها عملية إتخاذ القرارات غير المهمة لكنها تبقى شكلية فقط . و هذا ماخلف بروز صراعات بين تيارات مختلفة داخل الأحزاب السياسية، و الناتجة عن تراكمات للمشاكل هذه الأحزاب ، بالإضافة الى تأثير البالغ و الملفت للإنتباه في تشكل هذه الأحزاب على مستوى بنيتها ، و التي كثيرا ما توصف بالأحزاب التقليدية نظرا لتكوينها التقليدي المبني على الجهوية و المناطقية و سيطرة السلطة الأبوية على الممارسة، و إتخاذ القرار و التي مازالت مهيمنة على الأحزاب مما أفقدتهم سمة الفعلية للحزب السياسي المتعارف عليه في الدول المتقدمة .

و كل هذه الملامح تركت الأحزاب تتراجع على مستوى الشعبي و عدم إستطاعتها التغلغل لدى شريحة كبيرة من المجتمع .

كذلك نستخلص عامل آخر يسيطر على الأحزاب و هو تغلغل أصحاب النفوذ و ذو الأغراض الشخصية على حساب الحزب ، و هذا العامل له علاقة وطيدة مع عامل آخر و هو تفشي ظاهرة البيروقراطية و الفساد بمختلف أنواعه داخل الأحزاب ، و بالتالي نتجت عنه ظاهرة تهميش إدارات الشباب من العمل السياسي الحزبي ، و ليس من السياسة كما يعتقد الكثير من الباحثين و المحللين السياسيين ، و ناتجة أيضا عن سيطرة الجيل القديم أي جيل الأربعينات و الخمسينات على هيكله الأحزاب ، و هذا العامل كثيرا ما يعيق أكثر فئة الشباب و التجاوب معها . وهذا مايتفق مع فرضية البحث و التي تتجلى في مدى تأثير البنية الثقافية و التركيبية الإجتماعية للمجتمع الجزائري، وما الأحزاب السياسية إلا إنعكاس لهذا الواقع.

الفصل الرابع

أثر الظروف الإقتصادية و الإجتماعية على فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي

تمهيد :

تساهم العوامل أو المتغيرات البيئية في التأثير في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية . فقد لجأ المفكر الفرنسي " مونتسكيو"،على سبيل المثال،إلى تحليل الظواهر السياسية معتمدا على تأثير بعض المتغيرات عليها مثل المحيط الجغرافي ، و طريقة العيش ما الى ذلك .

و يعرف المبدأ القائل ان السياسة تعبير مكثف عن الإقتصاد ، هذا المبدأ يحكم علاقة المجتمع بالسياسة و أيضا بالظاهرة الحزبية، و مدى قدرتها في التعامل مع هذه العلاقة ، وربما هذا ما تجعل الحياة السياسية تتأثر كثيرا بالظروف الإقتصادية و الاجتماعية ، و لا أعتقد ان اللهات الدائم وراء لقمة العيش ، و تأمين متطلبات الحياة الأساسية يترك مجالا للفرد للإهتمام بالشأن العام ، خاصة و ان النظام السياسي و السلطات ربطت العمل و التوظيف لفترات طويلة بالموالاة و مناصرتها ، لذلك إرتبط العمل السياسي في كثير من الاحيان بالجوع ، فالعمل بالسياسة يعني خيار الفقر و الجوع و الملاحقة ، أما الطبقات الثرية فهي تمارس السياسة لتحسين عملها الإقتصادي و التجاري، مثل السعي لدخول مجلس البرلمان أو مجلس الأمة مثلا،و ليس من أجل تأصيل الحزب السياسي و تقديم مشروع مجتمع ،يساهم في إخراج المواطن و البلاد من براثن التخلف بمختلف أشكاله .

و من خلال هذا الفصل سنحاول دراسة و عرض النتائج الميدانية حول أثر الظروف الإقتصادية و الاجتماعية على فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي.

جدول رقم 50: يوضح أثر الظروف الاجتماعية والاقتصادية على فاعلية الأحزاب في تشكيل الوعي السياسي

الإجابة الانتماء السياسي	نعم		لا		إلى حد ما		لا أعرف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني	107	35.66%	20	6.66%	37	12.33%	28	9.33%	192	64%
حركة مجتمع السلم	57	19%	15	5%	19	6.33%	17	5.66%	108	36%
المجموع	164	54.66%	35	11.66%	56	18.66%	45	15%	300	100%

أشارت بعض الدراسات المتعلقة بأدبيات التنشئة الاجتماعية السياسية الى ان للوضع الاقتصادي الاجتماعي، تأثير في تنشئة الاجتماعية السياسية، إذ يشير مفهوم الطبقة الاجتماعية الى جماعة من الافراد الذي يميلون الى ان يكونوا لهم نفس المنزلة الاجتماعية بالمقارنة مع الطبقات الأخرى، و التي يصنفها المجتمع ككل على أنها الأرقى أو الأدنى، و لكل طبقة اجتماعية طريقته في الحياة، و قواعدها غير المكتوبة و أفكارها و أحاسيسها و مشاعرها، و عندما تكون الجماعة على دراية بميزتها فإنها بالتالي تصبح طبقة اجتماعية .

كما يشير مفهوم الوضع الاقتصادي والاجتماعي الى مجموعة الشروط و الظروف ذات الطابع الاقتصادي التي تحدد مهنة الفرد و مصدر دخله، و نمط السكن و مساحته و امتلاك الوسائل والمدعمات الاقتصادية، و التسهيلات الثقافية الترفيهية و مستويات المعيشة التي تعد دليلا على اسلوب حياة الاسرة. ومن المحتمل جدا ان يكون للقواعد غير المكتوبة و الأفكار و المشاعر و الأحاسيس للطبقة الاجتماعية هي التي تعطي الاسرة الاتجاه او المنحى للممارسة السياسية. أي ان الوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسرة هو الذي قد يؤثر في أداء دورها في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية . ومن خلال الجدول يتجلى لنا أن نسبة الغالبة عبرت بأن للظروف الاجتماعية و الاقتصادية أثر بالغ على فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الثقافة السياسية، و لهذا أوضحت نسبة (54.66%) من استجابات المبحوثين حول أثر هذه الظروف، و هذا ما يفسر لنا أن المجتمع الجزائري مازال أسير هذه الظروف و التي كما أكدت عدة دراسات بأن انصراف الشباب عن العمل الحزبي و السياسي، سببه الاهتمام بمستقبلهم التعليمي أو العلمي، و انشغالهم بهوموم الحياة و كسب قوت اليوم، فالأفراد الذين يحرصون على المشاركة كما ترى بعض حالات الدراسة هم أفراد "مرتاحي البال و الناجحين في عملهم" و بالتالي أن ما يقال عن كون المشاركة حق و واجب، هي أمور لا علاقة لها بالواقع، أو على حد قول إحدى الحالات "مجرد كلام في الهواء".

و هذا ما تؤكد نسبة (18.66%) التي عبرت بالنفس الاستجابات النسبة الأولى، و لكن بتحفظ و هذه

نسبة يمكن أن تصب في النسبة الأولى و التي تعبر عن أثر الظروف الاجتماعية و الاقتصادية على العمل السياسي الحزبي في تشكيل الثقافة السياسية.

و نتيجة هي غياب و تدني المستوى الثقافي، و بالتالي انعدام الثقافة السياسية لدى كثير من أفراد المجتمع. و هذا ما عبرت عنه نسبة (15٪) التي تمثل المبحوثين من العينة التي أجابت "لا أعرف" و هذا ما يعتبر لنا انعدام الثقافة السياسية لدى أفراد العينة المبحوثة و غياب الوعي بالواقع بصورة عامة كما أوضحت نسبة (11.66٪) بأن للظروف الاجتماعية و الاقتصادية لا تؤثر في العمل الحزبي، ربما هذه نسبة تنتمي إلى فئة مرتاحي البال و الناجحين في عملهم كما أوضحنا سابقا.

جدول رقم 51: يوضح استجابات المبحوثين حول توزيع الظواهر الأكثر تأثيرا على فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي.

الإجابة	الانتماء السياسي	حزب		جبهة		حركة مجتمع السلم		المجموع	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
انتشار الأمية		33	11٪	19	6.33٪	52	17.33٪		
ارتفاع الأسعار		15	5٪	08	2.66٪	23	7.66٪		
انتشار و ارتفاع نسبة البطالة		49	16.33٪	22	7.33٪	71	23.66٪		
انتشار العنف بمختلف أشكاله المختلفة		51	17٪	35	11.66٪	86	28.66٪		
انتشار ظاهرة الفقر		28	9.33٪	18	6٪	46	15.33٪		
أزمة السكن		16	5.33٪	06	2٪	22	7.33٪		
ظواهر أخرى		-	-	-	-	-	-		
المجموع		192	64٪	108	36٪	300	100٪		

و لمعرفة ما هي الظواهر الأكثر تأثيرا على المجتمع، و ثمة على فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي. أوضحت الاستجابات العينة بأن (28.66٪) و التي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن ظاهرة انتشار العنف بمختلف أشكاله، أصبح الهاجس الذي يغلب على المجتمع الجزائري. و هذا ما يفسر لنا بأن هذه الظاهرة لها علاقة مع الظواهر الأخرى، و منها ظاهرة انتشار البطالة في أوساط الشباب بنسبة (23.66٪) و تلتها نسبة (17.33٪) التي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن ظاهرة انتشار الأمية في المجتمع الجزائري مازالت ضارية أطنابها في المجتمع، حيث سجل في الأعوام الأخيرة وجود نقص شديد في مجال التحاق الأفراد بالمدرسة، حيث الفارق كبير بين الجنسين، فبعد أن كان النقص حتى وقت قريب على حساب الإناث صار اليوم على حساب الذكور، و قد أفاد إحصاء

عام 1995 أن نسبة الذكور الذين التحقوا بالمدرسة بلغت 60 بالمئة مقابل 53.26 بالمئة للإناث ، و كشف إحصاء آخر أجرى عام 1998 أن من بين 30.08 بالمئة التي تمثل نسبة إجمالي السكان الذين هم بلا تعليم ، قدرت نسبة الإناث 62.05 بالمئة ، كما أن الأمية لديهم بلغت نسبة 40.27 بالمئة مقابل 23.27 بالمئة لدى الرجال حاليا.

و بالتالي أصبحت نسبة التحاق البنات بالمدرسة مرتفعة إذا بلغت ، حسب آخر سجل إحصاء عام 2005 أن نسبة التعليم ما بين 16 – 19 سنة ، بلغت 46 بالمئة للإناث ، و 38 بالمئة للذكور. و عليه يلاحظ ارتفاع نسبة التعليم لدى الإناث على حساب الذكور منه عام 1995 بنسبة 5.12٪ و من جهة أخرى ، يلاحظ أن توزيع نسبة الأمية جغرافيا مختلف أيضا ، إذ تبقى مرتفعة في الريف و المناطق المعزولة و التجمعات الثانوية، وقد تم في عام 2005 تسجيل نسبة 23.7 بالمئة للفئة البالغة سن 15 سنة في المحيط الحضري ، و ترتفع هذه نسبة في المحيط الريفي، و يكشف تحليل نسبة التعليم حسب الجنس و الولاية أن نسبة الأمية تتراوح ما بين 1.48 بالمئة في ولاية بشار مثلا و 30 بالمئة في الجلفة بالنسبة للرجال ، و بين 2.89 بالمئة في ولاية الجزائر و 46 بالمئة في ولاية الجلفة بالنسبة للنساء.¹⁴

و هذا كله تنجر عنه عدة مشكلات سلبية و منها انتشار ظاهرة الفقر بحيث يصبح الفرد الأمي عاجز عن تحسين أحوال معيشتة و إدراك ما يحدث في وطنه وفي العالم من حوله ، بالإضافة تعد الأمية عقبة في سبيل تقدم المجتمع و تطوره و زيادة معدل الجريمة و الانحراف.

و هذا ما عبرت عنه النسبة من المبحوثين بـ (15.33٪) حول انتشار ظاهرة الفقر في المجتمع بالإضافة إلى المشكلات الأخرى ، و منها الزيادة السكانية و نقص الإنتاج و زيادة الاستهلاك ، و عدم الوعي بأهمية الادخار. و من كل هذا أدت هذه العوامل إلى انتشار ثقافة التعبئة في كل مجالات الحياة حتى على المستوى الثقافي فأضحت الطبقة السياسية تمتلك ثقافة ذات مضمون متصل بمبادئ متناقضة مع الديمقراطية ، فسادت لديها علاقات الولاء و التبعية و السلطة و الخضوع، و إلا كيف تفسر عجزها عن تقديم برامج للإصلاح و التغيير؟

و يمكن استنتاج، بناء على ماتقدم ان للوضع الاقتصادي و الاجتماعي تأثير على الصراع الاجتماعي السياسي،اي بمعنى ان الافراد الذين يعيشون في ظل ظروف اقتصادية مزرية تشكل عنصرا هاما في تحديد الخلافات السياسية.اذ يؤدي التفاوت الاقتصادي بين الناس الى ان ينال البعض كل ما يحتاج اليه و يتمتع نتيجة لذلك بكل الامتيازات، بينما يعاني البعض الآخر من الحرمان والاضطهاد.و على هذا اساس يشكل هذا الاخير،الصراع السياسي بين افراد المجتمع الواحد.فيكافح أصحاب الامتيازات من

1- مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000 ، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر ، الدورة العامة 19 نوفمبر 2001 ،

اجل الحفاظ على امتيازاتهم ،بينما يكافح المضطهدون في سبيل حياة أفضل .
و بالتالي ان الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للفرد في المجتمع الجزائري، كما في انشار الامية و البطالة و العنف و نمط السكن و مساحته و امتلاك الوسائل والمدعمات الاقتصادية ،و التسهيلات الثقافية و الترفيهية و مستويات المعيشة من المحتمل جدا ان يؤثر في تنشئة الاجتماعية السياسية ،كما تأثيره في شخصية الفرد الجزائري ،و الصراع الاجتماعي السياسي، و القيم الاجتماعية السياسية ،و نمط التنشئة الاجتماعية ، و المشاركة السياسية ، و الولاء السياسي ،و نمط الثقافة السياسية. و تبين ان الوضع الاقتصادي الاجتماعي المرتفع ليس العامل الحاسم وراء توفر أجواء الديمقراطية، و العمل الحزبي الفعال في تشكيل الوعي السياسي، و التنشئة السوية من عدمها و ذلك لوجود تنشئة غير سوية و تسلطية من خلال ممارسة العنف بمختلف أشكاله في المجتمع الجزائري الفقيرة و الغنية على حد سواء .

جدول رقم 52: يوضح استجابات المبحوثين لمعرفتهم حول قدرة الأحزاب السياسية في تقديم حلول للمشاكل المطروحة.

الإجابة الانتماء السياسي	نعم		لا		إلى حد ما		لا أعرف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني	49	16.33%	102	34%	32	10.66%	09	3%	192	64%
حركة مجتمع السلم	19	6.33%	65	21.66%	17	5.66%	07	2.33%	108	36%
المجموع	68	22.66%	167	55.66%	49	16.33%	16	5.33%	300	100%

و لمعرفة مدى معرفة المبحوثين حول قدرة الأحزاب السياسية في تقديم حلول للمشاكل المطروحة في المجتمع.

أوضحت استجابات العينة بنسبة (55.66%) و التي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن الأحزاب السياسية الحالية غير قادرة على تقديم حلول للمشاكل المطروحة ، كما تلتها نسبة (22.66%) لتعبر بأن الأحزاب السياسية قادرة على تقديم حلول للمشاكل المطروحة ، و هذا ما يفسر لنا بأن الحياة السياسية و الحزبية أصيبت بالإكتئاب الشديد، ينذر بموت الممارسة الحزبية و موت السياسة الفاعلة الذي استلزم وجود فراغ أستقطب الانتهازيين من مختلف الأطياف و الألوان ذات العلاقة بمصالح مالية و الإيديولوجية ، و من ذلك أصبحت قضية التجديد العمل الحزبي أصبحت أكثر من ضرورية.
كما جاءت نسبة (16.33%) و التي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن الأحزاب السياسية غير قادرة إلى حد ما ، في تقديم بدائل للمشاكل المطروحة في المجتمع.

و هذه النسبة تصب في النسبة التي عبرت بأن الأحزاب السياسية قادرة على ذلك، بينما عبرت نسبة (5.33%) و التي تمثل المبحوثين الذين عبروا بعدم معرفتهم حول هذه المسألة.

و لمعرفة ما هي الأسباب التي جعلت الأحزاب السياسية عاجزة عن تقديم بدائل و حلول للمشاكل المطروحة في المجتمع هذا ما سنوضحه في الجدول الآتي.

جدول رقم 53: يوضح أسباب عدم قدرة الأحزاب السياسية على تقديم الحلول للمشاكل المطروحة.

الإجابة / الانتماء السياسي		حزب جبهة التحرير الوطني		حركة مجتمع السلم		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
حصر العمل السياسي في السعي من أجل السلطة		112	37.33%	61	20.33%	173	57.66%
عدم امتلاك الحزب لبرنامج "مشروع مجتمع"		28	9.33%	17	5.66%	45	15%
عدم امتلاك الحزب السياسي إيديولوجيا نابعة من المجتمع		30	10%	20	6.66%	50	16.66%
عدم وجود نخبة مفكرة – منظرية للحزب السياسي في الجزائر		22	7.33%	10	3.33%	32	10.66%
المجموع		192	64	108	36	300	100

من خلال الجدول يتضح لنا بأن أغلب الاستجابات العينة عبرت بنسبة (57.66%)، و التي تمثل المبحوثين من العينة الذين أجابوا من ضمن الأسباب التي جعلت الأحزاب السياسية غير فاعلة في المجتمع، وعدم قدرتها على تقديم الحلول تكمن في حصر العمل السياسي في السعي من أجل السلطة فقط، و هي نسبة مرتفعة جدا بالمقارنة مع النسب الأخرى، و هذا ما يفسر لنا أن الأحزاب السياسية مازالت بعيدة عن تشكيل نفسها، فكيف تعمل على تشكيل ثقافة سياسية في المجتمع، و هذا كله نتيجة تصورهما العام للمجتمع بأنه هو طريق نحو السلطة لا غير.

كما تلتها نسبة (16.66%) و التي تمثل المبحوثين من العينة، الذين عبروا بأن عدم قدرة الأحزاب تكمن في عامل آخر وهو عدم امتلاك الأحزاب السياسية الحالية على إيديولوجية نابعة من المجتمع، يحتوي على حلول ملموسة و قابلة للتطبيق، و ربما هذا العامل هو الذي ترك الأحزاب السياسية تعيش في اغتراب سياسي عن المجتمع الجزائري، و مثال على ذلك وضع البناءات القصرية و الفوضوية التي صارت أشبه بكهوف مغلقة على ذاتها بأسوارها المادية و النفسية، تتوالد فيها قنابل نفسية بشرية و التي تشكل أنماطا جديدة من السلوكيات و التفكير، يمكن أن تحدث خلا في التوازن الاجتماعي للبلاد

، لماذا لا تضع الأحزاب برامج لها للدخول إلى هذه البناءات الفوضوية، و إجراء دراسات علمية و تقديم آراء و حلول. وكذلك ظاهرة العنف، و البطالة و العنوسة المرتفعة في أوساط النساء ، لم نسمع صوت الأحزاب السياسية عنها و ماهي طريقة التي تعالج بها من طرف هذه الأحزاب ؟

و هذا ما تؤكد نسبة (15٪) و التي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن الأحزاب السياسية لا تمتلك برنامج - مشروع مجتمع - يقدم كبديل لهذه المشاكل، و كما أوضحت نسبة (10.66٪) بأن غياب و انعدام وجود - نخبة مفكرة - منظرية في الأحزاب السياسية الحالية، ربما تركها عاجزة أمام هذه المشاكل و أمام المواطن من أجل جذبه و استقطابه من أجل المشاركة في الحياة الحزبية.

إن ما عرضه مجرد مثال فقط ، فالحياة اليومية أصبحت تطالع المواطن مع كل صباح بتحديات يعجز هو كفرد عن التصدي لها و حماية نفسه منها ، خاصة أن هذه التحديات منها الكثير الذي لم يعد يمثل حالة فردية ، و إنما ظواهر تمس المجموع و تشكل قضايا عامة ، و إذا كان معروفا على ضوء التاريخ و التجارب و ما يقرره علم السياسة من أن هناك مهام أساسية للأحزاب، إلا أن ذلك لا ينفي أن من الأحزاب ما ينشأ أصلا استجابة لحاجة ولدتها ظروف معينة في فترة زمنية معينة ؟، و حيث إن الظروف التي أشارت إلى بعضها لم تعد مجرد ظروف عارضة، بل إنها تحولت من طول المقام إلى حالات مزمنة تتحدى العقل و أحيانا القانون ذاته ، و مادام الناس يشعرون بأنهم يحتاجون من يتولى الدفاع عنهم إزاءها ، فليس ما يمنع من أن تصنيف الأحزاب إلى عملها هذه الدور أي دور المحامي ، هذا بالإضافة إلى ما هو متوقع من الأحزاب من ألا يكون دورها محصورا في دائرة الاعتراض، و الانتقاد لما لا ترضى عنه. بل أن يكون لها بديل تقدمه ، يضمه برنامج شامل لكل القضايا الراهنة و الاحتمالات المستقبلية.

لكن أن تظل الأحزاب بعيدة عن الشارع ، و إذا نزلت إليه فهي تنزل بالكلام و الخطب و المؤتمرات دون أن تكون شريكا فعليا، وينطبق هذا على كل الأحزاب السياسية سواء التي تعتبر نفسها في "المعارضة" أو التي هي في صلب السلطة ، فإن هذا يجعل من محدودية وجود الأحزاب في الشارع ظاهرة مزمنة أخرى.

و إذا كان صحيحا ما نقرره أحيانا من أن عدد المنضمين إلى كل الأحزاب السياسية في الجزائر جميعها بما فيها الحزب السلطة لا يتعدى المليون و نصف المليون عضو، فمعناه أن الأحزاب موجودة شكلا و ليس فعلا.

جدول رقم 54: يوضح أثر الإنقسامية اللغوية على فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي.

الفئات الإنتماء السياسي	نعم		لا		الى حد ما		لا أعرف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني	113	37.66	20	6.66	36	12	23	7.66	192	64
حركة مجتمع السلم	65	21.66	12	4	24	8	07	2.33	108	36
المجموع	178	59.33	32	10.66	60	20	30	10	300	100

نلاحظ من خلال الجدول أن للإنقسامية اللغوية دور بالغ الأهمية في تشكيل الوعي السياسي، و العمل الحزبي عموما. حيث أوضحت لنا نسبة 59.33% من المبحوثين في العينة، و الذين عبروا بأن الإنقسامية اللغوية لها أثر على تشكيل الوعي السياسي. كما عبرت نسبة (20%) من المبحوثين في العينة بعبارة الى حد ما ، مما تفسر لنا هذه النسبة يمكن أن تضاف الى نسبة الأولى، وهذا دلالة على مدى وعي المناضلين في الأحزاب بهذه القضية على المجتمع الجزائري.

فيما عبرت نسبة (10.66%) التي تمثل المبحوثين الذين عبروا بعدم تأثيرها على المجتمع و على تشكيل الوعي السياسي. كما عبرت نسبة (10%) من المبحوثين بعبارة- لا أعرف- بمعنى عدم معرفتهم بهذه القضية.

و من خلال نتائج الجدول نستنتج أن المجتمع الجزائري خضع لفترة التعددية الحزبية حالة من الإغتراب، حيث لا يعكس تركيبة المجتمع الجزائري الثقافية، بحيث بلغ فيه عدم التكافؤ مثلا بين الصحف العربية ذات التوجه العربي الإسلامي، و المفرنسة أوجه، و بلغت فيه السيطرة "الفرانكو- علمانية" حدا لم تشهده الجزائر منذ مطلع استقلالها عام 1962، بل حتى أثناء بعض فترات "الإستعمار" الفرنسي، بعض اليوميات الوطنية "العربية" مقابل سيل جارف من اليوميات الوطنية الصادرة بالفرنسية كان للأثر "الإستعماري" باندماجيه" الجدد و القداماء و للأزمة السياسية التي مرت بها الجزائر ، الدور الأكبر في استحداثه و تعميقه واستمراره الى حد الآن.

لكل هذه الاعراض اسباب موضوعية ، مصدرها الاساسي يكمن في الظروف التي أحاطت بميلاد الادارة الجزائرية غداة الاستقلال و طبيعة العناصر المكونة لها. فقد اجري سنة بعد الاستقلال إحصاء شبه رسمي في دائرة الموظفين الذين كانوا يسيرون جهاز الدولة يومئذ فكشف عن الحقائق التالية :

- وجود 13729 موظف فرنسي باسم التعاون.
 - وجود 22182 موظف جزائري تخرج من الادارة الاستعمارية .
 - مقابل 34097 اطار جزائري تخرج من مدرسة جبهة التحرير الوطني .
- هذا من الناحية العددية ،امامن الناحية الكيفية فقد دلت عملية توزيع مجموع هؤلاء الموظفين حسب الاصناف المنصوص عليها في السلم الاداري ،على ان نسبة المتعاونين الفرنسيين و الذين تخرجوا من الادارة الفرنسية تشكل:

- 43% في الصنف "أ" و هو صنف اطرارات التخطيط و القرار.
 - 77% في الصنف "ب" و هو صنف اطارت المشرفة على التنفيذ .
 - 12% في الصنف "ج" و هو صنف الاطرارات المساعدة.
 - 13% في الصنف "د" و هو صنف المساعدين من الدرجة الثانية .
- و لعل أول ملاحظة تتبادر الى الذهن بعد التمعن في هذه الارقام هي غلبة العناصر المرتبطة بالادارة الاستعمارية،ادارة ماقبل الاستقلال سواء كانت هذه العناصر تحمل الجنسية الجزائرية ام الجنسية الفرنسية.و هي غلبة كمية و الكيفية في آن واحد، الامر الذي يخول تلك العناصر إمكانية واسعة للتأثير نتيجة الاحساس بالقوة الناجم عن ممارسة السلطة.و يتجلى هذا التأثير بصفة خاصة على مستوى التنفيذ في شكل عرقلة و تعطيل(بلوكاج)للمشاريع الحاسمة ومن بينها مشروع التعريب.

و لا شك ان تركيبة الجهاز الاداري اليوم تختلف عما كانت عليه غداة الاستقلال، لكن الكثير من العناصر السابقة ماتزال تحتل مراكز حساسة في هذا الجهاز،و بفضل هذه المراكز استطاعت ان تقوّل الجيل الصاعد و تطبعه على شاكلتها ،و بذلك تكون قد أفرغت عملية " الجزائر " من محتواها.لقد حولت هذه العملية الخطيرة الى حركة آلية ، تستهدف تبديل اطار اجنبي بإطار محلي ، عوض ان تكون عملية تغيير العقليات و تقضي على الأسلوب البيروقراطي في الادارة.

ان الصراع الثقافي في الجزائر مايزال محتدم ما بين تطلع الجزائر الى استكمال بعدها الثقافي، بإضفاء الطابع العربي الاسلامي على الاستقلال الوطني، و بين استمرارية الأثار الثقافية الفرنسية بكل انواعها و ألوانها.وهذا الاحساس بالتردد الثقافي مصدره اننا لم نحسم - عمليا بكل وضوح - مسألة الانتماء الثقافي للجزائر الجديدة التي ماتزال تبدو و كأنها تتراوح بين ثقافتين :المجال العربي الاسلامي و المجال الاوربي.

جدول رقم55:يوضح أثرالإنقسامية اللغوية في خلق صراعات سياسية في المجتمع الجزائري .

الفئات الانتماء السياسي	نعم		لا		الى حتما		لا أعرف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني	100	33.33	24	8	47	15.66	21	7	192	64
حركة مجتمع السلم	52	17,33	13	4.33	28	9.33	15	5	108	36
المجموع	152	50.66	37	12.33	75	25	36	12	300	100

من خلال الجدول يتبين أن التطور التاريخي للمجتمع الجزائري، اخذ طابع الإستثناء عن البلدان العربية الأخرى،بحيث عمل الإستعمار في الجزائر عمل لا يضاويه إستعمار آخر في العالم،و هذا من خلال محاولة محو اللغة و الثقافة العربيتين بحجة ان الأولى ميتة و الثانية هي ثانوية، وهذا ما يفسر لماذا عملت فرنسا على محو كل المظاهر الأهلية، بغية تغيير البلد المحتل و تحويله الى مستعمرة استيطانية تابعة مباشرة للوطن الأم.

و هذا ما توضحه نسبة (50.66%) من المبحوثين في العينة عبروا بأن الإنقسامية اللغوية التي خلقها الإستعمار،أثرت في المجتمع الجزائري من خلال الصراعات قبل الإستقلال، و بعد الإستقلال حيث غلبت عليه الفتن والدماء و الدموع 1962 ثم تدشنت مرحلة من التأميمات المتسارعة في الستينات، ثم أعقبتها مرحلة الهرولة التصنيعية في السبعينات، أما التسعينات فقد عرفت لبيرالية متوحشة و صعود التيار الإسلام السياسي، و كل هذا ناتج عن الإنقسامية اللغوية التي تميزت بخاصية واحدة، و المتمثلة في ثقافة الإقصاء بدل من ثقافة التكامل والحوار، ونتيجة تمت في كل الحالات، و كل شيء تم في اطار العنف و كل شيء تسوى بواسطة العنف.

كما أوضحت نسبة (25%)من العينة المبحوثة عبروا فعلا أن الإنقسامية اللغوية، تؤدي الى خلق صراعات بين أفراد المجتمع الواحد لكن بطريقة ليست ظاهرة للعيان، و هذا ربما ما يفسر لنا أن في رأي عينة المبحوثة تنتظر الى هذه الصراعات من خلال الإستحقاقات الإنتخابية، أو على مستوى النخبة، ورغم ذلك تبقى مؤثرة على ثقافة السياسية، و في إعادة تشكيلها خاصة إذا علمنا أن الأحزاب

السياسية الحالية تحكمها الأجيال القديمة، مما يفسر أن هذه الأحزاب متكونة من تيارين متباينين في وجهات النظر، و ما الإنشاقات و التجوال السياسي بين الأحزاب إلا أحد مظاهر هذا الانقسام.

كما عبرت نسبة (12.33%) و التي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن لا وجود للأثر الإنقسامية على تشكيل الثقافة السياسية من طرف الأحزاب .

كما عبرت نسبة (12%) بالإجابة على السؤال بعبارة -لا أعرف- و هذه النسبة تعبر على مدى وعي المناضلين بأثر هذه القضية على العمل السياسي الحزبي، و بالتالي عدم الخوض في هذه المسألة أو الإجابة عليه.

و كخلاصة لهذا الجدول ينبغي أن نسجل أن هذه الثنائية ليست وليدة اليوم ولا وليدة الإستقلال، بل هي ظاهرة ملازمة لتاريخ المجتمع الجزائري، منذ الهجمة الإستعمارية لسنة 1830 و لم تفعل جهود البناء و التشييد المبذولة منذ 1962 شيئا آخر سوى الزيادة من سعتها و عمقها، و من هنا أصبح البحث في جذورها و دراسة تطورها وتحليل نتائجها من المهام العلمية الأكثر إلحاحا.

صورة المعرب في مخيلة المفرنس(1)	صورة المفرنس في مخيلة المعرب	صورة الآخر في مخيلة الإسلامي
	الذات البديلة الأصلية(2) 1978-1962	الخطاب الإسلامي 1992-1989
جاهل-خشن-دموي- عنيف-متأخر-متزمت- عميل-تقليدي-انتهازي- بعثي-غير وطني	إستفزازي-مهلوس مريض نفسيا -منفصم -دخيل على الحداثة- انتهازي-مختل-معقد- ردئ التكوين-عميل- انتقريست(3)-غير وطني	جاهلة -ملحدة-سيئة- التربية-مستهزئة-غير شريفة -وثنية -حقيرة - مغرورة -عنصرية- منافقة -خبثية-بغيضة- مخدوعة-فاجرة-غبية- مستبدة-منحلة-ماركسية- يهودية -عميلة - مزدكية-غير وطنية جرثومية-أذئاب فرنسا- صليبية -صهيونية- حركة حاكمة-بغيضة- غبية-منافقة-كريهة- جاهلة -وسخة-مخربة- قزمية-صلعوكية-شاذة- رخيصة-اباحية-جبانة- مندسة-منحطة- موهومة-ارهابية- مستبدة-غير وطنية.

- (1) المعرب و حليفة الإسلامي في مخيلة المفرنس: كل معرب هو بعثي وكل بعثي هو اسلامي أصولي ظلامي. و المفرنس حليف الأمازيغي في مخيلة المعرب.
- (2) الذات البديلة للذوات النقيضة المتكونة من المفرنس، المتغرب و المعرب البعثي و الماركسي و الذات الأصلية: تتخذ من الأصالة وصفا ومن الإسلام عنوانا.
- (3) انتقريست (intègriste) المندمج في الثقافة الفرنسية.

* اسماعيل قيرة و زملائه، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، المرجع السابق ، ص 206 .

جدول رقم 56: يوضح تركيز الأحزاب السياسية على قضايا قيمية بدل تقديم البرامج الملموسة .

الفئات		نعم		لا		الى حد ما		لا أعرف		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الإنتماء السياسي	حزب جبهة التحرير الوطني	98	32.66	21	7	48	16	25	8.33	192	64
	حركة مجتمع السلم	47	15.66	19	6.33	32	10.66	10	3.33	108	36
	المجموع	147	48.33	40	13.33	80	26.66	35	11.6	300	100

نلاحظ من خلال الجدول أن غالبية المبحوثين عبروا بنسبة (48.33%) و هي نسبة تمثل المبحوثين الذين أجابوا بأن الأحزاب فعلا تركز على قضايا قيمية، مثل اللغة و الهوية و الدين و مرجعية الفكرية و غيرها، بدلا من تقديم برامج ملموسة لحل مشاكل المجتمع الجزائري، مثل ظاهرة الفقر المنتشرة في المجتمع و ظاهرة إنتشار آفة المخدرات ، ظاهرة العنوسة في أوساط النساء، كذلك تقديم مشروع بديل للبطالة في أوساط الشباب و غيرها من الظواهر.

كما أضافت نسبة (26.66%) من المبحوثين في العينة ممن عبروا بالإجابة الى حد ما ، و هي نسبة يمكن أن تضاف الى نسبة الأولى . بينما جاءت استجابات العينة نسبة (13.33%) و التي تعبر عن المبحوثين الذين أجابوا بأن الأحزاب السياسية لا تركز على هذه قضايا القيمية .

كما عبرت نسبة (11.66%) من مجموع العينة بعدم معرفتها بهذه القضايا ، وهذا ما يفسر لنا عدم قدرة الأحزاب السياسية على توعية المناضلين المنخرطين فيها سواء عند حزب جبهة التحرير الوطني أو عند حركة مجتمع السلم، وهذا كله مما جعل الأحزاب السياسية منسحبة من النسيج الإجتماعي و غير ممثلة له.

خلاصة و استنتاجات الفصل :

لأشك ان طابع العلاقات و مستوى تطورها الاقتصادي و الاجتماعي يعكس الى حد كبير جدل العصبية ، اي وحدتها و انقسامها ، فكلما تقاربت القواسم المشتركة بين الافراد في هذه العلاقات كلما تماثلت المصالح بين القوى المنتجة و القوى المالكة لوسائل الانتاج ، و كلما أدى ذلك الى انتاج عصبية جامعة موحدة ، و كلما فقد المجتمع اركان توازنه الاقتصادي و الاجتماعي و الفكري

كلما قويت فيه البغضاء ووحدة الانقسام و تباين فيه الوازع و طبع الاستبعاد و الاستبعاد الثقافي و السياسي ، و تعاظمت التوترات و قويت التناقضات و تعمقت الانقسامات .

و فضلا على ما تقدم توصلت الدراسة في هذا الفصل بأن للعامل الاقتصادي و الاجتماعي تأثير على العمل الحزبي في التنشئة الاجتماعية و السياسية ، و هذا من خلال خلق صراع اجتماعي و سياسي بين الفقراء و الاغنياء . و استنتاجا من البيانات اتضح لنا ان :

التأثير في القيم الاجتماعية و السياسية للوضع الاقتصادي و الاجتماعي، تأثير كبيراً على القيم الاجتماعية والسياسية . و من بين هذه القيم التي يؤثر فيها الوضع الاقتصادي و الاجتماعي نذكر مايلي :

- عدم المساواة بين الجنسين ، يعتقد ان النظام الاقتصادي يأتي كغيره من الانظمة الاجتماعية الاخرى لفرض سيطرته و سيادته على حياة المرأة مثلاً بتنشيت علاقات قوة غير المتكافئة بين الرجل و المرأة . و هذا مما يؤثر على المساواة و الحرية السياسية .
- عدم المساواة بين افراد المجتمع عامة ، كما يقرروا يحدد الوضع الاقتصادي المساواة من عدمها بين افراد المجتمع بشكل عام . و هذا من خلال الثروة و التي تعتبر اهم المصادر للمكانة الاجتماعية و السياسية في المجتمع .
- قيمة العمل السياسي، توصلت الدراسة ان المبحوثين الذين ينتمون للأسر ذات مستوى اقتصادي و اجتماعي مرتفع و حتى متوسط ، تعد أفضل الفئات في قيمة العمل السياسي، في حين كانت الفئات الذين ينتمون للأسر ذات مستوى اقتصادي و اجتماعي منخفض أقل الفئات في قيمة العمل السياسي .
- الثقة السياسية ، توصلت الدراسة البحثية الى ان المبحوثين الذين مستواهم الاقتصادي و الاجتماعي سيئ ، أقل ثقة بالمؤسسات السياسية، بما فيها الاحزاب السياسية و أقل رضا على أدائها من الذين مستواهم الاقتصادي و الاجتماعي أحسن .

- ازدياد العنف بمختلف أشكاله ، حيث كشفت الدراسة ان العنف يزداد مع انخفاض الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للأسرة ،و بالتالي يكون معيق للعمل السياسي و الحزبي .

كما توصلت الدراسة الى ان سوء الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، كعدم توفر الامن الغذائي ، وانخفاض الدخل في المجتمع الجزائري، يشكل احد الاسباب وراء شيوع الانماط الغير السوية في المجتمع على مستوى التنشئة من قبيل النمط التسلط ، ونمط القسوة في المعاملة ،و هذا مما يترك المجال لتنشئة السياسية غير سوية سواء من خلال المؤسسات التنشئة الاجتماعية و منها الاحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي.

- التأثير على المشاركة السياسية ، تشير الدراسة ان الافراد الذين ينتمون الى الطبقات العليا و أحسن بيئة اجتماعية تشجع على الاتجاهات الايجابية نحو المشاركة ،و تجدهم أكثر مشاركة في العملية السياسية بشكل يفوق افراد الطبقات الدنيا .

و لكن اذا اعتبرنا ان ماتوصلت اليه الدراسة أعلاه، بأنها وجدت المبحوثين ينتمون او المنحدرين من الطبقات الفقيرة و متوسطة يتبنون أفكارالجماعات الدينية ، و حركات تبدو فعالة ، يمكننا استنتاج ان الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للطبقات، قد يسهم هو الآخر في زيادة النشاط السياسي و ان كان غير مرغوب فيه ، كونه مضاد للنظام السياسي القائم ، طالما انه يؤثر على عمل و استقرار النظام السياسي ، اي ان النشاط السياسي بما فيها الانتماء الى الاحزاب السياسية لا يقتصر على الاغنياء فقط .و هذا ما يتفق مع الفرضية المطروحة في الدراسة .

الفصل الخامس

أثر العامل الخارجي-القوى الكبرى - على فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي
السياسي

تمهيد :

يطلق على العالم اليوم اسم القرية الصغيرة بسبب تقلص المسافات ،وتخطي الحدود الناتج عن الانفجار المعرفي و التطور الذي يشهده العالم في كافة المجالات، و خاصة تكنولوجيا الإتصالات والمواصلات ، وقد أسهم هذا التطور الهائل في الإتصال و التواصل في تمازج الثقافات حاملا في ثناياه ظاهرة العولمة ، و قد تعددت أشكال و مظاهر العولمة ،فظهرت العولمة الثقافية والإقتصادية والسياسية وكلها إمتازت بتبني منهج الإنفتاح و التمازج و الإنصهار و لكن الدول الكبرى هي التي تفرض سياستها و هيمنتها، وتحاول التأثير في ثقافات الشعوب الأخرى، بما يتفق و مصالحها مستفيدة من التقدم التكنولوجي الهائل الذي تمتلكه . فالعولمة تؤثر على كافة دول العالم بمختلف الإتجاهات والمذاهب فهي قوة إجتازت الحدود لتبسط أثرها بشكل متزايد ، لذى أصبح لزاما على الدول تنمية الثقافة السياسية للأفراد مجتمعها ، لمواجهة تحديات العولمة ، ولاريب ان المجتمع الجزائري جزء من العالم يتأثر بالعولمة كواقع مفروض، لا سيما ان المجتمع الجزائري يشهد تقدما وإفتاحا متسارعا في كافة المجالات ، و خاصة تكنولوجيا الإتصالات والمواصلات، مما يحتم على صناع القرار والأحزاب السياسية، إتخاذ التدابير لتهيئة أفراد المجتمع ، وتنمية ثقافتهم السياسية حتى يصبح لهم وعي سياسي، بما يجري على مستوى المحلي و على مستوى الدولي ومنها القدرة على مواجهة تحديات العولمة ، و من خلال هذا الفصل سنحاول الكشف عن أثر العولمة و المتمثلة في القوى الكبرى ، كأحد محددات الفاعلية الحزبية في تشكيل الوعي السياسي، و من خلال نظرة المبحوثين – المناضلين –في الأحزاب على أثر العولمة على الثقافة السياسية و الممارسة السياسية و الحزبية في الجزائر .

جدول رقم 57:يوضح أثرالعامل الخارجي على دور الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي

الفئات الإنتماء السياسي	نعم		لا		الى حد ما		لا أعرف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني	113	37.66	31	10.33	23	7.66	25	8.33	192	64
حركة السلم	60	20	08	2.66	21	7	19	6.33	108	36
المجموع	173	57.66	39	13	44	14.66	44	14.6	300	100

تعريف تأثير البيئة المحيطة الاقليمية والدولية : يحاط بالمجتمع الجزائري مجتمعات أخرى قسم منها لها ثقافة مشابهة، و قسم آخر يختلف عنها .ان عملية الاتصال بين المجتمعات السياسية المختلفة ثقافيا تحدث عملية تأثير و تآثر متبادلة فيما بينها .و بالنتيجة قد تترك عملية الاتصال هذه تأثيرا في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية .

ولا يمكن لأي باحث أن يقوم بدراسة حول الشأن الجزائري، دون تطرق الى دور الإستعمار القديم و الحديث وتأثيره على نفسية المجتمع الجزائري، و هذا كله من خلال محاولة تفكيك و تفتيت بنية المجتمع الجزائري ،بواسطة ترسيخ التبعية في جميع المجالات و منها المجال السياسي.

و لذا جاءت استجابات العينة المبحوثة بنسبة (57.66%) عبرت بأن للعامل الخارجي دور فعال في تأثيره على الحياة السياسية والأحزاب السياسية خاصة في تشكيل الوعي السياسي، و هذا من خلال فرض قيود و الضغوط على النظام السياسي في تسيير الشؤون السياسة العامة للدولة .

كما تلتها نسبة (14.66%) و التي تمثل المبحوثين الذين عبروا بإمكانية مساهمة العامل الخارجي في تأثير على التكوين السياسي في المجتمع ،حيث جاءت هذه النسبة متساوية على كل من حزب جبهة التحرير الوطني ب (7.66%) و حركة مجتمع السلم ب (7%) ،و هذا ما يفسر لنا بأن المبحوثين من العينة لهم درجة من مستوى الوعي السياسي، حول تدخل و تأثير العامل الخارجي و المتمثل في القوى الكبرى و استراتيجياتها .

بينما جاءت نسبة (13%) من المبحوثين عبروا بعدم تأثير العامل الخارجي على الحياة السياسية و دور الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي.

كما عبرت نسبة (14.66%) من العينة المبحوثة بعدم معرفتهم بهذه المسألة، و ربما هذا راجع لتغذية السياسية المقتصرة على التلقي الثقافة السياسية من الأحزاب فقط، بمعنى أن المناضلين المنخرطين في الأحزاب لم يفتحوا على قنوات الإتصال الأخرى، من أجل اكتساب ثقافة سياسية عالمية، و بالتالي بقوا مقتصرين فقط على المعلومات الصادرة عن الأحزاب المنخرطين فيها فقط، و لهذا جاءت النسبة متقاربة حيث جاءت نسبة لكل من حزب جبهة التحرير الوطني ب (8.33%) و حركة مجتمع السلم ب (6.33%).

و نظرا لمشكلة الإستقرار السياسي التي تمر بها أغلبية الدول العالم الثالث و منها الجزائر، و التي مرجعها الى ضعف المؤسسات السياسية لا سيما الأحزاب السياسية، بإعتبار هذه الأخيرة هي التي تقوم بعملية بناء المؤسسات كما يقول "صمويل هنتغتون"، غير أن هذا التفسير يبقى

غير مقنع خاصة في المجتمعات النامية المعروفة بدرجة الإنقسامات السياسية و الإجتماعية الحادة.

لقد أثبت الباحث "أرند ليبهارت" أن العلاج النهائي لعدم الإستقرار الجوهري في الدول الحديثة النشوء، إنما يكمن في تعديل السلوك السياسي لنخبه، حيث تكون الحكومة في أيدي إئتلاف النخبة ، أي إئتلاف لكافة قادة الجماعات الإجتماعية و الدينية و المهنية و العرقية .

إن استرداد المؤسسات السياسية الغربية و مفاهيمها، يتطلب وجود ثقافة سياسية قائمة على التسامح و التعاون و الفعالية، والتي يفترض أن تترسخ في سلوكيات النخب السياسية و على رأسها قيادات الأحزاب.

جدول رقم 58: يوضح معرفة المبحوثين للضغوط الخارجية على النظام السياسي و انعكاساتها على فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي.

الفئات الإنتماء السياسي	نعم		لا		الى حد ما		لا أعرف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني	119	39.66	21	7	52	10.66	20	6.33	192	64
حركة مجتمع السلم	57	19	13	4.33	26	8.66	12	4	108	36
المجموع	176	58.66	34	11.33	58	19.33	32	10.6	300	100

نظرا لتأثير العولمة على طبيعة العلاقة بين الدولة و الأحزاب السياسية، و بالأخص على الدول العالم الثالث و هذا راجع الى ضعف التنظيمات السياسية ، ولا سيما الأحزاب السياسية كالأطراف السياسية وافتقار هذه التنظيمات الى الإستقلالية الحقيقية، نتيجة سعي الدولة لسيطرة على هذه التنظيمات بالإعتبار - أن الدولة نفسها تحت تأثير مظاهر العولمة من فرض وانتشار الديمقراطية، والتي هي أحد مظاهر العولمة، وقد اعتبر "فرانسيس فوكوياما" في كتابه الشهير (نهاية التاريخ و خاتم البشر) "أن الديمقراطية الليبرالية قد تشكل نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي للإنسانية والصورة النهائية لنظام الحكم البشري، و هي بالتالي تمثل نهاية التاريخ"¹

¹ - بلال علي نسور، العولمة و أثرها على الدول العربية، دار جليس الزمان، الأردن، 2012، ص147.

و من خلال الجدول يتضح أن أغلبية المبحوثين عبروا بأن الضغوط الخارجية لها مفعول قوي على النظام السياسي برمته بالتالي هذه الضغوط لها تأثير على دور الأحزاب في فاعليتها على المجتمع نسبة (58.66%) حيث توزعت هذه النسبة على كل من حزب جبهة التحرير الوطني ب (39.66%) و حركت مجتمع السلم ب (19%) وهذا دلالة على مدى وعى المبحوثين بأثر العامل الخارجي و تدخله في شؤون الدول.

مثل اهتمام الدول الغربية و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، بالديمقراطية و حقوق الإنسان في العالم، إلا أنها تتعامل مع هذه القضية بإزدواجية في التطبيق، فهي لا تتردد بالتضحية بقيم الديمقراطية و مبادئ حقوق الإنسان إذا تعارضت مع مصالحها، ويرى الكثيرون أن الولايات المتحدة لا تفضل قيام نظام الديمقراطي في العالم الثالث، لأن النظم القائمة هي الأقدر على تأمين و حماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة الى أن الولايات المتحدة تتخوف من وصول قوى و تيارات سياسية تعارض المصالح الأمريكية، فيما إذا طبقت الديمقراطية في ظل العالم الثالث .

بينما جاءت نسبة (19.33%) التي تمثل المبحوثين من العينة، و الذين عبروا بأن القوى الخارجية تساهم بقسط كبير في التدخل في شؤون الداخلية للدول و تفرض شروط معينة يخدم مصالحها، ثم تلتها نسبة (11.33%) والذين أجابوا بعدم تأثير هذه القوى الخارجية على النظام السياسي، و بالتالي تأثيرها على دور الأحزاب السياسية.

بينما جاءت نسبة (10.66%) ممن أجابوا بعدم معرفتهم بهذه القضية، نظرا لعدم وعيهم بالشؤون السياسية تخص قضايا العالمية وهذا ما يفسر لنا ضعف في الثقافة السياسية لدى المناضلين في الأحزاب السياسية المعنية بدراسة و ربما حتى التي لم تعنى بالدراسة.

و يفهم من ذلك ان البيئة الدولية لها تأثير على التنشئة الاجتماعية السياسية، و بالتالي على الاحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي ، وهذا من خلال محاولة تعديل محتويات مناهج التنشئة الاجتماعية السياسية استجابة لتأثير البيئة المحيطة ، وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية . حيث تلجأ هذه الأخيرة الى وسائل مباشرة و غير مباشرة من اجل تحقيق الاهداف المرجوة لها من وراء التأثير في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية في المجتمعات الاخرى . ومنها هذه الوسائل نذكر مايلي : المدارس الدينية و البعثات التبشيرية ،خريجي المدارس الاجنبية ،وسائل الاتصال الجماهيري-الانترنت ..و في هذا يقول المفكر السياسي الاسلامي (جمال الدين لافغاني) ان البيئة الدولية ومن اجل التمهيد لغزو الدول العربية الاسلامية تلجأ الى التنشئة بقبول حكم قوى أجنبية عن طريق أسلوب الدعاية و التضليل ، كالقول بأنها

جاءت محررة أو لحماية الاقليات .أي النية هي الغزو و الاحتلال ولكن تحت شعارات رنانة داعية لحقوق الانسان و لتعددية السياسية .

جدول رقم 59: يوضح أشكال الضغوط الخارجية على النظام السياسي و انعكاسها على الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي .

الفئات		التبعية الاقتصادية		التبعية السياسية		التبعية الثقافية		أخرى		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الإنتماء السياسي											
حزب جبهة التحرير الوطني		122	40.66	58	19.33	12	04	-	-	192	64
حركة مجتمع السلم		68	22.66	28	9.33	12	04	-	-	108	36
المجموع		190	63.33	86	28.66	24	08	-	-	300	100

إن معاناة الأحزاب في جانبها الموضوعي، لا تكتمل من دون الإشارة الى الدور الخارجي الذي تتعرض له، و نعني هنا "عابر قطري" و نقصد به دور القوي الكبرى و قوى العولمة، و هو دور نشير فيه الى التأثير المباشر الذي ينجم عن دور الهيئات و المؤسسات، و المنظمات الأمريكية و الأوروبية، التي أخذت تغزو المجتمع العربي من خلال موجات بلا توقف، موجات تبدو هادئة بريئة و هي خلاف ذلك.

لقد غزت هذه الموجات كل مرافق الحياة، وكان توجهها الى السياسية والسياسيين والأحزاب والمتقنين، وهي تلجأ الى المال المباشر أو غير مباشر بتمويل الندوات والدورات والمشاريع، ببذخ سواء محليا أو اقليميا أو دوليا.

و هذا ما تؤكد نتائج الجدول والتي عبرت عنه نسبة (63.33%) و التي تمثل المبحوثين الذين عبروا بأن الضغوط الخارجية على النظام السياسي، تكمن بدرجة الأولى في التبعية الاقتصادية بإعتبار أن العولمة في الأساس هي مفهوم إقتصادي، قبل أن تكون مفهوما علميا أو سياسيا أو ثقافيا أو اجتماعيا، و هذا من خلال فرض الهيمنة و القوانين العالمية على الدول المتخلفة في القروض التي يقدمها لها، و من الأمثلة على هذه الشروط:

- إزالة الرسوم الجمركية التي وضعت أساسا لحماية الإقتصاد المحلي.
- إلغاء القوانين التي تتحكم بالاستثمارات الأجنبية.
- خفض الإنفاق على الخدمات الصحية و الاجتماعية.
- خصخصة المؤسسات العامة.
- إلغاء برامج وإيجاد البدائل المحلية للصناعات الأجنبية.

كل هذه شروط لها تأثير سلبي تجاه النظام السياسي، مما انعكس على الحياة السياسية ولا سيما الأحزاب السياسية و التي يجب ان تكون إما في يد النظام نظرا لشروط المفروضة عليه،و إما الإقصاء و الحل.

كما تلتها نسبة (28.66%) من المبحوثين في العينة، أجابوا بأن الضغوط الخارجية تكمن في درجة ثانية في التبعية السياسية، بإعتبار أن العولمة السياسية هي مشروع مستقبلي، وهي من حيث الجوهر مرحلة تطويرية لاحقة للعولمة الإقتصادية، والتي لا تعني القضاء على الدولة بل تتضمن دخول البشرية الى مرحلة سياسية جديدة، يتم خلالها الانتقال الحر للقرارات والتشريعات والسياسات والقناعات والخيارات عبرالعالم، بأقل قدر من القيود والضوابط متخطية بذلك كل الدول والحدود الجغرافيا، الأمر الذي سيعمل على نقل السياسة من المجال المحلي الى المجال الخارجي.

بمعنى آخرأن الدولة لم تعد في ظل العولمة هي مركز السياسية، ولم تعد صاحبة القرار الوحيدة أو المسؤولة بشكل كامل عن أفرادها، وحدودها واقتصادها وبيئتها وأمنها ومصيرها، بالإضافة الى ذلك فإن العولمة السياسية ترتبط ببروزمجموعة القوى العالمية، والإقليمية والمحلية الجديدة التي أخذت تنافس الدولة والأحزاب السياسية في المجال السياسي.

أما فيما يخص الضغوط الخارجية والتمثلة في التبعية الثقافية، والتي عبرت عنها نسبة المبحوثين من العينة المدروسة ب (08%)، والتي تعبر بأن من النتائج التبعية الإقتصادية والسياسية بضرورة التبعية الثقافية، بإعتبار أن العولمة الثقافية ظاهرة المركزية لا تخلص من التعالي العنصري، هذا إن لم تصل أحيانا الى درجة التفرقة العنصرية، ففي حالة المركزية الثقافية ،هناك تجعل من نفسها مركزاوبقية الثقافات تدور في فلكها، و يتم الحكم على تطور أو تخلف ثقافة ما، بمدى قربها أو تشبهها مع المركزية ، وتحاول الثقافات الأخرى بلوغ مستوى هذه الثقافة من خلال التقليد في جميع المجالات الحياة الإجتماعية.

و من خلال هذا كله نكون قد تناولنا الجانب الموضوعي من معاناة الأحزاب السياسية في الجزائر، فإن هذا لا يعني التسليم بهذا الواقع، بل ان من مهمة الأحزاب الأساسية مواجهته، والسعي الى تطويره أو تغييره للنهوض بالوطن و العبور به نحو مستقبل أفضل ، وهذا من خلال العمل الحزبي (الأحزاب

نفسها). في أدائها و الذي هو محصلة تفاعل ثلاث عناصر و هي على مستوى العقيدة و ايدولوجية الأحزاب والأفكار والثقافة و تتمثل في (العنصر النظري)، و كذلك البنى التنظيمية و الأدوات و الوسائل.

جدول رقم 60: يوضح معرفة المبحوثين لدور بعض الدول العربية في إضعاف فاعلية الأحزاب السياسية.

الفئات الإنتماء السياسي	نعم		لا		الى حد ما		لا أعرف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني	97	19.66	19	6.33	39	13	37	12.3	192	64
حركة مجتمع السلم	51	17	13	4.33	22	7.33	22	7.33	108	36
المجموع	148	49.33	32	10.66	61	20.33	59	19.6	300	100

من خلال الجدول يتضح لنا أن التدخل الخارجي في الشؤون الدول لا يقتصر على الدول الكبرى فقط، بل حتى القوى الإقليمية و المتمثلة في بعض الدول العربية عملت على خطى الدول الكبرى لحماية مصالحها و بقاءها في السلطة، و هذا من خلال ربط علاقات قوية مع النظام السياسي الجزائري من أجل الحفاظ على الوضع الراهن، حيث أوضحت نسبة (49.33%) من المجموع العينة، عبروا بأن هناك فعلا دور لبعض الدول العربية في السعي من أجل إضعاف فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي في المجتمع، من خلال بعض الضغوط على النظام السياسي. حيث توزعت هذه النسبة على كل من حزب جبهة التحرير الوطني ب(19.66%) و حركة مجتمع السلم ب (17%)، و هي نسبة مقاربة الى حد ما، وهذا ما يعطينا قراءة سوسيولوجيا بأن المبحوثين لهم درجة من وعي السياسي حول الأحداث السياسية الجارية.

كما عبرت نسبة (10.66%) من المبحوثين في العينة، بأن الدول العربية ليس لها علاقة بضعف الأحزاب السياسية في تشكيل الثقافة السياسية في المجتمع، بمعنى الأحزاب السياسية ليس لها تكوين و رصيد معرفي من أجل تثقيف المجتمع أصلاً.

بينما عبرت نسبة (20.33%) من المبحوثين في العينة، التي أرجعت ضعف الأحزاب السياسية الى تدخل بعض الدول العربية، و منها مثلاً دول الخليج العربي بالمال النفطي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولكن ليس بطريقة حتمية وهذا يكمن في الإجابة بعبارة (الى حد ما) و هذه النسبة يمكن أن تصب في النسبة الأولى، أي مع النسبة (49.33%) التي تمثل الإجابة بنعم.

و تبقى نسبة (19.66%) من المبحوثين من الذين اجابوا بعدم معرفتهم بهذه المسألة، و هذا يمكن أن يفسر لنا إما بعدم دراية المبحوثين بهذه المسألة فعلاً، و هذا راجع لغياب الثقافة السياسية حول المعارف العالمية، و ما يجري من الأحداث العالمية، و أما عدم الإجابة على هذا السؤال نتيجة للخوف الذي ما زال كما قلنا سابقاً ينتاب المناضلين و المنخرطين في الأحزاب نظراً للرقابة المفروضة عليهم.

و نتيجة على كل هذا غياب الحرية السياسية يؤدي الى عدم الإطلاع على ثقافة الغير، ويولد في الساحة السياسية وفي صلب الأحزاب العامة، مناضلين تابعين وغير مناقشين، مما يؤدي الى نتيجة و هي صناعة ثقافة الفشل. أو على حد قول "شوقي جلال" سوسيولوجية الفشل .

والتي هي عكس مفهوم الوعي السياسي الذي يعتبر مجموع الأفكار و المعلومات التي لدى الفرد و التي تتعلق بمجتمعه أو بالمجتمع الخارجي، و تدور حول الموضوعات السياسية المختلفة، و أن هذه المعلومات و المعارف تكتسب من خلال الثقافة السياسية التي تنقل للفرد عبر عملية التنشئة السياسية بواسطة المؤسسات الاجتماعية المختلفة و منها الأحزاب السياسية.

جدول رقم 61: يوضح توزيع المبحوثين حول تأثير بعض الدول العربية على الفاعلية الحزبية في الجزائر

الانتماء السياسي		الخوف من انتشار النموذج الديمقراطي الفعلي في الجزائر		تحالف بعض أنظمة عربية مع النظام السياسي		الخوف من انتشار التيار الإسلامي		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني		45	15	39	13	108	36	192	64
حركة مجتمع السلم		16	5.33	21	7	71	23.66	108	36
المجموع		61	20.33	60	20	179	20.33	300	100

لمعرفة أسباب تدخل بعض الدول عربية في الممارسة السياسية في الجزائر و أثرها على فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي.

أوضحت نسبة (59.66%) و التي تمثل المبحوثين الذين عبروا عن أسباب تدخل بعض الدول العربية بطريقة غير مباشرة في إضعاف الأحزاب السياسية، يرجع الى سبب الخوف هذه الدول من فوز الأحزاب الإسلامية و هو النموذج و التيار الإسلامي الذي يضرب أطنابه في المجتمع، على عكس الأحزاب الأخرى المختلفة معها في الإيديولوجية.

حيث توزعت هذه النسبة على كل من حزب جبهة التحرير الوطني (36%) و حركة مجتمع السلم ب (23.66%)، وهذا ربما راجع الى عوامل عدة والمراحل التي مرت على المسار الانتخابي منذ الإقرار بالتعددية الحزبية، التي فاز فيها حزب جبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة 1990 و 1991 (المحلية و التشريعية)، و هو نفسه إعادة الفوز و هذه المرة في جمهورية مصر عند فوز حزب الإخوان المسلمين، و لقي نفس المصير من طرف الأطراف الضاغطة الخارجية و الداخلية، بوقف المسار الانتخابي في الجزائر و إحداث انقلاب عسكري بمصر، و لهذا السبب تبقى هذه الدول العربية مانعة لأي تغيير ديمقراطي خوفا من إنتقال هذا التغيير الى بلدانها، و هذا ما تؤكده نسبة (20.33%) من

المبحوثين الذين عبروا بأن من أسباب تدخل هذه الدول هو الخوف من إنتشار النموذج الديمقراطي الفعلي في الجزائر الى هذه البلدان.

كما بينت نسبة (20%) والتي تمثل المبحوثين الذين يرجعون أسباب تدخل بعض هذه الدول الى تحالف هذه الأنظمة مع نظام السياسي الجزائري حول قضايا مصيرية، أي حول عدم إجراء الإنتخابات نزيهة و فعلية في التوازن المحلي و العالمي.

و كخلاصة يمكن القول أن المبحوثين لهم قسط من وعي السياسي حول هذه المسألة رغم الخطابات السياسية التي ترى عكس ذلك، بمعنى أن الأحزاب السياسية تعمل بكل استقلالية و حرية، و نفس الشيء ينطبق على الخطابات السياسية للنظام السياسي، الذي يؤكد الأخذ بعدم التدخل في الشؤون الغير، مما يفسر أن الغير لا يتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر وهذا غير صحيح.

جدول رقم 62: يوضح معرفة المبحوثين بمدى مساهمة الأحزاب السياسية في شرح تأثير العولمة على المجتمع

الفئات		الانتماء السياسي		حزب جبهة التحرير الوطني		حركة السلم		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
يقوم بشرح مفهوم العولمة و تأثيرها على المجتمع		12	4	15	5	27	9		
يعمل على ايجاد فروق بين سلبيات و ايجابيات العولمة		13	4.33	16	5.33	29	9.66		
تطلع على الأحداث الجارية و تبقى على مستوى القمة		62	20.66	38	12.66	100	33.33		
لا يقوم بأي دور		105	35	39	13	144	48		
المجموع		192	64	108	36	300	100		

تعتبر مخاطر العولمة على الهوية الثقافية مقدمة لمخاطر أعظم على الدولة و استقلالها الوطني و الإرادة الوطنية، فالعولمة تعني المزيد من التبعية و تفتيت الدولة الوطنية التي قامت بشتى أشكال الهيمنة القديمة و الجديدة حتى إنهيار المعسكر الشرقي، و أخذت تفرض على الدولة الوطنية مفاهيم جديدة أشبه بالوسط على ظهور كل من لا يدخل بيت الطاعة في النظام العالمي الجديد، و من بين هذه المفاهيم حقوق

الإنسان، حقوق المرأة، الحرية السياسية...الخ، فقد انتشرت البحوث عن الأقليات العرقية والطائفية بهدف إبراز الخصوصيات الهويات والتعدديات الثقافية، للقضاء على وحدة الثقافة و وحدة الوطن وحدة التاريخ.

كما انتشرت مشاريع دراسات المرأة و جمعياتها وأدخل مفهوم النوع في كل شيء في ثقافات، لم تعرف بعد مفهوم المواطنة التي لا تفرق بين الذكر و الأنثى. إن العولمة تعني القضاء على الثقافة العربية و تخييبها، و إحلال الثقافة الأمريكية الغربية محلها .

و لمعرفة مدى مساهمة الأحزاب السياسية في مواجهة و شرح مفهوم العولمة وأثرها على المجتمع، أوضحت نسبة (144%) من المبحوثين من العينة عبروا بأن الأحزاب السياسية لا تقوم بأي دور في شرح مفهوم العولمة للمناضلين، من خلال إجراء أيام دراسية أو ندوات سياسية و حتى من خلال الجامعات الصيفية ، حيث توزعت النسبة على كل من حزب جبهة التحرير الوطني ب (35%) و حركة مجتمع السلم ب (13%)، و هذا ما يفسر لنا أن الأحزاب السياسية فعلا لا تعمل من أجل تأدية الوظيفة المنوطة بها، و إنما تعمل من أجل الوصول الى السلطة فقط.

وهذا دلالة و حجة على بقاء الأحزاب السياسية في الجزائر غير قادرة على الإنتشار في وسط الجماهير و نظرا لضعف الفاعلين السياسيين في هذه الأحزاب .

كما جاءت نسبة (100%) من المبحوثين في العينة عبروا بأن الأحزاب السياسية مطلعة على هذا المفهوم، و لكن يبقى مقتصرًا على مستوى القمة للحزب، بمعنى أن الأحداث الجارية السياسية تشرح وتناقش على مستوى القيادة والمؤسسين فقط، دون المناضلين و القاعدة بصفة عامة. حيث توزعت هذه النسبة على كل من حزب جبهة التحرير الوطني ب(20.66%) و حركة مجتمع السلم ب (12.66%) كما بينت نسب كل (5.33%) و (5%) و هي تمثل المبحوثين الذين أجابوا بأن الأحزاب السياسية تقوم بشرح هذا المفهوم و تعمل على إيجاد فروق بين سلبيات هذا المفهوم و إيجابياته، ولكن تبقى هذه نسب ضعيفة بالمقارنة مع نسب السابقة.

و لذا تبقى الأحزاب السياسية في الجزائر لم ترقى الى الأحداث الجديدة و لم تساير التحديث السياسي سواء على مستوى القمة أو على مستوى القاعدة.

جدول رقم 63: يوضح استجابات العينة لتأثير "الأنترنت" على فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي

الفئات		نعم		لا		الى حد ما		لا أعرف		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني		120	40	33	11	20	6.66	19	6.33	192	64
حركة مجتمع السلم		52	17.33	21	7	22	7.33	13	4.33	108	36
المجموع		172	57.33	54	18	42	14	32	10.6	300	100

و لمعرفة مدى تأثير الأنترنت باعتبارها وسيلة من وسائل الإعلام على فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي، جاءت نسبة (57.33%)، و التي تمثل المبحوثين الذين أجابوا بأن الأنترنت دورا فعالا في توجيه الرأي العام الى الأحداث السياسية جد حديثة، عكس الأحزاب السياسية التي تفتقر الى مدارس تكوينية وإعلامية، وتفتقر أيضا على متابعة الأحداث وعدم تجديد إعلامها على مواقعها ان وجدت أصلا، كما أوضحناه سابقا، ولهذا يمكن تعطي لنا هذه النسبة قراءة سوسيولوجية، و التي مفادها أن ضعف إعلام الحزبي يؤدي الى توسيع شبكة الاتصالات الإعلامية و تنوعها و منها الإنترنت وبما فيها من مواقع التواصل الاجتماعي ، الأمر الذي تعمل على إيصال الحقيقة والأخبار الى النخب عن القضايا الجماهيرية العامة، فيما يخص شؤون و قضايا و مشاكل المجتمع المحلي و العام، و تقدم لهم المستجدات حول الأحداث السياسية في حينها.

كما جاءت نسبة (14%) من المجموع العينة و الذين عبروا عن الممكن أن تؤثر هذه الشبكة على فاعلية الأحزاب السياسية في تحريك وعي السياسي للمجتمع و الشباب خاصة نتيجة لضعف الإعلام الحزبي، و مثال على ذلك ما وقع في كثير من البلدان العربية من تفجير الأوضاع و تحريك الإحتجاجات الإجتماعية، أو ما يسمى " بالربيع العربي" بينما جاءت نسبة (18%) من المبحوثين الذين أجابوا بعدم تأثير هذه الشبكة (الأنترنت) على فاعلية الأحزاب السياسية على تشكيل الوعي السياسي. و ربما هذا

راجع الى تمسك المنخرطين في الأحزاب بالإعلام الحزبي، ونظرا السرية التي تستخدم في مثل هذه القضايا، والتي لا يمكن للمناضلين أن يقولوا عكس ذلك.

فيما تبقى نسبة (10.66%) و التي تمثل المبحوثين الذين أجابوا بعدم معرفتهم بمثل هذه المسائل، و هي تأثير شبكة الأنترنت على فاعلية الأحزاب ونظرا لسؤال ربما كان صعب الى حد ما، خاصة كما أوضحناه في الجداول السابقة بأن المستوى التعليمي للمناضلين لم يبلغ درجة فهم هذه القضايا، و لذا نجد هذه النسبة تتوزع على كل من حزب جبهة التحرير الوطني ب(6.33%) و حركة مجتمع السلم ب(4.33%)، كما يمكن تفسير هذه النتائج في ضوء طبيعة أغلب المبحوثين، حيث تمثل نسبة المنتمين ربما أو الذين عبروا مدى تأثير هذه الشبكة على الأحزاب ب (57.33%) من إجمالي حجم العينة بواقع (172) مفردة و أغلبهم أجابوا (بنعم)، و هو ما يؤكد على فكرة طبيعة الفئوة للإعلام الموازي (البديل) للإعلام الحزبي وانه اعلام يتوجه لفئات محددة لا لعامة المواطنين، فهذه المواقع قائمة بالأساس لربط الأعضاء أنفسهم بشبكة اتصالية يستطيعون من خلالها التعرف على أخبار الحركات والإستفادة من خدماتها ومنندياتها، و نتيجة هي تأخر العمل الحزبي و نزوح و ربما حتى الى إستقالات العديدة من الأحزاب السياسية، و البحث عن نقاط تواصل بديلة.

جدول رقم 64: يوضح أثر الأحداث الأخيرة أو ما يسمى "بالربيع العربي" على الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي.

الفئات	نعم		لا		الى حد ما		لا أعرف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني	119	39.66	22	7.33	15	5	36	12	192	64
حركة مجتمع السلم	42	14	12	4	19	6.33	35	11.3	108	36
المجموع	161	53.66	34	11.33	34	11.33	71	23.6	300	100

و لمعرفة هل الأحداث الأخيرة أو ما يسمى "بالربيع العربي" له أثر على فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي أم لا.

يبين الجدول أن نسبة (53.66%) من المبحوثين أجابوا بنعم بمعنى أن الأحداث ما يسمى "بالربيع العربي" أثرت على فاعلية الأحزاب، حيث أزاحت الغطاء على الأحزاب بأنها لم تكن في يوم ما تمثل المجتمعات العربية و المجتمع الجزائري، حيث أوضحت بعض الدراسات الإستشرافية و المتخصصة في الشؤون السياسية، بأن هذه الأحداث فجاءت الأحزاب السياسية العربية و منها الجزائرية نفسها، و لم تتوقع هذه الأحداث و هذا ما يفسر لنا سوسيولوجيا أن الأحزاب السياسية كانت خارج مجريات الأحداث العالمية، حيث توزعت النسبة على كل حزب جبهة التحرير الوطني ب (39.66%) و حركة مجتمع السلم ب (14%) و إذا كانت هذه نتيجة تنطبق على الأحزاب المعنية بالدراسة، كما يمكن أن تنطبق على بقية الأحزاب للسياسية في الجزائر، ثم تلتها نسبة (23.66%) من المبحوثين في العينة بعدم معرفتهم عن هذه الأحداث و هل لها تأثير أم لا ، ربما هذا يرجع الى مدى اهتمام المبحوثين و متابعتهم للأحداث العالمية .

و عند قراءتنا لهذه النسبة و التي توزعت على كل من حزب جبهة التحرير الوطني ب (12%) و حركة مجتمع السلم (11.33%)، و هي نسب متقاربة جدا حيث نستنتج بأن كل المبحوثين في كلا حزبين ليس لهم اهتمام بالأحداث العالمية و حول القضايا العالمية، مما يفسر أن خطاب السياسي الحزبي يعيش بين ثقل الخطاب السياسي و صدمة الواقع، بمعنى الواقع لا ينطبق على ما يقوله فاعلين السياسيين في خطاباتهم السياسية.

و هذا ما تؤكد نسبة (11.33%) و التي تمثل المبحوثين الذين أجابوا بأن الأحداث الأخيرة قد ساهمت في تعرية الأحزاب السياسية، والتي لم تعد لها معنى بعد أحداث ما يسمى "الربيع العربي" رغم احتوائه في الجزائر التي كانت في غنى عن هذه الأحداث نظرا لما شهدته الجزائر قبل الأحداث التي مازالت آثاره باقية الى حد الآن.

بينما أجابت نسبة (11.33%) بعدم قدرة هذه الأحداث على تأثير على فاعلية الأحزاب السياسية، وربما تفسر هذه النسبة بأن الأحزاب السياسية ما زالت قادرة على تأطير الجماهير، ولكن هناك معوقات عديدة تحول دون ذلك.

جدول رقم 65: يوضح أسباب تأثير الأحداث الأخيرة " الربيع العربي" على فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي في المجتمع الجزائري.

الفئات										
غياب النخبة المنظرة في الأحزاب السياسية		ضعف الخطاب السياسي الحزبي		تأثير شبكة التواصل الإجتماعي على المجتمع		عدم وجود مدارس استشرافية لدى أحزاب السياسة		المجموع		الإنتماء السياسي
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
41	13.66	16	5.33	47	15.66	88	29.33	192	64	حزب جبهة التحرير الوطني
32	10.66	15	5	20	6.66	41	13.66	108	36	حركة مجتمع السلم
73	24.33	31	10.33	67	100	129	43	300	100	المجموع

و لمعرفة أسباب تأثير الأحداث السياسية في العالم العربي، أو ما يعرف "الثورات العربية" من أجل التغيير، و لماذا لم تقم الأحزاب السياسية بإستشراف حول هذه الأحداث؟، رغم ما تكرر في خطاباتها حول مدى تمثيلها للمجتمع، حيث بينت النسبة (43%) و التي تمثل المبحوثين من العينة و الذين أجابوا من أسباب ركود العمل الحزبي في توعية النشأ و المناضلين يرجع بدرجة أولى الى انعدام وجود مدارس استشرافية لدى الأحزاب السياسية في الجزائر، حتى تتنبأ بالأحداث المستقبلية و لو نسبيا ، حيث توزعت هذه النسبة على كل من حزب جبهة التحرير الوطني ب (29.33%) و حركة مجتمع السلم ب(13.66%)، مما يعني أن الربيع العربي فضح هذه الأحزاب و أثبت أنها ليست أكثر من أجهزة متأخرة على الركب الحضاري، و في يد النظام السياسي كما أوضحناه سابقا . بينما جاءت نسبة (24.33%) لتؤكد مما سبق و التي عبرت عن غياب النخبة المنظرة في الأحزاب السياسية سواء في

حزب السلطة، أو في حزب يدعى "المعارضة" و الممثل للتيار الإسلامي، حيث توزعت النسبة لكل من حزب جبهة التحرير الوطني ب (13.66%) و حركة مجتمع السلم ب (10.66%).

و هذا ما تعطينا قراءة سوسيولوجيا حول حالة غياب النخبة المنظرة في الأحزاب و التي بقيت لسنوات تعيد نفس الخطابات السياسية بإنشغالها في مهمات داخلية بشكل أساسي، جعلت حضورها أمام حجم التطورات التي أشرنا إليها ومواجهتها لأسئلتها واستحقاقاتها ضعيفة، في حين أن هذه الأحداث كانت تفرض على الأحزاب بقوة قراءة جديدة و معمقة تصل بها الى الإجابة عن سؤالين مركزيين هما:

- أين نحن مما جرى و يجري (أي سؤال التقييم و التصدي و المواجهة و الهدف).
- كيف نواجه (أي دور الحزب).

بمعنى آخر بناء مشروع يمتلك من الصلابة ما يحول دون إنهيار كيان الأمة، الذي أصبح مستهدفا بوضوح ولم تقدم الأحزاب للأسف هذه الإجابة و لم تصنع مشروعها.و التي كانت نتيجة ضعف الخطاب السياسي الحزبي المبني على العقلانية الرشيدة، و التي تؤكد نسبة (10.33%) و التي جاءت هذه النسبة متقاربة لكل من حزب جبهة التحرير الوطني ب (5.33%) و حركة مجتمع السلم ب (5%). و كل هذا ترك المجال مفتوح للإعلام البديل و المتمثل في تأثير شبكة التواصل الاجتماعي على المجتمع، و التي حلت محل الأحزاب السياسية و هذا ما تؤكد نسبة (22.33%) من العينة المدروسة.

و من خلال هذه التحليلات لنتائج الجدول يمكن القول أن هناك أسباب عديدة أخرى تخص البلدان العربية و تشترك فيها و تتمثل في الأسباب الداخلية العميقة التي دفعت للإحتجاجات ،و التي يمكن حصرها في ثلاثة أسباب متواجدة في كل بلد عربي بدرجات متفاوتة وهي :

- الفشل في تحقيق التنمية و التوزيع العادل للثروة و انتشار الفساد في كل مفاصل الحكم، و غلق مجال الحريات و استحالة تغيير الأوضاع بواسطة الصندوق، إذن لا يوجد ما يجعل الجزائر متميزة عن غيرها من الدول العربية الأخرى في حديثنا عن أسباب هبوب رياح التغيير، غير أن ثمة مكابح خاصة تمنع من انطلاق هبات التبديل في هذا البلد، و أول هذه الخصوصيات هي حالة التخدير الذهني التي أصابت العقول الجزائريين الذين عايشوا فتننة التسعينات ،و رأى كثير منهم الكثير من المجازر و الدماء و تبعثر الأشلاء في الطرقات، فهم لا يريدون العودة الى هذا المال مهما حملت لهم قصص الجيران من آمال.

و تكمن الخصوصية الثانية في قدرة نظام الحكم على شراء السلم و مواجهة الإضطرابات الإجتماعية في مختلف المؤسسات والولايات، بواسطة الثروة المالية الكبيرة التي في الخزينة، كما تكمن الخصوصية الثالثة في البيئة السياسية التي صنعها بإقتدار حيث لم يترك في هذا البلد جهة معينة تقول أنا هو النظام و

أنا هو المسؤول عن هذا الوطن تتجه اليه الأيدي معينة، و ربما الحشود إذا أرادت التغيير و مع هذا أغلق اللعبة كلها بالتحكم الكامل في الوسائط المجتمعية و وسائل إعلام ثم منح للجميع هامشا من الحرية، يقول فيه من أراد أن يقول ما يقول و لكنه يفعل هو ما يريد .

و كخلاصة أن المجال السياسي في الجزائر مغلق بإحكام و بالتالي لا توجد أحزاب المعارضة بمعنى صحيح للكلمة كما هو معمول في الدول المتقدمة.

جدول رقم 66: يوضح اقتراحات المبحوثين من أجل أحزاب السياسية فاعلة في المجتمع الجزائري

الفئات		نبذ العنف بمختلف أشكاله		تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة		انشاء مدارس سياسية تعني بنوعية السياسية من طرف الأحزاب السياسية		فتح المجال لجميع الأطراف السياسية من الممارسة السياسية		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب جبهة التحرير الوطني	11	3.66	110	36.66	32	10.66	39	13	192	36.66	36.
حركة مجتمع السلم	23	7.66	45	15	18	6	22	7.33	108	36	36
المجموع	34	11.33	155	51.66	50	16.66	61	20.33	300	100	100

كيف يمكن للأحزاب السياسية أن تهتم بنشر و توضيح مبادئها وأهدافها لدى شريحة كبيرة من المجتمع؟و بمعنى آخر كيف تصبح الاحزاب السياسية فاعلة في المجتمع ؟

أوضحت نسبة (51.66%) من المبحوثين في العينة، أنه يمكن للأحزاب السياسية نشر أهدافها و مبادئها لدى شريحة كبيرة من المجتمع إذا وضعوا نصب أعينهم و الإهتمام و الحرص على تقديم

المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، والعمل على بناء الوعي الاجتماعي السياسي على اسس العدالة و المساواة و حقوق الانسان ، وتجاوز كل أشكال الوعي الاجتماعي السياسي المشوه . و كما جاءت نسبة (20.33%) من استجابات العينة توضح أمراً آخر من أجل أحزاب فاعلة في المجتمع عليها بفتح المجال لجميع الأطراف السياسية من الممارسة السياسية، وترسيخ الديمقراطية كبنية و آلية ممارسة، تركز على مفهوم المشاركة السياسية . إذ لا يمكن ان تبنى الديمقراطية في اي بيئة اجتماعية ، بدون مشاركة سياسية مجتمعية فاعلة. إذ ان مستوى المشاركة هو الذي يحدد مستوى الديمقراطية في الاحزاب السياسية ، كما ان توسع دائرة المشاركة السياسية في الفضاء الاجتماعي ، هو احد التعبيرات المهمة على الوعي الديمقراطي في المجتمع . بينما بينت نسبة (16.66%) من استجابات العينة، و التي توزعت على كل من حزب جبهة التحرير الوطني ب(13%) و حركة مجتمع السلم ب (7.33)، لتوضح أن على الأحزاب يجب عليها إنشاء مدارس سياسية تعني بتوعية السياسية للمناضلين، و غير المنخرطين فيها حتى يتسنى لها جذب عدد أكبر من أفراد المجتمع. و من ثمة مواجهة التحولات الكبرى و الحقيقية ، و التي لا تنجز بالشعارات المجردة ، بل بالكفاح المتواصل في بناء الحقائق و تشييد القوة و توطيدها في الواقع الاجتماعي و السياسي.

و لا ريب ان انخراط قوى المجتمع الحية في مشروع المطالبة بالديموقراطية و تعزيزها في الفضاء السياسي و الاجتماعي ، يساهم بشكل كبير في رفد هذه الحركة بقوة إضافية حقيقية على المستويات السياسية و الثقافية و الاجتماعية .

كما جاءت نسبة (11.33%) و التي تمثل المبحوثين من العينة، الذين أجابوا على الأحزاب السياسية حتى تكون فاعلة في نشر أهدافها و مبادئها و تكون لها مكانة في المجتمع، عليها بنبذ العنف بمختلف أشكاله في الممارسة السياسية. و سيتمكن الاحزاب السياسية من تجاوز ظواهر التكتل و الترهل و العزلة ، و سيجنبها الدخول في صراعات وهمية غير واقعية فضلاً عن انه ستساعد في تجذير و تأصيل ثقافة الاختلاف و التواصل و ترسيخ قيم الحوار، بعيداً عن الاقصاء و الالغاء و الاستبعاد الذي اصبح غير مقبول و غير مقنع لأي سبب و تحت اي مسمى كان ، و ذلك على قاعدة المواطنة و الاغراء بالمشاركة في صنع المستقبل دون خوف على اعتبار حق المشاركة حق من حقوق الانسان .

خلاصة و استنتاجات الفصل :

من خلال نتائج الفصل، تأكد لنا ان العولمة لها تأثير على المفاهيم السياسية السائدة ، و العمل الحزبي ككل و هذا كما أوضحناه سابقا يعود الى عدم مواكبة النظام السياسي و السلطة الحاكمة لمتطلبات العولمة في التفاعل مع شعبها ، ولقد طال تأثير العولمة مختلف جوانب الحياة في الجزائر ، و قد تباينت مواقف المبحوثين بين مؤيد و رافض ،حيث يرى مؤيدون للعولمة انها تلعب دورا كبيرا في نقل المعلومات و تخزينها و توفيرها و في نقل التكنولوجيا من دول المتقدمة الى كافة أرجاء البلاد ، و يترتب على زيادة في الانتاج و هذا يبرر قبول العولمة مهما كانت لها جوانب سلبية ، و يرى الرافضون للعولمة أن حماية الهوية الوطنية واجبة لا مناص منها .و منها من يرى ان السياسات المتخلفة قد وقفت حجرة عثرة أمام الظاهرة الحضارية ، و ذلك بسبب المشاريع التنموية السابقة لم تكن تستند الى نظرية التحضر ،ففي الوقت الذي يتطور فيه النظام المتعولم في العالم الغربي، بقيت دول العالم الثالث و منها الجزائر على تبعيتها تعاني مجتمعاتها من التوزيع اللامتكافئ في الثروات و الموارد الإقتصادية ، و فشل عملية التحديث السياسي و التربوي و منها المناهج و الأطر و العقليات في مختلف المجالات .

إن الدول التي تحرص على البقاء بعيدة على التدخلات الخارجية تهتم بالسياسة للحفاظ على السلطة الدولة و سيادتها و سلطتها على شعبها و الدولة الوطنية هي نقيض العولمة و السياسة هي من أكثر الأبعاد مقاومة العولمة ، حيث ينظر الى العولمة على أنها تتسبب في تبديد الحدود الجغرافيا و ربط الإقتصادات و الثقافات ، وهذا مايؤدي الى تفويض الدولة ورفع سيطرتها المركزية عن العديد من المؤسسات الإقتصادية و الإدارية .

و قد توصلت دراسة 2011 الى وجود أثر كبير للعولمة على السياسات التعليمية في فيتنام وخاصة على محتوى المناهج ،و توصلت دراسة "حمودة عطية " 2008 الى وجود وعي عال لدى الشباب الجامعي بظاهرة العولمة في البعدين الثقافي والإجتماعي ،ووعي أقل في البعدين السياسي والإقتصادي كما أظهرت النتائج لأثر العولمة على العملية السياسية في الجزائر من خلال المناهج و المفاهيم السائدة في المجتمع ، حيث الثقافة السياسية تعتبر جزء من ثقافة المجتمع لدى فإن التغير في الثقافة السياسية يؤثر في ثقافة المجتمع ، و تتأثر الثقافة السياسية بتأثر ثقافة المجتمع ، لدى لابد من ثقافة سياسية تدعم ثقافة المجتمع و تحافظ عليه ،لأن الثقافة السياسية تؤثر في الثقافة العامة للمجتمع بمساندتها لأوضاع معينة أو السعي لتغييرها ،وتتبع الثقافة السياسية لأي مجتمع من التراث التاريخي، ومن الأوضاع السياسية و الإقتصادية والإيديولوجية للمجتمع .

إن الثقافة السياسية هي الأكثر حساسية لتأثير العولمة،بسبب التزامن مع ظهور السياسة العالمية الإقتصادية الجديدة ، و التي بموجبها تقرر أنظمة العالم السياسية، لدى بدأ القلق يحيط بالانخب السياسية في الجزائر،بسبب تولد شعور لديها بعدم القدرة على السيطرة على الخلافات العشائرية والدينية و

الجهوية والمناطقية. وهذا ما ينطبق على الأحزاب السياسية في الجزائر التي أصبحت عاجزة أمام تحديات العولمة ، وعدم قدرتها على تعبئة الجماهير والتمثيل الفعلي للمجتمع، و هذا ما يتفق مع الفرضية المطروحة على مستوى البحث .

و من خلال البيانات الميدانية نستنتج النقاط الآتية :

- ان الدولة _ الأمة قد تآكلت سياستها الكبرى وخرجت عن سيطرتها ، فالعولمة بأسلحتها و حرية التجارة ممثلة بمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، تحدد سياسة المجتمع الدولي اليوم مسار الإقتصاد العالمي والتنمية فيه، وتكبل الأمم و الدول بالقروض، وتحد من الحريات و تقصد الديمقراطية و تعطل في النتيجة، أي و طائف الأحزاب السياسية الوطنية المستقلة .
- ان الخصم الإستعماري الفعلي والطبقي السياسي لوجود له على أرض الوطن الواحد فقط ، بل الخصم أصبح موزعا في كل أنحاء العالم ، فالفاعلون حقا في السياسة العالمية اليوم هم شعوب حكومات الظل العالمية ،وهم وحدهم اليوم تقريبا القادرون على إمتلاك أحزاب سياسية فاعلة يمكنها أن تعيد الديمقراطية محتواها و للسياسة قيمتها و للحرية أبعادها الإنسانية .
- إستنادا الى ما سبق فإن الأحزاب السياسية الوطنية تصبح دون موضوع مركز السياسة، و مركز الشرعية اليوم، بل مركز السياسة هو مركز نظام العولمة ولن يغير من الامر شيئا وجود الأحزاب حاكمة و معارضة قائمة .

و لهذا حتى يكون الرد مقنع على أثر العولمة على الأحزاب، يجب على الأحزاب السياسية في الجزائر بمختلف مكوناتها الدينية منها و العلمانية أن تقوم بنقد ذاتي ثم بنقد حضاري حتى تتبناه في المستقبل من خلال إنتاج مشروع مجتمع نابع من صلب المجتمع الجزائري ،وليس من غيره ، وهذا يبدو بعيد المنال في إعتقادنا بسبب إستمرار لمرحلة آفة، وهذا من خلال ترهلها وهامشية وظائفها وفقدان لأبسط وظائف الحزب السياسي الحديث ، مؤشرات قوية على إنتهاء أدوارها تاريخيا .

إستنتاج :

حاولت هذه الدراسة أن تجيب على إشكالية التي تتضمن مجموعة من التساؤلات حول إمكانيات و فرص و عوائق تشكيل الوعي السياسي، من أجل تأصيل الحزب السياسي في المجتمع الجزائري و داخل النظام السياسي وضمن عمل الاحزاب في ظل المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة الى محدد آخر لا يقل أهمية عن سابقه والمتمثل في العولمة والمؤثرات الخارجية أو بمعنى آخر القوى الكبرى و تأثيرها على الممارسة السياسية في الجزائر . ورغم ذلك لم يستطع النظام السياسي ترسيخ بؤادر الانتقال الديمقراطي ، وكذلك الاحزاب السياسية التي بقيت حبيسة النصوص الرسمية والخطابات النظرية مثل النظام السياسي . ليتضح ان شروط الديمقراطية لم تجتمع بعد رغم اطلاق تجربة التعددية الحزبية منذ اكثر من عشرون سنة20، وأن الاحزاب السياسية والنظام السياسي، لم يستطعا التحول نحو شكل وبناء الدولة وتحقيق التنمية في جميع المجالات وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. لان طرح المشاكل على مستوى الخطاب السياسي فقط يبقى غير كافي، ولم يتجاوز الطرح النظري ولا يتطابق مع محدداتها نظرا للقيود التي تفرضها على التداول على السلطة مثلا وان دورها يبقى محدودا في احداث التغيير .

فالسلطة الحاكمة وضعت بعض المبادئ والمحددات للعمل الحزبي في المجال السياسي، كالانتخابات الدورية وتحديد مدة تولي السلطة والمشاركة السياسية ، لكنها وضعت قيودا وان طرحها لم يتجاوز الطرح النظري . أما الاحزاب السياسية ذات التمثيل فبدورها، لم تستطع الوصول الى السلطة أو التداول عليها ، ولم تستطع تقديم بدائل ملموسة في الواقع المعاش. نظرا للقيود التي تفرضها على التداول الداخلي على مختلف المناصب القيادية رغم ان نصوصها وبرامجها تدعي الديمقراطية و التداول على السلطة ، و ان دورها يبقى محدودا في احداث التغيير و المساهمة في تعزيز الديمقراطية مقابل قوى السلطة الحاكمة ، مما يؤثر على تماسكها اثناء الممارسة داخلية وفي المؤسسات السياسية.

إن فتح المجال السياسي على السلطة في النظام السياسي و الاحزاب الجزائرية ،مرتبط بالازمات والحالات الاستثنائية اكثر من التزام نخبها نحو بناء الديمقراطية ،بمعنى كلما تفاقمت الأوضاع يلجأ النظام الحاكم الى فتح هامش من الحرية بدرجة حدة الازمة، لينعكس على الاحزاب السياسية وهذا ما تجلى منذ1988، و في المراحل المقسمة في البحث لارتباطها بالازمات و الحالات الاستثنائية ، خاصة الازمات الاقتصادية و المالية أو انتشار حالات الضعف التي دفعت لفتح هامش من الحرية بتنظيم عدة انتخابات تعددية ظاهرها ديمقراطي و جوهرها لا يرقى الى العمل من أجل تأصيل حزب سياسي في النسيج الاجتماعي ، بل لتجاوز الصعوبات و المحافظة على الوضع القائم من دون إحداث التغيير ،

بدليل كلما انتشرت مظاهر الفساد و الرشوة بشكل كبير كلما دفع ذلك الى اتخاذ اجراءات للتغيير باتجاه المشاورات مع الاحزاب لامتناس الضغط الشعبي .

و كلما توفرت مظاهر الحرية و تعدد الرأي، كلما انعكس ذلك ايجابا على الاحزاب من أجل العمل السياسي، و تفعيل برامجها كما حدث في الفترة الاولى (1989-1992) تجسيد مبدأ التداول المحلي على السلطة ،و الوصول الى السلطة التشريعية و لكن منع التداول بسبب توقيف المسار الانتخاب و تعطيل التداول ، مثلا في مرحلة (1995-1999) فان توفر الحرية في لقاء روما إنتاج العقد الوطني ، وفي 1997 توقيع الهدنة ساهم في مشاركة جل الاحزاب في الانتخابات التشريعية و المحلية، و في مشاركة أهم الاحزاب الفاعلة في الانتخابات الرئاسية المسبقة 1999.

و هنا نخلص الى نتيجة مفادها أن النظام السياسي استطاع إن يحتوي الاحزاب السياسية كلها ، بطرق مباشرة أو بطرق غير مباشرة خاصة في فترات الازمات كما قلنا سابقا .

كما استطاع ان يستميل كل الاحزاب بما فيها التي تعتبر نفسها معارضة مثل حركة مجتمع السلم عن طريق المناصب والاستوزار، التي تقلدها أبناء الحركة مقابل الوقوف بجانب النظام السياسي ، علما بان هذا الوقوف مرتبط بتوفر الاموال بمعنى كلما توفرت الاموال يتم التضييق في هامش الحرية، والتراجع عن التداول و خاصة في مرحلة (1999-2010) لتبقى أزمة التعددية الفعلية و التداول على السلطة، مطروحة على مستقبل التعددية الحزبية والنظام السياسي، اللذان يؤثران معا بالفساد والحراك الاجتماعي و التحولات الخارجية، أكثر من رغبة نخبها التي تنتمي الى الجيل المحافظ المقاوم للتغيير ،ومسايرة العصر لتركيبته النفسية والاجتماعية ، وان التجربة الديمقراطية في الجزائر منذ انطلاقتها بعد 1989م تأتي بجديد على الحياة السياسية و تراوحت بين التعثر والتراجع رغم وجود امكانات مادية و بشرية تساعد على العمل السياسي الفعال .

فمرحلة بداية التعددية 1989-1992 التي اتسمت ببداية التجربة الديمقراطية ،و بداية تشكل الاحزاب السياسية و بروز نشاط بعض الاحزاب التي تملك من مقومات الحزب السياسي، التي كانت سوف تساهم في تعزيز بناء التجربة الديمقراطية والتعددية الحزبية في تشكيل الوعي السياسي، نتيجة توفر هامش من الحرية السياسية الذي انعكس على الاحزاب وبداية التجربة ،لكنها فشلت لان التجربة كانت من اعداد طرف واحد ، ولعدم التزام و ايمان بعض الاحزاب التي تظاهرت بالديموقراطية و المنافسة في الانتخابات بالوقوف ضد نتائج التي كانت ضدها، ولم تقبل بالعمل الديمقراطي . والذي أدى الى توقيف المسار الانتخابي .

بينما اتسمت مرحلة ما بعد توقيف المسار الانتخابي (1992-1995) بتعطيل الممارسة الحزبية، نظرا لاختلال التوازن في ميزان القوى التي تمثلها السلطة الحاكمة و المتمثلة في الجيش، و القوى المؤثرة في محيطها و عدم الالتزام بقواعد اللعبة السياسية، و الحياد السياسي و عدم احترام الإرادة الشعبية، و عدم تقبل نتائج الاصلاحات كلها عملت على التراجع عن الديمقراطية، و تعطيل بالعمل التعددية الحزبية و بداية العمل بتزييف الوعي السياسي، والتي أدت الى بروز أعمال العنف و اعلان حالة الطوارئ و الدخول في المرحلة الاستثنائية التي تعتبر من بين الصعوبات التي تحد و تقيد العمل السياسي الحزبي في تشكيل الوعي السياسي في المجتمع .

كما شهدت سنوات 1995-1999 بعث المسار الانتخابي، و ظهور احزاب جديدة لتعزيز التعددية الحزبية و اعادة النظر في العديد من القوانين لتعزيز الديمقراطية و التعددية الحزبية ، لكن في حقيقتها لتقييد النشاط الحزبي ، و كان الهدف من البعث المسار الانتخابي يكمن في تجاوز الصعوبات الاقتصادية و الامنية ، اكثر من محاولة معالجة ازمة الشرعية، مثلا لبناء ديمقراطية الواجهة و قبول من بعض الاحزاب لضعفها و اقضاء بعضها ، للحد من امكانية إحداث التغيير، كما تمثلت مرحلة (1999-2010) بتوفر الاموال و مساهمة الكثير من الاحزاب لضمان الاستمرارية و بناء الديمقراطية الواجهة، للهيمنة و المحافظة على الوضع القائم من دون تغيير ليعبر عن عجز النظام الحاكم و الاحزاب عن احداث التغيير، و المساهمة في التنمية و تحسين حالة المجتمع الجزائري، رغم تحسن الاوضاع الامنية و الاقتصادية ، و بقاء ازمة التمثيل مطروحة حاضرا و مستقبلا على الاحزاب السياسية .

و ما يستنتج من الدراسة مجموعة من نتائج العلمية أهمها :

- لا يمكن وصف النظام السياسي الجزائري و الاحزاب السياسية المشاركة في الدراسة بانها فاعلة و ديمقراطية او تنتمي اليها نظرا لغياب و عدم تطابق نصوصها الرسمية مع محددات فاعلية الاحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي، و يمكن وصف الاحزاب السياسية بالجمادة .
- التعددية الحزبية في الجزائر تعددية عددية اكثر منها تعددية سياسية ديمقراطية .
- البرامج و القوانين الاساسية للاحزاب غير كافية و لا تتطابق مع محدداتها.
- الممارسة من خلال عدم التداول على القيادة او الرئاسة في اي حزب على اساس قاعدة التداول، من بداية التعددية الى اليوم باستثناء حالة الوفاة احد رؤساء الاحزاب مثلا لابرار التمثيل المحلي السياسي .

- ضعف الاحزاب امام قوى النقابات والشارع في التعبير عن المطالب و تقديم الخدمات، لان الكثير من الاحزاب لا تملك مقومات الحزب، مما يجعلها ضعيفة امام النقابات والشارع في التعبير عن انشغالات المواطن الاجتماعية والاقتصادية .
- عدم قدرة الاحزاب على التغيير وقبولها بالامتيازات نتيجة ضعفها مما ادي الى انقسامها . والنظام السياسي الجزائري ينتمي للانظمة الشمولية المقيدة و تأثير الجيش و لا تعاقب لاجيال .
- انتماء الاحزاب السياسية الى الجيل القديم المحافظ ،و بالتالي لا يرغب في قبول التغيير للمحافظة على الوضع القائم ، مما شهدت جل الاحزاب ازلمات ساهمت في ضعفها، وفقدان الثقة الشعبية فيها نتيجة الانقسامات والاختلافات .
- اضطراب الحراك الحزبي و ارتباطه بالعلاقة الفاشلة بين الناخب و المنتخب ، هذه العلاقة التي أخذت ابعاد ترتبط بمفهوم " البراغمية السياسية " المرتبط بدوره بمفاهيم " الإحتماء السياسي" بدل " الاقناع السياسي" و هو ما ولد أنواعا جديدة من الولاء السياسي و ريع المرحلة .
- حصر العمل السياسي في إطار السعي الى السلطة .
- تميز الخطاب الحزبي بالعاطفة و المثالية في الطرح السياسي.
- عدم وضوح حقيقة إمتلاك الأحزاب السياسية لبرامج واضحة المعالم، و المؤسسة على معطيات دقيقة تنم عن إلمام كاف ببنية المجتمع الجزائري .
- غياب العقل السياسي الحزبي في التفكير و التنظير السياسي ،و الفكري و طرح الأفكار و التصورات و مختلف الرؤى بخصوص القضايا المجتمعية .
- تأثير التراث الثقافي لدى المجتمع الجزائري، في العزوف عن العمل الحزبي والسياسي، فالسياسة الإقصاء و عدم إحترام الرأي الآخر تصل الى عدم الاعتراف بوجود الآخر، وغياب ثقافة الحوار هو العامل الأهم في ذلك، فالنظام السياسي كما الأحزاب السياسية تملك نفس ثقافة الإقصاء.
- تراجع مستوى التعليم وارتفاع نسبة الأمية وغياب المعرفة بشكل عام بأكملها ترافق ذلك دخول تكنولوجيات الإتصالات نحت بالإنسان و الشباب، بشكل عام نحو الفردية مثل الانترنت و الموبايل و الكمبيوتر و الفضائيات العربية، التي وجدت في هذا الشاب الذي هو غير مسلح بأي شئ من المعرفة والثقافة لتملأ دماغه بكل شئ هابط من الأغنية و الصورة .
- الوضع الاقتصادي و التحولات الاجتماعية العميقة لها التأثير على بنية المجتمع ، حيث بدأت تتركز الثروة في أيدي القلة و تزداد أعداد الطبقات الفقيرة يوما بعد آخر وإضمحلال الطبقة الوسطى بل زوالها ، وهي التي كانت بمثابة خزان يمد العمل السياسي والفكري بالكادر، إضافة

لدور الفقر والبطالة والغلاء والأزمة المعيشية و الهجرة ،التي يجد فيها الشباب المخرج لرسم معالم مستقبلهم بعيدا عن المسائل الوطنية أو الحلول العامة .

- تراجع دورالمؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية،و منها الجامعة في تشكيل الوعي السياسي حيث منعت الاحزاب السياسية نهائيا من النشاط السياسي داخل الحرم الجامعي .

- إفتقاد الاحزاب السياسية للمرجعية ،والتي تعني الاطار الفكري الفلسفي المتكامل ،او المرجع الاساسي للعمل السياسي الذي يفسر التاريخ ، ويحدد الأهداف و الرؤى ، ويبرر المواقف و الممارسات ، ويكسب الاحزاب السياسية الشرعية .

- تأثير عامل القوى الكبرى، أو البيئة المحيطة الاقليمية والدولية في التنشئة الاجتماعية والسياسية،ومستوى فاعلية الاحزاب السياسية من أجل تشكيل وعي سياسي و اجتماعي فعال .

و إجمالاً أضحى كل من " الخواء الفكري" وعقم التنظير السياسي، لازمة الأحزاب السياسية الجزائرية خصوصا سلبية الحركة الوطنية، و الداءالعضال الذي أدخلها في قوقعة الارتواء في خط الفكر البرغماتي الانتهازى ، والانشغال بالأمور التنظيمية و التعبئة المدججة و المهتجسة بفكرة التصارع على الزعامات و السلطة، فلم تعد فكرة الفكرة الحزبية مبنية على الإجتهد في تطوير الفكر السياسي التنظيري ، بقدر ما إختزلت الحزبية في التصارع بين الأشخاص و ممارسة ثقافةالإقصاء والإقصاء المضاد وفي تغييب قسري لثقافة الحوار .

و عليه غدت هذه الأحزاب مثقلة بعيوب التنظيم و صناعة القرارات والتأطير والتموقع والتحالف وعوز الديمقراطية ، مع أفق سياسي محدود ومسدود لا يتعدى دائرة النزوع نحو كسب عطف وود السلطة والصراع و التنافس على النقاط إشارتها وتعليماتها وإملاءاتها ،وهو ماضرب في تشكل المؤسسة الحزبيةوأصابها في مقتل ، خصوصا في ظل المتغيرات المعيارية و القانونية (الدستور ،قانون الأحزاب ...) النازمة لها .

فلارجاء في أحزاب سياسية تأكل نفسها بنفسها وبفعل عوامل التعرية السياسية الخارجية ،وبفعل نزعتها الانشقاقية والإنقسامية أيضا ، وتنحو الى الاستمساك بعروة الإستثمار في النزعة الشعبوية على مستوى البرامج و الخطاب السياسي و التواصل الجماهيري. و في ظل اعتماد ثقافة القطيع و سلوك الحشد المغيب للعقلانية مقابل إذكاء روح التسطيفية والتبسيطية ،والحرص على دغدغة مشاعر الجماهير ومخاطبة وجدانهم ،و هي بالفعل أحزاب ينطبق عليها وصف "الأحزاب التي تلتقط كل شئى " .

ان الاحزاب السياسية الجزائرية اليوم، مطالبة جميعا بإيجاد القواسم المشتركة في الحدود الدنيا للوقوف على أرضية موحدة تسمح بإنتاج صيغة وفهم جديدين للعمل السياسي، بمنظور أوسع من المنظور

الحزبي الضيق السائد لتصبح تعبيراً عن المشاركة في الشأن العام، و ذلك عبر تبني فلسفة سياسية جديدة تستند في أسسها على الفكر النقدي، بحيث تكون قادرة على تشكيل وعي سياسي تعددي بالمعنيين المعرفي و الوظيفي .

الاقتراحات :

من المهم القول : أن عملية تأسيس و بناء ثقافة سياسية جديدة ،تتجاوز رواسب الانحطاط و الموروثات السياسية ،سواء كانت على مستوى النظام السياسي أو على مستوى الاحزاب السياسية ترتبط بطبيعة الهدف او الاهداف المتوخاة من هذه العملية.و عليه فإن الغاية المتوخاة من الثقافة السياسية الجديدة ،هي اشاعة النمط الديمقراطي في الحياة العامة . بحيث تكون الديمقراطية كتقافة و آليات ووسائل و نظم ، هي السائدة في الحياة السياسية و ادارة شؤون الدولة و السلطة ، كما هي جزء ا حيوي من النسيج الاجتماعي و الثقافي .

فالثقافة السياسية الجديدة التي ننشدها و نتطلع اليها ، هي الثقافة التي تعزز التطور الديمقراطي و الحقوقي في مجتمعنا ، و تحول دون بروز السياقات الثقافية و الاجتماعية و السياسية المفضية و المؤسسة الى تسلطية .

اننا بحاجة الى ثقافة سياسية تعزز الخيار الديمقراطي في صفوف المجتمع ،و تعمل على تهيئة المناخ لرفض كل محاولات تكميم الافواه و العودة بالمجتمع الى الانظمة الشمولية التي تلغي الانسان و حقوقه ، و تحارب كل محاولات التحرر و الانعتاق من رقة الاضطهاد و القهر السياسي و الاجتماعي . لذلك فإن بحاجة الى ثقافة سياسية جديدة ،تتكثف في النقاط التالية :

- بناء الوعي الاجتماعي و السياسي على أسس العدالة والمساواة و حقوق الانسان ، و تجاوز كل أشكال الوعي الاجتماعي و السياسي المشوه .
- حاجتنا الى ثقافة سياسية جديدة ، تنبع من حاجتنا الى بناء وعي اجتماعي و سياسي جديد ، يمارس القطيعة بكل مستوياتها مع ثقافة سياسية المشوه ، و كل مسوغات تعطيل مشروع الحريات السياسية والديموقراطية الشاملة .
- ان الديمقراطية كبنية وآلية و ممارسة ، تركز على مفهوم المشاركة السياسية . اذ لا يمكن ان تبني الديمقراطية في اي بيئة اجتماعية ، بدون مشاركة سياسية مجتمعية فاعلة .
- اذ ان مستوى المشاركة هو الذي يحدد مستوى الديمقراطية ، كما ان توسع دائرة المشاركة السياسية في الفضاء الاجتماعي ، هو أحد التعبيرات المهمة على الوعي الديمقراطي في المجتمع .

لذلك كله فإننا بحاجة الى ثقافة سياسية جديدة ، تدفع و تحفز المجتمع بكل فئاته و شرائحه و أجياله الى المشاركة السياسية و شؤون إدارة الشأن العام .من هنا فإن حاجتنا الى الثقافة السياسية الجديدة بمستوى حاجتنا الى الديمقراطية و الحريات السياسية . و ذلك لانه لا يمكن انجاز ممارسة سياسية و حزبية في بنائنا الاجتماعي و السياسي من دون مشاركة جميع أفراد المجتمع . ببساطة حتى يكون الحزب الديمقراطي فعال، يجب ان يحتكم الى المبادئ و الآليات الديمقراطية في تحديد اختياراته ، وفي طريقة تدبيره، ويمكن تحديد هذه المبادئ و الآليات بعدة عناصر ، نذكر منها :

- اختيار قادة الحزب و مرشحيه بكل حرية .
- تعبير أعضاء الحزب و مناصره عن آرائهم بكل حرية .
- احترام الميثاق العالمي لحقوق الانسان .
- احترام القوانين المسطرة و المنظمة للعملية الانتخابية .
- احترام إرادة الشعب .
- فتح العضوية في الحزب امام جميع المواطنين من دون إقصاء .
- المشاركة في وضع السياسة العامة للحزب .
- التمييز بين السلطة التنفيذية و التشريعية داخل الحزب .
- قبول الحزب لوجود غيره من الاحزاب السياسية .
- تنظيم الحزب وفق مؤسسات جغرافية ووظيفية واضحة المعالم .
- درجة عالية من اللامركزية . الاتجاه نحو وجود الشباب و المرأة في بعض مراكز القيادة .

الخاتمة :

إذا كانت الثقافة السياسية ترتبط في الأساس بظواهر الحياة السياسية فهي في نهاية الامر لا تعد الا احد جوانب عملية التغير الاجتماعي الشامل ، لذا فهي عملية معقدة تتداخل مع العديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية .و من ثمة فهي لها علاقة وظيفية وجدلية بينها وبين غيرها من المتغيرات .

كما نستنتج من هذه الدراسة ، ان الاخفاق الذي منيت به التجارب التنموية في المجتمع الجزائري سواء في الميدان السياسي أو الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، انما يرجع الى دور أطراف التنمية السياسية في التأثير على المسار التنموي السياسي لهذه المجتمعات .اذ ان هذه الاطراف - النظام السياسي ، الاحزاب السياسية ، المؤسسة العسكرية ، والبيروقراطية ، و النخبة القيادية - ليست سلعا جاهزة تستوردها المجتمعات لتحقيق تنميتها السياسية ، ذلك ان هذه القوى هي نتاج بيئتها ،و على هذا فإن انتقال المجتمع من مرحلة تخلفه الى مرحلة تحديثية و تنميتها، يتطلب تأسيس مؤسسات قوية و فعالة و نابعة من بيئة مجتمعها .

كما ان هذه المؤسسات الاجتماعية لا يمكن لها ان تحقق التنمية السياسية الشاملة و المتوازنة، الا من خلال تمتعها بالفعالية و بالشرعية السياسية ، و برضى و قبول المحكومين . و ما يقتضيه ذلك من قدرتها على ان تكسب احترام ثقة الجماهير .

و في محاولتنا لدراسة موضوع الوعي السياسي في المجتمع الجزائري ، استنتجنا ان خصوصيات المجتمع الجزائري تشترك في كثير من العناصر مع المجتمعات العربية -الاسلامية ،و من بينها تخلفها في ابنيتها السياسية والاقتصادية والادارية والاجتماعية .

لذا فإن العقبات التي تواجه المجتمع الجزائري تتمثل اساسا في وجود مؤسسات و بناءات سياسية لا تعكس متطلبات واقع مجتمعها السياسي ،و الاقتصادي ، و الاجتماعي ، و الثقافي .في الوقت الذي تتعاضد فيه هيمنة الدولة و انتشار سلطتها في كل ميادين الحياة المجتمعية .كما تبرز خصوصيات الثقافة السياسية في هذه المجتمعات ، في عدم فعالية أجهزتها البيروقراطية المتصلبة التي لاتخدم الافة من المجتمع ، التي تتصف بالنخبوية و التمتع بالامتيازات .

اضافة الى العقبات الفكرية - الثقافية السائدة ، القائمة على الذهنية الراضية للنقد و عدم تقبل الحوار ،و التفاعل المثمر بين الافراد و الجماعات ، التي ترجع أسبابها - حسب تصورنا الخاص - الى مخلفات الاستعمار، و الممارسات السلطوية القائمة على التفاوت و التمييز في كل شيء .

كما استنتجنا اخيرا ان اعتماد المجتمع الجزائري في حل مشاكله السياسية و الاقتصادية و بناء مؤسساتها الاقتصادية من خلال اتباع سياسة الانفتاح على فكر المجتمعات الغربية ، كل هذا أدى من جهة الى خلق حالة من التغريب الثقافي الحضاري ، و من جهة ثانية الى ترويج الانماط الثقافية للمجتمعات الغربية المهيمنة .

و في هذا الاتجاه نجد بعض المنظرين الغربيين للتنمية السياسية يفرضون على المجتمعات النامية نماذج التنمية الرأسمالية التي لم تؤدي في الحقيقة الا الى تعميق التبعية للغرب . سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية الفكرية . اذ اصبح هذا المجتمع في حالة عجز مطلق و انتظار دائم للمعونات الآتية من الغرب سواء في شكل معونات اقتصادية و تكنولوجية ، أو أفكار و قيم و ثقافات مما زاد في تكريس التبعية الثقافية و الحضارية . و بالتالي استفحال مفهومي التشيئية و التكريسية على حد تعبير المفكر "مالك بن نبي" .

لذى فإن تحقيق هذا المجتمع تنميته و تحرره من تبعيته بمختلف أشكاله، لا يتم الا بإبتياده عن ايدولوجية و ثقافة الغير ، التي تعتبر تنمية زائفة لا ترقى الى الاشواط الحقيقية للتنمية و التقدم ، و انطلاقه من بيئته الثقافية .

و في الاخير يمكن القول ، ان نموذج التنمية النابع من تراث المجتمع و ثقافته و قيمه ، من شأنه ان يعبئ الجماهير الشعبية سواء من خلال النظام السياسي أو من خلال الاحزاب السياسية و يوفر مشاركتها الايجابية في تنفيذ مشاريع المجتمعية المختلفة ، و يكسب الشرعية لكل من هما . و هو شرط لازم لنجاح اى تنمية سياسية شاملة و متوازنة و مستديمة ، و هذا لا يكون ايضا الا بإشاعة الحرية السياسية و الديموقراطية مسلكا و سلوكا ، و قيما و نظاما عاما للحياة الاجتماعية و السياسية ، و فتح قنوات التعبير و حرية الرأي و المشاركة السياسية ، و اتاحة الفرصة أمام مختلف التيارات للتواجد و الفعالية في الحياة السياسية .

و عليه و من اجل تشكيل الوعي السياسي فعال ، لا بد من اعادة الثقة في نفسية المواطن و في محيطه ، و هو شئ يعتمد على مجموعة من المتغيرات تبدأ من مفهوم المشاركة السياسية و ربطها بالتحديث و التعبئة السياسية و انتهاء بنشر الثقافة السياسية . يعني تحديث اسس المجتمع و القيام بإشباع الحاجيات الضرورية للفرد في جميع مجالات الحياة ، بدأ من اشباعه اقتصاديا الى زيادة تعليمه و توعيته . و من اجل اخراج هذه الاجراءات من جوها السلطوي ، فلا بد من جعلها إجراءات قاعدية عندما يفتح المجال أمام الفرد بالمشاركة في ادارة مجتمعه المحلي و تنظيمه . و يتم ذلك من خلال تحقيق المساعدة الذاتية و الجماعية و ربطها بالمستوى الوطني . و المقصود بهذا الاجراء اشعار الفرد بأن وجوده

متوقف على تحقيق مصالحه و مصالح الآخرين .بمعنى آخر إشعاره بأن مصيره مرتبط بمصير مجتمعه المحلي و هذا الاخير مرتبط بمصير المجتمع الكلي و بالعكس .

و من أجل ان يأخذ هذا الاجراء محتواه الفعلي لا بد من ربطه بالثقافة السياسية بحيث يشعر الفرد بأن انتماءه لها انما هو انتماء طوعي لان هذا الثقافة هي تعبير عن وجوده و ليس تعبير عن قيادات المجتمع و الاحزاب السياسية .. بمعنى آخر تحقق محاولة إحلال فكرة التعلق بالكل بدلا من التعلق بالجزء – بالزعيم او الحزب –على اساس ان الجزء هو معرض للزوال في حين يعرف الفرد و المجتمع وجودا مستمرا . ان نجاح اي نظام في تزويد مواطنيه بكل المعلومات و تربيته و تعليمه و اشباعه اقتصاديا و نفسيا يحقق امكانية تحول الافراد و المجتمع و القيام بخطوة الى الامام .و هو نجاح يعتمد كذلك على قدرة اي نظام في توزيع او في اعاقه توزيع المصالح العامة و بشكل يحقق التضامن و دون الوقوف عند الدفاع عن المنجزات ،لان المجتمع يعرف تغيرا دائما و نفس الشيء، بالنسبة للمعطيات و الظروف الداخلية و الخارجية . ثم ان نجاح عملية الانتقال و التطور يعتمد على اثاره الفرد و التأكيد على الامكانيات المستعملة في سبيل الحصول على الاشباعات . و اثاره الفرد هذه تعني توعيته سياسيا و تدفع به الى المطالبة بالمزيد من المشاركة و تفتح المجال للتعبير عن طاقته .

في النهاية يمكن القول على الاحزاب السياسية ان تعتمد بدرجة الاولى على الديمقراطية كالممارسة و السلوك ،باعتبار ان الديمقراطية ليست قالبا سياسيا يطبق في الهواء و انما تعبر عن نضج الانسان بعد اشباعه وعيا. فلا ديموقراطية بدون نضج و لا نضج بدون ديموقراطية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب:

- 1- ابراهيم توفيق حسين ،النظم السياسية العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2005 .
- 2- البدر اوي حسن، الاحزاب السياسية والحريات العامة ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ،2000.
- 3- الاشرف مصطفى ، الجزائر الامة المجتمع ،تر ،حنفي بن عيسى ،المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1983 .
- 4- الاسود صادق ،الرأي العام ، مطبعة التوجيه المرسى ، بغداد ، 1990 .
- 5- البيطار فراس ، الموسوعة السياسية و العسكرية ، دار النيل للنشر والتوزيع ،الجزء 2، القاهرة ،2003.
- 6- ابراهيم خضر لطيفة ،الديموقراطية بين الحقيقة والوهم ،عالم الكتب ط1، القاهرة ،2006.
- 7- النثير سمير ، الفقر و الفساد في العالم العربي ،دار الساقي،بيروت ، 2009 .
- 8- ابوزينو فريد كامل ،مناهج البحث العلمي النوعي ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، 2007 .
- 9- انتوني غيدنز ، علم الاجتماع ، تر فايز الصياغ ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005 .
- 10- احمد الخطيب نعمان ،الاحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصر ،جامعة مؤتة،1994.
- 11- العبدلي سمير ، ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط1 ، 2007.
- 12- الغزالي حرب اسامة ، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، 1987.
- 13- الغمري عاطف ، الاصلاح السياسي من اين يبدأ ؟ شركة نهضة مصر للطباعة ، القاهرة ، 2008 .
- 14- الاسود صادق ،علم الاجتماع السياسي ، جامعة بغداد ،1990.
- 15- ابدوريا ،مدخل الى العلوم السياسية، تر، محمد حسين نوري ،مطبعة عصام بغداد، بدون سنة النشر .
- 16- المجدوب محمد ، دراسات في السياسة والاحزاب ،منشورات عويدات ،بيروت ،لبنان، بدون سنة النشر .
- 17- المشهداني محمدكاظم ،النظم السياسية ،جامعة الموصل ،1991.
- 18- الطماوي سليمان ، السلطات الثلاث في الدساتير العربية في الفكر السياسي الاسلامي ، دار الفكر العربي ،1979.
- 19- الغزال اسماعيل ،القانون الدستوري والنظم السياسية ، مؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1 ، بيروت 1982.
- 20- المجدوب احمد ، الوحدة والديموقراطية في الوطن العربي،بيروت ، 1980.
- 21- السويدي محمد،علم الاجتماع السياسي ،ميدانه وقضاياها،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1991.
- 22- المنوفي كمال ،النظريات والنظم السياسية ،مكتبة نهضة الشرق ،1991.
- 23- البهناوي سالم ،الشريعة المفترى عليها،الوفاء للطباعة والنشر ،1995.
- 24- العياشي عنصر ، سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر ،الطبعة الاولى ،مركز البحوث العربية ،القاهرة ، 1999 .
- 25- الغويل مصطفى صالح ،ديموقراطية الاحزاب السياسية و الجماعات الضاغطة ،جامعة فار يونس ط1 بنغازي ،2003.
- 26- الدوسكي ديندار شفيق،التعددية الحزبية في الفكر الاسلامي الحديث ، دار الزمان ط1 ، دمشق،2009.
- 27- ادلوف فرنك، المجتمع المدني – النظرية والتطبيق السياسي، تر ،حيدر عبد السلام ،مركز المحروسة للنشر ، القاهرة ،2008.
- 28- اسماعيل حسين سيد، النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية وانجلترا، دار النهضة العربية ط1،1977.
- 29- الهواري عادل، موسوعة العلوم الاجتماعية ،دارالمعرفة الجامعية ، الاسكندرية، 1999.
- 30- الحجازي محمد عبد الواحد،الوعي السياسي في العالم العربي،ط1،الاسكندرية ،مصر،2007.
- 31- الحوات علي ،النظرية الاجتماعية – اتجاهات اساسية – منشورات الجا ، مالطا ، 1998 .

- 32- الانصاري محمد جابر ،العرب والسياسة اين اخلل؟ ،دار الساقى ط1،بيروت،1988.
- 33- الطيبي محمد،الجزائر عشية الغزو الاحتلالي ،دراسة في الذهنيات والبنيات و المآلات، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1،.2009.
- 34- الازرق مغنية ، نشوء الطبقات في الجزائر ،تر،كرم سمير ، مؤسسة الابحاث العربية ،ط1،1980 .
- 35- الشيخ سليمان ،الجزائر تحمل السلاح او زمن اليقين ، دراسة تحليلية لتاريخ الحركة الجزائرية و الثورة المسلحة ،تر،حافظ الجمالي محمد، دار القصبة للنشر ، الجزائر،2003
- 36- الهرماسي عبد الباقي ، المجتمع والدولة في المغرب العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،لبنان،1999.
- 37- الحافظ ياسين ،الهزيمة والادولوجيا المهزومة، دار الطليعة ط1،1979.
- 38- السويدي محمد ، التفسير الذاتي في التجربة الجزائرية و في التجارب العالمية ،الجزائر،المؤسسة للوطنية للكتاب،1986.
- 39- اسحاق الخوري فؤاد، العسكر والحكم في البلدان العربية ، دار الساقى ط1،1990.
- 40- الكواري علي خليفة وآخرون ،مفهوم الاحزاب الديمقراطية و واقع الاحزاب في البلدان العربية،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية،2011.
- 41- الركبي عبد الله،حاجتنا الى ثقافة سياسية و هل لمجلس الامة دور في ترسيخها؟الجزائر ،منشورات مجلس الامة ، 1999.
- 42- الملي محمد،الابعاد الثقافية والاجتماعية للامن القومي العربي، مركز الدراسات العربي-الاروبي باريس ، 1996 .
- 43- الربيعي صاحب ،الصراع والمواجهة بين الثقف والسياسي، صفحات للدراسات للنشر،دمشق 2010.
- 44- الهاشمي طارق علي، الاحزاب السياسية ، شركة الطبع والنشر الاهلية، 1986.
- 45- الهواري عادل ، موسوعة الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1999 .
- 46- بلحاج صالح ،ابحاث وآراء في مسالة التحول الديموقراطي بالجزائر ،مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة ، الجزائر ،2001.
- 47- بلقزيز عبد الاله، الانتقال الديموقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2000.
- 48- بن نعمان أحمد ، فرنسا و الاطروحة البربرية ، الخلفيات ، الاهداف ، الوسائل ، البدائل ، دار الامة ، الجزائر ، 2011 .
- 49- بشارة عزمي ،المجتمع المدني ،دراسة نقدية مع اشارة للمجتمع المدني العربي،ركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1998.
- 50- بغداد محمد،التركة المسمومة ،ازمة حركة مجتمع السلم،دار الحكمة للنشر ،الجزائر 2009.
- 51- بلقزيز عبد الاله،السلطة والمعارضة .المجال السياسي العربي المعاصر ،المركز الثقافي العربي، المغرب،2007.
- 52- بركات نظام و رفاقه،مبادئ علم السياسة،ط2،مكتب العبيكان ، الرياض ،2001.
- 53- برو فيليب ، علم الاجتماع السياسي،تر،عرب محمد صاصيلا ،المؤسسة الجامعية للدراسات،بيروت، بدون سنة النشر .
- 54- بكار عبد الكريم ، تجديد الوعي ، دار القلم ط1،دمشق،2000.
- 55- بدوي محمد طه ،النظرية السياسية ، المكتب المصري الحديث ، بدون سنة النشر .
- 56- بن حمد العساف صالح ،مدخل لدراسة الاحزاب العربية ،ط1،2006 .
- 57- تشارلز تلي،الحركات الاجتماعية،تر،وهبة ربيع ،ط1المجلس الاعلى للثقافة ،القاهرة2005 .
- 58- تيري هنري، الجماعات كقوة فعالة ، تر ،كامل صالح رشدي ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، 2013 .
- 59- ثابت احمد،الاصلاح السياسي في العالم الثالث ، اللجنة العلمية للعلوم السياسية، المجلس الاعلى للجامعات ، مصر ،1999.
- 60- ثابت احمد،التعددية السياسية- الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1990 .
- 61- جابي ناصر ،الجزائر نالدولة والنخب ن الاحزاب السياسية و الحركات الاجتماعية ، منشورات الشهاب ، الجزائر ، 2008.
- 62- جابي ناصر ، لماذا تأخر الربيع الجزائري ؟ منشورات الشهاب ، الجزائر ، 2012 .
- 63- جعيط هشام ،ازمة الثقافة الاسلامية، دار الحقيقة ، ط1، بيروت ،1980.

- 64- جاكوبي راسل ،نهاية اليوتوبيا – السياسة و الثقافة في زمن اللامبالاة ،تر ،فاروق عبد القادر ،المجلس الوطني للثقافة و الفنون ، الكويت ، 2001 .
- 65- جابر الانصاري محمد ،العرب و السياسة اين الخلل ؟ الطبعة الاولى ، دار الساقى ،1998 .
- 66- حليم ليمام محمد ، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2011 .
- 67- مزروود حسين ، مشاركة الاحزاب السياسية في الجزائر ،دار قرطبة ، الجزائر ، 2010 .
- 68- حكمت منصور ، الاحزاب السياسية والصراع الطبقي ، الحلقة الدراسية الاولى الشيوعية العمالية ، العراق ، 1992.
- 69- حجازي مصطفى ، الانسان المهذور ، دراسة تحليلية ،نفسية ،اجتماعية ،المركز الثقافي العربي ط2،بيروت ، لبنان،2006.
- 70- حربي محمد،جبهة التحرير الوطني ، الاسطورة والواقع ،تر،داغر كميل قبصر ، مؤسسة الابحاث العربية ،1983.
- 71- حسن سميع صالح ، الحرية السياسية في الوطن العربي ،الزهراء للاعلام العربي ، القاهرة ،1988 .
- 72- حمادي شمran ،أصل التفاوت في الاتجتهات السياسية بين الناس ،دار الحرية للطباعة و النشر ، بغداد ،1983 .
- 73- خضر طارق فتح الله، دور الاحزاب السياسية في ظل النظام النيابي بدون دار وسنة النشر.
- 74- دنكان جان ماري، علم السياسة،تر، عرب صاصيلا محمد، الطبعة الثانية ،بيروت،1995.
- 75- دوفرجيه موريس،الاحزاب السياسية،تر، مقيد سعد علي ط3، دار النهار ،بيروت،1980.
- 76- دليو فضيل ، تقنيات العناية في العلوم الانسانية و الاجتماعية ،دار هومة ، الجزائر ، 2015 .
- 77- ربيع محمد محمود ،و مقلد اسماعيل صبري،موسوعة العلوم السياسية ،كلية التجارة والاقتصادوالعلوم السياسية،جامعة الكويت بدون دارو سنة النشر.
- 78- ربيعي صاحب ،الصراع و المواجهة بين المثقف و السياسي ،صفحات للدراسات و النشر ، بيروت ، 2010 .
- 79- رشاد عبد الغفار ، الثقافة السياسية بين الثابت و المتغير ، مطبعة الخطاب الحديثة ، 1991 .
- 80- زمام نورالدين ،القوى السياسية والتنمية ،دراسة في علم الاجتماع السياسي ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2007
- 81- زيات عبد الحليم ، التنمية السياسية ، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مصر،ديوان التعاون 1986.
- 82- زيعور علي ، انجراحات السلوك و الفكر في الذات العربية ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، 1999 .
- 83- سعد علي اسماعيل ،المجتمع والسياسة، دراسات في النظريات والمذاهب و النظم ،الاسكندرية،دار المعرفة الجامعية،1994 .
- 84- سلطاني ابو جرة ،جذور الصراع في الجزائر ، مطبعة عيسات ايدير ، الجزائر ،1995.
- 85- شيبية شتوان علي ، العلاقات العامة بين النظرية والتطبيق ، دار المعرفة الجامعية ، الازاربيطية ،2005.
- 86- شرف الدين ارسلان ، مدخل لدراسة الاحزاب العربية ط1،2006.
- 87- شفيق محمد ،البحث العلمي والخطوات المنهجية لاعداد البحوث الاجتماعية ،1985.
- 88- شرابي هشام ، النظام الابوي و اشكالية تخلف المجتمع العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ط2 ، بيروت ،1993.
- 89- شريط الامين ، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962) ديوان لمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1998
- 90- صبحي محي الدين ،الامة المشلولة تشريح الانحطاط العربي،رياض الريس للكتاب والنشر ،بيروت،1997.
- 91- صمويل هنتغتون ،الموجة الثالثة ، التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين ، تر،عبد الوهاب علوب،دار الصباح ،الكويت ،1993.
- 92- طاشمة بومدين ،مدخل الى علم السياسة ،جسور للنشر والتوزيع ط1، الجزائر ، 2013 .
- 93- طاشمة بومدين ، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب ،ديوان المطبوعات الجتمعية ، الجزائر،2013.
- 94- عوض السيد حنفي، السياسة و المجتمع،مودرن جرافيك للنشر ، الاسكندرية،1999.
- 95- عاطف محمد و آخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر ،دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية،1983.
- 96- عزيزة محمد السيد ،السلوك السياسي بين النظرية و التطبيق ،الطبعة الاولى ، دار المعارف ،1994 .

- 97- عمر معن خليل ، الموضوعية و التحليل في البحث الاجتماعي ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، 1983 .
- 98- علي النصور بلال ،العولمة و أثرها على الدول العربية ، الطبعة الاولى ، دار الجليس الزمان ، الاردن ، 2014 .
- 99- عبد الغفار رشيد القصبي ،التطور السياسي و التحول الديمقراطي ،الطبعة الثانية ، القاهرة ، 2006 .
- 100- علي سعد اسماعيل ، نظرية القوة – بحث في علم الاجتماع السياسي ،دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ،1978 .
- 101- عيادي سعيد ،أثرية مسألة اللغوية في الجزائر ،دار بن مرابط ،الجزائر ،2014 .
- 102- العزي سويم ، السلوك السياسي في المجتمع العربي ، دار الالف ، 1991 .
- 103- عبد الواحد الحجازي محمد ،الوعي السياسي في العالم العربي ،الطبعة الاولى ،الاسكندرية ،2007 .
- 104- عبد الحليم الزيات السيد ،التنمية السياسية – دراسات في علم الاجتماع السياسي- ديوان التعاون ، مصر،1986 .
- 105- غليون برهان،إغتيال العقل ،مكتبة مدبولي ، القاهرة ،1987 .
- 106- غليون برهان ،نظام الطائفية ،من الدولة الى القبيلة ،المركز الثقافي العربي ،بيروت ،1990 .
- 107- مصمودي نذير ، بعد الرصاص – الاسلاميون و الاسئلة الساخنة ، الشروق للاعلام و النشر ، الجزائر،2010 .
- 108- مازن مرسول محمد ،مشكلة و وعي المشكلة ، قراءة سوسيواستمولوجية في خطاب الوعي المتأزم ،دار الفاربي ، لبنان ، 2012 .
- 109- قبيرة اسماعيل و آخرون ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009 .
- 110- الكواري علي خليفة ،و آخرون ، مفهوم الاحزاب الديمقراطية وواقع الاحزاب في البلدان العربية ،مركز الدراسات الوحدة العربية ،بيروت ، 2011 .
- 111- وهبان أحمد ، التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية ، الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2000 .

الاطرحات و الدراسات الجامعية :

- 1- السيد سلامة الخميسي ،التخطيط للتربية السياسية لشباب الجامعات في ضوء للابعد السياسية و الاجتماعية للمجتمع المصري ،رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية ، جامعة الاسكندرية ، 1984 .
- 2- خير علي ابراهيم ، دور مادة التاريخ في انماء التربية السياسية لطلاب الصف الاول ثانوي ،رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية ، جامعة طنطا ، 1985 .
- 3- عبد الجبار رادمان ، التنمية و قضية الديمقراطية في المجتمعات النامية ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع ،جامعة الاسكندرية ،1998 .
- 4- نسرين ابراهيم البغدادي ، التعليم و التنشئة السياسية في مصر ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين الشمس ، 1987 .
- 5- أشرف محد عبد الله ،أثر الاطار التنظيمي و القانوني على فاعلية الاحزاب السياسية 1984-1985 ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة القاهرة ، 2000 .
- 6- حسن الطنطاوي ، الوعي السياسي لدى طلاب المرحلة الثانوية في مصر ،رسالة ماجستير كلية التربية ، جامعة عين الشمس، 1992 .
- 7- حدة بولاقة ،واقع المجتمع المدني الجزائري ابان الفترة الاستعمارية و بعد الاستقلال ،مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، قسم العلوم السياسية ،2010 .
- 8- وحيد عبد المجيد ، الديمقراطية الداخلية في الاحزاب السياسية ،دراسة مقارنة 1976 -1986 رسالة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 1993 .
- 9- صالح سالم زرنوقة ، المنافسة الحزبية في مصر 1976 -1990،رسالة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والسياسية ،جامعة القاهرة ، 1993 .

- 10- محمد ابراهيم عبد النبي، الوعي الاجتماعي لدى مختلف الفئات الاجتماعية بالريف المصري ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 1985 .
- 11- العربي بلا ، السلطة و المعارضة في دول المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه في الحقوق ، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية، جامعة مراكش ، المغرب ، 2002 .
- 12- حسن سلامة ، العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني في مصر ، مع اشارة الى الجمعيات الاهلية ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2004 .
- 13- عبد السلام النوير ، الثقافة السياسية للمعلم في مصر - دراسة ميدانية - أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1998 .
- 14- سيد ابو ضيف ، السياسة الثقافية لطلاب الجامعة - دراسة ميدانية - أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة قسم العلوم السياسية ، جامعة قناة السويس، 1993 .
- 15- حسن شحاتة ، وفيوليت فؤاد ، المفاهيم و القيم السياسية في مجلات الاطفال المصرية ، دراسة تحليلية نقدية في المؤتمر السنوي للطفل المصري ، 13/04/1993 مركز دراسات الطفولة ، جامعة عين الشمس ، 1993 .
- 16- عبد الحفيظ مقدم ، دور الثقافة السياسية في التسيير معهد علم النفس وعلوم التربية ، أعمال الملتقى الدولي المنعقد بالجزائر ، من 28 الى 30 نوفمبر 1993 .
- 17- محمد الملي ، الأبعاد الثقافية و الاجتماعية للامن القومي العربي -الاوربي ، باريس ، 1996 .
- 18- مشروع التقرير القومي حول التنمية البشرية 2000 ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، الدورة العامة 19 نوفمبر 2001.

المجلات و الجرائد :

- 1- جلال عبد الله عوض ، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 55 ، سبتمبر 1983 .
- 2- أماني قنديل ، استطلاع رأي المواطن في الاحزاب و الممارسة الحزبية ، نتائج استطلاع عينة من النخبة، المجلة الاجتماعية القومية ، مجلد 22 ، العدد 02 ، ماي 1991 .
- 3- أمين سمير ، الثقافة و الايديولوجيا في العالم المعاصر ، مجلة الطريق ، العدد 01 ، ماي 1993 .
- 4- سلوى العامري ، استطلاع رأي الجمهور في الاحزاب و الممارسة الحزبية ، المجلة الاجتماعية القومية ، مجلد 30 ، العدد 01 ، مارس 1993 .
- 5- محمد حشماوي ، التمثيل السياسي في الجزائر بين علاقات الزبونية و النهب 1997-2002 ، مجلة الدراسات و النقد الاجتماعي ، العدد 20 ، ديسمبر 2004 .
- 6- كمال محمد المنوفي ، التنشئة السياسية للطفل في مصر و الكويت ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 91 ، القاهرة ، 1988 .
- 7- علي الدين هلال ، و آخرون ، التعليم و التنشئة السياسية في مصر ، جامعة القاهرة ، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، 1993 .
- 8- عامر حسن فياض ، الثقافة السياسية و مشكلة الديمقراطية في الوطن العربي ، مجلة آفاق عربية ، العدد 03 ، مارس 1992 .
- 9- المنصف الوناس ، الدولة الوطنية و المجتمع المدني في الجزائر ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 19 ، ديسمبر 1995 .
- 10- حصة شاهد على العصر الحلقة 12 ، أحمد منصور في حوار مع الرئيس الاسبق أحمد بن بلة يوم 2002/12/22 ، قناة الجزيرة الفضائية .
- 11- العياشي عنصر ، سوسيولوجية الازمة الراهنة في الجزائر ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 09 ، ديسمبر 1995 .

- 12- عبد الرزاق بوحارة ،في حوار مع جريدة الخبر الاسبوعي الجزائرية ،28جانفي /03 فيفري 2002 .
- 13- نبيل عبد الفتاح ،الازمة السياسية في الجزائرالمكونات و الصراعات و المسارات ، السياسة الدولية ،العدد108 ،أفريل 1992 .
- 14- محمد العابد الجابري ،إشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي ،المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد167 ،جانفي 1997 .
- 15- بوعنقة علي و دبلّة عبد العالي ،الدولة و طبيعة الحكم في الجزائر ، لمستقبل العربي ،العدد 225 ،نوفبر 1997 .
- 16- محمد جهيد يونس ،اصلاح المؤسسة الحزبية في قلب الاصلاح السياسي، يومية البلاد الجزائرية ،العدد3805 ،2012/05/27 .
- 17- محمد سليم قلالة ،على جبهة الصراع ،الاحزاب و اللعبة الجديدة للاستعمار، يومية الشروق اليومي الجزائرية ،العدد4576،2014/12/04 .
- 18- حبيب رشدين، الولادة الموجلة للدولة الجزائرية الحديثة ، يومية الخبر الجزائرية ،العدد3680،2012/06/09 .
- 19- الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ،مجلة شهرية ،العددالصفري، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2008 .

المراجع باللغة الفرنسية :

- 1- Addi (H) , l'algerie et la democratie ,pouvoir et crise et politique en algerie conten poraine ,paris la couverte ,1994
- 2- Andre (A) et les autre ,le roperet dictionnaire de sociologie ; france , 1999
- 3- Bertrand (B) ,le developement politique ,paris , edution economique,1994
- 4- Domminique(B) ,libertes publiques et droit de lapersonne humaine , paris ,gialimo,editeur,2003
- 5- Almond (G) , powell(B) ,compeative politique et develeppement et approche , boston ,1986
- 6- Madeleine (G) , medthodes des sciences sociales ,daloz , paris, 1981
- 7- Le petit la rousse illustri , france , edution la rousse bordos, 2004
- 8- Mourice (D), les partis poulitiquees,ferance ,edution armond colin,1952
- 9- Michel (O) , les partis politique , paris , puf ,collection que sais je ,1987
- 10- Marie jean (D) et les autre , la democratie imparfaite,paris gallimard, 1994
- 11- Philipe (A) ,institutions politique et droit constitutionnel economica,1984
- 12_ Srerge (V) ,histoire constitutionnelle francaise de 1789, paris ,2005
- 13- Lise (G) , l'obsession unitair et lanatio trompee,la finde l'algerie socialiste,canada presse de l'universite' delaval , 1993
- 14- Hamide (B) , inflation et mal developpement et algerie ,o p u ,alger ,199

الملاحق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 2

كلية العلوم الإجتماعية

قسم علم الإجتماع و الديموغرافيا

الإستمارة

عنوان البحث : مسار الفاعلية الحزبية في تشكيل الوعي السياسي في الجزائر
دراسة سوسيوسياسية لعينة من الأحزاب السياسية
دراسة ميدانية بولاية الشلف

في إطار هذا البحث نقدم بين أيديكم هذه الإستمارة و أمل تعاونكم معي بالإجابة الواضحة و الصريحة على أسئلة هذه الإستمارة بما يحقق أهداف البحث العلمي و نرجوا وضع علامة X أمام الإجابة التي تراها توافق قناعتك الشخصية .

معلومات عامة عن المبحوث و الحزب المنخرط فيه :

1 - الجنس : ذكر انثى

2 - السن : سنة

3 - مكان الإقامة : حضري شبه حضري ريف

4 - المستوى التعليمي: بدون مستوى ابتدائي متوسط ثانوي عالي

5- الوضعية المهنية للمبحوث :

قطاع الادارة قطاع التعليم قطاع الخدمات قطاع اعمال الحرة

..... إجابات أخرى وضح

6- الخبرة (المدة النضالية في الحزب)

7- كيف تم انضمامك الى الحزب ؟ - عن طريق تأثير الاصدقاء - افتتاح ببرنامج الحزب - عن طريق وسائل الاعلام

- عن طريق الاسرة (توريث السياسي)

..... إجابات أخرى وضح

.....

8- هل لديك نسخة من برنامج الحزب المنتمي إليه ؟ نعم لا

* إذا كانت الاجابة بنعم أذكر ماهي المرجعية الاساسية التي أعتمد عليها حزبك في صياغة البرنامج ؟

.....

9- من أين تتلقى الثقافة السياسية ؟ - من الوسائل الاعلام العامة المسموعة و المرئية

- من الجرائد و المجالات بصفة عامة - من مطبوعات الحزب - من الحضور الملتقيات و الندوات الحزب

- من الدورات التكوينية للحزب - أخرى وضح

.....

* هل كان أحد أقاربك يمارس نشاطا سياسيا سابقا ؟ نعم لا

10- هل لحزبك موقع على شبكة الانترنت و التواصل الاجتماعي ؟ نعم لا

* في حالة الاجابة بنعم ما عنوانه ؟

11- هل لدى حزبك - مجلة خاصة بالحزب: نعم لا في حالة نعم اذكر اسمها

-جريدة خاصة بالحزب: نعم لا في حالة نعم اذكر اسمها

* إذا كانت إحداهما او كلاهما موجودة فهل تنشر دخل الحزب أم بشكل وسع ؟

12- أذكر اهم الوسائل التي يعتمد عليها حزبك في عملية نشر الوعي السياسي (الثقافة السياسية) ؟

.....

13- هل تعتقد ان النظام السياسي القائم له دور في إضعاف الممارسة السياسية الحزبية ؟ نعم لا الى حد ما لا أعرف

- إذا كانت الاجابة بنعم وضح ذلك ؟

.....

14- يعتقد البعض أن النظام السياسي يعمل على عدم معالجة المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية بشكل فعال حتى يبقى المواطن لا يفكر في موضوع السياسة أصلا. نعم لا الى حد ما لا أعرف

- اذا كانت اجابتك بنعم وضح ذلك ؟

15- من بين الطرق التي يواجه بها النظام السياسي الاحزاب السياسية حتى تبقى دون فاعلية و بعيدة عن المجتمع :

- ممارسة السلطة الابوية على الاحزاب السياسية

- العمل على تأجيل تجربة حزبية فعالة

- تحديد و تضيق المجال و نطاق حركة الاحزاب

- فرض شروط و توجيه الاحزاب حسب مصلحة النظام السياسي

- عدم تمويلها ماليا حتى تبقى ضعيفة امام المواطن

- احتكار وسائل الاعلام المختلفة

- وسائل أخرى وضح.....

16- يمنع القانون على الاحزاب السياسية ممارسة أنشطة اقتصادية أو تجارية . في رأيك هل هذا يؤثر على الممارسة الحزبية ؟

نعم لا الى حد ما لا أعرف

17- في رأيك أين تكمن قوة النظام السياسي في تأثيره على الاحزاب السياسية في : - الجيش - شخصية الرئيس

- ضعف الخطاب السياسي للأحزاب السياسية - قوة الخطاب السياسي للنظام - تأثير سنوات العنف على المجتمع

18- في رأيك لماذا لم يستطيع الحزب السياسي في تغلغل في أوساط الجماهير و الانتشار الجغرافي ؟

19- يعمل النظام السياسي على سياسة " فتح الابواب " لإنشاء الاحزاب السياسية جديدة . في رأيك هل تعتبر هذه العملية صحية ؟ نعم لا

* اذا كانت الاجابة ب (لا) وضح ذلك ؟

20- يقال بأن كل الاحزاب السياسية المتواجدة على الساحة السياسية مصطنعة من طرف النظام السياسي. نعم لا

في كلا الاجابات وضح؟.....

21- في رأيك هل تعتقد ان النظام السياسي مازال يؤمن بأن الاحزاب السياسية غير قادرة على تحمل المسؤولية و تقديم نفسها كالبديل ؟

نعم لا الى حد ما لا أعرف

*إذا كانت الإجابة بنعم هل هذا يعود الى :- أن الاحزاب السياسية ليس لها برنامج (مشروع مجتمع) .

- أن الاحزاب السياسية لا تمثل المجتمع

- أن الاحزاب السياسية خطر على البلاد في حال تسلمها السلطة

- اعتقاد ان كل الاحزاب القائمة من إنتاجه

22- هل التعليم بصورته الحالية يمنح ثقافة سياسية للأفراد المجتمع على النحو التالي : - توفير المعلومات السياسية

- متابعة الاحداث الجارية - معرفة الحقوق السياسية - معرفة الواجبات السياسية

- التعريف بالسلطات الثلاث - التعريف بالأحزاب السياسية - ليس له دور

* حتى يكون التعليم أحد الطرق الناجحة في تشكيل الوعي السياسي ماهي النقاط التي يمكن إدخالها من هذه العناصر ؟

- من خلال تعديل البرامج و القرارات التربوية - حرية ممارسة الحقوق السياسية

- المناقشات الحرة للقضايا السياسية المحلية و العالمية - الندوات و اللقاءات مع المفكرين

- إضافة مادة الثقافة السياسية - لا أعرف

23- هل تعتبر قانون الاحزاب مضاد للعمل الحزبي في نشر الوعي السياسي ؟

نعم لا الى حد ما لا أعرف

* إذا كانت الإجابة بنعم كيف ذلك ؟.....

.....

24- هل يتعامل النظام السياسي مع كافة الاحزاب بصورة عادلة ؟ نعم لا الى حد ما لا أعرف

* إذا كانت الإجابة ب (لا) كيف ذلك ؟.....

.....

.....

25- هل ترى أن النظام السياسي يلجأ الى وسائل الاعلام لتزييف الوعي السياسي ؟ دائما الى حد ما نادرا لا أعرف

26- الا تعتقد ان وسائل الاعلام تبدي اهتماما كبير بإظهار الحقائق ؟ دائما الى حد ما نادرا لا أعرف

27- هل ترى أن وسائل الاعلام العمومية تعرض جميع الآراء السياسية بحرية في برامجها و عرضها للرأي الآخر ؟

كافية غير كافية الى حد ما لا أعرف

28- يعمل النظام السياسي على تنشئة أفراد المجتمع حسب القيم التالية :

- الولاء و الانتماء للدولة الجزائرية - العمل على المشاركة السياسية

- الخوف من السلطة - قبول الواقع كما هو

- البعد عن المشاركة السياسية - الاهتمام بالمصالح الفردية

- العمل على اللامبالاة السياسية

29- من خلال تجربتك النضالية في الحزب هل ترى أن ثقافة المجتمع تساعد الحزب على نشر الثقافة السياسية لدى أفراد المجتمع ؟

نعم لا الى حد ما لا أعرف

*إذا كانت الإجابة ب (لا) لماذا؟.....

.....

30- إلى أي طبقة تنتمي أنت و أسرتك من وجهة نظرك ؟ - طبقة غنية جدا - طبقة متوسطة

- طبقة أقل من متوسط - طبقة غنية

- طبقة فقيرة - طبقة فقيرة جد

31- في رأيك هل يعود تخلف الظاهرة الحزبية في الجزائر و عدم قدرتها على تعبئة الجماهير و تثقيف المجتمع إلى:

- ارتفاع نسبة الامية في المجتمع الجزائري - حداثة التجربة الديمقراطية في الجزائر

- عدم توفر مدارس تكوين السياسي لدى الاحزاب - غياب الثقافة المدنية - الاعتراف بالآخر. عند الاحزاب

- سيطرة جيل الاباء على الحزب - عدم السماح لعنصر الشباب بالمشاركة في الاحزاب

32- هناك فكرة شائعة و هي أن الطبقة العليا من القوى الاجتماعية هي المسيطرة على الاحزاب من خلال قوة رأس المال الذي تمتلكه.

نعم لا الى حد ما لا أعرف

33- لاشك أن الطبقة الوسطى من القوى الاجتماعية التي لعبت دورا في نشأة الاحزاب السياسية ، إلا أن الاحزاب مازالت ضعيفة على مستوى

الممارسة السياسية هل هذا يعود إلى : - تبني الاحزاب الاتجاه الليبرالي وتأكيداها على القطاع الخاص

- الدفاع الاحزاب عن رجال الاعمال و المتحالفين مع النظام السياسي

- نخبوية الحزب (سيطرة الاقلية على الحزب) .

- شعور هذه الطبقة بعدم الاهتمام من طرف الاحزاب

- هدف الحزب الوصول الى السلطة فقط والحصول على المناصب

34- تلعب جماعات المجتمع الطبيعي دورها في إضعاف دور الاحزاب في نشر الوعي السياسي في المجتمع ، و تتمثل هذه الجماعات في :

الجماعات الدينية ، و القبلية و العائلية و العشائرية و الجهوية و المناطقية (منطقة على حساب منطقة) ، ثم الجماعات السلالية و العرقية .

نعم لا الى حد ما لا أعرف

* إذا كانت إجابتك بنعم فماهي من بين هذه الجماعات الأكثر تأثيرا في الممارسة السياسية ؟

35- أدى غياب دور المؤسسات التنشئة السياسية الى ضعف ثقافة السياسية لدى الاحزاب ؟ نعم لا الى حد ما لا أعرف

36- يمتاز المجتمع الجزائري بالسلطة الابوية (مثال: علاقة الاب بابنه) في اتخاذ القرار هل هذا له علاقة بالسلطة رئيس الحزب في اتخاذ القرار ؟

نعم لا الى حد ما لا أعرف

37- إلى أي حد يقوم حزبكم بإعطاء أهمية للمرأة من خلال هذه العناصر ؟

- يدرك ان العمل السياسي أقوى من قدرات المرأة - يعتبر تثقيف المرأة قضية أمن قومي من أجل النهوض بالمجتمع

- يهتم بقضايا المرأة و يساهم في حلها - يناهض اي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة

- يدرك تماما أن المرأة نصف المجتمع - إعطاء كل الحقوق السياسية للمرأة

38- يعاني الحزب السياسي في الجزائر من أزمة تداول على السلطة في الحزب. نعم لا الى حد ما لا أعرف

* إذا كانت إجابتك ب(نعم) فهل هذا يعود إلى : - سيطرة الثقافة التقليدية - استعمال العنف المادي و القانوني

- عدم الثقة في قدرة الشباب - سيطرة رجال المال و الاعمال في الممارسة السياسية

- توظيف العلاقات الشخصية - توظيف الجهوية و العروشية الخ

39- ينشأ عن عدم التزام الحزب بالمبادئ الديمقراطية في الاختيار المترشحين في الاستحقاقات الى المزيد من ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية

لدى أفراد المجتمع . هل هذا يعود في رأيك الى :

- غياب الثقافة السياسية لدى فاعلين في الحزب

- توظيف ثقافة المحاباة و الجهوية و المحسوبية في الحزب

-عدم التعبئة الفعالة للجماهير سياسيا

- تحالف الفاعلين في الحزب مع اصحاب المال و الاعمال

40- في رأيك هل تعود ظاهرة عزوف الشباب عن الممارسة السياسية الى :

- عدم الثقة في نزاهة الانتخابات

- يرى ان الحزب لا يفعل له شيئا

- لأنه يرى لا قيمة لمشاركته-لأنه يرى أن النظام السياسي يختار ما يريد

- لان الحزب لا يعبر عن انشغالات المجتمع

- لانه لا يثق في الاحزاب السياسية

- لأنها تعبر عن رأي السلطة

- يرى ان العضوية في الاحزاب تسبب له مشاكل

41- هل ترى أن الحزب السياسي في الجزائر يقوم بالمهام الآتية :- يخرج أجيالا واعية و مثقفة

- يربي نشأ قادرا على تحمل المسؤولية- يضع احتياجات المجتمع الفعلية في اعتباره

- ينمي الوعي السياسي لشريحة كبيرة من المجتمع - ينمي روح الديمقراطية في المجتمع

- يمهّد الطريق الصحيح للحصول على العمل و الكسب - فرصة لكسب علاقات شخصية

42- هل ترى أن المناخ السياسي في الدولة يشجع على الديمقراطية و المشاركة و إبداء الرأي ؟

نعم لا

* في حالة الإجابة ب(لا) فما هي الاسباب من وجهة نظرك

43- ماهي مقترحاتك بشأن مزيد من الديمقراطية و حرية الرأي و مساهمة أفراد المجتمع في الحياة السياسية و الاجتماعية ؟

44- هل تعتقد أن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية المتدنية لها تأثير على فاعلية الاحزاب في نشر الوعي السياسي ؟

لا

* إذا كانت إجابتك بنعم هل هذه الظواهر ساهمت في ذلك ؟

- انتشار الأمية - انتشار ظاهرة الفقر - انتشار العنف بأشكاله - انتشار المرض

- انتشار و ارتفاع نسبة البطالة- ارتفاع الاسعار - أزمة السكن - ظواهر أخرى و ضح؟

45- هل ترى أن الحزب السياسي في الجزائر له القدرة على تقديم حلول لهذه المشاكل ؟

لا

نعم

46- إذا كانت إجابتك ب (لا) ألا ترى أن من أسباب عدم قدرة الحزب على تقديم حلول للمشاكل المختلفة التي يعاني منها المجتمع راجعة الى :

-عدم وجود نخبة مفكرة (منظرة) للحزب السياسي في الجزائر

- حصر العمل السياسي للحزب في إطار السعي للسلطة

- عدم امتلاكه لبرنامج للمجتمع أصلا (مشروع مجتمع)

- عدم امتلاك الحزب السياسي إيديولوجية نابعة من المجتمع

47- هل تساهم ثقافة الانقسامية اللغوية (مغرب – مفرنس) على دور الحزب في نشر الوعي السياسي ؟

نعم لا الى حد ما لا أعرف

48- الا ترى ان هذه الانقسامية تساهم في خلق صراعات سياسية بدل من طرح برامج من اجل حلول للمشاكل المختلفة ؟

نعم لا الى حد ما لا أعرف

49- ان تركيز الاحزاب السياسية على قضايا قيمية مثل الهوية – اللغة – الدين ،نتج عنه ثقافة حزبية ضعيفة و غير مجدية .

نعم لا الى حد ما لا أعرف

* إذا كانت الاجابة بنعم كيف ذلك ؟.....

.....

50- في رأيك هل للعامل الخارجي – القوى الكبرى – دور في إضعاف الاحزاب السياسية وفي نشر الوعي السياسي في المجتمع ؟

نعم لا الى حد ما لا أعرف

51- تكمن تأثير الضغوط الخارجية على النظام السياسي للدولة من خلال التبعية في جميع المجالات مما انعكس على الاحزاب السياسية في :

في فرض شروط معينة. نعم لا الى حد ما لا أعرف

*إذا كانت إجابتك بنعم فيما تتمثل في رأيك ؟

.....

52- هل ترى أن لبعض الدول العربية دور في إضعاف الاحزاب السياسية في الجزائر ؟ نعم لا الى حد ما لا أعرف

*إذا كانت إجابتك بنعم لماذا تقوم بهذا الدور ؟

.....

53- هل يعمل حزبكم على شرح تأثير العولمة على الاحزاب و المجتمع من خلال ؟

- الامام بالموضوعات و القضايا المحلية و العالمية و يجد علاقة بينهما - يعمل على إيجاد فرق بين سلبيات و إيجابيات العولمة

- يربط بين العولمة و ما يحدث في المجتمع - يطلع على الاحداث الجارية محليا و عالميا و يشرحها للمواطن

54-الا ترى ان شبكة التواصل الاجتماعي العالمية –الانترنت – تسببت في تراجع تقديري لقوة الحزب السياسي في المجتمع .

نعم لا الى حد ما لا أعرف

55- ان الاحداث السياسية الاخيرة او ما يسمى " بالربيع العربي " افقد الكثير من الاحزاب السياسية شرعيتها و كشفها عن حقيقتها .

نعم لا الى حد ما لا أعرف

56- في رأيك ماهي الاقتراحات التي يمكن ان تقدمها لكي تصبح الاحزاب السياسية فاعلة و متجذرة في المجتمع الجزائري ؟.....

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	يوضح توزيع العينة	249
2	يوضح توزيع العينة حسب الفئات العمرية للمبحوثين	252
3	يوضح توزيع المبحوثين حسب الإقامة	253
4	يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي	254
5	يوضح توزيع المبحوثين حسب النوع (ذكور - إناث)	255
6	يوضح الوضعية المهنية للمبحوثين	256
7	يوضح الخبرة (المدة النضالية) للمبحوثين في الأحزاب المنخرطين فيها	257
8	يوضح الكيفية التي يتم بها انخراط المبحوثين في الأحزاب السياسية	259
9	يوضح مدى امتلاك المبحوثين لنسخة من برنامج احزاب المنخرطين فيها	261
10	يوضح معرفة المبحوثين لمرجعية الحزب المنخرط فيه	262
11	يوضح مصادر المعلومات التي يستقي منها المبحوثين ثقافتهم السياسية	263
12	يوضح تأثير ثقافة "التوريث السياسي" للمبحوثين على فاعلية الأحزاب السياسية	265
13	يوضح معرفة المبحوثين لمواقع الأحزاب المنخرطين فيها على شبكة الانترنت	266
14	يوضح توزيع المبحوثين حسب معرفتهم لمنشورات و المطبوعات الحزب المنخرط فيه	267
15	يوضح الوسائل التي تعتمد عليها الأحزاب في تشكيل الوعي السياسي	268
16	يوضح أثر النظام السياسي على فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الثقافة السياسية	269
17	يوضح تعامل النظام السياسي مع المشاكل المختلفة للمواطن و أثره على فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الثقافة السياسية	270
18	يوضح الاساليب التي تواجه بها النظام السياسي فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الثقافة السياسية	271
19	يوضح اثر قانون الأحزاب على فاعلية الحزبية في تشكيل الوعي السياسي	272
20	يوضح عناصر النظام السياسي على الفاعلية الحزبية في تشكيل الثقافة السياسية	273
21	يوضح العوامل التي تعيق فاعلية الأحزاب السياسية في تشكيل الثقافة السياسية في المجتمع	275
22	يوضح معرفة المبحوثين مدى صحة سياسة فتح الابواب لإنشاء الأحزاب السياسية لتكريس العمل الديمقراطي	276
23	يوضح مدى صحة عبارة أن الأحزاب السياسية من إنتاج النظام السياسي	278
24	يوضح نظرة النظام السياسي للأحزاب السياسية ومدى قدرتها على تقديم مشروع المجتمع	279
25	يوضح الاسباب عدم قدرة الأحزاب السياسية على تحمل المسؤولية إتجاه المجتمع	280
26	يوضح إستجابات العينة بحسب معرفتهم للطرق التي من خلالها يمنح التعليم بصورته الراهنة ثقافة سياسية	282
27	يوضح إستجابات العينة بحسب معرفتهم للطرق التي من خلالها يعد النظام التعليمي فاعلا ومصدرا للثقافة السياسية	284
28	يوضح إستجابات العينة حول مدى تعامل النظام السياسي بصورة عادلة مع كافة الأحزاب السياسية	286
29	يوضح تصور المبحوثين عن تزييف الوعي السياسي من طرف النظام السياسي	287

288	يوضح معرفة المبحوثين حول مدى اهتمام وسائل الاعلام العمومية في إظهار الحقائق السياسية التي تمس المجتمع	30
289	يوضح استجابات العينة حول معرفتهم عن وجود الحرية السياسية في المجال السياسي	31
291	يوضح معرفة المبحوثين حول الكيفية التي يقوم بها النظام السياسي في تنشئته السياسية للمجتمع	32
298	يوضح أثر ثقافة المجتمع على فاعلية الاحزاب السياسية في تشكيل الثقافة السياسية	33
299	يوضح توزيع المبحوثين حسب الطبقة المنتسبين اليها و علاقتها بالانخراط الحزبي	34
300	يوضح أثر الطبقة العليا و سيطرتها على العمل الحزبي	35
302	يوضح أسباب تخلف الظاهرة الحزبية في تشكيل الثقافة السياسية	36
304	يوضح أسباب غياب ثقة الطبقة الوسطى بالاحزاب السياسية	37
305	يوضح أثر جماعات المجتمع الطبيعي على الاحزاب في تشكيل الوعي السياسي	38
306	يوضح توزيع جماعات المجتمع الطبيعي الأكثر تأثيرا على العمل الحزبي	39
307	يوضح دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تشكيل ثقافة سياسية لدى الاحزاب السياسية	40
308	يوضح أثر السلطة الابوية في المجتمع و أثرها على الفاعلية الحزبية في اتخاذ القرار	41
310	يوضح مكانة المرأة السياسية في برامج الاحزاب السياسية	42
312	يوضح معرفة المبحوثين للأزمة تداول السلطة في الاحزاب السياسية	43
313	يوضح أسباب أزمة تداول السلطة في الاحزاب السياسية	44
315	يوضح أسباب عدم التزام الحزب بالمبادئ الديموقراطية في اختيار المترشحين	45
316	يوضح أسباب تفاقم ظاهرة العزوف الشباب عن الاحزاب السياسية	46
318	يوضح توزيع استجابات العينة حول معرفتهم لمدى دور الاحزاب السياسية للمهام التي أنشئت من أجلها .	47
319	يوضح استجابات المبحوثين حول المناخ السياسي و العمل الحزبي الفعال	48
320	يوضح معرفة المبحوثين لعوائق العمل الحزبي في تشكيل الثقافة السياسية	49
325	يوضح أثر الظروف الاجتماعية و الاقتصادية على فاعلية الاحزاب في تشكيل الوعي السياسي	50
326	يوضح استجابات المبحوثين حول توزيع الظواهر الأكثر تأثيرا على فاعلية الاحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي .	51
328	يوضح استجابات المبحوثين لمعرفتهم حول قدرة الاحزاب السياسية في تقديم حلول للمشاكل المطروحة .	52
329	يوضح أسباب عدم قدرة الاحزاب السياسية على تقديم الحلول للمشاكل المطروحة	53
331	يوضح أثر الانقسامية اللغوية على فاعلية الاحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي	54
333	يوضح أثر الانقسامية اللغوية في خلق صراعات سياسية في المجتمع الجزائري	55
336	يوضح تركيز الاحزاب السياسية على قضايا قيمية بدل تقديم برامج ملموسة	56
340	يوضح أثر العامل الخارجي على دور الاحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي	57
342	يوضح معرفة المبحوثين للظغوط الخارجية على النظام السياسي و انعكاساتها على فاعلية الاحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي .	58
344	يوضح أشكال الظغوط الخارجية على النظام السياسي و انعكاسها على الاحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي .	59
346	يوضح معرفة المبحوثين لدور بعض الدول العربية في إضعاف فاعلية الاحزاب السياسية	60
348	يوضح توزيع المبحوثين حول تأثير بعض الدول العربية على الفاعلية الحزبية في الجزائر	61
349	يوضح معرفة المبحوثين بمدى مساهمة الاحزاب السياسية في شرح تأثير العولمة على المجتمع	62

351	يوضح استجابات العينة لتأثير "الانترنت" على فاعلية الاحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي .	63
352	يوضح أثر الاحداث الاخيرة أو ما يسمى "بالربيع العربي" على الاحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي .	64
354	يوضح أسباب تأثير الاحداث الاخيرة " الربيع العربي " على فاعلية الاحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي في المجتمع الجزائري	65
356	يوضح إقتراحات المبحوثين من أجل احزاب السياسية فاعلة في المجتمع الجزائري	66

تلخيص :

في محاولة لدراسة هذا الموضوع حاول الباحث أن يجيب على إشكالية البحث و المتضمنة عدة تساؤلات حول إمكانيات و فرص و عوائق تشكيل الوعي السياسي، و هذا بهدف تأصيل الحزب السياسي في المجتمع الجزائري ، يكون فعالا ضمن المنظومة السياسية تتميز بالتنافس الديموقراطي الشفاف ، و في ظل المحددات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .

بالإضافة الى محدد آخر لا يقل أهمية عن سابقه و المتمثل في العولمة و تأثيراتها الخارجية ، او بمعنى آخر القوى الكبرى و تأثيرها على الممارسة السياسية في الجزائر . و التي كانت هذه المحددات بمثابة الفرضيات التي إنطلقت منها الدراسة، و التي استخلصنا من خلال التحليل النظري و الميداني بأن هناك فعلا فرص و عوائق تحد من فاعلية الاحزاب السياسية في تأدية دورها الاساسي و المتمثل في التنشئة السياسية ، و من هذه العوائق قوة النظام السياسي و قدرته على إحتواء المنظومة الحزبية مستخدما كل الامكانيات المادية و المعنوية على المشهد السياسي . كما هو حاصل في باقي دول العالم الثالث و العالم العربي . بالإضافة الى تخلف المجتمع الجزائري في جميع المجالات، كالفقر و المرض و الجهل، و لعل هذا ما يترك المواطن الجزائري يلهث وراء تحسين وضعه الاجتماعي و الثقافي ،مما لا يترك له المجال والوقت الكافي بالاهتمام بالشأن العام و الانخراط في العملية الحزبية . كما استخلصنا من الدراسة ان الاحزاب السياسية غير قادرة على التغيير و إظهار البرامج بديلة ،و هذا ما جعلها تقبل بالامتيازات التي تتلقاها من النظام ،و هذا كله نتيجة ضعفها مما أدى الى إنشقاقها .بالإضافة الى إفتقادها للمرجعية و التي تعني الاطار الفكري و الفلسفي المتكامل ، أو المرجع الاساسي للعمل السياسي الذي يفسر التاريخ و يحدد الاهداف و الرؤى و يبرر المواقف و الممارسات و يكسب الاحزاب السياسية الشرعية ، حيث تكون هذه المرجعية نابعة من صلب المجتمع و ليست مستنسخة من مجتمعات أخرى.